


د. محمّد بدر الدين مصطفى

المفاوضات المصرية ـ البريطانية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤

دراسة في منهاجيّة المفاوضات الدولية

المفاوضات
المصرية - البريطانية

الكتاب : المفاوضات المصرية البريطانية

١٩٥٣ - ١٩٥٤

الكاتب : د. محمد بدر الدين مصطفى

الطبعة الأولى ١٩٩٤

الناشر : سينا للنشر

المدير المسؤول : راوية عبد العظيم.

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى -
القاهرة - جمهورية مصر العربية -
تليفون / فاكس : ٣٥٤٧١٧٨ / ٠٢٠٢

الغلاف : عماد حليم

الاخراج الداخلي : إيناس حسني

الصف : سينا للنشر

د. محمّد بدر الدين مصطفى

المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

دراسة في منهاجيّة المفاوضات الدولية



مقـــدمة

لكلمة المفاوضات الدولية مكانةٌ بارزةٌ فى تراثنا السياسى، فقد لعبت هذه الأداة الدور الرئيسى فى الكفاح المصرى من أجل تحقيق الاستقلال عن بريطانيا، ولم تتراجع أهميتها نسبياً إلا لفترة قصيرة جداً، امتدت عقب إلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١. وبدا وكأن حركة التحرير الوطنى المصرية قد طرحت الكفاح المسلح بدلاً من المفاوضات كأداة لتحقيق الاستقلال الوطنى. وما لبثت هذه المرحلة أن انتهت سريعًا بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، لتشهد البلاد فترة من عدم الاستقرار استمرت حتى ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثم اتخذ الكفاح الوطنى ضد الاحتلال البريطانى فى ظل نظام الثورة طابعًا مختلفًا، ولكنه اعتمد بشكل بارز على المفاوضات كأداة لتحقيق الجلاء البريطانى عن مصر.

وعلى الرغم من مضى قرابة أربعين عامًا على تحقق الاستقلال الوطنى عن الاحتلال البريطانى بعد مفاوضات الثورة مع هذا الاحتلال، والتى استغرقت قرابة العامين (٥٣ - ١٩٥٤)، فإنه لا توجد أية دراسة علمية عربية أو أجنبية حاولت أن تحلل وتشرح هذه المفاوضات التى أثّرت بشكل بارز فى معالم التطور السياسى المصرى بعد الثورة.

وفى الواقع أن هناك نوعين من القصور بهذا الصدد، أولهما يتعلق بدراسة هذه المفاوضات فى ذاتها، وفهم دلالاتها، وثانيهما يتعلق بغياب الدراسات التى حاولت التعامل مع النسق التفاوضى المصرى ، رغم أن لجوء مصر إلى هذه الأداة - أى المفاوضات الدولية - هو إحدى الظواهر الرئيسية التى يتسم بها السلوك السياسى المصرى فى تعامله مع قضاياه الخارجية الرئيسية وخاصة المصيرية منها، وهو ما تأكد منذ مفاوضات فك الاشتباك عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وحتى مفاوضات التطبيع المصرية البريطانية. الأمر الذى يعنى فى النهاية ضرورة إعطاء هذا النموذج محل الدراسة الأهمية التى يستحقها، واستخلاص كافة النتائج والدروس الممكنة منه. وهذا الكتاب الذى بين يدى القارىء هو القسم الثانى من رسالة الدكتوراه التى أعدها المؤلف بعنوان «نظرية التفاوض الدولى - مفاوضات الجلاء المصرية البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤، دراسة حالة» والتى نوقشت فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أوائل عام ١٩٩٠.

ولقد صدر الجزء الأول بعنوان «المفاوضات الدولية» عن الهيئة المصرية العامة للكتاب فى منتصف عام ١٩٩١، والذى تناول الأسس النظرية لدراسات المفاوضات الدولية وعرض لمنهاجية معينة هى أساس الدراسة التى بين يدى القارىء.

حسن يوسف الملوثي

ومن حق القارىء العزيز أن يتعرف أولا وباختصار شديد على هذه المنهاجية التى تأسست عليها هذه الدراسة، وهى منهاجية تحاول فهم عملية المفاوضات بتفاعلاتها الكثيفة وأبعادها العديدة، بشكل ديناميكى يتجاوز النظرات الجزئية لأى بعد واحد من أبعاد هذه الظاهرة.

تقوم هذه المنهاجية على أساس أن عملية التفاوض هى نظام تفاعلات يخضع لمؤثرات بيئية معينة بالمعنى الواسع، ولقد أمكن للباحث حصر هذه المؤثرات أو العوامل من خلال تتبع كم ضخم من الدراسات التجريبية والتاريخية التى عالجت عدداً كبيراً من تجارب المفاوضات بين الدول المختلفة.

أول هذه العوامل طبيعة المفاوضات ومضمونها وأنماطها. وثانيها العلاقات بين أطراف المفاوضات. وثالثها آليات أو ميكانزمات صنع القرار والتأثير الداخلى لدى كل طرف. ورابعها وخامسها المتغيرات الثقافية والنفسية. وسادسها دور الأطراف الأخرى غير أطراف التفاوض بأشكاله المختلفة. وهناك كذلك دور الخبرة التفاوضية كمتغير مستقل يؤثر على عملية المفاوضات [1] . وأية مفاوضات دولية تخضع لتأثير هذه المتغيرات العديدة بأشكال مختلفة وبدرجات متباينة. ومن ثم، فإن دراسة التجارب المختلفة لا تعنى مجرد عرض هذه المتغيرات بشكل آلى، وإنما لكل تجربة تفاوضية سماتها الخاصة بها.

وتنعكس هذه المحددات فى سلوك تفاوضى معين لأطراف التفاوض، وفى تطور عملية المفاوضات.

ونقطة البدء فى الدراسة السياسية العلمية لتطور عملية المفاوضات - والتى هى دراسة تختلف عن السرد التاريخى - وذلك وفقًا للمنهج الذى طوره الباحث، هى دراسة ظروف مرحلة التمهيد للمفاوضات بوصفها مرحلة بالغة الدلالة فيما يتعلق بانعكاساتها على عملية التفاوض ككل.

ثم يكون التعرض لتطور عملية التفاوض ذاتها من خلال تحليل السلوك التفاوضى بأبعاده المختلفة من حيث دراسة التنازلات واستراتيجيات التفاوض، وهو مفهوم يتضمن معنى شامل يتعلق بمدى التشدد أو اللين، وكذلك تكتيكات ووسائل التفاوض من إقناع وأساليب تأثير تشمل الوعود والتهديدات والتحذيرات والضغط العسكرى . وهنا أيضاً سنجد أن لكل تفاوضية سماتها الخاصة وأدواتها الخاصة بها.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، لفهم كافة هذه المتغيرات وكيفية تأثيرها، انظر دراسة المؤلف، «المفاوضات الدولية» ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١، ص ٥١ حتى ص ١٨١.

ثم أخيراً يسفر هذا التفاوض عن ناتج معين سواء اتفاق أو عدم اتفاق. وتقييم هذا الناتج دائماً فى المفاوضات أمر معقد يخضع لاعتبارات عديدة .

والمفاوضات المصرية – البريطانية هى حالة خاصة فى المفاوضات الدولية، لها سماتها المتميزة وطابعها المستقل. ويمكن أن نكتفى فى هذه المقدمة بالإشارة إلى الملاحظات التالية :

أولا : فيما يتعلق بتحديد المسألة محل المفاوضات أو المشكلة محل النزاع فإنه يلاحظ أنه لم يكن لهذه المشكلة الدلالات نفسها لدى الطرفين، فإذا كانت هذه المفاوضات قد دارت حول مسألة الجلاء البريطانى عن مصر ومنطقة القاعدة العسكرية فى القناة ، وتنظيم هذه القاعدة العسكرية الضخمة فيما بعد الجلاء البريطانى، فإن المسألة كانت تعنى دلالات مختلفة لكل طرف ، فهى لمصر مسألة تتعلق بضرورة تحقيق جلاء قوات أجنبية ونفوذ أجنبى عن أراضيها، مسألة تتعلق بسيادتها على إقليمها وباستقلالها الوطنى، أو بعبارة أخرى تتعلق بالسيادة المصرية على أحد عناصر الدولة وهو عنصر الإقليم. أما بالنسبة لبريطانيا فقد كانت المسألة مختلفة إلى حد كبير.

فهى بالرغم من تفاعلاتها العاطفية والرمزية لدى بعض قطاعات الرأى العام البريطانى – كما سيأتى فى مرحلة لاحقة – فإنها كانت أساساً مسألةً تتعلق باعتبارات استراتيجية عسكرية وسياسية ، وترتبط بأهمية هذه القاعدة التى وُصفتْ بأنها أكبر قاعدة عسكرية فى العالم [(١)]، وبموقع هذه القاعدة فى منطقة ذات أهمية استراتيجية حيوية، وبهذا المعنى كانت المسألة تتعلق بنفوذ بريطانيا الخارجى ومصالحها وهيبتها الدولية. ولقد كانت رؤية الطرفين المختلفة لهذه المسألة مصدر كثير من التعقيدات والصعوبات التى أحاطت بهذه المفاوضات؛ فقد كان كل طرف يحاول جذب المفاوضات فى الاتجاه الذى يريده والذى يخدم مصالحه بشكل أفضل.

ثانياً : يعد النموذج محل الدراسة نموذجًا يجمع بين خاصتين أو ظاهرتين، من ظواهر المفاوضات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية .

فهو أحد نماذج مفاوضات الاستقلال ، أو تلك المفاوضات التى دارت فى كثير من أرجاء المستعمرات الأوروبية بين دولة الاستعمار وممثلى الشعب المحتل، وهى ظاهرة عرفتها تجارب الاستعمار عبر التاريخ، ولكنها انتشرت بشكل خاص عقب الحرب العالمية الثانية والتصفية التدريجية لبقايا الاستعمار الأوروبى.

---

(١) Hudson, the Great Catastrophe, In Walter Laquer (ed., **Middle East in Transition**) New York, Frederic Praeger, 1958, p. 115.

ومن ناحية أخرى هو أحد نماذج مفاوضات القواعد العسكرية التى عرفها النظام الدولى التالى للحرب العالمية الثانية والذى كان أساسه المواجهة بين الكتلتين الغربية والشرقية. ويمكن القول كذلك إنه أحد نماذج التفاوض بين طرفين متفاوتى القوة، ليس فقط بسبب طبيعة العلاقة الاستعمارية، ولكن أيضًا بسبب اختلال توازن القوى بين الطرفين، وبهذا المعنى هى أحد نماذج المفاوضات العديدة عبر التاريخ بين أطراف غير متساوية فى القوة - وإن كان لابد من الأخذ فى الاعتبار أن القوة، أو على الأقل إمكانية التأثير فى المفاوضات، هى مسائل نسبية.

ثالثا : إننا إزاء نموذج مفاوضات معقد ومركب إلى حد كبير، اتسم بشبكة تفاعلات كثيفة، ولعل هذا يرجع للعوامل الآتية :

١ - الأهمية الإستراتيجية لمصر والقاعدة التى دارت حولها المفاوضات ، وكونها محل اهتمام أطراف دولية عديدة فى نظام دولى يتبلور وتتزايد التداخلات بين عناصره ومكوناته.

٢ - الظروف الانتقالية التى كان يمر بها طرفا النزاع مصر وبريطانيا. فمصر كانت تشهد نظامًا سياسيًا جديدًا، وانتهاء مرحلة من تطورها التاريخى وبدء مرحلة أخرى. والمؤكد أنها خلال مرحلة الدراسة كانت لاتزال فى طور التبلور والتكوين، مما انعكس فى شكل دوافع واتجاهات متباينة وأحيانًا متناقضة .

ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تمر بفترة من أصعب وأدق فترات تطورها التاريخى؛ من واحدة من أكبر الإمبراطوريات التى عرفها التاريخ، إلى دولة تنتقل تدريجيًا - وإن حدث هذا ببطء نسبى- إلى العيش فى حدودها الإقليمية ، ومن الصدارة فى الشئون الدولية إلى دولة لها مكانة أقل فى نظام دولى جديد (*) ، بل إن المفاوضات محل الدراسة كانت أحد عناصر الطريق الذى سارت عليه بريطانيا لإحداث هذه التحولات، مثلما كانت هذه المفاوضات أيضًا بالنسبة لمصر إحدى الخطوات الرئيسية الضرورية لاستكمال النظام الجديد لفترته الانتقالية.

٣ - إن المفاوضات دارت فى معظمها حول مسائل عسكرية فنية تعلقت بقاعدة عسكرية ضخمة، مما أكسب هذه المفاوضات طابعًا فنيًا معقدًا فى كثير من مراحلها.

رابعا: إن هذه المفاوضات قد دارت بشكل متقطع على مدى يصل إلى حوالى عام

(*) كانت لهذه التحولات فى بريطانيا أصداؤها الداخلية التى شكلت تعقيدات إضافية فى عملية المفاوضات كما سيأتى فى مرحلة لاحقة .

ونصف، منذ نهاية أبريل ١٩٥٣، وحتى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ، وشملت العديد من الجولات الرسمية وغير الرسمية، العلنية والسرية ، كما شملت العديد من الاتصالات بين طرفى النزاع أو بين أحد الطرفين وأطراف خارجية بشأن هذه المفاوضات. ولقد كان لهذا الامتداد الزمنى وتنوع وكثافة تفاعلات هذا النموذج أثره الواضح فى صعوبة حصر وتحليل كافة هذه التفاعلات ، وهو ما شكل صعوبة إضافية لما ورد من قبل فى مقدمة هذه الدراسة.

خامساً: فيما يتعلق بمصادر المعلومات فى هذا الكتاب فقد استندت هذه الدراسة إلى العديد من المصادر الأولية ، أهمها الوثائق التى أفرجت عنها الخارجية البريطانية عام ١٩٨٤ بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على وقوع أحداث عام ١٩٥٤ ، وكذلك وثائق الخارجية الأمريكية التى أصدرتها الخارجية الأمريكية فى مجلد منظم ومحرر فى عام ١٩٨٦، وتتكون من جزئين بخصوص الشرق الأدنى والشرق الأوسط، ومعظم الوثائق التى استخدمتها هذه الدراسة من الجزء الثانى، ومن ثم سوف يشار بكلمة جزء أول فى حالة الوثائق القليلة التى تنتمى للجزء الأول.

ولقد اتسمت هذه الوثائق بالتنظيم والوضوح، خلافًا للوثائق البريطانية التى أفرج عنها بأصولها وبما حدث من تعليقات بخط اليد، وهو ما يترتب عليه أمران، الأول درجة أعلى من الاطمئنان فى التحليل، حيث إن التنظيم والتحرير قد يرتبط به استبعاد لبعض الجوانب أو الأحداث، والثانى صعوبة أكبر فى التعامل مع هذه الوثائق، بل إنها فى الواقع احتاجت مجهوداً كبيراً.

ولهذا لم يكتف الباحث بالوثائق التى توفرت لديه، وإنما استكملها كذلك بتحليل كامل لكافة المعلومات والأخبار التى نشرت فى عدد من الصحف والدوريات عن فترة الدراسة، واستعان فى هذا الصدد بصحيفتى الأهرام والمصرى (*) من مصر، وصحيفة النيويورك تايمز الأمريكية، وصحيفة التايمز البريطانية، وكذلك مجلة الإيكونومست البريطانية.

هذا فضلاً عن عدد لا حصر له من الدراسات والمؤلفات التى تناولت فترة الدراسة بأى نوع من الإشارة.

كما استعان الكاتب بعدد ضخم من المذكرات والسير الشخصية للذين شاركوا فى هذه المفاوضات سواء من الجانب المصرى (محمد نجيب، وكمال الدين رفعت) أو من الجانب البريطانى (عدد كبير من مؤلفات السيرة الشخصية عن تشرشل وإيدن ولويد الذين لعبوا الأدوار الرئيسية فى هذه المفاوضات، فضلا عن مذكرات هؤلاء الساسة أنفسهم، وكذلك أنتونى

(*) علما بأن إصدار جريدة المصرى قد توقف خلال فترة الدراسة ولم يكن إصداراً مستمراً.

ناتنج الذى كان المسئول البريطانى الذى وقّع الاتفاقية عن بلاده) وكذلك مؤلفات السيرة الشخصية للرئيس الأمريكى أيزنهاور، ووزير خارجيته دالاس اللذين لعبا دورًا بارزًا فى هذه المفاوضات كما سنرى .

ولقد حـاولت قـدر الممكن التحقق مـن الروايـات المختلفة، وتجنب المعـلومات المتناقضة والمبالغات المقصودة وغير المقصودة لضمان موضوعية التحليل .

وسوف يرى القارىء أن منهج هذه الدراسة ليس سرد تطور هذه المفاوضات وإنما تحليل أبعادها المختلفة وفهم آلياتها ودلالاتها وفقا للمنهاجية المتبعة فى دراسات العلاقات الدولية الحديثة. وذلك بهدف فهم أكثر عمقًا لهذا النموذج التفاوضى بالغ الأهمية فى التطور السياسى المصرى ، واستخلاص ما يمكن استخلاصه بشأن فهم النسق التفاوضى المصرى. وكذلك فهم أكثر عمقًا لظاهرة المفاوضات الدولية ، بما يفيد الدارس المصرى ، وأهـم من ذلك المفاوض المصرى، فى عالم من المتوقع أن يزداد فيه اللجوء إلى هذه الأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدول العالم المختلفة .

وأخيرًا فإن المؤلف مدين بالشكر للكثيرين الذى قدموا له يد العون فى مراحل إعداد هذه الدراسة التى استغرقت سنوات عديدة، فلهم جميعًا جزيل الشكر والعرفان .

والله ولى التوفيق

د . محمد بدر الدين زايد

القاهـرة – يوليو ١٩٩١

الباب الأول

محددات المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

أشرنا فى المقدمة إلى أن منهاجيتنا فى التعامل مع ظاهرة المفاوضات الدولية سوف تنطلق من التمييز بين المحددات أو العوامل التى تحكم هذه المفاوضات، وبين عملية تطور هذه المفاوضات والتفاعلات التى تمر بها حتى تنتهى بالاتفاق أو عدم الاتفاق . ولهذا فسوف يتناول هذا الباب أهم العوامل التى حكمت المفاوضات المصرية البريطانية، فيعالج أول هذه الفصول خبرة المفاوضات بين الطرفين، بالتركيز على المرحلة التى بدأت بمفاوضات ١٩٣٦ والتى انتهت بالتوصل لمعاهدة ١٩٣٦، كما سيشتمل ذلك الفصل كذلك، على وضع المسألة محل المفاوضات عشية افتتاح هذه المفاوضات. ثم يعالج الفصل الثانى متغيرات البيئة الداخلية لدى الطرفين، والتى تعد من أكثر هذه المحددات تأثيراً على المفاوضات. ويتناول الفصل الثالث العلاقات المصرية – البريطانية؛ إطارها العام ومشكلاتها. ويدرس الفصل الرابع عوامل البيئة الخارجية أو بشكل أكثر تحديداً الأدوار الخارجية التى حاولت التأثير فى مسار هذه المفاوضات. أما الفصل الخامس فسوف يتناول دراسة المتغيرات الثقافية والنفسية وتشكيل وفدى الطرفين. ويلاحظ أن هذا الفصل سوف يركز على الجانب المصرى بهدف محاولة استخلاص بعض النتائج بشأن نموذج التفاوض محل دراستنا، كما سوف يتناول هذا الفصل خبرة التفاعلات الثقافية بين الطرفين التى تثير بعض الأبعاد والدلالات النفسية والثقافية لدى الجانب البريطانى، ثم يتناول الفصل السادس والأخير فى هذا الباب صياغة الموقف التفاوضى لكل من الطرفين والذى يفترض أنه نتاج كافة العوامل المؤثرة على كل طرف على حدة.

الفصل الأول

الإطار التاريخى للمفاوضات المصرية البريطانية

ينطلق هذا الفصل من حقيقة كون الخبرة التاريخية هى إحدى المتغيرات المؤثرة فى المفاوضات، والواقع أن هذا الفصل يحاول أن يتناول المسائل التالية :

١ – تطور القضية محل المفاوضات، أى تطور المسألة المصرية فى المراحل السابقة على مرحلة الدراسة، بما يقدم لنا إجابة مباشرة لما أطلقت عليه بعض دراسات المفاوضات الدولية اسم الوضع الحالى لمسألة المفاوضات.

٢ – إن القضية محل الدراسة كانت موضوع العديد من المفاوضات بين الطرفين فى المراحل السابقة على مرحلة الدراسة، وهو ما يضعنا أمام مفهوم الخبرة التاريخية، فالنزاع محل الدراسة عرف تفاعلات تفاوضية عديدة بين الطرفين مصر وبريطانيا، والبديهى أنه يُفترض وجود تأثير ما لهذه الخبرة. ونلاحظ أن أحد الطرفين دون الآخر شهد انقطاعًا فى نظامه السياسى وهو مصر، حيث قام نظام سياسى جديد عبّر عن نوع من الرفض الواضح لممارسات النظام السابق، مما يثير تساؤلا حول كيفية تتبع تأثير الخبرة التاريخية لهذه النماذج التفاوضية السابقة على ممثلى النظام الجديد الذين سيقومون بالتفاوض كما سنرى.

٣ – محاولات استخلاص نتائج من نماذج هذه الخبرة التفاوضية، ومدى إمكانية التعميم بشأن ميكانزم التفاعل بين الطرفين .

وقبل أن ننتقل لتناول دلالات هذه الخبرة التاريخية نوضح بداية أنه – أى هذا الفصل – سوف يقتصر هنا على دراسة المرحلة التى بدأت بمفاوضات ١٩٣٦، والتى انتهت بتوقيع المعاهدة المسماة بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا فى ذلك العام، ويرجع ذلك للآتى :

١ – إن الوضع العام للمشكلة محل التفاوض فى المرحلة التى ندرسها هو امتداد لأسس قائمة على ترتيبات معاهدة ١٩٣٦، وهى المعاهدة الوحيدة التى توصل فيها الطرفان لاتفاق نُفّذ ولو لعدد محدود من السنوات كما سنرى بعد قليل.

حسن يوسف الحلوسي

٢ – إن كثيراً من المتغيرات المؤثرة على وضع المشكلة بدأت فى حقيقة الأمر فى التبلور منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل تدريجى، حتى المرحلة التى تتناولها هذه الدراسة، وذلك خاصة فيما يتعلق بمتغيرات وضع بريطانيا الدولى وبيئتها الداخلية والتوازنات الدولية الجديدة التى بدأت فى الظهور والتبلور فيما بعد هذه الحرب. ولايعنى الاقتصار على هذه الفترة الزمنية عدم أهمية النماذج التفاوضية السابقة عليها والتى أهمها مفاوضات سعد – ملنر، وعدلى – كيرزون، محمد محمود – هندرسون، والنحاس – هندرسون، خلال العشرينيات من هذا القرن، وأوائل الثلاثينيات، والتى تعد أحد العناصر الهامة فى تطور المسألة المصرية؛ موضوع المفاوضات منذ حدوث الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ .

وبهذا المعنى أيضا فإنه لن يدرس التطور التاريخى لموضوع المفاوضات – أى المسألة المصرية منذ حدوثها ومروراً بأهم تطوراتها من إعلان الحماية على مصر ١٩١٤، ثم ثورة ١٩، ثم تصريح فبراير عام ١٩٢٢ باستقلال مصر الشكلى.

لقد كانت تفاصيل هذه المرحلة المهمة فى تاريخنا الوطنى منذ الاحتلال وحتى معاهدة ١٩٣٦ موضع دراسة العديد من المؤلفات والأبحاث التى ليس هنا موضع تفصيلها .

ومن ناحية أخرى فإن الاقتصار على الفترة الممتدة مابين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ لن يعنى تناولها بشكل سردى، فقد قامت بهذه المهمة العديد من الدراسات والمؤلفات البارزة (*) ولكن ماسيعنينا هنا هو محاولة استخلاص أهم العناصر والدلالات المرتبطة بهذه النماذج التفاوضية، وكذلك محاولة تحديد الوضع العام لمسألة المفاوضات فى نهاية المرحلة السابقة على فترة دراستنا هذه ، وعلى هذا الأساس سوف يتناول هذا الفصل مفاوضات ١٩٣٦ ، ثم مفاوضات صدقى – بيفن بعد الحرب العالمية الثانية، ثم مفاوضات الحكومة الوفدية مع بريطانيا ١٩٥٠–١٩٥١ ثم وضع المسألة بعد إلغاء الحكومة الوفدية لمعاهدة ١٩٣٦ وتوقف مفاوضاتها مع بريطانيا. وبطبيعة الحال فإن تناول هذه الجوانب سوف يتم بقدر كبير من الاختصار والتركيز.

(*) الدراسات بهذا الخصوص عديدة ولعل من أهمها على سبيل المثال لا الحصر :

١ – طارق البشرى : **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ / ١٩٥٢**، القاهرة، الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٨٣.

٢ – محمد عبد الرحمن برج : **قناة السويس : أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية – البريطانية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٦**، القاهرة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨.

٣ – عبد العظيم رمضان : **تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨**، جزئين ، بيروت ، بدون تاريخ نشر .

٤ – وهناك أيضاً العديد من المؤلفات لبعض كبار رجال السياسة المصرية فى تلك المرحلة كالدكتور محمد حسين هيكل ، والسيد عبد الرحمن الرافعى ، والتى سنستعين بها فى أكثر من موضع لاحق .

اولا: مفاوضات معاهدة ١٩٣٦:

١ - نشأت هذه المفاوضات نتيجة لرغبة وإرادة الطرفين - لأول مرة معًا منذ بدأ النزاع بينهما - للوصول إلى ترتيبات جديدة بالنسبة لهذا النزاع، ففى كل الحالات السابقة كانت بريطانيا تضطر إليها نتيجة للغليان الشعبى المصرى، أو إلحاح الحكومة المصرية للتفاوض؛ وهو إلحاح عرفته معظم فترة الاحتلال منذ ثورة ١٩، وحتى توقيع اتفاقية الجلاء ١٩٥٤. فبالنسبة لمصر كانت تحت تأثير نوعين من الضغوط الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلى كان الموقف مشتعلاً لاستمرار الاحتلال البريطانى، وبسبب حكومات الأقلية التى أوقفت دستور ٢٣، وأسفرت الحركة الشعبية الواسعة النطاق عن توحد موقف الأحزاب المصرية فى المطالبة بإعادة الدستور، وعودة الحياة النيابية، وعقب فترة من التقلبات فى السياسة المصرية عاد الوفد للحكم بانتخابات حرة محققًا الأغلبية البرلمانية المعبرة عن وضعه الطبيعى كحزب الأغلبية الشعبية فى مصر، ولم يكن المطلب الشعبى يقتصر على هذه العودة، وإنما أيضا تآلف كل الأحزاب السياسية المصرية للتفاوض مع بريطانيا .

أما الضغوط الخارجية فقد خضع لتأثيرها كل من الطرفين، وكانت هذه الضغوط تتعلق بغزو إيطاليا لإثيوبيا، ومناخ التوتر الدولى الذى سبق الحرب العالمية الثانية، وكان من الطبيعى أن تحرص بريطانيا على تأمين جبهتها الخلفية فى مصر خشية اندلاع ثورة شعبية مماثلة لثورة ١٩ فى وسط هذه الظروف الحرجة. أما مصر فقد كانت تخشى من الخطر الإيطالى وكانت بريطانيا تدرك قلق القادة المصريين من هذا الخطر [(١)]، مما كان له تأثيره على السلوك التفاوضى للطرفين. المهم أن توافر إرادة وحاجة الطرفين للتفاوض كان يعنى أن النزاع قد أصبح تفاوضيًا، وبمعنى آخر جاهزًا لتسوية تفاوضية.

٢ - استجابت الأحزاب السياسية للمطلب بعد ذلك، وكان تشكيل الوفد المصرى على هذه الأسس هو الحالة الوحيدة المعروفة لنا التى قامت مصر فيها بخوض مفاوضات بوفد يمثل كل القوى السياسية [(*)] منذ بدأت الانشقاقات من الوفد عقب ثورة ١٩ بفترة محدودة وحتى يومنا هذا. ويفترض نظريًا فى هذه الحالة أن الوفد المصرى سيتمتع بمصدر قوة نابعة

---

(١) انظر فى ذلك : عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩. ص ٢٨٣ والذى يستند فيه لوثائق بريطانية وتقارير المندوب السامى البريطانى بالقاهرة بشكل خاص، ويثير د. رمضان مسألة مخاوف الزعماء الليبراليين المصريين من الفكر الفاشى وأنه عندئذ يصبح الاحتلال البريطانى أرحم نسبيًا . انظر صفحة ١٤ .

(*) وذلك إذا استثنينا تنظيم (الإخوان المسلمين) الذى كان تنظيمًا دينيًا اجتماعيًا فى طور النمو، وحركة مصر الفتاة التى كانت تتمحور حول شخصية مؤسسها أحمد حسين ومحدودة التأثير نسبيًا، والحزب الوطنى الذى كان يرفض مبدأ المفاوضة من أساسه وكانت هذه القوى لا زالت ضعيفة نسبيًا .

من حرية حركته إزاء المعارضة الداخلية، حيث إنها ممثلة فى وفد التفاوض، كما أنه - نظريًا - قد يتعرض لصعوبة التوصل لرأى متفق عليه فى بعض المواضع، كما أنه سيحرم من الاستناد للمعارضة الداخلية كأساس لرفض مقترحات معينة للخصم، أو كتبرير لطرحه لمطالب متشددة. ومن المحتمل كذلك أن يرتبط بتشكيل وفد موحد لقوى سياسية متباينة صعوبة فى المفاوضات والمساومات الداخلية بين أعضاء الوفد من أجل صياغة الموقف التفاوضى الموحد .

ولعل أبرز ما أثير من تباين المواقف بين أعضاء الوفد تشدد زعيم حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا فى المسألة العسكرية - التى كانت الجبهة الوطنية قد قبلتها كشرط للتفاوض - وإصراره على إلغاء الامتيازات بشكل كامل فى مقابل المسألة العسكرية، وهو مما يعزوه دكتور عبد العظيم رمضان للمناورات الحزبية [1] . بينما توحى قصة د. هيكل فى عرضه لهذه المسألة بتخوف حقيقى لدى زعماء الحزب - أى الأحرار الدستوريين - من فكرة التحالف التى تريدها بريطانيا [2]. وأيًا كان فقد كان تشدده وفقًا لتصريح د. أحمد ماهر بالبرلمان بعد ذلك - والذى كان لازال أحد قادة الوفد - سببًا فى اضطرار بريطانيا لقبول إلغاء الامتيازات الأجنبية بشكل كامل والذى فسره ماهر بأنه كان يرجع لمعرفة الإنجليز باعتدال واتزان محمد محمود باشا [3].

٣ - تباينت طبيعة تشكيل الوفدين، فبينما تشكل وفد مصر من زعماء الأحزاب السياسية وكبار الشخصيات السياسية النيابية والوزارية، تشكل الوفد البريطانى من المندوب السامى سير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) رئيسًا للوفد يعاونه عدد من كبار الضباط البريطانيين، بما يعكس أن المسألة العسكرية فى هذه المفاوضات احتلت الصدارة لدى الحكومة البريطانية [4] . ولا يغير فى دلالة هذا توقيع إيدن كوزير للخارجية على هذه المعاهدة. إذ قام بالدور الرئيسى فى المفاوضات لامبسون ومعاونوه العسكريون.

٤ - ولقد بدأت الجبهة الوطنية بمطالبة الملك بإعادة الدستور، والإنجليز بالدخول فى

---

(١) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨، مرجع سابق ص ٣٤ إلى ص ٣٩ .

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى ، القاهرة. دار المعارف، ١٩٧٧، ص٣٣٩.

(٣) رمضان - المرجع السابق، ص ٣٩.

(٤) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس : أهميتها السياسية والاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

مفاوضات فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥، ولكن رد بريطانيا تأخر بسبب استقالة وزير خارجيتها صمويل هور، وتولى إيدن للوزارة فى النصف الثانى من ديسمبر من نفس العام [(١)]. ولذلك لم يصل الـرد البريطانـى حتى ١٩٣٦/٢/٧ حينما أعلن المندوب السـامى لامبسوف شـروط بريطانيـا لبدء المفاوضـات والتى تضمنت التركيز عـلى الجـوانب العسكرية والاستعـانـة بمستشارين عسكريين فى هذا الصدد، وعدم التقيد بنصوص مشروع الاتفاقية الذى تعرقل فى مفاوضات النحاس – هندرسون ١٩٣٠ [(٢)]. وفرضت بريطانيا هذه الشروط – وفقًا لإحدى الدراسات التى استندت إلى وثائق الخارجية البريطانية عن هذه الفترة – من خلال تهديدها للملك ورؤساء الأحزاب السياسية ورئيس الوزارة المصرى بأن نتائج الفشل فى الوصول إلى اتفاق سوف تكون خطرة، وستضطر معها الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر فى كل سياستها تجاه مصر، واستغلت بريطانيا فى ذلك ما شعرت به من تلهف الساسة المصريين على عقد المعاهدة، فى وقت كانت فيه تقاريرهم تكشف عن قلق وتخوف من المظاهرات الطلابية، مما استنتجت معه هذه الدراسة عدم سلامة موقف الزعماء المصريين فى قبول الشروط البريطانية لمبدأ التفاوض [(٣)]. وبهذا المعنى بدأت المفاوضات بتنازل مصرى جوهرى .

٥ – دارت المفاوضات على مرحلتين رئيسيتين : الأولى من مارس ١٩٣٦ وحتى نهاية مايو ١٩٣٦، اتسم الموقف البريطانى فيها بالتشدد البالغ فى المسائل العسكرية مما أدى لتوقفها وسفر المندوب السامى لبلاده فى ٣ يونيو للتشاور، ثم عاد لتبدأ المرحلة الثانية فى أول يوليو، والتى انتهت بالتوصل السريع لاتفاق فى ١٠ يوليو ١٩٣٦، ثم سفر المفاوضين المصريين إلى لندن للتوقيع عليها وتم ذلك رسميًا بوازرة الخارجية البريطانية فى ١٧ أغسطس ١٩٣٦.

٦ – باستثناء بعض التنازلات البريطانية القليلة التى كـان مـن أهمها إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر، فإن الجانب المصرى قام بالدور الرئيسى فى عملية التنازلات مبتدئا بقبول شروط بريطانيا للتفاوض، وعارضًا بعض التنازلات أحيانًا، من ذلك أنه اضطر– لإقناع بريطانيا بالبقاء فى منطقة القناة – إلى التعهد بإنشاء الطرق والسكك الحديدية – برر هذا

---

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة، مرجع سابق الذكر، صفحات ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) محمد عبد الرحمن برج، مرجع سابق، ص٣١.

(٣) هدى عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ – ١٩٥٢، القاهرة، ط ١، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧، ص ٥٦ حتى ص ٦٠.

بأنه جزء من برنامج الحكومة فى الإصلاح والتعمير [1]. ويعبر د. هيكل عن مظهر آخر بقوله إن المفاوضين المصريين أرادوا الحفاظ على الشكل ما استطاعوا، فجعلوا بعض تعهدات الدولتين متساوية فى النصوص، رغم علمهم علم اليقين بأنها لن تكون متساوية فى الواقع [2] ولعل أبلغ دليل على هذا النص فى الاتفاقية على مساواة الطرفين فى استخدام الأجواء الجوية للبلدين، وكذلك تشاور الطرفين عند حدوث اضطرابات دولية لاتخاذ خطة مشتركة.

٧ – كانت أهم بنود الاتفاقية ما يلى «من الاتفاقية وملاحقها» [*] :

– نقل القوات البريطانية من المناطق التى كانت تحتلها إلى منطقة تشمل منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء والجزء الجنوبى والشرقى من مديرية الشرقية.

– يتحدد الجنود بعشرة آلاف جندى برى، ٤٠٠ طيار مع الموظفين اللازمين لأعمال الإدارة والفنيين فى حالة السلم .

– أما فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة فإن لبريطانيا زيادة عدد قواتها دون تحديد.

– أن بريطانيا لن تنقل قواتها إلى المراكز الجديدة إلا بعد قيام الحكومة المصرية ببناء الثكنات الجديدة – وفقًا للشروط البريطانية من الناحية العسكرية، والاجتماعية – لقواتها، وقيام الحكومة المصرية بمد الطرق لهذه المناطق.

– تعهد مصر ببناء المطارات فى كل مكان تطلبه بريطانيا.

– مساواة مصرية – بريطانية فى استخدام الأجواء الجوية للبلدين.

– تقديم مصر لكافة التسهيلات والمساعدات الممكنة فى أراضيها وموانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية.

---

(١) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس : أهميتها السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، مرجع سابق، ص ٣٤.

(*) وذلك اعتمادا على نص الاتفاقية الملحقة بالكتاب الآتى، والملخص الوارد فيه كذلك : جلال يحيى، خالد نعيم، الوفد المصرى ١٩١٩– ١٩٥٢، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٤، الصفحات ٣٢٠ حتى ٣٢٤، والملحق من صفحات ٣٦٣ حتى ٣٨٤.

– تسرى المعاهدة لمدة ٢٠ عاماً، وبعدها يكون بقاء القوات البريطانية مرهوناً بقدرة الجيش المصرى على الدفاع عن مصر وحماية حرية الملاحة فى القناة. وإذا اختلف الطرفان حول الفصل فى هذه الفترة يجوز عرض المسألة على مجلس عصبة الأمم أو أى شخص أو هيئة للفصل فيها .

– إلغاء منصب المندوب السامى، وقيام العلاقات الدبلوماسية على أساس السفراء المعتمدين بالطرق المرعية .

– استمرار أوضاع السودان فى شكل حاكم عام بريطانى يعمل تحت إمرته جنود مصريون.

– إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، والذى اكتمل بتوقيع معاهدة مونتريه بسويسرا ١٩٣٧ والتى انضمت مصر بعدها إلى عصبة الأمم بتزكية من بريطانيا .

– هذا بطبيعة الحال مع النص على إنهاء الاحتلال العسكرى لمصر (مادة أولى). وتحالف الطرفين ضد أى عدوان وكيفية تطبيق هذه المحالفة (مواد ٤، ٧) .

– بالإضافة لهذا تضمنت المذكرات المتبادلة بين النحاس باشا وإيدن استمرار بريطانيا فى مهمة تدريب الجيش المصرى، واستمرار نظام التسليح البريطانى لمصر. كما تضمنت التعاون فى ميدان الأمن الداخلى [١] .

٨ – وإذا كان تقييم هذه المعاهدة ليس موضعنا هنا، وأن ما يهمنا هو الترتيبات التى خلقتها والتى تشكل فى الواقع وضعية مسألة المفاوضات – وهى الوضعية التى سيطرأ عليها بعض التعديلات من خلال بعض التطورات التاريخية من ناحية وإلغاء مصر للمعاهدة من طرف واحد من ناحية أخرى – وهو ما سنتعرض له فيما بعد، إلا أن ما نحاوله هنا هو تحديد الدلالات العامة لهذه الترتيبات.

أ – كانت المعاهدة خطوة نحو تحقيق الاستقلال الوطنى بإنهاء الاحتلال شكلياً وبإلغاء الامتيازات الأجنبية، إلا أن العلاقة استمرت فى حقيقة الأمر استعماراً غير مباشر [٢]. فالمندوب السامى أصبح سفيراً، ولكنه ظل يتمتع بمكانة تفوق غيره من السفراء، إذ ظل يتمتع بلقب عميد السلك الدبلوماسى بصفة عامة وليس وفقاً للقواعد المراسمية التقليدية التى تعطى

(١) هدى عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية، مرجع سابق، صفحات من ٧٠ حتى ٧٢.

(٢) Richard Cottam, **Foreign Policy Motivation : A General Theory** and a Case Study, Pittsburgh, University of Pittsburgh Press, 1977.

هذا المنصب لأقدم سفير قدم أوراق اعتماده فى البلاد. وإذا كانت هذه المسألة إلى حد ما شكلية فإن د. عبد العظيم رمضان عبر لنا عن هذا التحول بشكل أكثر دقة إذ يقول إن المعادلة تغيرت من الإنجليز - القصر - الوفد - أحزاب الأقلية، إلى القصر - الإنجليز - الوفد - أحزاب الأقلية. ويستند فى ذلك لتقرير للسفير لامبسون فى عام ١٩٣٨ (١). معنى هذا أن القصر أصبح الحاكم الأول للبلاد وليس الإنجليز، مع ذلك فإن تدخلاتهم كما هو معروف لم تتوقف، من ذلك محاولة التدخل فى مجلس الوصاية الذى تشكل عقب وفاة الملك فؤاد (٢) . وتظل أشهر حالة تدخل هى حادثة ٤ فبراير المعروفة . وفى الواقع أن التدخلات التى حدثت بعد الحرب العالمية الثانية كانت أكثر تستراً ومعبرةً عن هذا التطور وفقًا للمعاهدة - أى كونه أصبح احتلالا غير مباشر أو أقل ظهوراً .

ب - كانت المعاهدة تعطى لبريطانيا لأول مرة حق التواجد العسكرى فى مصر واستخدام أراضيها فى حالة الحرب، كما أسست علاقة تحالف بين الطرفين .

جـ - رغم القبول الشعبى النسبى الذى أعقبها، فإن حقيقة استمرار الوجود البريطانى واستمرار تبادل بريطانيا والقصر لمهمة الحاكم الأول للبلاد، كان أمراً يعنى أن أية هدنة فى حركة الكفاح الوطنى المصرى ضد الاحتلال البريطانى هى حالة مؤقتة مصيرها الزوال، لتنبعث الحركة الوطنية ضد الاحتلال كما سنرى، أو بشكل آخر عودة المسألة محل المفاوضات لتطفو فوق السطح .

د - وأخيراً فإن أسباب محاولة المفاوض المصرى إعادة ترتيب وتعديل هذه المعاهدة بعد ذلك، وهى المحاولة التى ستستمر حتى مرحلة الدراسة حيث لن يكون أمام المعاهدة أكثر من عامين للسريان، تعد إحدى النقاط الخلافية. فالمعاهدة تسرى لمدة ٢٠ عاماً، أى حتى عام ١٩٥٦، بعدها يكون بقاء القوات البريطانية مرهونًا بقدرة الجيش المصرى على الدفاع عن مصر وحماية حرية الملاحة فى القناة، وإذا اختلف الطرفان حول الفصل فى هذه القدرة يجوز عرض المسألة على مجلس عصبة الأمم أو أى شخص أو هيئة يتفق عليها الطرفان لهذا الغرض (المادة السادسة عشرة). وقد استند بعض المتطرفين البريطانيين كما سنرى إلى أن زوال عصبة الأمم يجعل من التحكيم هو الوسيلة الوحيدة المتبقية لحسم هذا الخلاف عندما يثور (٣)، ولكن الموقف المصرى كان يدفع بأن الأمم المتحدة ترث عصبة الأمم على أساس ما

---

(١) عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦ ومابعدها.

(٣) J. E. Mach Powel, Middle East Alternatives, **The Eonomist**, - Dec. 12, 1953, p. 855.

ورد فى ميثاقها بشأن نظام الوصاية والذى كان قد بدأ فى ظل عصبة الأمم [1]. وأيًا كان فإنه يبدو أن الجانب المصرى كان متخوفًا من مماطلة بريطانيا سواء فى الاتفاق على الحكم أو فى قبول الاحتكام للأمم المتحدة، وهى عملية، وفقًا لخبرة التعامل المصرى مع بريطانيا، تثير التساؤل عن إمكانية حدوث هذا السيناريو الذى كان يحتمل أن يستغرق عدداً من السنوات القليلة، كما أنه كان من المتوقع أن بريطانيا كانت ستضطر للخروج من مصر سواء تحت تأثير استمرار الحصار والمواجهة أو تحت تأثير الرأى العام العالمى أو كلا العاملين. على أنه من المحتمل أن هذا السيناريو أو الاحتمال كان سيرتبط به حجم تكلفة كبيرة بالنسبة للطرفين ولمصر بالتحديد، وهو الأمر الذى يبدو أنه كان خلف اتجاه الحكومات المصرية المختلفة، منذ الخمسينيات، فى البحث عن تسوية جديدة وتجنب موقف غامض يتضمن درجة عالية من المخاطرة.

ثانيا: مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية ومفاوضات صدقى - بيفن:

١ - تشكل كثير من التطورات التى بدأت عقب الحرب العالمية الثانية، واتضحت معالمها عامًا بعد آخر، خلفية المرحلة التى تدرسها هذه الرسالة. وتأتى مفاوضات صدقى - بيفن فى أوائل هذه الفترة لتحتل أهمية خاصة فى التعبير عن التطورات التى لحقت بالسياسة البريطانية، وكان لها تأثيرها الوثيق والعميق على المسألة المصرية، ولعل على رأس هذه الأوضاع الجديدة بدء بروز معالم نظام دولى جديد على أساس الاستقطاب الدولى مابين العملاقين ، وبدء حركات التحرير والاستقلال الوطنى والتى كان من أبرزها استقلال شبه الجزيرة الهندية عن بريطانيا بعد سنوات قليلة من هذه الحرب. وعلى الصعيد الإقليمى نشأت جامعة الدول العربية ونمت حـركات التحرير بين شعوب المنطقة ضد الاستعمار من ناحية، ومن ناحية أخرى ضد الحكومات الرجعية التى يعتمد عـليها الاستعمار [2] . أما عن بريطانيا فقد خرجت من الحرب مثقلة بأعباء اقتصادية، وديون باهظة استدعت ضرورة تخفيف أعبائها المالية المترتبة على انتشار قواتها فى مناطق كثيرة من العالم، مما اقتضى بدء التفكير فى

---

(١) تعليق د. عصمت عبد المجيد السكرتير الثالث بالسفارة المصرية فى واشنطن :

A. E. Abed El Magid comment, **The Economist**, Dec. 19, 1953, p. 880.

(٢) على سبيل المثال لا الحصر انظر:

طارق البشرى ، **الحركة السياسية فى مصر**، مرجع سابق الذكر، ص ١١٧.

صيغ جديدة تضمن استمرار النفوذ مع أعباء أقل (١) . وكما يقول طارق البشرى فإن وزير الخارجية البريطانى بيفن نظر إلى المنطقة نظرة جديدة بوصفها كتلة واحدة، ورأى ضرورة إعادة النظر فى سياستهم تجاه الشرق الأوسط، والبحث عن صيغة سياسية جديدة تخفى معالم الاحتلال المباشر وتعتمد على اتفاقيات الدفاع المشترك الثنائية، وإشراك هذه الدول فى نفقات القواعد العسكرية مع إعادة توزيعها بشكل يحقق المصالح البريطانية ونفقات أقل فى الوقت نفسه (٢). أو كما تقول باحثة أخرى تغليف المصالح البريطانية بدبلوماسية تقوم على شعارات المشاركة والمساواة لتحقيق الأهداف الغربية نفسها (٣). أما مصر فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية وقد تبلور لديها اتجاه قوى مفاده ضرورة مراجعة أو تعديل معاهدة ١٩٣٦ وخاصة فيما يتعلق بمسألتى وجود القوات البريطانية فى أراضيها ومشكلة السودان (٤). وكان من شأن المناخ الدولى والإقليمى أن يشجع على هذا التطور، الذى كانت له جذوره الطبيعية والمستمرة منذ الاحتلال البريطانى لمصر.

٢ - وتشكل مفاوضات صدقى - بيفن أهمية كبيرة فى هذا الصدد لأنها كانت فى مطلع هذه التطورات، ولأن كثيرًا من القضايا التى أثيرت فى مرحلة الدراسة بدأت إثارتها منذ هذه الجولة. وذلك وفقًا لما سنراه بعد قليل.

٣ - وكانت من أولى خطوات بيفن وزير الخارجية البريطانى فى التعبير عن رؤيته السياسية الجديدة هى تغيير السفير البريطانى فى القاهرة لورد كيلرن الذى كان رمزًا للعقلية الاستعمارية التقليدية، والتى عبرت عن نفسها فى أوضح صورها فى حادث ٤ فبراير الشهير(٥). ثم أصدر بيفن تصريحًا نشره الأهرام فى ١٢أبريل ١٩٤٦ جاء فيه « أنه يأمل أن يكون من شأن تسوية المسألة المصرية تغيير حالة الشرق الأوسط بحيث لا تكون هذه المنطقة مصدرًا لاستنزاف قوة بريطانيا من الرجال» (٦) . وكانت هذه بداية لسلسلة من المباحثات مع رئيس وزراء مصر آنذاك إسماعيل صدقى أحد أشهر ساسة ذلك العصر المعروفين بولائهم للقصر. وأهم جوانب هذه المباحثات باختصار هى مايلى:

---

(١) البشرى، المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧، ١١٨.

(٣) هدى عبد الناصر، **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية**، مرجع سابق ص ٢١٦.

(٤) George Lencyowoki, **The Middle East in World Affairs**, Ithaca, N.Y., Cornell University Press, 1952, p.330.

(٥) هدى عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٢١٧.

(٦) البشرى ، مرجع سابق ، ص ١١٨.

٤ – من الناحية الشكلية والإجرائية : أجريت هـذه المفاوضات عـلى مـدى مرحلتين رئيسيتين :

الأولى: من مايو ١٩٤٦ حتى أواخر يوليو ١٩٤٦ حينما قطعت لاستقالة صدقى تحت تأثير المعارضة الوطنية الواسعة النطاق لمسار المفاوضات.

الثانية : بعد عودة صدقى باشا للحكم فى أكتوبر ١٩٤٦ ولمدة شهرين، ودارت جلساتها مابين القاهرة ولندن، وكانت هناك مرونة فى هذا الاتجاه لدى بريطانيا حيث تكشف وثائقها عن استعدادها لتوقيع الاتفاق فى أىٍّ من العاصمتين وفق رغبة المصريين (خلافًا لظروف سفر الزعماء المصريين للندن فى ١٩٣٦) فيما عبر عن أحد مظاهر التغيير النسبى فى العقلية الاستعمارية البريطانية التقليدية (خاصة وأن الحكومة كانت عمالية) (١) . ومن ناحية تشكيل الوفدين، عَـبَّر التشكيل البريطانى عن حدود التغيير النسبى أو الشكلى للسياسة البريطانية، إذ تشكل برئاسة بيفن نفسه وعضوية لورد ستانجيست وزير الطيران وعدد كبير من الخبراء العسكريين والتجاريين. إلا أنه بمجرد بدء المفاوضات، كما يوضح لنا البشرى، اتضح أن رئاسة بيفن لم تكن إلا شكلية هدفها إرضاء صدقى فى مستوى الوفد، وأن المفاوض الفعلى هو لورد ستانجيست (٢) . وهو ما يتفق مع الخط العام من تغير السياسة البريطانية التكتيكى وليس الاستراتيجى .

أما الوفد المصرى فقد تشكل من ائتلاف لبعض القوى السياسية من أحزاب السعديين والأحرار الدستوريين ورئيس حزب الكتلة الوفدية ونخبة من كبار الساسة ورؤساء الوزراء السابقين. هكذا غاب عنه ممثلو أكبر الأحزاب المصرية (حزب الوفد) الذى يعبر عن اتجاه الغالبية الشعبية، كما غابت أيضا قوى الرفض السياسى والحركات الجديدة التى كانت قد بدأت فى البروز والاتساع، بحيث لم تعد حتى الأحزاب التقليدية بما فيها الوفد معبرة عن اتجاه الشعب المصرى بالقدر نفسه الذى كان الوفد يستطيع ادعاءه حتى نهاية الثلاثينيات.

وأهم من ذلك أن وفد المفاوضات لم يكن يعبر فى حقيقة الأمر عن موقف تفاوضى واحد فالخلافات كانت أكثر حدة من تلك التى رأيناها فى سنة ١٩٣٦، عندما كان الموقف الشعبى موحدًا خلف القيادة الشعبية لزعيم الوفد النحاس باشا، وهو أمر افتقدته هذه المفاوضات

---

(١) هدى عبد الناصر، المرجع السابق ، ص ٢١٧.

(٢) البشرى ، مرجع سابق الذكر ، ص ١١٧.

بشكل كبير، وذلك أن تشدد الموقف البريطاني وتباين اتجاهات أعضاء الوفد، وفي ظل تصاعد الرفض الشعبي لما كان يدور بالمفاوضات، كان كل هذا سببًا في تحول الخلافات إلى العلنية. وصل إلى حد أن قام أحد الأعضاء وهو علي الشمسي باشا بمهاجمة أسلوب إجراء المفاوضات في حديث علني في ٢٥/١/١٩٤٦ ذكر فيه أن وفدي المفاوضة لم يجتمعا على مائدة إلا مرة واحدة وفيما عدا ذلك كانت المفاوضات تتم بين صدقي وبعض أعضاء الجانب البريطاني وحدهم [1]. وبذلك كشف عن بعد آخر لمشاكل الوفد المشترك، بالإضافة الى عدم تمثيله الشعبي الكامل وتباين اتجاهاته، وهو انفراد رئيسه بالمفاوضات والعضوية الشكلية لأعضائه. أما عن الجوانب الموضوعية للخلافات فقد عبرعنها قبل ذلك بأيام مكرم عبيد باشا رئيس حزب الكتلة الوفدية المنشقة عن الوفد، إذ أعلن في ١٧/ ٧/ ١٩٤٦ أن لجنة الدفاع المشترك التي سنعرض لها بعد قليل والتي اقترحتها بريطانيا ووافق عليها صدقي ما هي إلا حماية مقنعة. ولهذا بعد عودة صدقي للحكم خاض المفاوضات هو ووزير خارجيته إبراهيم عبد الهادي وحدهما، والذي كان الرجل الثاني في الحزب السعدي، متجاهلاً بقية أعضاء الوفد، ومن ثم قام ٧ من أعضاء الوفد بإصدار بيان يعارضون فيه مشروع صدقي - بيفن الذي كان قد أعلن، ورد صدقي على هذا بحل وفد المفاوضة في ٢٦/ ١١/ ١٩٤٦ [2].

وهكذا عاني وفد المباحثات المصري من سيطرة صدقي على الموقف تمامًا، وتباين اتجاهات أعضائه، كما أن الرفض الشعبي كان عنصرًا ضاغطًا على العناصر الأكثر وطنية في هذا الوفد بما أدى لاتخاذها مواقف علنية مخالفة.

٥ - كان المناخ العام للعلاقات المصرية البريطانية يشهد أكثر محاولات بريطانيا للتهدئة خلال هذه الفترة. فنتيجة لمحاولات بيفن، الذي قرر سحب قواتهم من الإسكندرية والقاهرة في يوليو ١٩٤٦ أي في منتصف الفترة التي تهدف المفاوضات، وإن كانت الوثائق البريطانية تشير إلى أن العسكريين البريطانيين كانوا أقل استجابة لمطالب وزير خارجيتهم حيث كانوا يريدون في البداية البقاء في منطقة العباسية، ثم تباطئوا في التنفيذ حتى مارس ١٩٤٧، ثم أصروا على بعض الاستثناءات الخاصة ببعض القوات والمعدات التي تمسكوا بعدم

---

(١) البشري، مرجع سابق، ص ١١٩ .

(٢) انظر التفاصيل في المرجع السابق، الصفحات من ١٢٠ الى ١٢٧.

نقلها خارج القاهرة والإسكندرية، ولكنهم تحت تأثير إلحاح وزارة الخارجية البريطانية استجابت وزارة الدفاع البريطانية لقرار بيفن [1] .

٦ – ووفقًا لنمط ساد المفاوضات المصرية البريطانية خلال هذه الفترة حددت بريطانيا مسار المفاوضات، إذ تقدمت ببيان فى ٧ مايو تضمن عرضها سحب جميع قواتها من مصر ويتركز على الآتى :

١ – توطيد تحالفها مع مصر على أساس المساواة بين بلدين تجمع بينهما مصالح مشتركة.

٢ – أن يتقرر بالمفاوضات تحديد مراحل جلائها ومواعيدها.

٣ – الاتفاق على ما يتخذ بين الحكومتين من تدابير لتحقيق التعاون فى حالة الحرب أو خطر الحرب وشيكة الوقوع [2] .

عقدت [3] جولة المفاوضات الأولى بالقاهرة حتى توقفت فى بيان ٢٣ / ٥ / ١٩٤٦ الذى أوضح الخلاف حول مدة الانسحاب، حيث كانت بريطانيا تريدها خمس سنوات، ومصر تريدها سنة واحدة، وكذلك حول تعريف حالة الخطر. فبينما أرادت مصر قصرها على الدول المتاخمة لها أرادت بريطانيا توسيعها لتشمل تركيا وإيران واليونان.

ثم فى نهاية يونيو ١٩٤٦ حدث تقارب فى وجهات نظر الطرفين بالوصول لحل وسط فى مدة الانسحاب لتكون ثلاث سنوات، والاتفاق على تشكيل لجنة الدفاع المشتركة من الطرفين تكون مهمتها التشاور ونصح الحكومتين باتخاذ الإجراءات المناسبة فى كل الحالات التى تهدد سلامة الشرق الأوسط، وقبلت الحكومة المصرية فكرة اللجنة، فأدى هذا لانفجار الرفض الشعبى وتبين تفكك موقف الوفد المشترك كما رأينا من قبل، الأمر الذى أدى إلى استقالة صدقى.

وبعد عودة صدقى للحكم وسفره للندن كما سبق فى ١٥ أكتوبر مع وزير خارجيته تم

---

(١) هدى عبد الناصر، مرجع سابق، ٢١٨.

(٢) المرجع السابق، صفحة ١٢٢، ١٢٣.

(٣) المصدر فى هذا العرض :

البشرى ، مصدر سابق، ١١٧– ١٢٧ وأيضا :

مارسيل كولومب، تطور مصر ٢٤ – ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، وتقديم أحمد عبد الرحيم، القاهرة، الطبعة الأولى، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢، الصفحات من ٢٦٥– ٢٧١١.

التوصل لاتفاق واستكمال مسألة السودان، عاد وأعلن قبول بريطانيا لوحدة مصر والسودان فى ظل التاج المصرى، إلا أن تكذيب رئيس الوزراء العمالى كليمنت آتلى الضمنى لتصريح صدقى مشيراً إلى إصرارهم على حق تقرير المصير للسودان، ثم بيان سير هيوبرت هولستون حاكم السودان العام بأن السلطات السودانية تعمل جاهدة من أجل إعداد الشعب السودانى للاستقلال واختيار النظام الذى يلائم بـلاده فى المستقبل بحرية، قـد أدى إلى استقالة صدقى وسقوط المشروع.

وقد كان المشروع يتضمن كثيراً من عناصر التفكير البريطانى الذى سنتعامل معه فى مرحلة الدراسة، إذ كان يتضمن انسحاب بريطانيا إلى منطقة السويس قبل ٣١ مارس ١٩٤٧، ثم من السويس قبل أول سبتمبر ١٩٤٩، وأن يعهد إلى لجنة الدفاع المشتركة بترتيبات الدفاع عن الأرض إذا ما تعرضت مصر لاعتداء مسلح أو إذا اشتبكت بريطانيا فى حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر. أما مسألة السودان فقد سحبت حكومة العمال ما قدمته لصدقى منها، وهو ماسنشير إليه فى نقطة تالية.

ويلاحظ أن كلا الطرفين، أى صدقى والجانب البريطانى، كان يستخدم حجة الأنشطة السرية والإعـلامية السوفيتية عـلى الرأى العـام المصرى، لإقناع الطرف الآخـر، فصدقى يستخدمها لتجنب التزامات يرفضها الرأى العام المصرى، بينما تستخدمها بريطانيا لإقناع مصر بأن التحالف سوف يضع حداً للنشاط السوفيتى، حيث سيكشف عدم إمكانية تحقيق نجاح فى مصر [1] ، وهى حجة ستصبح إحدى أدوات التفاعل بين الطرفين منذ ذلك الوقت وحتى تسوية النزاع.

٧ - العوامل الداخلية : يأتى تناول هذه العوامل فى نهاية هذا الجزء، والتى كان من المفروض أن تأتى فى مقدمته نتيجة لأن تبلور الاتجاهات الذى عبرت عنه هذه العوامل خلال مفاوضات صدقى، بيفن- يعد فى حقيقة الأمر خلفية وضع مسألة المفاوضات فى مرحلة الدراسة، مما يستحق إبرازها بشكل خاص.

(أ) فتقليدياً وطبيعياً كانت المسألة المصرية محل المفاوضات هى الانشغال الأول فى الحركة الوطنية المصرية، ومركز الحياة السياسية وتفاعلاتها، وقد استقبلت هذه المفاوضات

---

(١) هدى عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

منذ البداية بالرفض الشعبى الذى تصاعد ليشهد واحدة من أزهى مراحل النضال الوطنى المصرى، وكان الرفض قائمًا على الأسس التالية الرئيسية :

أولا: رفض مفهوم اللجنة المشتركة وفكرة استمرار التحالف فى وقت كان الفكر الرافض له فى مراحل التبلور.

ثانيا: مسألة السودان التى كانت تمثل الإحراج الكبير لإسماعيل صدقى باشا وأدت لاستقالته حيث لم يعد يُرضى الملك الذى جاء به رغم رفض الشعب له منذ البداية وحتى النهاية.

(ب) أما فى بريطانيا فقد كانت هناك تيارات داخلية بارزة تبلورت حول حزب المحافظين الذى هاجم سياسة العمال، وبلغ الحد بتشرشل أن وصف آتلى بأنه يغرق السفينة الإمبراطورية [1] ، ورفضهم - أى المحافظين - لمبدأ الانسحاب ذاته الذى وضع بيفن خطته التفاوضية على أساسه، ومن هنا كان سحب الحكومة العمالية لعرضها بالنسبة للسودان محاولة لإسقاط الاتفاقية كلها والتى كان من الواضح أنها ستسبب إحراجًا أشد لها فى البرلمان يفوق إحراج الإساءة لصديق وفىّ لها كإسماعيل صدقى [2]، وفى الواقع إن تيارات السياسة البريطانية الداخلية ستبدأ منذ هذه الفترة، وخاصة بعد بدء تقلص الإمبراطورية باستقلال الهند وباكستان، فى التأثير بشكل خطير على المفاوضات.

(جـ) وكان العنصر الداخلى أيضًا مؤثرًا فيما يتعلق بالإدراك البريطانى للموقف الداخلى المصرى، حيث أوضح لهم موقف القوى السياسية الرافضة للمشروع بشكل واسع عجز صدقى كممثل لبعض قوى أحزاب الأقلية والمستقلين عن الحصول على تأييد واسع يضمن تنفيذ أية اتفاقية تعقد معه [3] .

٨ - الخلاصة بشأن هذه المفاوضات أنها أبرزت عددًا من المسائل المهمة - بعضها له صفة الاستمرارية، وبعضها الآخر أكثر حداثة وكان فى طور التبلور.

(أ) فبالنسبة للمسائل ذات الطابع المستمر فى السياسة المصرية أثبتت أنه لاتوجد أية

---

(١) Terence Roberts, Crisis, **The Inside Story of the Suez Conspiracy**, New York, Atheneum, 1965, p. 4 .

(٢) Shah Abdel- Quyyum, **Egypt Reborn, A Study of Egypt's Freedom Movement**, 1945-52, New Delhi, S. Chad & Co (PVT) Ltd., 1973, pp. 242-246.

(٣) البشرى، مرجع سابق، ص ١٢٩.

إمكانية للوصول لاتفاقية مع مصر خلال هذه المرحلة بصدد المسألة المصرية إلا مع الوفد أو ائتلاف بزعامته، وظلت هذه الصيغة حتى ثورة ١٩٥٢. ومن عناصر الاستمرارية أيضا تشبث السياسة البريطانية بالبقاء فى مصر ولو بتغيير الوسائل والمناهج فى حدود شكلية فحسب ومن عناصر الاستمرارية كذلك أن المفاوضات عادة ما تدور حول خطة تقترحها بريطانيا.

(ب) أما عناصر التغيير فلعل أبرزها انحسار مكانة بريطانيا وقوتها الدولية وسعيها لإيجاد طرق جديدة تكفل استمرار هيبتها الدولية وإخفاء مظاهر ضعفها العسكرية والاقتصادية، ومنها كذلك بروز المتغير الداخلى فى بريطانيا ليصبح من أهم المحددات المؤثرة على سلوك بريطانيا التفاوضى تجاه تسوية المسألة المصرية، وسنرى عند مناقشة المتغير الداخلى فى الفصل التالى أن بداياته الحقيقية بدأت فى مرحلة حكم العمال لبريطانيا.

ثالثا: مفاوضات ١٩٥٠- ١٩٥١:

بفشل مفاوضات صدقى واستقالته وتولى النقراشى باشا الوزارة، لجأ الأخير لأسلوبين فى التعامل مع القضية المصرية : الأول هو عرض المسألة على مجلس الأمن، ولكن غالبية دول المجلس أيدت بريطانيا فى موقفها وذلك باستثناء الاتحاد السوفيتى. الثانى هو محاولة التأثير على الولايات المتحدة للضغط على بريطانيا، ولكن واشنطن لم تستجب فى ذلك الوقت للمطلب المصرى (١) . المرحلة التالية شهدت إخفاقًا متتاليًا لحكومات الأقلية، وتزايدت الضغوط الشعبية من أجل انتخابات حرة وعودة الوفد، وانتهت بعودته بأغلبية ساحقة وتوليه الحكم فى أوائل عام ١٩٥٠. ومن ناحية أخرى كانت هناك معركة فلسطين بنتائجها المعروفة، والتى كان من بينها تعديل بريطانيا لسياستها تجاه مصر، وفى الواقع - كما سنرى - تتناقض الآراء بشأن تأثير هذه الحرب على السياسة البريطانية ما بين قائل باقتناعها بأنه لم يعد لها فرصة فى اكتساب ثقة مصر والعرب، ومابين اتجاه آخر يبرز من أنصاره الكاتب جون كيمش الصهيونى النزعة، والذى يرى أنها أكدت ضرورة الحفاظ على قواعدها فى المنطقة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى، وإنه نما اتجاه بأنه لن يكون هناك انسحاب، بل على العكس عليهم تحويل المنشآت المؤقتة إلى

---

(١) Lencyowoki, **OP . Cit.**, pp. 332 - 335.

أخرى ثابتة ودائمة، تقرر تجهيزها لتستوعب ما لا يقل عن عشرين ألفًا من الجنود [١]، أيًا كان أمر هذه المسألة التى سنعود إليها فيما بعد، فإن الحكومة العمالية عبرت عن استمرار اتجاه أكثر ودية نسبيًا من المحافظين، ففى أكتوبر سنة ١٩٤٩ أفرجت عن مبالغ من الاسترلينى لتمكين مصر من الحصول على مقاتلات من طراز الجت، كما زودت بريطانيا البحرية المصرية بتسع قطع بحرية (*) [٢]، ولكن مع مطلع عام ١٩٥٠ كانت حكومة الوفد قد عادت إلى الحكم لتبدأ جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة العمالية المقيدة باعتبارات السياسة الداخلية وتزايد قوة المحافظين ووضوح قرب عودتهم للحكم، وكانت هذه الجولة التى شهدت عددًا من الاتصالات والجلسات على مدى عامى ١٩٥٠، ١٩٥١. وفيما يلى عرض موجز لأهم جوانب هذه المفاوضات [٣].

أما عن الخلفية الداخلية، فقد جاءت حكومة الوفد فى ظل تبلور اتجاه بريطانى يدرك أنه لامستقبل لأية مفاوضات مع أحزاب الأقلية [٤]. مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أنه لم تكن لهم أية صلة فى عودة الوفد للحكم الذى جاء بانتخابات حرة نزيهة، والأمر الجدير بالذكر هنا هو تولد اقتناع لدى بريطانيا- وفقا لوثائق خارجيتها- بأن ضمان أية معاهدة مع مصر يرتبط بقبول كل من الوفد والملك لها معًا. وهذا يفسر محاولتها للتقريب بينهما خاصة عن طريق فؤاد سراج الدين [٥].

ولقد كان الوفد، فى الحقيقة، تحت تأثير صراع بين تيارين بصدد موضوع الدراسة، ما بين تيار متمسك بالأهداف الوطنية، وتيار آخر ممثل للرجعية وكبار الملاك، وأكثر ميلاً للتهاون مع الإنجليز، وكلاهما كان يعتبر المفاوضات هى الأسلوب الوحيد لمواجهة المشكلة مع بريطانيا [٦].

---

(١) John Kimche, **Seven Fallen Pillars, The Middle East**, 1945 - 1953, London, 1953, pp. 297- 298.

(*) سوف يتناول الفصل الخامس مسألة أرصدة مصر من الاسترلينى لدى بريطانيا بقدر من التفصيل.

(٢) **Ibid.** P. 299- 300.

(٣) من الجوانب الإيجابية فى دراسة هذه المفاوضات قيام حكومة الوفد بنشر محاضر المحادثات، عملاً كعادتها فى التعبير عن حقيقة كونها حزب الأغلبية الشعبية المدافعة عن الحقوق والحريات. انظر: **محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠- نوفمبر ١٩٥١**، القاهرة، وزارة الخارجية، المملكة المصرية، ١٩٥١.

(٤) وذلك وفقا لمصادر الخارجية البريطانية كما ورد فى:

هدى عبد الناصر، **الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية، مرجع سابق**، ص٣١٤ - ٣١٦.

(٥) **المصدر السابق**، الصفحات نفسها.

(٦) البشرى، **الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق**، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

أما فى بريطانيا، فيبدو أن الحكومة العمالية خضعت لضغوط خصومها، بدليل اتجاه التشدد، الذى سنراه فى هذه المفاوضات، مقارنة بأسلوبها السابق فى التعامل مع صدقى باشا.

بدأت هذه المباحثات بناء على رسالة من د. صلاح الدين وزير الخارجية المصرى فى مارس سنة ١٩٥٠ إلى بيفن يدعو فيها للمفاوضات على أساس الانسحاب الكامل من مصر ووحدة وادى النيل تحت التاج البريطانى. ثم جاء رد بيفن فى ١٧ مايو بالموافقة، ومقيدًا المفاوضات للنطاق العسكرى الأولى مقترحًا قيام الفيلد مارشال سليم بالتفاوض مع الحكومة المصرية وتسوية المسائل العسكرية التى يراها أمرًا ضروريًا حتى يمهد لمباحثات سياسية سيضطلع بها السفير الجديد ستيفنسون بعد تقلد مهام منصبه فى القاهرة، ووافقت مصر على هذا الاقتراح (*). وذلك برغم أنها - أى الحكومة المصرية - سبق أن بادرت بتحديد مطالب معينة.

وأخذت المفاوضات عددًا من الجولات المتباعدة، فقد بدأت فى القاهرة مع الفيلد مارشال سير وليام سليم فى يونيو، بينما مثل الوفد المصرى د. صلاح الدين والسفير عبد الرحمن حقى، ثم جلسة أخرى بين سليم والنحاس باشا وإبراهيم فرج بك، ثم جلسة ثالثة موسعة بين سليم الذى كان يحضر معه فى كل الجلسات القائم بالأعمال السير تشابمان أندروز من ناحية، ومن ناحية أخرى النحاس باشا ود. صلاح الدين وإبراهيم فرج ومصطفى نصرت بك، ثم جولة ثانية بين صلاح الدين والسفير البريطانى الجديد رالف ستيفنسون (الذى سيكون ممثلا لبلاده فى مرحلة الدراسة) خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٥٠. ثم جولة ثالثة بين صلاح الدين وبيفن فى لندن - ديسمبر ١٩٥٠، ثم جولة رابعة وأخيرة فى القاهرة بين صلاح الدين، والسفير البريطانى خلال ربيع وصيف ١٩٥١، أما المفاوضات التالية فقد اتسمت بعدم الانتظام الواضح.

٣ - اتسمت هذه المفاوضات بعدد من الخصائص تعبر فى الواقع عن عدم جدية بريطانيا فى التوصل لاتفاق، الأمر الذى قد يرجع لصعوباتها الداخلية، مما كان يعنى أن

(*) ويلاحظ بهذا الصدد ما يشير إليه د. محمود إسماعيل عن وجود ثلاثة تيارات رئيسية فى الحركة الوطنية المصرية وما يرتبط بهذا من تأثير على تمكين المفاوضات : تيار يطالب بتحقيق الاستقلال التام فورًا، وتيار يطالب بتحقيق الاستقلال على مراحل وبالتدريج، وتيار آخر يقبل التعاون مع السلطة الاستعمارية ويهادنها.
Mahmoud Ismail,"**Nationalism in Egypt Before Naser's Revolution**", (ph. D.) thesis, Pittsburgh, University of Pittsburgh, 1966, p. 18.

دوافعها كانت أحد أمرين، إمّا الحصول على مزايا هائلة تدعم موقفها، أو عدم الحاجة لهذه المفاوضات. وهذه الخصائص هى :

(أ) تباعد الاجتماعات بشكل كبير.

(ب) تأخر الرد البريطانى، بدءاً من خطاب بيفن بالرد على خطاب صلاح الدين الذى يقترح فيه بدء المفاوضات، وهو الأمر الذى استغرق أكثر من شهرين ونصف .

(جـ) عدم الاهتمام البريطانى النسبى، من ذلك أنه فى اجتماعات ديسمبر ٥٠ بلندن بين صلاح الدين وبيفن، اتفق فى أحدها على قيام الوزير البريطانى بعرض المقترحات المصرية بشأن السو[illegible] على مجلس الوزراء البريطانى، ولكن بيفن فى اجتماعه بعد ذلك بعدة أيام مع صلاح اعتذرعن قيامه بهذه المهمة لضيق وقته [١].

(د) اتسم موقف الطرفين بالتذبذب وعدم الوضوح سواء فيما يتعلق بالمواقف العامة، أو من حيث ما تثيره قراءة نصوص المحاضر من انطباع بأنه لم يكن هناك رؤية واضحة لكيفية إدارة المفاوضات، بمعنى اتفاق الطرفين، فقد تذبذبت المباحثات ما بين مناقشة الأساس والمبادىء من ناحية، والتفاصيل من ناحية أخرى دون ضوابط واضحة، الأمر الذى قد يمكن تفسيره أيضاً بعدم جدية بريطانيا في التوصل لتسوية. وسنتعرض لتذبذب المواقف فى النقطة التالية.

٥ - فيما يتعلق بالموقف المصرى يلاحظ تطوره من المهادنة إلى الشدة، عكس الاتجاه لأية مفاوضات تنتهى بالوصول لاتفاق. ففى أغسطس وافق صلاح الدين على عقد اتفاق (*) تحالف جديد مع بريطانيا تنسحب بمقتضاه القوات البريطانية من مصر مع قبول قيام فنيين بريطانيين بإدارة القاعدة [٢]. كما قبل فى ديسمبر امتداد حق عودة قوات بريطانيا فى حالة الحرب إلى القاعدة إلى حلفائها كذلك [٣]، بل وفى الاجتماع نفسه أبدى استعداده للانضمام لحلف الأطلنطى وكذلك قبِل فكرة نظام جماعى للدفاع عن الشرق الأوسط تشترك فيه بريطانيا

---

(١) محضر اجتماع بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٠، المرجع السابق، ص ١٤٢.

(*) والغريب أن هذا يأتى بعد أن حاول سليم فى الجولة الأولى التأكيد على أنه جاء بعقلية جديدة متفتحة وليس له ماضٍ فى مصر كما كانت لهجة مخاطبته للمسئولين المصريين تتسم باللياقة الملحوظة مقارنة باللورد كلون.

انظر محضر اجتماعه مع صلاح الدين فى ٥ يونيو ١٩٥٠ ص ٨ ، ومع النحاس.

المرجع السابق، ص ٢٠.

(٢) محضر اجتماع ١٧ / ٨ / ٥٠، كتاب الوثائق، ص ٣٩ ، ٤٠.

(٣) محضر اجتماع ٤ / ١٢ / ٥٠ مع بيفن، المرجع السابق ص ١١٤ .

ومصر على ألا يضم إسرائيل، (وإن كانت بريطانيا يمكن أن تتفق مع هذه الاخيرة دون أن يكون لمصر أية علاقة بهذا وعلى حد تعبيره يقول «... فيسد اتفاقكم معها أى نقص تجدونه فيما قد يعقد من اتفاق بين مصر وبريطانيا» [1]).وفيما يبدو أنه تحت تأثير أسلوب عدم الجدية البريطانى الواضح وتشددها كذلك. ووضوح نمو اتجاهات رفض الانضمام لأى تحالف موالٍ للغرب بلور الوفد المصرى موقفًا متشدداً فى النهاية تضمن العناصر التالية التى طرحها فى اجتماع ١٩٥١/٤/٢٤ :

(أ) الشروع فى إجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقدالاتفاق مباشرة وضرورة إتمام هذا الجلاء برًا وبحرًا فى مدة لا تتجاوز سنة.

(ب) تسليم القاعدة إلى القوات المصرية المسلحة بمجرد إتمام الجلاء .

(جـ) إعطاء أولوية خاصة لتسليح مصر.

(د) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى.

(هـ) انسحاب القوات والموظفين البريطانيين من السودان وانتهاء الحكم القائم فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين (البند السابق).

(و) عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية إلى الجهات التى تتفق عليها الحكومتان فى حالة ما إذا وقع عليها اعتداء مسلح أو اشتباك بريطانى فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر، على أن تنسحب هذه القوات فيما بعد فى أجل أقصاه ٣ أشهر.

(ز) إلغاء معاهدة التحالف مع بريطانيا فى ١٩٣٦ وكذلك اتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد [2] .

وبذلك أسقط مسألة الدفاع والسماح للفنيين البريطانيين بالتواجد فى القاعدة وشكل هذا العرض الموقف المصرى الوحيد المتبلور عبر عامى المفاوضات.

٦ – أما الموقف البريطانى فقد اتسم بدوره بعدم الوضوح فى البداية، فبعد أن كان يركز على التفاصيل العسكرية والخطر السوفيتى ومسألة الدفاع المشترك، وينتقل مع الوفد

---

(١) المحضر السابق، المرجع السابق، ص ١١٤، ١١٧.

(٢) محضر اجتماع بين صلاح وستيفنسون فى ١٩٥١/٤/٢٤، محاضرالمحادثات، مرجع سابق، ص١٦٢، ١٦٣.

المصرى فى مناقشة جوانب متعددة دون طرح مواقف متكاملة قام فى اجتماع موسع فى ١١ أبريل ١٩٥١ بعرض العناصر الآتية :

(أ) انسحاب قواتهم من مصر على مراحل تبدأ بعد انقضاء سنة على اتفاقية التعديل وتنتهى فى سنة ١٩٥٦.

(ب) تحول القاعدة إلى إشراف موظفين مدنيين بريطانيين على أن تدار وفقًا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإدارى العام لمجلس إشراف مشترك. وأبدت الحكومة البريطانية استعدادها لدفع إيجار لمنشآت القاعدة.

(جـ) إنشاء نظام إنجليزى – مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى يشمل وحدات جوية من البلدين.

(د) تسليح الجيش المصرى وتدريبه .

(هـ) فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يُخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر، على أن تمنحها مصر هى والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات، بما فى ذلك استعمال المُوانىء والمطارات ووسائل المواصلات المصرية.

(و) بالنسبة للسودان، أكدوا أن غرضهم هو الحكم الذاتى له، ورفض دمج مسألتى السودان والدفاع[1].

ومما يلفت الانتباه مقارنة كثير من عناصر الموقف البريطانى سابق الذكر واتفاقية الجلاء ١٩٥٤ كما أصبح واضحًا أن جانبًا رئيسيًا للخلاف بين الموقفين حول السودان.

٧ – ثم دارت الاجتماعات التالية فى حلقة مفرغة انتهت بتوقفها فى يوليو ١٩٥١ حيث عُقدت آخر جلساتها وأصبح من الواضح عدم جدوى الاستمرار لتباعد مواقف الطرفين، وفتح هذ الطريق لتطور جديد شكل تعديلاً حقيقيًا على وضعية القضية المصرية.

رابعا: إلغاء معاهدة ١٩٣٦ :

كانت حكومة الوفد، كما يقول طارق البشرى، قد قامت بعملتين متناقضتين وهما إطلاق سلطة الملك خلافًا لأسلوبها السابق، والثانية إطلاق حرية الجماهير مما شجع نمو حركات

(١) محضر اجتماع الوفد بين وزير الخارجية المصرى والسفير البريطانى فى ١١ أبريل ١٩٥١، مرجع سابق ص ١٥٤ ومابعدها.

الرفض المتعددة المتمثلة فى الحركات الاشتراكية والشيوعية والحزب الوطنى الجديد والإخوان بالإضافة للطليعة الوفدية، وخلق مناخ معادٍ بشدة لبريطانيا وللتحالف مع الغرب عمومًا، كما كان الوفد قد وعد بإلغاء المعاهدة واتفاقية السودان فى حالة فشل المباحثات (١).

وفى ظل هذا المناخ العام أعلن النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٥١، فى اجتماع البرلمان بمجلس الشيوخ والنواب، قطع المفاوضات السياسية مع بريطانيا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وأصدر البرلمان المصرى بالإجماع قرارات تنص على الإلغاء وتعديل الدستور وتعديل لقب الملك إلى ملك مصر والسودان، وكذلك أصدر مرسومًا بمشروع قانون يقضى بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان (٢). وقد كان هذا القرار محل اختلاف محدود بين المؤرخين المصريين فى تقديره وإن اختلف تفسيرهم لأسباب قيام الوفد به أو اختلف موقفهم بصدد معالجة الوفد له من حيث التوقيت والإعداد. ولقد تلت هذا مجموعة من التطورات التى أثرت بشكل كبير على وضعية القضية المصرية.

١ - أدى إلغاء الوفد للمعاهدة إلى مسارعة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا فى أكتوبر نفسه بالتقدم لمصر بمقترحات سُمِّيت مقترحات الدول الأربع، مضمونها قبول مصر للدفاع المشترك مع هذه الدول ، وأن تكون حماية القناة منوطة بقوات دولية تشترك فيها مصر مع الدول الأربع وأستراليا ونيوزيلاندا وجنوب أفريقيا. ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر حتى فى حالة السلم، وتضمن كذلك استمرار الحكم البريطانى فى السودان مع إنشاء رقابة صورية لا تحد من سيطرة الإنجليز فيه، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب، وقوبلت هذه المقترحات برفض رسمى وشعبى قوى (٣).

٢ - ترتب على إلغاء المعاهدة وقف مصر لجميع الإعفاءات والتسهيلات التى كانت تُمنح

---

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، صفحات من ٣٤١ إلى ٣٥٧.
استخدم الأستاذ البشرى تعبير «إطلاق سلطة الملك» وقد يكون الأدق تعبير «عدم مقاومة سعى الملك المستمر لتدعيم سلطته واستغلالها».

(٢) انظر فى ذلك بشكل خاص :
عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤، الصفحات من ٧١ إلى ٤٠.

(٣) الرافعى، المصدر سابق الذكر، صفحات ٢٨ إلى ٣٧ وكذلك البشرى : الحركة السياسية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٨، ٤٨٩.

للقوات البريطانية من جمارك ونقل وشحن وتفريغ وتصاريح إقامة للعاملين فى خدمة القوات البريطانية بالمطارات المصرية، وانسحاب العمال المصريين الذين تعهدت الحكومة بتشغيلهم (١).

٣ – كانت الظاهرة الثانية فى مواجهة بريطانيا هى تبلور فكر مصرى جديد يدعو لنبذ المفاوضات وانتهاج أسلوب المواجهة المسلحة كأسلوب أوحد للتعامل مع بريطانيا وذلك لأول مـرة منذ الاحتلال البريطانى لمصر، فقبل ذلك كـان أسـاس هـذا، العمل الفردى أو خدمة الوسائل السياسية وباستخدام حذر كما فعل التنظيم السرى لثورة ١٩، ولقد طرح هذا النهج الجديد قوى الطليعة الوفدية وبعض قوى اليسار والحزب الاشتراكى بزعامة أحمد حسين.

وعانت المرحلة التالية من تطور حركة الكفاح المسلح فى القناة – بالرغم من تعبيرها عن فترة مزدهرة فى الكفاح الوطنى المصرى – صعوبات رئسية أهمها :

– أن دعوة كثير من القوى السياسية للكفاح المسلح لم يرتبط به انضمام مؤسسى مثل (الإخوان المسلمين) الذين تُجْمِع عديد من الكتابات على موقفهم هذا (٢). وكذلك عدم مشاركة كثير من التنظيمات اليسارية لانشغالها بالأوضاع الداخلية، بل إن الحزب الاشتراكى نفسه كان ميالاً أكثر للتركيز على التعبئة الجماهيرية الشاملة (٣).

إلا أنـه يلاحظ مشاركة فردية لكثير مـن أعضاء هـذه الجماعات وخـاصة الإخـوان والوفد (٤).

– المعاناة من وجود بعض المستغلين الذين حاولوا جمع الأموال لأغراض شخصية بحجة تزويد الفدائيين بالدعم الاقتصادى والعسكـرى الضرورى ، وكذلك مـن حالة التشرذم والانقسام وغياب التنظيم والتخطيط (٥).

ويلاحظ مع ذلك أن حركة الفدائيين اكتسبت خبرة متزايدة وخاصة مع تزايد دور الفلاحين فى الكفاح المسلح، والتفاصيل التى يوردها الرافعى وأحمد حمروش فى كتابيهما

---

(١) الرافعى، المصدر السابق، الصفحات من ٤١ حتى ٤٦.

(٢) البشرى، مرجع سابق، ص ٣٨٨.

وأيضا شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦. القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٥٧، ص ١٢٧، ١٢٨.

(٣) البشرى، مرجع سابق، ص ٥٢٢، وبالنسبة للتنظيمات اليسارية انظر:

أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون، القاهرة، دار الموقف العربى ، دون تاريخ نشر، ص١٥٤.

(٤) البشرى، المرجع السابق، ص ٥٢٢.

(٥) شهدى عطية، المصدر السابق، ص ١١٧.

الذين عرضنا لهما فى أكثر من موضع تؤكد هذا، حتى إن أحمد حمروش يذكر أن نورى السعيد أرسل - نتيجة لهذه العمليات - مبعوثًا عراقيًا للقاهرة لمحاولة التوسط [1]. وأبلغ دليل على ما سببته هذ الحركة من إرهاق وإرباك للقوات البريطانية هو رد الفعل العنيف الذى قامت به هذه الأخيرة متمثلا فى احتلالها لكوبرى الفردان من الجيش المصرى فى شرق القناة واحتلال جمارك الإسكندرية والقنال والإفراج عن البضائع البريطانية بدون جمارك، والاستيلاء على مواد التموين فى منطقة القناة واستخدام عمال أجانب للقيام بمهام العمال المصريين الذين انسحبوا [2] .

وتكشف الوثائق البريطانية عن اتجاه أكثر تشددًا وهو وضع المسئولين البريطانيين لخطة عسكرية لتدعيم موقفهم تبدأ بإجراءات أمن وحراسة لقواتهم، وتنتهى بحصار المصريين فى منطقة القناة، بل واحتلال الدلتا. ووافق رئيس الوزراء البريطانى على هذه الخطة ما عدا الجزء الأخير بحيثُ يطبق عند الضرورة القصوى وخاصة مع معارضة واشنطن لهذا عندما أبلغت بالتفكير البريطانى [3]. وهذه الخطة فيما يبدو أساس خطة روديو التى سنتعرض لها فيما بعد. كما تشير الوثائق البريطانية كذلك إلى تزايد ضغوط العسكريين البريطانيين للتوسع فى إجراءاتهم وقد كانوا على وشك إعلان الحكم العسكرى فى القناة لولا أحداث الإسماعيلية التى أسقطت الحكومة الوفدية [4]. أما أحداث الإسماعيلية فقد تمثلت فى المواجهة المعروفة التى حدثت مع البوليس المصرى، ثم تلا هذا حريق القاهرة والتطورات المعروفة من حالة عدم الاستقرار الوزارى بعد إقالة الوفد وحتى قيام الثورة فى ليلة ٢٣ يوليو. وقد أدى سقوط الحكومة الوفدية إلى توقف الأعمال الفدائية بسبب القيود التى فرضتها الحكومة التالية.

---

(١) الرافعى، مصدر سابق، الصفحات من ٥٩ حتى ٩٠، وحمروش مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) الرافعى، المصدر السابق، الصفحات من ٤٨ حتى ٥٣.

(٣) هدى عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية، مرجع سابق، ص ٣٦ إلى ص ٣٦١.

(٤) المرجع السابق، الصفحات من ٣٦٤ حتى ٣٦٧.

الخلاصة:

فيما يتعلق بوضعية القضية المصرية، موضوع المفاوضات فى نهاية هذه المرحلة فإنها، تتمثل فى الآتى :

١ - من الناحية القانونية الرسمية يُعدُّ إلغاء مصر للمعاهدة - الذى هو محل جدل قانونى حول حق مصر فى القيام به بشكل منفرد(*) - إنهاء لحق بريطانيا فى الوجود بمصر، بمعنى عدم شرعية هذا الوجود.

٢ - أصبح الموقف البريطانى المتشدد أكثر تبلوراً، وذلك بصرف النظر عن الحوار الذى كان دائرًا آنذاك بين قادة القاعدة العسكرية الذين أكدوا ضرورة الاحتفاظ بمصر كمركز للنظام الدفاعى فى الشرق الأوسط، وضغطهم لتحقيق الخطوات سابقة الذكر، فى مواجهة موقف السفير الذى كان يدعو للواقعية والتريث وتقديم تنازلات بريطانية لمصر فى مسألة الجلاء والسودان[1]. وحُسم هذا الخلاف مرحليًا بعودة المحافظين للحكم فى ١٩٥٢، حيث تشير وثيقة لوزير الخارجية الجديد إيدن إلى رفض لمقترحات سفيره ومطالبته بالتشدد فى التعامل مع القضية المصرية[2].

٣ - إن معركة إلغاء المعاهدة وفقًا لكثير من الكتابات لم تكن مخططة بشكل كامل؛ فالحكومة الوفدية لم تعد للأمور عدتها وفقًا لما أعلن النحاس فى خطاب الإلغاء[3]. سواء فيما

(*) يميل الباحث فى هذا الصدد للاتجاه الغالب فى الفقه القانونى المصرى بحق مصر فى هذا وفقًا لقاعدة تغير الظروف. انظر فى هذا:

محمد حافظ غانم، مبادىء القانون الدولى العام، القاهرة، الطبعة الرابعة، مطبعة نهضة مصر، ١٩٦٤، الصفحات من ٥٩٤ حتى ٥٩٦.

(١) هدى عبد الناصر، المرجع السابق ، الصفحات من ٣٨١ إلى ٣٨٧، ثم ٣٩٨، ٣٩٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٣) محمد صبيح، أيام وأيام ١٨٨٢ - ١٩٥٦، القاهرة، مطبعة العالم العربى، ١٩٦٦، ص ٣٩١. والرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، مصدر سابق، ص ١٩.

يتعلق بالعمل الفدائى، أو فى كثير من الأمور الأخرى التى كان من أبسطها توفير احتياطيات البترول، حيث أدى منع بريطانيا لإمدادات البترول من منطقة القناة إلى أزمة خطيرة، اضطرت الحكومة الوفدية معها للتوسط لدى السفارة البريطانية ولدى السفير الأمريكى كافرى الذى تدخل لمنع هذا التطور الخطير[1]. هذا فضلاً عن حصار الجيش المصرى، وهذه الحجج كما سنرى فى مرحلة لاحقة ستكون محل هجوم من قيادة الثورة وخاصة من صلاح سالم[2]. ومع ذلك كله فإن ما تحقق بهذه الخطوة مهم للغاية؛ إذ أمكن شل فعالية القاعدة البريطانية وتحويلها لأغراض الدفاع والحماية الذاتية، الأمر الذى شكل سابقة مهمة كان لابد وأن تفرض دلالاتها على صانع السياسة البريطانية، حيث سيثار التساؤل بدءًا من هذه الفترة حول الاحتفاظ بقاعدة لها أهمية استراتيجية فى وسط بيئة معادية، وهو ما سيتم التعرض له فى مرحلة لاحقة.

٤ - بدأ خلال هذه الفترة، نتيجةً لهذه التطورات ولأسباب ذاتية ظاهرة، بروز الدور الأمريكى. رأيناه فيما سبق فى الوساطة لدى بريطانيا لمنع حصار القوات البريطانية لإمدادات البترول للقاهرة والدلتا، كما رأيناه أيضًا فى مشروع القوى الأربع سابقة الذكر. وتذهب إحدى الدراسات إلى أن واشنطن كانت صاحبة فكرة الدفاع المشترك، ولم تتعاطف بريطانيا مع هذا الاتجاه إلا بعد يوليو ١٩٥١. وخاصة مع إلغاء المعاهدة [3].

وأخيرًا فإن القضية المصرية قد وصلت لأقصى مراحل التوتر بعد إلغاء المعاهدة وحتى حريق القاهرة، حيث عاشت مصر فترة من عدم الاستقرار السياسى الواضح، وتوقف حركة الفدائيين بالقناة. ولم يكن من المتوقع فى ظل مستوى التوتر الذى وصل إليه الموقف إمكانية العودة إلى أساليب تقليدية فى السياسة المصرية لمواجهة معضلتها، أى الاستقلال الوطنى، وفى ظل هذه الظروف كانت حركة ٢٣ يوليو. وهو ما سينقلنا إلى معالجة فترة الدراسة والعوامل التى حكمت المفاوضات خلالها وذلك فى الفصول التالية.

---

(١) هدى عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٣٧٧ والرافعى ص ٥٣.

(٢) صلاح سالم، الجلاء، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٥٤ من ص ١٥ حتى ص ٢٠.

(٣) J. C. Hurewitz, **Middle East Dilemmas, The Background of United States Policy**, New York, Published for the council of Foreing Relations by Harper & Brothers, 1953, pp. 92, 93.

الفصل الثانى: المتغيرات الداخلية

من المتفق عليه أن هناك مكانة بارزة تحتلها المتغيرات الداخلية بين العوامل المؤثرة على عملية المفاوضات، وأن هذه المتغيرات تفعل أثرها خلال جميع فترات المفاوضات بل وقبل أن تبدأ وبعد أن تنتهي. ولقد رأينا تأثير هذه المتغيرات على الخبرات التفاوضية، السابقة على فترة الدراسة، ويعالج هذا الفصل هذه المتغيرات بشيء من التفصيل. بحيث ينقسم إلى مبحثين، فيتناول المبحث الأول دراسة هذه العوامل لدى الطرف المصرى، ويعالج المبحث الثانى هذه العوامل لدى بريطانيا، مع محاولة إلقاء الضوء على كيفية تأثير هذه العوامل على السلوك التفاوضى للطرفين خلال مرحلة الدراسة، بحيث يتناول كل مبحث ثلاثة عناصر وهى ميكانزم صنع القرار، واتجاهات القوى السياسية، والظروف الاقتصادية. وسيضاف إلى الجزء الخاص بمصر معالجة مختصرة لأزمة مارس التى كانت تعبيراً عن كيفية تأثير أزمة سياسية داخلية على عملية مفاوضات.

المبحث الأول: المتغيرات الداخلية المصرية والمفاوضات

رأينا فى الفصل السابق كيف أن موضوع المفاوضات، أى المسألة المصرية، كانت تحتل قلب العملية السياسية، والشاغل الرئيسى للحركة الوطنية المصرية، ولقد استمر هذا الاهتمام وهو أمر طبيعى، بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ونشوء نظام سياسى جديد هو الذى خاض المفاوضات محل الدراسة، وفيما يلى تناولٌ لبعض عناصر البيئة السياسية المصرية الداخلية المرتبطة بالمفاوضات.

أولا - ميكانزم صنع القرار السياسى:

من المفهوم أن هذا المتغير وثيق الارتباط بصنع القرار التفاوضى، بدءًا من قرار التفاوض إلى القرارت المتعلقة بالاستراتيچية التفاوضية وسبل تحقيقها، كما أنه يرتبط ويؤثر فى النهاية على مدى حرية المفاوضين.

ولقد أجريت المفاوضات محل الدراسة فى فترة تموج بالتطورات فى النظام السياسى المصرى، فقد بدأت فى ظل استمرار النظام الملكى من الناحية الشكلية (الجولة الرسمية أبريل - مايو ١٩٥٣، وهى الجولة التى ترأسها اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسًا للوزراء) ثم استكملت بقية أجزائها وجولاتها فى ظل النظام الجمهورى، وكان على رأس الدولة عندئذ اللواء محمد نجيب الذى فقد معظم سلطاته تدريجيًا. وفى كلتا المرحلتين كان مجلس قيادة الثورة هو المسيطر الفعلى على صنع السياسة المصرية الداخلية والخارجية. وإذا كانت غالبية الدراسات التى عالجت المرحلة الناصرية قد ركزت على الفترة التالية لصراع مارس، ونجاح الرئيس عبد الناصر فى إزاحة نجيب تدريجيًا بعدها، فإن الباحث يميل لاعتبار الفارق بين ما قبل أزمة مارس وما بعدها فارقًا فى الدرجة يتعلق بنسبة أعلى من مشاركة بقية أعضاء مجلس قيادة

الثورة، ودوراً متفاوت التأثير نسبياً حسب توازنات الشد والجذب مع عبد الناصر، حيث ظل الدور المحـورى فى عملية صنع القـرار مرتبطاً بشخص عبد الناصر، وإن ارتبط المصدر الرئيسى لهذا الدور المحورى فى مرحلة الدراسة بقدرته على فرض نوع من السيطرة على بقية زملائه، أعضاء مجلس قيادة الثورة، فى وقت كانت مؤسسات الدولة الدستورية الأخرى فى حالة توقف، وفى ظل ثقافة سياسية تسمح عموماً بإمكان تركز عملية صنع السياسة المتعلقة بالمصالح العليا فى يد القيادة السياسية (*) . ولقد كان عبد الناصر كما تكشف معظم فترات المفاوضات صاحب الرأى الأخير فى المفاوضات والمرجع الأوحد فى قرارت التفاوض الرئيسية خاصة فى الجولات الأخيرة، بل تشير الوقائع إلى أنه كان يتخذ قرارات معينة دون علم بعض زملائه فى مجلس قيادة الثورة، بل وأحيانا دون علم وزير خارجيته د. فوزى ، حتى أن قراره الرئيسى بالتنازل فى ضم تركيا لصيغة المتاحية تم بهذه الصورة، وكما سترى علم به د. فوزى لأول مرة بعد أن عرف به الإنجليز والسفير الأمريكى كافرى، ولا شك أن مثل هذه المسائل التى تعبر عن حرية حركة صانع القرار السياسى، والقرار التفاوضى الرئيسى بالتالى فى هذه الجولة، أو فى حالتنا الدراسية، لا يمكن فهمه إلا فى ضوء الطبيعة الخاصة لميكانزم صنع القرار السياسى بالمعنى سابق الذكر الذى يقـوم عـلى أساس دور محـورى رئيسى للزعيم الراحل عبد الناصر.

(*) الدراسات التى أبرزت هذه النقطة عديدة، وكذلك تلك التى تؤكد تعاظم دور القيادة الناصرية خلال حكمها لمصر، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) Panayoutis Vatikiots, **The Egyptian Army In Politics**, Blomigton, Indiana Union Press, 1961, p. 220.

(٢) William R. Polk, **U.S. and the Arab World**, Third Edition,Harvard University Press, 1975, p. 152.

(٣) R. Magnus, **The Foreign Policy of the Arab Republic of Egypt**, In Rosenau K. Thompson and G. Boyds (eds.), **World Politics**, New York, Free Press,1977; p. 229.

(٤) أحمد يوسف أحمد، **الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧)** ، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ٩٦ - ٩٧، ١٠٠ - ١٠١.

(٥) محمد سليم، **التحليل السياسى الناصرى: دراسة فى العقائد السياسية الخارجية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ١٧٨.

(٦) على الدين هلال، مصطفى كامل السيد، إكرام بدر الدين، **تجربة الديمقراطية فى مصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١**، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ٦٣.

ثانيا - القوى السياسية وموضوع المفاوضات:

تشكلت القوى السياسية فى مصر فى هذه المرحلة من الحكومة وخلفها مجلس قيادة الثورة الحاكم الفعلى للبلاد، يدعمه الجيش بشكل رئيسى ثم فى مرحلة لاحقة دعم ثانوى من هيئة التحرير التى حاول مجلس قيادة الثورة أن يجعل منها التنظيم السياسى المعبر عنه، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الحياة الدستورية معطلة وألغيت الأحزاب السياسية واقتصرت الساحة على (الإخوان المسلمين)، بالإضافة للعديد من التنظيمات اليسارية التى كانت تمارس العمل السرى بشكل رسمى، وبطبيعة الحال بقية أو بقايا الأحزاب السياسية التى حلّت وخاصة الوفد الذى لم يكن من المتوقع أن تتلاشى جذوره الشعبية بشكل كامل خلال مرحلة الدراسة، وليس الغرض فى هذا الجزء معالجة أوضاع هذه القوى السياسية، وإنما موقفها من المفاوضات وتأثير حركتها على عملية المفاوضات وبشكل موجز.

١ - القوى الحاكمة:

جاء فيما سبق أن المقصود بهذا التعبير هو الحكومة ومَن خلفها، أى مجلس قيادة الثورة كحاكم فعلى للبلاد، ترتكز على دعم الجيش ودعم ثانوى من هيئة التحرير. والحقيقة الأولى التى ينبغى أخذها فى الاعتبار هو أن القوى السياسية الحاكمة فى هذه المرحلة كانت فى طور التبلور والتكوين، سواء لأن السلطة لم تكن قد استقرت بعد (إلغاء النظام الملكى - الصراع ضد نجيب ثم عزله) أو لأن هذه القيادات نفسها بحكم السن والخبرة كانت فى مرحلة الإعداد، ولم تكن معالم النظام السياسى قد تبلورت بعد. والحقيقة الثانية هى أن القضية محل المفاوضات كانت تمثل الشاغل الأول للشارع المصرى وللسياسة المصرية، ولم يكن بإمكان أية حكومة - أيًا كانت مصادر شرعيتها - القدرة على الاستقرار والبقاء دون مواجهة هذه القضية المصيرية. ويكشف التأمل لبعض ما أوردته بعض الكتابات الغربية عن موقف القيادة الثورية الجديدة من قضية الاستقلال الوطنى عن نوع من عدم الدقة أو عدم الفهم الكامل. فيتحدث كاتب أمريكى ذو أصل إيرانى عن أنه نتيجةً لأن الضباط لم يأتوا للحكم بسبب شعارات ضد بريطانيا، فإن هذا أعطاهم قدرة على التفاوض مع بريطانيا فى مناخ موضوعى[١]، والشق الثانى من فكرته سنعود إليه فيما بعد. ويتحدث كاتب آخر عن أن حاجة الحكومة الجديدة للتوصل لحل هذه المشكلة مرتبطة برغبتها فى تأكيد قدرتها على الإنجاز أمام الشعب وإسكات المعارضة [٢]، ويقول كاتب ثالث وهو مراسل النيويورك تايمز آنذاك فى

---

(١) Yahya Armazani, **Middle East Past and Present**, New York, Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, U.S.A., 1970, p. 384

(٢) Jochim Joesten, Nasser: **The Rise To Power**, Long Acre, London, Ohio Press Limited, 1966, p. 112

القاهرة، كينيت لف : إن الضباط وجدوا أن بقاءهم فى الحكم مرتبط بتحقيق هذا الهدف [١]، مثل هذا الاتجاه فى الواقع غير موضوعى سواء لأن أحد الأسباب الفعلية لتحرك الضباط لإسقاط النظام القائم قبل ٢٣ يوليو كان عجزه عن تحقيق الاستقلال الوطنى، أو لأن كثيراً من الشواهد والأدلة تؤكد دور الضباط الأحرار فى الكفاح الوطنى قبل الثورة - ولو بشكل محدود نسبياً فى معركة ما بعد إلغاء المعاهدة [٢]. بالإضافة إلى ذلك فإن الهدف الأول والرئيسى الذى أعلنه الضباط عند قيام الثورة كان تحقيق الجلاء البريطانى عن مصر [٣]. كما أن العدد الأكبر من تصريحات الضباط فى هذه المرحلة كان ينصب على هذه المسألة بأكثر من أية مسألة أخرى وذلك من واقع متابعة جريدة الأهرام على مدى عامى الدراسة كاملين. أما النقطة التى أثارها الكاتب الإيرانى سابق الذكر، فإنه يمكن صياغتها بشكل مختلف تماماً، وهو أن عدم ارتباط الضباط والقيادة الناصرية بمناخ ما قبل الثورة، بل ورفضهم له وإسقاطهم لقواعده السياسية، حررهم من بعض التزامات هذا المناخ مثل تاج مصر والسودان ورؤية مسألة السودان عموماً بشكل مختلف عن مرحلة ما قبل الثورة، وهو الأمر الذى كان له أثره فى معالجة قضية دراستنا هذه. كما أن مناهج العمل السياسية لهذه القيادة كانت مختلفة بدون شك عن مرحلة ما قبل الثورة، سواء فى كيفية إدارة معركة المفاوضات، أو فى أسلوب عملهم عموماً الذى كان لا يرتاح لإجراءات القواعد الدبلوماسية التقليدية، وهى مسألة ستتضح فى موضع لاحق، كما يمكن إضافة ملاحظة أخرى وهى أن تشكيل الوفد الذى عكس أغلبية من أعضاء مجلس القيادة الذين لهم مسئوليات أخرى فى الحكومة أثار تساؤلات ليس فحسب

---

(١) Kenneth Love, Suez, **The Twice Fought War**, New York, Mc - Graw Hill Book Company, 1969, p. 183.

(٢) انظر مثلا محمود محمد الجوهرى، **سبع سنوات فى مجلس قيادة الثورة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨، ص ١٩، ٢٠. وأيضاً أنور السادات : أسرار الثورة المصرية بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ٢٥٦ ، ٢٥٩. والتى توضح القيود التى كانت تمنعهم من توسيع نشاطهم فى هذا الاتجاه قبل الثورة كذلك . وفى تأكيد الارتباط الوثيق بين قيام الضباط بحركتهم وعدم حل مشكلة الاحتلال البريطانى. انظر مثلا :

Randolph Cherson, The Anglo - Egyptian Question, **Middle East Journal**, Autumn, 1953, Vol. 7, N.C., p 483.

(٣) عبد الله إمام ، **الناصرية، دراسة بالوثائق فى الفكر الناصرى**، تقديم ضياء الدين داود، القاهرة ، مطبوعات دارالشعب، ١٩٧١، ص ٥٢.

حول مدى قدرتهم على القيام بهذه المهمة، وإنما أيضًا حول إمكانية تفرغهم لها [1]. وهو فى النهاية كان تشكيلا مرتبطًا بظروف المرحلة وتوازنات القوة فى المجلس الحاكم - أى مجلس قيادة الثورة.

٢ - الإخوان المسلمون:

رغم أن الإخوان لم يكونوا أبدًا حزبًا سياسيًا، فقد كانوا حتى هذه المرحلة أقوى حركات الرفض السياسى فى مصر، وذلك سواء قبل الثورة، أو بعدها حينما حدث صدامهم مع الحكومة، وحتى أثناء تحالفهم مع القيادة العسكرية. ومعالجة موضوع موقف الإخوان سوف يكون على أساس عرض رؤيتهم الفكرية للمسألة أولاً، ثم علاقتهم بالنظام وارتباط هذا بموقفهم من المفاوضات.

أما بالنسبة لرؤية الإخوان لموضوع الدراسة فهناك قدر كبير من التناقض بشأنه حتى أن بعض الكتابات الغربية تذهب إلى حد القول بمعارضتهم لأية اتفاقية مع بريطانيا عمومًا ويؤكد إسحق موسى الحسينى فى كتابه المعروف عن الإخوان أن رؤيتهم هى رفض المفاوضات وطرح الكفاح المسلح [2]. وفى الواقع، إن جزءًا من الخلط راجع لتناقض تصريحات قادة الإخوان أنفسهم. فالهضيبى المرشد العام للإخوان آنذاك استهل معارضته للاتفاق بذكر رفضهم للمبدأ ذاته طالما أن الإنجليز فى مصر [3]. بينما تكشف تصريحات ومواقف أخرى أن هذا لم يكن موقف الإخوان الحقيقى وأنه كان لديهم استعداد لقبول هذا المنهج فى التعامل مع بريطانيا.

ففى هجومهم على المعاهدة أو اتفاقية الجلاء كما سنرى بعد قليل حددوا نقاطًا محددة للاعتراض، ليس من بينها فكرة المفاوضات نفسها، وفى أحيان أخرى يحددون خطوات أكثر تحديدًا كرفض المفاوضة على أساس المساومة حول الجلاء، وإنما إعداد الشعب أولاً وتربيته

---

(١) R .C. Mowat, **The Middle East Perspective**, London, Blondford Press First Published, 1958, p. 247

(٢) Ishak Mousa Husseni, **Moslem Brethern**, Urban Bay, The Book House Trust Bldg., 1984, p. 133.

(٣) من نص خطاب أرسله الهضيبى لرئيس الوزراء المصرى عبد الناصر، دون تاريخ ورد بكتاب نوال عبد العزيز مهدى راضى، دراسات فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٤ - ١٩٥٦، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٨٢، ص ٢١٧ ، ٢١٨.

تربية عسكرية ثم التفاوض بعد ذلك [1]. وفى الواقع فإن لدينا مجموعة من الحجج والأدلة نعتقد أنها تضعف موقف الإخوان بهذا الصدد.

أولا : ذلك اللقاء المشهور بين السيد إيفانز المستشار الشرقى بالسفارة البريطانية مع السيدين دلة وصالح أبو رقيق ممثلين للمرشد العام بناء على طلب الأول، ثم لقاؤه بالمرشد العام الهضيبى فى منزله بعد ذلك خلال فبراير ١٩٥٣. وهذه الواقعة كانت محل جدل بين قيادة الثورة والإخوان فقد اتهمت الأولى الثانية بأنها عبرت عن موقف تفاوضى أكثر تساهلا من الحكومة، بينما دافع الإخوان، مكذبين ذلك، وموضحين أن هذا اللقاء تم بعلم عبد الناصر، وأنه اطلع على كل ما دار فيه. وهذا الدفاع الأخير، أى علم عبد الناصر به، فى الواقع حقيقة نعتقد فى صحتها [2]. ولكن ما لم يذكره الإخوان هو ما ذكره السيد منير الدلة لإيفانز والذى ذكر أنه باسم الهضيبى، ومن المستبعد أن يذكر أمرًا لا يوافق عليه السيد حسن الهضيبى فى حضور عضو آخر من الجماعة، إذ ذكر له وفقًا للوثائق البريطانية أن الإخوان لن يجدوا صديقًا أفضل لهم من الإنجليز، وأن الإنجليز محل ثقة أكبر من الأمريكان. وقد فسر إيفانز هذا تفسيرًا غير دقيق بأنه ناتج من تأثير الطبقات المتوسطة على حركة الإخوان بما يجعلهم لا يميلون للأمريكان [3].

٢ - يكشف السيد حسن العشماوى أحد قيادات الإخـوان والذى لا يحمل أى ود للرئيس عبد الناصر، وفيما يراه تأكيدًا لموقفهم منه أنه فى أثناء اجتماع بينه وبينهم أثناء مرحلة العلاقات الودية وبعد فترة لقائهم بإيفانز هذه وخلال تقدم المفاوضات فى ١٩٥٣. أن السيد حسن الهضيبى اقترح صيغة مجلس الأمن للمتاحية وعلق السيد العشماوى أن عبد الناصر طرحها ولكن الإنجليز رفضوها [4]. وهذا قول غير دقيق كما سنرى، المهم أن الإخوان قبلوا بهذا فكرة متاحية القاعدة (أى عودة بريطانيا للقاعدة فى ظل ظروف معينة). وذلك خلال المفاوضات، ولكنهم ادعوا بعد توقيع الاتفاقية رفض المبدأ، والطريف أن الحكومة فى هجومها على الإخوان بعد ذلك ١٩٦٥. أصدرت كتابًا ذكر أن تمسك الإنجليز بصيغة مجلس الأمن كانت بسبب موقف الإخوان، الأمر الذى سبب صعوبة للوفد المصرى [5].

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢) حسن العشماوى، الإخوان والثورة، الجزء الأول، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧، ص ٣٧.

(٣) Fo., 3 /1 /102763, 73185 J.E., 1052 /75 Feb., 27,1953

(٤) حسن العشماوى، المرجع السابق، نفس الموضع.

(٥) جرائم عصابة الإخوان، إعداد لجنة كتب قومية، سلسلة كتب قومية، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، عدد ٣١٥ ، ٤ /١٠/ ١٩٦٥.

٣ – موقف الإخوان من الكفاح المسلح، وهو موقف كان دائمًا محل جدل وخاصة مع ما توحى به بعض مواقفهم. وفى ضوء كثير من الكتابات المعادية لهم فيتحدث دكميجان عن أن الحكومة خلال صيف ١٩٥٤. قامت بتحييدهم فى القناة [١]. بما يعنى وجود دور لهم فى العمليات التى تجرى آنذاك وفاتيكوتز يتحدث عن استخدام عبد الناصر لرجال الإخوان بشكل رئيسى فى أعمال الكفاح ضد بريطانيا [٢]. وطبيعى أن هـذا التصور قـد دعمته تصريحات غامضة للهضيبى مثل قوله فى ٤/٦/١٩٥٣ إنهم سوف يتعاونون مع الحكومة فى معركة الجلاء وإن تشكيلاتهم ستتحرك عندما تقرر الحكومة ذلك [٣]. على أن حسم المسألة فى الواقع يبدو بسيطًا بالعودة لما كتبه السيد حسن العشماوى من أنهم رفضوا طلب عبد الناصر بالمشاركة فى الأعمال الفدائية كنوع من أعمال الضغط فى المفاوضات بعد توقفها عام ١٩٥٣. وأنه لم يجد منهم عونًا كبيرًا بعد أن خشوا على حد تعبيره أن «يبطش بهم وأنه يبيت لهم وللحياة الحرة فى البلاد أمرًا» [٤].

بهذا المعنى كان موقف الإخوان فى إطار المناورات السياسية فى حقيقة الأمر، وكان حتى هذه المرحلة أكثر استعدادًا للتلاقى مع الغرب، ويدل على هذا تصريح يسوقه د. عبد العظيم رمضان على لسان الهضيبى يقول فيه «إننا على ثقة من أن الغرب سيقتنع بمزايا الإخوان المسلمين، وسيكف عن اعتبارهم شبحًا مفزعًا كما حاول البعض أن يصورهم» [٥].

---

(١) Hrair Dekmejan, **Egypt Under Nasser** Albany, State University of New York Press, 1971, P. 251.

(٢) P. J. Vatikiots, **Nasser and his Generation**, London, Crownhill by Billing and Sons Ltd, Guildford, 1978, P. 89.

(*) المتاحية Availability هى المصطلح الذى استخدم لوصف شروط عودة بريطانيا للقاعدة، وهو ما سيتضح فيما بعد. ويلاحظ أن معظم من أثاروا هذه النقطة أكدوا اتجاه دكميجان، بمعنى استقلالهم عن الاستخدام الحكومى بل والمتحدى لها مثل :

Carol Brown, **International Politics and the Middle East, Old Rules and Dangerous Game,** New York, Princeton Univ. Press, 1984, P. 201.

(٣) جريدة المصرى، فى ٥/٦/١٩٥٣.

(٤) حسن العشماوى ، الإخوان والثورة، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٥) عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون، والتنظيم السرى، القاهرة، مطابع روز اليوسف، ١٩٨٢، ص ١٣٦.

وفى الواقع فإن تفسير موقف الإخوان فى جزء منه مرتبط بتطور علاقتهم بقيادة الثورة.

ولقد اتسمت هذه العلاقة بالتعقيد والتميز، فقد بدأت بما يشبه التحالف والتقارب الوثيق ثم تطورت إلى الفتور ثم الصدام العنيف. وليس هنا موضع هذه الدراسة التى اهتمت بها كتابات عديدة ويعنينا فقط بعض جوانبها باختصار شديد لصلتها بموضوعنا، فبعد مرحلة من التحالف بدأ نوع من الفتور خاصة بعد صدمة الخلاف الأول حول تعيين الشيخ الباقورى فى الوزارة بما أدى لاستقالته من الإخوان، ووجود نوع من المعارضة حول اتفاقية السودان ومع ذلك أمكن احتواء هذه الخلافات واستمر التحالف حتى منتصف ١٩٥٣[١] ، وبعد ذلك جاء ضرب القوى السياسية الأخرى الذى شجعه الإخوان فى البداية، ثم تنبهوا إلى الخطر القادم كما عبرت عنه كلمات حسن العشماوى، ولكنهم كما تكشف متابعتنا للمفاوضات لم يجاهروا بالعداء لمسار المفاوضات ولا للحكومة، حتى كانت أزمة مارس التى سيتم التعرض لها باختصار شديد بعد قليل، والتى أصبح الصراع بعدها مع عبد الناصر مسألة وقت قبل حدوث الصدام الأخير.

وأيًا كانت دوافع موقف الإخوان من رفض الاتفاقية وكونه فى جانبه الرئيسى أمرًا من قبيل المناورات السياسية وفى جانبه الثانوى موقفًا مبدئيًا، فإن توقيع الاتفاقية أثار اعتراض ورفض الإخوان لها، ثم الصدام الصريح الذى لم تعد بعده أية فرصة للتلاقى، ولقد تركز رفض الإخوان للاتفاقية على الأسس التالية : [٢]

١ - رفض أية اتفاقية فى غياب برلمان منتخب، وفى ظل وجود رقابة على الصحف وعدم توفر الفرصة لكل مواطن لكى يعبر عن رأيه بحرية فى الاتفاقية.

٢ - إن الاتفاقية تعطى الكثير لبريطانيا وتربط مصر والبلاد العربية بالغرب، كما أنهم يعترضون على ضم تركيا لصيغة المتاحية.

---

(١) انظر مثلاً رمضان، الإخوان المسلمون، مرجع سابق، الصفحات من ١٠٥ حتى ١١٦، وأيضًا أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الثانى - الجيش فى السلطة، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨١، من ص ٦ إلى ١٠.

(٢) المصادر هنا عديدة من أهمها :

نوال راضى، مرجع سابق، الصفحات (٦) ٦٢، ١٩٥، ١٩٧.

Hussani, Moslem Brethern, **Op. Cit.**, p. 135.

بالإضافة إلى هذا فإن الوثائق الأمريكية ، المجموعة الخاصة التى تم الحصول عليها من الأرشيف القومى الأمريكى، تتضمن تفاصيل منشورات الإخوان وبيانات وملخصات لها جيدة للغاية وفـى ملـف.

641-74/8 - 354 .

ومن أهم التقارير برقيتان للسفير الأمريكى كافرى لحكومته.

وفى رقمى 175 ,196 فى ٣١ يوليو ١٩٥٤.

٣ – اعتراضهم على النقاط الخاصة بالتشاور وفترة السريان والتسهيلات عند حالة الحرب وحقوق الطيران.

٤ – أوضحت بياناتهم خلال ذلك أيضًا الرؤية السابقة من ضرورة تعليم الشعب القيم الروحية والثورية وطرد الغزاة، وأن الحكومة لها أن تجرب وسيلة المفاوضة فى حالة تأكدها من قدرتها على إحراز الحقوق المصرية كاملة .

وإذا استبعدنا مسألة الحـريات حيث كانت عـلاقة الإخوان بالثورة وهى تتخذ هـذه الإجراءات وثيقة بما يضعف مصداقيتهم، فإن المعارضة الرئيسية ستتركز فيما وصفته بيانات الإخوان من ربط مصر بالغرب والتخلى عن حيادها. وسنعود فيما بعد لعلاقة هذه النقطة بالمفاوضات من ناحية أخرى، وهى استغلال عبد الناصر لها فى التساوم مع بريطانيا.

٣ - بقايا القوى الحزبية :

ويقصد بهذا بقايا الأحزاب السياسية السابقة على الثورة، وبشكل خاص أقوى هذه الأحزاب الوفد. فأحزاب الأقلية اختفت بمجرد سقوط الملك الذى كان ركيزتها الأساسية. أما الوفد فقد تعرض لعملية تآكل فى قواعده وشعبيته، وإن بدأت قبل الثورة إلا أنها كانت سريعة بعدها بسبب ضربات النظام له، وبسبب الانقسامات الداخلية، وبروز أكثر من تيار، لعل أهمها مجموعة الإصلاحيين الذين كان من بينهم أحمد أبو الفتح صاحب جريدة المصرى [(١)] .

وفى الواقع فإن الذى يعنينا هو هذا التيار الأخير لأنه كان يملك قناة لتوصيل أفكاره وهى جريدة المصرى، بينما لا نجد دليلا على نشاط واضح للتيارات الأخرى، وتتبع جريدة المصرى منذ أوائل عام ١٩٥٣ حتى مصادرتها فى النصف الثانى من ذلك العام – والذى يبدو أنه تم تدريجيًا إذ كانت تصدر بين الحين والآخر – تكشف هذه المتابعة عن اتجاه واضح للتشدد فى المسألة الوطنية مقارنة بجريدة الأهـرام، وخاصة فى اتجـاه تعبئة الرأى العـام المصرى وكان من أدواتهم فى ذلك نشر أخبار كفاح الشعب الكينى وعصابات الماوماو.

كما قدم السيد أبو الفتح موقفه فى مقال مهم نشر فى افتتاحية عدد ٨ أغسطس ١٩٥٣. جاء به الآتى :

١ – رفض فكرة مفاوضة الإنجليز لعقم هذا الأسلوب.

٢ – انتقاد فكرة الاعتماد على الضغط الأمريكى لأنه لن يكون لصالح مصر لعديد من

---

(١) عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، القاهرة، مطابع روز اليوسف ١٩٧٦.

العوامل أبرزها سيطرة الصهيونية فى أمريكا بما لا يتصور معه أن يأتى منها لصالح مصر، وتحالف الولايات المتحدة مع بريطانيا، وكذلك فإن للولايات المتحدة مصالحها فى المنطقة، فضلاً عـن صعوبة تصور قبول بريطانيا لهـذا الضغط الأمريكـى فى ضوء إدراكها رغبة واشنطن فى أن تحل محلها فى مصر والمنطقة.

وطرح أبو الفتح البديل وهو الكفاح المسلح [١] .

وعلى الرغم مما تشير إليه بعض الكتابات من معارضة قوى الوفد للاتفاقية [٢]. فإن الباحث لا يجد ما يدل على تعبيرات قوية من غالبية قواعد الوفد التقليدية باستثناء كل من أحمد ومحمود أبو الفتح اللذين أوقفت جريدتهما (المصرى) قبل التوصل للاتفاق بفترة طويلة، مما يجعل معارضة بقايا الوفد فى غياب قنوات التأثير - وخاصة الصحف - من أضعف نماذج المعارضة للاتفاقية [٣].

٤ - قوى اليسار:

خلافًا للقوى السابقة بما فى ذلك جريدة المصرى كانت هذه القوى فى معظمها خاصة العناصر الماركسية فى حالة صدام منذ البداية مع نظام ٢٣ يوليو. والتى كانت تعارض عمومًا سياسته فى التقارب مع الولايات المتحدة، وفى إدارة المفاوضات، وكانت تعارض أساليبه خلافًا للقوى الوفدية التى تعودت العمل من خلال الشرعية، وكان أهم هذه الأساليب المنشورات السرية، وتشير العديد من الكتابات لمعارضة هذه القوى فى منشوراتها لأسلوب المفاوضات، بل وتحدثنا إحداها عن وصف لجمال عبد الناصر عند دالاس [٤].

---

(١) أحمد أبو الفتح افتتاحية المصرى عدد ٥٦٣٨ فى ٨ أغسطس ١٩٥٣.

(٢) George kirk, Thre Role of the Military in Society and Government in the **Military in the Middle East Problems & Society and Government, Nettleton** Fisher (ed.), Columbus, Ohio State Univ., Press, 1963, p. 76.

(٣) المعروف أن معارضة عائلة أبو الفتح موريست من الخارج خلال هذه الفترة، وتشير الوثائق الأمريكية إلى مقالة محمود أبو الفتح بالتايمز عقب توقيع رؤوس الاتفاقية ورفضه للانحياز للغرب ولأسس هذه الاتفاقية المجموعة الخاصة ملف 641 - 74/7 - 3154 No. 175, July 31, 1954 .

(٤) Arther Goldsmidt, J.R., **A Concise History of the Middle East,** Falkestone, England, Western Press, Boulder Colarab Down, 1979 p.238.

الخلاصة بشأن متغير القوى السياسية فيما يتعلق بالمفاوضات وذلك بناء على العرض السابق وتطورات المفاوضات، وكما سيتضح فى مواضع لاحقة :

١ – أن القوى الحاكمة كانت تجعل من موضوع المفاوضات محورا لحركتها السياسية وهدفها الأول بحكم اتجاهات هذه القوى الوطنية وطبيعة المسألة، وفى ظل الضغوط الداخلية .

٢ – أنه نتيجة لصدارة المسألة فى الوعى القومى المصرى كان أى تجمد فى المفاوضات وفى الوقت نفسه هدوء نسبى فى القناة (من حيث العمل الفدائى) يقابل باحتجاجات تواجهها الحكومة بعدد من الاعتقالات (١) .

٣ – أن وفد المفاوضات استعمل المتغير الداخلى وعنصر المعارضة بالتحديد كما سنرى فى اتجاهين:

الأول – فى أكثر من مرة وفى أكثر من مرحلة استخدمها كخط لا يمكن تجاوزه، مثل ضرورة الانتهاء من المفاوضات قبل افتتاح الجامعات وهو ماسنرى له أمثلة فى المراحل الأخيرة من هذه الدراسة.

الثانى – استخدام حجة المعارضة الداخلية وتشددها لإقناع الطرف الآخر بالتساهل وأنه ليس لدى وفد المفاوضات أية إمكانية لمزيد من التنازلات. ويعترف الإخوان أنفسهم وهم يروون قصة لقاء عبد الناصر بمرشدهم وبعض قياداتهم عقب لقائهم بإيفانز أن السيد الهضيبى ناقش مطولاً فى أهمية الحياد بينما كان عبد الناصر يدافع عن فكرة الانحياز للغرب (*)، إلى أن انتهى النقاش بتشجيع عبد الناصر لهم على الاستمرار فى هذا التفكير والاتجاه، لأن هذا سيدعم موقف مصر التفاوضى (٢) .

= ولمزيد من التفاصيل ، رمضان ، **عبد الناصر وأزمة مارس**، يتحدث الفصل الرابع من ص ٦٩ حتى ص ٩٩ عن علاقتهم بالنظام، كما كان لهم دور فى أزمة مارس.

(١) أحمد حمروش، **مجتمع عبد الناصر**، القاهرة، دار الموقف العربى ، ١٩٨٢، ص ٢٦.

(*) هذا الحوار ربما يعكس مرحلة من عدم تبلور فكر عبد الناصر، ولكن ما يجعلنا لا نميل إلى أنه كان الاتجاه الحقيقى لعبد الناصر وأنه ربما كان يحاول النقاش لتكشف الحقيقة واتجاهات الآخرين ما ذكره ضابط إخوانى آخر على لسان عبد الناصر فى نفس العام – أى ١٩٥٣ – من دفاع عميق عن فكرة الحياد. انظر:

حسين محمد أحمد حمودة، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، صفحات من تاريخ مصر الفترة من ٤ فبراير ٤٢ حتى ٦ أكتوبر ١٩٨١، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ٩٠ – ٩١.

(٢) حسن العشماوى، **الإخوان والثورة**، مرجع سابق، ص ٣٧. الجزء الأول من هذا الحوار

نموذج آخر تكشف عنه الوثائق الأمريكية فى حديث بين د. فوزى والسفير الأمريكى كافرى فى ٢٨ أبريل ١٩٥٣ عقب افتتاح الجولة الأولى للمفاوضات أشار فيها، فوزى إلى رغبتهم فى التعجل خشية المعارضة الوفدية والشيوعية(١).(نلاحظ حتى ذلك الوقت أنه كان هناك نوع من التحالف مع الإخوان)، والأمثلة عديدة على هذا كما سنرى عند التعرض لتطورات المفاوضات.

ثالثا - أزمة مارس والمفاوضات:

تعد أزمة مارس نموذجًا لكيفية تأثير أزمة سياسية داخلية على مفاوضات جارية مع طرف آخر. وليس هنا بطبيعة الحال موضع تفصيل ظروف هذه الأزمة التى هى فى الحقيقة صراع السلطة الذى دار بين جمال عبد الناصر ومؤيديه من غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة من جانب ومن الجانب الآخر الرئيس محمد نجيب الذى كان آنذاك رئيسًا للجمهورية والقوى المؤيدة له . هذا الصراع فى الواقع تمتد جذوره لما قبل شهر مارس، حتى إن أحد الكتاب يتحدث نقلاً عن حديث له مع نجيب (أو هكذا يدعى) أن الولايات المتحدة حذرت نجيب قبل زيارة دالاس من تهديد ناصر لسلطته، وعرضوا عليه المساعدة بمخابرات وأجهزة إلكترونية فى حربه مع عبدالناصر إذا وعد بالتساهل فى مفاوضات قاعدة السويس (٢). ولقد ذكر الرئيس نجيب هذه الواقعة فى مذكراته ولكن فى توقيت مختلف حينما أشار إلى أنه تلقى هذه الرسالة عن طريق المليونير أحمد عبود فى نهاية عام ١٩٥٣(٣). ويسمح هذا الانطلاق من بدء الصراع قبل أزمة مارس ببلورة فهم دلالات صراع السلطة هذا على عملية المفاوضات. فلو تركنا جانبًا دراسة ظروف هذا الصراع وقمته فى أزمة مارس التى كانت موضع العديد من الدراسات (*) وركزنا على دلالات هذا الصراع بالنسبة للمفاوضات فسنجد ما يلى :

= ورد فى مقال لداعية الإخوان صلاح شادى نُشر بكتاب د. عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، مرجع سابق، ص ٣٩٥ – ٣٩٨. ولكنه لم يشر لتعليق عبد الناصر الأخير الذى سيَعدُّ فى الواقع تعبيراً عن اتجاه متقدم فى استخدام المتغير الداخلى فى المفاوضات.

(١) No. 1148 641- 74/ 4 - 2853 April 28, 19, p. 2052.

(٢) Gulsham Dietel, **The Dulles Era, America Enters West Asia**, NewDelhi, Lancer International, 1986, p. 23.

(٣) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ١٩٨١، ص ١٥٤.

(*) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة للكتابات الآتية :

١ – أن الخلاف بين الاثنين انتقل إلى مائدة المفاوضات – ولا شك أن هذا كان فى الاجتماعات الأولى – حيث يروى اللواء محمد نجيب فى كتابه كلمتى للتاريخ أن الأعضاء العسكريين فى الوفد كانوا يكتبون ملاحظات ويمررونها لعبد الناصر الذى كان يعلق عليها بهزات من رأسه، وقال إنه وبخ عبد الناصر بشدة لأن هذا الأسلوب قد يسمح للوفد البريطانى بالتلاعب بهم (١)، وفى كتابه الثانى كنت رئيساً لمصر أضاف إلى هـذه الواقعة السابقة أن عبد الناصر كان يهدف من ذلك أن يثبت للإنجليز أنه الرئيس الفعلى (٢). ومن ناحية أخرى أديرت كثير من جولات المفاوضات السرية فى النصف الثانى من عام ١٩٥٣ دون علم رئيس الوفد ورئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب وفقًا لروايته(٣) .

٢ – التشدد حول المسألة الوطنية، أو بمعنى أكثر دقة، أن الاختلاف حول كيفية معالجة مسألة المفاوضات كان أحد مجالات الصراع خلال شهر مارس بين الطرفين، ففى ٢٣ من مارس وقبل تفجر الأزمة (فى نهاية الشهر) صرح عبد الناصر فيما يبدو للصحف الأجنبية فقط (لأن الأهرام لم ينشره) بإمكانية استئناف المفاوضات، وكان هناك تصريح آخر نشرته جريدة التايمز البريطانية فى نفس اليوم لوزير الخارجية البريطانى إيدن بإمكانية استئناف المفاوضات لو استعادت الحكومة المصرية النظام والقانون (٤). ولكن نجيب صرح فى اليوم نفسه ردًا على إيدن قائلا «من قال إن مصر تريد التفاوض وإننا لن نتفاوض إلا على أساس من القبول الكامل لكل حقوقنا» (٥). وسنرى أيضًا أن عبد الناصر سيستعمل تشدد نجيب فى مسألة المفاوضات كجـزء مـن الصراع بينهما فـى تعاملاته مـع الخصم البريطانى والوسيط الأمريكى.

٣ – أن الأزمة حدثت والمفاوضات شبه متوقفة، فأدت إلى إطالة هذا التوقف، وتأخر الرد البريطانى على عرض عبد الناصر السرى بشأن ضم تركيا لصيغة المتاحية بحيث لم تعد

= – محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، المصدر السابق، ص ١٥٠ حتى ص ٢٣٠.

– أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثانى، مرجع سابق، الباب الرابع، سنوات الصدام، ص ١٤٩ وما بعدها.

(١) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، مرجع سابق، ص ١٥١، ١٥٢.

(٢) محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، سبتمبر سنة ١٩٨٤، ص ٣٢٤.

(٣) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(٤) Times, March 23, 1954.

(٥) Times, March 24, 1954.

بريطانيا للمسألة مرة أخرى حتى تأكدت من استقرار النظام [١]. وتحولت المسألة كما سنرى إلى شرط بريطانى فى جميع الاتصالات مع مصر والولايات المتحدة حول المفاوضات (أى أنه كشرط لاستئناف المفاوضات ضرورة التأكد من استقرار النظام وسلطة عبد الناصر). وكان يقلقهم بشكل خاص علمهم برفض نجيب لمسألة تركيا[٢]، وكان الجانب المصرى أيضًا يدرك أن بريطانيا لن تعود للمفاوضات بعد أزمة مارس إلا بعد التأكد من استقرار النظام فى مصر، ويثبت هذا ما ورد فى مذكرات السيد عبد اللطيف البغدادى عضو الوفد المصرى فى هذه المباحثات[٣].

رابعا - الضغوط الاقتصادية والاجتماعية: المشكلة التنموية:

كانت الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التى يمر بها المجتمع المصرى آنذاك أحد العوامل المؤثرة بوضوح فى المفاوضات محل الدراسة. وعلينا أن نوضح أولا أن المعنى المقصود هنا يشمل كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، حيث كان بناء الجيش الذى يحتاج لاعتمادات مالية كبيرة أحد الأهداف الرئيسية لنظام الثورة. سواء لأنه كان دائمًا يشكل جزءًا من التطلعات القومية المصرية منذ ثورة عرابى، أو لأن تدعيم المؤسسة العسكرية كان مطلبًا قويًا بوصفه مصدر شرعية وارتكاز النظام. وفى سبيل تحقيق هذا كانت مصر تحتاج للنقد الأجنبى لمواجهة خططها الطموحة للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وكذلك لمواجهة تدهور العجز فى ميزان المدفوعات [٤].

ويمكن تعقب تأثير العامل الاقتصادى بمعناه الشامل فى المفاوضات من خلال الأبعاد الآتية :

---

(١) David Carlton, **Anthony Eden A Biography**, London, Allen Lane, Penguin Books Ltd., First Published, 1981, p. 358.

(٢) سوف نرى عديدا من النماذج فى مرحلة لاحقة، وتقدم لنا الوثائق البريطانية العديد من النماذج، من ذلك اجتماع وزير الدولة للشئون الخارجية سلوين لويد مع السفير المصرى عبد الرحمن حقى فى ٢٣ أبريل ١٩٥٤ حيث عبر لويد عن هذا الاتجاه Fo. 371/ 108360 73199 JE 1051614.

(٣) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات عبد اللطيف البغدادى، الجزء الأول، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧، ص ٧٣.

(٤) The Middle East 1953, Third Edition, London Europe Publication Limited, pp. 78 - 88.

١ – البعد الأول يتعلق باختيار قرار التفاوض ذاته، أو بالأدق منهج التفاوض ذاته، فيشير توم ليتل بهذا الصدد إلى أن أحد دوافع النظام الجديد لانتهاج منهج المفاوضات هو أن المنهـج السلمى أفضل لمواجهة المشكلة الاقتصادية العميقة ولتشجيع جهـود رفع مستوى المعيشة[١]. أسس هذا التفكير واضحة من تناقص منهج الحل العسكرى (حرب نظامية أو عصابات) مـع المناخ المناسب لتنشيط الاستثمارات ومـا يرتبط مـن استنزاف لموارد البلاد الاقتصادية.

٢ – البعد الثانى يتعلق بكيفية إدراك القيادة المصرية آنذاك لقضية التعامل مع الصعوبات الاقتصادية، فتكشف الدراسات المختلفة عن أنه فى خلال مرحلة الدراسة وفى ظل عدم تبلور واضح للسياسات المصرية، كان تفكير القيادة المصرية هو الاعتماد على المساعدات والقروض الغربية. والذى حدث كما سنرى هو ربط الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة لهذه المساعدات بتحقيق تسوية تفاوضية للمسألة المصرية، فقد كانت واشنطن ستكتفى باتجاهات مصرية صديقة للغرب، ولكنه تحت تأثير بريطانيا ربطت هذه المساعدات بالتوصل لاتفاق مع بريطانيا وتحولت فى الواقع إلى جزء من نسيج التفاعلات والتطورات التى أحاطت بهذه المفاوضات، وهى مسألة سيتم التعرض لها فى مواضع تالية عديدة.

٣ – البعد الثالث يتعلق باتجاه للتفكير – يبدو منطقيا، حيث يشير ناتنج إلى أن أحد أبعاد الخلاف بين عبد الناصر ونجيب (والذى ليس لدينا دليل آخر على مدى صحة وجوده) هو حول ترتيب الأولويات حل مشكلة الاحتلال أولاً أم التفرغ للإصلاح الاقتصادى أولاً، ووفقا لناتنج فإن عبد الناصر كان يميل لتسوية مسألة الانسحاب البريطانى أولاً ثم التفرغ للإصلاح الاقتصادى، وهى وجهة النظر التى انتصرت فى النهاية[٢]. ويروى الأستاذ حمروش قصة تؤكد أن هذه كانت وجهة نظر عبد الناصر حيث إنه حينما سئل يوم توقيع الاتفاقية عن الخطوات التالية للجلاء فرد عبد الناصر «يبقى علينا إعادة بناء بلدنا» [٣]، ويلاحظ أن الاتجاه حتى هذه الرحلة فيما يبدو كان للإصلاح الاقتصادى قبل تدعيم الجيش [٤]

---

(١) Tom Little, **Egypt**, London, Ernest Beven Limited, 1958, p. 238.

ويتفق مع هذا الاتجاه أيضًا:

Keith Wheelok, **Nasser,s New Egypt A Political Analysis**, New York, The Foreign Policy Research Institutes, Univ. of Pensylvania, Frederick A. Praeger, Pub. 1960, p. 2.

(٢) Anthony Nutting, **Nasser**, New York, p. Dutton & Inc., 1972, p. 59.

(٣) أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤) المرجع السابق، الموضوع نفسه، حيث رد السيد عبد الحكيم عامر على سؤال حول توقعاته بشأن تعزيز الجيش قائلاً : «لن نشترى دبابات، بل سنشترى جرارات، فهى أكثر فائدة لنا».

وبهذا المعنى فإن المتغير الاقتصادى كان عنصراً مؤثراً فى المفاوضات من بدايتها إلى نهايتها، ومؤكداً ذلك الترابط الوثيق بين هذا المتغير والمتغيرات السياسية عموماً. ويلاحظ أنه نتيجة لدلالات هـذا المتغير المختلفة فلن يكتمل عـرضه إلا بعـد دراسة الفصلين الخاصين بالعلاقات المصرية – البريطانية، ودور الوساطة الخارجية فى المبحث الخاص بالدور الأمريكى.

المبحث الثانى: المتغيرات الداخلية البريطانية والمفاوضات

على الرغم من الاختلاف الواضح بين طبيعة النظام السياسى البريطانى والنظام السياسى المصرى، وعلى الرغم من أن موضوع المفاوضات لم يشكل الدرجة نفسها من الأهمية لدى بريطانيا مثلما كانت لدى مصر، فإنه مما لا شك فيه أن المفاوضات تأثرت بالمتغيرات الداخلية البريطانية، وأنها كانت مسألة على درجة من الأهمية والحساسية فى السياسة البريطانية خلال مرحلة الدراسة. وفيما يلى تناول مختصر لبعض أبعاد السياسة الداخلية البريطانية بهذا الصدد.

أولا - ميكانزم صنع القرار التفاوضى:

بطبيعة الحال ليس هنا موضع الدراسة المتعمقة لهذا المتغير ولكن ما سنحاوله هنا هو استخلاص دلالات هذا الميكانزم بالنسبة للمفاوضات، فنحن هنا إزاء النموذج الكلاسيكى لما تطلق عليه أدبيات النظم السياسية والقانون الدستورى بالنظام البرلمانى. حيث تتداخل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحيث الحكومة ما هى إلا امتداد للبرلمان ومسئولة أمامه مسئولية جماعية[1]، وفيما يلى الدلالات التى أمكن استنتاجها بالنسبة للمفاوضات :

١ - أن القرارات السياسية العليا، وخاصة ما يتعلق منها بالمصلحة القومية لابد وأن تصدر بواسطة مجلس الوزراء المصغر (الذى لا يضم كل الوزراء [2]. وبهذا المعنى فإن وزير الخارجية لا يستطيع أن يكون المصدر الوحيد والأعلى فى إدارة أية مفاوضات على درجة من الأهمية السياسية، من هنا سنفهم التأخيرات التى تعرضت لها المفاوضات محل الدراسة أكثر من مرة، فقد كانت المواقف والبدائل تعرض على وزير الخارجية الذى لا يقرر بمفرده أو بالاشتراك مع رئيس الوزراء الأمر فيها، وإنما لابد من عرضها على مجلس الوزراء الذى يعطى الأمر بالتحويل لإدارة مفاوضات معينة وفقًا لبدائل متفق عليها، فإذا استنزفت هذه

---

(١) الدراسات هنا لا حصر لها، منها على سبيل المثال لا الحصر الدراسة التالية : - محمد فتح الله الخطيب، دراسات فى الحكومات المقارنة، الجزء الأول، القاهرة، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر، الفصل الثانى صفحة ٢٥ إلى صفحة ٩٧.

(٢) الخطيب المرجع السابق ، ص ٦١.

البدائل، فليس أمامه إلا العودة لمجلس الوزراء مرة أخرى. ويعنى هذا أنه كلما كثرت المفاجآت والتطورات فى المفاوضات كلما شكل هذا عبئًا على مجلس الوزراء، والذى عليه التعامل مع مسائل عديدة داخلية وخارجية، الأمر الذى كان يفسر البطء البريطانى، أو بالأدق يفسر هذا البطء جزئيًا كما سنرى فى مواقف عديدة.

٢ - أنه لما كان من غير المتوقع أن يتابع مجلس الوزراء هذه المفاوضات بكل تفاصيلها فقد كان لابد من تشكيل فريق عمل Working Party من وزارات الخارجية والخزانة وأفرع الدفاع وغيرها من الوزارات لمتابعة المفاوضات وإعداد البدائل بحيث تترك المسائل الرئيسية لمجلس الوزراء لاتخاذ الرأى فى هذه البدائل. وسنتعرض لهذه اللجنة فى مرحلة لاحقة.

٣ - أنه فى ضوء طبيعة ميكانزم صنع القرار فى هذه الحالة، فإن المفاوضات لم تكن تجرى بين الوفد البريطانى والوفد المصرى فحسب، وإنما كانت تجرى كذلك بين أعضاء هذه اللجنة، بل وبين الوفد البريطانى وحكومته، من هنا نفهم ما سنجده فى الفصل الأخير الخاص بمعالجة مرحلة المفاوضات التفصيلية من تعدد شكاوى السفير البريطانى من «هؤلاء الذين فى لندن».

٤ - أن الوزن الذى تشير إليه بعض الكتابات لوزارة الخزانة البريطانية فى مجلس الوزراء البريطانى [١]، سوف نجد له تطبيقات فى عمل لجنة العمل سابقة الذكر، حيث سنجد ميلاً لترجيح وجهة نظر ممثلى وزارات المالية والخزانة فى المداولات الداخلية وسنعرض لأمثلة هذا فى مواضع تالية من الدراسة.

ثانيا - الاعتبارات البرلمانية والحزبية:

يصبح الحديث عن أهمية الاعتبارات البرلمانية لأية حكومة تخوض مفاوضات على درجة من الأهمية بلا معنى إذ أن الاعتبارات البرلمانية كانت دائمًا حاضرة لدى المفاوض البريطانى فى مرحلة الدراسة بل إن الغالبية العظمى من البيانات والتصريحات البريطانية بشأن المفاوضات إنما دارت داخل إحدى قاعتى مجلس العموم البريطانى أو مجلس اللوردات. ولن يفيد كثيرًا هنا العرض التفصيلى لما دار فى قاعات البرلمان بشأن المفاوضات مع مصر، إذ أن أهم ما دار بهذا الصدد سوف نتعرض له فى دراسة تطور المفاوضات، ويكفينا هنا أن نشير إلى أن مسألة التصديق على الاتفاقية بسبب الاعتبارات البرلمانية الخاصة بها كانت أحد المشكلات البارزة فى المفاوضات التفصيلية التى تمت بعد توقيع رؤوس الاتفاقية، ومن ناحية

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

أخرى فقد كان البرلمان مركز التعبير الرئيسى للاتجاهات المعارضة للاتفاق مع مصر، وبشكل خاص جماعة متمردى السويس التى سنعرض لها بعد قليل.

أما عن الاعتبارات الحزبية، فخلافًا لما هو معتاد فى النظم الحزبية عمومًا، وفى بريطانيا خصوصًا، من اعتياد المعارضة على التصدى لإدارة الحكومة لمعظم المسائل الحيوية بل وغير الحيوية أحيانًا، فإن حالة مفاوضات السويس تقدم لنا أحد الاستثناءات النادرة فى هذا الصدد، وهو حدوث المعارضة الرئيسية لإدارة الحكومة لهذه المفاوضات من أحد أجنحة الحزب الحاكم وهو حزب المحافظين، وهو الجناح الذى سمى بجماعة متمردى السويس. وهذا لا يعنى أن حزب العمال كانت له وجهة نظر متطابقة مع الحكومة فى هذا الصدد، وإنما كانت هناك بعض الاختلافات، ولكنه كان فى النهاية أكثر رحمة بالحكومة من هذه الجماعة. وفيما يلى عرض لموقف الحزبين الرئيسيين بهذا الصدد.

أ- حزب المحافظين وجماعة متمردى السويس:

فى الواقع إن الخطوة الأولى لفهم جماعة متمردى السويس هى البدء بفهم اتجاهات حزب المحافظين تجاه هذه المسألة وتجاه قضايا السياسة الخارجية عمومًا، فإذا كان الحزب يمثل السياسة اليمينية فى الحياة السياسية البريطانية حتى اليوم فإنه كان كذلك ممثل السياسة الاستعمارية، ومن هنا فإنه عندما شهدت المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية واقعًا جديدًا تمثل فى تدهور القوة النسبية لبريطانيا، وتنامى حركات الاستقلال فى المستعمرات، وبروز قوة جديدة هى الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لزعامة العالم (الغربى)، بل ربما زعامة لم يعرفها الغرب من قبل منذ سقوط الدولة الرومانية، وبدء تقلص الإمبراطورية البريطانية خاصة مع استقلال الهند وباكستان فى أواخر الأربعينيات فى ظل الحكومة العمالية التى كانت أقل تمسكا بهذا المجد الإمبراطورى، سارع المحافظون بزعامة تشرشل إلى التصدى لهذه الاتجاهات والتى تبدت فى مفاوضات صدقى - بيفن، ثم الوفد - بيفن، فيما شكل تعبيراً للمحافظين عن تمسكهم بالإمبراطورية، وكان اتهامهم الشهير للحكومة العمالية بالانسحاب

والتراجع هو التعبير الذى اشتهر آنذاك فى السياسة البريطانية (١)، وأسفر هذا عن حملة كان لها أثرها فى فشل مفاوضات ما قبل الثورة والتى عرضنا لها من قبل. بيد أن تشرشل بعد عودته وحزبه للحكم فى أوائل علم ١٩٥٢. قد أصبح متردداً بين حقائق الوضع والواقع التى تفرض عليه الخروج من مصر ومقتضيات الحكم لدى أية حكومة رشيدة من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتباطه العاطفى بالإمبراطورية ووقوعه أسير شعاراته ودعاياته ضد خصومه من حزب العمال. وفى الواقع كان لاتجاه تشرشل سابق الذكر علاقة أيضاً باستمرار تيار جماعة متمردى السويس.

فقد نشأت تلك الجماعة إذن فى ظل هذه الظروف، إذ يذكر أحد الكتاب أن أحد شباب المحافظين وهو الميجور Legg bourke عضو البرلمان البريطانى لفت نظر أحد نجوم الحزب الشابة Julian amery الذى ينتمى لعائلة أمرى الشهيرة – من حيث جذورها الأرستقراطية وماضيها الإمبريالى، وسليل أحد رؤساء الوزارة البريطانيين فى عصور التوسّع الإمبراطورى – لضرورة التنبه لما يجرى بشأن السويس وبالفعل بدأوا اجتماعاتهم فى مقر والد جوليان أمرى فى شتاء نهاية عام ١٩٥٢. وبدأ تكوين الجماعة (٢). تكمن أهمية ذكر هذه القصة وفى هذا التوقيت فى دلالة ذكر أصول هذه الشخصيات من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التوقيت يشير إلى إدراك هذه المجموعة إلى أن مشكلتهم ستبدأ بتولى حكومتهم وفى ظل التغيير الذى حدث بمصر، وأنه فى ظل هذه التطورات القادمة وما بدا لديهم من تنامى النية لتغيير الوضع فى مصر لم يعد بمقدورهم ترك المسألة لزعمائهم، الذين بدا أنهم على وشك التراجع عما وعدوا به. وهكذا تجمع بعض شباب الحزب للتعبير عن تمسكهم بالإمبراطورية وشكلوا ما يشبه المنظمة التى ترأسها عضو مجلس العموم كابتن ووتر هاوس وأصبح سكرتيرها أمرى. وأصبح فى عضويتها عدد من ممثلى الأرستقراطية البريطانية. وفى الحقيقة لم تعبر هذه الجماعة عن أغلبية عددية فى صفوف حزب المحافظين إذ لم يصل عددها إلى ٤٠ عضواً. ولا يفسر هذا العدد فى الواقع قوة تأثير هذه الجماعة فى السياسة البريطانية آنذاك، والذى يمكن إرجاعه للعوامل الآتية :

١ – أن عدم انتماء حزب المحافظين بأكمله لهذا الاتجاه لايعنى عدم تعاطفه معه ولو ضمنًا أو بشكل خفى، وكان علم هذه الجماعة بهذه المسألة وخاصة تعاطف تشرشل لا شك فيه، وتوقف قليلا عند فكر تشرشل وبعض مواقفه تؤكد هذا، فيصف أحد الكتاب المسألة

(١) Elizabeth Monoroae, **Britain's Moment in the Middle East**, Baltimore, Maryland, the John Hopkins Univ. Press, Second Edition, 1981, pp. 175-176.

(٢) Lean D. Espstien, **British Politics in the Suez Crisis**, Urbana, University of Illinois Press, 1964, p. 43.

بالنسبة له بأنها تحولت إلى رمز للإمبراطورية ويشهد بما ذكره فى مؤتمر الكومنولث يونيو سنة ١٩٥٣ من أن مسألة قاعدة السويس هى اختبار بقاء بريطانيا كقوة عظمى[١]، وفى الواقع إن المدى الذى أثرت به هذه المسألة على تشرشل يستحق أن تدرس كأحد أبعاد تأثير العامل الشخصى فى المفاوضات. فتكشف مذكرات سكرتيره لورد موران عن أن قلقه من هذه المسألة بدأ منذ مارس ١٩٥٢، وأنه فى ١٤ / ٧ / ١٩٥٣ ذكر له فجأة وبدون مقدمات، بما يعكس حالة الاهتمام الذهنية الكبيرة بهذه المسألة، أنه يكره الضعف ولا يرى فى أى شىء حدث فى مصر سببًا لاتخاذ إجراءات واسعة [٢]، وينقل كاتب آخر عن مذكرات شوكبرج أحد كبار مسئولى الخارجية والذى سنتعرض لدوره فى مرحلة لاحقة، وهى مذكرات لم تنشر، أن تشرشل فى ٢٩ يناير ١٩٥٣. كان غاضبًا بشدة من إيدن ووصفه بأنه متعب ومريض ومربوط بالتفاصيل لأنه يريد أن يتخلى عن مصر، وعبر تشرشل عن أمله فى فشل مفاوضات السودان[٣].أما النماذج الواضحة التى عبر بها تشرشل عن دعمه للمتمردين فمنها ما جاء فى مذكرات شوكبرج من أن سكرتير تشرشل اتصل بجوليان أمرى وهناه عقب أن ألقى خطبة هاجم فيها إيدن وأية تنازلات تحدث فى مسألة السويس. وعلق شوكبرج بأن أمرى عبر عن سعادته البالغة بهذه التهنئة وأعرب عن أنها أمر مشجع على الاستمرار[٤]. وفى ٢٩ يوليو ١٩٥٤ وعقب دفاع تشرشل القوى عن توقيع رؤوس الاتفاقية ذكر للورد موران أن مصر ضاعت هى الأخرى وأن قلبه مع المتمردين [٥]، ثمت بُعد آخر فى شخصية تشرشل يذكره

(١) Jon Kimche, **The Second Arab Awakening**, London, Thanessoud Hudson, 1970, p. 85.

(٢) Churchill, Taken from the Diaries of **Lord Moran, The Struggle for Survival**, 1940 - 1965, Boston, Houghton -Mifflin Company, The Riverside Press, Cambridge, 1966, pp. 409, - 46I.

(٣) David Carlton, **Op. Cit.**, p. 325.

وذكر أيضا فى لغة يودّ أن يضفى بها البطولة على موقفه

أنه لم يكن يعرف أن هناك ميونيخ أخرى على النيل، فى «التشبيه مع تراجع الغرب أمام هتلر».

(٤) Brian Lapping, **End of Empire**, New York, St. Martin's Press, 1985, P. 253.

(٥) Moran, **Op. Cit.**, p. 621.

ناتنج هو تعاطفه مع القضية الصهيونية وأنه لهذا، ومعه وزير دولته للشئون الخارجية لويد، كان يرى عدم تمتع مصر بحق منع إسرائيل من المرور بقناة السويس، ذلك فى مواجهة إيدن وناتنج الذى أصبح وزير دولة للشئون الخارجية عند توقيع الاتفاقية(١)، وكان اتجاه تشرشل السابق موجوداً ولو بدرجة أقل لدى سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك، الذى وصف نفسه بأنه كان من المتشككين، درجة أقل من التمرد، حيث كان يدرك أن الانسحاب حتمى ولكن يفضل البطء فيه(٢). من هنا تأتى أول مصادر قوة هذا التيار المحدود عدداً، فى إطار الجاذبية الخاصة للفكر الإمبريالى لدى حزب المحافظين.

٢ - وبشكل ما يمكن افتراض وجود أصداء لهذا الاتجاه لدى قطاعات من الشعب البريطانى التى كانت لا تزال تتعلق بالماضى الإمبريالى، وبالنسبة لمسألة السويس يشير أحد الكتاب، إلى أمر طريف وهو اقتناع كثير من أفراد الشعب البريطانى بانتماء قناة السويس لبريطانيا(٣)، وتبدو طرافة هذه المسألة فى ضوء ما هو معروف من معارضة بريطانيا المعروفة لبنائها عندما طُرح المشروع الفرنسى بهذا الصدد.

٣ - المصدر الثالث لقوتهم هو ديناميكيتهم، الأمر الواضح من نشاطهم فى البرلمان، حيث كان جزء كبير من الاستجوابات التى تطرح فى البرلمان بهذا الصدد يتم عن طريقهم، فضلاً عن نشرهم للمقالات فى الصحف وغيرها من الدوريات البريطانية. كما أنهم أثاروا جزءاً مهماً من النشاط الحزبى الذى وصل إلى حد إصدار لورد سالزبرى الوزير البريطانى ووثيق الصلة بفكر تشرشل فى مؤتمر برمودا بيانات متشددة فى أكتوبر ١٩٥٣ إرضاءً لهم(٤). وقد كان لهذه البيانات تأثيرها المباشر فى المفاوضات السرية الجارية آنذاك بين الطرفين كما سنرى. كما أنهم اضطروا حزبهم لعقد مؤتمر فى منتصف ديسمبر ١٩٥٣، ناقش فى

---

(١) Anthony Nutting, **No End of a Lesson, The Story of Suez**, New York, Charkan, N. Putter Inc., Pubc., 1967. p. 22.

(٢) Lioyd, **Suez 1956**, Op. cit.., p. 21.

(٣) Guy Witt and Peter Calvacressi, **Middle East Crisis**, London, Penguin Books,1950, p. 46.

(٤) The Middle East 1955, England fourth Edition, Europe Pub. Limited, p. 81.

جزء كبير من أعماله هذه المسألة وعاد إيدن من اجتماعات لحلف الأطلنطى فى باريس لهذا الغرض[1]. أما عن المضمون الفكرى لاتجاه هذه الجماعة، فيمكن تحديده استناداً إلى الكتابات المختلفة، وبعض مقالاتهم خاصة أمرى بلندن تايمز خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٣. ومشروع القرار الذى تقدم به زعيمهم ووتر هاوس فى مجلس العموم البريطانى فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ وذلك فى العناصر التالية :

١ - لم تكن أيديولوجيتهم متطرفة فى جميع الاتجاهات، وإنما عبّرت عن نوع من الاستمرارية مع التقاليد الاستعمارية البريطانية : الإصلاح الداخلى والتوسع الخارجى وضرورة استمرار الإمبراطورية، أما ما فُقد بالفعل كالهند، فإن الحل يكمن فى ضرورة تطوير منظمة الكومنولث فى ظل قيادة بريطانيا، وأنه لكى تحافظ بريطانيا على هذه القيادة فلابد من استمرار تمتعها بقوة عسكرية ضخمة، ووضع القوة العظمى فى منطقة مثل الشرق الأوسط. وتطور لديهم اتجاه بأن الخطر على نفوذهم فى الكومنولث هو الولايات المتحدة، وحذروا من تطور علاقاتهم الاقتصادية بأية أطراف خارج الكومنولث، ومن هنا كانت معارضتهم مثلاً لانضمام بلادهم لمنظمة الجات أو أى تقارب اقتصادى مع الولايات المتحدة على حساب الكومنولث الذى اعتبروه مجالهم الرئيسى. كما أنهم هاجموا أمريكا لموقفها فى مسألة السويس[2].

٢ - أنه كجزء فى حماية هيبتهم ووزنهم الدولى لابد من الاحتفاظ بوضعهم فى مصر، وهم لا يعارضون اتفاقية بهذا الصدد، وإنما يمكن تخفيض عدد القوات فحسب وضرورة التشدد مع الحكومة المصرية حتى تصبح أكثر وداً تجاه بريطانيا[3].

٣ - هناك نوع من التناقض بالنسبة لإسرائيل : فبينما يحدثنا أحد المؤلفين عن أن هذه الجماعة كانت تود الاستمرار فى الأراضى المقدسة وحيفا وأن موقف بلادهم ضعف بانسحابها من فلسطين، وإن كان هدف هذا الاستمرار هو حماية إسرائيل والحدود العربية

---

(١) Times, Dec. 17, 1953.

(٢) Espstein, Op. Cit., pp. 42 - 44, pp. 52 - 56.

(٣) Ibid., also, London Times, Sep. 29, 30, Dec. 16, 1953.

الإسرائيلية [١]، فإن بيان ووتر هاوس سابق الذكر يتضمن أن رفض مصر للسماح للسفن المتجهة لإسرائيل بالمرور فى القناة هو أحد الأسباب التى يرى ضرورة وقف المفاوضات من أجلها [٢].

وأخيرًا كان موقف هذه الجماعة من الاعتراض على الاتفاقية والذى وصل إلى خروج الميجور بورك من حزب المحافظين احتجاجًا عليها، وإن عاد بعد ذلك لحزبه [٣]. وهكذا لعبت هذه الجماعة دورًا بارزًا فى التأثير على المفاوضات، وسنرى أن التذرع بضغوطها كان دائمًا إحدى وسائل بريطانيا فى التهرب من الضغط المصرى والأمريكى بما يثير التساؤل عما إذا كانت صلة تشرشل بها نوعًا من توزيع الأدوار للاستفادة بها كذريعة للتهرب من الضغط الأمريكى بالذات، أو لنقل إنها كانت بالنسبة له خليطًا من الاتجاهات العاطفية والمناورات السياسية بشكل متداخل ومعقد التركيب.

(ب) حزب العمال:

وفقًا للتقاليد السياسية البريطانية كان حزب العمال البريطانى أكثر اعتدالاً من حزب المحافظين فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا المستعمرات، وخاصة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الاتجاه الغالب على الحزب كما أوضحتْ فترة نهاية الأربعينيات هو ضرورة الخروج من مصر، إلا أنه كان هناك عنصران آخران فى رؤية الحزب لهذه المسألة.

العنصر الأول هو مقتضيات اللعبة الحزبية، فقد كانوا يودون أن يردوا لتشرشل الهجوم الذى شنّه عليهم حول التخلى عن الإمبراطورية فى الهند وإيران (ومصر) ومن ثم كانوا يبرزون أن سياسة تشرشل هى إغراق الإمبراطورية بأكملها وليس مغادرة القاعدة[٤].

العنصر الثانى : يتعلق بوجود تيار قوى داخل الحزب أكثر تعاطفًا مع الصهيونية من حزب المحافظين بشكل عام (وباستثناء تشرشل)، وكان هـذا التيار يخشى أن تؤدى أية ترتيبات تتعلق بالانسحاب إلى الإساءة لإسرائيل، ومن ثم كانوا يحرصون على ضرورة توفير

---

(١) Hugh Thomas, **Suez**, New York, Harper & Row Publishers, 1967, p. 12.

(٢) **Times**, Dec. 16, 1953.

(٣) Espstein, **Op. Cit.**, p. 56.

(٤) Lioyd, **Op. cit.**, p. 20.

ضمانات معينة لإسرائيل وخاصة حقها فى التمتع بحرية الملاحة فى قناة السويس، وكان على رأس هؤلاء موريسون وشينويل [١].

مع ذلك ظل الاتجاه العام للحزب يؤيد ضرورة الانسحاب البريطانى لأسباب عملية وتبدى ذلك فى أكثر من موقف، فعندما قدم متمردو السويس مشروعهم سابق الذكر، تقدم ١٠٠ من نواب العمال بمشروع مضاد يؤكد أهمية الاتفاق مع مصر بشكل مُرضٍ للطرفين من خلال المفاوضات[٢]. كما أنه فى مرحلة سابقة وبالتحديد فى مارس سنة ١٩٥٣ كانت عضو مجلس العموم العمالية باربرا كاستل قد تقدمت باستجواب حول تدهور أوضاع القوات البريطانية فى القاعدة منذ ١٩٥٠، ودعت لانسحاب القوات البريطانية [٣]. كما كان لأحد أبرز قادة حزب العمال فى هذه الفترة وهو أنورين بيفان مواقف قوية فى هذا الاتجاه، وزار مصر عدة مرات خلال فترة الدراسة وكتب فى عدة جرائد بالهند وجريدة الجمهورية المصرية سلسلة مقالات عن موت الإمبريالية، وأن بريطانيا سوف تنسحب آجلا أو عاجلا؛ مما أدى إلى تعرضه لحملة هجوم من حزب المحافظين شارك فيها وزير الخارجية إيدن[٤].

وثمت زعيم عمالى آخر وهو ستراش (وزير الحربية الأسبق) هاجم السياسة البريطانية للمحافظين فى مارس ١٩٥٤، ووصف القاعدة بأنها أصبحت معسكر اعتقال لجنودها، وحذر من تأثير صعوباتها على معنويات الجنود. وهناك موقف آخر للعمال، وهو تقدمهم بمشروع إدانة للحكومات بسبب سوء معاملتها للمسألة المصرية، ولكن الأغلبية المحافظة رفضته.

ويلخص خطاب أتلى زعيم الحزب فى البرلمان عند التصويت على الاتفاقية التى أيدها موقف حزبه فيما يلى:

* أبرز الفارق الكبير بين تشرشل وهو فى الحكم عنه فى المعارضة وأنه كان عليه أن يراعى الحقائق بدلاً من الاتهامات السخيفة التى دأب على ترديدها وهو فى المعارضة.

---

(١) Michael Foot, **Aneurien Bevan**, A Biography 1945 - 1960, New York, 19/4, p. 415.

(٢) **Times**, Dec. 17, 1953.

(٣) **Times**, March 10, 1953.

(٤) كان تكرار هذه الزيارات مرتبطا بمحاولة التوفيق بين مصر وإسرائيل انظر:

Foot, **Op. Cit.**, p. 417.

* أن الحجج التى يدعى تشرشل تبرير الاتفاقية بسببها واهية، فالقنبلة الهيدروچينية مثل الذرية خطرها يسرى على قاعدة كقبرص التى سينتقل إليها مركز قوات الشرق الأوسط.
* إن تأخر حزب المحافظين فى حسم المسألة كلف بريطانيا خسائر فى الأموال والأرواح.
* أن الفارق بين نظرة العمال والمحافظين للقناة : أن العمال يرونها شريانًا للإمبراطورية بينما المحافظون يرونها مجرد مسألة تتصل بهجوم يقع على دولة معينة.
* انتقد الاتفاقية لإهمالها نص حرية الملاحة لجميع دول العالم بما فى ذلك إسرائيل[1].

ومع هذا الانتقاد الأخير وتحفظهم على أسلوب الحكومة فى إدارة المسألة قاموا بالتصويت لصالح الاتفاقية تعبيرًا عن قبولهم لأساسها وعن مفاهيم المعارضة البناءة.

الأبعاد الاقتصادية :

من المعروف أن بريطانيا خرجت من الحرب العالمية الثانية وهى تعانى ظروفًا اقتصادية صعبة كما أشرنا من قبل، وبالإضافة إلى هذا كان هناك شعور متزايد بالأعباء المالية لالتزامات بريطانيا أعالى البحار لدى أوساط سياسية وشعبية عديدة [2].

ولقد كان المتغير الاقتصادى (وخاصة أن القاعدة كانت تكلف بريطانيا خمسين مليونا من الجنيهات الاسترلينية سنويًا)، أحد الدوافع القوية وراء رضوخ حكومة المحافظين فى النهاية لاتجاه الانسحاب من مصر وإلغاء هذا العبء المالى الكبير، فتشير مذكرة سرية بشأن حجج الاتفاق مع مصر إلى أن هذه التكلفة كانت أحد دوافعهم للتوصل لاتفاق [3]، وسنرى فى مواضع عديدة من المفاوضات أن هذه الاعتبارات حكمت كثيرًا من تصرفات وقرارت التفاوض البريطانية، سواء عند مناقشة المسائل المالية المباشرة فى الاتفاقية أو عند مناقشة أية مسألة سوف يترتب عليها التزام مالى بريطانى.

---

(١) الأهرام، ١٢/٣/١٩٥٤.

، وأيضًا وأحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) Robert Strannz - Hupe, The United States and the Middle East, In **Tension in the Middle East**, edited by Philip W. Thayer, Baltimore. The John Hopkins Press, 1958, p. 6.

(٣) Fo. 371/108453 73542 JE 11912.

مذكرة ١٤ ديسمبر ١٩٥٣.

نموذج أخر فى تقرير لمدير الإدارة الأفريقية بروميلى لوكيل الخارجية كركباتريك فى ٢١ مايو ١٩٥٤.

Fo. 371/108417 73282 JE 1192/115.

خاتمة: عنصر الإدراك والمتغير الداخلي:

بعـد استعـراض عـناصر البيئة الداخلية المؤثرة عـلى كل طرف، وإبراز أهمية هذه المتغيرات في السلوك التفاوضي لكل منهما، نحاول أن نتعرض هنا لمسألة إدراك كل طرف للمتغير الداخلي للطرف الآخر، وخاصة أنه كان لهذه المسألة تأثير واضح لدى الطرف البريطاني.

١ - الإدراك المصري للمتغير الداخلي في بريطانيا:

في غياب أية وثائق مصرية حول هذا الموضوع تبدو المسألة غاية في الصعوبة ولكن يمكن الاهتداء بعنصرين على الأقل:

الأول - هو اهتمام الصحافة المصرية - وخاصة الأهرام كنموذج للتعبير عنها - بالإشارة إلى تطورات الصراع الداخلي في بريطانيا حول هذه المسألة، وفي الواقع إن أي مراقب موضوعي لا يمكن أن يعطي لجماعة متمردي السويس وزنًا فيه إلا في إطار تقاربها مع فكر الحكومة البريطانية المحافظة وخاصة رئيس وزرائها وبعض أعضائها كسالزبري ولويد إلى حد ما.

الثاني - هو أن الجانب المصري - كما سنرى - خلق اهتمامًا مبالغًا فيه بمسألة التصديق على الاتفاقية كشرط لسريانها، وكان يخشى أن تؤدي الاعتبارات البرلمانية والحزبية البريطانية إلى حدوث تأخير في التصديق، تشجع المعارضة المصرية على أية تحركات قد تسيء للاتفاقية بما قد يمنع حدوث التصديق نفسه، وهي مسألة سيأتي عرضها فيما بعد، ولكنها تكشف عن كيفية تداخل العامل الداخلي البريطاني والعامل الداخلي المصري في ذهن المفاوض المصري بصدد أحد جوانب الاتفاقية.

٢ - الإدراك البريطاني للمتغير الداخلي في مصر:

عـلى عكس الصعوبة السابقة نجد العـديد من الوثائق التي تكشف عـن الاهتمام البريطاني بهذه المسألة، ولقد تبدى هذا جزئيًا في تأثير أزمة مارس على المفاوضات. وفي الواقع إنه كان هناك تقليد في السياسة البريطانية، سبق وأشرنا إليه في الفصل الأول، وهو إدراك بريطانيا أنه لا مستقبل ولا ضمان لأية معاهدة إلا مع حكومة مستقرة ولها رصيد شعبي في مصر. ولقد جاء ذلك في الحقيقة عقب محاولات عديدة عقيمة للتفاوض مع قيادات غير شعبية منذ ثورة ١٩، والتفاصيل بهذا الشأن ليست موضع دراستنا. والمهم أن هذا الإدراك المنطقي كان موجودًا أيضًا خلال مرحلة الدراسة. وهذا لا يعني سلامة بقية عناصر الإدراك البريطاني دائمًا كما سنرى.

ومن أمثلة هذا الاهتمام أنه عقب توقف المحادثات أرسل السفير البريطاني بتقارير في

مايو ١٩٥٣. تشير إلى اهتزاز النظام المصرى وفشله فى تحقيق تأثير لحملة ضد بريطانيا وخلق استجابة شعبية له [1]، هذه الرؤية التقطها تشرشل وعزز بها موقفه ضد مصر فى خطابه للرئيس الأمريكى أيزنهاور فى ١٥/٦/١٩٥٣ [2]، وفى سبتمبر ١٩٥٣ تحدث هانكى القائم بالأعمال آنذاك، عن حاجة النظام العسكرى الشديدة للتسوية فى ضوء الصعوبات الاقتصادية التى يواجهها ومخاوفه من الاتحاد السوفيتى وإسرائيل، كما تعرض فى ضوء تقاريره لضعف المعارضة وانقسامها وعجز هيئة التحرير عن تحقيق التأييد السياسى المناسب للجيش. كما كشف فى ٢٤/٩/١٩٥٣. عن بوادر الخلاف بين نجيب وزملائه لرفضهم إقامته فى قصر الطاهرة، وأبرز تميز الضباط بالأمانة خلافًا لما هو معروف عن حكام مصر فى سنواتها الأخيرة [3]، كما أرسلت السفارة فى تقريرها عن تقييم الوضع فى مصر عام ١٩٥٣ ببرقية فى ١٨ يناير ١٩٥٤ وصفت عام ١٩٥٣ بأنه عام الاستقرار حيث أصبح فيه النظام أكثر قوة نسبيًا وأن قبضة عبد الناصر قوية على المجلس، بينما يتدهور نفوذ نجيب الذى يجد نفسه فى تعارض حاد مع الأغلبية بشكل متكرر [4]، وبعد ذلك بأيام وبالتحديد فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ أثار إيدن تساؤلا مفاجئًا بشأن مدى إمكانية قيام مجموعة عسكرية أخرى بانقلاب أو باغتيال بعض أعضاء المجلس [5]، وأرسل السفير رده بعد ذلك فى ١١ فبراير ١٩٥٤ باستبعاد حدوث مثل هذا الانقلاب، وأن الاحتمال الوحيد الممكن هو اغتيال نجيب أو أحد من زملائه، وأضاف أن احتمالات التغيير الواردة هى حكم عسكرى يستتر خلف حكم مدنى ولكن ليس قبل التوصل لاتفاق [6]. وكانت السفارتان الأمريكية والبريطانية فى القاهرة قد توصلتا فى فبراير ١٩٥٤ إلى تقـرير مشترك أرسلته كل منهما لحكومتها تعبيرًا عـن التعاون بينهما وتضمن الاتجاهـات التالية :

---

(١) Fo. 371/102704 73137 JE 1015/77
May 21, 1953.

(٢) No. 1183 president correspondence Lot 66204.
Churchill Correspondence with Eisenhower, pp. 2094 - 2095.

(٣) Fo. 37/1/102860 73199 JE 1075/81
Sep. 5,1953.

(٤) Fo. 3/1/102860 73199 JE 1011/97/53
Sep. 29, 1953.

(٥) Fo. 3/1/108311 73272 JE 1011/1(10113/1154) No. 14.

(٦) Fo. 371/108375 73282 JE 1056/3 No. 181, Fev. 11, 1954.

١ - تصنيف الموقف السياسى بما لا يخرج عما ورد فى هذا الفصل، وإن أضاف أن هناك عناصر من البوليس والجيش والموظفين غير راضية عن الحكومة.

٢ - سيطرة المجلس قوية على الوضع فى البلاد، والخطر الوحيد هو احتمال الاغتيالات.

٣ - فرص تحقيق الأهداف الاقتصادية تتوقف على مدى نجاحهم فى جذب الاستثمارات الخارجية واستخدام الموارد المحلية والخارجية بأعلى كفاءة ممكنة، وأوضح التقرير المشترك كذلك صعوبات التخطيط الاقتصادى فى غياب الموارد المالية.

٤ - وانصرف بقية التعليق بعد ذلك للسياسة الخارجية وموضوع النزاع مع بريطانيا[١] ولهذا سنعود إليه فى مرحلة تالية.

وبعد أزمة مارس راجع السفيران الأمريكى والبريطانى التقرير المشترك، وأرسل السفير الأمريكى كافرى برقية فى ١٥ أبريل ١٩٥٤، وذكر فيها أن رأيهما المشترك هو أنه رغم اهتزاز المجلس، وأن الأمور لم تعد إلى طبيعتها بعد، فهناك فرصة لإمكانية السيطرة على الموقف، وخاصة أن معالجة الحكومة للرأى العام فى الأيام الأخيرة أثبتت مهارة، وأن وجهة نظرهما أن استئناف المحادثات بشكل عاجل سوف يقوى من موقف مجلس قيادة الثورة[٢].

وفى ١٠ مايو أصبح الموقف أكثر وضوحا؛ إذ أرسل السفير البريطانى تقديراً للموقف فى برقية أشار فيها إلى قوة الحكومة المصرية وتوقع استمرارها [٣]، ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية دأبت خلال هذه الفترة على استعمال عنصر عدم استقرار الموقف فى مصر وضرورة التأكد من متانة مركز الحكومة كشرط لاستئناف المفاوضات، وثمة أمثلة عديدة على هذا امتدت إلى شهر يونيو ١٩٥٤ بما يتضمن احتمال استخدامهم لهذا العامل كمجرد ذريعة للتأجيل كما سنرى فى تطور المفاوضات. أى أن بريطانيا من الناحية الفعلية وعلى الأقل حتى مايو ١٩٥٤ لم تستكمل إرادتها التفاوضية إلا بعد تأكدها من استقرار النظام المصرى وقدرته على الاستمرار ولم يكن هناك مايمنع من التسويف على أساس هذه الحجة لضمان التأكد من قدرة هذا النظام، ولأغراض المماطلة وبلورة موقفهم وتقوية مركزهم التفاوضى.

---

(١) No. 12//7741 - 56374/2, PP. 2210 - 2211.

(٢) No.1319774/6614 - 554, PP. 2258 - 2259.

(٣) Fo. 371/108317 - 7372 JE 1615/37, No. 602.

الفصل الثالث: العلاقات المصرية البريطانية (١٩٥٢ - ١٩٥٤)

كانت مسألة الوجود البريطانى فى مصر محور العلاقات المصرية - البريطانية. وإذا كان لهذه العلاقات جوانب أخرى خلافًا لهذه المسألة (أى قضية المفاوضات محل الدراسة)، فإن هذه الجوانب كانت متشابكة جميعًا فى تفاعلات كثيفة مع القضية الوطنية، بحيث يصعب التحديد المستقل لهذه الجوانب. ومع ذلك فإنه لهذه الجوانب ولا شك أهميتها المؤكدة، ويمكن ولو نظريًا محاولة تحديدها بشكل مستقل عن موضوع المفاوضات.

ومن ثم يتناول هذا الفصل الإطار العام لهذه العلاقات خلال المرحلة السابقة على المفاوضات ثم خلال عملية التفاوض بشكل مختصر لصعوبة فصل جوانب هذه العلاقات عندئذ من المفاوضات، كما يتناول هذا الفصل أيضًا مسألة السودان، بوصفها أحد جوانب العلاقات بين الطرفين، وهذه المسألة وإن كانت جزءًا من هذه العلاقات، يمكن النظر إليها من زاوية المفاوضات التى جرت بشأنها كخبرة تفاوضية بين الطرفين، بما قد يسمح بإمكانية دراستها فى الفصل الأول، ولكن نظرًا لأن تأثيرات هذه المسألة استمرت بعد التوصل لاتفاقية السودان، وكان لها تأثيرها المستمر على علاقات البلدين على المفاوضات بشكل يصعب فصل تأثيره المزدوج، فإن هذا الفصل سوف يتناول مسألة السودان فى مبحث مستقل لهذا الغرض بحيث يلى مبحثًا عن «الإطار العام للعلاقات المصرية - البريطانية».

١ - نقطة البدء هنا هى موقف بريطانيا من التطورات التى حدثت فى ليلة ٢٣ يوليو وأدت لوصول مجموعة من الضباط للحكم فى مصر، وهنا نجد أن غالبية الدلائل تشير إلى أن بريطانيا أصيبت بحالة مفاجأة شديدة، ولم تتوقع حدوث أمر بهذا الحجم دون علمها المسبق[١]، ولقد كان رد فعلها المبدئى كالآتى :

أولا - استعراض القوة، الذى وصفه الكتاب بأنه كان يهدف إلى إرهاب النظام الجديد، وكانت مظاهر هذا الاستعراض ما يلى :

(أ) أصدرت بريطانيا فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢ تعليمات إلى بعض سفنها فى مالطة للإبحار إلى مصر لحماية أرواح البريطانيين ومصالحهم إذا اقتضت الضرورة.

(ب) استعداد القوات البريطانية فى القناة وتأهب البوارج البريطانية هناك كذلك.

(جـ) تحرك إحدى كاسحات الألغام وسرب من الطائرات النفاثة من قبرص إلى منطقة القناة.

(د) إلغاء اللورد مونتباتن القائد العام للأسطول البريطانى زيارته التى كانت متوقعة لسوريا[٢].

ثانياً - إصدار الأوامر لتطبيق خطة روديو (والتى تعنى كما جاء من قبل احتلال القاهرة والإسكندرية) إذا لزم الأمر [٣]، ويبدو أن جزءاً من استعراض القوة السابق هذا كان فى إطار التأهب للقيام بهذه المهمة.

ولكن مجموعة من الأسباب منعت بريطانيا من أخذ خطوات إضافية، من بينها أنها لم

---

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١٤٦.

(٢) أمين سعيد، الثورة من ٢٣ يوليو إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، القاهرة، سلسلة كتب تاريخ مصر السياسى الحديث، ١٩٥٩، ص١٠٢.

(٣) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ١٤٦ إلى ص ١٤٩.

تكن تدرى باتجاهات النظام الجديد الحقيقية، وكانت تبحث عن القوى التى خلفه أولا [1]، كما أن تعيين على ماهر خصم الوفد، وذى الصلة الودية بهم نسبيًا، كان يعقّد الموقف والصورة بالنسبة لهم بشكل ما، بالإضافة لهذا فإن ما بدا من تمتع الحركة بنوع من القبول الشعبى وترحيب من جانب كثير من القوى السياسية بما فيها الوفد كان سيعنى أن مواجهتها تعنى مواجهة الجيش والشعب معًا [2]. وهناك أيضًا الأبعاد الدولية، فمن ناحية لم يكن لمثل هذا التدخل أى مبرر، بما سيتضمن معه احتمال إدانة الأمم المتحدة له، ومن ناحية أخرى، وهذا هو الأهم، ما بدا من اتصالات سريعة بين الضباط والسفارة الأمريكية بالقاهرة، مما يعنى احتمال معارضتها لمثل هذا التدخل [3]، وفى ضوء العوامل السابقة تبلور تفكير آخر وهو أن قبول النظام الجديد أمر ممكن بعد أن قدم تعهداته بحماية الأجانب فى مصر، ولأنه ليس له التزامات سابقة مع بريطانيا [4]. ومن هنا فقد صدر بيان مشترك عقب اجتماع على ماهر، والسفير البريطانى فى ١٩٥٢/٨/٧ تضمن الآتى : «رغبة الحكومتين الأكيدة فى أن تستمر الصلات بينهما على أوثق ما يكون، وأن تتوطد علاقات الصداقة فى الموقف الراهن. ويجب ألا تعلق أهمية خاصة على الزيارات الأخيرة المتكررة» [5]، وذلك فى إشارة واضحة إلى عدم صلة هذا بالمسائل المعلقة فى العلاقات بين البلدين وخاصة المسألة محل المفاوضات.

ورغم هذا البيان، فلم تقم الحكومة البريطانية باستبعاد الاستعدادات لخطة روديو إلا فى نهاية أغسطس ١٩٥٢ [6].

ولقد تزامنت الفترة التالية فى العلاقات مع تحولات واسعة فى مصر، فتعطيل الحياة الدستورية والحزبية وتطبيق قانون الإصلاح الزراعى وإلغاء الألقاب، ثم عزل على ماهر رئيس الوزراء بعد الثورة كان نهاية لمرحلة انتقالية وإيذانا ببدء تكوين نسيج مجتمع جديد ومعادلات سياسية جديدة، ولعل خير ما يعبر عن هذا التطور ما يرويه اللواء محمد نجيب من أنه أثناء زيارة له للسيد على ماهر وجد عنده السفير البريطانى يحدثه فيما يبدو حول حرصه على

---

(١) المرجع السابق، الصفحات من ١٥٣ إلى ١٥٧.

(٢) Abdel Qayyum, **Op. Cit.**, p. 180.

(٣) J. K. Banazi, D. Litt Crips, **The Middle East in World Politics**, Calcatta, The World Press, Primate Ltd., 1960, p. 112.

(٤) Qayyum, **Op. Cit.**, p. 178.

(٥) أمين سعيد، الثورة من ٢٣ يوليو حتى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، مرجع سابق، ص ١٠٢.

(٦) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ١٥٠ إلى ص ١٥١.

الأوضاع الدستورية فى البلاد، ويقول نجيب إنه لم يتدخل ولكنه انصرف بحركة بدا أن السفير لاحظها. ومن ثم طلب السفير مقابلته فى اليوم التالى ولم يثر معه حديثًا يحمل معه أية شبهة للتدخل فى أمور مصر (١)، وكان عزل على ماهر لهذا نهاية لهذه المرحلة الانتقالية؛ فلم تعد السفارة البريطانية تجد الساسة التقليديين أنفسهم الذين اعتادت التعامل معهم، والذين كانوا يسرعون لتلبية دعواتها، بل إن أيًّا من نجيب وأعضاء مجلس القيادة لم يقبلوا أية دعوة اجتماعية من السفارة البريطانية إلا بعد توقيع رؤوس الاتفاقية، الأمر الذى لم يكن مألوفا فى السياسة المصرية قبل الثورة. ويكمل هذه الصورة ما يشير إليه أحد الكتاب من أن الثورة وضعت رقابة على السفارة البريطانية، لتقطع على موظفيها أية صلة بينهم وبين عملائها ومأجوريها، وأنها قيدت حركة هؤلاء الموظفين بعد اعتيادهم جوب البلاد فى كل اتجاهاتها واتصالهم بمن يريدون دون اعتبار للسلطات المصرية (٢). وهكذا فمن خلال تغير الخريطة السياسية لمصر ومن خلال السيطرة التى أقامها النظام على الصحف والحياة السياسية عمومًا، لم تعد بريطانيا قادرة على التأثير المباشر فى التفاعلات السياسية الداخلية المصرية(٣). وإن ظل تأثيرها موجودًا بطريقة غير مباشرة من خلال التفاعلات المرتبطة بقضية الاستقلال الوطنى حيث إن قضية بمثل هذه الأهمية المصرية لا يمكن أن يتلاشى تأثيرها على الحياة السياسية الداخلية قبل حسمها.

ومن ناحية أخرى كان النظام الجديد يرسل كثيرًا من الإشارات الودية تجاه الغرب وخاصة الولايات المتحدة فى هذه المرحلة التكوينية المهمة للثورة. ولكن موقف الثورة تجاه بريطانيا لم يكن كذلك، فحتى الإطار العام لتقاربها تجاه الولايات المتحدة كان يفعل أثره فى تباعدها أكثر عن بريطانيا. وسنرى أبعاد هذا على المفاوضات بين مصر وبريطانيا فى موضع لاحق، ونكتفى هنا بالقول بأنه كان يباعد بينهما بأكثر مما يقرب، حيث إن هذا التقريب كان

---

(١) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، ص ٦٨.

(٢) أمين سعيد، الثورة المصرية، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣) يركز أحد الكتاب بهذا الصدد على اختفاء أدوات بريطانيا فى التأثير وهى الملك وأحزاب الأقلية، ويصل إلى حد القول بأن موضوع المواجهة بين الطرفين اختفى من أن يكون مصدرًا للانقسام المصرى فى مرحلة الدراسة ليصبح مصدرًا للانقسام الداخلى البريطانى، ونحن نختلف مع الشق الأول فى ضوء ما رأيناه فى الفصل السابق من استمرار الخلاف حول معالجة المسألة فى الساحة السياسية المصرية ولكن بأساليب أخرى وفى حدود مختلفة عما سبق قبل الثورة.

انظر: Michael Iondies, **Divide and Lose, The Arab Revlt. of 1955**, London, Geoffrey Blees, 1960, pp. 94 - 95.

لهدف محدد وهو التوصل لاتفاق بشأن القاعدة، وبهذا المعنى فإن الاتجاه العام للعلاقات لم يكن وديًا بأى حال، وكانت تغذيه أسباب عديدة تاريخية واقتصادية سوف يتناولها هذا الفصل وأخرى نفسية يتناولها فصل لاحق، فضلا عن مسألة السودان. وقد كان هذا هو المناخ العام للعلاقات بين البلدين قبيل المفاوضات وخلال معظم فترة الدراسة وحتى توقيع رؤوس الاتفاقية، حيث شهدت بعدها نوعًا من التحسن النسبى خلال مرحلة مفاوضات التفاصيل حتى توقيع الاتفاقية النهائية فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وهو التحسن الذى استمر لوقت قصير كما هو معروف، إذ ما لبث الصدام أن عـاد لعلاقات الطرفين مـرة أخرى حيث كانت أحداث السويس ١٩٥٦.

٣ - ولعل من النماذج التى تعبر عن هذا المناخ العام مسألة الاعتراف بإعلان مصر للجمهورية فى منتصف عام ١٩٥٣، والذى حدث فى واحدة من أسوأ فترات العلاقات بين الطرفين خلال مرحلة الدراسة، وفى أكثر فترات المفاوضات تباعدًا فى مواقف الطرفين.

فعندما أعلنت مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ سقوط النظام الملكى وإعلان الجمهورية، وهى عملية أدارتها مصر ببساطة بوصفها تغييرًا متوقعًا. وقامت مصر بإرسال مذكرة للسفارات بالتغير السابق وأعدت سجلاً باسم الرئيس نجيب كرئيس للجمهورية، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والهند وباكستان ومعظم الممثلين العرب بإرسال مذكرة بالإحاطة بهذا التغير والتوقيع فى السجل بما يعنى الاعتراف بالتغيير، إلا أن الخارجية البريطانية أثارت قضية يتضح من متابعة الوثائق البريطانية عن هذه الفترة أنها شغلت نفسها بها بأكثر مما تحتمل خلال مرحلة زمنية قصيرة، بل فى الواقع خلال أيام، ففى البداية كان هناك حديث عن عدم وجود مزايا فى التعجيل باتخاذ قرار بهذا الشأن، وأنه يمكن الانتظار حتى تقديم أوراق اعتماد السفير، مع مواصلة أعمالها العادية مع الجانب المصرى، وأرسلت لسفارتها فى القاهرة ما يفيد بهذا وبرغبتها فى انتظار ردود الفعل العربية (١).

وفى الاتصالات البريطانية مع الولايات المتحدة تساءلت الأخيرة من موقف بريطانيا فردت بأن محكّات الاعتراف الواقعى هى :

(أ) القدرة على السيطرة على البلاد.

(ب) التأكد من الرغبة فى الالتزام بتعهدات النظام السابق الدولية.

بل إنها حـاولت تدعيم موقفها بتقديـم التساؤل لـواشنطن عما إذا كانت متأكدة مـن انطبـاق هـذه الشروط علـى مصـر. وردت واشنطن فـى ٢٢ يـونيو باقتناعهـا بـانطباق هـذين

(١) Fo. 371/102723 73137 JE 1025/1, No. 129, Jun, 19, 1953.

المحكّين[1]، كما أن القائم بالأعمال هانكى قد أرسل يؤيد اتخاذ إجراءات الاعتراف، وأنه لا يرى أية ميزة، بل يرى عيوبًا فى التأخير وذلك فى برقية له فى ٢٠ يونيو ١٩٥٣ [2].

وفى ٢٣ يونيو أرسل هانكى برقية أخرى أشار فيها إلى أنه لا معنى لهذا الموقف وخاصة أن الممثلين المعتمدين للدول الغربية سوف يتبعون الاعتراف الأمريكى الرسمى، ولن يتبعوا موقف بريطانيا، وأن الأخيرة لن تحصد سوى العزلة [3]؛ ومن ثم بدأت الخارجية البريطانية تراجع موقفها وخاصة مع تداول تقارير تشير لصعوبات قانونية متوقعة فى ضوء توقع قيام ممثلى مصر بتقديم أوراق اعتماد فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وفى لجنة أوراق الاعتماد التابعتين للأمم المتحدة، ومن ثم اتخذ قرار فى ١٩٥٣/٦/٢٦ بالتوقيع فى سجل نجيب ومخاطبة الحكومة المصرية على هذا الأساس كنوع من الاعتراف الواقعى، وكذلك عدم إثارة أية صعوبات أمام قبول أوراق الاعتماد المصرية فى الأمم المتحدة [4]. وهكذا عبّرت هذه المشكلة التى لم تستغرق سوى أسبوع واحد عن حجم الفتور فى العلاقات بين الطرفين؛ إذ إن بريطانيا فيما يبدو حاولت أن تستعمل هذه المسألة كنوع من الضغط والإحراج للحكومة المصرية وعندما وجدت أن الإحراج والعزلة لن يكونا إلا من نصيبها، تراجعت عن هذا الاتجاه وإن حاولت أن تجعل من هذا الاعتراف واقعيًا وبعيدًا قدر الممكن عن العلنية.

٤ – تشكل الأبعاد الاقتصادية للعلاقات بين الطرفين ركنًا مهمًا فى فهم الإطار العام لهذه العلاقات خلال مرحلة الدراسة؛ فقد كانت هناك مشكلتان رئيسيتان فى هذه العلاقات، وكلتاهما فى الواقع لها جذور سابقة على الثورة.

أما الأولى – فهى قيام بريطانيا بتجميد ديونها لمصر منذ الحرب العالمية الثانية بعد قيام مصر بإلغاء معاهدة ٣٦ [5]، فى وقت كانت مصر تحتاج فيه لأية عملة صعبة ممكنة فى ضوء ظروفها الاقتصادية الحرجة، وتزايد حاجتها لهذه الأموال فى ضوء مشروعات الثورة للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى. ولقد استخدمت بريطانيا هذه الديون كأداة للضغط على مصر وكورقة تفاوضية عمومًا، فمن خلال المنع يكون الضغط، ومن خلال الإفراج يكون التعبير

---

(١) Fo. 371/102723 73137 JE 1025/7, No. 131, June, 22. 1953.

(٢) Fo. 371/102723 73137 JE 1025,No. 925, June, 20, 1953.

(٣) Fo. 371/102723 73137 JE 1025/10 No. 938.

(٤) Fo. 371/102723 73137 JE 1025/18,

فى مذكرة للإدارة الأفريقية بالخارجية البريطانية فى ١٩٥٣/٦/٢٦.

(٥) الأهرام، ١٩٥٣/١/٣.

عن النوايا الحسنة، بل وكأنها قدمت تنازلات لمصر فى وقت تتنازل فيه عن حقوق مصر لمصر من هنا رأينا إفراجها عن جزء من هذا الرصيد قبيل افتتاح المفاوضات، ثم إفراجها عن جزء ثان قبيل توقيع رؤوس الاتفاقية فى يوليو ١٩٥٤، مما يمكن معه القول إن هذه المسألة استخدمت كورقة تفاوضية لبريطانيا وكعنصر مستمر للتوتر وعدم الثقة المصرية تجاه بريطانيا (*).

أما الثانية - والتى تختلف حولها الآراء نسبياً فهى أزمة انخفاض واردات بريطانيا من القطن المصرى، والتى كانت تشكل القدر الأكبر من صادرات مصر من القطن بحكم السياسة الاستعمارية البريطانية المعروفة، وقد بدأت هذه المشكلة أيضاً قبل الثورة؛ إذ تشير إحصاءات ١٩٥٢. عن انخفاض الواردات البريطانية من ١٨٫٩٪ إلى ١٣٫٧٪ من جملة وارداتها من القطن، بينما زادت وارداتها من القطن السودانى من ٩٪ إلى ١٥٫٣٪ (١). وهنا نجد بهذا الصدد إشارتين تعبران عن اتهام مصرى لبريطانيا بشن حرب اقتصادية ضدها، ففى أحد المؤلفات التى تستند لمذكرات الرئيس السادات عن هذه الفترة، وهى مذكرات نشرت فى الخمسينيات فى صحيفة الجمهورية قال السادات : إن بريطانيا حاولت أن تُخضع مصر فى الأشهر الأولى للثورة باستخدام وسيلة الحصار الاقتصادى، والتى وصفها بأنها أفتك أسلحة الاستعمار، فامتنعت عن شراء حصتها فى محصول القطن المصرى بحجة أن لديها فائضاً من القطن المصرى، وذلك بغرض ضرب الاقتصاد المصرى وحرمانه من موارده من العملة الصعبة(٢). والمعنى نفسه ذكره نجيب أيضاً فى تصريح له نشره الأهرام فى ١٩٥٣/٥/٢٨. قال فيه : «بأنه بالتقشف تواجه مصر الحرب الاقتصادية التى تشنها بريطانيا»(٣). إلا أنه فى الواقع ثمة أبعاداً أخرى قد لا تؤكد هذا الاتجاه السابق.

فهناك ما يشير إلى ارتفاع ثمن القطن المصرى عن الأسعار العالمية، ففى خبر نشرته الإيكونوميست فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢، جاء فيه أن وزير المالية المصرى دكتور عبد الجليل العمرى صرح فى أغسطس من نفس العام بأن حكومة الوفد مسئولة عن أزمة القطن لأنها تركت البورصة تؤدى لرفع أسعاره، مما أدى إلى خفض الصادرات المصرية، خاصة وأن

(*) وذلك رغم قلة معالجة صحيفة الأهرام أو التصريحات لهذه المسألة وكان من أهمها مقال لحافظ رمضان عن تكدس هذه الأرصدة لدى بريطانيا فى الأهرام، ١٩٥٣/٧/٣١.

(١) The Economist, April 26, 1952.

(٢) كرم شلبى، السادات وثورة ٢٣ يوليو، دراسة فى فكر أنور السادات، من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٩، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٧٧، ص ٥٩ إلى ٦٠.

(٣) الأهرام، ٢٨/ ٥/ ١٩٥٣.

زيادة أسعار القطن أغرت بزيادة المزروع منه، مما أدى لتراكم المحصول المصرى [1]. وبصرف النظر عن صحة اتهام الحكومة الوفدية من عدمه، فإن قيام لجنة مصرية بجولة أوروبية وجولة خاصة فى مصانع لانكشاير وعرضها خفض سعر القطن المصرى، وأن تحصل على نصف جملة المبيعات بالاسترلينى، والنصف الآخر فى شكل بضائع بريطانية [2] يعزز الأمر القائل بزيادة أسعار القطن المصرى.

بعدُ آخر وهو ما ذكرته الإيكونوميست البريطانية من خشية بريطانيا أثناء اضطرابات مصر فى عام ١٩٥١ أن تتعرض مصانع الغزل طويل التيلة لأزمة؛ مما دفعها لشراء ٦٠٪ من القطن السودانى، الأمر الذى أدى لانخفاض ثمن القطن عمومًا وتوفر احتياطيات منه لدى مصانع بريطانيا ومصانع العالم، وأن بريطانيا خلال عام ١٩٥٣. انخفضت وارداتها من جميع دول العالم وإن كانت النسبة بالنسبة لمصر أعلى نسبة انخفاض، فقد انخفضت وارداتها من السودان إلى الثلث بينما انخفضت وارادتها من مصر إلى الخمس مما كانت تستورده [3].

بعد ثالث وهو أن اللجنة البرلمانية لمراجعة سياسة استيراد القطن قيدت استيراد القطن من الدول غير الدولارية وهى بالتحديد تركيا وباكستان ومصر والبرازيل خلال عام ١٩٥٣. كما ارتبط ذلك بانخفاض فى إنتاج المنسوجات البريطانية عن ذلك العام [4]. ويلاحظ أنه وفقًا لوثائق الخارجية البريطانية كان هناك تحفظ لديها على منهج عمل هذه اللجنة لأنها منحازة لفكرة التصدير، وكان بعض المسئولين يرون ضرورة مناقشة المسألة فى الخارجية البريطانية، ولكن قيادات الوزراء رفضت هذا الاقتراح ومالت نحو ضرورة ترك الأمر للجنة مع إبداء مقترحاتهم فحسب[5].

وبهذا المعنى فإن الدور الرئيسى للنزاع المصرى - البريطانى فى التأثير على خلق هذه الأزمة فى العلاقات الاقتصادية ارتبط بأزمة عام ١٩٥١، أى بظروف تكوين هذه الأزمة، ولكنه لم ينفرد فى خلق عوامل ودوافع هذه المسألة. وربما يكون لسمات الفتور وعدم التأكد فى هذه العلاقات أثر فى مضاعفاتها، ولكن تظل عناصرها الرئيسية مرتبطة بجوانب اقتصادية بأكثر

---

(١) The Economist, Sep. 6, 1952, p. 564.

(٢) The Economist, Feb. 14, 1953, p. 436.

وقد نشر الأهرام فى ١٩٥٣/٢/٢٥ أخبار عن هذه المحادثات دون أن يتطرق لمضمونها كما أشار إلى تعديل قانون بأمريكا سوف يسمح بزيادتها لمشترياتها من القطن المصرى.

(٣) The Economist, June 27, 1953, pp. 926, 927.

(٤) The Economist, March 28, 1953, p. 858.

(٥) Fo. 371/102666 73199 JE 11923/6, Sep. 18, 1953.

منها سياسية، بما يجعل من وصفها بأنها حرب اقتصادية بريطانية أمرًا يحمل قدرًا من المبالغة، ويدل على أنها لم تصل إلى هذا المستوى أنه بخلاف هاتين الإشارتين للسادات ونجيب سابقتى الذكر، لا نجد لهذه المسألة وجودًا واضحًا فى الحملة الدعائية المصرية ضد بريطانيا خلال مرحلة الدراسة.

ويكتمل وصف ظروف الأزمة فى العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين بما جاء فى التقرير السنوى للغرفة التجارية البريطانية فى القاهرة فى مايو ١٩٥٤ والذى جـاء بـه الآتى :

(أ) انخفاض الصادرات البريطانية لمصر من ٤٠م سنويا إلى ٢٥ر١٧م فى عام ١٩٥٣ بسبب فرض مصر قيودًا على الاستيراد من منطقة الاسترلينى (التى أحد أسبابها الرئيسية تجميد أرصدة مصر مـن الجنيه الاسترلينى لـدى بريطانيا) وأيضًا بسبب زيـادة الرسـوم الجمركية، واتفاقيات التجارة والدفع المصرية مع بلاد أخرى. وأدى هذا الوضع العام إلى تقلص الأعمال البريطانية فى مصر وخسائرها الكبيرة.

(ب) اقترح التقرير ضرورة زيادة سرعة الإفراج عن رصيد مصر لدى بريطانيا وزيادة معدلات استيرادها للقطن المصرى، كما أشار إلى أنه من صالح البلدين تسوية مشكلة القناة.

(جـ) حذر التقرير من خسارة بريطانيا لثمار سنوات من جهود مصانعها ووكلائها المحليين فى مصر.

الخـلاصة:

إذن بشأن ظروف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين أنها كانت تمر بصعوبات عديدة أغلبها ذو طابع اقتصادى، ولكن كان أحد مصادرها الرئيسية وهو تجميد أرصدة الاسترلينى المصرية لدى بريطانيا هو المصدر السياسى لهذه الصعوبات والذى كان له أسوأ الآثار على هذه العلاقات التى عبّرت عن الطابع العام لعلاقات الطرفين خلال مرحلة الدراسة من تدهور وعدم ثقة وعداء.

المبحث الثانى: مسألة السودان

ينقسم هذا المبحث إلى جزأين، الأول يعالج مفاوضات السودان كخبرة تفاوضية بين الطرفين، والثانى مسألة تأثير السودان بعد التوصل لاتفاق بشأنه على العلاقات بين الطرفين وعلى المفاوضات محل الدراسة والتى عبرت عن تأثير مباشر فى تطورها.

أولا - خبرة مفاوضات السودان:

لقد كانت مسألة السودان كما أشرنا من قبل أحد الجوانب الرئيسية فى النزاع المصرى - البريطانى، وكانت توصف بأنها الصخرة التى تتحطم عليها مفاوضات الجلاء، وكان تباعد موقفى الدولتين كبيرًا، فكانت مصر قبل الثورة ترفع شعار وحدة وادى النيل واستقلال مصر والسودان تحت التاج المصرى ، بينما كانت بريطانيا تبرر وجودها الاستعمارى فى السودان بحمايتها لمصالح وحقوق الشعب السودانى. وجاء عزل الملك فاروق وبدء تغير المعادلات السياسية فى مصر مع الثورة إيذانا بإمكانية حدوث تغيير فى هذه المسألة. وقبل محاولة تحديد عناصر ودلالات هذه الخبرة نشير إلى أهميتها غير العادية، ليس فقط تلك النابعة من أهمية السودان الحيوية لمصر، وارتباط مستقبل الشعبين ارتباطًا وثيقًا، أو لأهميتها الكبيرة بالنسبة لإمكانية نجاح مفاوضات الجلاء، وكل منها سبب يكفى لهذه الأهمية الكبيرة، فهى بالإضافة إلى كل هذا تشكل أول خبرة تفاوضية دولية لنظام الثورة، وهى كذلك أول خبرة تفاعل تفاوضى مع بريطانيا، ومن ثم تمثل الخبرة المباشرة لمفاوضى هذا النظام مع بريطانيا، والتى يفترض أن دلالاتها ودروسها كانت مهمة فى هذه المرحلة التكوينية للقيادة الجديدة.

ومصدر هذه الدراسة فى محاولة تحديد دلالات هذه الخبرة هو أساسًا ما كتبه السيد حسين ذو الفقار صبرى الذى كان أحد المفاوضين الرئيسيين فى هذه المفاوضات(*)، وماكتبه نجيب فى مذكراته وبعض الكتابات العلمية الأخرى، والتى لا تشكل حصيلتها رغم أهميتها الكبيرة ما يكفى للفهم والإحاطة بالجوانب الفنية، وإن كان يخفف من هذا النقص أن محاولة

(*) نشر السيد حسين صبرى تجربته بهذا الصدد فى كتاب كامل، روى فيه قصة هذه المفاوضات، ولكنه لم يقدم لنا تفاصيل كاملة بصدد السلوك التفاوضى للأطراف من الناحية الفنية وإن قدم عملاً متكاملاً لتطور المفاوضات ومواقف الأطراف، وأمكن الاستناد لبعض ملاحظات لمحاولة الاستدلال على الجوانب الفنية. انظر:
Hussein Zulfukar Sabry, **Soverignty for Sudan**, London, Ithaco Press,1982.

التوسع فى دراسة هذا الجانب قد تخرج بنا عن إطار الدراسة. ومع ذلك سنحاول تحديد جوانب هذه الخبرة ودلالاتها فيما يلى :

١ - لا يبدو أن اهتمام مجلس قيادة الثورة فى الفترة الأولى بمسألة السودان كان كبيرًا باستثناء الرئيس محمد نجيب[١]، وجمال عبد الناصر؛ فوفقًا لرواية السيد حسين ذو الفقار صبرى - الضابط بالسودان فى هذه الفترة - فإنه سارع بعد الثورة إلى القاهرة لعرض أوضاع البلدين وتطوير هياكل محلية تدعم الفصل بينهما، ولكنه واجه صعوبات عديدة حتى استطاع أن يصل إلى قبول مجلس قيادة الثورة الاستماع إلى تقريره وعندما نجح أخيرًا وعرض تقريره الذى احتل "١٧" صفحة، اكتشف أن معظم أعضاء المجلس لا يستمعون بانتباه له، فيما عدا محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، اللذين قررا التحرك والاستعانة بالسيد حسين صبرى للمساعدة فى هذه المهمة[٢] والإسراع بها، فقد كان عبد الناصر وفقًا للأستاذ هيكل يدرك ضرورة تسوية مسألة السودان أولاً لحل مشكلة الجلاء[٣].

٢ - ولن نتعرض لتفاصيل المفاوضات التى جرت بعد ذلك، وإنما فقط نشير إلى أن مصر بدأت خطواتها نحو هذه المفاوضات بمناورة ذكية اقترحها نجيب عقب استماعه لتقرير حسين صبرى سابق الذكر، ألا وهى عمل مناقشات مع الوفود السودانية الرسمية[٤]. واستطاعت مصر سحب البساط من تحت أقدام بريطانيا عندما تمكنت من لم شمل الأحزاب السودانية وحتى تلك المعارضة لمصر- لتوقيع اتفاق فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢. تضمن المبادىء والأسس التى يمكن قبولها لمفاوضة الإنجليز، وأهمها المطالبة بأن يكون للسودانيين الحق فى تقرير مصيرهم بحرية، وزوال النفوذ الأجنبى، وتأليف لجنة محايدة تتولى الإشراف على الانتخابات[٥]، وكان هذا التطور مفاجئًا بشدة لبريطانيا، وأعقبته مصر بقيام اللواء محمد نجيب بإرسال مذكرة لبريطانيا فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢ تضمنت إيمان حكومة مصر بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره، وفى ممارسته لهذا الحق بالضمانات اللازمة، وأنه حتى يمكن

---

(١) كان السيد محمد نجيب من مواليد الخرطوم وقضى سنوات طويلة من عمره هناك.
تفاصيل ذلك، محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، مرجع سابق، ص ١٠٣ إلى ١١٤.
الأمر الذى جعل من اهتمامه بقضية السودان وتفهمه لأوضاعه تفهمًا غير عادى.

(٢) Sabry, Op. cit., p. 73.

(٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٤) I bid.

(٥) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس : أهميتها السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٢٩٣.

ممارسة هذا الحق تبدأ على الفور فترة انتقالية تستهدف غرضين، ممارسة السودان للحكم الذاتى الكامل، وتهيئة الجو المحايد اللازم لحق تقرير المصير(١).

٣ - ثم بـدأت المفاوضـات فى ٢٠ نوفمبر١٩٥٢ ورأس الجـانب المصرى اللواء محمد نجيب الذى كان رئيساً للوزراء آنذاك وعضوية صلاح سالم وحسين صبرى وعلى زين العابدين وانضم إليهم بعد ذلك د. محمود فوزى (الذى عُين وزيراً للخارجية فى ديسمبر ١٩٥٢)، ودكتور حامد سلطان كما سنرى. أما الوفد البريطانى فقد كان برئاسة السفير البريطانى رالف ستيفنسون وعضوية السيد كريزويل الوزير المفوض بسفارتهم وباوزر السكرتير الأول بها(٢). ويتضح من التشكيل التفاوت بين مستويى الوفدين فى استمرارية لما كان قبل الثورة.

٤ - تعبر مجموعة من الوقائع عما ورد فى الفصل السابق عن الممارسات غير التقليدية لمثلى النظام الجديد، من بينها الآتى :

(أ) يروى السيد حسين صبرى أنه عند إعداده للمذكرة المصرية لبريطانيا، واجهته صعوبات لغوية وقانونية، فطلب من السيد صلاح سالم تعيين خبير قانونى، فرد عليه الأخير بعدم الحاجة إلى بيزنطيين، وأنه، أى صبرى، يستطيع أن يكتب ما يشاء فى لغة بسيطة. فاضطر حسين صبرى إلى الاتصال بقائد الجناح جمال سالم للتشاور، فاقترح هذا الأخير اسم د. حامد سلطان، فقام صبرى بعرض اسمه على صلاح سالم دون أن يشير لحديثه مع شقيقه، وأخيراً وافق صلاح سالم على ضم د. سلطان الذى قام هو وصبرى بإعداد المذكرة. وقام السفير د. على حسنى بإجراء الصياغة الإنجليزية الدقيقة(٣).

(ب) واجهت المفاوضات مشكلة حـادة حـول مسألة جنـوب السودان، بسبب طـرح بريطانيا رغبتها فى أن يكون للحاكم العام البريطانى للسودان سلطات خاصة استثنائية فى الجنوب فرفضت مصر هذا، مما أدى لتأزم المفاوضات. وجاء الحل من المنهج الثورى لصلاح سالم الذى قام بزيارة الجنوب رغماً عن السلطات البريطانية، وحصل على تأييد واسع هناك، مما أحرج الحكومة البريطانية مرة أخرى، وأسقط دعاواها، وانتهى الأمر بتوقيع الاتفاقية وقبول شمال السودان وجنوبه للتعديلات المصرية(٤).

---

(١) محمد نجيب كلمتى للتاريخ، مرجع سابق ، ص ١١١ إلى ١١٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٤.

(٣) Sabry, Op. Cit., pp. 78 - 79.

(٤) انظر فى تفاصيل زيارة السيد صلاح سالم ونشاطه المتميز هناك :

Ibid, pp. 96 - 113.

وأيضاً محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص ١٧٣ - ١٧٥.

(جـ) يشير حسين صبرى إلى أن الوفد المصرى كان يعانى من عصبية صلاح سالم وانفجاراته فى وقت كان د. فوزى يعبر عن الدبلوماسية الهادئة (مما أدى لاكتسابه ثقة عبد الناصر وتزايد دوره التفاوضى فى المرحلة الثانية من مفاوضات السودان) كما أنه ذكر أن المفاوضين المصريين العسكريين لم يكن لديهم صبر كبير على الصيغ القانونية، والمراسم التفاوضية، وخاصة صلاح سالم، بالرغم من الدور البارز الذى لعبه فى نجاح هذه المفاوضات[1].

كانت هذه الظواهر فى الواقع مرتبطة بالطبيعة العسكرية الثورية الشابة للمفاوضين العسكريين المصريين، وقد كانت لهذه الطبيعة إيجابياتها وسلبياتها، فقد كان للوسائل غير التقليدية فى التعامل مع مسألة السودان إيجابية واضحة، أما السلبيات فمرتبطة بالمهارات والقدرات التفاوضية لهؤلاء الضباط، وهى مسألة سنعود إليها فيما بعد.

٥ – بالنسبة لميكانزم صنع القرار، يشير السيد حسين صبرى إلى أنه على الرغم من أن صلاح سالم كان هو المشرف على هذه المسألة، فإنه كان يعتقد بأن عبد الناصر يتحكم فى كل تفاصيل الموقف، وأن سالم كان يحيطه بكل شىء ويخضع لتوجيهاته وأن فوزى قد فهم هذا الوضع جيداً، والذى كان قد تولى المفاوضات فى مرحلتها الثانية، فكان لا يتخذ قرارات وإنما يعطى عبد الناصر البدائل والاختيارات ويترك الأمر له. (كان عبد الناصر فى هذه المرحلة وفقًا لحسين صبرى لا يحب اتخاذ قرارات بدون الاستماع لكل الخيارات الممكنة [2].

٦ – تضمنت الاتفاقية، التى وُقعت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣، الكثير مما جاء فى المقترحات المصرية الأولى فى مذكرة ٢ نوفمبر ١٩٥٢ سابقة الذكر مثل حق تقرير المصير للسودان وإقامة الحكم الذاتى، وسلطات الحاكم العام للسودان خلال الفترة الانتقالية بمعاونة لجنة خماسية قوامها سودانيان ومصرى وإنجليزى وباكستانى [*]، كما تضمنت الاتفاقية لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء مكونة من ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم بموافقة اللجنة الخماسية بالإضافة إلى أعضاء أربعة: مصرى وبريطانى وأمريكى وهندى يرأس اللجنة، بما لا يختلف كثيراً عن المذكرة المصرية الأصلية. كما نصّت الاتفاقية على إنشاء لجنة لسودنة الوظائف مكونة من خمسة أعضاء: ثلاثة سودانيين يرشحهم رئيس وزراء السودان واثنين مصرى وبريطانى، وأخيراً ترك مصير السودان للجنة تأسيسية[3].

---

(١) Sabry, Op. Cit,. pp. 93, pp. 114 - 115.

(٢) Ibid., P. 79, p. 86, p. 91.

(*) كان الاقتراح من ٩ أعضاء : ٥ ترشحهم الحكومتان المصرية والبريطانية، وعضو مصرى وثلاثة آخرين : بريطانى وهندى وباكستانى ترشحهم حكوماتهم.

(٣) نص الاتفاقية وبنودها : برج، اتفاقية قناة السويس، مرجع سابق، ص ٢٩٤ إلى ٢٩٨.

٧ – تكشف الوثائق الأمريكية عن قيام السفير الأمريكى كافرى بدور فى هذه المفاوضات، وتشجيعه للطرفين على المرونة وتدعيم الثقة بينهما، وخاصة فى اتصالاتهم مع مصر. فعلى سبيل المثال فى نهاية ديسمبر ١٩٥٢، فى لقاء بين القائم بالأعمال الأمريكى مع عبد الناصر وعامر، رد على قولهما بعدم ثقتهما فى بريطانيا بالنسبة لهذه المسألة، بأنهم – أى الإنجليز – ليسوا ميكافيليين بالدرجة التى يفترضها المصريون (وفقًا لتعبير الوثيقة)، وأن النقاط المتبقية لا تبرر قطع المفاوضات [١]. وسنرى أمثلة عديدة خلال المفاوضات محل الدراسة تشير إلى قيامهم بهذا الدور، وكان هذا الدور بداية لقلق لندن من أسلوب السفير الأمريكى كافرى[٢].

وهكذا فقد عبّرت هذه الخبرة التفاوضية عن المنهج المختلف لنظام الحكم الجديد فى إدارته للمفاوضات مع بريطانيا، وعكست نمط صنع القرار التفاوضى فى هذه المرحلة، كما أنها عبرت عن بروز الدور الأمريكى، والذى كانت بدايات نشاطه فى الواقع تعود للسنوات القليلة السابقة على الثورة.

ثانيا: مسألة السودان والعلاقات المصرية - البريطانية مابعد فبراير سنة ١٩٥٣:

كانت التوقعات أن يؤدى الاتفاق بشأن السودان إلى تسهيل مفاوضات الجلاء بإزالة ما كان يسمى بالصخرة التى تتحطم عليها مفاوضات الجلاء، ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة سواء لأن مفاوضات الجلاء لم تكن بهذه السهولة أو لأن مسألة السودان لم تنته تمامًا فى واقع الأمر، بمعنى استمرار موضوع السودان فى أن يكون مصدرًا للتوتر فى العلاقات بين الطرفين.

وفى الواقع إن نقطة البداية فى فهم هذه الأسباب هو الاتفاقية ذاتها، وذلك من زاويتين الزاوية الأولى: هو ما بدا من نجاح مصر فى هذه المفاوضات وما أدى إليه ذلك من استثارة العناصر الإمبريالية فى بريطانيا، كما رأينا من قبل، ومن بينها تشرشل الذى لم يكن سعيدًا بهذه الاتفاقية[٣].

---

(١) No. 1057 774 - 5/12 - 2954, p. 1923.

برقية للقائم بالأعمال فى القاهرة إلى واشنطن فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢.

(٢) أنظر مثلا: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(٣) أنظر صفحة رقم ٢٢٢ فى الفصل الرابع. وأيضًا:

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ١٧٤ إلى ١٧٦.

الزاوية الثانية: هو أن الاتفاقية ذاتها تتضمن عناصر للصراع بين الطرفين، وذلك فيما يتعلق بالعلاقات بين طرفى الدراسة، وكانت محصلة هذه الأوضاع استمرار محاولات التأثير والنفوذ علـى الحياة السياسية السودانية، ومـن ثـم استمرار التنافس المصرى - البريطانى هناك.

وقبل استعراض مظاهر وحالات تأثير هـذه المشكلة علـى العـلاقات بين الطرفين، وامتدادها إلى التأثير المباشر فى المفاوضات، لابد من توضيح أنه مع ذلك كانت تسوية مسألة السودان ليس فى الوصول لاتفاق فحسب، وإنما التسوية بالمعنى الذى تطورت إليه الأمور عقب عامين من التطورات والأحداث هو أحد العناصر المهمة التى سمحت بإمكانية الوصول لاتفاق بشأن مسألة الجلاء(*)، وفيما يلى متابعة لبعض أهم التطورات بهذا الصدد.

فلقد تحول الصراع المكتوم إلى العلنية عقب أشهر قليلة من توقيع الاتفاقية وابتدأها نجيب فى أغسطس ١٩٥٣ حينما هاجم السلوك البريطانى فى السودان[١]، ولكن هذا الهجوم لم يصل إلى مستوى حملة، مما كان يعنى أن الصراع لم يصل إلى مراحل حساسة بعد.

وجاء تفجر الموقف الفعلى خلال الحملة الانتخابية فى السودان، حيث كان كل طرف حريصاً على أن يفوز أنصاره فى هذه الانتخابات التى كانت ستقرر مصير السودان. وفى هذه المرة تحول الهجوم إلى حملة قوية متبادلة ما بين الطرفين، ففى أوائل نوفمبر هاجم إيدن ما وصفه بتدخل مصر فى انتخابات السودان ومحاولتها التأثير على صورة بريطانيا وتشويهها[٢]، ورد صلاح سالم بالهجوم على انتهاكات بريطانيا للاتفاقيات[٣]، وربطت المسألة فوراً بالانتخابات وبالمفاوضات الجارية حول الجلاء؛ فقد صرح نجيب لوكالة الأنباء الإيطالية بأن موقف الإنجليز مماطلة، وأنهم ظنوا أن تسوية مشكلتنا ستؤثر فى انتخابات السودان[٤]، وفى ١٢ / ١١ /٥٣ نشر الأهرام تصريحاً للصاغ صلاح سالم يهاجم فيه ما وصفه بتدخل الإدارة السافر فى انتخابات السودان[٥]، كما نشر الأهرام فى ١٤ ، ١٦ نوفمبر ما يفيد بأن مصر قدمت احتجاجين رسميين إلى حاكم السودان بهذا الصدد[٦]، ولقد كان لتفجر هذه

(*) ولعل دليل رغبة الطرفين فى البداية فى تجنب أى تدهور فى الموقف بسبب السودان عدم تصعيد مصر لحملتها ضد بريطانيا عندما صرح لويد برغبتهم فى انضمام السودان للكومنولث وهو ما كانت مصر ترفضه. انظر:
Quyyum, Op. Cit., pp. 201 - 203.

(١) الأهرام، ١٩٥٣/٨/٥.

(٢) الأهرام، ١٩٥٣/١١/٦.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) الأهرام، ١٩٥٣/١١/١٢.

(٥) المرجع السابق نفسه.

(٦) الأهرام، ١٥، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣.

المشكلة تأثيره المباشر ليس فقط على العلاقات بين البلدين، ولكن أيضًا على المفاوضات غير الرسمية الجارية آنذاك، وقد نشرت التايمز البريطانية تحليلاً بهذا الشأن فى عددها الصادر فى ١٧ نوفمبر قالت فيه : «إنه يعتقد أن الجانب المصرى لا يريد التوصل لاتفاق مما سيتيح له الهجوم علنًا على بريطانيا خلال انتخابات السودان. كما أن بريطانيا لا تريد اتفاقًا يؤدى إلى تقوية نظام نجيب، فربما يقنع هذا الهيئة الناخبة السودانية بأنها - أى بريطانيا - تفقد مصالحها فى هذا الجزء من العالم، بما سيخدم العناصر الموالية لمصر فى السودان» وانتهت الصحيفة إلى أن مصر ربما تبالغ فى هذه الفكرة انتظارًا لأن تصبح بريطانيا أكثر استعدادًا للتنازل بعد الانتخابات، وأن هذا سيصبح مصدرًا لإحباط مصرى إن لم يتحقق(١).

ولم يكن تأخر المفاوضات وشبه تجميدها هو الأثر الوحيد لهذه الانتخابات، بل أخطر من هذا، وفيما يكشف عن مدى الحرج الذى شعرت به حكومة المحافظين واهتمامها الكبير بما ستنتج عنه الانتخابات، ما كان فى رد فعل إيدن لاقتراح دالاس بالمرونة وتقديم تنازلات بريطانية لإنهاء تجمد المفاوضات فى برمودا فى ديسمبر ١٩٥٣ - إذ رد إيدن أن من سيفوز فى انتخابات السودان عليه عمل الخطوة التالية(٢). ويبدو أن دالاس وجد فيها ما يقنع أو ربما نتيجة لعجزه عن التأثير فى إيدن، فحاول استعمال هذه الحجة مع مصر حينما خاطب السفير المصرى أحمد حسين مشيرًا إلى أن موقف الرئيس نجيب سيقوى بعد انتخابات السودان- والتى جاءت بانتصار القوى الصديقة لمصر- بما يسمح للحكومة المصرية باتباع موقف أكثر مرونة(٣).

وخلال المرحلة التالية للتوتر الذى شاب فترة الانتخابات - استمرت مسألة السودان فى التأثير على علاقات الطرفين وعلى المفاوضات، وخاصة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٥٤، واستمرت حملات الدعاية المعادية لكل من الطرفين ضد الآخر بسببها وتبادل الاتهامات بانتهاك الاتفاقية.

ومع مارس ١٩٥٤، تحولت هذه المسألة لتصبح أحد شروط بريطانيا لاستئناف المفاوضات بمعنى ضرورة وقف حملات مصر ضد بريطانيا وتدخل مصر فى السودان بالرغم من تدخل بريطانيا نفسها فى شئون السودان، وعموما ليس هنا موضع إثبات من كان يتدخل

---

(١) Times, Nov. 17, 1953, p. 8.
(٢) No. 1249 641 - 74/12 - 953, Dec. 9, 1953.
(٣) No. 1250 641 - 74/12 - 1053, Dec. 10, 1953, p. 2169.

فى شئون السودان ومن كان ينتهك الاتفاقية، فما يخص هذه الدراسة هو أن المشكلة استمرت وكـانت تقريبًا مـوضع نقاش الطرفين فى معظم الاتصالات التى دارت بينهما خـلال هـذه الفترة[1]، وسنرى العديد من الأمثلة على هذا فى دراسة تطور المفاوضات.

الخلاصة:

إذن بشأن مسألـة السـودان، أن التوصـل لاتفـاق بشأنه أدى لتحسن طفيف فـى العلاقات، لم يلبث إلا أشهر قليلة، أسهم فى مناخ افتتاح المفاوضات ولكنها بعد ذلك تحولت لتصبح مصدرًا للتأثير السلبى فحسب. الذى وصل إلى أقصى مراحله فى نهاية عام ١٩٥٣ بسبب تأثير الانتخابات السودانية، وأن المسألة ظلت عقب ذلك، بل وتحولت إلى أحد شروط بريطانيا لاستئناف المفاوضـات، ومصـدرًا مستمرًا لتدعـيم فجـوة عـدم الثقة بين الطرفين، واشتركت مع بقية الجوانب الأخرى من عوامل اقتصادية وسياسية فى تدعيم التوتر والتباعد بين الطرفين.

---

(١) Fo. 371/108781 73282 JE 10511/12 (1052/31/546)
Fo. 371/108781 73282 JE 10516/4, April, 23, 1954.
Fo. 371/108781 73282 JE 10516/2, April, 23, 1954.
Fo. 371/108416 73282 11043/8/ (546) JE 1192/21
March, 21, 1954.
Fo. 371/108781 73282 (052/31/546) JE, 10511/2.



الفصل الرابع: دور الأطراف الأخرى

تقدم لنا المفاوضات المصرية البريطانية نموذجًا متميزًا من حيث كثافة الدور الخارجى الذى أسهم فى التأثير عليها؛ فهذا الدور لم يقتصر على طرف واحد، وإنما تعددت الأطراف وتشابكت وتكثفت التفاعلات والمؤثرات النابعة من حركة هذه الأطراف الأخرى العديدة لتشكل مع شبكة تفاعلات الطرفين واتصالاتهم نسيجًا بالغ التعقيد.

بيد أن حركة هذه الأطراف الأخرى ليست متساوية الأهمية أو التأثير، ويبرز الدور الأمريكى فى هذا الصدد، ليقدم الدور الخارجى الرئيسى، الذى تداخلت تأثيراته فى شبكة التفاعلات الرئيسية بين طرفى المفاوضات، بأكثر من أى دور آخر. ومن هنا ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، مبحث أول يتناول الدور الأمريكى أو التدخل الأمريكى فى المفاوضات، ومبحث ثانٍ، يتناول أدوار أو تدخلات الأطراف الأخرى التى كانت أكثر ثانوية من الدور الأمريكى.

المبحث الأول: الدور الأمريكى أو التدخل الأمريكى

فى الواقــع إن حيوية الــدور الأمريكى فــى هــذه المفاوضات وتشابكه مــع العلاقات الأمريكية مع كل من الطرفين، ومع السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، يجعل من دراسته بشكل تأصيلى أمراً غير يسير رغم خصوبة وتعدد الدراسات عن السياسة الأمريكية فى هــذه المرحلة، ورغم توفر المعلومات والوثائق التى لا حصر لها بخصوص هــذا التدخل، وربما كانت هذه الوفرة مع تعقد الدور هى أحد مصادر صعوبة تأصيل أبعاد هذا الدور. فهذا الدور فى الواقع كان متعدد الأبعاد، ولم يقتصر على مجرد الوساطة وتقريب وجهات نظر الطرفين. ولعل ما يجعل منه دوراً رئيسياً هو امتداد تأثيره عبر معظم مراحل التفاوض وتحرك الطرفين حوله كما سنرى بشكل جعله جزءاً من معظم التطورات والتفاعلات التى شهدتها المفاوضات، فضلاً عن أنه كان خلف العديد من تنازلات وتصرفات الطرفين التفاوضية، وهو ماستتضح أبعاده خلال كافة أجزاء الدراسة. ويلزم قبل التعرض لبعض جوانب هذا الدور فى هذا الفصل البدء بدوافع السياسة الأمريكية للتدخل فى النزاع بين الطرفين.

أولاً - دوافع السياسة الأمريكية للوساطة:

نقطة البدء فى تحليل هذه الدوافع هى فهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط وتجاه مصر فى هذه المرحلة. ولقد دارت الخطوط العامة لهذه السياسة حول تدعيم النفوذ الأمريكى فى المنطقة ومنع النفوذ السوفيتى من الامتداد إليها، واستكمال حلقات سياسة الاحتواء بتشكيل منظمة أو حلف عسكرى موالٍ للغرب فى المنطقة. هذا فضلا عن ضمان مصالحها البترولية فى المنطقة، وكذلك ضمان أمن ووجود دولة إسرائيل. وهذا التدخل لم يبدأ فى الواقع بعد الثورة، وإنما كان سابقًا لها كما رأينا من قبل [1]. وفى الواقع يمكن فهم دوافع السياسة الأمريكية للتدخل فى هذا النزاع من خلال التعرض للأبعاد التالية:

١ - أول هذه الابعاد هو وجود اقتناع لدى الحكومة الأمريكية، بأن قادة النظام الجديد يتبنون اتجاهات مشجعة، فيما يتعلق بالترابط مع المصالح الغربية عمومًا والأمريكية

(١) انظر مثلا:

كوانت، مرجع سابق، ص ٨ إلى ١٢، أيضًا:

أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس، مرجع سابق، ص ١٠٩.

خصوصاً. فكما يقول فايز أبو جابر، فإن هذا النظام عبر عن عدد من التلميحات التى تفيد بوجود هذا الاتجاه فضلا عن تطلعه للمساعدة الاقتصادية والعسكرية بما حمل على التفاؤل فى إمكانية تغيير مصر لموقفها من مسألة الدفاع المشترك (١). ولقد ذكر الرئيس الأمريكى آنذاك أيزنهاور- فى مذكراته التى نشرت بعد ذلك - أنه فى المراحل الأولى للنظام الجديد كانت الدول الغربية تنظر للقيادة الجديدة فى مصر بأمل نابع مما بدا من تأييدها لقيام تحالف فى المنطقة موالٍ للغرب (٢). وتكشف الوثائق الأمريكية التى تناولت هذه الفترة عن اتجاه أمريكى قوى فى هذا الصدد، قاده السفير الأمريكى بالقاهرة فى ذلك الوقت، «جيفر سون كافرى» الذى عبر عنه فى حماس شديد فى أكثر من مرة، من ذلك برقية أرسلها لحكومته فى ١٩ فبراير ١٩٥٣ - كان يدافع فيها عن فكرة تزويد مصر بمساعدات - أكد فيها صدق تأييد النظام المصرى لفكرة التحالف مع الغرب، وأن هذا النظام يريد أولاً تحقيق الانسحاب البريطانى ثم تهيئة الرأى العام المصرى لهذه الخطوة، بما سينتهى بقبول مصر لهذا التحالف(٣). ولقد كان هذا التفكير شائعًا أيضًا، لدى كثير من المعلقين الغربيين كالمعلق الشهير سالزبرجر، الذى كتب هذا المعنى بصحيفة النيويورك تايمز فى ١٤/٢/١٩٥٣، وإن أوضح أنه مع انتماء مصر للغرب فإنها ترفض فكرة الدفاع المشترك (٤).

وفى الواقع كانت هناك تلميحات مصرية عديدة، شجعت على هذا التفكير الغربى والأمريكى بشكل خاص، وربما كانت أهم التعبيرات المصرية الواضحة فى هذا الصدد- والتى تتجاوز التلميح، مذكرة سرية أرسلها محمد نجيب فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢، إلى الرئيس الأمريكى أيزنهاور أشار فيها إلى إمكانية قبول مصر للمشاركة فى نظام للدفاع مع الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها، من القوى الحرة فى إطار الأمم المتحدة بمجرد التوصل لاتفاق يتضمن انسحاب بريطانيا من الإقليم المصرى، كما عبر فيها عن رغبة مصرية قوية فى

---

(١) Faiz S. Abu - Jaber, **American Arab Relations From Wilson to Nixon,** University Press of America, 1979, pp. 50 - 51.

(٢) Dwhght D. Eisenhower, **The White House Years Waging Peace,** 1956 - 1961, New York, Douthleday Company, 1965, p. 23.

(٣) No. 1101 774 - 5 Ms P/12 1953, pp. 1991 - 1992.

(٤) New York Times, Feb. 14, 1953.

الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية (١)، ولاشك أن هذه الوثيقة المهمة لها من الدلالات ما يكفى لتبرير هذا التفكير الأمريكى وتشجيعه على التحرك نحو تسوية النزاع محل التفاوض(*).

٢ - البعد الثانى يتعلق بطبيعة علاقة التحالف بين الولايات المتحدة وبريطانيا خلال المرحلة التالية على الحرب العالمية الثانية، فهى علاقة تحالف خاصة أنتجتها ولا تزال مصالح وقيم وتحديات مشتركة، ولكنها كانت فى فترة الدراسة تتضمن بعدًا تنافسيًا أيضًا تفاوتت حدته خلال مرحلة الدراسة، وتباينت هذه الطبيعة التنافسية من منطقة لأخرى، واتسمت بالتعقد والتركيب. وليست هذه الدراسة مجال السرد الكامل لأبعاد هذه العلاقة التنافسية. وإنما يمكن الاكتفاء هنا بالقول إنها عبرت عن رغبة أمريكية فى أن تحل محل بريطانيا فى كثير من مناطق نفوذ الأخيرة فى العالم، أو كما يقول محمد حسنين هيكل أزاحتها (٢). ولقد عبر هارولد ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى الأسبق عن هذا التطور التاريخى بمنطق فلسفى بالغ العمق قائلا:

«كانت بريطانيا للولايات المتحدة مثل ما كان الإغريق للرومان» (٣).

ولقد عبر إيدن فى مذكراته عن هذه الفكرة بشكل صريح، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، قائلاً إن مشكلتهم مع الولايات المتحدة كانت عدم ميل الأخيرة لأخذ المكانة الثانية فى منطقة

---

(١) نص الخطاب تم الحصول عليه ضمن مجموعة الوثائق الأمريكية الخاصة، وقد أرسلت فى برقية من القاهرة برقم ١١٦٧ فى ملف 1052 - 74/11 - 611 بالخارجية الأمريكية - ومرفق صورتها بالملحق.

(*) قد يثير هذا البعد الأول ما كان يتضمنه من وجود علاقة خاصة بين رجال الثورة، والسفارة الأمريكية ورجل المخابرات كيرمين روزفلت ما يبدو وكأنه يتفق مع ادعاءات مايلز كوبلاند فى كتابه المشهور لعبة الأمم، على أن تهمة العمالة للمخابرات الأميركية، وكذلك كثير من ادعاءات كوبلاند، قد نفاها كتاب آخر صدر فى أوائل الثمانينيات لأحد رجال الخارجية الأمريكية الذين شاركوا فى أحداث هذه المرحلة، وكان قريبًا من عمل المخابرات الأمريكية، وقد هاجم كوبلاند هذا الكتاب بشدة، ومنهج المخابرات الأمريكية فى التعامل مع مصر، واعتبره سبب فشل السياسة الأمريكية فى هذه المرحلة عمومًا.

William Grane Eveland, Ropes of Sand - American Failure in the Middle East, New Yor;, N. Y., Marten's Comany, 1980, PP. 90 - 98.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٤٠ إلى ص ٤٧.

(٣) M. A. Fitzimons, **Empire by Treaty, Britain and The Middle East in the Twenteeth Century**, University of Notredam Press, 1964, P. 109.

ليست لهم فيها المسئولية الكاملة [١]، ولعل مما يثير الملاحظة أن هذا التعبير منقول بالنص من تقرير لسفارته بالقاهرة بتاريخ ١٨ يناير ١٩٥٤. بشأن التقييم السنوى للسفارة عن عام ١٩٥٣ [٢]. وفى إطار هذا التنافس الأمريكى- البريطانى كان هناك بعد آخر يتعلق بالخلاف الشخصى مابين إيدن ودالاس، الأمر الذى وصل إلى حد أن أحد الكتاب أشار إلى أن إيدن طلب من أيزنهاور بعد انتخابه رئيساً وقبل تسلمه لعمله عدم تعيين دالاس وزيراً للخارجية وذلك بعد تردد أنباء عن رغبة أيزنهاور فى تعيينه بهذا المنصب ومن ثم فقد كان تعيين دالاس- رغم ذلك - وعلمه بهذا الموضوع وفقًا لهذا الكاتب سببًا فى تعميق الفجوة بينهما [٣]. وبصرف النظر عن صحة هذه الواقعة فإن هناك العديد من المؤلفات التى تؤكد الخلاف الشخصى بينهما ويشار فى هذا الصدد إلى الخلاف الفكرى بينهما بشأن كيفية التعامل مع الشعوب الأخرى وأن دالاس كان مهتما بحسن النوايا والاعتماد على ثقة الشعوب المحلية فى الاستراتيچية الغربية خلافًا لمنهج إيدن بهذا الصدد [٤].

وعموماً يظل تقدير هذه المسائل الشخصية فى النظم السياسة الغربية هامشياً وثانوياً إلى حد ما، حيث تلعب العوامل الموضوعية دوراً أكبر، ويصبح دور هذه الأبعاد الشخصية مكملا فى حالة تنافس بين الأطراف المختلفة، وفى حالة الدراسة كان هذا التنافس حقيقة واضحة كأحد دوافع التدخل الأمريكى فى المفاوضات لإزاحة بريطانيا من مصر والمنطقة.

البعد الثالث: يتعلق بإدراك كثير من المسئولين الأمريكيين - إن مخاطر استمرار السياسة البريطانية فى المنطقة وعلاقتها بمصر فى هذه المرحلة، لاتهدد فقط مستقبل الوجود البريطانى فى مصر والشرق الأوسط، بل تهدد مصالح الغرب عموماً، والأمثلة عديدة فى الوثائق الأمريكية بما يكشف هذا الإدراك، ومنها على سبيل المثال لا الحصر برقية للسفير كافرى لحكومته فى ٢ يناير ١٩٥٣ بصدد تفنيده لوجهة النظر البريطانية التى ترمى إلى تأجيل المساعدات الخاصة بمصر وهى قضية سنتعرض لها بعد قليل، وقد أكد فى هذه البرقية خطر السياسة البريطانية على الغرب عموماً [٥]، كما أن أحد نتائج زيارة دالاس للمنطقة هو توصله إلى خطر ربط سياستهم بالسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط [٦].

٤ - البعد الرابع : يتعلق باعتبارات القيم المثالية، حيث يرى البعض أن دوافع الولايات المتحدة أو أحدها على الأقل تنبع من العداء التقليدى للإمبريالية البريطانية، وقد عبر عن هذا الاتجاه خير تعبير، مقال صحفى للنيويورك تايمز لمراسلها فى لندن كليفتون دانيال (والذى

---

(١) Fo. 371/108311 73272 JE 1011/11, No. 14 (10113/1/54).

(٢) Anthony Eden, Full Circle, The Memories of Anihony Eden, Boston, Hougheon Mifflen Company, 1980, P. 348.

(٣) Russel Brandon, Suez, Splitting of A Nation, London, Callens, 1973, p. 26.

(٤) Richord Goald Adans, John Foster Dulles Apeapraisal, New York Appleton, Centary. crofts, rme. 192,PP. 91 - 92.

(٥) No. 1063 774 - Smsp/ 1- 253, PP. 1937 - 1938.

(٦) No. 31, Conference Filles, lot 59 A95 (F155), Part., PP 87 - 88. Also,

سنرى فى موضع لاحق أنه لم يكن يحمل أى ود لمصر بل كان يحمل صداقة عميقة لبريطانيا، (وكان من أبرز مصادر تسريب أنباء المفاوضات) إذ كتب يقول إن هناك أسباباً تاريخية ونفسية للموقف الأمـريكى، حيث تميل الشخصية الأمـريكية إلـى رفـض دور الاستعمار البريطانى بحكم خبرتها المباشرة به [1]. وهذا الاتجاه الذى تحدثت عنه كثير من الكتابات، والذى يصعب علينا قبول المبالغة فى تقدير وزنه، يكتسب أهمية فى الواقع من وجود تصور بريطانى يعتقد هذا، فيشير إيدن فى مذكراته (ونقلاً عن نفس التقرير للسفير ستيفنسون من القاهرة) بأن السياسة الأمريكية متأثرة عموماً باعتقاد أن مصر لاتزال ضحية للاستعمار البريطانى ولهذا تستحق العطف الأمريكى [2].

٥ – البعد الخامس : يتعلق بما يثيره البعض من محورية العلاقات الأمريكية – السعودية فى سياستها تجاه المنطقة حتى عام ١٩٤٥، ثم استمرار تأثيرها بعد ذلك وإن لم تعد بنفس المستوى من الصدارة، ووفقاً لهذا الاتجاه فإن تأييد السعودية لمصر آنذاك فى زعامة العالم العربى قد يمكن الانطلاق منه إلى القول بأن التقرب من مصر هو إرضاء للسعودية كذلك[3]. إلا أن هذا البعد يظل تكميلياً فضلا عن أنه مؤسس على فرضية تحتاج إلى إثبات.

٦– البعد السادس : ويتعلق بإسرائيل؛ حيث يصل البعض بهذا الصدد إلى التساؤل عـما إذا كـان الضغط الأمريكى عـلى الطرفين للجـلاء مرتبطاً برغـبة واشنطن فـى إقنـاع عبد الناصر بصفقة تسوية مع إسرائيل [4]. هذا التفكير فى الواقع تكشفه الوثائق الأمريكية عن هذه المرحلة، بل إن دالاس أثاره بالفعل فى زيارته للقاهرة، ورد نجيب على هذا بأن الأمر بالنسبة لإسرائيل يعتمد على الثقة، وأن سجل اليهود حافل بانتهاك قرارات الأمم المتحدة وأضاف أنه : «على الرغم من ذلك فإنه متأكد أنه بعد الانسحاب البريطانى من مصر هناك

Poul Jabber, **Not by War Only**, Security and **Arms Contral in the Middle= East**, los Angeles, Umn. of Califarnia Press, 1981,P. 140.

وسيتضح خلال الباب التالى مزيد من الوثائق فى هذا الصدد.

(١) **New York Times**,. April 4, 1953.

(٢) Eden, **Op. Cit.**, P. 84.

(٣) Hudson, **Op. Cit.**, P. 155.

(٤) Jean Lacouter, **Nasser A Biograpby**, New York, Alfred, t. knopf, 1973, P. 271.

إمكانية للاتفاق»[١]. إلا أننا نميل رغم تقدير وجود هذا العنصر فى التفكير الأمريكى إلى أنه كان يرتبط ببعد آخر، أكثر عمقًا وأبعد دلالة، وذلك اعتماداً على قبول الاتجاه القائل بأن إدارة (أيزنهاور) كانت أقل من غيرها خضوعًا للصوت اليهودى الذى كان معاديًا لها بالفعل، كما أنها لم تكن تشعر بقلق كبير على أمن إسرائيل[٢]. أى أننا لاننفى هذا البعد ولكننا نميل أكثر لتفسيره هو وكل الأبعاد السابقة فى إطار آخر أوسع.

٧ - البعد السابع : هذا الإطار الأوسع هو ذلك التفكير الذى نعتقد أنه تبلور أكثر فى المرحلة التالية للسياسة الأمريكية وأساسه أن الوساطة هى أداة التحكم فى الموقف الذى من خلاله تستطيع إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة، وهو مفهوم فى تصورنا يتعدى مفهوم الإزاحة الذى لا يبدو ممكنًا دائمًا فى التعامل مع الحلفاء. يؤكد هذا جزئيًا ما يذكره خدورى من السعى الأمريكى فى هذه المرحلة لتشجيع إقامة نظام اقتصادى جديد يقوم على أساس الباب المفتوح للاستثمار الاقتصادى الدولى المرتبط بهذه الشركات[٣]. ذلك أنه فى حقيقة الأمر كان جزء كبير من أسس التحرك الأمريكى تجاه المنطقة مرتبطًا بالنفط، ولعل خير ما يعبر عن هذا، وإن كان بنوع من الفظاظة، خطاب من روزفلت إلى تشرشل يقول فيه قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية : «إننى لا أنظر بعين الحسد إلى امتيازات النفط البريطانية، ولكنى لا أخفى عليك أن الظروف المتغيرة فى العالم أصبحت تفرض على الجميع ميزانًا جديدًا للعدل فى توزيع الموارد الطبيعية»[٤]. وإن كان ما نقصده هنا لا يقتصر على الجوانب النفطية وإنما إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بشكل شامل لصالح النفوذ الأمريكى، وكانت الوساطة الأمريكية فى المنازعات الإقليمية بين الأدوات الرئيسية التى وظفت لهذا الغرض وهو منهج نعتقد أنه لايزال يعمل حتى اليوم.

---

(١) No. 1160, 110 - 11Du/S - 1253, May 12, 1953.
From uulles To the Dep., 2068.

(٢) Steven L. Spiegel, **The rarab - Israel Conflict Making America's Middle East From Truman to Reagan, Chicago the University of Chicago**, 1985, PP. 51, 52, 62.

(٣) Elie Kedouri, the Transition form a British to An American Era in the Middle East, **In the Middle East and the United States Perceptative and Politics** edited by Haim Skaked and Itamer Robinovick., New Jersey, the Shilock Center Middle Eastern and African Studies, Telaviv University, 1980, P. 5.

(٤) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق ذكره، ص ٤، وإن لم ينشر نص الوثيقة بملحق الكتاب المذكور.

الخلاصة أنـه تعـددت الدوافـع التى شجعت الولايات المتحدة عـلى التدخـل فى مسار النزاع وهو تدخل اشتمل فيما اشتمل على الوساطة، ولأن الدوافع تعددت، وللسمة التركيبية غير البسيطة لبعضها، ولتناقض الدوافع أحيانًا، عبر الدور الأمريكى كذلك عن درجة عالية من التعقد وعن أبعاد وملامح متعددة، وذلك على النحو التالى :

ثانيا - أبعاد الدور الأمريكى:

إذا كانت الدوافع المعقدة والمتعددة سابقة الذكر تكفى لإفراز سياسة معقدة ومتعددة الأبعاد، فإن السياسة الأمريكية كذلك ليست فاعلا فحسب، فهى موضع أيضًا لتأثير سياسات أخرى، إضافة إلى أن هذه المؤثرات والتفاعلات الأمريكية مع هذه الأطراف لابد وأن تضيف بصماتها وغالبًا بمزيد من التعقيد.

ومن هنا نفهم كيف أن الدور الأمريكى لم يقتصر على دور التوسط فى هذه المفاوضات، بل حاول كل طرف توظيفه لصالح سياسته، وبشكل خاص بريطانيا، وهى مسألة يدرسها الفصل الأخير من هذا الباب، ونقتصر هنا على أبعاد هذا الدور المتعلقة بالوساطة.

والنقطة الأولى التى ينبغى التعرض لها قبل تناول هذا الدور بقدر من التفصيل هو تكييفه القانونى، وهل ينطبق عليه لفظ الوساطة أم هو نوع من المساعى الحميدة ؟ ووفقًا لفقه القانون الدولى التقليدى فإن مفهوم الوساطة كما رأينا من قبل يرتبط باشتراك الطرف الثالث المباشر فى هذه المفاوضات، وهو ما لا ينطبق على الدور الأمريكى فى حالة دراستنا هذه، ولكننا فى نفس الوقت لا نستطيع أن نجد تطابقًا لمفهوم المساعى الحميدة الذى ينصرف إلى محاولة التقريب بين وجهتى النظر لطرفين وحثهما على الدخول فى مفاوضات مباشرة لحل النزاع القائم بينهما (١). ذلك أنه فى معظم فترات المفاوضات كانت الولايات المتحدة تتابع كافة تفاصيل المفاوضات، وفى بعض المراحل كان الفارق يقتصر على غياب التواجد المادى فى مائدة المفاوضات، ومن هنا فإن هذا الدور يقع بشكل ما بين المفهومين. وتستخدم هذه الدراسة كلمة الدور الأمريكى، أو الوساطة الأمريكية مع الأخذ فى الاعتبار الصعوبة القانونية المحيطة باستخدام هذا التعبير كما سبق.

ويلاحظ ثانيًا أن هذا الدور عرف درجات من الممارسة على مدى معظم فترات الدراسة وكانت فترة المفاوضات التى أعقبت توقيع رؤوس الاتفاقية أقل فترات ظهور هذا الدور، ومن ثم

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر كتابنا عن «المفاوضات الدولية» المشار إليه فى المقدمة ص ١٣٣ - ١٣٥ والتى تؤكد عدم دقة التحليل القانونى بهذا الصدد.

فإن دوراً بهذا الاتساع الزمنى لا يمكن الإحاطة به تماماً، من حيث كافة تطوراته فى هذا الفصل، وإنما سيتعرض هذا الجزء لمحاولة بلورة ملامح هذا الدور مع ترك التفاصيل لمرحلة التعرض لتطورات المفاوضات.

وأخيراً فيما يتعلق بهذه الملاحظات الأولية هى أنه إذا كان العنصر الرئيسى لهذا الدور قد اتسمت ممارسته بواسطة السفير كافرى[١]، فإن ممارسة هذا الدور فى الواقع قد اتسعت لتشمل عدداً من التحركات والاتصالات شارك فيها الرئيس الأمريكى آنذاك دوايت أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس، وبعض كبار مسئولى الخارجية الأمريكية وخاصة مساعد الوزير لشئون الشرق الأوسط آنذاك هنرى بايرود، وسفيرهم بلندن، فضلاً عن مخابراتهم وخاصة من خلال دور كيرميت روزفلت، الذى يتحدث مايلز كوبلاند عنه أنه صاحب فكرة إخراج الإنجليز من ورطة تفكيرهم الخاصة بالخيارات بين بدائل ثلاثة [٢]. وهى مسألة سنتعرض لها فيما بعد، وإن كنا نلاحظ عدم وضوح دور كيرميت روزفلت فى الوثائق الأمريكية، كما أننا أشرنا من قبل إلى عدم اتفاقنا مع التيار الذى يبالغ فى أهمية هذه المسألة دون أن ننفى وجودها أو أهميتها تماماً. المهم أن شبكة الاتصالات الأمريكية مع الطرفين إتسعت لهذا بشكل كبير وشكلت شبكة كثيفة لتندمج مع شبكة اتصالات الطرفين مما أدى إلى خلق الصورة المعقدة لهذه المفاوضات، وهو الأمر الذى سيجعل التعرض هنا لتفاصيل هذه الاتصالات الأمريكية مع طرفى النزاع قد يؤدى إلى الازدواجية وتكرار كثير من الجوانب والمسائل التى لابد وأن نتعرض لها عند دراسة تطور المفاوضات، بعضها سنحاول تفاديه والبعض الآخر قد لا يمكن ذلك، فإنه يمكن تحديد أبعاد الدور الأمريكى فى العناصر التالية :

(أ) بعد الحث على المفاوضات.

(ب) بعد قناة توصيل الأفكار والعروض والمطالب.

(جـ) بعد تشجيع المرونة وتقريب المواقف وتقديم اقتراحات.

وفيما يلى عـرض لبعض نماذج هذه الأبعاد، وليس كل نماذج الدور الأمريكى بهذا

---

(١) العديد من المصادر أشارت إلى هذا الدور الرئيسى منها، المصادر الآتية المهمة من الجانب المصرى: محمد أنور السادات، ياولدى هذا عمك جمال مذكرات السيد الرئيس محمد أنور السادات، طبعة دراسية لوزارة التربية والتعليم الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧١ صفحات ١١٧، ١٣٣، ١٣٤.

وعن الجانب الأمريكى أحد كتيبات وزارة الخارجية هو:

U. S. Policy in the Near East, Sout Asia and Africa 1954, Washington D. C., Dep of State, by Harry Howard, Released May, 1955, P. 5.

(٢) Miles Copeland, The Game of Nations, the Immoratity of Power Politics, London, Widenfeld and Nicolson, 1969, p. 119.

الصدد لتعددها ولتجنب التكرار، كما أنه من الهام الإشارة إلى أن نماذج الاتصالات التى نعرضها تتضمن جوانب عديدة أخرى سنتعرض لها فيما بعد.

أ - دور الحث على المفاوضات:

وفى الواقع إن جانبًا كبيرًا من التحرك الأمريكى فى هذا الاتجاه كان موجها لبريطانيا أكثر من مصر التى كانت - كما سنرى - أكثر تشوقًا لتسوية المسألة. ولعل من نماذج هذا الآتى:

١ - قبيل افتتاح المفاوضات الرسمية، نجد أمثلة عديدة، من بينها خطاب شخصى من وكيل الخارجية الأمريكية سميث إلى رئيس الوزراء البريطانى فى ٢٠ أبريل ١٩٥٣، تعرض من بين ما تعرض إليه إلى ضرورة التحرك السريع بالنسبة للمفاوضات(١).

٢ - فى أعقاب توقف جوله المفاوضات الرسمية كان هناك العديد من الطلبات الأمريكية لبريطانيا فى هذا الصدد، ومن أهمها خطاب من الرئيس أيزنهاور إلى تشرشل فى ١٧ يونية ١٩٥٣ يحثه فيها على ضرورة استئناف المفاوضات(٢) .

٣ - فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ كان هناك العديد من البرقيات التى أرسلتها الخارجية الأمريكية لسفيرها بلندن لحث الحكومة البريطانية على سرعة التحرك فى مفاوضات السويس وعدم تأجيلها لحين انتهاء إيدن من مؤتمر جنيف(٣).

ب: قناة توصيل الأفكار والمواقف التفاوضية:

معظم النماذج التى لدينا بهذا الصدد تسير فى الاتجاه التالى مصر - الولايات المتحدة - بريطانيا أى نقل الولايات المتحدة لعروض مصرية إلى بريطانيا، ولعل من أهم نماذج هذا العرض المصرى الذى أبلغه السفير المصرى بواشنطن للخارجية الأمريكية

---

(١) No. 1146 741 - 1314 - 1553 P. 2050.

(٢) No. 1187 641 - 7416 - 1753 PP. 2098 - 2099.

(٣) انظر مثلا على سبيل المثال الحصر برقية فى ١٢ يونية ١٩٥٤
No. 1334 741 - 563 - 7416 - 1254 P. 2273.

فى ١٩٥٣/٦/١. والذى سنتعرض له فى موضع لاحق [١]. وأكثر العروض أهمية فى هذا النموذج هو عرض عبد الناصر فى أوائل ١٩٥٤. بالتنازل فى صيغة تضم تركيا للمتاحية مقابل تنازل بريطانيا فى بقية المسائل، والتى أبلغها عبد الناصر للسفارة الأمريكية كما سنرى.

جـ: تشجيع المرونة وتقريب المواقف واقتراح الحلول:

١ – فيما يتعلق بتشجيع الطرفين على المرونة وتدعيم الثقة بينهما بصفة عامة هناك العديد من الأمثلة:

فقد حث بايرود فى مباحثاته بلندن فى أواخر ديسمبر ٥٢ على ضرورة تخلى بريطانيا عن الإصرار على ربط المفاوضات بمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط حتى لا تنهار المفاوضات، والاكتفاء فى ذلك الوقت بقبول مصر العام لمبدأ تخطيط الدفاع المشترك مستقبلا، كما نبه فى هذه المحادثات أيضًا إلى عدم إمكانية قبول مصر للخطة "أ" التى سنتعرض لها فيما بعد[٢].

وفى اجتماع دالاس وإيدن فى ٧ مارس ١٩٥٣ حث الأول والثانى على المرونة وخاصة فيما يتعلق بالخطة "أ" ، وحصل على موافقته على صيغة جديدة تجمع بين أ ، ب إذا لم تقبل مصر حالة أ[٣]، وسنرى فيما بعد أن الجانب الإنجليزى لم يكن جادًا فى هذه الموافقة. وفى خطاب من أيزنهاور لرئيس الوزراء تشرشل فى ٦ يوليو ١٩٥٣، حثه على ضرورة تقديم تنازلات لإرضاء الروح القومية المصرية[٤]. وكان حديثه عامًا وجاء بعد أن اصطدم فى برمودا بتشدد سالزبرى فى مسألة التفاوض مع مصر.

٢ – وفيما يتعلق بجهد أكثر تبلورًا نحو تقريب المواقف بين الطرفين من خلال وسائل الإقناع أو الضغط سنرى ضغط واشنطن على مصر فى مسألتى السريان والمتاحية على سبيل المثال، وعلى بريطانيا فى مسألة الزى (*).

٣ – وفيما يتعلق باقتراح حلول لمشاكل التفاوض، سنرى اهتمام أمريكى كبير بهذا

---

(١) No. 1182 641 - 74 - 1/1153 PP. 2092 - 2993.

(٢) No. 1056 774 - 5/1 12 - 29152. Dec. 29, 1953, PP. 1920. - 1923.
No. 1064 774/51 - 353 Dec. 31, 1953, PP. 1938 - 1941.

(٣) No. 1112 774 - 5/3 753 P.2009.

(٤) No. 1198 President Correspondnce, lot. 66 D204 P. 2116.

(*) هى مشكلة الزى الذى سيرتديه الفنيين البريطانيون فى القاعدة، والتى سنرى أنها كانت أحد المشاكل الرئيسية فى المفاوضات.

الصدد لدى الطرفين أو أحدهما أو بدون صدى. والمتأمل للوثائق الأمريكية عن هذه المرحلة سيشعر بأن جانبًا كبيرًا من عمل مسئولى الخارجية الأمريكية عن الشرق الأوسط قد تم توجيهه لدراسة اقتراحات الطرفين وتقديم حلول للمشاكل التى تعرقل المفاوضات، والمشكلة التى تواجهنا بهذا الصدد، هو أننا لم نجد فى مجموعة الوثائق البريطانية التى تم الاطلاع عليها أو الحصول عليها مايشير إلى المقترحات الأمريكية فى التواريخ التى تشير الوثائق الأمريكية إلى أنه تم إحاطة سفيرها فى لندن والقاهرة بها. ومن ثم ليس هناك دليل دائمًا على مدى استفادة الطرفين من هذه الاقتراحات، ومن ثم فسوف نحاول الاستنتاج بهذا الصدد عند دراسة عملية المفاوضات لمعرفة ما إذا كان لهذه الرياضة العقلية الأمريكية تأثير على المفاوضات أم لا. وعمومًا كان من بين الأمثلة العديدة مقترحات بايرود لممثلى الخارجية البريطانية فى لقاء نهاية ١٩٥٢ وأوئل عام ١٩٥٣ والتى أشرنا إليها فيما سبق، وكذلك الاقتراحات الأمريكية بشأن مسألتى المتاحية والزى فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٣، وما أشار إليه كوبلاند من إقناعهم للندن بالتخلص من ورطة التفكير فى إطار البدائل الثلاثة أ ب جـ. التى كانت ستنتهى بتعقيد الموقف فى المفاوضات.

مسألة المساعدات الأمريكية لمصر:

تقدم لنا مسألة المساعدات الأمريكية لمصر فى هذه الفترة نموذجًا غريبًا يستحق الدراسة والتأمل فقد كانت تمثل الأداة الرئيسية للولايات المتحدة فى التأثير على مصر فى هذه المفاوضات (بالإضافة للإقناع)، إلا أنها تحولت لتشكل أساس وبؤرة لتفاعل الأطراف الثلاثة فى مسارين أمريكى- مصرى ، وأمريكى- بريطانى، مابين محاولة أمريكا لإغراء مصر بالتساهل فى المفاوضات والضغط على بريطانيا فى نفس الوقت من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولة بريطانيا لتوظيف هذا المتغير لصالح الضغط على مصر ولصالح الموقف البريطانى فى المفاوضات عمومًا (وهو ماقد يقودنا بهذا الشكل إلى مسألة توظيف بريطانيا للدور الأمريكى أو محاولتها عمل ذلك، والتى سنتعرض لها بفصل لاحق، والذى سنتناول فيه جوانب هذا التوظيف الواضحة الأبعاد). أما مسألة المساعدات فهى فى الواقع نقطة التقاء مابين التكتيك الأمريكى والتكتيك البريطانى. ولقد خلق التفاعل بين هذين التكتيكين وبينهما والجانب المصرى حول هذه المسألة شبكة كثيفة من الاتصالات امتدت عبر معظم فترات المفاوضات، وشارك فيها بشكل فعال القادة السياسيون للأطراف الثلاثة. وعلينا أن نلاحظ أن قضية المساعدات

الأمريكية لمصر كانت مطروحة قبل المفاوضات وبصرف النظر عنها، وفى ضوء الاقتناع الأمريكى بأن النظام الثورى الجديد يحمل اتجاهات يمكن تشجيعها لصالح الغرب ومشروعات الدفاع الغربية، وأنه لابد من دعمه لهذا الغرض (1). ولكن التفاعلات التالية، وخاصة مع أولى جولات التشاور الأمريكية البريطانية فى مرحلة الدراسة فى إطار زيارة بايرود سابقة الذكر للندن أدت إلى بدء ربط هذه المسألة بالمفاوضات وهو الأمر الذى استمر حتى نهاية فترة الدراسة والتوصل للاتفاقية بين مصر وبريطانيا. ومن هنا فسيبدأ عرض هذه المسألة منذ زيارة بايرود للندن علماً بأن سجل هذه المسألة من الغزارة بحيث يصعب علينا فى هذا الإطار التعرض لكل تفاصيله، وسنكتفى هنا بأهم التطورات فى هذا الصدد.

ونقطة البداية هنا مباحثات بايرود سابقة الذكر (*). والتى كان يجرى أثناءها بحث الخارجية الأمريكية لمشروع تزويد مصر بمساعدات عسكرية محددة قيمتها ١٠ ملايين دولار بعضها يقدم كمنحة على أساس الربط بين تقديم هذا المبلغ ومشروعات الدفاع أو نظام تخطيط الدفاع المشترك (٢). وكان كافرى قد اقترح ضرورة مضاعفة هذا المبلغ خاصة وأنه هناك مشروعات سابقة تقترح مبلغ ٤٥ مليون دولار(٣). وفى ظل هذه الخلفية جاءت مباحثات بايرود التى تعد من أهم الاتصالات ذات الدلالة فى هذا الصدد، إذ قدم خلالها كل من الطرفين حججه بأكثر مما وجدناه فى أية لحظة فى أية وثيقة بريطانية أو أمريكية أخرى بشأن هذه المسألة فى أية اتصالات تالية. ولقد أثار الجانب البريطانى الأسباب والحجج التالية ضد هذا الاقتراح الأمريكى :

١ - إن الفكرة سوف تقلل من التأثير التفاوضى للمساعدات العسكرية فى المفاوضات.

٢ - أنه سوف يحفز قيام دول أخرى بتزويد مصر بالأسلحة.

٣ - سوف يكون لها تأثير نفسى سيىء على قوات بريطانيا فى القناة.

٤ - سوف يؤدى هذا لصعوبات فى البرلمان البريطانى.

٥ - سوف ينتج عنه صعوبات مع إسرائيل.

٦ - إن تجارب الماضى (نشير إلى نهاية الأربعينيات) فى الإفراج عن الإسترلينى أو المقاتلات البريطانية لم يكن لها صدى مماثل من جانب مصر.

---

(1) انظر مثلا مذكرة من وزير الخارجية إلى وزير الدفاع الأمريكى فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٢ تحمل هذا المعنى.
No. 1031 611 - 74/11 - 74/11. 1052 PP. 1889 - 1980.

(*) لن نتعرض هنا لزيارة السيد على صبرى الشهيرة فى أواخر عام ٥٢، وأوائل عام ١٩٥٣ فما كتب عنها من الكثيرين يغنى كثيراً.

(٢) No. 1068 774 - 5/1 353 Jan 3, 1953 PP. 1462 - 1467.

(٣) No. 1032 74 sw. 00/11 - 2152. Nov. 21, 1952. PP. 1893 - 1894.

ومن ناحية أخرى كان رد بايرود هو أن الإمدادات الأمريكية سوف تكون بطيئة وإذا لم يثبت وجود اتجاهات مصرية إيجابية تجاههم يمكن قطع الأسلحة فى أى وقت ومع عدم وصول بايرود وبوكر وكيل الخارجية البريطانية أنذاك لموقف متفق عليه ختم الأخير حديثه قائلا بأن إيدن متمسك بهذه المسألة، وأنه لابد من بحث المسألة بمزيد من التفاصيل بما فى ذلك نوعية الأسلحة المقترحة[1] بما يعطى انطباعاً برغبة مسئولى الخارجية البريطانية فى ترك هذه المسألة للمستويات العليا فى الحكومتين.

١ – إنه بدءًا من هذه المباحثات تحولت المسألة لتصبح أحد عناصر الاتصالات الأمريكية البريطانية الرئيسية، كما أنها أصبحت أحد انشغالات الإدارة الأمريكية الرئيسية بالنسبة لقضية المفاوضات، والعلاقات مع مصر، عمومًا، ولم تصبح هذه المسألة مجالا لخلاف أمريكى– بريطانى فحسب، وإنما أيضًا ميدانًا لمباراة فكرية بين السفير كافرى والسفير الأمريكى بلندن ألدرش Alderich كل منهما حرص على تدعيم وجهة نظر الدولة المعتمد لديها، وامتد هذا الخلاف إلى داخل الخارجية الأمريكية مابين المسئولين عن الشرق الأوسط والمسئولين عن أوروبا (*).

٢ – ولقد شكلت الحجج البريطانية السابقة العناصر الرئيسية للموقف البريطانى مع واشنطن بهذا الصدد، وأضافت له كذلك تحفظها على التشجيع الأمريكى لمصر بالتحول لهم كمصدر للسلاح (٢). بما يعنى إصرارهم على استمرار المكانة الخاصة فى التعامل مع مصر. وتكشف إحدى الوثائق البريطانية وهى عبارة عن تقرير فى ١٩ ديسمبر ٥٣ أن تفكيرهم فى هذا الصدد هو أن هذه المسألة تشكل أحد الوسائل الأكثر قوة فى الضغط على المصريين الأمر النابع من عدم قدرتهم على الحصول على استثمارات أجنبية، وأن مساعدة اقتصادية أمريكية سوف تلغى لديهم أى حافز للتوصل لاتفاق مع بريطانيا[3].

٣ – ولقد عبر كافرى عن أفكاره وحججه فى أكثر من موضع، ومن بينها برقية أرسلها فى ٢ يناير ١٩٥٣ قائلا بأن التكتيك البريطانى أساسه استمرار الخطر الغربى للسلاح عن

---

(١) No. 1064, Op. Cit., PP. 1940 - 1941.

(*) فى الواقع إن هذه المباراة الفكرية كانت أمتع أجزاء الوثائق الأمريكية التى تم الإطلاع عليها لما لها من دلالات مهنية وفكرية فى آن واحد

(٢) No. 1144 774 - 561410 - 1453 April 29, 1953, P. 2o48.

(٣) Fo. 371/102843 73199 JE. 1134 5194 No. 53.

مصر، ومن ثم تستطيع المملكة المتحدة استخدام سلاح الإفراج المرحلى عن الأسلحة كسلاح تساومى، تسعى من ورائه لتحقيق أفضل صفقة ممكنة تحقق مصالحها ومصالح الغرب، وتشمل الانسحاب من مصر والمشاركة فى منطقة الدفاع عن الشرق الأوسط، وشكك كافرى فى هذا التكتيك، وطرح بديلا وهو تدعيم ثقة النظام المصرى فى الغرب عموماً وفى الولايات المتحدة خصوصاً بالاستجابة لطلبها للمساعدات، واعترف بأن مثل هذه السياسة تتضمن خطراً محسوباً حذر فى الوقت نفسه من أن كل يوم تتأخر فيه الاستجابة للمطالب المصرية سوف يزيد من الخطر. كما حذر من تضارب السياسة الأمريكية وهز ثقة مصر فى الولايات المتحدة[1]. وفى برقية تالية أوضح أنه لايحبذ خلافاً أمريكياً – بريطانياً؛ لأن من شأن هذا الإضرار ببريطانيا أولا، كما أشار ضمنياً إلى أن بريطانيا رغم تهديداتها قد تخشى علنية هذا الخلاف حتى لاتحرج موقفها[2].

٤ – اتخذت هذه المسألة خلال فترة الدراسة مظهراً نمطياً معيناً، وهو أن تثار المسألة داخل الولايات المتحدة. أو بناء على طلب مصر، وفى كل أوقات توقف المباحثات المصرية – البريطانية ثم تدخل بريطانى ينتهى بتدخل تشرشل نفسه وتأجيل المسألة لمرحلة تالية. وبينما تصر بريطانيا على أن يكون التأجيل حتى انتهاء المفاوضات، توحى واشنطن دائماً بأنها ستؤجل المسألة، ولاتربطها دائماً بهذا الشرط البريطانى. وفيما يلى متابعة لبعض أهم التطورات البارزة لهذه المسألة .

تشير متابعة الوثائق الأمريكية عن النصف الأول من عام ١٩٥٣ إلى أنه بالرغم مما أوضحته مباحثات بايرود سابقة الذكر، فإن الاتجاه الغالب كان لصالح تزويد مصر ببرنامج للمساعدات حتى أن خطة بهذا الغرض تطورت إلى مرحلة التفاصيل فقد عدلت قائمة طلبات مصرية بحيث لا تشمل أسلحة يمكن استخدامها فى حرب عصابات [3]. كما كان هناك اقتراح آخر لدالاس فى منتصف فبراير بتدريب ٥٠ طياراً مصرياً تتحمل الحكومة الأمريكية تكاليفه كجزء من خطتهم، ولأهمية القوات الجوية المصرية فى ترتيبات الدفاع المستهدفة فى مراحل

---

(١) No. 1063 771 - SMsp/1 - 353 P. 1937.

(٢) No. 1070 774 - SMSP/1. 253 P. 1937.

(٣) No. 1101 774 - SMSP/2. 1953 Feb. 19, 1953 PP. 1991 - 1992.

تالية[١]. وأدى تسرب هذه الخطط لبعض الصحف. إلى أن اضطر دالاس إلى التصريح فى ١٩ مارس ١٩٥٣ بأن هناك مناقشة حول السماح للمصريين بشراء قدر قليل من المعدات الحربية بما لايستخدم ضد إسرائيل أو أى نوع من هذا القبيل[٢]. وخلال الفترة التالية على مباحثات بايرود لم تتوقف بريطانيا عن الدفاع عن موقفها، سواء فى محادثات إيدن ودالاس فى مارس أو فى خطابات لتشرشل كخطاب أرسله لوكيل الخارجية سميث [٣] فى ١٥ أبريل ١٩٥٣ أشار فيه إلى أن تسليح مصر قد يجعل الفنيين فى القاعدة رهائن لديها [٤]. ولايبدو أن الخارجية الأمريكية كانت قد اتخذت أى قرار حاسم بهذا الصدد فى هذه الفترة السابقة على افتتاح المفاوضات والتى ربما كانت تتصور أنها ستنجح. ولهذا فبمجرد توقف المحادثات الرسمية فى ٦ مايو ١٩٥٣ وما بدا من الفجوة الكبيرة بين مواقف الطرفين سارع تشرشل فى ٧ مايو بتصعيد المسألة، وإرسال خطاب شخصى لدالاس محذرًا فيه من هذه الخطوة لأنها ستؤدى لمزيد من تدهور الموقف بين مصر وبريطانيا، كما أثار مسألة وجود ضباط ألمان لهم أصول نازية فى أعمال تدريب الجيش المصرى، ورد دالاس بأنه قرر تأجيل المسألة فى ضوء مشاعر تشرشل القوية، إلا أن هذا التأجيل ليس بلا نهاية لخطورته على علاقاتهم بمصر وعلاقاتها بالغرب [٥]. كما أرسل أيزنهاور خطابًا آخر لتشرشل يشرح موقفهم وجاء فيه أن لديهم ضمانات بعدم نية مصر فى استخدام هذه الأسلحة ضد بريطانيا، وموضحًا خطورة التأجيل المستمر منذ مفاوضات السودان على الظهور بمظهر المتراجع فى وعوده مع حكومة أخرى، فى وقت يجب عليهم العمل على دعم القيم الغربية[٦].

وبالفعل اعتذر دالاس للمسئولين المصريين خلال زيارته للقاهرة فى ١٢ و ١٣ مايو ١٩٥٣ عن تأجيل هذه المسألة فى إطار الموقف المتوتر آنذاك [٧]، والطريف أن الهدية الرمزية التى قدمها دالاس (من أيزنهاور) للواء محمد نجيب – وكانت عبارة عن مسدس – أدت لهجوم

---

(١) No. 1104 774 - SMSP/2. 1953 March 19, 1953 P. 1993.

(٢) New York Times, March 20, 1953.

(٣) كان نائبا لايزنهاور فى قيادة قوات حلف الأطلنطى قبل ذلك وتوحى الخطابات بينه وتشرشل بوجود صلة شخصية قوية بينهما.

(٤) No. 1145 741 - 1314 - 1553 P. 2049.

(٥) كان تشرشل ولفترة سابقة على هذا التاريخ يتولى مهام وزارة الخارجية لمرض إيدن.

No.1156 774 - 6515 - 855 - PP. 2060 - 2061.

(٦) No. 1157 President correspondence lote 66, D. 204. PP. 2061 - 2062.

(٧) No. 1164 774 - 561/5 - 1353 May 13, P. 2071.

بريطانى خاصة من جانب الصحف البريطانية المحافظة التى عَدَّتها رمزًا لنية أمريكية فى دعم مصر عسكريًا(١).

وعقب إعلان مصر للجمهورية فى يونيه ١٩٥٣ عادت القيادة المصرية لمطالبة واشنطن بتنفيذ وعودها بشأن المساعدات العسكرية لمصر وبيع أسلحة لها، وذكر عبد الناصر أن هدفهم هو تقوية الروح المعنوية للجيش، وتقوية عبد الحكيم عامر كرئيس أركان جديد للقوات المسلحةالمصرية، وأنهم مستعدون لإعطاء ضمانات بأن هذه الأسلحة لن تستخدم ضد بريطانيا وكالعادة عزز كافرى هذا محذرًا من تشدد الموقف المصرى فى حالة الرفض الأمريكى(٢). ولكن الإدارة الأمريكية كانت تنتظر مؤتمر برمودا فى يوليو، وعقد مباحثات مع حليفتها بريطانيا، ولم تعبأ كثيرًا بالتهديدات المصرية، ومن ثم قررت استمرار التأجيل، كما سحبت عرضها السابق بتدريب الطيارين المصريين لضغط النفقات(٣).

وبفشل جولة مفاوضات أكتوبر، لم يكن الموقف الأمريكى متعاطفًا بما يكفى مع بريطانيا، فقامت واشنطن ببحث مسألة المساعدات لمصر، وإن اكتفت بالجانب الاقتصادى لتفاوت معارضة حليفتها وبدأت فى بحث احتمالات الموقف البريطانى منها، وتأثير هذا المحتمل على الموقف التفاوضى المصرى(٤). وعزز كافرى هذا الاتجاه مشيرًا إلى أن منع المساعدة لن يغير الموقف المصرى، وأن اشتغال الطرفين بانتخابات السودان قد يجعل من ذلك الوقت مناسبًا بالنسبة لبريطانيا، كما أن هذا القرار سيخفف لدى الدول العربية عدم سعادتها بالإفراج الأمريكى عن ٢٦ مليون دولار مؤخرًا لإسرائيل (٥). واستمر هذا الاتجاه لدى الخارجية الأمريكية رغم اعتراضات سفيرها بلندن. حتى قاد تشرشل حملة جديدة فأرسل لإيزنهاور فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٣ معبرًا عن قلقه الشديد من هذه المسألة وخطورتها على العلاقات بين بلديهما. وأن المعارضة الاشتراكية العمالية سوف تستخدمها للضغط من أجل

---

(١) Richard P. Stahles, **The United States in Wirld Affairs** 1953, New York, Published for the council of Foreig Relations, by Harper & Brelhem, 1955, P. 296.

(٢) No. 1193 774 - 56/6 - 2953, June 29, 1953 PP. 2164 - 2105.

حذر عبد الناصر فى لقائه مع مسئولى السفارة الأمريكية بأنه إن لم يتغير الموقف البريطانى فى برمودا فسوف يسحب عرض مصر لصيانة القاعدة وسيتخذ موقفًا علنيًا ضد أى وجود بريطانى فى مصر.

(٣) No. 1195, 774 - 5616 - 2953 July 2, 1953, P. 2107.

(٤) No. 1240 874 -))TA/11 Nov. 6, 1953. PP. 2154 - 2158.

(٥) No. 1241 874 - 6A/11 - 953 Nov. 9, 1953, PP. 2159.

ضم الصين الشعبية للأمم المتحدة، بل ربما تستخدمها من أجل الوصول للتبادل التجارى مع هذا البلد الشيوعى وقال إنه يخشى أن ينضم المحافظون للعمال فى انتقاد الحكومة الأمريكية ويخشى خطورة هذا على وحدة العالم الناطق بالإنجليزية كما أنه ليس لديهم أية تنازلات أخرى بالنسبة للمفاوضات مع مصر[١]. وجاء رد أيزنهاور فى اليوم التالى أى فى ٢٠ ديسمبر مؤكداً حرصه على علاقات البلدين، ولكنه أشار لحساسية موقفهم بعد موافقة الكونجرس على هذه المساعدات، وضرورة الموازنة بين تقديم المساعدات لإسرائيل والبلاد العربية ولضغوط الرأى العام (بما يعنى تعاطفه مع مصر). وأنه لاداعى لتبادل الاتهامات بشأن العلاقات بين البلدين. كما تعرض للمشكلات التى تعترض المفاوضات[٢]. وأوضح أن هذا الرد السابق يتضمن محاوله للضغط على بريطانيا من أجل الحصول على التزامات معينة.

وحاول تشرشل بعدها تخفيف الأثر السيىء لخطابه وخاصة الابتزاز بشأن الصين فى خطاب تالٍ، وموضحاً خشيته من أن يؤدى بلد صغير كمصر للإساءة لعلاقات البلدين[٣]. وعقب اتصالات عديدة أخرى اتصل الرئيس أيزنهاور بوزير خارجيته دالاس موضحاً تعبه من المسألة المصرية، وأن عليهم إعادتها مرة أخرى للقنوات الدبلوماسية[٤]. بناء على ذلك أرسل أيزنهاور خطاباً لتشرشل فى ١٩٥٣/١٢/٢٣. قال فيه إنهم يدرسون الأفكار البريطانية، وإنه يمكن للقنوات الدبلوماسية متابعة المسألة[٥]. وفى نهاية ديسمبر ١٩٥٣ نشرت النيويورك تايمز خبراً عن قلق بريطانيا من تزويد مصر بأسلحة أمريكية، كما نشرت فى اليوم التالى أى ٣٠ ديسمبر مقالا يهاجم ماوصفه بالفشل الأمريكى فى تأييد لندن فى موقفها من مصر [٦]. وفى ضوء هذه التطورات، وماكانت تشهده مصر آنذاك مما بدا وكأنها حملة للحياد فى إطار مراجعة رسمية للسياسة الخارجية، كما سنرى فى فصل تالٍ، قررت الإدارة الأمريكية تأجيل المسألة وركزت فى إبلاغها للجانب المصرى بأسباب موقفها هذا على حملة الحياد وماقد يكون

---

(١) No. 1257 President correspondence, lot 66, D 204, P. 2177.

(٢) No. 1258 President correspondence, Lot 66 D 204, PP. 2178 - 2179.

(٣) No. 1258 President correspondence, Lot 66 D 204, PP. 2178 - 2184

(٤) يشير مجلد الوثائق الأمريكية فى هامش صفحة ٢١٨٤ إلى وجود مذكرة هذا الاتصال الذى كان تليفونياً بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٣.

(٥) No. 1262 President correspondence, Lot 66 D 204, PP. 2178 - 2184.

(٦) New York Times, Dec. 29, 30,

لها من انعكاسات سيئة فى الكونجرس وفى الشرق الأوسط، وإن أوضحوا أنهم سيستمرون فى جهودهم للتوصل لاتفاق بالضغط على بريطانيا بأكثر مما ينوون الضغط على مصر[1].

وعاد الحديث لهذه المسألة فى المراحل الأخيرة السابقة على توقيع رؤوس الاتفاقية وبموافقة بريطانيا بحيث تبدأ بمجرد توقيع رؤوس الاتفاقية [2]، وهو ماحدث بالفعل، حتى تم توقيع اتفاقية المساعدة الأمريكية لمصر فى ٦ نوفمبر ١٩٥٤[3].

الموقف الأمريكى ومشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط والمفاوضات:

كانت الخطة البريطانية فى المفاوضات هى دمج مسألة الدفاع مع بنود التسوية، ولكن كما سنرى فيما بعد فإن الولايات المتحدة عملت على حث بريطانيا على تجنب هذه المسألة، وفى الوقت نفسه نجد أن دالاس أثار هذه المسألة فى القاهرة فى مايو ١٩٥٣. مع نجيب وعبد الناصر، هذا الموقف المتناقض يستدعى بعض التوضيح هنا فالمتابع للوثائق الأمريكية يجد أنه منذ مباحثات بايرود فى لندن فإن هناك محاولة أمريكية لإقناع بريطانيا بالتخلى عن شروط قبول مصر الانضمام لترتيبات الدفاع الغربية كشرط لتسوية مسألة السويس[4]. وكان هذا نابعًا من حجج كافرى بأن النظام الجديد يعبر عن إمكانية للتلاقى مستقبليًا، ولكن الاعتبارات الداخلية فى مصر والمرارة الشعبية والحكومية من استمرار الاحتلال البريطانى تجعل من قبول مصر لهذه الترتيبات أمرًا مستحيلا وكانت الإدارة الأمريكية قانعة بالالتزامات التى وردت فى خطاب اللواء محمد نجيب فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ سابق الذكر كأساس معقول للتحرك مع مصر. ولكن هذه المسألة لم تكن ملغية من التفكير الأمريكى، ولهذا فى مباحثات دالاس وإيدن فى مارس ١٩٥٣، أبدى دالاس رغبته فى استكمال المسألة بشكل كامل قبل أى التزام من جانبهم، وخاصة فيما يتعلق بوضع إسرائيل وباكستان[5]. وعندما زار القاهرة فى مايو تحدث عنها بإصرار كامل. وفى اليوم نفسه قام

(١) No. 1266' 874 - 00TA/12 Dec. 31, 1953, pp. 2189 - 2190.

(٢) الأهرام ١٩٥٤/١/٧.

(٣) No. 1343 774 - 3sMSP/7 - 1554 July 15, 1954. P. 2283.

(٤) No. 1064 774 - 5/7 - 353 P. 1940.

(٥) كان دالاس يتساءل عن حكمة منح العرب فيتو على مشاركة إسرائيل ويخشى من أن تؤدى مشاركة باكستان إلى حدوث مشاكل مع الهند، وعبر عن هذا فى لقائة مع إيدن فى ١٣ مارس.

السفير الأمريكى بإبلاغ السفير البريطانى بنتائج هذه الزيارة وأوضح إدراك دالاس لرفض مصر الكامل لهذا الموضوع[1]. وعلى امتداد مراحل المفاوضات لم يثر بعد هذا ربط المسألتين إلا فى حالات محددة، ولم يكن هذا بشكل جدى. كما استثمر الموقف الأمريكى فى الخط نفسه مع بريطانيا، وهو الأمر الذى نعتقد فهمه فى ظل العناصر الآتية:-

١ - إن الولايات المتحدة كانت حريصة وربما أكثر من بريطانيا، على تحقيق هذا الهدف، ولكنها كانت تتعامل معه بمنطق أكثر واقعية، وكانت تعتبر أن الطريق إليه لابد وأن يمر بتسوية قضية الاحتلال البريطانى لمصر أولا.

٢ - إنها كانت تريد أن تقود العملية بنفسها، وليس عن طريق بريطانيا، بمعنى أن تأخذ بيديها المبادرة وخيوط التحكم فى هذا التطور لو حدث.

نظرة عامة على الدور الأمريكى:

١ - من الضرورى لتطوير نظرة متكاملة بالنسبة للدور الأمريكى فى المفاوضات محل الدراسة، الأخذ فى الاعتبار أن بريطانيا لم تكن وحدها الطرف الذى يحاول التأثير على هذا الدور بشكل يتفق ومصالحها، فمصر أيضاً حاولت، كما سيأتى فى مرحلة لاحقة التأثير على هذا الدور سواء فى مسألة المساعدات أو لحث الحكومة الأمريكية على تأييد المواقف المصرية فى هذه المفاوضات، أو للضغط على بريطانيا لصالح مواقف معينة. ولكن دراسة التطورات المختلفة المرتبطة بهذه المفاوضات تشير إلى أن هذا التنافس المصرى - البريطانى على الدور الأمريكى بدا وكأنه يعمل بشكل عام لصالح السياسة البريطانية، ولقد ظهر هذا فى أكثر من موقف، من ذلك تصريح دالاس خلال زيارته لمنطقة الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣، والذى قال فيه صراحة إن بلاده تؤيد وجهة النظر البريطانية فى أن قاعدة القنال يجب أن تظل فعالة للاستخدام فى المستقبل بواسطة قوات العالم الحر، وأضاف أنه يسعى للتوفيق بين الطرفين والتوصل لصيغة تجمع مابين سيادة مصر والحاجات العسكرية للدفاع عن الشرق الأوسط[2].

وسنرى، فى مرحلة لاحقة، أن الجانب الأمريكى عند ممارسته لضغط على بريطانيا كان يردد فى أكثر من الأحيان أنهم سبق ومارسوا ضغطاً أكبر على مصر التى استجابت لهم فى كثير من المسائل. كما أننا رأينا من قبل استجابتهم للضغوط البريطانية بشأن مسألة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر.

٢ - بهذا المعنى السابق، فلا بد أن يتبادر إلى الذهن ماسبق ذكره فى الجزء النظرى بشأن دور الطرف الثالث المنحاز لأحد الطرفين بأكثر من الآخر، وفى الواقع أن تفسير هذه

---

(١) No. 1112 774 - 5/3 - 753 PP. 2009 - 2010.
No. 1160 664 - 74/5 - 1353 PP. 2072 - 2073.

(٢) New york Times, May 12, 1953.

الظاهرة يحتاج لرؤية شاملة للمفاوضات محل الدراسة. ذلك أنه على الرغم من خضوع الإدارة الأمريكية للإلحاح البريطانى فى تأجيل هذه المساعدات وربطها بتحقيق الاتفاقية المصرية – البريطانية وعلى الرغم من أن هذه المسألة بالإضافة للجوانب الأخرى التى ستتعرض لها الدراسة بشأن محاولة بريطانيا توظيف الدور الأمريكى لصالحها قد أدت إلى خلق صورة أمريكية مضطربة غير واضحة المعالم بالنسبة لمصر، إلا أن هذه المساعدات استمرت طوال فترة الدراسة عامل ضغط أيضاً على بريطانيا أساسه أن التأجيل لابد وأن تكون له نهاية ومن المتصور أن الحكومة البريطانية كانت لديها أسباب قوية للتخوف من التعرض لمثل هذا الموقف فمساعدة حليفها الأول لأحد خصومها المرحليين كان من شأنه إحراج حكومة المحافظين إحراجاً شديداً، وهى المعبرة عن تيار الدفاع عن التحالف مع واشنطن فى مواجهة المعارضة العمالية الأقل تحمساً لهذا التحالف ، وجناح متمردى السويس فى المحافظين المتشكك فى إخلاص الولايات المتحدة وصداقتها لبلادهم [1]. وبهذا المعنى كانت المساعدات سلاحاً مزدوجاً مارسته الولايات المتحدة على الطرفين، وربما دون تحكم كامل منها فى الموقف، وبشكل أكبر على مصر من بريطانيا.

ومن ناحية أخرى فإن قبول مصر لهذا الدور، بل وسعيها إليه كان يدفعه، رغم إدراكها لميله أكثر تجاه بريطانيا فى التحليل الأخير، مرتبطاً بعدم توفر أدوات كافية للضغط على بريطانيا فى المفاوضات، وإدراكها للتنافس بين الحليفتين وإمكانية اللعب على التناقضات بينهما، وكذلك حاجتها للمساعدات والدعم الأمريكى فى المجالات المختلفة.

٣ – وفى الواقع إن الضغوط والدوافع المختلفة التى تعرضت لها السياسة الأمريكية أدت إلى نتيجة عبرت عنها برقية للخارجية الأمريكية أرسلتها لكافرى فى ١٥ يوليو ١٩٥٣ عقب مباحثات أجراها مسئوليها مع سالزبرى وروبرتسون – كما سنرى فى موضع لاحق – أشارت إلى صعوبة موقفهم مابين رفض بريطانيا الاعتراف بهم كوسطاء، ورفض مصر الاعتراف بهم كمفاوضين مشاركين[2].

وتعكس هذه المفارقة إلى حد كبير معضلة السياسة الأمريكية فى هذه المرحلة التى وصفها أحد المؤلفين بأنهم جعلوا الإنجليز يشعرون بضرورة الخروج قبل أن يلقى بهم من

---

(١) يؤكد هذا الاتجاه الكم الكبير من الوثائق البريطانية التى تعبر عن القلق من مسألة المساعدات، والتى يختلف كثيرا ما ورد بها مع ما جاء من قبل فى الوثائق الأمريكية وفى ذلك انظر الملف التالى:
Fo. M1/152 643 73199.

(٢) No. 1205, 641 - 7417 - 1553, P. 2121.

مصر، كما أنهم أحبطوا المصريين عندما لم يقوموا بالضغط على بريطانيا علنًا [1]. إلى حد كبير كان ضغطهم السرى أيضًا محدودًا . ومع ذلك فإن هذه الصيغة المعقدة أسهمت بدون شك فى تسهيل عملية الاتفاق[2].

---

(١) Adams, Op. Cit., P. 194.

(٢) عدم وضوح السياسة الأمريكية أدى لنفى أحد الكتاب لدورها تمامًا فى المفاوضات. انظر:
Gregory Blaxland, Objective: Egypt, Fredrick Muller 1966, P. 182.

المبحث الثانى: التدخلات الثانوية

ونقصد بهذا كما سبق محاولات التأثير التى قامت بها أطراف أخرى عديدة، والتى لم تكن طرفًا أساسيًا فى النزاع، وبهذا المعنى ستشمل الدراسة محاولات التأثير النابعة من دول الجوار الجغرافى لمصر والقوى العربية الأخرى التى وجدت مصلحة لها فى التأثير على هذه المفاوضات، أو كان لها تأثير دون أن تحاول السعى إليه، مثل بعض الأطراف العربية على سبيل المثال، والملفت للانتباه التعدد الكبير لهذه الأطراف بصرف النظر عن مدى تأثيرها، ولقد كان لتفاوت هذا التأثير ومحدوديته من جانب بعض الأطراف – وعدم توفر المعلومات بشأن كثير من التفاصيل – أثره فى صعوبة دراسة هذه المسألة.

١ - الدول العربية:

ونقصد بها هنا مجموعة الدول العربية المستقلة، أعضاء الجامعة العربية أنذاك، وهى المملكة العربية السعودية، والأردن، والعراق، وسوريا، واليمن، ولبنان ويلاحظ الآتى بهذا الصدد.

على المستوى الجماعى: هناك قراران من مجلس الجامعة العربية بالتأييد الواضح لمصر خلال مرحلة الدراسة صدر الأول فى ٩ مايو ١٩٥٣، بعد توقف المباحثات الرسمية جاء فيه، أن انسحاب القوات الأجنبية عن مصر حق من حقوقها الطبيعية، وقضية عربية عامة، وأن استمرار هذا الوضع يحول دون الاستقرار والطمأنينة فى الشرق العربى ، ولا يسمح بالتعاون الدولى على أساس الثقة والمودة المتبادلة [١].

وصدر القرار الثانى عن اجتماع لمجلس الجامعة فى ١١ يناير ١٩٥٤، وأشار إلى أن استمرار وضع القضية المصرية فيه استفزاز لكل العرب، وأنهم يؤيدون مصر تأييدًا مطلقًا،

(١) محمد على رفاعى: الجامعة العربية وقضايا التحرير، القاهرة، الطبعة الثانية، يوليو ١٩٧٢، ص ١٨١، ويلاحظ بهذا الصدد أن النيويورك تايمز نشرت فى ١٢ أبريل ما يفيد وجود انقسام عربى وأن وزير خارجية لبنان رفض الحضور بسبب ما وصفه بأن مصر ستحاول جذب المؤتمر لموضوع السويس، وأن ما حدث كما رأينا كان صدور هذا القرار. ويؤكد عدم صحة ما جاء بالنيويورك تايمز أيضًا ما سنراه بعد قليل فى مباحثات هذا الوزير ودالاس. New York Times, April 12, 1953.

ودعا الدول العربية إلى التشاور وإعادة النظر فى سياستها حيث لاتعاون ولاصداقة مع الآخرين إلا على أساس الحق والعدالة والزمالة والكرامة [1]، هذه اللهجة الحماسية لم تنعكس أنذاك فى علاقات بعض هذه الدول ببريطانيا، وخاصة العراق والأردن، كما هو معروف لعلاقتهما الوثيقة ببريطانيا فى ذلك الوقت. وفى إطار المستوى الجماعى والثنائى للدول العربية فيما يتعلق بالنظرة الأمريكية والبريطانية للمنطقة تكشف لنا الوثائق الأمريكية والبريطانية عن القلق من احتمالات تأثير هذه القضية على الرأى العام العربى عموماً، والعلاقات الغربية - العربية. ولقد كانت هذه المسألة أحد الجوانب التى حرص دالاس على تكشفها خلال جولته فى المنطقة كما أشرنا من قبل. ولقد تأكدت هذه المخاوف فى لقاءاته بسوريا والعراق ولبنان، ففى سوريا أكد الشيشكلى أنه لامستقبل للتحالف مع الغرب دون حل مشكلة السويس وإسرائيل، وحتى نورى السعيد فى العراق أكد أن مشكلة السويس عقبة أمام التعاون الغربى- العربى. أما لبنان فقد أعرب وزير خارجيتها عن تأييده لمصر ورفض فكرة التحالف مع الغرب مادامت بريطانيا فى مصر ولعل مما يخالف كثيراً من الأفكار السائدة أن كميل شمعون رئيس لبنان آنذاك كان أكثرهم عنفاً على بريطانيا، حيث قال إنها لاتريد أن تفهم أنه لم يعد لها مكان فى المنطقة وليس لها إلا أصدقاء قليلون، وأن شرط التحالف مع الغرب هو حل مشكلة السويس[2]، وأيا كانت دوافع هؤلاء القادة فإنه مما لاشك فيه أنه كان لهم فضل كبير فى توصل دالاس للنتائج التى وصل إليها فى ختام هذه الجولة من ضرورة عدم ربط أنفسهم ببريطانيا وخطورة سياستها على المصالح الغربية عموماً كما سنرى فى موضع لاحق، وإن كانت هذه النتيجة لاتعنى أنه نجح فى تحقيق هذا الهدف. كما أن هذه المواقف كان لها صدى لدى بريطانيا كما سيأتى فى فصل لاحق.

وإذا كان تقارب السعودية وسوريا آنذاك مع مصر كان أوضح بكثير من علاقتها بالعراق التى كانت تميل للسياسة البريطانية، فإن العراق كان له دور فى تشجيع بريطانيا على الوصول لاتفاق، حيث كان فيما يبدو ميالا لاتجاه يتلخص فى أن مشروعات الدفاع ستصبح ممكنة عندئذ، كما أن بعض المصادر كانت تتحدث عن محاولات عراقية فى سبتمبر ١٩٥٣، لإقناع القيادة المصرية بوجهة النظر البريطانية[3]. كما أن السفير العراقى فى مراحل تالية حاول المساهمة فى المساعى الحميدة لتشجيع الطرفين على استئناف المحادثات وسنشير إلى هذا فى حينه. كذلك فإن السيد فاضل الجمالى رئيس وزراء العراق فى أوائل ١٩٥٤. كان

---

(١) محمد على رفاعى، المرجع السابق، ص ١٨٣.

(٢) Conference files, lot 59, D. 95 66 156, No. 24, 26 PP. 65 - 68.

(٣) Eden, Op. Cit. , P. 183.

حريصاً على أن يتحدث باسم مؤتمر الجامعة العربية فى ١٠ يناير مؤكداً تأييد دول الجامعة لموقف مصر فى المفاوضات الذى وصفه بأنه عادل (١). ويأتى هذا الموقف العراقى مستقيماً مع علاقتها الخاصة ببريطانيا ونظرتها لضرورة تهيئة الظروف لإعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة.

وفيما يتعلق بصدى الاتفاقية، فمعروف أنه على الرغم من استقبال الحكومات العربية الطيب لها فإن إحدى الدراسات تشير إلى استقبال القوميين فى الأقطار العربية المختلفة للاتفاقية ببرود، بل وانتقاد بعض شروطها كذلك (٢).

٢ - إيران وتركيا:

هما دولتان طرحتهما بريطانيا فى بداية المفاوضات لتطبق عليهما صيغة المتاحية بالإضافة للدول العربية أعضاء ميثاق الضمان الجماعى العربى (وهى الدول سابقة الذكر). وكان ضمهما لصيغة المتاحية أحد عقبات المفاوضات كما سنرى.

وبالنسبة لإيران فلا يوجد لدينا مايدل على وجود أية محاولة للتأثير، خاصة وأنها كانت خلال هذه الفترة بعد سقوط مصدق فى ١٩٥٣ منشغلة بأوضاعها الداخلية، ولكن بعد توقيع رؤوس الاتفاقية أبدى القائم بالأعمال الإيرانى فى واشنطن انزعاجه لاستبعاد إيران من صيغة المتاحية، وأرسلت الخارجية الأمريكية لسفيرها كافرى بهذا فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٤ مع توضيح أن أخذ هذه المسألة فى الاعتبار لايجب أن يعنى إعادة التفاوض حولها(٣). وعموماً فمن المعروف أن هذه المسألة كانت أحد أسباب الفتور فى العلاقات المصرية - الإيرانية بعد ذلك (٤). وعموماً لم يؤثر الموقف الإيرانى على المفاوضات.

أما تركيا فقد كان موقفها منذ بداية المفاوضات أكثر نشاطاً، وإن كان من غير الواضح

---

(١) New York Times, Jan. 11, 1953.

(٢) Nejla M. Abu Izzeddin, **Nasser and the Arabs**, Beirout, Impreimerie Catholique, 1975, P. 146.

(٣) مجموعة الوثائق الخاصة.2654 - 8 / 74 - 641

(٤) محمد بدر الدين مصطفى زايد، **سياسة مصر الخارجية تجاه إيران (١٩٥٢ - ١٩٨١)** رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية - القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية غير منشورة، ١٩٨٤، ص ١١٦ - ١١٨.

مدى تأثيره فالمعلومات المتوافرة تشير إلى أنه منذ توقف المباحثات الرسمية فى مايو عام ١٩٥٣، والحكومة التركية تنتقد ماوصفته بافتقار مصر للواقعية، حيث أنهم لايرون تناقضاً بين حرصهم علـى استقلالهم، وانضمامهم للأحلاف الغربية ووجـود قواعـد عسكرية علـى أراضيهم[١]. ومع ذلك فإن صحيفة نيويورك تايمز نشرت فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٣ خبراً يقول بأن الحكومة التركية ستؤيد الاتفاقية حتى لو لم تنص على ضم تركيا للدول التى ستضمنها صيغة المتاحية، وأنها تفضل الاتفاقية بأى شكل لتهدئة التوتر بين القاهرة ولندن[٢]. والمعروف كما سنرى أن مصر وافقت على ضم تركيا بعد ذلك لهذه الصيغة. كما أننا لم نجد مايشير فى المصادر المختلفة لهذه الدراسة لما يمكن وصفه كدور تركى مؤثر فى هذه المفاوضات.

٣ - الهند والباكستان:

بالنسبة للهند والباكستان فيلاحظ أن العلاقات التى كانت قد بدأت فى الازدهار معهما خلال هذه الفترة كانت سبباً فى تزايد الحديث عن دور لهما فى التقريب بين مصر وبريطانيا وهذا الدور كان ثنائياً حيناً، أى مناط بالدولتين معا، وفى حين آخر كان تحركاً منفرداً لواحدة منهما فى هذا النزاع.

كان التحرك الثنائى مرتبطاً بما وصف بأنه تكليف من مؤتمر الكومنولث الذى عقد فى لندن فى يونيه ١٩٥٣ بالتحرك لدى مصر للقيام بمساع حميدة فى هذا الصدد، ويشير كميش إلى أنهما وعدا تشرشل بتأييده [٣]. وإن كنا لانجد مايدل على هذا بالنسبة لنهرو خاصة، وأن نجيب وصف اجتماعه مع نهرو بشكل مختلف، حيث ذكر أن الأخير قال له "سوف تجبر بريطانيا العودة للتفاوض مادامت صلتك بالجماهير كما أراها الآن [٤]. وعموماً لم يكن لهذه

---

(١) New York Times, May 18, 1953.

(٢) New York Times, Oct. 19, 1953.

(٣) Kimche, Op. cit. , P. 85.

(٤) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، مرجع سابق، ص ١٣١.

كما أن تصريحاته التى نشرها الأهرام فى ١٩٥٣/٦/٢٦ والذى أشار فيها إلى ضرورة التوصل لحل سريع للقضية المصرية بالوسائل السلمية ورفض التحالف والتكتلات الدولية تنفى تأييده لأفكار تشرشل. كما يؤيد ما ذكره نجيب أحد المؤلفين الهنود وهو:

Devan Berndenath, Naser, The Man and The Miracle, New Delhi, Afro Asian Publications, C. 70 - Nizmeddein, 1966, P.45.

الزيارة المشتركة التى قام بها رئيس وزراء الهند وباكستان تأثير واضح، بدليل صدور تصريح رسمى مصرى فى ١٩٥٣/٦/٢٥، بأن مصر تعتمد على نفسها فى تحقيق هدفها، وأن عليها أن تستفيد من انتصار الهند وباكستان فى كفاحهما ضد الاستعمار، وأن نهرو ومحمد على جناح، اضطرا الإنجليز إلى الاعتراف بسيادة مصر على أرضها[١].

أما بالنسبة للتحرك الفردى فنجد أنه فيما يتعلق بدور الهند يكشف تقرير بريطانيا عن اجتماع بين لورد ريدنج الوكيل البرلمانى للخارجية البريطانية فى ١٩٥٣ مع السفير الهندى بالقاهرة فى ١٩ أغسطس ١٩٥٣ حاول فيه السفير إقناع الجانب البريطانى بضرورة التخلى عن فترة ١٠ سنوات للسريان وقبول مطالب مصر [٢].

الحاله الثانية فى يونيه ١٩٥٤ عندما تردد فى الصحف البريطانية والمصرية - مشروع لكريشنامنون الذى كان مندوبًا دائمًا للهند فى الأمم المتحدة بإنشاء لجنة من مصرى وهندى وبريطانى، لبحث شروط العودة للقاعدة، وأنه قدم هذا المشروع لإيدن فى چنيف، كما أن سفيرهم بالقاهرة قدمها لفوزى ، ولكن الأهرام عادت ونشرت بعد هذا نفى الأطراف الثلاثة لحدوث هذه الوقائع [٣].

أمـا باكستان فقد أحاطت موقفها بدعـاية كبيرة وتصريحات عـديدة، ويلاحظ أولا أن دوافع باكستان كانت ليس فقط تدعيم العلاقات مع مصر، ولكن أيضًا تهيئة الظروف الإقليمية لإنشاء تنظيمات دفاع مشتركة ولقد تبدى هذا النشاط فى أكثر من موقف فبعد سفر وزير الخارجية الباكستانى لمؤتمر الكومنولث بفترة زار القاهرة ولندن وصرح بأن الخلاف يضيق والمسألة مسألة وقت[٤]. وسنرى أمثلة عديدة فيما بعد خلال تطورات المفاوضات والتى لايتضح معها من التطورات الفعلية مايدل على أسهامها بأى شىء فى المفاوضات، ولكن مع ذلك هناك دلائل على هذا الإسهام تم بأساليب اخرى.

أولا: وربما كان هذا هو الأهم، كانت الباكستان والعراق هما الدولتان اللتان ذكرهما إيدن كدول صديقة شجعت بريطانيا على التوصل لاتفاق مع مصر، وأبرز بشكل واضح أن باكستان كانت راغبة فـى وصولهم لاتفاق مـع مصر، وأنه وجد فـى هـذا تشجيعًا علـى اتجاهه[٥].

---

(١) أهرام، ١٩٥٣/٦/٢٥.

(٢) Fo. 371/102706 73137 JE1015/10 August 1953.

(٣) الأهرام ١٩٥٤/٦/١٠.

(٤) أهرام ١٩٥٨/١٠/٧ Times, June 9, 1954.

(٥) Eden, Op. Cit. , P. 283.

ثانيا: قام القائم بالأعمال الباكستانى بدور محدد فى تطور المفاوضات فقد تمكن من جمع الرئيس عبد الناصر والسفير البريطانى على عشاء فى منزله، فى أواخر يوليو ١٩٥٣[١]. وأعطى الفرصة للجانبين للالتقاء حينما أدت تداعيات المواقف إلى أن أصبح واضحًا أن من يبادر بطلب الاجتماع يخاطر بفقد ماء وجهه، مقدمًا بهذا نمطًا تقليديًا لدور المساعى الحميدة فى التغلب على عقبة فقد ماء الوجه أمام استئناف مفاوضات بين طرفين، وقد كان لعلاقة القائم بالأعمال الباكستانى السيد الطيب حسين بالرئيس عبد الناصر وصلة بلاده الطيبة ببريطانيا أثرهما أيضًا فى محاولته فى مواقف أخرى بالتدخل فى المفاوضات [٢]. ولكن تظل هذه الحالة السابقة أبرز هذه المحاولات وأكثرها تأثيرًا مع بساطتها.

والخلاصة أن الدور الباكستانى كان أكثر تأثيرًا وإيجابية من الدور الهندى فيما يتعلق بالمفاوضات محل الدراسة، ويعد بذلك من أهم الأدوار الثانوية بهذا الصدد.

٤ - الموقف الإسرائيلى:

فى الواقع إن صلة إسرائيل بالمفاوضات، محل الدراسة تنحصر فى بعدين: البعد الأول كطرف يهتم بهذه المفاوضات ونتائجها بالنسبة له، والبعد الثانى كموضع للمفاوضات، وهو أمر قد يبدو غريبًا، ذلك أنه قد طرح فى بعض فترات المفاوضات مسألة ما إذا كانت صيغة المتاحية ستشملها أم لا. ومن ناحية أخرى عما إذا كانت ستُعدُّ قوة خارجية يترتب على هجومها على مصر أو الدول العربية متاحية القاعدة لبريطانيا، وسيتضح لنا خلال المفاوضات أن هذه المسألة لم تمثل اهتمامًا كبيرًا لدى الطرفين، لأنها محسومة والموقف فيها واضح، ولم تكن بريطانيا من الغفلة بحيث تهتم بمواصلة الحديث فى هذه المسألة التى كانت ترفضها مصر بشدة وفى الإطار نفسه يأتى النص على حق إسرائيل فى المرور فى قناة السويس. وهى حلقة صلة عمومًا بين بعدى المسألة الإسرائيلية. ولو تركنا جانبا هذا البعد الثانى الذى سنتعرض له أثناء دراسة تطورات المفاوضات، ونعود للبعد الأول الذى يعنى إسرائيل كطرف فاعل يحاول

---

(١) New York Times, Oct. 13, 1953.

(٢) فوفقًا لهيكل كان الطيب حسين صديقًا للسفير البريطانى وكان عبد الناصر يجده مصدرًا طيبًا لمعرفة التفكير البريطانى، وقد اشترك الطيب حسين هو والسفير العراقى الراوى فى محاولة أخرى فى أكتوبر ١٩٥٣. هيكل ملفات السويس مرجع سابق، ص ٢٠٠ ولا يبدو أنه كان لها تأثير مهم على المفاوضات.

التأثير فى هذه المفاوضات، فإننا نجد أن إسرائيل كانت أكثر الأطراف قلقًا ونشاطًا إزاء هذه المفاوضات، والمتأمل للحجم الهائل من الوثائق البريطانية والأمريكية التى عالجت هذه المسألة وخاصة قبيل التوصل لرؤوس الاتفاقية وخلال المفاوضات التفصيلية يلحظ بوضوح الحجم الهائل من الاتصالات التى قامت بها الدبلوماسية الإسرائيلية مع حكومتى هاتين الدولتين، بقصد محاولة التأثير فى هذه المفاوضات (*). والجزء الأكبر من هذا النشاط بدأ كما سبق فى الأيام الأخيرة السابقة على توقيع رؤوس الاتفاقية ، وبعدها، بمعنى أنهم كانوا واعين بأنه فى الفترات السابقة لهذه المفاوضات كانت إمكانية التوصل لاتفاق أكثر صعوبة. ولقد أوضحت إسرائيل فى اتصالاتها بأنها لاتعارض الاتفاقية ولكنها تتحفظ على الجوانب الآتية:-

١- أن انسحاب القوات البريطانية من القاعدة قد يشجع مصر على الهجوم على إسرائيل .

٢- أن الاتفاقية لم تتضمن تأكيد حق إسرئيل فى استعمال قناة السويس.

٣- ماارتبط بهذه الاتفاقية أو التوصل إليها من بدء مباحثات مصرية أمريكية لتزويد مصر بمساعدات اقتصادية وعسكرية ، وماقد يترتب على هذا من ميل التوازن لصالح مصر فى المنطقة.

٤- مخاوف إسرائيل من وضع اليهود فى مصر بعد انسحاب بريطانيا التى كانت تحمى الأقليات فيها (١).

ولم تقدم إسرائيل هذه التحفظات فحسب، وإنما تلتها بمطالب، وهذا يؤكد أنها كانت

(*) عالج هذه المسألة محمد حسنين هيكل فى ملفات السويس، مرجع سابق، الصفحات من ٢٨٨ حتى ٢٩٤، والانطباع الذى يتولد من قراءة الوثائق البريطانية الأمريكية بشأن هذه الحركة الإسرائيلية أن خير ما ينطبق عليها الدبلوماسية القتالية لطفل مدلل يسمح له الجميع بالإلحاح وتكرار الطلبات. ونقصد بالجميع هنا القوة الغربية خاصة العالم الأنجلو ساكسونى.

(١) المصادر بهذا الصدد عديدة، من الوثائق الأمريكية لقاء لدالاس مع السفيرالإسرائيلى بواشنطن آنذاك أبا إيبان فى ١٩٥٤/٨/٤ No. 159 641 - 74/8 - 854.

المجموعة الخاصة، وأيضا هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق ص ٢٨٨.

وكذلك: Howard M. Sachar, Egypt and Israel, New york, Richard Marek Publishers, 1981, P. 80.

تود أن تستثمر هذه الحملة خير استثمار بأكثر من مخاوف حقيقية لديها، فقد طلب سفيرها بواشنطن آنذاك، أبا إيبان، فى ٤ أغسطس ١٩٥٤ من دالاس مايأتى:-

١- ضمان مساعدة عسكرية لتوازن مايعطى لدول عربية.

٢- ضمان ثابت ضد العدوان.

٣- تخلى مصر عن حصارها لإسرائيل بالنسبة لمرورها فى قناة السويس. وقد كان رد دالاس كالآتى:

١- إن الموقف فى مصر كان خطيراً وكان لابد من التسوية.

٢- إن لديهم تقارير تكشف عن أن إسرائيل أقوى من الدول العربية مجتمعة، وأن إسرائيل لايجب أن تتوقع استمرار القيود الأمريكية على الدول العربية لمجرد الحفاظ عليهم ضعفاء.

٣- كما أن صفقة الأسلحة المقترحة ليست من الضخامة لتسبب هذا القلق.

٤- إنهم حريصون على مستقبل إسرائيل وملتزمون بالميثاق الثلاثى[١].

كما أن الاتجاه الأمريكى كان عدم الاستجابة لطلب إسرائيل فى مسألة حق المرور فى القناة بناء على نصيحة كافرى، الذى حذر من مضاعفة الضغوط على مصر فى هذه المرحلة[٢]. وبريطانيا كذلك لم تكن على استعداد للتضحية بالاتفاقية من أجل إرضاء إسرائيل، فهى رغم تعاطفها مع إسرائيل فى مسألة حرية الملاحة، لم تسع لفرض الأمر على مصر إطلاقًا، وحتى قبل التوصل للاتفاق فى تصريح للويد فى مجلس العموم البريطانى فى ١٧/٥/١٩٥٤ أشار فقط إلى أن المسألة خطيرة ويأمل أن تلغيها مصر[٣]. كما أن ناتنج عند مناقشة الاتفاقية فى مجلس العموم علق بأن بلاده لاشأن لها بموقف مصر من حق إسرائيل فى المرور[٤].

وعمومًا لم تسفر حملة إسرائيل الدبلوماسية والدعائية عن التأثير فى الاتفاقية، فحاولت تخريبها، وتخريب العلاقات المصرية مع الغرب عمومًا، وتكشف الوثائق الأمريكية أن مصر كانت على دراية بهذا التخطيط الإسرائيلى وأبلغت هذه المخاوف لكافرى فى ٤ أغسطس

---

(١) المجموعة الخاصة No. 159. 641 - 74/8 - 454.

(٢) المجموعة الخاصة No. 152 641 - 74/8 - 454.

(٣) أهرام، ١٩/٥/١٩٥٤.

(٤) أهرام، ٣/١/١٩٥٤.

١٩٥٤ [١]. ولقد تمثلت محاولة التخريب هذه فى بعض أعمال العنف لشبكة تجسس إسرائيلية أو بالأدق من اليهود المصريين فى القاهرة، ثم محاولتها دفع سفينتها بات جاليم للعبور فى القناة[٢]. مما أدى لاستيلاء مصر عليها، وشغلت الرأى العام والاتصالات الدولية لفترة، وقد حدثت هذه الواقعة فى أواخر سنة ١٩٥٤، أى خلال مرحلة مفاوضات التفاصيل للاتفاقية، والتى ليس هنا موضع دراستنا لأنها لم تؤد كما سنرى إلى تأثير على مجرى المفاوضات، وحقق كل منهما أهدافه جزئيًا فمصر أكدت موقفها من هذه القضية أمام الرأى العام المصرى والعربى، وإسرائيل حققت ماتريده من التعاطف الغربى[٣]. الخلاصة بشأن التأثير الإسرائيلى فى هذه المفاوضات أن اسرائيل حاولت بحملة دبلوماسية ودعائية، وبحرب المخابرات التأثير على المفاوضات، ولكنها لم تستطع هذا، بصرف النظر عما كسبته نتيجة لهذه الحملة من حيث تحالفاتها الخارجية التى عكست الأسلوب الإسرائيلى التقليدى فى الاستفادة من الأحداث بتحقيق مكاسب جانبية.

٥ - فرنسا وشركة قناة السويس:

نجمع هنا بين طرفين لهما مصالح مشتركة، ففى الواقع إن اهتمام فرنسا بالمسألة كان فى جزء مرتبطًا بشركة قناة السويس، فضلا عن اهتمامها بالمنطقة عمومًا، وخاصة لترابط شمال أفريقيا، حيث مستعمراتها فى المغرب العربى ، بأوضاع العالم العربى [٤]. وقد أوضحت فرنسا فى اتصالات مع بريطانيا رغبتها فى تبادل المعلومات والإحاطه بما يجرى بشأن مصر، وكان ذلك فى أوائل يناير١٩٥٣ ومن ثم جرى بحث المسألة فى اجتماع لكبار مسئولى الخارجية بالبلدين فى ١٦ يونيه ١٩٥٣ حيث تمت إحاطة فرنسا بتطورات الموقف وعرض

---

(١) No. 152, Op. Cit.,

(٢) Erskine Childers, The Road to Suez, A **Study of Western arab Relations**, London, Mac Cillen & Kee, 1962, P. 136.

(٣) فى بعض تفاصيل هذه المواجهة التى كانت أحد خطوات الطريق لحرب العدوان الثلاثى

Idid.

New York Times, Oct. 28, 1954.

(٤) Fo. 371/ 104191 73069 June 16, 1953.

الجانب الفرنسى اهتمامه بالمسأله، ثم اقترح تحركًا ثلاثيا (فرنسيًا - أمريكيًا - بريطانيًا) لبحث مستقبل قناة السويس [1]. ويبدو أن الولايات المتحدة استجابت لهذا المطلب بعدم حماس حيث اشترطت أن يكون مستوى هذا التحرك الثلاثى عاديًا[2]، ولما جرى اجتماع عقب ذلك فى يوليو ١٩٥٣ وحاولت فرنسا وبريطانيا حمل واشنطن على تبنى موقف إصدار بيان من الدول الثلاث بالاشتراك مع مصر، بشأن حرية الملاحة، اعترضت الولايات المتحدة لأن مصر سترفض هذا، ومن ثم وأدت هذا التحرك الثلاثى، ويلاحظ أن الاقتراح الأمريكى آنذاك كان الاكتفاء بمجرد إعلان مصر هذا عند توقيع الاتفاق مع بريطانيا[3].

أما شركة قناة السويس فيحدثنا محمد حسنين هيكل عن تحركها للحصول على دعم أمريكى لتحقيق ضمانات للقناة وللشركة [4].

وعمومًا فإن تحرك هذه الأطراف لم يؤد فيما يبدو إلى تأثير واضح على المفاوضات بأكثر من إصرار بريطانيا على النص على التزام مصر باتفاقية القسطنطينية وحرية الملاحة فى القناة، وهو اتجاه لديها مصالحها الخاصة فى الإصرار عليه، ومن ثم لايتجاوز دور هذه الأطراف بالنسبة لاتجاه بريطانيا للنص على حرية الملاحة فى القناة سوى التشجيع والدعم للاتجاه البريطانى بهذا الصدد.

٦ - الموقف السوفيتى:

كان الموقف السوفيتى من هذه المفاوضات يرتبط بنظرته آنذاك للنظام الجديد فى مصر وبطبيعة الحال بدلالات الاتفاق حول القاعدة الموجهة أساسًا ضد احتمال اعتداء سوفيتى على المنطقة. وقد كان أساس هذه النظرة السوفيتية للقيادة العسكرية الحاكمة فى مصر هو التشكك فى نواياها وصلاتها بالغرب. وأنها - كما عبرت عنه صحفها ووكالات أنبائها - جزء من الصراع البريطانى - الأمريكى للسيطرة على الشرق الأوسط، حتى إن الموسوعة السوفيتية الكبرى وصفت الضباط بالرجعية المنتمية إلى الولايات المتحدة[5].

---

(١) Fo. 371/1084 79 73069 JE 1022/3 Jun. 3, 1953.

(٢) No. 633 974 - 5301/7 - 253 July 2, 1953. P. 1256.

(٣) No. 643 974 - 5301/7 - 2553 part 1 P. 1261 - 1262.

(٤) هيكل، ملفات السويس، صفحات من ٢٥٧ - ٢٩٩، وأيضًا ٢٩٥ - ٢٩٩

(٥) فؤاد مرسى، العلاقات المصرية - السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦، ص ١٢٧، ١٢٨.

وفى ١٨/١٢/٥٣. هاجم راديو موسكو الموقف الأمريكى المزدوج فى التعامل مع القضية المصرية حيث تتيح للاستعمار ضمانات تكفل بقاءه، وتظهر أمام المصريين كدولة صديقة يهمها جلاء الاستعمار البريطانى، وتبث وعودها خلال ذلك بالمساعدات لمصر(١).

وقد جاء هذا الحديث كما سنرى فى إطار مايشبه الحملة المصرية لتحقيق الحياد أو التهديدية، وتلاه تحسن فى العلاقات مع السوفييت، خاصة الجانب التجارى والاقتصادى، وهى مسألة سنتعرض لها عند تناول تفاعلات هذه المرحلة، حيث تشابكت مع مناخ وظروف القضية المصرية عموما آنذاك رغم وجود دوافع مستقلة لهذا التطور.

عندما اتضح قرب الوصول للاتفاقية، نشرت التايمز فى ١٥ يوليو أن السفير السوفيتى سولود قابل عبد الناصر لمدة ساعة، وحاول إثناءه عن فكرة عودة بريطانيا، عند حدوث حالة حرب مستقبلية، وقالت الصحيفة إن رئيس الوزراء المصرى أبلغ السفير بطريقة مهذبة أن هذا أمر لايخص السوفيت(٢). وفى الواقع ليست لدينا أية معلومات أخرى بخصوص هذه المقابلة ولكن عموماً فمن المعروف أن توقيع رؤوس الاتفاقية أدى إلى هجوم سوفيتى شديد على الحكومة المصرية ورد عبد الناصر فى ٥/٩/١٩٥٤ قائلا إن الدول تنقسم لمعسكرين، الغرب يستعمر، والشرق يتحكم فى دول الستار الحديدى تحت السيطرة الشيوعية، وقال إن التحكم والاستعمار لفظان لمعنى واحد (٣). وعموما حتى هذه المرحلة لم يكن للاتحاد السوفيتى القدرة على التأثير على تطورات الأوضاع فى المنطقة العربية، ومن ثم كان تأثيره فى هذه المفاوضات محدوداً.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢) Times, July 15, 1954.

(٣) ألقيت هذه الخطبة فى مقر هيئة التحرير فى مساء ٥/٩ فى الاجتماع الذى انعقد لمناقشة اتفاقية الجلاء. مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الأول، يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٨، القاهرة، مصلحة الاستعلامات ١٩٦٠، ص ٢١٦.

الخلاصة:

إن المفاوضات المصرية - البريطانية كانت محل اهتمام أطراف عديدة تعرضنا لها فى الصفحات السابقة، بل إن بعض الأطراف الأخرى كدول الكومنولث كانت مهتمة أيضًا بهذه المسألة، خاصة دول كجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزلندا المرتبطة ببريطانيا وكان ذلك الارتباط آنذاك أقـوى مما هـو عـليه اليوم - وكان إسهام هـذه الدول الثلاث الرئيسى فى ظروف المفاوضات، هو فى استجابتها لدعوة بريطانيا لرعاياها بمغادرة مصر، بعد فشل المفاوضات الرسمية فى مايو ١٩٥٣. وسنتعرض لهذه المسألة فيما بعد.

المهم أن هذا التعدد - كأمر طبيعى- لم ترتبط به دائمًا قدرة لهذه الأطراف على التأثير على المفاوضات أو شكل الاتفاقية. وقد اعتمدت هذه الفترة على التأثير على التوازن الدولى لهذا الطرف وطبيعة علاقاته بالطرفين أو أحدهما، من هنا نفهم صدارة الدور الأمريكى بين هذه الأطراف المتعددة، ومن هنا أيضًا نفهم حجم التأثير المحدود للاتحاد السوفيتى رغم وزنه الدولى بحكم طبيعة علاقاته بالطرفين آنذاك، كما أن بعض الأطراف حتى مع اتخاذها موقفًا سلبيًا، بمعنى عدم اتباع مسلك نشط كالدول العربية، كانت اتجاهاتها فى ذاتها مؤثرة كما سنرى عند التعرض لصياغة السياسة البريطانية، وقد رأينا ذلك أيضًا فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية، وهكذا فإن تأثير الأطراف الأخرى على المفاوضات كان نسبيًا ومرتبطًا بعوامل متعددة وتداخل التأثيرات والتفاعلات بين هذه الأطراف، كالتأثير العربى على الدور الأمريكى، أو التأثير الفرنسى، والإسرائيلى عليه.. مما ساهم فى خلق هذه الشبكة الكثيفة التى أحاطت بالمفاوضات محل الدراسة، وأعطتها ذلك الطابع الخصب الحيوى.

الفصل الخامس: المتغيرات الثقافية والنفسية

النموذج المصرى:

المتغيرات الثقافية والنفسية هى أحد مكونات بيئة المفاوضات، والمؤكد أن هناك عدداً من الصعوبات والمحاذير الفكرية التى تحيط بدراسة هذه الجوانب كما أن هناك تبايناً كبيراً فى أهمية هذه العوامل والمتغيرات بالنسبة لموضوع الدراسة (*). ويعالج هذا الفصل - كما جاء من قبل - أوضاع الجانب المصرى أساساً، حيث إن محاولة التوصل لاستنتاجات بصدد السلوك التفاوضى المصرى - هو أحد أهداف الدراسة، ومن ثم فباستثناء التعرض، لخبرة التفاعل المصرية البريطانية، فسوف يتركز هذا العرض على الطرف المصرى. وأول ملاحظة بهذا الصدد هى أن الصعوبات والتحفظات التى تحيط بدراسة هذه المتغيرات تنطبق - بأشد مايكون - على النموذج المصرى. بناء على ذلك يتناول هذا الفصل ثلاثة أبعاد أو جوانب: الجوانب الثقافية، ثم خبرة التفاعل المصرية البريطانية، ثم أخيراً الجوانب النفسية.

أولا: الجوانب الثقافية:

وفيما يتعلق بالمتغيرات الثقافية، أو لنقل الشخصية المصرية، تلزم الاشارة أولا لبعض المقدمات الضرورية.

أولها: تتعلق بمشكلة عملية وعلمية فى آن، وترتبط بحدود الشخصية القومية المصرية أو الطابع القومى المصرى، أو لنقل بعبارة أخرى تتعلق بالتساؤل حول مكان مفهوم الشخصية المصرية من الشخصية القومية العربية، وهنا نجد تيارين رئيسيين: الأول يؤمن بأن مصر تحافظ على خصائصها عبر التاريخ، ومن ثم فإن هناك شخصية قومية مصرية متميزة .

والثانى: يؤمن بوجود نوع من الانقطاع فى هذه الشخصية، قد حدث بعد الغزو الإسلامى العربى[1].

(*) لمزيد من التفاصيل بشأن هذه المتغيرات المعقدة، انظر كتابنا بشأن المفاوضات الدولية من صفحة ١١٣ حتى ص ١٣٠.

(١) I smai1, Op. Cit. , P.290.

ودعاة الاتجاه الثانى يختلفون – وفقًا لأحد الكتاب – مابين رافض لوحدة الشخصية المصرية تمامًا عبر التاريخ، ومابين اتجاه يسلم بالوحدة المادية، ولكنه يؤمن بالانقطاع الحضارى [١]. وتصبح الإجابة عن هذا السؤال ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالفهم الموضوعى له، على أن هذه الدراسة ليست موضع البحث المتكامل لهذه المسألة، ولكنه يمكن الاكتفاء بالقول بأنه من المتصور – وفيما يتمشى مع الاتجاه الفكرى العربى شبه السائد – بأن هناك تميزًا للشخصية المصرية فى إطار ثقافة عربية مشتركة تجمع مصر وغيرها من البلاد العربية الأخرى. وذلك سواء لأنه لايوجد تناقض بين القومية والدين كما يقول جمال حمدان[٢]

أولا: لأن الطابع القوى كما يقول حامد ربيع يرتبط بالقومية ولكنه لايتحدد بها، وأنه قد يتعلق بمجتمع فرعى فى إطار قومية أوسع[٣].

وبهذا المعنى يكون هناك إطار عام للشخصية العربية، ثم تأتى عوامل التاريخ والجغرافيا والتطورات السياسية والاقتصادية، لتضفى على كل قطر من الأقطار العربية – كما يقول السيد ياسين – سمات منفردة قد لاتوجد فى أقطار عربية أخرى [٤].

ثانيا: إنه نظرًا لتلك العلاقة بين الشخصية المصرية، والشخصية العربية، ونظرًا لأن كثيرًا من الدراسات التى تناولت المفهوم الأخير قد أسست فرضها فى الواقع، على أساس

---

(١) حامد ربيع، حول التعليل العلمى لمفهوم الطابع المصرى ٥٣٠. لويس كامل (محرر) قرارات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، المجلد الثانى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٥٣٠ – ٥٣١، وعلى هامش هذه الاتجاهات يشير د. ربيع إلى اتجاه العقاد الذى يقصر تحيله على ما يسميه الطبيعة المصرية، ويرفض مفهوم الشخصية المصرية.

(٢) جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٠، ص ٣٤.

(٣) ربيع، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٤) السيد ياسين، مرجع سابق، ٣٥٢.

ويعرض السيد ياسين لتحليل آخر يستند للفكر الماركسى، أساسه تشابه البنية التحتية فى الأقطار العربية، ما بين بقايا المجتمع الإقطاعى، وقطاع مختلط محلى وأجنبى، وقطاع عام، وقطاع رأسمالى، وآخر رأسمالى صغير، ثم أخيرًا تعاونى ومن ثم – وفقا لهذا التحليل – تتحد البنية الفوقيه التى تتضمن الأفكار الدينية والقانونية والحضارية.. إلخ، انظر السيد ياسين، مرجع سابق، نفس الصفحة على أن هناك عددًا من التحفظات على هذا الاتجاه، أبسطها أنه يستند لأساس واه لأن هذا التقسم للبنية التحتية، إذا كان واحدا – كما يقول – لا يفسر عدم وجود تشابه ثقافى بين الدول العربية وأى دولة أخرى فى العالم الثالث.

دراسة النموذج المصرى، والتعميم منه لبقية العالم العربى[1]. فإن هذا كله يبرر العودة لكلا النوعين من الدراسات، تلك التى حاولت أن تفهم الشخصية المصرية بوصفها ظاهرة متميزة، وتلك التى حاولت دراسة الشخصية القومية العربية عموماً.

ثالثا: إن دراسة هذه المتغيرات بالنسبة للمجتمع العربى، والمجتمع المصرى تقدم لنا الدليل الواضح على ماسبق وصفه من ارتباط دراسة هذه المتغيرات بقدر غير عادى من عدم الموضوعية، وخضوع غالبية هذه الدراسات لاعتبارات سياسية وتاريخية. ويعبر عن هذا حامد ربيع، مشيراً إلى أن الطابع القومى المصرى كان موضعاً لاهتمام المؤرخين والكتاب منذ أقدم العصور، ومنذ ماكتبه هيرودوت عن أهل مصر، وتميزهم عن سائر الشعوب. ويستكمل ربيع قائلا بأن هذا المفهوم خضع لعملية تشويه يندر حدوثها فى التاريخ بدءاً من هيرودوت إلى اليهود والبابليين والرومان والعرب، ولكن الحملة الحقيقية بدأت مع الغزو التركى ثم الاحتلال البريطانى[2]، وهى نقطة سنعود لها بعد قليل.

هذه المقدمات السابقة تكشف عن الصعوبة البالغة المرتبطة بتناول هذه المسألة، والأخطر من هذا فإنها تكشف عن صعوبة محاولة استنتاج دلالات هذه الظاهرة بالنسبة للسلوك التفاوضى المصرى. والصفحات التالية هى محاولة لعرض بعض التساؤلات، بأكثر من عرض للإجابات ومن ثم ينقسم العرض إلى جانبين، الجانب الأول، التعرض لبعض ماذكرته الكتابات والدراسات المختلفة عن ملامح الشخصية المصرية، ثم الجانب الثانى، حول بعض الافتراضات المبدئية بشأن تأثير هذه الشخصية على عملية المفاوضات، أو بالأدق السلوك التفاوضى المصرى.

٢ - ملامح الشخصية المصرية فى ضوء بعض الكتابات المختلفة:

فيما يلى استعراض موجز لأهم ماذكرته بعض المؤلفات الرئيسية فى هذا الصدد، علماً بأنه - وكما سبق ذكره فإن بعض هذه المؤلفات تتحدث عن الشخصية العربية عموما، وبعضها الآخر كان يركز حديثه على مصر وحدها.

١ - ولعل من أشهر الكتابات العربية عن الشخصية القومية العربية، والذى يعد فى

---

(١) يلاحظ بهذا الصدد استناد كثير من الدراسات الغربية والعربية عن الشخصية العربية إلى دراسة حامد عمار عن الشخصية المصرية فى كتابة الشهير.

Hammed Ammar, Growing up in an Egyptian Village, London, Cout 1 edge and Kegan Paul, 1954.

(٢) ربيع، مرجع سابق، ص ٥٣١.

الواقع نموذجًا كلاسيكيًا يكشف حجم التحيز وعدم الموضوعية التى تصطبغ بها كثير من هذه الدراسات، كتاب مورو بيرجر «العالم العربى اليوم». وهو كتاب ملىء بالمغالطة وبالعيوب المنهجية[1]. وقد حدد مجموعة من الخصائص تتسم بها الشخصية العربية أهمها شعور مبالغ فيه بالذات والفردية الحادة، الشعور بعدم الأمن بسبب ظروف التربية والشك وانعدام الثقة فى بعضهم البعض والكراهية كأساس للعلاقات. ويلاحظ أن مصر كانت واحدة من الدول التى ادعى دراستها للتوصل إلى هذه التعميمات[2]. ومن ناحية أخرى أثار بيرجر فكرة مهمة وهى خبرة التفاعل السلبية بين العرب والغرب بسبب الظاهرة الاستعمارية والمعاملة الغربية للدول العربية، كما لو كانت رغباتها وآمالها مسائل قليلة الأهمية، مما عمق المشاعر العربية السلبية ضد الغرب[3]. وهى مسألة تحتاج لنظرة أكثر تعمقًا، وتتصل بهذه الدراسة ومناقشتها نقطة تالية.

٢ – نموذج آخر من هذه الدراسات أو لنقل الكتابات الدعائية، دراسة هاركابى مدير المخابرات الإسرائيلية الأسبق، والذى تحدث عن ضعف العلاقات الاجتماعية التى تربط العربى بالعربى ، وقيام هذه العلاقات على أساس التحفظ والشك والعدوان، والفردية المفرطة وانعدام الثقة والكذب والتزييف. كما أبرز أن أحد أسباب تكون هذه الخصائص اللغة العربية بما تحفل به من مبالغات وعدم دقة. وهذا الاتجاه تجاه اللغة العربية عبرت عنه دراسات أخرى ركزت على ابتعاد هذه اللغة عن الدقة ومانتسم به من الطبيعة التخيلية الشعرية[4].

٣ – ومن الدراسات العربية، نجد مؤلفًا يتحدث عن الجانب الخرافى للعقلية العربية ويرى أنه وصل حتى للحكم فى بلاد كمصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا – بوصول الطبقة

---

(١) جوانب الانتقاد والقصور المنهجى والعلمى لهذا الكتاب عديدة انظر فى ذلك السيد ياسين، مرجع سابق، ص ١٨٤، ص ١٩٢.

(٢) Morroe Berger, The Arab World Today, London Weidenfeld & Necolson, 1962 PP. 155 - 163.

(٣) Ibid, pp. 324 - 326 .

(٤) السيد ياسين، مرجع سابق، ص ١٣٩، حتى ١٤٩.

البرجوارية العليا والمتوسطة للحكم فى إطار كتلة شعبية تسودها هذه العقلية الخرافية [1] ويلاحظ بهذا الصدد أن الاعتراف بحقيقة وجود هذا الجانب الخرافى ينبغى ألا يرتبط معه قبول هذا القدر من المبالغة فى وصف هذه الظاهرة، كما أن هذه الدراسة تستثنى فيما يبدو من التفكير الخرافى، الطبقة الأرستقراطية والإقطاعية العربية، ولاتشير لنا بوضوح إلى ماهو دليلها على هذا.

٤ - ومن الدراسات الشهيرة التى تركز على مصر تلك التى قام بها عالم مصرى معروف هو الدكتور حامد عمار، ويتحدث فيها عن نمط اجتماعى قائم للشخصية المصرية الذى تآلفت عوامل الزمان والمكان وأوضاع الحياة على تشكيله على هذا النمط الذى أطلق عليه تعبير "الفهلوى" وحدد سمات هذه الشخصية فى الآتى:-

(أ) القدرة على التكيف السريع مع مختلف المواقف وإدراك ماتتطلبه من استجابات مرغوبة، والتصرف وفقًا لمقتضياتها إلى الحد الذى يراه مناسبًا. وهذه القدرة على التكيف تتميز بالمرونة والتمثيل للجديد والمسايرة الشخصية والمجاملة العابرة التى يقصد منها تغطية الموقف وتورية المشاعر الحقيقية، مما قد لايعنى الارتباط الحقيقى بما يقوله المرء أو بما يقوم به من مظاهر سلوكية.

(ب) النكتة المواتية.

(جـ) المبالغة فى تأكيد الذات، والميل الملح إلى إظهار القدرة الفائقة، والتحكم فى الأمور.

(د) سيادة نظرة رومانتيكية للمساواة، حيث يشعر المصرى فى قرارة نفسه بالنقمة والسخط على أوضاع التميز، أيًا كان نوعها ومبرراتها، ويتصل بهذا عدم الاعتراف بالسلطة أو الرئاسة والتنكر لها فى أعماق الشعور.

(هـ) الطمأنينة إلى العمل الفردى، وإيثاره على العمل الجماعى.

(و) سيادة الرغبة فى الوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها، وعدم الاعتراف بالمسالك الطبيعية [2].

---

(١) إبراهيم بدران، سلوى الخماش، دراسات فى العقلية العربية، الخرافة بيروت، دار الحقيقة، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص ٣٠٧ إلى ص ٣١٣.

(٢) حامد عمار، فى بناء البشر: دراسات فى التغير الحضارى والفكر التربوى، سرس الليان ١٩٦٤، ص ٢٦٩.

وهذه الدراسة - التى كان لها أبلغ الأثر على معظم دراسات الشخصية القومية العربية والمصرية - محل انتقاد فيما يتعلق بإمكانية تعميم هذا النموذج على الشخصية العربية عموماً أو حتى المصرية لارتباطها فى رأى البعض بالطبقة البرجوازية المتذبذبة، والطبقة البيروقراطية الجديدة التى لم تتحدد بعد معالمها الطبقية تحديداً نهائياً، أو لأن هذا النموذج - إذا - صح سوف ينطبق على الطبقة الوسطى فى الحضر المصرى فقط[1].

٦ - العالم والمفكر المصرى البارز د. جمال حمدان له رؤيته المعروفة فى هذه المسألة، وهو عموماً يتحفظ كما رأينا فى القسم الأول على مفهوم الطابع القومى ومفهوم الشخصية القومية، ولكنه لايمانع فى القول بأن التوسط صفة شخصية مصر، والاعتدال سمة الشخصية المصرية وجوهرها ويقول إن هناك شبه إجماع عام على أن هذا الاعتدال بمعنى القصور والتوسط والبعد عن التطرف والجموح هو أحد أبرز سمات المصرى العادى. حتى إن المشكلة فى رأيه قد تكون بسبب فرط الاعتدال فى وقت تقضى فيه الأمور أحيانا بضرورة الحزم[2]. كما يتناول ظاهرة أخرى، وهى أن الشعب المصرى شعب غير محارب، تقليدى، إنه مجتمع مدنى يحكمه العسكريون، الذين كانت وظيفتهم الحكم أكثر من الحرب. ويضيف بأن الوضع شاذ مقلوب حيث كان الحكم يحل مشاكل الأخطار الخارجية والغزو بالحل السياسى مع الأعداء والغزاة الخارجيين، بينما يطبق الحل العسكرى مع الشعب فى الداخل، ويعبر عن هذا بالقول إن دولة الطغيان - كقاعدة عامة - استسلاميه أمام الغزاة بوليسية على الشعب[3].

٧ - العقاد يصف خصائص الطبيعة المصرية بأنها التعلق بالأسرة، والمنطق الواقعى، والصبر، والمسالمة، والدعابة وحب النكتة، واحترام الموت[4].

٨ - وتشير دراسة أخرى إلى أن سمات الطابع القومى المصرى التصوف والاستغراق فى الوعى الدينى، والميل للفكاهة، والتبعية والسلبية، والاعتدال والتوسط[5].

٩ - فى الواقع تغفل هذه الدراسات السابقة بإيجابياتها وسلبياتها عنصراً هاماً وهو

---

(١) السيد ياسين، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ إلى ٢٣٠.

(٢) جمال حمدان، شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان، القاهرة، الجزء الرابع، عالم الكتب، ١٩٨٤، ص ٥١٦، ٥١٧، ٥٣٥، ٥٣٧.

(٣) المرجع السابق، صفحة ٥٧٧.

(٤) ربيع، مرجع سابق، ٥٣١.

(٥) عبد العزيز رفاعى، الطابع القومى للشخصية المصرية بين الإيجابية والسلبية، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٧١، ص ١٣٦ حتى صفحة ١٥٢.

ديناميكية التغير الثقافى، ويعتبر د. حليم بركات من أوضح من تعرضوا لهذه الظاهرة؛ فرؤيته لها تقوم على أساس أن الوضع الحالى يشهد صراعًا بين الثقافة العربية السائدة (وهى ثقافة يرى أنها ترتكز على القيم القدرية، والسلفية والعمودية والاتباع والشكل والانغلاق والعار والإحسان). وثقافة أخرى مضادة تنبع من القيم المستقبلية والاختيارية والإبداعية وقيم العدالة والانفتاح ويدلل على آرائه مشيرًا إلى تطور المعنى القديم الخاص بعلاقة العربى بلغته واقتراب هذه اللغة أكثر من الذرائعية القائمة على المنهجية والاقتصاد ودقة المعانى والتنوع[1].

افتراضات أولية حول الشخصية المصرية والمفاوضات:

هذه الافتراضات الأولية التى هى أقرب إلى التساؤلات حول تأثير سمات الشخصية المصرية على النسق المصرى فى المفاوضات، فهى مبنية على أساس الدراسات السابقة، مع الأخذ فى الاعتبار أنها لاتقدم رؤية متكاملة، كما أنها تقوم على أساس مفهوم ديناميكية التغير الثقافى- التى أشار إليها - حليم بركات، بما يعنى أننا لانتعامل مع حقائق مطلقة.

١ - أول السمات التى تجمع عليها كثير من الكتابات، ويمكن أن يستشف أن لها أثرًا فى المفاوضات هى سمات الاعتدال والتوسط، وقبول هذا التصور شبه الشائع سوف يعنى إسهامًا فى تفسير الميل المصرى للتفاوض بأكثر من اللجوء للقوة المسلحة، كما سوف يثير تساؤلات حول الاستعداد لقبول الحلول الوسط فى المفاوضات على أساس كراهية فكرة التطرف.

٢ - السمة الثانية وهى الفردية وإن كان هناك تحفظ مبدئى وهو أنه بافتراض وجود هذه الصفة، فقد يثير هذا التساؤل هل هى أحد الخصائص للشخصية المصرية، أم مرحلة فى النمو والتطور الاجتماعى واستنادًا إلى ذلك، فلو أن هذه السمة موجودة، فهل يمكن أن تكون أحد أسباب تفسير غياب التنسيق الكامل فى الوفد المصرى؟ أم غياب هذاالتنسيق كان مرتبطًا بالخلافات الداخلية وصراع السلطة، وفى هذه الحالة تكون هذه السمة ذات تأثير هامشى، ومكمل، هذا بفرض صحة وجودها.

٣ - على أن هناك ظاهرة أخرى تعرضها إحدى الدراسات، ولم يشر إليها من قبل فى هذا الفصل، وهى ظاهرة الوساطة فى المجتمعات الإسلامية، حيث تشير هذه الدراسة إلى أن

---

(١) حليم بركات، المجتمع العربى المعاصر، مرجع سابق، الصفحات ٣٤٥ حتى ٣٤٧، ٣٠٧، ٣٥٨.

هناك ميلا عاماً لإدارة الأمور من خلال وسيط ، بدءاً من الأعمال التجارية إلى الاتصالات الاجتماعية، وأن خشية رفض الطرف الآخر وما يرتبط بهذا من إحراج تؤدى إلى استعمال الوسيط، الذى يسمح دوره بتفسيرات عديدة (١)، هذه الظاهرة التى نجد لها صدى واضحاً فى حياتنا العملية، قد تكون أحد المؤثرات فى ظاهرة الوساطة الخارجية، وخاصة الدور الأمريكى فى كافة المفاوضات التى خاضتها مصر منذ الثورة (*)، ويظل هذا العنصر أيضاً مجرد تساؤل يمكن أخذه فى الاعتبار.

خبرة التفاعل المصرية - البريطانية، الدلالات النفسية والثقافية :

من الملفت للانتباه أنه على الرغم من أن الاحتلال البريطانى استمر فى مصر لأكثر من سبعين عاماً، مشكلاً عنصراً يكاد يكون العنصر الرئيسى فى خبرة التفاعل المصرية مع الغرب فى العصر الحديث، كما أنه على الرغم من كثرة ما اعتاد عليه المصريون ساسة وكتاباً من إرجاع أو تفسير بعض الظواهر التى نعيشها اليوم بوصفها ناتجاً لتجربة الاستعمار البريطانى، على الرغم من هذا كله فإننا لانكاد نجد أية دراسة جادة لمعرفة ولتفهم حقيقة هذه الخبرة، وكيف أثرت على الشخصية المصرية، بل إنه يمكننا القول إن تأثيرات هذا الاحتلال على كثير من جوانب الحياة الاجتماعية المصرية لم تنل أية رعاية كافية، وأنه باستثناء ملاحظات وانطباعات محدودة ومتناثرة فى صفحات بعض الكتب أو المقالات، فإننا لا نجد سوى فصل واحد فى كتاب الصحفى البريطانى بيتر مانسفيلد، عن الاحتلال البريطانى لمصر «والذى يعبر فى الواقع عن محاولة لفهم المسألة» (٢).

---

(١) Marvin G. Weinhaum, Structure and Performance of Mediating Elites in Elites in the Middle East, Edited by I. William Zartum, N. y, Prages Spe ial Studies, 1980, PP. 151 - 156.

(*) وهذا بالطبع كعامل تكميلى ساهم بالإضافة إلى عوامل أخرى أكثر أهمية بهذا الصدد.

(٢) عمل مانسفيلد مراسلا فى القاهرة خلال فترة الدراسة والفترة التالية لها، والملاحظ أننا لا نجد للتفاعلات المصرية – البريطانية فى الكتب والمذكرات القليلة التى صدرت لبعض الساسه المصريين مثل مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل التى سبق الإشارة إليها والتى تضمنت ملاحظات عابرة وقليلة جدا بهذا الخصوص. وينعكس هذا فى العرض هنا، حيث يكاد يقتصر التحليل على الرؤية البريطانية للجانب المصرى، وليس بصدد المتغيرات النفسية لدى بريطانيا فيما يتعلق بالتفاوض مع مصر.

ومن ناحية أخرى، فإنه ومع تقدير أهمية النظر إلى هذا التفاعل فى ضوء طبيعة هذه التفاعلات السلبية بين الغرب والعالم منذ الحروب الصليبية، وخاصة منذ قيام الدولة العثمانية وعلاقاتها بأوروبا المسيحية[1]، فإن العرض التالى يركز أساساً على التفاعل المصرى - البريطانى، منذ الاحتلال البريطانى لمصر، وإلى حد ما منذ أن تكثفت التفاعلات بين مصر والغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر.

ويمكن وصف عناصر ودلالات هذه الخبرة فيما يلى:-

١ - إن أساس العلاقة كانت علاقة الاحتلال، بكل مايعنيه هذا من معان ودلالات. علاقة عدم تكافؤ، قوى يُخْضع الضعيف لإرادته. ويعبر عن هذا قول لأحد المسئولين البريطانيين الذين سبق لهم العمل بمصر، من أنه لم يكن هناك مكان فى الإمبراطورية البريطانية، تمتع فيه المحتل البريطانى بحرية حركة أكثر من مصر[2]، وكما يقول أحد المؤلفين فإن الممثل البريطانى فى مصر كان الحاكم الفعلى للبلاد خاصة قبل عام ١٩٢٢. دون أن يعوقه برلمان أو أعمال مجلس- من أى نوع - كما كان الوضع فى الهند مثلا[3].

٢ - ولكن هذا الوضع المتميز الذى تمتعت به بريطانيا حتى عام ١٩٢٢. تعرض لتحولات وتبدلات بعد ثورة ١٩، وما تلاها من انتقاضات متقطعة، بحيث تحولت البلاد سهلة الانقياد إلى مجتمع صعب الحكم والتعامل معه، ويركز تشيلدرز بهذا الصدد على مرحلة الأربعينيات، وماشهدته من تهديدات الحركات الدينية، والفدائيين للاحتلال البريطانى، بوصفها أخطار لم تتعرض لها بريطانيا فى مستعمرات أخرى عديدة[4]. وفى الواقع يمكن القول إنه رغم قدرة بريطانيا على التحكم والسيطرة فى الوضع فى مصر بعد الاستقلال[*]. فإن الوضع فى مصر كان بشكل عام بعيداً عن السهولة ومصدراً لإزعاج شديد للحكومة البريطانية، وكما

---

(١) انظر مثلا فى تحليل لهذه المسألة فى السيد ياسين، مرجع سابق، ص ٨٠ إلى ص ٨٦.

وأيضاً عرض لبعض جوانبها التاريخية فى:

Erskin Childers, Common Sense about the Arab World, London, Victor Callacy Ltd. , 1960, p.p 78 - 86.

(٢) Lapping, Op. Cit. , P. 234.

(٣) Lapping, Op. Cit. P. 234.

(٤) Childers, Op. Cit. , P. 86.

(*) الأمثلة عديدة ولعل من أبرزها الإنذار البريطانى لحكومة سعد زغلول (الذى أدى لاستقالتها) وأيضاً حادث ٤ فبراير.

يقال فى هذه الأحوال، فإن تدهور الوضع النسبى لابد أن تكون له آثار سلبية اكثر، أى أن ثورة ١٩، وتصاعد الحركة الوطنية المصرية بشكل متقطع وشبه مستمر عقب فترة من الخضوع النسبى لبريطانيا، أدى لدرجة أعلى من السلبية البريطانية فى تفهم الرغبات والآمال المصرية.

٣ - على أن أهم الأبعاد فى هذه العلاقة، ما يشير إليه مانسيلفد من خلال متابعته الدقيقة للعلاقة بين الطرفين، وهى ضآلة الاختلاط المصرى - البريطانى، وهى ظاهرة تخالف ما عرفته كثير من تجارب الاستعمار الأخرى، بل وأيضاً تخالف علاقة التفاعل التى حدثت بين الأجانب الآخرين المقيمين بمصر آنذاك وأبناء الشعب المصرى وأوضح مانسفيلد أن هذا ينطبق على جميع العناصر البريطانية التى ترددت على مصر من موظفين أو جنود أو سائحين، ومنذ ما قبل الاحتلال. وعنده أن انعزالهم لم يكن موجهاً للمصريين فحسب، بل أيضاً لجميع المقيمين فى مصر من يونانيين وأرمن وأتراك (حتى إنه يذكر أن البريطانيين فى مصر آنذاك كانوا يصفون هذه الأجناس والمصرية جميعاً بأنهم زنوج) ويستعرض مانسفيلد للدلالة على ذلك عدداً من مذكرات ومؤلفات البريطانيين الذين أقاموا فى مصر بعض الوقت، ونظرتهم العنصرية للمصريين، والتى تدور حول أن الشعب المصرى غير أمين وقذر وعاجز عقلياً (١)، وبصرف النظر عن مدى إمكانية التعميم بشأن صحة وجود هذه النظرية فإن النظرة العنصرية الاستعلائية يؤكدها محمد حسنين هيكل عندما يذكر أن الشعور بالاستعلاء كان السمة الغالبة دائماً لدى ممثلى الاحتلال البريطانى فى مصر معتمدين أو مندوبين ساميين أو سفراء، وإن كان يفسر ذلك بطبيعة العلاقة بين طرفى قوى متكبر وآخر ضعيف لم يستطيع أن يحزم أمره (٢).

٤ - ومن ناحية أخرى، يقول مانسفيلد إن الاحتلال البريطانى لمصر، ربما تسبب فى سحق الشخصية المصرية، ولكنه لم يدمرها؛ فكرومر كان ينظر لمصر على أنها محطة فى طريق الهند لابد من الحفاظ عليها نظيفة ومنظمة، وعلى أنه يجب معاملة الخدم المصريين بشكل طيب، ولم يكن هناك تفكير فى تحويل مصر إلى فندق بريطانى كما كان هناك إدراك -

---

(١) Peter Mansfied, The British in Egypt, New York, Halt, Rinehart and Winston, 1971, PP. 313 - 323.

(٢) هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، صفحتى ٣٥، ٣٦.

وفق ما يقول – بأنه ليس بعيداً ذلك اليوم الذى تصبح فيه الإرادة المصرية خالصة (*). أن المصريين لم يفقدوا هويتهم، ولم يخلق الاحتلال طبقة متشبهة بالإنجليز كما حدث فى الهند على سبيل المثال (١).

٥ – والغـريب أن الـرؤية البريطانية للفلاح المصرى لها نـوع مـن التميز، فيعرض عبد العظيم رمضان لمذكرة للقائم بالأعمال البريطانية فى ١٩٣٧ يتحدث فيهاعن أن بريطانيا يمكنها الاعتماد على الطبقة الفلاحية المصرية لأنها أبسط وأقل مكراً خلافاً للطبقة الأرستقراطية المرتبطة بالقصر، وأنه لهذا يرى أن التعامل مع النحاس باشا الفلاح، مع كل صعوباته، أفضل من الأسلوب الملتوى للأرستقراطية المصرية ذات الأصول الشركسية والتركية. (٢) ويشير مانسفيلد بهذا الصدد إلى أن اللورد كرومر كان يعتبر نفسه حامى الفلاح المصرى من هذه الأرستقراطية الظالمة (٣). على أن كون حادثة دنشواى قد وقعت فى عهد كرومر تضعف بشكل كبير من هذه الادعاءات بشأن نظرتهم تجاه الفلاح المصرى (٤).

٦ – على أن أخطر عناصر ودلالات خبرة التفاعل بين الطرفين هى رؤية بريطانيا للعقلية المصرية، وتأصيل هذه الرؤية مؤسسة على مجموعة من المصادر المختلفة منها ما كتبه مانسفيلد اعتماداً على كتابات البريطانيين الذين تعاملوا مع مصر، ويفترض أنهم كانوا قناة التواصل والتأثير فى بلادهم رسمياً وشعبياً فيما يتعلق بمصر، ومنها كذلك بعض الوثائق البريطانية والكتابات الأخرى.

وأول عناصر هذه الرؤية هو قصور وعجز الإدراك المصرى عن الدراية الحقيقية

(*) يصعب قبول هذا الجزء فى تحليله، فى ضوء المقاومةالبريطانية الواضحة لرغبة الشعب المصرى فى التحرر والاستقلال.

(١) Mansfield, Op. Cit. , PP. 323 - 324.

(٢) عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش مرجع سابق، ص ٤٧.

(٣) Mansfield, Op. Cit. , P. 320.

(٤) ممالا شك فيه أن القوة البالغة التى سلكتها سلطات الاحتلال البريطانى فى عهد كرومر فى دنشواى، تشير إلى أن الشفقه التى كانت سلطات الاحتلال البريطانية تدعيها تجاه الفلاح المصرى هى أكذوبة كبرى، بل لعلها على النقيض وأى حادثة دنشواى – تؤكد أن عنف رد الفعل البريطانى ضد هذه الطبقة الفلاحية كان أشد بكثير من تعاملها مع الأرستقراطية المصرية لو تمردت عليها.

بمصلحة مصر، واختلاف هذا الإدراك عما تراه بريطانية لصالح مصر، وهو تقصير عقلى مصرى، وإغفال هذه الرؤية الحقيقية البسيطة القائلة بأن المصالح المصرية قد تتناقض مع المصالح البريطانية (١) من ذلك ما يشير إليه أحد الكتاب من أن إيدن كان مقتنعاً بأن فكرة الترتيبات الشرق أوسطية للدفاع المؤسسة على قاعدة السويس هى لصالح العرب الذين لا يعرفون أين تقع مصالحهم الحقيقية (٢). ويأتى هذا كله فى ظل سيطرة فكرة عدم عقلانية العقل الشرقى عموماً، والمصرى فى تطبيقنا هذا.

العنصر الثانى هو أن المصريين شعب لا يفهم إلا القوة، ويشير ألبرت حورانى فى هذا الصدد، إلى أن تشرشل عبر عن هذا المفهوم أكثر من مرة فى خطبه خلال الفترة من ٥٢ إلى ١٩٥٤ (٣) والجدير بالذكر أن هذا المعنى ورد وبشكل متكرر وصريح فى كتاب صدر فى أوائل القرن العشرين لمؤلفة بريطانية هى إيثيل سميث (*)، هاجمت فيه الاتجاهات العقلية والنفسية للمصريين وأشارت بشكل خاص إلى أن المصريين يفسرون الطيبة على أنها ضعف (٤).

هذه الرؤية تتأكد لدى اثنين من كبار المسئولين البريطانيين الذين شاركوا فى أحداث فترة الدراسة. فوفقاً لما جاء فى مذكرات د. محمود فوزى (وزير الخارجية آنذاك) عن حرب السويس، فإن إيدن ذكر لدالاس فى ١٣ أكتوبر ٥٦. خلال أزمة السويس بأن اللغة الوحيدة التى يفهمها عبد الناصر هى القوة (٥). والنموذج الثانى نجده فى تقرير خطير لبوكر وكيل الخارجية لبريطانية . فى ١٩٥٢/١٢/٢٩، ذكر فيه صراحة بأن أى تنازلات للشرقيين لا تشبع شهية التطرف المضاد للغرب. وأن المصريين بطبيعتهم سيَعدُّون التنازلات ضعفا، ولن تؤدى هذه التنازلات لتقدم مصر الاحترام والتعاون لبريطانيا (٦).

والتساؤل الذى يطرح نفسه أخيراً، هو ماهى الرؤية المصرية لبريطانيا أو للبريطانيين فى غياب التفاعل الحقيقى وفى ظل العنصرية البريطانية فى تعاملها مع الشعب المصرى، وكما

---

(١) Albert Huraeni, The Anglo. Egyptian Agreement, Some cases and Applicions, The Middle East Journal, No. 3. V. 9, Summer 1955, P. 240.

(٢) Hurani, Op. Cit. , P. 107.

(٣) I bid.

(*) Ethel Smyth وقد كانت مشهورة بدفاعها عن حقوق المرأة، وبالنظر إلى إقامتها فى مصر بعض الوقت، وأحوال المرأة المصرية آنذاك، يمكن تفسير بعض دوافع رؤيتها العدائية تجاه الشعب المصرى.

(٤) Mansfield, Op. Cit. , P. 314.

(٥) محمود فوزى، حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة مختار الجمال، القاهرةدار الشروق، ١٩٨٧، ص ٩٤.

(٦) Fo. 371/104 190 73069 Je 1022/1. Dec. 29, 1952.

سبق فإنه من المحير غياب أية دراسة مصرية بهذا الصدد، كما أنه من المحير قلة الإشارة المباشرة إلى هذه المسألة فى كتابات الساسة المصريين (خاصة، هيكل والرافعى ومحمد نجيب)، وأن الأمر فيما يبدو يحتاج لتحليل مضمون للصحافة المصرية فى فترة الاحتلال البريطانى لمصر ولتصريحات الساسة والزعماء الوطنيين، وكذلك لمختلف الكتابات البريطانية عن مصر وكذلك مختلف الكتابات والمؤلفات عن هذه الفترة لمحاولة استشفاف دلالات ومعالم هذه الرؤية. ومن المتصور أن مثل هذه الدراسة لها مبرراتها لفهم التطورات العميقة التى مرت بهامصر منذ الاحتلال وحتى اليوم، وفى ظل هذا التقصير الواضح تشير بتحفظ شديد إلى ما ذكرته بعض المصادر الغربية بهذاالصدد.

فيذكر مانسفيلد أن المصريين كانوا يحترمون الصفات البريطانية المتسمة بالأمانة والتكامل والإحساس بالعدالة، وأنه يتفق مع توم ليتل فى أنهم كانوا متعاطفين مع بريطانيا على مستوى المشاعر، ولكنهم معادين لها سياسياً [١]. على أن هذا الرأى يصعب قبوله وخاصة فيما يتعلق بالشق الخاص بالعدالة، إلا إذا كان المقصود هو تجارب بعض المصريين الذين زاروا بريطانيا للسياحة أو الدراسة.

على أن هناك رأياً آخر لأحد الكتاب، أساسه أن موقف العرب عموماً من العلاقات مع القوى العظمى (ومن باب أولى المستعمر) كان يسيطر عليها - ولا يزال - إحساس بعدم الثقة وعدم الأمن وبالضعف إزاء الغرب، كنتيجة لفترات طويلة من الضعف النسبى ويطبق هذاالكتاب رؤيته على عبد الناصر، بأن هذا العنصر كان أحد العناصر المؤثرة على اتجاه عبد الناصر نحو عدم الانحياز [٢].

وإلى حد ما، فإن هناك واقعة تكشف عن هيبة المصريين من بريطانيا أمام لمصريين، ويعبر عنها سلوك غريب للسفير المصرى بلندن خلال فترة المفاوضات، السيد عبد الرحمن حقى، حيث كان كلما طلب مقابلة إيدن تعذر ذلك والتقى بلويد (وزير الدولة للشئون الخارجية) أو وكيل وزارة الخارجية البريطانية. وكان دائما يشكو من هذه المعامله، وبالغ فى هذا حتى إنه

= ولعل مما يلفت النظر سيطرة هذا الاتجاه على كتابات غربية وإسرائيلية عديدة، كما أنه بشكل ما أحد أسس التفكير الإسرائيلى انظر: -

السيد ياسين، مرجع سابق، ص ١٢٥، ١٢٦.

كما أنه من المهم الإشارة إلى أن هذه هى رؤية معظم ساسة إسرائيل وخاصة الليكود لكيفية التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية ورفعهم شعار بأن العرب لا يفهمون إلا القوة.

(١) Mansfield, Op. Cit. , P. 324.

(٢) William R. Brown, The last Crusada, A Negatiator's Middle East Hand - book, Chicago, Nelson - Halt, 1980, PP. 91 - 92.

سأل لويد فى اجتماع فى ١٩٥٤/٧/١٢ عما إذا كان هناك شىء ضده، لأن إيدن لا يلتقى به أبدًا (١). والمفهوم أنه كان يجب عليه أن يعبر عن ثقة أكثر بالنفس، وألا يتضمن احتجاجه أية إساءة لوضعه كممثل لبلاده. وتتضح هيبة بريطانيا أيضًا فيما بدا، خلال المفاوضات، من استعداد الجانب المصرى لقبول صيغة أن تدار القاعدة بأوامر عسكرية بريطانية، على نمط ما كان يحدث فى الجيش المصرى، على ألا تكون قنوات إصدار الأوامر مباشرة من لندن للقاعدة، وإنما من لندن إلى السلطات المصرية، ومنها للقاعدة .

وبهذا المعنى فإن طبيعة توازنات القوة، وخبرة التفاعل المصرية – البريطانية خلال فترة الاحتلال، تركت أثرها – ولو أن هذا التأثير كان محدودًا نسبيًا بمقارنته مع ساسة عهد ما قبل الثورة – فى نوع من الهيبة لبريطانيا انعكست إلى حد ما فى عملية المفاوضات.

نظرة على الجوانب النفسية والمهارات التفاوضية:

على الرغم من الصعوبات المرتبطة بتقدير ودراسة المتغيرات النفسية، عند دراسة أية حالة، تطبيقيه، فإن مثل هذه المحاولة أمر ضرورى فى كثير من الأحوال، وتكتسب هذه المحاولة أهمية متزايدة فى ظل طبيعة عملية صنع القرار فى مصر.

ومما لا شك فيه أن تناول هذه المسألة بالدراسة ليست بالأمر اليسير، سواء من ناحية عدم توفر المعلومات، أو من ناحية منهجية التعامل مع هذه المعلومات.

وكما سبق فإن طبيعة عملية صنع القرار فى مصر، تفرض نوعًا من الاهتمام بخصائص القيادات السياسية، التى خاضت هذه المفاوضات، وأهم من ذلك تحكمت فى قرار التفاوض.

ومن غير المستطاع هنا التعرض للدراسات العديدة، التى حاولت تقديم ملامح فكر وشخصية الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وإنما سنكتفى بالعرض المختصر لبعض ماورد فى أحد الدراسات الهامة بهذا الصدد.

ففى دراسة الدكتور محمد سليم بصدد رؤية عبد الناصر الفكرية فى هذه المرحلة التى تقع ضمن مرحلة وصفها بالمرحلة التكوينية، والتى تبدأ منذ ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٧ يشير إلى بعض جوانب هذه الرؤية فى الآتى:

---

(١) Fo. 371/ 108 423 73393 JE 1192/188, Memo, From Lloyd to Eden July12, 1954.

إن عبد الناصر كان يرى أنه كلما أعطيت للعدو تنازلات زاده ذلك عدوانية، وأنه كلما زادت صلابة واستعداد طرف ما، كان عدوه أكثر استعداد للتراجع. ويستشهد فى هذا الصدد بتصريح له فى أول يناير ١٩٥٤ ذكر فيه «يوم يدرك الإنجليز أننا أصبحنا أقوياء فلن يبقوا بأرض القنال» (١).

وأنه كان متفائلا سياسيًا، وكان مرجع هذاالتفاؤل هو المثالية السياسية وإيمانه بأن أهدافه هى الصحيحة (٢).

ولقد عبر عبد الناصر خلال المفاوضات محل الدراسة، عن هذه الاتجاهات، فكثيرًا ما أشار إلى أن بريطانيا، تزداد شهوتها للتنازلات، كلما قدمت مصر لتنازل ما فتطلب المزيد منها.

كما أنه عبر عن ثقة فى قوة وصحة موقف مصر، ومن أنها ستستعيد سيادتها كاملة على أرضها إن آجلا أو عاجلا.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية، فقد أشار د. سليم إلى مسألتين هامتين الأولى: إيمان عبد الناصر بأسلوب التدرج فى تحقيق الأهداف السياسية. الثانية: عدم تفضيل اللجوء للقوة لتحقيق أهداف الدولة، وأنه يشترط اللجوء للقوة، التفوق العسكرى، والمرونة التكتيكية والجدير بالذكر أن رؤيته للقوة كانت تعنى مفهومًا شاملا يشمل التأييد المعنوى والنفسى، والموارد الاقتصادية والموقع الجغرافى، والقوة العسكرية، أى معنى قريبًا من هذا المفهوم فى علم العلاقات الدولية (٣).

ويرتبط بهذا استعداد عبد الناصر لقبول مخاطرات سياسية كبيرة أوغير محسوبة (٤) ويتضح من معالم هذه الرؤية السابقة، أنها تفسر كثيرًا من السلوك المصرى فى المفاوضات؛ فهى أولا تفسر إرادة التفاوض المصرى، والرغبة فى تفضيل اللجوء للمفاوضات كمنهج لتسوية النزاع مع بريطانيا، وبطبيعة الحال تلعب هذه الرؤية دورها فى إطار رؤية القيادة المصرية لظروف هذا النزاع وتوازنات القوة بين الطرفين.

ثم هى تفسر عدم تصعيد الجانب المصرى لضغوطه العسكرية - كما سنرى - حيث إن هذا سيتضمن مخاطرة غير محسوبة، أو على الأقل قد تؤدى إلى انفلات الزمام من أيدى القيادة السياسية، ولهذا كان الجانب المصرى يتراجع فى أعماله الفدائية وضغوطه على بريطانيا عمومًا، كلما اتسم رد الفعل البريطانى بدرجة عالية من العنف العسكرى.

ويمكن القول إنه من شأن هذه الخلفية، أن يساعد على سلوك تفاوضى ميال للحلول

---

(١) د. محمد سليم، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٢) مرجع سابق، ص ٢٠٦.

(٣) سليم، مرجع سابق، ص ١١٧ إلى ١٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٢١.

الوسط بصفة عامة، على أنه من ناحية أخرى يفترض أن هذه الحلول الوسط كانت فى الجوانب أو الأبعاد التى لا تتعلق بالمسألة الجوهرية، وهى ضرورة الجلاء البريطانى عن مصر.

ومن ناحية أخرى يلاحظ على الجانب المصرى فى هذه المفاوضات الآتى:

(أ) أن مهمة التفاوض الرئيسية قام بها الدكتور فوزى، والذى كان على حد قول خصمه فى الفترة الأخيرة فى هذه المفاوضات أنتونى ناتنج، دبلوماسياً موهوباً (١)، وفى الواقع إن متابعة المفاوضات في الجولة الرسمية الأولى توضح بجلاء أن فوزى كان يتمتع بقدرة غير عادية على المناورة، وعرض الأفكار والحجج، وإيجاد المخارج من ورطات المواقف الشخصية فى المفاوضات، والتى كان يسببها بعض أعضاء الوفد المصرى فى أكثر من مرة.

(ب) وكان وفد المفاوضات المصرى يضم كذلك اللواء محمد نجيب، رئيساً له خلال عام ١٩٥٣ ثم عبد الناصر، الذى كان المسيطر الفعلى، ثم رئيس الوفد المصرى بعد أزمة مارس. وبالإضافة إلى هؤلاء كان الوفد يضم عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وصلاح سالم، وسيتضح من التعرض لتطور المفاوضات أن الأدوار الرئيسية بعد فوزى كانت لمحمد نجيب وعبد الناصر، ويليها صلاح سالم، بينما كان دور عامر والبغدادى محدوداً إلى حد كبير.

(ج) ولقد أثار هذا التشكيل السابق، ملاحظة جديرة بالاعتبار، ورددتها حتى بعض الصحف الغربية خلال فترة الدراسة، وهى أن الجانب المصرى كان يتكون من قادة النظام الذين لهم أعباء وواجبات أخرى عديدة تتعلق بمسئوليات الحكم وتثبيت أركان النظام الجديد، فضلا عن الأعمال العادية الروتينية للحكومة (٢).

د) وتثير شخصية صلاح سالم والدور الذى لعبه خلال هذه الفترة تساؤلات عديدة تتعلق بمدى قدرته على المساهمة أو الاشتراك فى مثل هذا النوع من المفاوضات، فضلا عن عصبيته البالغة التى ظهرت بعض أبعادها فى بعض الجلسات، فقد كان واضحا تخبط ملاحظاته من وقت لآخر، كما سيأتى بوضوح فى جولة المفاوضات الرسمية الأولى.

ومما يعبر عن تميز شخصيته عن الإطار المألوف للأشخاص ذوى الاستعداد للعمل الدبلوماسى تعليقاته الصحفية أحيانا بصدد المفاوضات، من ذلك أنه فى اليوم السابق على افتتاح المفاوضات، رد على سؤال صحفى عن المسائل التى بحثها اجتماع مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بهذالصدد، قائلا إنهم كانـوا يبحثون الإصلاح الزراعـى، مما اضطر معه

---

(١) Kenneth Love, Suez Discussions Face continuing Problems, New York Times, Oct. 11, 1953.

(٢) الأهرام ١٦٥٣/٤/٢٦.

عبد الناصر إلى التصريح بأن الاجتماع جرى لتنسيق العمل بين الوفد المصرى أثناء المفاوضات مع بريطانيا (١).

هـ) أما بقية الأعضاء، فيلاحظ أن عامر والبغدادى كان دورهما محدوداً للغاية فى هذه المفاوضات بصفة عامة، وبالنسبة لنجيب وعبد الناصر، فلا تكشف الوثائق، وخاصة الجولة الرسمية التى تتوافر نصوص مباحثها بالكامل، عن قدرة واضحة على ممارسة أدوات التفاوض وعرض الحجج والأفكار.

ويتحدث أحد الكتاب فى هذا الصدد، عن أن عبد الناصر أزاح نجيب من المفاوضات مع نهاية عام ١٩٥٣ بسبب عدم كفاءة الأخير فى إدارته للمفاوضات (٢). بينما يرى كاتب آخر أن الضباط أثبتوا مهارة فى المفاوضات (٣)، دون أن يوضح لنا كيف تبنى رأيه هذا. وفى التقدير أنه فى العام الأول لهذه المفاوضات، أى ١٩٥٣، كانت قدرات الضباط لا تزال محدودة، وأنه مع نهاية ذلك العام، وفى الجولات الأخيرة للتفاوض، تطورت قدرات عبد الناصر بشكل خاص، ويثبت ذلك تعليق السفير البريطانى ستيفنسون فى شهر يوليو ١٩٥٤، أى فى مفاوضات الأيام الأخيرة السابقة لتوقيع رؤوس الاتفاقية، حينما ذكر أن عبد الناصر عرض موقفه بمهارة عالية (٤). وفى الواقع إن الطريقة التى أديرت بها هذه الجولة الأخيرة من المفاوضات، أثبتت أن عبد الناصر اكتسب مهارة وخبرة تفاوضية متصاعدة على أنه من المستبعد أن يكون بقية الضباط أعضاء وفد المفاوضات قد تمتعوا بهذه الخبرة المكتسبة.

أما الجانب البريطانى، فقد قام بمهمة التفاوض عنه دبلوماسى محترف، هو سفيرهم فى القاهرة ستيفنسون. وتشير الوثائق إلى أنه كان قادراً على ممارسة الوظيفة التفاوضية، وإن كان بلا مقدرة غير عادية فى هذا الصدد، ولكنه من ناحية أخرى أثبت واقعية كافية فى

---

(١) أهرام ١٩٥٣/٤/٢٦.

(٢) Shirly Greham Du Bois, Gamal Abdel Nasser, Son of the Nile, New York, The Third press, Joseph Okpokan publishing company 1972, P. 142.

(٣) Robert St. John, The Boss, The Story of Gamal Abdel Nasser, New York, Toronto, Mc Graw - Hill books Company, Inc. 1960, PP. 154, 155.

(٤) جاء ذلك فى تعليق من ستيفنسون لكافرى أرسله الأخير فى البرقية التالية :

- No. 1344 641 - 74/7 - 1554 July 15, 1954. P. 2284.

كثير من المواقف، خاصة خلال مرحلة مفاوضات التفاصيل، وكان قادراً إلى حد ما على معرفة الحدود الدنيا للمفاوضين المصريين التى لن يتنازلوا بعدها وإن كانت بعض توقعاته فى هذا الصدد لم تتحقق؛ أى أن مصر تنازلت فى بعض المواضع، التى كانت يتصور أنها لن تتنازل فيها، أو تشددت أحياناً أكثر مما كان يتوقع.

ومن ناحية أخرى يعاونه فى هذا الصدد عدد من الدبلوماسيين والعسكريين أهمهم جنرال روبرتسون الذى شارك فى جولات عام ١٩٥٣، ولقد كان روبرتسون ممثلا لبلاده فى ألمانيا خلال حصار برلين، وصف دوره، خلال هذا الحصار بأنه اتسم بالمهارة السياسية والعسكرية، وأن شخصيته كانت تتسم بالهدوء بصفة عامة (١).

وفى الواقع أن روبرتسون كان يقوم بمهمة التفاوض بمهارة واضحة، وسواء فى القدرة على عرض الأفكار والمقترحات، أو فى محاولة إبراز الخلافات داخل الوفد المصرى كما حدث مع صلاح سالم خلال إحدى جلسات الجولة الرسمية الأولى.

وتلا روبرتسون الجنرال بنسون، وهو الذى شارك فى الجولات الأخيرة، على أنه لا تتوافر أية معلومات عن أداء هذا القائد العسكرى فى المفاوضات.

وفى الأيام الأخيرة السابقة لتوقيع رؤوس الاتفاقية، شارك هيد وزير الدفاع، ووقع عن وفد بلاده، وفى الواقع كانت مشاركته احتفالية ومراسمية أساساً. وذلك خلافا لدور أنتونى ناتنج وكيل الخارجية البريطانية للشئون البرلمانية، ثم وزير الدولة للشئون الخارجية فى مرحلة مفاوضات التفاصيل؛ حيث كان مشاركاً فعلياً لأكثر من أسبوعين (*)، وتشير تقاريره لحكومته عن نزق واستعراض واضحين يعكسان طموح سياسى شاب اختير وزيراً خلال قيامه بمهمته فى هذه المفاوضات، كما انعكس هذا الطموح - الذى يمكن النظر إليه كمتغير نفسى - فى رغبته الواضحة فى النجاح فى هذه المفاوضات، والضغط بأقصى ما يمكن على مصر لتحقيق نتيجة أفضل فى المفاوضات، ولقد نجح فى تحقيق بعض المكاسب الثانوية بالفعل بحيث بدا بوضوح أن السفير ستيفنسون، لم يكن ليحقق النتيجة نفسها حتى لو كان قد خُول صلاحيات ناتنج نفسه، وهو ما يتمشى، بشكل ما، مع نتيجة الدراسات التى ترى أن متغير الطموح

---

(١) Stevenson, Nasser, Op. Cit. , P. 132.

(*) وصل ناتنج للقاهرة فى أواخر سبتمبر ١٩٥٤، وكان عندئذ وكيلا للخارجية، ثم عاد للندن للتشاور فى أوائل أكتوبر، وعاد بعد ذلك بأيام، وقبيل توقيع الاتفاقية عين وزيراً للشئون الخارجية.

الشخصى للمفاوض يساعد على تحقيق نتيجة فى المفاوضات، ويمكن أن نضيف هنا بشرط أن تضمن توازنات القوة إمكانية هذا.

وأخيراً، فمع التقدير بأن مهارات التفاوض، لعبت دوراً هاماً فى المفاوضات محل الدراسة، فإن هذا الدور كان مكملا. ومن المتصور أن أهم المتغيرات النفسية التى أثرت فى هذه المفاوضات، هى تلك المرتبطة باتجاهات القيادة السياسية المصرية الإدراكية والشخصية، خاصة وأنها كانت مسيطرة على قرارات التفاوض بالنسبة للجانب المصرى.

كما يلاحظ بهذا الصدد أن الجانب النفسى لدى الوزير البريطانى تشرشل والمتعلقة باتجاهاته الشخصية من مسألة المستعمرات ومصر، والتى تجاوزت مجرد الجوانب الفكرية، كان لها تأثير واضح فى السلوك التفاوضى البريطانى، وهو ما سبق التعرض له فى الأبعاد الداخلية، ولقد انعكس هذا التأثير بوضوح فى تذبذب إرادة التفاوض لدى بريطانيا، كما انعكس فى اتجاه تشرشل المتشدد فى هذه المفاوضات خلال معظم فترات الدراسة.



الفصل السادس: صياغة الموقف التفاوضى للطرفين

صياغة الموقف التفاوضى هو مفهوم أو إطار يشمل قرار التفاوض، أو بالأدق إرادة التسوية لدى كل منهما وأهداف كل طرف وأدواته فى تحقيق هذه الأهداف، وهذا الإطار أو المفهوم هو نتاج لكافة العوامل السابقة دراستها.

المبحث الأول: صياغة الموقف التفاوضى المصرى

أولا - إرادة التفاوض لدى مصر:

من تحصيل الحاصل القول بأن مصر كانت تسعى لتسوية المشكلة بينها وبين بريطانيا، فقد كان هذا الهدف ثابتًا ومستقرًا فى السياسة المصرية منذ ثورة ١٩١٩ وحتى توقيع اتفاقية الجلاء. وبهذا المعنى فإن ما نقصده هنا هو اختيار منهج التفاوض كحل لهذه المشكلة ولقد كان هذ المنهج كما رأينا فى الفصل الأول من هذا الباب هو المنهج السائد قبل الثورة. ولكن مرحلة ما قبل الثورة عرفت فى نهايتها نشوء وتبلور اتجاه شعبى متزايد فى مصر نحو تبنى فكرة الكفاح المسلح والضغط الشعبى على الاحتلال؛ لإجباره على الجلاء عن التراب الوطنى. ويعترف الرئيس السابق نجيب بقوة هذا الاتجاه فى مذكراته «كلمتى للتاريخ» قائلا: «إن الشعب لا يهضم فكرة العودة للمفاوضات، وإضاعة الوقت فيها، ومعظمه يؤمن بالكفاح المسلح أسلوبًا، والوزراء المرتبطون بأفكار الحزب الوطنى وهم أغلبية يهتدون بمبدأ مصطفى كامل؛ لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»(١).

---

(١) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، مرجع سابق، ص ١٢٥.

ويُعدُّ الاقتباس السابق بوضوح عن عداء أو رفض الشعب والوزراء المدنيين ومجلس القيادة (معظمها) لفكرة المفاوضات، ويشير كاتب آخر إلى أنه كان من المتوقع فى ضوء خلفية قادة النظام العسكرى اختيارهم للمنهج العسكرى لحسم هذه المشكلة؛ على أساس أنهم يجيدونه أكثر من غيره من المناهج ولمشاركتهم فى بعض مراحل الكفاح المسلح قبل الثورة (١). ويلاحظ أن ما نقصده هنا بالكفاح المسلح ليس القتال النظامى، وإنما حرب العصابات كما سنرى فى موضوع تالٍ، بيد أن الذى حدث كما هو معروف كان اتباع الثورة للمنهج التفاوضى مع نوع من التعديل، وترجع أسباب ذلك إلى العديد من العوامل أشار نجيب إلى بعضها فى مذكراته، وتناولت الفصول السابقة لبعضها الآخر. وهناك جوانب أخرى سنتعرض لها هنا:

١ - فقد أشار نجيب إلى تغير الظروف التى تتم فيها المفاوضات بعد عزل الملك وتجميد الأحزاب، كما ذكر أن البعض قال بأنه لا يجوز فى حكم العرف الدولى رفض المفاوضات بداية، وخاصة بعد نجاح مباحثات السودان، وذلك حتى تكشف مصر للعالم تعنت الإنجليز، ويصبح هناك مبرر للجوء إلى الكفاح المسلح (٢). وفى الواقع إن هذه الأسباب التى تبدو لنا ثانوية إلى حد ما قد تصلح لتفسير افتتاح المفاوضات، ولكنها لا تفسر سعى مصر لاستئناف المفاوضات.

ب - أما الأسباب التى تعرضت لها الدراسة فيما سبق فهى المتغيرات الاقتصادية والتنموية عمومًا المتعلقة ببناء الاقتصاد المصرى والجيش المصرى، وذلك سواء فيما يتعلق بالمناخ الأمثل للتنمية، أو فيما يتعلق بالظروف التى ربطت بها هذه المساعدات لمصر، ويمكن اعتبار هذه المتغيرات التنموية هى أكثر العوامل أهمية بهذا الصدد، فضلا عن عنصر موازين القوة الذى سنتعرض له فى النقطة التالية، ومن العناصر التى تعرضنا لها أيضًا سمة التوسط والميل للحلول الوسط فى الشخصية المصرية، ولكن هذا العامل الأخير قد يضعفه نسبيًا المناخ الذى ساد مصر بعد إلغاء معاهدة ٣٦ بصدد هذه المسألة.

ج - أنه يبدو أن اتجاه القيادة لم يكن واثقًا من فعالية أسلوب الكفاح المسلح كأسلوب وحيد أو رئيسى فى ضوء موازين القوة، حتى لو تم تلافى أخطاء تجربة مرحلة مابعد إلغاء المعاهدة فى ١٩٥١. ويؤكد هذا الاتجاه برقية أرسلها السفير الأمريكى بتركيا بناء على معلومات حصل عليها من الخارجية التركية، تضمنت أن نجيب أبلغ سفير تركيا بالقاهرة «أنه ليس أحمق مثل الوفد - ليحارب بريطانيا، ولكنه لن يرضى بأقل من انسحابها، وكذلك ليس أحمقًا ليقاتل إسرائيل (٣)، وكان هذا اللقاء فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢ مما قد يعنى أن هذه ربما كانت رسالة ضمنية للغرب لتشجيعه على التلاقى مع مصر كما قد يكون تعبيرًا عن تقدير

---

(١) كرم شلبى، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٢) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٣) No. 102 780 - 51/10 - 2442 PP. 304 - 305.

موقف عسكرى تقليدى لحدود القدرات العسكرية المصرية فى التعامل مع بريطانيا، أو خليطاً منها معاً.

٤ - استكمالا لما جاء فى الفصل السابق بشأن رؤية عبد الناصر للسياسة الخارجية وعدم تفضيله للجوء للقوة لتحقيق أهداف الدولة، وأنه يشترط لحدوث هذا كلا من التفوق العسكرى والمرونة التكتيكية، يوضح د. سليم أن رؤية عبد الناصر كانت تتضمن نوعين من الظروف. يتم فى إطارهما اللجوء للقوة المسلحة، أولهما: حالة استنفاد كل الوسائل السياسية القصوى للدولة (١).

ويؤكد نزعة المرونة التكتيكية، ما جاء فى خطاب له فى ٥ ديسمبر ١٩٥٧ بشأن معركة الاستقلال قال فيه:

«كان الهدف ثابتًا، ولكن الحركة كانت دائمًا متطورة متعثرة، أخذت فى وقت من الأوقات شكل المفاوضات مع بريطانيا، وفى وقت آخر شكل أزمات، وفى وقت آخر شكل حرب عصابات فى القناة» (٢).

وربما كان هذا المنطق هو الذى جعل بعض الكتاب يتحدثون عن أن مصر وظفت استراتيجية هى خليط من الضغط والمحادثات، مع تأكيد المحادثات، وفى الوقت نفسه استمرار فى المقاطعة والتهديد بحرب العصابات، رغم إبقائها فى حدها الأدنى من حيث الممارسة. على أن هذا القول يخلط بين الاستراتيجية وأدواتها، ذلك أنه يمكن اعتبار المنهج الرئيسى الذى اتبعته القيادة المصرية آنذاك هو المفاوضات، ولكنها طبقت أدوات لتحقيق أهدافها والضغط فى المفاوضات؛ منها الاستخدام المحدود للكفاح المسلح، ولكن هذا لا يمنع من وجود احتمال أنها كانت تضع فى حسابها اللجوء إلى هذه الأداة وتحويلها لاستراتيجية ومنهج لتسوية النزاع بأكمله، أو لتحسين الموقف التفاوضى لها بشكل جذرى.

ثانيًا - استراتيجية المفاوض المصرى - الأهداف والأدوات:

ولا نقصد بهذا الصدد استراتيجيات التساوم، فهذا ما ستوضحه دراسة التفاعلات بين الطرفين بعد هذا، وإنما المقصود هو استراتيجية مصر تجاه مضمون المفاوضات فيما يتعلق بخططها وأهدافها من المفاوضات والشكل الذى كانت تريده مصر لهذه التسوية أى بعبارة

---

(١) محمد السيد سليم، التحليل السياسى، مرجع سابق، ص ١٢٠، ١٢٦

(٢) محمد السيد سليم، التحليل الناصرى للسياسة الخارجية فى مصر والعروبة وثورة يوليو، مجموعة مؤلفين، القاهرة، دار المستقبل العربى، الطبعة الثانية ١٩٨٣ ص ١٩٤.

Stevenson, Nasser, op. cit. , pp. 129 - 130.

أخرى أهداف مصر من هذه المفاوضات، وأول ملاحظة ينبغى أخذها فى الاعتبار بهذا الصدد أنه ليست لدينا أية وثائق مصرية تكشف عن معالم التفكير المصرى بهذا الصدد، خلافاً للوضع بالنسبة لبريطانيا، كما أننا لا نستطيع التأكد مما إذا كانت لدى مصر آنذاك خطط تفصيلية وبدائل تفاوضية مثلما كان للموقف البريطانى، وثانى ملاحظة بهذا الشأن هو أن تداخل مضمون المفاوضات مع مسائل أخرى تتعلق بمصير ارتباطات مصر الخارجية، ومع تداخلها مع كثير من المتغيرات والعوامل الأخرى، وفى ظل ما يفترض عن ظروف هذه المرحلة من قلة خبرة الضباط وعدم تبلور اتجاهاتهم، ويهمنا فى هذا الصدد القيادة الناصرية بشكل خاص، التى نعتقد أن تصوراتها الفكرية خاصة، بصدد مسائل توجهات مصر الخارجية، وذات الصلة الوثيقة بموضوع دراستنا بحكم إصرار بريطانيا على خلق نوع من الترابط بين هذه المسائل وانسحابها من مصر - كانت فى طور التبلور والتكوين بدورها، وكل هذه الخلفية تؤدى بنا لافتراض أن الرؤية المصرية للمسألة محل التفاوض كان يشوبها قدر من عدم الوضوح، وربما لم تشمل كافة جوانب التسوية إلا بعد أن قطعت عمليه المفاوضات شوطاً طويلاً، عندئذ بدأت فى إعداد موقفها بصدد مسائل عديدة برزت بسبب استراتيجية بريطانيا التفاوضية.

ولكن عدم التبلور لا يعنى غياب الأهداف، ولا يعنى عدم الإعداد، قد يكون الإعداد ناقصاً أو غير مكتمل، ولكننا لا نعتقد بغيابه تماماً فى هذه المسألة المصيرية، وخاصة مع ما يذكره البعض من أن عبد الناصر أعد لهذه المفاوضات بلقاءات مطولة مع على ماهر، ود. صلاح الدين وزير الخارجية الوفدى الأسبق، والهلالى الذى كان قد أجرى بعض الاتصالات مع بريطانيا قبل الثورة. ووفقاً لهيكل فقد استخلص عبد الناصر من القراءة المتعمقة لملفات المفاوضات مع بريطانيا استنتاجات محددة (١).

ويمكن تصور معالم رؤية القيادة المصرية لأهدافها التفاوضية للعناصر التالية (٢) :

١- الهدف الرئيسى هو ضرورة إنهاء الشكل الحالى للوجود البريطانى فى مصر.

٢ - رفض ربط هذه المفاوضات بمسألة الدفاع المشترك، وتجنب أية مشاركة غربية، وأمريكية على وجه الخصوص فى أى عمل يتصل بهذه المفاوضات.

---

(١) هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ١٦٢، إلى ١٦٤ بغض هذه الاستنتاجات، التى لا يقدم لنا الأستاذ هيكل مصدرها، يتفق مع مسار التطورات بالفعل والمواقف العلنية والسرية للثورة مما يجعلها عناصر موثوقاً منها فى الرؤية الناصرية آنذاك.

(٢) استعنا جزئياً بما كتبه محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، الموضع نفسه.

٣ – هذا الرفض السابق لا يمنع فى ضوء توازنات القوة والحاجة لتدعيم المصالح مع الغرب من وضع ترتيبات معينة تجعلها متاحة لبريطانيا خلال مدة معينة من السنين، ولا بد فى ضوء هذا التنازل من تجنب – قدر الممكن – أى إحراج للحكومة المصرية ناتج عن استمرار شكل من أشكال الوجود البريطانى فى القاعدة. وبالتالى جعل هذا الوجود فى أدنى درجاته عمومًا وبشكل خاص فيما يتعلق بدرجة ظهوره خصوصًا. سواء فيما يتعلق بالمتاحية أو السريان أو شكل الوجود الفنى أثناء حالة السلم.

٤ – فى مقابل هذا الحصول على أكبر عائد مصرى ممكن سواء فى مساعدات أمريكية وبريطانية إن أمكن، أو الحصول على أكبر جزء ممكن من هذه القاعدة بما يفيد بناء الجيش المصرى (*)، وهو اهتمام طبيعى فى ضوء الخلفية العسكرية للقيادة المصرية آنذاك.

ونعتقد أن هذه العناصر تشكل الإطار العام للتفكير المصرى آنذاك، أما التفاصيل فقد كانت لدى مصر تصورات محددة حينا، وأخرى غير واضحة فى حين آخر، وتبلورت خلال المفاوضات وتبدلت بعض عناصرها كذلك تحت تأثير الضغوط والتفاعلات المختلفة، مثلما تبدل الموقف البريطانى فى هذه المفاوضات. وتتبدل مواقف أطراف أى مفاوضات، بتأثير تطور العملية التفاوضية فى بيئة داخلية وخارجية متغيرة.

أما عن أدوات المفاوض المصرى، التى هى فى الواقع أدوات استراتيجية التساوم المصرية بالمعنى الواسع، فيمكن القول إنها كانت تدور حول المحاور الآتية: –

١ – سياسة إرهاق الوجود البريطانى فى مصر من خلال وسيلتين أساسيتين وهما الأعمال الفدائية، ومحاصرة القاعدة البريطانية، ووسيلة ثانوية وهى الحرب النفسية وأعمال المخابرات.

٢ – محاولة اللعب على التناقضات الأمريكية – البريطانية ودفع السياسة الأمريكية للضغط على بريطانيا

٣ – سياسة التهديد بالحياد.

٤ – الدعاية المضادة لبريطانيا فى المنطقة، وخاصة تلك التى بدأت عقب إنشاء إذاعة صوت العرب وفى الواقع ليس لدينا معلومات من المصادر المختلفة بهذا الشأن سوى إشارة إحدى الدراسات لها بشأن تأثيرها على الجنوب العربى واحتمال أن يكون لهذا تأثيره فى اتفاقية الجلاء[1].

(*) ونقصد العتاد والمنشآت التى يفترض إجلاء بريطانيا لبعضها معها فى حالة الجلاء التقليدى.

(١) أحمد يوسف أحمد: الدور المصرى فى اليمن، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨١، ص ١٦٢.

ولهذا نكتفى بتناول النقاط الثلاث الأولى على الوجه الآتى: -

١: سياسة إرهاق الوجود البريطانى:

وتعد هذه السياسة امتداداً لما حدث عقب إلغاء معاهدة ١٩٥١ ولكن فى إطار إعداد متحكم فيه بدرجة معقولة. كما تعد هذه الأداة بالإضافة لمحاولة التأثير على السياسة الأمريكية للضغط على بريطانيا، نقطتى ارتكاز التحرك المصرى نحو تقوية موقف مصر التفاوضى.

ونقصد بهذه السياسة عموماً مفهوماً يتجاوز مجرد الكفاح المسلح أو الأعمال الفدائية إذ لجأ الطرف المصرى لأساليب أخرى لعل أهمها الحصار الاقتصادى على القاعدة، وكذلك الحرب الدعائية والنفسية للوجود البريطانى فى مصر، وفيما يلى عرض لهذه الأدوات الفرعية.

أ) الأعمال الفدائية:

ذكرنا فيما سبق أن الثورة كانت حريصة على تجنب أخطاء الكفاح الشعبى فى مرحلة مابعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ولهذا كلفت السيد كمال الدين حسين بمهمة تشكيل كتائب الفدائيين لخبرته فى هذا الصدد.

ويشير السيد أمين هويدى إلى أنه فى بداية الثورة صدرت أوامر - ولم يحدد تاريخ ذلك - إلى قسم التخطيط بإدارة العمليات الحربية الذى كان يرأسه لإعداد تقدير موقف من الناحية العسكرية فى حالة مفاوضات مع بريطانيا وتضمن تقديرهم للموقف الآتى: -

١ - لا يمكن أن تنجح هذه المفاوضات السياسية إلا بمساندة القوة العسكرية، وركز التقرير على العمليات الفدائية وهو ما يتفق مع الخط العام للتحليل والذى أساسه استبعاد المواجهة العسكرية النظامية.

٢ - أنه لابد من إخلاء سيناء من القوات المسلحة المصرية حتى لا يكون عامل ضغط على مصر عند بدء الأعمال الفدائية، إذ يمكن للقوات البريطانية أن تكرر ما فعلته فى نهاية عام ١٩٥١ بمنع مرور الإمدادات والذخائر من كوبرى الفردان، أو من أية أماكن أخرى عبر القناة (١)، ويتم سحب القوات بالفعل بسرية كاملة وبشكل مفاجىء لبريطانيا (٢) بعد ذلك أعلنت

---

(١) أمين هويدى، حروب عبد الناصر، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ١٩، ٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠، إلى ص ٢٧.

الحكومة تشكيل قوات الحرس الوطنى فى مارس ١٩٥٣ وفتح الباب للتطوع أمام هؤلاء الفدائيين، بل بدأت بعض العمليات بالفعل، والتى استمرت خلال فترة الدراسة محكومة بسيطرة المخابرات العسكرية المصرية، وما تكشفه متابعة هذه الحوادث عن ارتباط بسير المفاوضات، التى كان بعضها سريًا، يؤكد هذه السيطرة ويؤكد هذا أيضًا ما يقوله أمين هويدى من أن فشل جولة مايو ١٩٥٣، كانت تعنى بالنسبة للمخابرات المصرية أن النتائج على مسرح العمليات فى القناة لم تقنع بريطانيا بعد بالتنازل عن مخططاتها، كما يؤكد هذا أيضًا ما تشير إليه مذكرات السيد كمال الدين رفعت الذى قاد هذه العمليات فى القناة، حيث تكشف متابعة الصحف عن هذه الفترة، كذلك متابعة الحوادث التى ذكرها السيد كمال رفعت خلال أشهر مايو حتى أغسطس ١٩٥٣ – أن المتوسط الشهرى كان أعلى من حوادث شهر سبتمبر الذى شهد كما سنرى جولات مكثفة للتفاوض (١). وكذلك أدى توقف المفاوضات لفترة طويلة خلال النصف الأول لعام ١٩٥٤ إلى تزايد هذه العمليات الفدائية خلال شهرى مارس وأبريل ١٩٥٤، بل وكانت مصدر قلق بريطانى خاصة بسبب تزايد استخدام المتفجرات. ويشير السيد كمال رفعت بهذا الصدد إلى أن المتفجرات كانت تتسرب للمعسكرات البريطانية عن طريق مئات العمال المصريين، حتى فى أرغفة الخبز التى يصحبونها. (٢) كما يلاحظ من متابعة جريدة الأهرام عن هذه الفترة تزايد نشر أنباء هذه العمليات كلما تعرضت المفاوضات لأزمة.

ومن ناحية أخرى فيما يتعلق برد الفعل البريطانى فيلاحظ أن السلوك البريطانى اتسم بالعنف البالغ كلما زادت معدلات العمليات الفدائية، وكانت أشد مراحل المواجهة فى منتصف يوليو ١٩٥٣ حينما زادت العمليات الفدائية إلى حد كبير فاتخذت القيادة البريطانية العسكرية فى منطقة القناة مجموعة من الإجراءات المتشددة، كان منها منع دخول العمال المصريين وإقامة المتاريس ونقاط الحراسة، وإعلانها أنها ستقوم بحجز الذين يحملون أسلحة بدون ترخيص وحجز الذين يشك فى أن لهم دورًا فى إخفاء طيار بريطانى كان قد اختفى، وهى مسألة سنعرض لها باختصار فيما بعد. ولقد أدى هذا التصعيد البريطانى إلى تراجع مصرى وتهدئة الموقف نسبيًا، حتى إن الأهرام نشر أن عبد الناصر أصدر تعليمات بعدم تمكين

(١) كمال الدين رفعت، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤، إعداد مصطفى طيبة، القاهرة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٨ صفحات ٧٧، ٨٣، ١١١، ١١٧، ٢٦٦، حتى ٢٦٨، ثم ٣٥٢، ٣٥٣.

(٢) المرجع السابق، من صفحة ٢٣٠، حتى صفحة ٢٤٠.

بريطانيا من هدفها واستفزاز المصريين للقتال، إذ إن مصر حين تقاتل بريطانيا ستحدد الوقت والطريقة التى ستقاتل بها والتى تتفق مع المصلحة والخطة الموضوعة لهذا (١). ولقد كان شهر مارس ١٩٥٤ هو الفترة الثانية الهامة فى التصعيد بين الطرفين (٢). وهو التصعيد الذى توقف تدريجيًا بنهاية الشهر بعد أزمة مارس والاستعداد للجولة الأخيرة للمفاوضات التى سبقت توقيع رؤوس الاتفاقية.

والسؤال الذى يبرز هنا، هو تقييم جدوى هذه الأعمال الفدائية فى ضوء هذا التراجع المصرى الواضح كلما صعدت بريطانيا من ردود فعلها على هذه الأعمال.

فى الواقع إن التصعيد البريطانى فى ذاته يمكن عَـدّه نجاحًا لمصر – فيما يمكن أن نسميه نجاح استراتيجية الضعيف. ونقتبس مما ذكره السيد أمين هويدى بهذا الصدد الأفكار الآتية:

١ – إن مجرد زيادة القوات البريطانية وتكثيفها باستدعاء وحدات إضافية كان يعنى زيادة الأعباء وزيادة التكلفة التى تكبدتها بريطانيا لاحتلال المنطقة فضلا عن تكلفة إقامة التحصينات والأسوار الشاسعة وحقول الألغام وحفر الخنادق.

٢ – وأهم من هذا الشعور القوى بالخوف وعدم الأمن، وزيادة أعباء الأفراد فى أعمال الدوريات ليلا ونهارًا واستنزاف الجهود فى إقامة هذه التحصينات، المشار إليها فى النقطة السابقة وكما تذكر إحدى الدراسات فإن الجيش البريطانى أجبر على حبس نفسه خلف الجدران والأسلاك الشائكة. ووجد ٨٠ ألف جندى أن عليهم قضاء معظم وقتهم فى الدفاع عن النفس (٣)، ويتحدث مصدر آخر عن أحد الجنود البريطانيين وصف خبرته فى هذه القاعدة بأنها لا يختلف عن تجربة أسره فى ألمانيا (٤).

وحصيلة كل هذه الآثار، هو فقدان القاعدة لهدفها الذى كانت بريطانيا تبرر وجودها بسببه وهو حماية المصالح البريطانية والغربية ضد التهديدات الخارجية، ولو أضفنا إلى هذا

---

(١) أهرام ١٤/٧/١٩٥٣.

(٢) انظر أهرام، ١٨، ١٩، ٢٩، ٣١ مارس ١٩٥٤، وقد كان أحد أسباب هذا التصعيد مصرع ضابط بوليس مصرى، انظر كمال الدين رفعت، مرجع سابق، الصفحات من ٣١٤ حتى ٣٢٢.

(٣) Monroe, Op. Cit. , P. 173.

(٤) Lapping, Op. Cit. , P. 249.

دلالة هذه العمليات التى تعنى أن الأمور يمكن أن تتطور إلى الأسوأ كما يقول د. أنـور عبد الملك (١) فإننا عندئذ سوف نجد أن الأعمال الفدائية المصرية فى هذه المرحلة تم توظيفها بشكل ناجح فى إطار الأهداف المحدودة التى وضعت لها، وسوف نرى الاهتمام البرلمانى البريطانى بهذه المسألة والانزعاج الذى عكسته تصريحات لمسئولين بريطانيين بهذا الصدد.

ويلاحظ أن جزءًا من حوادث إزعاج القوات البريطانية كانت سرقات منظمة استمرت حتى بعد الانسحاب، والتى رغم أن كثيرًا منها لم يكن بتنظيم المخابرات المصرية، فإن بصمات هذه المخابرات كانت وراء بعضها، بشكل يؤكده ما جاء فى مذكرات كمال رفعت (٢). كما يلاحظ كذلك أن بريطانيا كانت لديها شكوك قوية فى أن المخابرات المصرية وراء هذه الحوادث، كما أنهم كانوا يربطونها كذلك بالدور الأمريكى أو محاولة التأثير عليه (٣)؛ إذ أشار بيان بريطانى إلى أنهم لاحظوا تزايد فى الحوادث فى أوقات معينة مثل عندما يزور مسئول أمريكى مصر أو يكون هناك مؤتمر دولى رئيسى يجمعهم - أى الإنجليز - مع الأمريكان، ولقد جاء هذا التصريح قبيل مباحثات مؤتمر برمودا للقوى الغربية الثلاث (٤).

ب - حصار القاعدة:

ولقد بدأ الإعلان عن إجراءات اقتصادية خاصة فى التعامل مع القاعدة البريطانية عقب مغادرة دالاس القاهرة فأعلن فى ١٩٥٣/٥/١٤ صدور قرار وزارى يحظر توريد أية مواد غذائية أو مشروبات أو خامات الصناعة والبناء والطاقة وحتى الخردوات للقاعدة البريطانية، إلا بتصريح من وزارة التموين، وأنه فرض نظام مراقبة على الطرق المؤدية للمنطقة؛ وذلك لضمان مراقبة نقل هذه المواد وتوفيرها للاستهلاك المحلى لأهالى المنطقة. وتقرر الاستعانة بضباط الجيش الذين تقرر انتدابهم للعمل فى وزارة التموين للإشراف على نظام نقل وتوفير هذه المواد لسكان منطقة القناة (٥). ومع ذلك كانت هناك جوانب أخرى لهذه الإجراءات المصرية لم تعلن

---

(١) Anour Abdel Malek, Egypt Military Society, Translated by Charles Markmann New York, Random House, 1968, P. 98.

(٢) كمال الدين رفعت، مرجع سابق، صفحة ٢٧٦.

(٣) Fo. 371/102847 73199 JE 11914/3 April 27, 1953.

(٤) أهرام، ٣٠/ ١١/ ١٩٥٣.

(٥) أهرام، ١٩٥٣/٥/١٤.

فى الصحف المصرية، ففى ١٧ مايو صرح وزير الإرشاد القومى السيد فؤاد جلال بأنه ليس المقصود بهذه القرارات الحصار الاقتصادى، وإنما معالجة مشكلة العجز فى بعض مواد التموين فى مصر، وأن مصر سوف تستمر فى تقديم الترتيبات المتفق عليها مع بريطانيا، ولكن لن يسمح للقوات البريطانية بشراء أى شىء مما هو مطروح للمدنيين للاستهلاك فى منطقة القناة. (١) كما نشرت النيويورك تايمز تصريحاً آخر للدكتور فوزى فى ١٩ مايو؛ ينفى وجود حصار على القاعدة البريطانية لمنع إمدادات الغذاء من القوات البريطانية (٢).

ويوضح السيد كمال الدين رفعت جانباً آخر وهو أن الحظر تم فيما يزيد على احتياجات عشرة الآلاف جندى وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦ (٣)، ويتضمن هذا المعنى وجود ترتيبات حكومية مصرية لتزويد القاعدة باحتياجاتها فى حدود معينة والباقى كانت تقوم بالحصول عليه من السوق المحلية، وكانت هذه الإجراءات متعلقة إذن بإقامة إشراف على احتياجات الغذاء وغيرها للقاعدة البريطانية؛ بحيث تكون تحت رقابة الحكومة المصرية. وعلى الرغم مما يشير إليه المرحوم كمال رفعت من اهتمام الحكومة المصرية آنذاك بهذه المسألة وأن السيد زكريا محيى الدين كان يشرف على تطبيق هذا القرار شخصياً ويجتمع بكمال رفعت والمراقبين العسكريين أسبوعياً (٤). فإننا لا نرى فى هذه الإجراءات أكثر من نوع الحصار النفسى، ففيما يبدو كانت القوات البريطانية تحصل على احتياجاتها الأساسية - وأنه ربما إذا كانت قد تعرضت لحرمان اقتصادى فلن يكون إلا فى احتياجات أقل ضرورة، بدليل أن المسألة لم تثر فى أية تصريحات بريطانية أو على مائدة المفاوضات، أو فى أية اتصالات بريطانية مع مصر أو الولايات المتحدة. هذا الحرمان النسبى، بالإضافة لحرمان الأفراد البريطانيين من حرية الشراء من الأسواق الغربية منهم. تجعل من هذا الحصار جزءاً من الضغوط النفسية التى مارستها مصر على الجانب البريطانى، ويضاف إلى ذلك ما يذكره رفعت من أنه عن طريق التحكم فى الشركات التى تتعامل مع القاعدة كان يتم تسريب كثير من المعلومات وفقاً لما سنتعرض له فى نقطة لاحقة.

---

(١) New York Times, May 18, 1953.

(٢) New York Times, May 19, 1953.

(٣) كمال الدين رفعت، مرجع سابق، ص ٢٩٠ إلى ص ٢٩٢.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

جـ) الحرب النفسية والدعائية:

كان من أهداف المخابرات المصرية الحصول على أكبر قدر من المعلومات عن الجيش البريطانى فى القناة، ومراقبة أنشطة المخابرات البريطانية، وكشف أساليبها وعملائها، وكان الغرض من هذه العمليات استخدام هذه المعلومات فى التفاوض وفى الحرب النفسية ضد القوات البريطانية، وكانت وسائل الحصول عليها عديدة منها الشركات المتعاملة مع القاعدة أو العاملين بها سواء مصريين أو أجانب، وكان من المعلومات التى حصلت عليها المخابرات المصرية معرفتها فى مايو ١٩٥٤ بنية بريطانيا فى اقتراح قيام شركات المقاولات بإدارة القاعدة ومن ثم عرف المفاوض المصرى بهذا الأمر قبل طرحه رسمياً (١). كما عرفت مصر أيضاً بخطة روديو فى فبراير ١٩٥٣، وفقا لما ذكره حسنين هيكل (٢)، كما تم القبض على كثير من عملاء الإنجليز ومحاكمتهم، وإعدام بعضهم كما سنرى فى مواضع لاحقة.

وكان من وسائل الحرب النفسية المصرية الآتى:

١ - المنشورات: والتى كانت توزع فى المناسبات فى جميع أنحاء القاعدة عن طريق مندوبين وموزعين فى زمن وجيز، وكانت تتضمن الإشارة إلى تعنت الساسة البريطانيين والذين لا يهدفون إلا لاستغلال مصر، وأن هؤلاء الجنود ليسوا سوى ضحية لساسة بريطانيا الذين يعيشون آمنين فى لندن، كما كانت ترسل بعض هذه المنشورات لأهالى الجنود فى بريطانيا من الذين كان يتم الاستيلاء على بريدهم، ويشير كمال رفعت إلى أن جريدة الجندى البريطانية اهتمت بهذه المسألة وعقدت مقارنة بين منشورات الفدائيين المصريين ومنشورات الألمان فى الحرب العالمية الثانية (٣).

٢ - الإشاعات، وكانت تتم عن طريق المتعهدين المصريين الذين يترددون على المعسكرات البريطانية وكذا الموظفين الأجانب والعمال المصريين، ومن ذلك إطلاق إشاعة بأن الفدائيين المصريين سوف يقومون بهجوم فى ليلة رأس سنة ١٩٥٣، وانتشرت الإشاعة وأدت إلى حالة تأهب ولم يحدث هجوم، وكان الذى يهم المخابرات المصرية هو تحويل الليلة من الاحتفال إلى حالة التوتر والعصبية (٤).

---

(١) كمال الدين رفعت، مرجع سابق، صفحات ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ثم ٢٢٠ حتى ٢٢٦، ٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ص ١٩٤، ١٩٥.

(٣) كمال الدين رفعت، المرجع السابق، الصفحات من ٢٣٧ إلى ٢٤٤.

(٤) المرجع السابق، صفحة ٢٤٧، إلى ٢٥٠.

٣ - الإذاعة الموجهة والتى كانت تسعى لنقل نفس مضمون رسائل المنشورات سابقة الذكر وكانت مصدر قلق للسلطات البريطانية، حتى إنها أصدرت أوامر بعدم الاستماع إليها، ولم يكن من السهل تنفيذ هذه الأوامر بطبيعة الحال (١).

وبالإضافة إلى هذا حاولت المخابرات المصرية الاستفادة، من تمرد الجنود الموريشان داخل القاعدة وتصعيده قدر الممكن (٢).

الخلاصة بشأن سياسة إرهاق الوجود البريطانى، إنه بصرف النظر عن احتمال وجود مبالغات فى الكتابات المصرية بشأنها، فإن ردود الفعل البريطانية من عسكرية ودبلوماسية ومن اهتمامات سياسية بريطانية داخلية بها، تؤكد أن القاعدة كانت تتعرض لضغوط شديدة، وخير ما يلخص هذا ما نقلته إحدى الدراسات عن صحيفة لندن نيوز كرونيكل عن وصف أحد الجنود البريطانيين لمشاعره عند توقيع رؤوس الاتفاقية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤، حينما قال «نحن نحترق شوقًا للخروج من مصر» (٣)

كما يؤكد هذا أيضًا أن بريطانيا جعلت من توقف هذه العمليات الفدائية أحد شروطها لاستئناف المفاوضات فى منتصف ١٩٥٤.

٢ - التأثير على السياسة الأمريكية:

أحد أبعاد الصراع المصرى - البريطانى حول القضية المصرية هو ذلك الصراع - أو التنافس - بين الطرفين حول كسب التأييد الأمريكى، وسوف نتعرض لمحاولة بريطانيا توظيف الدور الأمريكى فى البحث التالى، أما هنا فنتناول المحاولات المصرية للتأثير، والتى لا ترقى للمستوى الذى بلغته بريطانيا فى هذا الصدد، ولقد كان لمصر أهدافًا أخرى فى محاولة التأثير على واشنطن تدور حول الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية، وكان نجاح بريطانيا فى ربط هذه المساعدات بالاتفاقية ضد إرادة مصر فى الواقع. والمفهوم أن استمرار إلحاحها على الحكومة الأمريكية فى هذه المسألة خلال مرحلة الدراسة هو محاولة

---

(١) كمال رفعت، المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥١، ٢٥٢.

(٣) We are dying to go.
Lapping, Op. Cit. , P. 250.

منها لمقاومة هذه السياسة البريطانية. وقد كان أساس هذه المحاولة المصرية هو إدراك القيادة السياسية لوجود تناقضات أمريكية بريطانية يمكن استخدامها لصالح الأهداف المصرية [1]، ولقد اتخذت محاولات التأثير هذه طرق الإقناع والتلويح بالاتجاهات الودية تجاه الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصاً كما رأينا فى مواضع سابقة، وكما سنرى فى مواضع تالية، والتهديد بالتحول للحياد وهى أداة سنعرض لها بشكل مستقل فى النقطة التالية. وكذلك بإبداء الاستياء العملى من السياسة الأمريكية من وقت لآخر، وهنا نجد عدداً من الأمثلة وربما كان من أول التصريحات الهامة بهذا الصدد تصريح للصاغ صلاح سالم (الذى كان وزيراً للإرشاد القومى) فى أوائل يوليو ١٩٥٣ قال فيه لا يعرف إلى أى مدى يستطيع دالاس أن يحمل بريطانيا على التسليم بوجهات نظر مصر التى وافقت على كثير منها - وأن واشنطن لم تقدم أية مقترحات فى هذا الصدد [2]، هذه اللهجة المعتدلة فى التعبير عن التشكك فى الدور الأمريكى، والتى لا تزال تبقى على إبراز صورة إيجابية للولايات المتحدة (موافقتها على كثير من وجهات نظر مصر)، قد استمرت بشكل ما فى ثنايا تعليقات جريدة الأهرام خلال هذه الفترة [3]، ثم تحولت بعد ذلك بشهور إلى موقف أكثر وضوحاً فى خطاب لعبد الناصر فى ١٩٥٣/١١/١٩ فى محافظة الشرقية قال فيه « إن أمريكا لن تغضب بريطانيا لكى ترضى مصر أو غيرها، وأن العالم الحر يوزع وعوده كالأفيون على الشعوب الضعيفة [4] »، وتابع نجيب هذا الهجوم بعد ذلك بيومين فى حديث لوكالة اليونايتدبرس جاء فيه أن استغلال بريطانيا للموقف ومماطلتها فيه أثرت على علاقة أمريكا بمصر والشرق الأوسط [5]، وكان المناخ مناسباً لأن ينشر الأهرام تصريحاً آخر للسيد حسن الهضيبى فى ١٩٥٣/١١/٢٥ «بأن أمريكا تخلت عن مبادئها لتؤازر الاستعمار فى كل شبر محتل من أرض المسلمين [6]»

---

(١) هيكل، ملفات السويس، ص ١٦٤.

أيضاً:

Adams, Op. Cht. , P. 93.

Copeland, Op. Cit. , P. 120.

بل إن عبد الناصر عبر عن هذه صراحة فى حديث له فى ١٩٥٣/٣/٣٠ مع بعض مسئولى السفارة الأمريكية والذى رد بما فيه أن على مصر أن تستبعد صداماً أمريكياً بريطانياً لأن هذا من قبيل الأوهام.

No. 1136 774 - 5/3 - 3053 PP. 2039 - 2040.

(٢) أهرام، ١٩٥٣/٧/٤†

(٣) على سبيل المثال أهرام، ١٩٥٣/٧/١٧.

(٤) أهرام ١٩٥٣/١١/٢٠.

(٥) أهرام ١٩٥٣/١١/٢٢.

(٦) أهرام ١٩٥٣/١١/٢٥.

ويلاحظ أن هذه التصريحات لم تمنع من اتصالات علنية بين الطرفين تشير إلى أن العلاقات ما زالت وثيقة؛ فبعد يومين من خطاب عبد الناصر سابق الذكر التقى بكافرى وصرح الأخير بعد ذلك بأمله فى تحسن الموقف (١). ولقد جاءت هذه التصريحات فى إطار مؤتمر برمودا بين القوى الغربية الثلاث، وما تردد عن استمرار تشدد بريطانيا ورفضها للضغط الأمريكى. والذى جاء فى ظله التصريح البريطانى سابق الذكر من أن الحوادث تزيد للتأثير على الولايات المتحدة فى فترات معينة، وفى مارس وأبريل ١٩٥٤ عادت نغمة التصريحات المصرية مرة أخرى لتنفى الدور الأمريكى فى المباحثات، بما فى ذلك تصريح لعبد الناصر فى ١٦ مارس ١٩٥٤ بتجميد الموقف ونفى قيام أمريكا بأى مساعٍ فى هذا الشأن (٢) ثم عاد الحديث ليصبح أكثر وداً بعد ذلك مع قرب استئناف المفاوضات المصرية البريطانية، ويضاف إلى الأدوات السابقة تصعيد الموقف فى القناة خلال أى متابعة تتضمن تحركًا أمريكيًا كما أشرنا من قبل، والذى يعبر عنه أحد الكتاب فى وصف مناخ زيارة دالاس للقاهرة بأنه توتر مصطنع غرضه إقناع دالاس بأولوية الموقف المصرى - البريطانى (٣).

٣- التلويح بسياسة الحياد:

تتعلق هذه النقطة بتلك الحملة أو ما سمى بمراجعة السياسة الخارجية المصرية والتى بدأت فى ديسمبر ١٩٥٣ وخلال شهرى يناير وفبراير ١٩٥٣، حيث انتشر الحديث فى الصحف المصرية عن الحياد، واستدعت مصر سفراءها فى الدول الكبرى وبعض الدول ذات الأهمية الخاصة كالهند وباكستان، وعقد مجلس قيادة الثورة العديد من الاجتماعات بمشاركة هؤلاء السفراء فى إعلان صريح عن مراجعة ودراسة توجهات مصر الخارجية (٤).

فى الواقع إنه يمكن النظر إلى هذه المسألة بوصفها أداة مستقلة لأنها كانت موجهة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا معًا وإن كانت للأولى بأكثر من الثانية، كما أنه من ناحية

---

(١) أهرام ١٩٥٣/١١/٢٢.

(٢) أهرام ١٤، ١٧ مارس ١٩٥٤.

(٣) Abu Jaber, Op. Cit. , P. 57.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربى، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، والآداب، أبريل سنة ١٩٧٨، ص ١١٢.

وأيضًا ماورد بجريدة الأهرام فى ٥، ١١ يناير ١٩٥٤.

أخرى فإننا نستطيع اليوم وفى ظل معرفة التطورات التى شهدتها السياسة الخارجية المصرية بعد ذلك، أن نفترض أن جزءاً من هذه المراجعة كان تعبيراً عن اتجاه حقيقى لم يتبلور بعد بدليل أنه فى ظل هذا المناخ وقعت مصر اتفاقية تجارية للبترول مع الكتلة الشرقية فى يناير ١٩٥٤، وبعدها رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى بين مصر والاتحاد السوفيتى إلى مستوى سفارة (١). كما أن الاتحاد السوفيتى قدم عرضه بشأن السد العالى أثناء زيارة لوفد تجارى لموسكو فى فبراير ١٩٥٤، ولكن مصر لم ترد على هذا العرض آنذاك (٢).

أما الدليل على أن الطابع العام لهذا الاتجاه كان المناورة والتهديد فهو تراجع هذه الحملة بعد مارس ١٩٥٤، وخاصة مع قرب التوصل لاتفاق، وكذلك من أنه عندما أثار كافرى المسألة مع فوزى اقترح الأخير أن تفرج بريطانيا عن خمسة عشر مليون جنيه إسترلينى كعلامة على حسن نيتها، ولكن الاتصالات التالية أدت إلى موافقة بريطانيا على الإفراج عن مبلغ خمسة ملايين جنيه إسترلينى فقط (٣). وسنرى أن بريطانيا أفرجت عن ١٠ ملايين جنيه إسترلينى قبل استئناف المفاوضات وبعد ذلك بستة أشهر؛ بما يفيد بأن الطلب لم يلق أية استجابة فى حينه. كما أن إدراك الطرفين البريطانى والأمريكى لهذه المسألة على أنها تهديد، والتعامل مع مصر على هذا الأساس يؤكد أن مصر كانت تهدف أساساً حينئذ للمناورة.

ولقد كان أول انطباع لدى الإدارة الأمريكية هو القلق، فأرسلت لكافرى فى ١٩٥٣/١٢/٣١، بأن هذا الحديث يعوق فرص منح مساعدات لمصر، وربما تكون له انعكاسات سلبية إقليمية، وأنهم يضغطون بشدة على بريطانيا من أجل الاتفاق (٤). كما سحبت الإدارة عرضها بالمساعدات فى ذلك الوقت على أساس هذه الحجة (٥). أما كافرى فقد تحرك موقفه من البدء بإرساله لحكومته بأنه يعمل هو والسفير أحمد حسين على إقناع القيادة المصرية بعدم جدوى هذا الحديث، الذى تستخدمه كتهديد (٦) إلى اتخاذ موقف أكثر حسماً وذلك حينما

---

(١) Wheelock, op. cit. , PP. 215 - 216.

(٢) No. 1282 661 - 74/2 - 1254. Feb. 12, 1954, PP. 2215 - 2216

(٣) No. 1268 674 - 7A/1 754 Jan. 7, 1954 PP. 2191 - 2192.

(٤) No. 1266 874 - 00TA/12 PP. 2189 - 2190.

(٥) No. 1268, Op. Cit.

(٦) No. 1267 874 - 00 - 054 Jan 6, 1954 PP. 2190 - 2190.

أرسل لحكومته فى ١٣ فبراير بعدم ترك أنفسهم للخضوع لمساومة مصرية، وإهمال المسألة والتركيز على إقناع بريطانيا بحتمية تسوية المسألة (وكان يقصد بهذه المساومة مسألة السد العالى) (١). وهكذا كان التأثير على الموقف الأمريكى فى النهاية إيجابيًا عمومًا بالنسبة لمصر.

أما بريطانيا فقد كان موقفها هو اعتبار أن هذه الحملة المصرية مناورة لدفع الولايات المتحدة للضغط على بريطانيا (٢) كما أن تقريرهم السنوى عن عام ١٩٥٣ الذى أشرنا إليه ذكر أن المصريين أكدوا أن حياد مصر ليس محل نقاش، وكان تقديرهم أن هذا الحديث يسعى لتقديم بديل عن اللجوء للهجوم العسكرى المنظم على القوات البريطانية (٣). وعمومًا كان الموقف البريطانى هو عدم المبالاة بهذا الحديث.

أما عن أثره فى النهاية، فقد رأينا أنه قوّى من الاتجاه الأمريكى الراغب فى ضرورة الانتهاء من هذه المشكلة، ولكنه كان تأثيرًا محدودًا فى النهاية، حتى إن أحد الكتاب يذكر أن - عدم استجابة بريطانيا له أدى لعرض عبد الناصر التنازل الخاص بتركيا (٤)، وهذا القول غير دقيق؛ إذ نرى أن عبد الناصر قدم عرضه السرى هذا فى أوائل يناير أى فى الأيام الأولى لهذه الحملة وإن كنا فى الوقت نفسه نتفق مع القول بمحدودية تأثير هذا التهديد على سياسة الأطراف المقصودة، فى ضوء ثقتها آنذاك من عدم جدية الحكومة المصرية بشأن هذه المسألة، وسنرى أنه تأكيدًا لهذا، خلال الفترة التالية لأزمة مارس وخاصة بعد توقيع رؤوس الاتفاقية، كانت الحكومة المصرية حريصة على إبداء نواياها الطيبة تجاه الغرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصًا، وهى مسألة سنضطر للعودة إليها بسبب ارتباطها بمسألة تقييم الاتفاقية.

---

(١) No. 1283 668 - 74/2 - 135 & PP. 2216 - 2217.

(٢) برقية غير مطبوعة فى هامش البرقية السابقة رقم ٥ السابق فى ملف 461 - 7431/2 - 1554.

(٣) No. 14 (10 113/1/54 op. Cit.).

(٤) Wheelock, op. Cit. , P. 216.

المبحث الثانى: استراتيجية التفاوض البريطانية

أولا: إرادة التفاوض أم إرادة التسوية:

إذا كان قرار بريطانيا مع مصر قد حكمته عوامل متعددة، مثلما حدث بالنسبة للقرار المصرى بهذا الصدد، فإن الموقف بالنسبة لبريطانيا كان أكثر تعقيداً واختلافاً عن الموقف المصرى، ففى الواقع كان الموقف البريطانى فى عديد من فترات الدراسة يوحى ليس فقط بعدم توافر إرادة للتفاوض، وإنما أيضاً عدم توافر إرادة للتسوية من أساسها، فبينما كانت المسألة بالنسبة لمصر هى اتباع المنهج التفاوضى لحل المشكلة مع بريطانيا أو تجربة مناهج أخرى بينما هدف التسوية ثابت ومستقر، كان بديل عدم التسوية من أساسه مطروحاً أحياناً لدى الجانب البريطانى، على الرغم من أنه كان ضعيفاً وهامشياً، إلا أن ارتياح تشرشل وبعض القوى البريطانية له، جعل وجود هذا البديل قائماً رغم تعارضه مع المصالح البريطانية مما أدى إلى صبغ الإرادة البريطانية لتسوية القضية وكذلك إرادتها للتفاوض كأداة لهذه التسوية بسمات التردد والغموض.

ففى مذكرة روبرتسون فى يوليو ١٩٥٣ والذى كان المفاوض الثانى الرئيسى بعد السفير البريطانى خلال جولات مفاوضات عام ١٩٥٣ عرض لبدائل ثلاثة بخصوص مصر والجدير بالذكر أن إيدن عرض هذه البدائل نفسها فى مذكراته، وكانت كالآتى: -

١ - ترك الأمور على ما هى عليه (وليذهب المصريون إلى الجحيم).

٢ - الانسحاب من مصر وتركها دون اتفاق.

٣ - التوصل لاتفاقية مع مصر تضمن لهم متاحية القاعدة واستمرارها فى خدمة المصالح العربية لعدد معين من السنين (١). وعلى الرغم من أن ايدن وروبرتسون عبرا عن رفض البديل الأول والثانى، فإننا أشرنا من قبل إلى أن تشرشل كان يعبر صراحة أحياناً خاصة

---

(١) Fo. 371/1084 53 73452 JE 1195/2.

ويلاحظ أن هذه المذكرة، وزعت فى ديسمبر ١٩٥٣ على بعض أعضاء البرلمان البريطانى أيضاً

Eden, Full circle, op. cit. , PP. 283 - 284.

رفض البديل الأول والثانى، فإننا أشرنا من قبل إلى أن تشرشل كان يعبر صراحة أحيانًا خاصة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣، عن عدم رغبته فى التفاوض مع مصر من الأساس(١).

وفى الواقع أننا تعرضنا فى الفصول السابقة إلى كثير من العوامل التى حكمت الاتجاه البريطانى فى هذا الصدد، وسنتعرض هنا لجانبين لم نتعرض لهما وهما التطور فى أهمية القاعدة بالنسبة لبريطانيا، والثانى التقدير العسكرى البريطانى للأوضاع المرتبطة بوجودهم فى مصر، كما سندعم ما أشرنا إليه من قبل بشأن المؤتمرات الإقليمية العربية. وسيقوم هذا العرض أساسًا على مذكرات من الوثائق البريطانية خلال مراحل مختلفة من المفاوضات بما يؤكد أن إرادة بريطانيا للتسوية كانت إرادة مترددة.

فيما يتعلق بالأهمية الاستراتيجية لهذه القاعدة، فقد جاء بموضع سابق أنها كانت تعد آنذاك أكبر قاعدة عسكرية فى العالم. وفى الواقع إنه ليست هناك حاجة هنا للحديث المفصل عن موقعها الاستراتيجى الفريد المرتبط بموقع مصر فى العالم، فهى مسائل كلها معروفة (٢) ولقد عبر أحد الكتاب عن التقدير الضخم لأهمية هذه القاعدة بأن التخلى عنها لا يعوضه حتى

---

(١) انظر ص ٥٧ من هذه الرسالة.

(٢) تعرضت عشرات المؤلفات لهذه المسألة التى أصبحت من البداهات المعروفة اليوم، سواء فيما يتعلق بالموقع المتوسط فى العالم وفى الشرق الأوسط، وفى سيطرة القناة على مدخلى البحر المتوسط والبحر الأحمر، أو فى خطورة موقعها بالنسبة للاتحاد السوفيتى، وقربها من حقول النفط فى الجزيرة العربية والعراق وإيران انظر مثـــلا:

- Hudson, op. Cit. , PP. 115.
- Kimche, op. Cit. , PP. 79 - 83.

وكذلك فيما يتعلق بمصالح بريطانيا الضخمة مع قناة السويس سواء فيما يتعلق بسيطرتها على جزء كبير من تجارتها الخارجية وحيث كانت المستخدم الأول للقناة حتى عام ١٩٦٤. كذلك فيما يتعلق بشركات النقل البحرى البريطانية، وكذلك الأسهم البريطانية فى القناة من المصادر العديدة هـــنا

British Interests in the Mideterrenean and Middle East A Report under by CharlesHouse Study Group, London, Issued, under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford University press, 1958, PP. 25, 28.

Richard C. Whiting, the Suez Canal and the British Economy 1918 - 1960 In Imperalism and Natioalism in the Middle East, The Anglo Egyptian Experience 1882 - 1982, edited by Keith M. Wilson, London, Mansell publishing limited, 1983, P. 76, P. 92.

حتى أن سيرجون جلوب اعتبر استمرار القناة مفتوحة أهم مصلحة لبريطانيا فى مصر.

Sir John Bogot Glubb, Britain and the Arabs: A study of fifty years 1908 - 1958, London, Hadder and Stanghton, 1959, P. 309.

انضمام مصر للتحالفات الغربية [١] ، وكان هذا الاتجاه لا يجد بديلا لهذه القاعدة من الناحية الاستراتيجية ولا حتى العملية، فيذكر أحد الضباط البريطانيين الذى كتب عن تجربته فى الشرق الأوسط بأن الانتقال إلى قبرص فيه خطورة لإجادة اليونانيين لحرب العصابات والتخريب [٢]. إلا أن هذه الأهمية طرأت عليها بعض التطورات التى لم تؤد إلى إلغائها لأنها أدت إلى فقد بعض أهميتها النسبية بالنسبة لبريطانيا سواء لاستقلال الهند [٣]، أو لانضمام تركيا لحلف الأطلنطى [٤]، ويشير تقرير. لوزير الدفاع البريطانى لورد ألكسندر فى ١١ سبتمبر ١٩٥٣ إلى هذه المسألة، وأنه لم تعد للقناة أهميتها السابقة نفسها، ولكن تظل لها أهمية استراتيجية على الأقل من وجهة نظر حرمان الروس من السيطرة عليها والاقتراب من أفريقيا[٥]. كما أضافت بريطانيا بعد ذلك أن اختراع القنبلة الهيدروجينية أضعف من أهمية القواعد الضخمة، وهو عموماً سبب لا يفسر رغبتها فى أن تكون القاعدة متاحة لها فى حالة الحرب.

أما بالنسبة للعوامل العسكرية فيلخصها روبرتسون فى تقريره سابق الذكر فى العناصر الآتية المتعلقة بفعالية القاعدة: ـ

١ – صعوبة خاصة بمشكلة العمالة المصرية، والذين كان يبلغ عددهم حتى أكتوبر ١٩٥١ ٥٠ ألفا (خمسين ألفا) معظمهم من العمال المهرة، وما تبقى منهم آنذاك أى عام ١٩٥٣ ٢٠ ألفا فقط، قلة منهم مهرة والنتيجة أن القاعدة، خاصة الورش، لم تكن بالشكل المناسب، ومحاولتهم لاستيراد عمالة أفريقية لم تؤد إلى تحسين الموقف. وباختصار فإن القاعدة سوف تعتمد على مدى التعاون المصرى.

٢ – التزايد الكبير فى عدد القوات بسبب حالة الأمن، واضطرارهم إلى زيادتها أكثر لو

---

(١) - Halford L - Hoskin, the Middle East Problem Area in World politics, New York, The Macmillan Company, 1957, P. 285.

(٢) تشير مذكرات هذا الضابط إلى أنه قاتل وهو مسيحى فى صفوف الجيش الإسرائيلى فى ١٩٤٨.

وكان يقترح فى كتابة الحصول على سيناء مقابل الانسحاب من مصر؛ حيث إن الموقع الاستراتيجى لأى من ضفتى القناة هو أهم موقع فى المنطقة وليس له بديل.

انظر:

Colonel Meinzertzhagen, Middle East Diary 1917 - 1956. Londo The Cresent Press, 1959, P. 270.

(٣) Armazani, Op. Cit. , P. 384.

(٤) Eden, op. Cit, P. 271.

(٥) Fo. 371/ 102860 73199 From the Minister of Defence to. P. m.

أرادوا تطبيق خطة روديو(*).

٣ - أن القاعدة لم تكن معدة لهذا العدد الكبير من القوات من حيث التسهيلات والأقسام المعدة للمتزوجين، وإقامة هذه المنشآت المناسبة، أمر مكلف جداً، وتحتاج سنوات عديدة مما سيؤثر على معنويات القوات.

٤ - التكلفة السنوية العالية للأوضاع القائمة فى القاعدة.

٥ - أن هناك توقعات تشير إلى ضرورة خفضهم للقوات البريطانية عبر البحار، وإذا لم يحدث فى مصر سوف يكون عليهم التضحية بقواتهم فى الشرق الأقصى أى كوريا وهونج كونج والملايو، أو التراجع عن التزاماتهم فى الناتو بسحب القوات من ألمانيا.

ولهذا كان موقف رئاسة الأركان بضرورة السعى نحو اتفاق مع مصر يتضمن سحب معظم القوات وعلق روبرتسون أن هذا لا يعنى أن يكون الاتفاق بأى ثمن [(١)].

البعد الثالث، وهو البعد الإقليمى العربى، فنجد هنا تقريراً هاماً كان له تأثيره الواضح فى التفكير البريطانى وهو تقرير من السفير البريطانى فى لبنان آنذاك تشابمان أندروز (الذى سبق أن عمل بمصر كالرجل الثانى فى السفارة البريطانية) قال فيه إن العرب يؤيدون مصر فى ضرورة الانسحاب البريطانى وإن هذه المسألة عقبة أمام تطوير علاقات طيبة بين بريطانيا والدول العربية. ومن ناحية أخرى يجب على بريطانيا أن تقدم انسحابها من مصر كنجاح وإلا أساء هذا لصورتها فى المنطقة، وهذا قد يتطلب نقل قوات لمناطق أخرى فى المنطقة وتطوير علاقات طيبة مع مصر. وقد عكست التعليقات العديدة لمسئولى الخارجية البريطانية على هذا التقرير، وعرضه على وزير الخارجية مدى الاهتمام الذى أحاطت به الحكومة البريطانية هذا التحليل، وقد أوضحت التعليقات أن غالبية المسئولين قد تراجعوا عن فكرة البقاء فى مصر بالقوة من ناحية، ومن ناحية أخرى التقدير الخاص لخبرة أندروز فى شئون الشرق الأوسط ومصر[(٢)]. هكذا وفيما يثبت ما ذكرناه من قبل فإن التعليق على تقرير وضع فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٣ أى بعد أشهر من بدء المفاوضات، بأن غالبية المسئولين قد تراجعوا عن فكرة البقاء فى مصر بالقوة - يثبت أن هذا التفكير كان لا يزال وارداً حتى فترة قريبة من أكتوبر ١٩٥٣ لدى بعض المسئولين البريطانيين.

(*) كانت خطة روديو كما سبق احتلال القاهرة والدلتا فى حالة اتساع نطاق المواجهة ضد القوات البريطانية أو تهديد الأرواح البريطانية فى مصر.

(١) Fo. 371/108 453 73452 JE 1195/2.

(٢) Fo. 371/104 194 73137 JE 1054/2 (1051/1341 53) No. 161, P.Oct. 14, 953.

أشار التقرير كذلك لضرورة التنسيق والتعاون الكامل مع الولايات المتحدة فى المنطقة.

أما تأكيد عن هذه الطبيعة المترددة للقرار البريطانى بشأن التسوية، فتؤكدها مذكرة لبروميلى فى ٢١ مايو ١٩٥٤ سبق أن استعنا بها فى تأكيد أهمية المتغير الاقتصادى ويمكن أن يضاف هنا أنها تضمنت كذلك الإشارة إلى القلق من عدم استطاعة الحكومة الأمريكية أو عدم رغبتها فى استمرار تأجيل تزويد مصر بالمساعدات، والخوف من احتمالات التغير فى مصر. وعموماً فإن ما يهمنا بشأنها فى هذا الموضوع أن لغتها، مثل لغة كثير من التقارير الأخرى، وكأنها تخاطب شخصاً ما تحاول أن تقنعه؛ ومن ذلك قولها باتفاق الوزارة المعنية ورؤساء الأركان على ضرورة وقف النفقات العالية للقاعدة (١).

الخلاصة إذن أنه بينما كانت المسألة بالنسبة لمصر هى تفاوض أو لا تفاوض، كانت المسألة بالنسبة لبريطانيا تسوية أم بقاء الأمور على ما هى عليه. والغريب فى هذه المسألة أن الحكومة العمالية اتخذت قراراً بالانسحاب قبل ذلك بفترة طويلة، فيشير روبرتسون فى تقريره السابق الذكر بأن هذا القرار اتخذ منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية (٢)، وإن أشارت بعض المؤلفات إلى أنه اتخذ عقب حريق القاهرة (٣). وجاءت حكومة المحافظين لتحاول بعض عناصرها فى البداية عكس اتجاه عقارب الساعة، ولكن فوت الفرصة على هذه العناصر أن بعض أعضاء الحكومة الآخرين كانوا مدركين لضرورة التسوية والخروج من مصر. ولقد أشار لويد وزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك إلى هذا من أن إيدن ووزيرى الدفاع والحرب لورد ألكسندر وأنتونى هيد على التوالى كانا يميلا داخل مجلس الوزراء للانسحاب من القاعدة، بينما كان لويد نفسه يميل للتباطؤ وطبعاً تشرشل كان يتزعم هذا الاتجاه للتباطؤ (٤). ولقد نقل البعض عن هيد وزير الحربية بعد زيارته للقاعدة فى أوائل ١٩٥٣ أنه وجد قواته تعيش خلف أسلاك شائكة غير قادرين على إدارة القاعدة بشكل مناسب أو منع السرقات الكبيرة التى تحدث لمخازنهم، مما أدى لسحبه فكرة استمرار بريطانيا فى القاعدة (٥). وكان الصدام بين هذين الاتجاهين داخل الحكومة البريطانية هو الذى يفسر تباطؤها فى

---

(١) Fo. 371/108 417 73282 JE 1192/ 115 935/ccc.

(٢). Fo. 371/103453 73452 JE 1195/2

(٣) Adams, op. Cit. , P. 89.

(٤) Lloyd, op. Cit. , P. 21.

(٥) Norman Kipping, The Suez Contractors.
Hampshire, Kenneth Mass Publication Ltd. , 1969, P. 12.

المفاوضات، وترددها فى الاتجاه نحو التسوية بشكل حقيقى، مما سينعكس خلال معظم مراحل المفاوضات على السلوك التفاوضى البريطانى، حتى نجحت العناصر المؤيدة للتسوية فى فرض وجهة نظرها المؤسسة على حجج وحقائق متينة، الأمر الذى يثير تساؤلات هنا عما إذا كان هذا التردد تعبيراً عن عدد من الاتجاهات غير الرشيدة فى السلوك البريطانى السياسى. أم كانت خليطا من هذه الاتجاهات غير الرشيدة والتعمد من جانب اتجاهات أخرى للحصول على أفضل مزايا تفاوضية ممكنة. وهو تساؤل سنحاول العودة إليه فيما بعد.

ثانيا - الاستراتيجية التفاوضية البريطانية - الأهداف والأدوات:

فيما يتعلق بأهداف الاستراتيجية البريطانية، فإن تأصيلنا لها مؤسس على عناصر خطتها التفاوضية التى قدمتها لمصر كما سنرى بعد قليل. وعلى ما أمكن استخلاصه من الوثائق البريطانية وهى:

(أ) إنهاء الوضع آنذاك فيما يتعلق بالوجود البريطانى المكلف والمرهق لبريطانيا مادياً ومعنوياً، أى انسحاب القوات البريطانية من مصر.

(ب) التوصل إلى اتفاق مع مصر يضمن استمرار القاعدة بها، جاهزة لاستعمال بريطانيا فى حالة الحرب ولأقصى فترة يمكن تحقيقها، وهذا يعنى صيانة القاعدة بشكل فعال خلال السلم، وعلى أن تكفل الشروط التى بمقتضاها تعود بريطانيا للقاعدة حماية مصالحها متعددة الأبعاد فى المنطقة. (١)

(ج) محاولة الحصول على مشاركة مصر فى ترتيبات إقليمية دفاعية مرتبطة بالغرب بالتحديد فى شكل منظمة الدفاع، وهذا التفكير الذى تبلور منذ الفترة السابقة على الثورة وفى عهد الحكومة العمالية البريطانية كان هدفه الاستمرار الفعلى للنفوذ البريطانى فى مصر والمنطقة وسوف تحاول بريطانيا الإصرار على هذه المسألة رغم ثقتها من رفض مصر لها، وستضطر للتخلى عنها فيما بعد خلال المفاوضات، ظل أثرها فى تعقيد الموقف البريطانى وتشدده على أمل أن تتنازل مصر فى هذه النقطة، وهو مالم يحدث.

---

(١) Jabber, op. cit. , P. 137.
Donald Neff, Warriors of Suez, Eisenhower taks America to the Middl East New York, Simon & Schuster, 1981, P. 75.

(د) ألا يؤدى التوصل لاتفاق مصر إلى أى مساس بهيبتهم فى العالم العربى وبقية دول المنطقة بما يؤدى إلى مزيد من اهتزاز موقفها الذى كانت تعانى منه منذ الحرب العالمية الثانية بتأثير حرب فلسطين، ولعل قضية الزى (*) هى فى أحد أبعادها حرص منهم على هيبتهم فضلا عن الاعتبارات الداخلية المرتبطة بهذه المسألة، والخلفية السيكولوجية المرتبطة بالتقاليد الاستعمارية البريطانية.

ولقد أعدت بريطانيا لهذه المفاوضات خطة تتضمن ثلاثة بدائل أو حالات لشكل التسوية وقدمتها للولايات المتحدة للتشاور بشأنها فى مباحثات بايرود بلندن، سابقة الذكر، كما استكملت هذه المشاورات فى مارس ١٩٥٣ بين إيدن ودالاس، وتوصل الطرفان فى مباحثات بايرود لنص متفق عليه فيما يتعلق بالتسهيلات المطلوبة فى السلم والحرب كالآتى: -

حالة (أ):

١ - تسلم منطقة القناة لمصر، وتوضع تحت السيطرة المصرية، وخلال هذا فإن المنشآت والمعدات القائمة تصان وتدار ويتحكم فيها بواسطة القاعدة البريطانية فى بلجيكا، أو القاعدة الأمريكية فى المملكة المتحدة.

٢ - تعمل المنشآت والمبانى كقاعدة صيانة عاملة لقوات الشرق الأوسط البحرية فى السلام، والقوات الجوية لن تنفذ أية صيانة للمنشآت فى مصر خلال السلام.

٣ - تحافظ البحرية الملكية على المنشآت الموجودة بمصر للدفاع عن الموانى وصيانتها فى ظل السيطرة البريطانية ويكون لها استخدام تسهيلات الأنابيب والمخازن النفطية التجارية القائمة.

٤ - يحتفظ الجيش البريطانى بأكثر من ٥ آلاف فرد لإدارة هذه المنشآت وألفين آخرين كحد أقصى عن القوات الجوية.

٥ - تنشأ منظمة دفاع جوى مصرية، بريطانية مشتركة حتى فى مراكز القيادة ويرتبط بها سربان جويان بريطانيان نهاريان وسرب ثالث ليلى.

٦ - صيانة مركز للحلفاء فى مصر.

(*) قضية الزى تتعلق بالزى الذى كان على الفنيين البريطانيين ارتداؤه فى القاعدة أثناء سريان الاتفاقية، وهو ما سيتم التعرض لتفاصيله فيما بعد.

٧ – تطبيقات: إذا أمكن إقناع المصريين بهذه الشروط فإن هذا يضمن للحلفاء قاعدة صيانة عامة فى السلم يمكن العودة بمقتضاها والتشغيل فوراً فى حالة الحرب كما يمكن حمايتها بواسطة نظام دفاع جوى.

حالة (ب):

٨ – توضع القاعدة تحت السيطرة المصرية، ويحتل المصريون منشآتها حتى يرغب الحلفاء فى العودة لمصر فى حالة الحرب، ويتولى الجانب المصرى مسئوليته كاملة للحفاظ على كل الاتصالات اللازمة لعمل النظام ولصيانة احتياطى الحرب والورش الثقيلة فى حالة يمكن إعادة تنشيطها خلال فترة وجيزة. كما تسلم معدات ومخازن لاستخدام قوات بريطانية برية.

٩ – يعمل بالقاعدة عدد محدد من القوات البريطانية مقارنة بالحالة السابقة لمساعدة المصريين فى واجبات صيانة القاعدة.

١٠ – تتولى البحرية الملكية البريطانية صيانة المعدات اللازمة فى مصر للدفاع عن الموانىء وصيانتها فى ظل الإشراف البريطانى، ويكون لها استعمال التسهيلات الخاصة بمخازن وأنابيب النفط التجارية.

١١ – تنشأ منظمة دفاع جوى مصرية – بريطانية مشتركة، ويرتبط بها سربان بريطانيان وثالث ليلى.

١٢ – صيانة مركز ارتكاز للحلفاء فى مصر.

١٣ – تطبيقات: فى ظل هذه الشروط لن تكون هناك قاعدة عاملة مرضية فى مصر خلال مرحلة السلم، ولكن يكون من الممكن إعادة تنشيطها خلال ٦٠ يوما. ومن اللازم عندئذ صيانة أولية لبعض احتياطات قوات الحلفاء فى الشرق الأوسط فى الحرب فى مواقع خارج منطقة القناة.

حالة(ج):

١٤ – توضع القناة تحت السيطرة المصرية وتكون المسئوليات وفقا لحالة ب، فيما عدا أنه لن يكون هناك تسلم للمخازن والمعدات لاستخدام قوات الشرق الأوسط فى حالة السلم.

١٥ – توفير حق التفتيش الدورى للاحتياطيات والمنشآت لبريطانيا، ويجب – إن أمكن – أن يستقر بها الأفراد العسكريون الذين سوف يتولون التفتيش فى مصر، – وإن لم

تسمح مصر بهذا ربما يتم الاتفاق على أفراد خدمة يرتدون ملابس عادية أو لاستخدام المدنيين، وفى حالة تعذر هذا ربما يكون من الضرورى الموافقة البريطانية على استقرار أفراد التفتيش خارج مصر وتنفيذ الزيارات الدورية.

١٦ - تقوم مصر بالمحافظة على معدات الدفاع عن الموانى لصالح البحرية الملكية وصيانة هذه المعدات مع حق بريطانيا فى التفتيش الدورى، وسوف يكون لهم الحق فى استخدام أنابيب وتسهيلات مخازن البترول التجارية.

١٧ - لن تترك وحدات جوية فى مصر، ولكن يمكن الاتفاق على مساعدة القوات الجوية المصرية ببعض التعليمات والمستشارين ولن يكون هناك ضمان مصرى بالمشاركة فى الدفاع الجوى، ولكن يمكن التوصل لاتفاق؛ لإرسال وحدات فى زمن السلم تأخذ مكانا فى التدريبات مع القوات الجوية المصرية.

١٨ - يطلب الحلفاء استخدام نقط ارتكاز مصرية فى مصر وحقوق طيران ضرورية للتحركات أثناء السلم والتدريب.

١٩ - تطبيقات: فى هذه الحالة، من المقدر أنهم يحتاجون إلى ٩٠ يومًا على «الأقل لإعادة تنشيط القاعدة، ولهذا يكون من الضرورى الحفاظ - كحد أدنى - على احتياطات تكفى لمدة ٩٠ يومًا لكل منشآت الشرق الأوسط فى مواقع خارج منطقة القناة، بالإضافة إلى هذا فإن استخدام أمريكا لمطارات فاروق وأبو صوير (لم تكن مصر تعرف عنها شيئا) فى المراحل المبكرة للحرب ربما تصبح غير عملية حيث إنه ربما لا تصان المعدات بشكل مناسب فى زمن السلم بما يتيح استخدامها مباشرة فى زمن أو حالة الحرب.

٢٠ - تستخدم القاعدة العامة فى مصر فى زمن الحرب مع مساعدة وتعاون مصرى فى ظل كل الحالات السابقة ومن المتطلبات الضرورية لما سبق أن تطلب بريطانيا استخدام موانى الإسكندرية وبورسعيد والسويس.

وانتهت الورقة المشتركة إلى أن الحصول على هذه التسهيلات هو هدف المفاوضات [١]. ويتضح من هذا العرض أن الحالة رقم «أ» تكاد تكون استمرارية للتواجد البريطانى ومعاهدة ١٩٣٦، فبدلا من ١٠ آلاف فى ظل معاهدة ١٩٣٦ تخفض إلى ٧ آلاف. ولقد بدأت بريطانيا المفاوضات وهى تحاول تحقيق الحالة «أ» كما أشرنا من قبل بصدد الضغوط الأمريكية عليها

---

(١) No. 1061 Editoial Note, Part 2, Op. Cit. , PP. 1931, 1934.

ويلاحظ أن هذه الورقة المشتركة متطابقة فى الوثائق الأمريكية (مصدرنا هنا) والوثائق البريطانية، ومذكرات إيدن كذلك عرض ملخص للغاية انظر:

Eden, Op. Cit. , P. 278.

للتخلى عن إصرارها على هذا الاتجاه الذى لم يكن يعنى سوى فشل المفاوضات كما سنرى. ويتضح من العرض السابق أن التفكير البريطانى أصبح بعيداً عن آخر عرض قدمته حكومته العمالية، والذى يعتبر إلى حد ما قريباً من الحالة «ج» ولكنه لا يتطابق معها. وهو ما يعبر عن التصور الذى صحب وصول المحافظين للحكم.

أدوات الاستراتيجية البريطانية:

وفى الواقع يمكن تصنيف هذه الأدوات إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تتعلق بالضغط على مصر، والمجموعة الثانية تتعلق بالضغط على الولايات المتحدة، فيما يمكن أن تطلق عليه التوظيف البريطانى للدور الأمريكى. وسنعرض لهذا فيما يلى: -

١ - الضغوط البريطانية على مصر:

ونقصد بهذا الصدد، مجموعة الأدوات والسياسات التى كانت بريطانيا تقصد بها ممارسة ضغوط على مصر لتخفيف مواقفها تجاه المسألة محل التفاوض. ويمكن حصر هذه الضغوط فى ثلاثة عناصر أو أدوات وهى: التشدد فى مواجهة الأعمال الفدائية، والحرب الدعائية، والضغط الاقتصادى.

(أ) التشدد العسكرى فى مواجهة الأعمال الفدائية:

كانت بريطانيا تود أن تدرك مصر أن الأعمال الفدائية لن تؤدى لتراجعها وانسحابها من القاعدة وقد أعدت بهذا الشأن منذ الفترة الأخيرة لاندلاع الكفاح الشعبى فى آخر عام ١٩٥١، وأوائل عام ١٩٥٢، كما رأينا من قبل. ثم طورت هذه الخطة فيما عرف بخطة روديو والتى كانت تذهب إلى حد احتلال القاهرة، والدلتا كلما زادت الحوادث ضد بريطانيا وخاصة لو حدثت اغتيالات للمواطنين البريطانيين الذين يعيشون فى مصر. وهذه الخطة يمكن النظر إليها فى الإطار السابق وكذلك بوصفها استعداداً لممارسة البديل الأول؛ أى البقاء فى مصر بالقوة. وتشير الوثائق البريطانية إلى العديد من القرارات المعدلة لهذه الخطة فى يناير ١٩٥٣ واهتمامهم بكيفية التطبيق السريع لها عند الخطر [١]. ولقد أشرنا من قبل إلى أن المخابرات

---

(١) Fo. 371/102912 73199 JE 1611/6 Jan. 23, 1953.
Fo. 371/102912 73199 co. s (ME) 781 Jan .4, 1953.
والتى تشير إلى موافقة مجلس الوزراء البريطانى على هذه الخطة وتعديلاتها.

المصرية استطاعت الحصول على معلومات بشأن هذه الخطة، وهو ما قد يثير التساؤلات حول تأثير هذا فى قرارات الحكومة المصرية بصدد التعامل مع بريطانيا، وهى مسألة يصعب التأكد منها فى ظل غياب أية وثائق بهذا الصدد. ولقد أدت الظروف التالية لتوقف أول جولة تفاوض رسمية فى مايو ١٩٥٣، وفى ظل تصعيد دعائى مصرى إلى اقتراح السفير البريطانى ستيفنسون اتخاذ إجراءات تسمح بتطبيق هذه الخطة خلال ٩٦ ساعة، خشية انتشار العنف بعد زيارة دالاس وفى ظل تصريح لنجيب، والذى أشار فيه إلى التجهيز لحرب فدائية ضد بريطانيا، وسنتعرض لهذا فى موضع لاحق.

ووافقت الإدارة الأفريقية بالخارجية البريطانية على هذا الاقتراح، وتوقع مديرها فى تعليقه أن الأمر مسألة وقت لتطبيق هذه الخطة لخطورة السيطرة على الموقف فى مصر (١).

وفى الواقع يصعب التأكد مما إذا كانت بريطانيا على استعداد لتطبيق هذه الخطة من السلوك البريطانى لو تدهور الموقف بشكل خطير، وذلك أن المواجهة بين الطرفين لم تصل فى الواقع إلى هذا الحد خلال فترة الدراسة.

ولكن بريطانيا مارست التشدد العسكرى فى مستوى أقل من خطة روديو فى مواجهة تصاعد الحوادث فى القناة، ويلاحظ أنها كانت حريصة على أن تكون إجراءاتها لمواجهة هذه الحوادث أشد دائما من مستوى عنف هذه الحوادث، والتى كانوا يريدون إثبات أنها لن تؤثر على سياستهم. الأمر الذى يعبر عنه تصريح لتشرشل فى مجلس العموم فى ١٩٥٣/١٢/١٧، رغم أنه أشار فيه إلى أنهم يدرسون مسألة مصر من كافة أبعادها، فإنه أوضح أن دراستهم لا يمليها عنف أعدائهم الأجانب ولا ضغوط بعض أفضل أصدقائهم (فى إشارة واضحة للضغوط الأمريكية) (٢).

ولقد شهدت فترة الدراسة أكثر من حالة تصعيد، كان من أبرزها أحداث يوليو ١٩٥٣، وخاصة عقب اختفاء طيار بريطانى يدعى ريجدن، حيث بدأت القوات البريطانية حملة تفتيش واسعة بالإسماعيلية فى ١٩٥٣/٧/١٢ ووجهت إنذارًا للحكومة المصرية، وأعلنت الأخيرة رفضه(٣). وشهدت الأيام التالية مزيدًا من التصعيد فى الموقف مما أدى لتدخل السفير الأمريكى كافرى، واجتماعه بالقائم بالأعمال البريطانى (٤)، وحدث تراجع نسبى للتصعيد

---

(١) Fo. 371/108473 73199 JE 1611/18. May 11, 1953.

(٢) Hary N. Howard, The Development of U.S. Policy In the Near East and South Asia and Africa during 1953. Washington D.C. the Department of State Bulletin released April, 1954, P. 281.

(٣) الأهرام، ١٩٥٣/٧/١٣.

(٤) الأهرام، ١٩٥٣/٧/١٤.

بتصريحات عبد الناصر سابقة الذكر ومن ناحية أخرى أظهرت مناقشات البرلمان البريطانى للمسألة اتجاهًا عامًا مؤيدًا لإجراءات القيادة العسكرية البريطانية فيما عدا أصوات قليلة تساءلت عن مدى حرية القيادة البريطانية فى فرض ما أطلقت عليه العقوبة الجماعية. وردا على هذه التساؤلات والتحفظات رد الوكيل البرلمانى للخارجية البريطانية مؤكدًا حق القائد البريطانى فى حماية جنوده وتوفير الأمن لهم، وقوبل هذا بتصفيق حاد تعبيرًا عن تأييد الأغلبية لهذا الموقف [١]، وفى اليوم التالى (١٥ يوليو ١٩٥٣) أعلن لويد تأييد حكومته لإجراءات القيادة العسكرية فى منطقة القناة، ووضع اللوم على صلاح سالم الذى أشعل الموقف بالإعلان عن هذه الإجراءات، وإن كان قد أبدى استعدادًا للعودة للمفاوضات إذا طلبت مصر هذا [٢]. وقد حدث تصعيد آخر خلال فبراير ومارس ١٩٥٤ ولكنه لم يصل إلى مستوى العنف البريطانى الذى شهدته الحالة السابقة.

وبخلاف الرد العنيف على تزايد حوادث القناة، كانت بريطانيا تحرص على إبراز التدريبات العسكرية لقواتها فى القناة، من ذلك ما نشرته التايمز البريطانية فى ١٣ مايو ١٩٥٣ عن إجراء القوات الجوية البريطانية فى القناة لواحدة من أقوى عمليات اختبار أدائها العسكرى [٣].

(ب) الضغوط الاقتصادية:

على الرغم من أن الشروط البريطانية لافتتاح المفاوضات كانت تتضمن الحديث عن برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، بما قد يغرى بالحديث عن الأداة الاقتصادية عموما كسلاح تفاوضى يتجاوز المعنى الذى أشرنا إليه من قبل بشأن الإفراج عن أرصدة مصر من الإسترلينى الذى يدخل فى إطار المنع وليس العطاء، وعلى الرغم من أن مصر كانت لا تتطلع إلى الإفراج عن أموالها، وشراء بريطانيا للحصة التى اعتادت شراءها من القطن فحسب وإنما أيضًا الحصول على مساعدات بريطانية اقتصادية وعسكرية، وهو ما كان – لو أن بريطانيا كانت جادة فى عرضها – يدخل فى إطار الإغراء كتكتيك تساوم، فإن الاجتماعات المشتركة لممثلى وزارات الخارجية والدفاع ومجلس التجارة فى أكتوبر ١٩٥٣، تكشف عن أن خلاصة ما وصلوا إليه بهذا الصدد كان الاستمرار فى سياستهم آنذاك بشأن الإفراج عن

---

(١) Times, July 15, 1953.

(٢) Times, July 16, 1953.

(٣) Times, May 13, 1953.

أرصدة مصر من الإسترلينى (التى بلغت عند الاجتماع ١٦٠ مليون) والاستعداد لزيادة الصادرات البريطانية لمصر فى حدود ٣٠ مليون جنيه إسترلينى سنويًا فى إطار زيادة ما يفرج عنه من أرصدة مصر، وأنه ليس لديهم أية نيه فى عرض هذه المساعدات أو قروض لمصر(١). مما يجعل سلاح الضغط الاقتصادى خلال هذه المرحلة لا يتجاوز الإفراج عن الأرصدة المصرية.

(ج) الدعاية البريطانية:

مارست بريطانيا أيضًا نوعًا من الدعاية ضد الحكومة المصرية، وخاصة فى مسألتين هما أمن الأجانب فى مصر، ومسألة الخبراء الألمان فى الجيش المصرى.

فيما يتعلق بمسألة أمن الأجانب فى مصر، فقد بدأت عقب انتهاء زيارة دالاس لمصر بأيام حينما دعت الحكومة البريطانية رعاياها المقيمين فى مصر لمغادرتها. وبالفعل بدأت بعض الأسر البريطانية فى ذلك فى ٢٣ مايو ١٩٥٣، كما أعلنت جنوب أفريقيا وأستراليا الشئ نفسه فى اليوم نفسه (٢)، ويمكن تفسير دوافع هذا الاتجاه فى ضوء عاملين أولهما احتمال وجود مخاوف حقيقية على هؤلاء الرعايا (ونحن لا نتصور غياب هذه المخاوف فى ظل إعداد خطة روديو من أجل حمايتهم أو الاستفادة من الاعتداء عليهم) وثانيهما الرغبة فى إحراج مصر وإضعاف صورتها إزاء الغرب وخاصة الولايات المتحدة. وعلى أننا كذلك يمكن أن نجد فيه معنى آخر يتعلق بردع مصر؛ إذ يمكن تفسير رغبة بريطانيا فى إخراج رعاياها من مصر تحسبًا منها لأى خطر يتعرضون له لو أرادت التصعيد العسكرى ضد الحكومة والشعب المصرى. والمتابع لـرد فعل الحكومة المصرية يلحظ قلقًا مبالغًا فيه، ففى ٢٢ مايـو صـرح عبد الناصر بأن الإنجليز يشنون على مصر حربًا باردة بهذه النغمة (٣) وصرح نجيب بعد ذلك بيوم واحد بنفس مضمون هذا الاتجاه السابق (٤)، ثم فى ١٩٥٣/٥/٢٦ حذر نجيب مرة أخرى من الشائعات التى يروجها تشرشل، وقال إنه فشل فى إيهام العالم بأن مصر تضطهد الأجانب(٥). وتكشف متابعة صحيفة الأهرام عن هذه المسألة لمدة طويلة تالية اهتمامًا زائدًا

---

(١) والملفت للانتباه تركيز الاجتماعات على كيفية حماية صادراتهم لمصر.

(٢) Fo. 371/10866 73199 JE 11923/2 Oct. 16 1953.
Fo. 771/102866 73199 C.R.F. 1806 - 53 Oct. 19, 1953.

(٣) أهرام، ١٩٥٣/٥/٢٣.

(٤) أهرام، ١٩٥٣/٥/٢٤.

(٥) أهرام، ١٩٥٣/٥/٢٧.

بها، ووصل الأمر فى ١٩٥٣/٦/٨ أن أقام محمد نجيب حفل استقبال للأجانب فى مصر، فيما وصف بأنه تقليد يتبع معهم [١]، وتابعت الصحف المصرية بعد هذا وصف العلاقة الطيبة بين الشعب المصرى والأجانب وما يلقونه من معاملة حسنة من مصر حكومة وشعبًا، ويمكن القول إن هذه النغمة استمرت طوال فترة الدراسة [٢].

أما مسألة الخبراء الألمان فى الجيش المصرى، فترجع قصتهم كما يرويها اللواء محمد نجيب إلى أنهم جاءوا بناء على اقتراح من السيد زكريا محيى الدين لاستخدام بعضهم فى تنظيم جهاز المخابرات المصرية، وأن خبرتهم جعلت الولايات المتحدة نفسها تستعين ببعضهم فى تنظيم مخابراتها المركزية، ويلاحظ أن نجيب نفى، بهذا الصدد، أية صلة بضباط مجلس القيادة بالفكر النازى[٣]. وفيما يبدو فقد طرحت المسألة لأول مرة فى الاتصالات المصرية – البريطانية، وفقًا لهيكل، فى مرحلة مبكرة سابقة على المفاوضات (وأن كان لم يحدد تاريخًا) حينما أبدى ستيفنسون للدكتور فوزى قلقه بهذا الشأن وخاصة ما يتعلق بتدريب هؤلاء الضباط الألمان للمصريين على حرب العصابات، وكذلك تقديم للمشورة فيما يتعلق بمصادر السلاح الخارجية.[٤]

أما أول تفجير علنى للمسألة فقد كان فى إطار خطبة لتشرشل فى مجلس العموم فى ١١ مايو ١٩٥٣ أى خلال زيارة دالاس لمصر؛ إذ قال إن الجيش المصرى يحصل حاليًا على مساعدة أو تدريب من ضباط نازيين سابقين، وعلقت الأهرام بعد ذلك بأنه طلب من أديناور، مستشار ألمانيا الاتحادية آنذاك، أن يمنع الضباط الألمان من تدريب الجيش المصرى [٥].

وقد عادت المسألة للبروز مرة أخرى حينما صدر بيان بريطانى فى ١٩٥٤/٣/٣١، أشار إلى قيام ضباط نازيين سابقين بمساعدة مصر فى تطوير وإنتاج أسلحة وتوجيه المصريين فى تكتيكات حرب العصابات والتخريب، وحددتهما فى مجموعتين متميزتين: –

الأولى للتدريب على أعمال العنف والتسلل خلال الأسلاك الشائكة والحراس المسلحين ويقوم بهذه المهمة ١٢ ألمانيًا، والثالثة تقدم الاستشارة فى وضع منشآت إنتاج عسكرية وتفجيرية وترسانات، ويقدمون استشاراتهم كذلك فى تنظيم القوات المظلية والبحرية ويبلغ عدد

---

(١) أهرام، ١٩٥٣/٦/٩.

(٢) ويلاحظ بهذا الصدد أن جريدة المصرى نشرت فى ١٩٥٣/٩/٥ عن بدء عودة علاقات بريطانيا لمصر بعد شعورهم بالأمن والطمأنينة.

(٣) محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، مرجع سابق، صفحتى ١٤٨، ١٤٩.

(٤) هيكل، ملفات السويس، ص ١٩٤.

(٥) أهرام ١٦ مايو ١٩٥٣.

هؤلاء المستشارين ٥٥ ألمانيا، وأن حلقة الاتصال بين المجموعتين وليم فوس إذ عمل بالإنتاج العسكرى فى ألمانيا النازية (١).

وأشار البيان إلى أن حكومة ألمانيا الغربية لا تتحمل أية مسئولية فى هذا الصدد، وهكذا كانت هذه المسألة موجهة لإثارة الرأى العام الغربى عموماً، والأمريكى خصوصاً ضد مصر ولكن لا تشير الوثائق الأمريكية إلى أى اهتمام بهذه المسألة مما يدل على أنه لم يكن لها تأثير ذو أهمية على الاتجاه الأمريكى من مصر، وينقلنا هذا لتناول المجموعة لثانية من الضغوط التى وجهت للولايات المتحدة.

٢ - الضغوط البريطانية على الولايات المتحدة:

(أ) الإطـار العـام:

يمكن القول إن الأهداف الثابتة للسياسة البريطانية لحزب المحافظين خلال فترة الدراسة، وما سبقها، هو الحصول على التأييد الأمريكى الكامل تجاه المسألة المصرية، فقد أرادت الاستفادة من تزايد الاهتمام الأمريكى بالمنطقة وبمصر فى محاولة تحقيق دعم أمريكى كامل يضمن لها استمرار التمتع بمكانة القوة العظمى الأولى فى المنطقة، ولقد أشرنا من قبل إلى إدراكهم لعدم قبول واشنطن هذا المنطق وعدم ارتياحهم للدور الأمريكى لهذا السبب. مع ذلك فإن بريطانيا حاولت معظم فترة الدراسة السيطرة على هذا الدور. ولقد كان أساس هذه المحاولة ليس فقط التحالف الوثيق المعروف بين الطرفين، ولكن أيضا ذلك التصور أن مصالحهما مرتبطة فى الشرق الأوسط بأكثر من أى منطقة أخرى فى العالم (٢)، ويؤكد هذا التصوير تقرير لبوكر وكيل الخارجية البريطانية فى نهاية عام ١٩٥٢ بأن أساس هذه المصالح المشتركة هى طبيعة منطقة الشرق الأوسط المترابطة بالدم والدين واللغة، وأن أى انقسام أمريكى - بريطانى سوف يفسر بوصفه خلافا بين الطرفين (٣)، ولقد انعكس هذا التصوير فى اتفاق الطرفين على التشاور ومحاولة بناء استراتيجية موحدة كما رأينا فى محادثات بايرود فى لندن والتى انتهت بالورقة المشتركة، وفى التشاور المستمر بين الطرفين حول المسألة، ولقد انطلقت المحاولات البريطانية لتحويل الولايات المتحدة إلى شريك كما سبق من المقولة التى كان تشرشل يرددها دائما منذ لقائه مع ترومان فى ٨ يناير ١٩٥٢ حينما وصف وجود بريطانيا

---

(١) Emil Lengyel, Egypt Role in World Affairs, Washington. D.C. Public Affairs Press, 1957. pp. 34 - 35.

(٢) Leon D. Epstein, Britain Uneasy Ally, Chicago, The University of Chicago Press, 1954, pp. 201 - 202.

(٣) Fo, 371/104190 73069 JE 1022/1 Dec. 29, 1952.

فى مصر بأنه ليس لأغراض إمبريالية، وإنما لحماية المصالح الغربية ومتزايدة الأهمية، ولقد كان تشرشل يأمل فى تفهم أكثر بتولى أيزنهاور، الذى كانت تربطه به صلة قديمة، والذى كان عموماً، كما تشير التطورات المختلفة، يعانى كثيراً من الحرج فى تعامله مع تشرشل، ودليل ذلك مسألة المساعدات لمصر، ويؤكد هذا أيضا تعليق إيدن الذى أرسله لتشرشل فى ١٥ مارس ١٩٥٣ أثناء زيارة لواشنطن وبحث مسألة مصر فى مباحثاته هناك، بأن أيزنهاور كان أكثر تفهما للموقف البريطانى من دالاس [(١)]، وفى ظل هذه الخلفية التى كانت تتضمن كذلك تنافسا وخلافا بشأن مصر كما جاء من قبل كان اتجاه السياسة البريطانية هو إشراك الولايات المتحدة فى تحركها بحيث تظل لها أدوات السيطرة على الموقف وتحمى نفسها من الإزاحة بواسطة حليفتها [(٢)] هذه المشاركة التى تمثلت فى التشاور ووضع استراتيجيات مشتركة أرادت بريطانيا لها مزيدا من التعميق بجعلها مشاركة فى الحركة كذلك، وهى التى سنتعرض لها هنا، علما بأن الفارق بين هذه المحاولات، وما حدث فى مسألة المساعدات الأمريكية، أن التأثير البريطانى فى الثانية كان ممارسة ضغوط على إرادة أمريكية محددة، بينما المسائل التى تتناولها هنا هى مسائل كانت بريطانيا هى القوة المحركة خلفها، كمناهج للتوظيف الواضح للسياسة الأمريكية، وهما بالتحديد مشاركة الولايات المتحدة فى المفاوضات، وهى التى طرحت قبل افتتاح المفاوضات، وثانيهما مشاركتها فى شركات المقاولين المدنيين وهو العرض الذى انتهت بتوقيع رؤوس الاتفاقية. وفيما يلى تناول مختصر لكل من هاتين المسألتين:-

---

(١) Fo. 371/104190 73069 JE 1022/20 No. 460.

(٢) من المسائل الجديرة بالملاحظة هنا كنموذج للمؤثرات على السياسة البريطانية أنذاك نصيحة تلقاها أحد موظفى الخارجية البريطانية من الصحفى الأمريكى كليفتون دانيال مراسل النيويورك تايمز بلندن (والذى كان أحد المصادر الرئيسية فى تسرب أخبار المفاوضات) أوضح فيها وجهة نظره باختلاف مصالح الطرفين فى الشرق الأوسط. وأنه كلما زاد الدور الأمريكى فى المنطقة زاد ضغطه على بريطانيا، وإن أفضل طريق للتعامل مع الدور الأمريكى، هو إخطاره بقرارات بريطانيا وإبداء تصميم عليها، وأن واشنطن لن تستطيع أن تفعل أكثر من إبداء عدم الصبر، أو الاعتراض السرى وأن هذا الأسلوب سيخدم خطة بريطانيا أنذاك. وعلق مسئول الخارجية البريطانية بأنه يعتقد أن هذه ربما كانت وجهة نظر السفارة الأمريكية وخاصة العسكريين فيها والتى كان دانيال وثيق الصلة بها.

Fo. 371/104190 73069 JE 1622/6 July 6, 1953.

ومن غير المؤكد لنا مدى تأثر الخارجية البريطانية بهذا التفكير، ولكنه يبدو أنه كان مطبقًا أحيانًا فى بعض مواقف المفاوضات، ولكنه لم يؤثر على مجرى التفكير البريطانى التى حرصت فى معظم فترة الدراسة على الحصول على مشاركة أمريكية كما نعرض فى هذه النقطة، وكان من شأن هذا الأسلوب إضعاف أى فرص لهذه المشاركة أو للتأييد الأمريكى القوى.

١ - مسألة المشاركة الأمريكية فى المفاوضات:

بدأت هذه المسألة بالاتفاق بين بايرود وبوكر فى مباحثات لندن سابقة الذكر فى نهاية عام ١٩٥٢ وأوائل عام ١٩٥٣؛ حيث بمقتضاها يتقدم السفيران الأمريكى والبريطانى بموقف واحد لمصر، بغرض تسوية شاملة تتضمن الاتفاق على الانسحاب البريطانى ومتاحية القاعدة، ومشاركة مصر فى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، وبرنامج أنجلو - أمريكى للمساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر. ثم تقدمت بريطانيا بطلب جديد لحليفتها أساسه أن تستعين بقائد عسكرى بريطانى مهم هو الفيلد مارشال؛ لمعاونه السفير ستيفنسون رئيس الوفد البريطانى، بسبب طبيعة مسألة المفاوضات العسكرية، وفى ضوء الطبيعة العسكرية للنظام الحاكم فى مصر، ومن سيخوضون المفاوضات التى يتوقع أن يرأسها اللواء محمد نجيب، رئيس الوزراء آنذاك، ومن ثم طلبت لندن من واشنطن تعيين ضابط أمريكى كبير لمعاونه كافرى فى مهمته (١). وتشير الوثائق الأمريكية أن مسألة مشاركتهم فى المفاوضات لم تكن القضية ولكن طلب بريطانيا مشاركة هذا الضابط الكبير كان مثاراً للجدل، فخلال اجتماع لمجلس الأمن القومى فى ١٩٥٣/٢/٢٤، تعرض للمسألة المصرية، كان أيزنهاور يود مناقشة المسألة، ولكن دالاس راوغ ونجح فى النهاية فى تأجيلها حتى تنتهى مباحثاته مع إيدن فى واشنطن فى أوائل مارس (٢). ثم أرسل دالاس فى ١٩٥٣/٢/٢٥ لكافرى يستطلع رأيه فى المسألة، فرد بمعارضة أى تمثيل عسكرى أمريكى فى المراحل الأولى للمفاوضات (٣). وفى مباحثات إيدن فى واشنطن ركز وزير الخارجية البريطانى على أن مصر سوف ترحب بهذه الخطوة، وإزاء إصراره وافق دالاس بشرط البدء بتحرك غير رسمى وموافقة مصر أولا على هذا، وخاصة بعد إرسال تشرشل خطاباً شخصياً لأيزنهاور بحثه فيه على الخطة بالتحرك المشترك (٤)، ولكن رد

---

(١) جاء فى ذلك مذكرة للعرض على دالاس لطلب اتخاذ قرار فى المسألة فى ١٩٥٣/٢/٢٤.
No. 1104 641 - 74/2 - 2453 PP. 1995 - 1996.

(٢) No. 1105 Eisenhower library, Eisenhower Popers Mem. of Dis-scussion at the 133 meeting of N. S. C. Tusday Feb. 24, 1953, PP. 1997 - 2000.

(٣) No. 1106 774 - 5/2 - 2853. P. 2001.
ورد رد كافرى بهامش هذه الوثيقة، الصفحة نفسها.

(٤) No. 1112 774 - 5/2 753 March 6, 1953. P. 2009.

الفعل المصرى كان الرفض والغضب الشديد من هذه المسألة، ففى برقية لكافرى وصف هذا الغضب قائلا بأن نجيب رد على هذا الاقتراح بأنه ببساطة مناورة بريطانية لتحويل جزء من العداء والحقد ضد بريطانيا نحو الولايات المتحدة، وأكد هو وفوزى صداقتهما الكبيرة للغرب وأمريكا آملين فى استمرار كافرى كوسيط من وراء الستار. قالا إن هذا أفضل للمفاوضات من وجهة نظرهم (١) وقبل أن نتعرض لدلالات مواقف الأطراف الثلاثة لهذه المسألة نشير إلى أن تشرشل لم يتوقف عن محاولاته رغم علمه برفض واشنطن الكامل المشاركة إلا بموافقة مصر، مما جعل أيزنهاور يرسل لإيدن معبراً عن أسفه للموقف المصرى، ومشيراً إلى ضرورة مرعاة شكل تقديم الترابط الأمريكى - البريطانى للعالم لضمان تحقيق أهدافهم. والجدير بالذكر أن محررى كتاب وثائق الخارجية الأمريكية أشاروا فى هامش هذا الخطاب إلى أن الهدف من إرساله لإيدن كان تقوية موقفه إزاء تشرشل فى المسألة المصرية (٢). ثم أرسل أيزنهاور لتشرشل رداً على خطاب له يحذر من تسرب أى خلاف بين البلدين قائلا بأن لمصر حقاً طبيعياً فى رفض ضيف لم توجه له الدعوة وطلبا منه ضرورة اتخاذ موقف مرن (٣).

أما دلالات الموقف البريطانى فهى تأكيد موقفها من تحول هذه المفاوضات إلى مفاوضات دفاع (٤). وكذلك تحويل الدور الأمريكى لدور الشريك لتجنب احتمال قيامه بالضغط عليها وهذا فى الواقع هو أهم أسباب الرفض المصرى الشديد لهذا الاتجاه. كما يشير إيدن فى مذكراته بشأن هذه المسألة إلى أن طلبه لقائد عسكرى أمريكى لمعاونة كافرى، كان منشأه عدم ثقته فى هذا الأخير، فيما يتعلق بمدى استعداده للضغط على المصريين (٥).

ويشير أحد الكتاب المصريين معلقا على أسباب رفض مصر، إنه لا يعقل أن تستدعى للنزاع طرفا تعرف مصر أن له أطماعا، وأنه سيأخذ جانب الإنجليز ويعينهم إذا اتسع نطاق المعارك فى التنازل، وأن دخولهم طرفاً فى النزاع معناه قبول عدو ثانٍ لمصر فى هذا الكفاح. (٦)

---

(١) No. 1107 774 - 5/2 - 753 Feb. 26, 1953. PP. 2001 - 2002.

(٢) No. 1121, 774 - 5/3 1953, March 14, 1953, P. 2019.

No. 1122,Eisenhower libray, Eisenhower Papers March, 1953. PP. 2020 - 2021.

(٣) No. 1127 President correspondence, Lot 66 D 204 March 17, 1953, PP. 2027 - 2028.

(٤) Mansfield, op. Cit. , P. 306.

(٥) Eden, op. , P. 279.

(٦) محمد صبيح، أيام وأيام، ١٨٨ - ١٩٥٦، القاهرة، مطبعة العالم العربى، ١٩٦٦.

ومشكلة هذا السيناريو السابق أن حجم المراهنة المصرية على الدور الأمريكي فى هذه المرحلة يجعل من الصعب قبول وجود تصور لدى الضباط بإمكانية حدوث مواجهة عسكرية بينهم وبين الولايات المتحدة. وفى التصور أن الدوافع الحقيقية ترتبط بالدوافع البريطانية وعدم تقبل مصر لها.

أما موقف كافرى فيشير كوبلاند بهذا الصدد إلى أن رفضه كان يرجع إلى اعتقاده بأن علاقة الشخصية الوثيقة وغير الرسمية بالضابط تساعد بريطانيا أكثر من وجوده كطرف منافس، كما أن وجود مساعد عسكرى له يقوض مكانته ويضعف تأثيره (١).

ولقد كان لهذا المشروع البريطانى آثاره الهامة على الرغم من أن بريطانيا لم تنجح فى فرضه، فقد أدى؛ بسبب طول المشاورات حوله، وردود الفعل بشأنه. إلى المساهمة فى الظروف التى أدت لتأجيل افتتاح المفاوضات. فبينما كان الدور الأمريكى يحثها - أى بريطانيا - على سرعة البدء بالتفاوض، أدت هذه المسألة إلى تأخير المفاوضات أى أنها جعلت من هذا الدور سببًا للتأخير، كما أكدت للجانب المصرى طبيعة العلاقة الأمريكية الخاصة مع بريطانيا، وإلى أى مدى سايرت الحكومة الأمريكية حليفتها فى التعامل مع المسألة المصرية، ومن ثم نجحت فى التشويش على هذا الدور وإثارة الشكوك حول مدى قدرته فى الضغط على بريطانيا لصالح مواقف مقبولة لمصر.

٢ - المحاولة الثانية: المشاركة فى شركات المقاولات المدنية:

ولقد ارتبطت هذه المسألة بتعقيد وتوقف المفاوضات المصرية - البريطانية حول مسألة الزى، وبعد تنازل مصر فى المتاحية، بضم تركيا، بدأت الخارجية البريطانية دراسة إدارة القاعدة بواسطة شركات مقاولات مدنية كوسيلة للتغلب على هذه المشكلة. وكعادة بريطانيا استغرقت المشاورات للتوصل للصيغة النهائية لهذا المشروع شهورًا عديدة سواء فى مشاوراتها الداخلية أو مع الولايات المتحدة، وكان أحد أسس هذا الاقتراح مشاركة الولايات المتحدة بشركات مقاولات مع الشركات البريطانية بحيث تمتد حقوق المتاحية للولايات المتحدة أيضًا. وهى مسألة سنتعرض لها أيضًا بمزيد من التفاصيل فيما بعد. وتعنينا هنا الإشارة إلى أهم جوانب ودلالات هذه المسألة.

---

(١) Copeland, op. cit. , P. 115.

فقد كانت أسباب الطلب البريطانى للمشاركة الأمريكية هى الآتى: -

١ - تحقيق دعم داخلى بريطانى للاتفاقية (١).

٢ - ضمان التزام مصر أكثر بالاتفاقية (٢).

٣ - توفير مزيد من الحماية الأمنية للشركات البريطانية لسمعة أمريكا الأفضل فى مصر (٣).

٤ - دلالة ربط الحليفين مع مصر فى اتفاقية قاعدة، مما يعنى مزيداً من ربط مصر بمشروعات الدفاع الغربية.

وبالتشاور مع كافرى أعرب لحكومته عن رفضه لهذا المشروع، كما رفض اقتراحاً بريطانياً صحب هذا المشروع بتحرك أمريكى - بريطانى مشترك لأن هذا وفقا لتعبيره؛ يخلق انطباعاً بوجود عصابة أنجلو أمريكية، وأنه يفضل مرة أخرى دوره خلف الستار، كما أوضح عدم ارتياحه لمشاركة الشركات الأمريكية (٤)، ومن ثم ردت الحكومة الأمريكية مبدئياً برفض التحرك المشترك (٥)، وإن قبلت مشاركة شركاتها على أسس تجارية وبشرط موافقة مصر أولا. ولكن مصر فاجأت الحكومة الأمريكية باعتراضها على هذه المشاركة، على الرغم من أنها لم تكن بُـلِّغَتْ من أى من الطرفين بذلك، بما يؤكد كما سبق أنها علمت بهذه الخطة عن طريق مخابراتها (٦)، ومن ثم فقد انتهت هذه المسألة دون ضجة كبيرة، خاصة وأن الرفض المصرى حدث قبل أى تحرك فعلى بريطانى فى هذا الصدد، ولم تكن بريطانيا لديها الحماس نفسه لهذه المشاركة الأمريكية، ففى تقرير لسفيرهم فى ١٩٥٤/٥/١٤ بالقاهرة، أشار إلى أنه من المستبعد موافقة مصر على هذه المشاركة (٧) كما تكشف مذكرة لشكبرج مساعد وكيل الخارجية البريطانية فى ١٧ يونيو ١٩٥٤ إلى أن بعض المسئولين لم يكونوا حريصين بالدرجة

---

(١) Fo. 371/108 421 - 73368 May, 28, 1954.
ويلاحظ أن هذه المذكرة بلا توقيع.

(٢) Ibid.

(٣) Kipping, Op. Cit. , p. 17.

(٤) No. 1317 741 - 563 - 74/4 - 354 April 3, 1954. pp. 2257.

(٥) No. 1317 741 - 563 - 74/4 - 354, April 23, 1954. pp. 2265.

(٦) No. 1134 741 - 56374/6 - 1254 June 12, 1954. P. 2275.

(٧) Fo. 371/108478 73470 JE 11929/40 No. 587.

نفسها على هذه المشاركة (١)، وربما يفسر هذا جزئيًا موقف المقاولين البريطانيين الذين كانوا قلقين من تأثير معدلات المعيشة المرتفعة للعمال الأمريكيين على زملائهم البريطانيين الذين كانوا سيعيشون بجوارهم (٢). كما أن بريطانيا نجحت فى الخروج من هذه المشاورات المطولة مع واشنطن بموافقة الإدارة الأمريكية على تأييدها فى مسائل محددة كما سنرى فى مرحلة لاحقة.

وهكذا نجحت السياسة البريطانية فى كل مرة فى تحقيق مكاسب من محاولتها لدفع الولايات المتحدة لمشاركتها فى المفاوضات، أو الترتيبات التى ستنتج عن هذه المفاوضات. والخلاصة أن المملكة المتحدة لجأت إلى نوعين من الضغوط لتحقيق أهدافها التفاوضية نوع موجه لمصر، ونوع آخر موجه للدور الأمريكى كى تحوله، بدلا من الوساطة، إلى الضغط والتأثير على مصر لقبول شروطها التفاوضية، كما نشير فى هذا الصدد إلى أن بريطانيا كانت تسعى كذلك لحرمان مصر من أى دعم خارجى خاصة إذا كان عسكريًا، خشية أن يقوى هذا من موقف مصر التفاوضى، ولهذا لم تتورع حتى قبل توقيع رؤوس الاتفاقية بأيام معدودة عن وقف مشروع صفقة أسلحة أسبانية قيمتها ٣٫٥ مليون دولار، ونجحت فى هذا بالفعل حينما أعلنت فى ٢٢ يونيو ١٩٥٤ أن أسبانيا أعطت تأكيدات بحظر الأسلحة لمصر وأية دولة غير عضو بالناتو، وقد فسرت النيويورك تايمز قلق بريطانيا من هذه الصفقة خشية أن تتضمن أسلحة تصلح للأعمال الفدائية أو غيرها، أو تقوى من الموقف المصرى فى الأيام الأخيرة السابقة على التوصل للاتفاق (٣).

---

(١) Fo. 371/08420 73368 June 17, 1954.

(٢) Kipping, Op. Cit., P. 17.

(٣) New York Tims, July 23, 1954.

الباب الثانى

تطور المفاوضات المصرية - البريطانية (١٩٥٣ - ١٩٥٤)

تمهـيد:

يتناول هذا الباب عملية المفاوضات المصرية – البريطانية خلال عامى ١٩٥٣ – ١٩٥٤، من خلال محاولة التركيز على التفاعلات بأكثر من السرد التاريخى لتطور هذه المفاوضات، مع إبراز لمضمون التفاعلات التى كانت تتم بين الطرفين والسلوك التفاوضى لكل منهما، مثل هذه الدراسة، مع ذلك، غير ممكنة خارج إطاراتها الزمنية، ومن هنا سوف ينقسم هذا الباب إلى فصول مرتبطة بالتطورات الرئيسية فى هذه المفاوضات.

وعلى هذا يعالج الفصل الأول ظروف افتتاح المفاوضات والعقبات التى صادفتها وكيف حدث التغلب عليها. ولقد دارت المفاوضات محل الدراسة عبر عدد من الجولات المتقطعة. كانت الجولة الأولى الرسمية قد بدأت فى أواخر إبريل وحتى ٦ مايو فقط، ثم توقفت لأكثر من شهرين لتستأنف جلسات غير رسمية من أغسطس حتى منتصف أكتوبر تقريباً لتتوقف من جديد، ثم تستأنف جلسات قليلة فى أواخر عام ١٩٥٣ لتنقطع بعد ذلك لعدة أشهر حتى تستأنف فى شهر يوليو ١٩٥٤، وتنتهى بتوقيع رؤوس الاتفاقية فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤. ثم تلى هذا مفاوضات للمسائل التفصيلية حتى توقيع الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤. وفى الواقع إن مشكلة تقسيم وكيفية دراسة المرحلة الممتدة منذ توقف المباحثات الرسمية فى ٦ مايو ١٩٥٣ حتى استئناف المفاوضات فى يوليو ١٩٥٤ ليست باليسيرة، إذ يمكن دراستها فى فصل واحد، كما يمكن تقسيمها إلى العديد من الفصول : مرحلة توقف المباحثات ٦ مايو – ٣١ يوليو ١٩٥٣ – مرحلة المفاوضات غير الرسمية أغسطس – منتصف أكتوبر ١٩٥٣ – مرحلة توقف المباحثات والاتصالات المتقطعة؛ نوفمبر ٥٣، ديسمبر ٥٣، يناير ٥٤ – مرحلة التجمد فبراير– مارس – إبريل – مايو ١٩٥٤ – التمهيد لاستئناف المباحثات واستئنافها

يونيو - يوليو. وذلك خلافًا للمراحل الأخرى الواضحة التميز، مرحلة التمهيد للمفاوضات (الفصل الأول.)، مرحلة المفاوضات الرسمية ١٢ إبريل - ٦ مايو ١٩٥٣ (الفصل الثانى) وأخيرًا مرحلة مفاوضات التفاصيل أغسطس - ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ (الفصل الأخير). ولقد وجدنا أنه يمكن تقسيم هذه المرحلة الطويلة من ٧ مايو ١٩٥٣ حتى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ إلى فصلين متميزين؛ فصل يتناول المرحلة من ٧ مايو ١٩٥٣ وحتى عرض عبد الناصر بشأن التنازل فى مسألة تركيا والذى تم حوالى الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٤، وخارج قاعدة المفاوضات؛ إذ إنه بدأت فى الواقع منذ هذا العرض الخطوات النهائية لتوقيع الاتفاق، إذ ستبدأ بريطانيا بعد ذلك بشهرين مشاوراتها بشأن عرضها فى مسألة المقاولين المدنيين (التنازل فى مسألة الزى). ليصبح بعدها الطريق أكثر تمهيدًا للتوصل إلى اتفاق، وإن استغرق بعض الوقت.

ومن ناحية أخرى فإن المراحل الأولى للمفاوضات خاصة بعد الجولة الرسمية حتى توقيع رؤوس الاتفاق كانت مرحلة البحث عن صيغة، والتى بالتوصل إليها بدأت مرحلة الاتفاق على التفاصيل. وعلى هذا الأساس سوف ينقسم هذا الباب إلى الفصول التالية: -

الفصل السابع: مرحلة التمهيد لافتتاح المفاوضات.

الفصل الثامن: جولة المفاوضات الرسمية ٢٧ أبريل - ٦ مايو ١٩٥٣.

الفصل التاسع: مرحلة المفاوضات المتقطعة ٧ مايو - ٣١ ديسمبر ١٩٥٣.

الفصل العاشر: مرحلة توقيع رؤوس الاتفاقية وسينقسم إلى مبحثين واضحين:

المبحث الأول: مرحلة التمهيد لاستئناف المفاوضات يناير - يوليو ١٩٥٤.

المبحث الثانى: مرحلة مفاوضات توقيع رؤوس الاتفاقية.

الفصل الحادى عشر: مرحلة مفاوضات التفاصيل - أغسطس - ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

الفصل الثانى عشر: ويتناول نظرة تقديرية عامة لهذا النموذج التفاوضى ونتائج الدراسة.

الفصل السابع: مرحلة التمهيد للمفاوضات

تنبه بعض دارسى المفاوضات الدولية إلى أن المرحلة السابقة على افتتاح المفاوضة تكتسب أهمية كبيرة فى ضوء ما يفترض معها من أنها توضح إلى أى حد نضج النزاع ووصل إلى مرحلة التفاوض، وكذلك فى أنها تضع نوعية الصعوبات والعراقيل التى تعوق افتتاح المفاوضات، وأىّ من هذه الصعوبات يعبر عن إمكانية للاستمرار والتأثير بعد بدء التفاوض. ودراسة المرحلة التمهيدية للمفاوضات تؤكد إلى حد كبير هذه الأهمية، فيمكن القول إن هذه المرحلة عكست كثيراً من الظروف التى اتسمت بها المفاوضات المصرية - البريطانية عبر مراحلها المختلفة.

وبداية فإن من المهم تحديد الإطار الزمنى لهذه الفترة، ونلاحظ بهذا الصدد الآتى:

١ - أن الثورة على الرغم من أنها وضعت هدف الاستقلال والتحرر الوطنى كأول أهدافها الستة، فإنها لم تبدأ على الفور إجراءات محددة لتحقيق هذا الهدف فى ظل ظروف توطيد الحكم الجديد، وعلى الرغم من وجود بعض الرسائل الضمنية من القيادة الجديدة لبريطانيا التى أشرنا إليها من قبل، ثم تصريح عبد الناصر فى ٢١ نوفمبر ١٩٥٢ الذى هدد فيه بشن حرب عصابات ضد بريطانيا حينما قال « إن المواجهة مع بريطانيا لن تكون حرباً رسمية وستكون انتحارية حرب عصابات، سوف تقذف القنابل ليلا، وسوف يجد الجنود الإنجليز من البقاء فى مصر تجربة مرعبة»(١). وهو التصريح الذى يمكن وصفه بنقطة البدء فى استعداد القيادة الجديدة لتحويل اهتمامها تجاه النزاع مع بريطانيا.

---

(١) Monroe, op. cit. , p. 173.

لم يعثر الباحث على أثر لهذا التصريح فى جريدة الأهرام عن ذلك اليوم أو خلال الأيام السابقة والتالية، كما لم يتضمنه كتاب وثائق خطب عبد الناصر عن الفترة من ٥٢ - ٥٨ التى تم الاستعانة بها فى أكثر من موضع خلال هـذه الدراسة، مع ملاحظة أن هذه الوثائق خلت كذلك من معظم التصريحات والخطب التـى ألقاهـا عبد الناصر خلال فترة الدراسة، والتى نشرتها الصحف خاصة الأهرام خلال الفترة نفسها، والتى تم الاطلاع عليها بشكل كامل.

٢ – إلا أن الحكومة المصرية بدأت التمهيد لهذه المفاوضات بتسوية مسألة السودان أولا، وانشغل عدد من قادة النظام الجديد فـى هـذه المفاوضات وهم نجيب وصلاح سالم، وعبد الناصر الذى لم يكن مشاركًا كعضو وإنما كصانع قرار كما أشرنا من قبل. وبطبيعة الحال وزير الخارجية، د. محمود فوزى، وهؤلاء يشكلون أكثر من نصف الوفد الذى قام بالتفاوض فى مسألة الجلاء ومن هنا فإنه يمكن اعتبار هذه المرحلة التمهيدية تبدأ منذ توقيع اتفاقية السودان فى ١٩٥٣/٢/١٣. ويعزز هذا كثافة الاتصالات التى حدثت بشأن هذه المسألة منذ ذلك الوقت وحتى افتتاح المفاوضات، وكذلك تعدد التصريحات المصرية بشأن هذه المسألة بمجرد توقيع اتفاقية السودان، وكذلك المناخ العام الذى عبرت عنه الصحف المصرية التى تم الاطلاع عليها، وهى جريدتى الأهرام والمصرى، فضلا عن ترسخ الاقتناع لدى الطرفين والأطراف الخارجية بأن بمجرد تسوية مسألة السودان سوف يكون الدور على مسألة الجلاء البريطانى عن مصر. وقيام دراستنا فى هذا الفصل على البدء بهذا التاريخ لا يعنى أنه لم تسبقه أحداث أو اتصالات أو تصريحات ذات صلة مهمة بموضوع المفاوضات، وهو ما سيتم التعرض له إذا اقتضت الضرورة.

٣ – والواضح إذن أن هذه المرحلة التمهيدية قد استغرقت فترة ليست بالقصيرة منذ ١٣ فبراير حتى ٢٧ أبريل أى حوالى شهرين ونصف.، ورغم مناخ التوقعات العالية الذى صحب توقيع اتفاقية السودان، وما بدا من تعجل الجانب المصرى بشكل واضح، من ذلك ما نشر فى أهرام أول مارس من انتهاء الجانب المصرى من الإعداد للمفاوضات فى اجتماع بين وزير الخارجية ورؤساء أركان القوات المسلحة لإكمال بحث المسائل الفنية، والانتهاء من إعداد الكشوف الخارجية الخاصة بتوقيت مراحل الجلاء، وما يتصل بها من تسليم القوات المصرية للقاعدة الحربية بكل ما تشمله، وكذلك بحث ما يلزم مصر من أسلحة [١]. وسنرى أمثلة عديدة لتعجل مصر الصريح لافتتاح المفاوضات. ومن ناحية أخرى رأينا أن بريطانيا فى مباحثاتها مع بايرود السابقة لهذه الفترة كانت قد انتهت تقريبًا من إعداد خطتها التفاوضية، وهو ما يؤكد وجود عقبات أمام بدء هذه المفاوضات وهو ما سنتعرض له فى النقطة التالية.

عقبات افتتاح المفاوضات:

يمكن القول إن افتتاح المفاوضات واجه عقبتين رئيسيتين؛ الأولى تتعلق بملابسات وتعقيدات الدور الأمريكى، والثانية تتعلق بالتصريحات المصرية.

---

(١) أهرام، أول مارس ١٩٥٣.

(أ) تعقيدات الدور الأمريكي:

تمثل هذه المرحلة تعبيراً واضحاً عن المسارات المتناقضة التى سار فيها الدور الأمريكى ففى وقت كانت فيه الاتصالات الأمريكية بالطرفين فى واحدة من أكثر مراحلها نشاطاً للبحث على سرعة التفاوض والمرونة. كانت طبيعة التفاعلات الأمريكية - البريطانية تقود هذا الدور إلى أن يصبح مصدراً للتأخير، فقد دارت المشاورات والاتصالات بين الطرفين حول ثلاث مسائل:

١ - مسألة مشاركة الولايات المتحدة فى المفاوضات.

٢ - رغبة بريطانيا فى منع الحكومة الأمريكية من تطوير برنامج المساعدات الذى كانت تخطط له بالنسبة لمصر.

٣ - محاولة واشنطن حث لندن على الاعتدال والتخلى عن إصرارها على التفاوض على أساس من حالة «أ» ولقد تعرض هذا البحث فى أجزاء سابقة للمسألتين الأولى والثانية ولهذاسوف يتم التعرض هنا للمسألة الثالثة فحسب، فقد كانت بريطانيا تنوى دخول المفاوضات على أساس حالة «أ» وحدها (*) ومن ثم فعندما بحثت المسألة فى مباحثات إيدن ودالاس فى مارس ١٩٥٣ أعرب إيدن صراحة عن أن أية تسوية أقل من الحالة «أ» تمثل استحالة سياسية لهم، وأنهم قد يفضلون الاستمرار فى القاعدة عن التنازل فى معاهدة لاتعطيهم حقا فى العودة للقاعدة. وكان رد دالاس عدم توقع قبول مصر لهذه الصيغة، ودعا لدراسة المسألة مرة أخرى، ثم اتفقا فى اجتماع تال على صيغة جديدة تعرض على لندن للموافقة بحيث إذا رفضت مصر حالة «أ» تقترح الولايات المتحدة صيغة تجمع بين «أ» و «ب»، وإذا رفضت مصر هذه الصيغة تعود الحكومتان لتقييم ودراسة الموقف. كما أعرب دالاس عن رغبته فى تأجيل التفكير فى منظمة دفاع الشرق الأوسط حتى تنتهى الحكومة الأمريكية من دراستها للمسألة(١)، ثم أراد دالاس تدعيم اهتمامه بالمسألة فأرسل لسفارته فى لندن برقية فى ٧ مارس ١٩٥٣ حذر فيها من الاتجاه البريطانى الذى يخالف ما اتفق عليه من وجود ٣ حالات وليس حالة واحدة، وأن الأمريكان مع كراهيتهم للحالة «ج» - خاصة رجالهم العسكريين - فإنهم يشعرون بأنه قد يمكن أخذها فى الاعتبار لتجنب انهيار المفاوضات

(*) والتى تمثل أقصى المطالب البريطانية بمقتضاها تكاد تكون القاعدة مستمرة بأوضاعها كما هى.

(١) No. 112 774 - 5/3 - 753 March, 7 1953. pp. 2009 - 2010.

وكاحتياطى لها. كما أوضح دالاس فى البرقية أنهم تمكنوا من إقناع إيدن بترك مسألة ترتيبات الدفاع للمفاوضات وليس الإصرار عليها كشرط (١)، ورد السفير الأمريكى بلندن فى ٩ مارس موضحًا الصعوبات الداخلية والحزبية البريطانية، إلا أنه مع ذلك فإن إيدن سيحاول الضغط على تشرشل فى هذه النقطة (٢). وفى ١١ مارس أبرقت الحكومة الأمريكية لسفيرها فى القاهرة بأن الحكومة البريطانية وافقت على طلبهم، وأنهم لهذا لا يستطيعون رفض طلب المشاركة، وأصدرت أوامرها باتخاذ إجراءات الاتصال مع المصريين (٣) فى مسألة المشاركة، والتى رأينا نتيجتها من قبل. وقد يبدو للوهلة الأولى أن بريطانيا تنازلت فى مسألة الحالة «أ» مقابل تنازل أمريكا فى مسألة المشاركة. ولكننا سنرى فى المراحل التالية أن بريطانيا لم تتخل فى الحقيقة عن محاولة تطبيق الحالة «أ» لفترة طويلة من تطور المفاوضات، وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد ظهر أنها قد حسمت فى منتصف مارس ١٩٥٣، فإن بريطانيا داومت خلال الفترة التالية على القول بأن أحد أسباب التأجيل هو استكمال المشاورات مع واشنطن منعًا للتضارب وسوء الفهم كما حدث فى الماضى (وذلك فى إشارة لدور السفارة الأمريكية خلال مفاوضات السودان (٤))، وذلك على الرغم من أن الوثائق الأمريكية وما تم الاطلاع عليه من الوثائق البريطانية لا تشير إلى الكثير من الاتصالات الأمريكية - البريطانية خلال الفترة التالية، وحتى افتتاح المفاوضات.

ب) التصريحات المصرية:

تعد الفترة التى يدرسها هذا الفصل والفترة التالية على جولة المباحثات الرسمية أى من ٦ مايو إلى أوائل أغسطس أكثر فترات الدراسة كثافة من حيث عدد وتنوع التصريحات التى صدرت عن المسئولين المصريين سواء من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو من بعض الوزراء المدنيين بخصوص النزاع مع بريطانيا، فى ضوء أهمية التصريحات التى تعرض لها القسم الأول من هذه الرسالة، يتم تناول اتجاهات هذه التصريحات وفقًا للأسس التالية:

---

(١) No. 1113 774 - 5/3 - 753 PP. 2010 - 2011.

(٢) No. 1116 774 - 5/3 - 953 PP. 2013 - 2014.

(٣) No. 1118 774 - 5/3 - 1053 PP. 2016 - 2017.

(٤) هيكل، ملفات السويس، مرجع سابق، ٢٢١.

١ - يقتصر هذا التحليل على الفترة الزمنية الممتدة من اتفاقية السودان ١٩٥٣/٢/١٣، وحتى افتتاح المفاوضات فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ (*).

٢ - كما يقتصر هذا العرض على تصريحات الفاعلين الأساسيين وهم أعضاء مجلس قيادة الثورة، وخاصة الرئيسين محمد نجيب وجمال عبد الناصر، والصاغ صلاح سالم والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية ووزير الإرشاد القومى فتحى رضوان، والذى خلفه أثناء مرحلة الدراسة السيد محمد فؤاد جلال، ثم تولى هذا الأخير منصب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وتولى صلاح سالم الإرشاد القومى.

٣ - يعتمد هذا العرض على مضمون التصريحات فحسب، وعرض نصوصها فى حالات قليلة.

٤ - إن بعض التصريحات تتضمن أكثر من دلالة واتجاه، بل إن عبارات معينة قد تحمل أكثر من دلالة، من ذلك التهديد بخسارة الغرب لمصر إن لم تنسحب بريطانيا، إذ يمكن التعامل معه على أنه يحمل معنى الإغراء «لو تم الانسحاب فعندئذ سوف تكون هناك علاقات وثيقة مع الغرب».

وفيما يلى عرض لاتجاهات هذه التصريحات:

- **التهديدات:**

وهنا نجد نوعين من التهديدات. نوعًا يتضمن التهديد بحرب عصابات أو المواجهة العضوية بشكل عام، ونوعًا آخر يتعلق بالتهديد بخسارة المصالح والعلاقات. وقد بلغت عدد التصريحات التى تتضمن التهديد بالمواجهة ٥ تصريحات لنجيب وعبد الناصر والبغدادى (١)، وكان من أبرزها تصريح نجيب فى ٣ أبريل قال فيه إن الوزراء المدنيين يتلقون تدريبات عسكرية ساعة كل أسبوع تحسبًا للأسوأ فى المفاوضات. وكانت هذه الخطبة محل إبراز خاص لصحيفة التايمز البريطانية (٢). أما التصريحات التى تتضمن التهديد بخسارة الغرب لصداقة مصر فقد كان عددها اثنين أصدرهما عبد الناصر (٣).

(*) لا يمنع هذا من أهمية كثير من التصريحات السابقة على هذا التاريخ وخاصة التى أصدرها عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٥٢، كما جاء من قبل، وتصريح أخر له فى أوائل يناير. أكده فتحى رضوان (حيث لم يكن لعبد الناصر آنذاك أى منصب رسمى فى الحكومة) انظر أهرام ١، ٣ يناير ١٩٥٣ - والذى تحدث عن حرب عصابات ضد بريطانيا.

(١) أهرام، ٣/١٨، ٣/٢٤، ٤/١، ٤/٣، ٤/١٥ ١٩٥٣.

(٢) Times, April 5, 1953.

(٣) أهرام، ٣/٢، ٤/١٣/ ١٩٥٣.

ويلاحظ أن نغمة التهديدات فى هذه المرحلة لم تكن تصريحات عبد الناصر بالمستوى نفسه سابق الذكر قبل الانتهاء من مفاوضات السودان، بما يعكس أن ظروف هذه المرحلة فى النهاية كانت تعبر عن التمهيد للمفاوضات.

- الوعـود:

وهنا كما سبق يمكن النظر للتهديدات بخسارة الغرب لصداقة مصر كوعد بالصداقة فى حالة تسوية النزاع، كما أن هناك تصريحً ثالثًا لعبد الناصر للأوبزرفر البريطانية عبر عن معنى واضح بهذا الصدد والذى سيلى ذكره بعد قليل.

شرح أو عرض وجهة النظر المصرية أو بعض جوانبها:

وهنا نجد هذا الشرح فى ثلاث مسائل على الأقل: -

المسألة الأولى: التصميم على الجلاء دون قيد أو شرط، وهى تصريحات يمكن وصفها بأنها كانت موجهة لأغراض داخلية أساسًا، حيث لم يكن هذا هو الموقف الفعلى، وهنا نجد ٤ تصريحات؛ اثنين لنجيب فى ١١، ٢٤ مارس ١٩٥٣، واثنين آخرين لعبد الناصر فى ١٦، ١٨ مارس ١٩٥٣، والمسألة الثانية رفض ربط مسألة الجلاء بمسائل الدفاع المشترك (١).

وهنا كان الموقف المصرى أكثر جدية وتحديداً، ولدينا على الأقل ٥ تصريحات؛ منها واحد لنجيب فى ٢٣ مارس ١٩٥٣ (٢)، وآخر للسيد فؤاد جلال نشره الأهرام فى ٥٧/٣/٤ وثلاثة تصريحات لعبد الناصر رفض فيها خطط الدفاع المشترك والادعاء بأن الانسحاب البريطانى سيؤدى إلى حدوث فراغ فى المنطقة وأكد أن المصريين أقدر على حماية بلادهم من أية دولة أجنبية (٣).

والمسألة الثالثة تتعلق برفض ضم أمريكا كطرف ثالث فى المفاوضات، وهنا نجد تصريحًا واضحًا لعبد الناصر بأنه ليس من مصلحة أمريكا أن تفعل هذا (٤).

(١) أهرام، ١١، ١٦، ١٨، ٢٤ مارس ١٩٥٣.

(٢) أهرام، ٢٤ مارس ١٩٥٣.

(٣)أهرام، ١٨ مارس، أبريل ١٩٥٣.

(٤) أهرام، ١٦/٣/١٩٥٣.

التصريحات وعروض التفاوض:

وهنا نجد نوعين: الأول يتعلق بالتعبير عن إرادة مصر ورغبتها فى التفاوض، والثانى يتعلق بتقديم عرض محدد لمواقف تخص المفاوضات.

فيما يتعلق بالنوع الأول هناك العديد من النماذج التى تعبر عن تعجل الجانب المصرى وتلهفه لبدء التفاوض: أولها وأهمها تصريح اللواء محمد نجيب أثناء احتفال توقيع اتفاقية السودان أبدى فيه رغبته فى بدء مفاوضات السويس فى أسرع وقت [١].

أما بقية التصريحات من هذا النوع فقد انفرد بها د. فوزى، وكان له ٤ تصريحات [٢]، كان أحدها محرجاً حينما صرح فى أول مارس بأن «المباحثات» ستبدأ فى الأسبوع القادم وأشار فيه لجهود أمريكا لتحقيق السلام فى المنطقة [٣]. وفى ١٠ مارس نشر الأهرام قوله بأن مصر تعجلت بريطانيا ولا تزال تتعجلها للبدء فى مباحثات الجلاء [٤]

أما النوع الثانى فهو حديث عبد الناصر لصحيفة الأوبزرفر البريطانية وقدم فيه عرضاً محددا تضمن العناصر التالية: -

١ - أن مصر لن تبحث مشروعات دفاعية، بل الجلاء التام.

٢ - أن إصرار بريطانيا على الاستمرار فى الوضع الحالى يعنى الصدام مع مصر.

٣ - أن مصر مستعدة لبناء علاقات طيبة مع بريطانيا لو استجابت الثانية لمطالب الأولى.

٤ - أن مصر تفتقد الثقة فى بريطانيا، وأن الأخيرة مسئولة عن تأخير المحادثات لإصرارها على دمج مسألة الجلاء ودفاع الشرق الأوسط.

٥ - اعترف أن مصر لا تستطيع الحفاظ على هذه القاعدة الضخمة فى منطقة القناة دون مساعدة، وأنه حيث إن القاعدة كانت بريطانية، فسوف تكون هناك حاجة لفنيين بريطانيين.

---

(١) أهرام، ١٣/ ٢ ١٩٥٣.

(٢) أهرام، ٢/٢٦، ٢/ ٣، ١٩٥٣/٤/٦.

(٣) أهرام، ١٩٥٣/٣/٢.

(٤) أهرام، ١٠ مارس ١٩٥٣.

٦ – حيث إن الدول العربية كلها ضعيفة ومتشوقة لتقوية دفاعها فلن تجد أصدقاء أفضل من الغرب لمساعدتها فى تقوية دفاعها.

٧ – أن الغرب لا يستطيع أن يعول على صداقة مصر إذا تصور أنها ستتوسل فيما تعرف أنه حق لها، وأن الاتحاد السوفيتى هو المستفيد من خلاف البلدين (١).

والعنصر الهام الواضح الدلالة فى هذه العناصر السابقة هو العنصر الخامس الذى حاول بعض المسئولين المصريين تخفيفه، فصرح السيد فؤاد جلال الذى كان عندئذ وزير دولة لشئون مجلس الوزراء (إذ حل السيد صلاح سالم محله فى الإرشاد القومى)، أنه إن لم يتوفر عدد كاف من الفنيين المصريين لصيانة القاعدة فسوف تطلب مصر خبراء من دول صديقة لتدريب المصريين على هذا العمل (٢). وقد صرح السيد سالم فى الخرطوم بأكثر من هذا؛ إذ نفى أن مصر ستستقبل خبراء بريطانيين لصيانة القاعدة، ولكنه تنازل فى مسألة أخطر؛ إذ قال إنه ستجرى مفاوضات دفاع بعد انتهاء مفاوضات الجلاء. (٣) بيد أن الاستقبال البريطانى لتصريح عبد الناصر لم يتوقف على الترحيب بمسألة قبول الفنيين البريطانيين، وإنما أيضا تأكيده للحاجة لعلاقات بريطانية مصرية ودية، وأنه أوضح تقدمًا كبيرًا فى الموقف المصرى، (٤) كما أبرزوا كذلك القول بأن (الاتحاد السوفيتى) هو المستفيد من خلاف البلدين(٥). وعمومًا يظل هذا التصريح أحد الجوانب الرئيسية لظروف التمهيد لافتتاح المفاوضات كما سيأتى بعد قليل.

تأثير التصريحات على المفاوضات:

والمقصود هنا بالدراسة تلك التصريحات التى حملت مضمون التهديد أو تأكيد وجهة نظر رافضة تمامًا لمسألة الدفاع المشترك، وأول ما يجب تأكيده هو أن المفهوم أن مثل هذه التصريحات لابد وأن يكون لها تأثير وأن الاهتمام بتجنب حدوث تصريحات تثير الرأى العام

---

(١) أهرام، ١٣ أبريل ١٩٥٣ وأيضًا: Times, April, 13, 1953.

(٢) ووصفته الصحيفة بأنه أفرغ تصريح عبد الناصر جزءًا من مضمونه. Times, Aprii, 17, 1953.

(٣) Times, April, 17, 1953.

(٤) Times, April, 13, 1953.

(٥) أهرام، ١٩٥٣/٤/٢٧.

البريطانى بدأ منذ ١٩ فبراير ١٩٥٣ فى لقاء بين ماكلنتوك مستشار السفارة الأمريكية بالقاهرة وصلاح سالم؛ حيث عرض الأول على الثانى برقية لسفارتهم فى لندن تشير لجهود إيدن فى إقناع زملائه باتفاقية السودان، وأوضح المستشار الأمريكى أن المصريين قد يسيئون بتصريحاتهم لمن سوف يثبت التاريخ أنه أعظم أصدقائهم، ورد سالم بأنه اتفق وفوزى على عدم إصدار أية تصريحات تتعرض للسودان أو ربط الانسحاب بمفاوضات الدفاع (١). هذا التعهد الذى يفترض أنه وصل للجانب الإنجليزى عملا بقاعدة التشاور الأمريكية - البريطانية التى شملت الجزء الأكبر من جوانب موضوع الدراسة لم تثبت صحته كما رأينا منذ قليل.

ومراجعة الموقف البريطانى من هذه التصريحات تشير إلى حدوث تغير جدير بالانتباه؛ فقبل فترة دراسة هذا الفصل وبالتحديد خلال الأيام الأخيرة لمفاوضات السودان، حدث استجواب فى مجلس العموم البريطانى بشأن تصريحات عبد الناصر وفتحى رضوان بشن حرب عصابات ضد بريطانيا فكان رد لويد وزير الدولة للشئون الخارجية، بأن سفيرهم فى القاهرة تلقى تأكيدات من مصر بأنها رغم هذه التهديدات ستواصل محاولات التسوية عن طريق المفاوضات. (٢) إلا أنه بعد التوصل لاتفاقية السودان، ومع تزايد هذه التصريحات رأينا احتجاج إيدن للسفير المصرى فى لندن، والذى أشرنا إليه فيما سبق (٣)، كما ساد مناخ فى الرأى العام البريطانى مفاده عدم الدخول فى مفاوضات مع المصريين فى مزاجهم السائد آنذاك (٤)، ويتعجب أحد الكتاب بهذا الصدد حيث يرى أنه كان من الواضح أن هذه التهديدات المصرية موجهة للاستهلاك المحلى وأنه من الغريب أن لا يفهم الساسة البريطانيون هذا (٥). وهذا الرأى فى الواقع يغفل أهمية اعتبارات الرأى العام البريطانى. وإن كان هذه لا يعنى فى الوقت المبالغة نفسه فى تقدير تأثير هذه الاعتبارات، حيث إن المسألة، رغم انشغال بعض القطاعات بها، لم تصبح قضية لدى الرأى العام البريطانى فى مرحلة الدراسة.

---

(١) No. 1092 774 - 5/2 - 1953. P. 1980.

وجاء ذلك عقب برقية من السفارة الأمريكية فى لندن، تطلب أو تقترح مخاطبة المصريين فى هذه المسألة لأهمية الرأى العام البريطانى خلال الفترة التالية السابقة لاستئناف المفاوضات.

No. 1098 754 W - 00/2 - 1253 Feb. 12, 1953. PP. 1988.

(٢) New York Times, Feb. 4, 1953.

(٣) انظر ص ١٧١ فى الهامش .

(٤) Quayyum, op. cit. , p. 202 - 203.

(٥) Ibid.

وأخيرا فإن تقدير مدى تأثير هذه العقبات أمام افتتاح المفاوضات يتضح بعد العرض لظروف تطورات هذا الافتتاح.

التطور نحو افتتاح المفاوضات:

بعد رفض مصر للمشاركة الأمريكية سحبت بريطانيا عرضها بقيام الفيلد مارشال سليم بمهمة المعاونة فى المفاوضات، وقررت تحويل المهمة للجنرال روبرتسون. وتقدم السفير البريطانى ستيفنسون لرئيس الوزراء المصرى محمد نجيب بمشروع من خمس نقاط للمفاوضات فى ٢٦ مارس ١٩٥٣، موضحاً ضرورة النظر لهذه النقاط الخمس كصفقة متكاملة لن يبت فى أى منها قبل حسم النقاط الأخرى وهذه النقاط هى: -

١ - الحفاظ على قاعدة قناة السويس فى حالة السلم بقصد إعادة تنشيطها فوراً فى حالة الحرب.

٢ - ترتيبات للدفاع الجوى لمصر.

٣ - انسحاب مرحلى للقوات البريطانية من الأراضى المصرية.

٤ - مشاركة مصر فى منظمة دفاع الشرق الأوسط.

٥ - برنامج للمساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر (١).

أما عن رد الفعل المصرى فوفقًا لبرقية من السفارة الأمريكية بالقاهرة لواشنطن فى ٣٠ مارس ١٩٥٣ لم يقبل مجلس قيادة الثورة هذا المشروع، وانفرد عبد الناصر وحده باتجاه يقول بأهمية الاستمرار فى المحاولة رغم اعترافه بضعف الأمل فى النجاح، وأن أعضاء المجلس يرون أن تجربة السودان لا تشجع على التفاؤل ولن ينتهى الأمر إلا باتفاقية أخرى لن تحترمها بريطانيا. والجدير بالملاحظة أن هذه البرقية تشير إلى أن مسئول السفارة - الذى حصل على هذه المعلومات من حديث له مع عبد الناصر وعامر وصلاح سالم - حرص على أن يوضح لهم أنه ليس هناك صدام بين واشنطن ولندن (٢). وفى اجتماع بين فوزى وكافرى فى ٤

(١) وقد أشرنا من قبل إلى أن الحكومة الأمريكية وافقت على هذه الصيغة رغم اعتراض كافرى المؤسس على توقعه رفض مصر لها، ومصدر هذه المعلومات السابقة هو الوثائق الأمريكية، وكذلك التحرك البريطانى بتقديم هذه الصيغة فى برقية من كافرى للخارجية الأمريكية فى ٢٧ مارس ١٩٥٣.
No. 1134 - 774 - 5/3 - 225 - 2 p. 2637.

(٢) No. 1136 774 - 5/3 - 3053 pp. 2039 - 2040.

أبريل ١٩٥٣ أبلغ الأول الثانى أنهم يودون أن تبدأ المفاوضات دون التزام من أى من الجانبين بشأن النقاط الأربع الأولى، وإذا حدث تقدم خاص فى مسألة صيانة القاعدة فسوف يكون من الضرورى رعاية مسائل أخرى عديدة تتضمن دفاع المنطقة، وأيا كانت المسائل التى تترك فسوف تلى هذا بشكل طبيعى. وأن هذا كان رده على كريسويل الذى أبلغه بأنه سيرسل هذا للندن (١).

وكان الرد البريطانى واضحًا فى لقاء فوزى وكريسويل فى ٨ أبريل ١٩٥٣ وهو الإصرار على ترابط النقاط الخمس، والغريب بهذا الصدد ما ذكره كريسويل لكافرى حول رد فعل فوزى حيث قال إنه اعترف بوجود تداخل بين هذه النقاط، وأن مناقشة مستقبل القاعدة سوف يقود لمناقشة دورها فى المستقبل، كما أنه اعترف فى ضوء قدرات مصر المالية آنذاك بأنها سوف تحتاج للعون الخارجى فى صيانة القاعدة، وأنه لهذا - أى فوزى - يرى أن الولايات المتحدة يجب أن تكون لها صلة فى المحادثات. كما اتفقا كذلك على تجنب العلنية واستخدام عبارات لا لون لها ومن ناحية أخرى طلب فوزى ضرورة التحرك السريع فى ضوء الصعوبات التى تواجهها الحكومة المصرية، وقد علق كافرى على هذه البرقية بأن عبد الناصر أبلغهم كذلك برغبته فى سرعة التحرك رغم عدم تعلقه بأمل كبير فى نجاحها (٢).

كما أشار فى برقية أخرى بشأن اجتماع فوزى وكريسويل بأن الأخير هدد بأنه إذا أعلنت مصر أن المفاوضات ستتناول مسألة الانسحاب فحسب، فسيضطرون لإنكار هذا (٣)

وفى ١٠ أبريل اجتمع فوزى وكريسويل سرًا مرة أخرى (مثل الاجتماع السابق)، واتفقا على الآتى (وفقا لمعلومات السفير الأمريكى فى برقية له فى ١٠ أبريل ١٩٥٣).

١ - وافقت مصر على التحرك وفقًا للأسس البريطانية المقترحة.

٢ - الاتفاق بشكل مؤقت على بدء هذه المحادثات فى ٢٠ أبريل.

---

(١) المجموعة الخاصة: - No. 2196 774 - 5/4 - 453 - 774 - 5/3 - 3655.

ويلاحظ أن البرقية السابقة بدأت بعرض فوزى على كافرى مسودة تتضمن رد نجيب على خطاب لأيزنهاور وكل منهما أى خطاب أيزنهاور ورد نجيب لم نستطع الحصول عليها سواء ضمن الوثائق المنشورة أو المجموعة الخاصة التى استطعنا الحصول عليها بشكل خاص، ويبدو أن كليهما مرتبط بالموقف المصرى من ترتيبات الدفاع؛ إذ ذكر فوزى أن مسودة رد نجيب تتضمن معانى بين السطور لم يستطيعوا تحديدها أكثر على الورق

(٢) No. 1140 774 - 5/4 - 953 April, 1953. pp. 2644 - 2045.

(٣) No. 1141 774 - 5/4 - 1053 pp. 2045 - 2646.

٣ - الاتفاق على أن يكون هدف الاجتماعات الأولى وضع شروط مرجعية للجان الفرعية المكونة من عسكريين من الجانبين.

٤ - اقترح فوزى أن يتحدث بيان بدء المباحثات عن أن المفاوضات سوف تشمل بحث مسائل عسكرية بارزة، مع توضيح أنها سوف تعنى بالأوجه الخاصة بالانسحاب، وأقنعه كريسويل بالموافقة على أن يذكر البيان كل أوجه تطبيقات مشكلة الانسحاب كما كرر كريسويل تهديده السابق بشأن قول فوزى عدم إمكانية ذكر أى شئ عن الدفاع المشترك. بأنه إذا كانت مصر مصممة على أن المحادثات ستتعلق بالانسحاب فقط فإن بريطانيا سوف توضح موقفها من النقاط الخمس فى مجلس العموم(١).

إلا أن بريطانيا حاولت أن تبدو أكثر مرونة، فأرسل السفير الأمريكى بلندن برقية فى ١٩٥٣/٤/١٤ بشأن اتجاهات الخارجية البريطانية بصدد الإعداد للمفاوضات، فذكر أنها تنوى مراوغة الصحافة فيما يتعلق بجوهر المفاوضات، ويأملون أن تفعل مصر الشئ نفسه، وأن تشرشل يرى ضرورة البدء باجتماع عام ويعتقد أن ممثليهم سوف ينجحون فى تقديم عرض للموقف البريطانى دون نقل انطباع بأن المطلوب من المصريين الاتفاق على أساس العلاقة المتداخلة بين النقاط الخمس التى يتم الانتقال بعدها للجان الفرعية (٢). كما تقرر بدء المفاوضات فى ٢٧ أبريل التالى لمرض ستيفنسون وجاء ذلك بناء على رغبة من الطرفين، وخاصة بسبب زيارة الرئيس اللبنانى الأسبق كميل شمعون للقاهرة فى ٢٠ أبريل لمدة ٤ أيام فى زيارة رسمية، تليها زيارة غير رسمية (٣)، المهم أنه فى ١٦ أبريل أعلن البيان الفضفاض الآتى:

«اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على بدء المباحثات قريباً فى المسألة المعلقة بين البلدين وسيستقبل حضرة الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب، وحضرة الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية حضرتى سير رالف ستيفنسون والسفير البريطانى والجنرال سير روبرتسون يوم ٢٧ أبريل الجارى» (٤)

وكى يكتمل العرض لكافة أبعاد هذه المرحلة أشار الأهرام إلى أن كريسويل قدم لفوزى فى ١٦ أبريل مذكرة باستعداد بريطانيا لبدء المفاوضات على الأسس المصرية، كما نقلت عمن وصفته بأنه أحد أعضاء الوفد المصرى أن المفاوضات سوف تتناول صيانة القاعدة ولن تمس

---

(١) No. 1141 774 - 5/4 - 1053 pp. 2045 - 2046.

(٢) No. 2238 641 - 74/4 - 1353. April 13, 1953.

(٣) No. 1143 74/4 - 1453 - PP 2047 - 2048.

(٤) أهرام، ١٩ أبريل، ١٩٥٣.

مسائل الدفاع، ومع ذلك فإن مصر تريد وتصر على أن تكون مطلقة الحرية فيما تراه ضرورياً لصيانة القاعدة العسكرية وسلامتها. وأن السفير البريطانى ذكر أن لجنة عسكرية وفنية وهندسية بريطانية قد توصلت إلى قدرة مصر على إدارة وصيانة هذه القاعدة [1] وهو أمر يستبعد وقوعه، ولا يوجد أى أثر له فى الوثائق البريطانية أو الأمريكية.

وخلال الفترة التالية وهى بدء المفاوضات عكس ما تنشره جريدة الأهرام مناخاً مليئاً بالتفاؤل وزيارات ودية للمجاملة بين الطرفين من ناحية، ومن ناحية أخرى استعداد الجانب المصرى للمفاوضات باجتماعات عديدة [2]. ولم تتوقف هذه النغمة حتى يوم افتتاح المفاوضات حينما حذر الخبر الرئيسى فى الأهرام من الإسراف فى التفاؤل [3]، مما يمكن عده – فى ظل الرقابة على الصحف – محاولة للتراجع من المبالغة فى التفاؤل التى عبرت عنها جريدة الأهرام فى الأيام السابقة. وفى ١٩ أبريل نشر الأهرام تصريحاً لفوزى قال فيه إن الاتصالات بين الطرفين حالياً تتعلق بالمقترحات البريطانية بشأن عدد اللجان الفنية اللازمة. وأشار الأهرام إلى توقع تكوين ثلاث لجان، واحدة للانسحاب، وثانية لتنظيم القاعدة وثالثة لتمصير القاعدة. [4] وفى ٢٥ أبريل أدلى نجيب بحديث لوكالة اليونايتدبرس يتناقض فى معظم عناصره مع الأسس التى وضعتها بريطانيا للمفاوضات وقبلتها مصر إذ تضمن حديثه الآتى: –

١ – ضرورة الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر وعدم ربطه بمسألة الدفاع.

٢ – ضرورة الاحتفاظ بمعدات وعتاد القاعدة وأنه سيدرس هذه المسألة مع مستشاريه الفنيين أدق دراسة ممكنة.

٣ – أنه متفائل بتحفظ فيما يتعلق بالمفاوضات القادمة.

٤ – بالنسبة للقلق الإسرائيلى بشأن مسألة المرور بالقناة؛ فإن القناة لا تهم أحداً إلا مصر

٥ – أعرب عن شكره للمساعدات الأمريكية، وأنه يريد أن يبلغ الولايات المتحدة – فى الوقت نفسه – أن مصر المستقلة على استعداد لمناقشة أية مسألة تواجه بلادنا مناقشة الند للند [5].

---

(١) الأهرام، ٢٦ أبريل ١٩٥٣.

(٢) أهرام، ٢٠ أبريل، ٢٢ أبريل، ٢٦ أبريل.

(٣) أهرام، ١٩٥٣/٤/٢٧.

(٤) أهرام ١٩ أبريل، ١٩٥٣.

(٥) الأهرام، ٢٦ أبريل ١٩٥٣.

خـاتمـة:

فيما يلى محاولة لتلخيص أبعاد ودلالات موقف المفاوضات فى هذه المرحلة التمهيدية:

١ - إن النظام السابق على الثورة كان قد وصل إلى ورطة فى النزاع مع بريطانيا، فقد عجز عن التوصل لتسوية وفى الوقت نفسه لم يكن بمقدوره اتخاذ خطوات أكثر تأثيراً فى السعى نحو تحقيق المصالح والأهداف القومية بسبب قيود مطالب العرش، وتعبئة الرأى العام حول مسألة السودان والدفاع، وفى الوقت نفسه قيامه على أسس لا تسمح له بتصعيد النزاع مع بريطانيا واتخاذ المواجهة أشكالا أكثر عنفًا. ويمكن القول إن الصراع المصرى البريطانى وصل لمفترق طرق، وكان لابد لكى يمكن حسمه حدوث تغير جوهرى لدى أحد الطرفين أو تغيير جوهرى فى البيئة الخارجية. وجاءت الثورة فى مصر لتقدم هذا البديل والبدء على أسس جديدة سمحت بإمكانية تغيير الموقف، الذى بدأ بتسوية مسألة السودان وبتطوير جديد لعلاقات مصرية أمريكية.

٢ - إن حاجة بريطانيا للتسوية لم ترتبط بها إرادة واضحة لتحقيق هذه التسوية، ومن ثم فإنها حاولت التشدد والتباطؤ فى المفاوضات، وهذا ما حدث وخاصة بتشجيع حجتى، التشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التصريحات المصرية المتشددة، من هنا دخلت المفاوضات بمطالب متشددة تشكل الحد الأقصى لمطالبها فى الواقع.

٣ - اتسم السلوك المصرى بنوع من التناقض وكان أوضح أبعاد ذلك التناقض بين مواقف مصر العلنية ومواقفها الفعلية فى اتصالاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إذ إنه حتى فى اتصالاتها السرية مع هذين الطرفين كان هناك نوع من التفاوت بين مواقف المسئولين المصريين فيما يتعلق بالمسائل الأساسية المرتبطة بهذه المفاوضات، عمومًا قبلت مصر التفاوض على أساس الصيغة البريطانية، وعلى أساس مسألة اللجان، ويمكن القول إن هذا القبول فيما يتعلق بالصيغة البريطانية (بصرف النظر عما ذكره الدكتور فوزى فى اتصالاته مع بريطانيا، يعبر عن خطأ تفاوضى رئيسى تتضح أبعاده فى الجولات التالية، ونتج من التعجل المصرى ببدء هذه المفاوضات، لأن مواقف المصريين الفعليين فى هذه المفاوضات تؤكد رفضهم لكثير من عناصر هذه الصيغة البريطانية. أما فيما يتعلق باللجان ففيما يبدو لم تنل هذه المسألة دراسة كاملة لأبعادها ودلالاتها قبل الموافقة عليها، وهو أمر سيتضح فى الفصل التالى مباشرة .

الفصل الثامن

المرحلة الأولى: جولة المفاوضات الرسمية ٢٧ أبريل - ٦ مايو ١٩٥٣

تُعدُّ هذه المرحلة أكثر جولات هذه المفاوضات اكتمالا من حيث الوثائق المتوفرة بخصوصها؛ فخلافًا للوثائق البريطانية والأمريكية، فقد نشرت الحكومة المصرية نصوص مباحثاتها – كما جاء من قبل – فى كتابها الذى أصدرته بمناسبة التوصل لاتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا؛ وبذلك فإن الجانب الوحيد غير المتوفر هو الوثائق المصرية الخاصة بالمداولات المصرية والانطباعات التى تولدت لدى الوفد المصرى بشأن هذه المفاوضات. وتعد هذه هى الجولة الرسمية الوحيدة فى هذه المفاوضات باستثناء الجولة الأخيرة الخاصة بتوقيع الاتفاقية، وعدد من الجلسات الأخيرة التى سبقت توقيع رؤس الاتفاقية. وعمومًا شهدت كل من هاتين الجولتين اجتماعات عديدة جانبية بين الطرفين، أما الجولة محل الدراسة فى هذا الفصل فقد تمت فيها التفاعلات الرئيسية بين الوفدين داخل قاعة المفاوضات كما يلاحظ بشأن هذه الجولة الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: بالنسبة لتشكيل وفدى المفاوضات.

بالنسبة للوفد المصرى، فقد كان برئاسة اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء المصرى آنذاك، وكان أعضاؤه بالترتيب الذى ورد بمحضر الاجتماع الرسمى؛ د. محمود فوزى وزير الخارجية، بكباشى جمال عبد الناصر، ثم قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى، ثم الصاغ عبد الحكيم عامر، ثم الصاغ صلاح سالم، وأخيرًا الأستاذ على زين العابدين لسكرتارية الوفد.

أما الوفد البريطانى فكان برئاسة السفير البريطانى بالقاهرة سير رالف ستيفنسون، وثم ترتيب أعضائه جنرال سير بريان روبرتسون، مارشال الجو الأول، سير أ. ساندرز، السيد م. ح. كريزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية، ثم بريجادير أ. ج. هـ. دوف ثم بريجادير أ. ب. و. هوب، أخيرًا قائد السرب ج. ج. دافيز. (١) يعكس هذا التشكيل سيطرة الطابع العسكرى على الوفدين بشكل يكاد يكون متقاربًا، ولكن من الواضح أن الفارق كبير؛

(١) القضية المصرية: ١٨٨٢ – ١٩٥٤، مرجع سابق، ص ٧٤.

فالضباط فى الجانب المصرى كانوا يفاوضون بوصفهم القيادة السياسية الحاكمة، أما الوفد البريطانى فإن التشكيل يعكس رغبة بريطانيا فى تغليب الطابع العسكرى على هذه المفاوضات، وهو أمر لم يكن فى الحقيقة محور التفاوض لدى الجانب المصرى.

الملاحظة الثانية: تتعلق بالوسيط الأمريكى فى هذه المفاوضات، ودوره خلال هذه الجولة.

وتكشف الوثائق الأمريكية بهذا الصدد أن كلا من الجانبين المصرى والبريطانى كان حريصا على إحاطة الولايات المتحدة بتطورات المفاوضات، ومع اهتمام الحكومة الأمريكية بمعرفة ما يجرى بهذا الشأن فقد كان انشغالها الرئيسى يدور حول مسألتين، هما الزيارة الوشيكة لدالاس لمنطقة الشرق الأوسط، ومصير مسألة خطة المساعدات لمصر، كما ربطت المسألتين معا حيث كان هناك اتجاه فى الإدارة الأمريكية يميل للموافقة على خطة المساعدة خشية للتأثير على هذه الزيارة (١). وعموما فإن ما حدث بشأن هذه الخطة تعرض له فصل سابق، والمهم أنه خلال هذه الجولة القصيرة لا تكشف لنا الوثائق الأمريكية عن أى مظهر للتدخل النشط فى هذه المفاوضات، مما يجعل من هذه الجولة الوحيدة فى المرحلة السابقة على توقيع رؤوس الاتفاقية التى لم يحدث فيها مثل هذا التدخل.

الملاحظة الثالثة، تتعلق بالتغطية الإعلامية لهذه الجولة.

ونركز هنا على صحيفتى التايمز البريطانية والأهرام المصرية، وتكشف المتابعة عن تدرج هذه التغطية من التفاؤل الواضح إلى التحفظ، ثم التحذير واختفاء نغمة التفاؤل. وذلك سواء فيما يتعلق بصياغة أخبار المفاوضات التى كانت تنشر، أو فى التصريحات القليلة التى صدرت فى هذه الفترة؛ فالتايمز فى ٢٧ أبريل عبرت عن اتجاه قوى للتفاؤل حينما أشارت إلى رغبة الحكومتين فى التوصل لتسوية بسبب حاجة كل منها لذلك (٢). وفى ٢٨ أبريل نشرت تصريحات للسادات بأن مصر سوف تحترم حرية الملاحة فى القناة عقب إتمام الانسحاب البريطانى (٣). أما الأهرام فكان غارقًا فى نشر الأخبار المتفائلة خلال الأيام الأولى ومؤكدًا قرب التوصل لاتفاق (٤) أما التايمز فبدأت فى التحفظ مبكرًا حينما نشرت فى ٣٠ أبريل خبرًا عن وجود تيار فى الرأى العام المصرى يعارض أساسًا مسألة قبول مصر للحفاظ على القاعدة البريطانية بمساندة فنيين بريطانيين، لكنها أشارت فى الوقت نفسه إلى أن نجيب تنكر لهؤلاء المتطرفين (٥). وفى ٣ مايو تحولت جريدة الأهرام - فى وسط نشرها لأخبار تشكيل اللجان الفنية - إلى خطوة أكثر تقدما من التايمز؛ حيث نشرت تصريحًا للسادات يقول فيه.

---

(١) No. 1150 774 - 5615 - 153 May, 1953, P. 2053.

(٢) Times, April 27, 1953.

(٣) Times, April 28, 1953.

(٤) أهرام، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠ أبريل ١٩٥٣.

(٥) Times, April 30, 1953.

بأن المحادثات هى إحدى مصر وسائل لإجلاء الإنجليز، فإذا لم يخرجوا عرفنا كيف نجليهم عن بلادنا (١). وهو تصريح يعنى احتمالات عديدة؛ فقد يعنى - وهذا ما يتبادر للذهن أولا - أنه وسيلة ضغط لدفع الطرف الآخر لتقديم بعض التنازلات بسبب ما يبديه من تشدد، كما أنه يعنى التمهيد لتعثر المفاوضات وألا يفاجئ الرأى العام المصرى بحدوث هذا التوقف.

وفى ٤ مايو أثارت التايمز مشكلة سبق التعرض لها، وهى أن معظم أعضاء الوفد المصرى لديهم أعمال ومسئوليات رسمية أخرى ملحة قد تمثل صعوبة بالنسبة لهم فى متابعة المباحثات يوميًا مع بقية الوفد (٢). وعمومًا لم يسمح قصر هذه الجولة النسبى وانهيارها السريع للصحيفتين محل الدراسة بالوقت الكافى لاكتشاف حقيقة ما يحدث فى المفاوضات.

ولقد دارت هذه الجولة على مدار ست جلسات بدأت الأولى فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ الجلسة السادسة والأخيرة فى ٦ مايو ١٩٥٣ (*)، ويتعرض هذا الفصل لهذه الجولة وفقًا للخطة التالية: -

أولا: بيانات الافتتاح فى الجلسة الأولى، حيث يخصص لها جزء مستقل لأهميتها.

ثانيًا: سير المفاوضات فى الجلسات الخمس التالية، ويشمل هذا تفاعلات الطرفين حول المسائل المختلفة، وأهم الملاحظات بشأن ما جرى فى هذه الاجتماعات.

ثالثًا: نظرة تحليلية عامة للسلوك التفاوضى للطرفين.

رابعًا: عوامل فشل المفاوضات.

أولا: بيانات الافتتاح:

ألقيت البيانات الافتتاحية فى الجلسة الأولى التى عقدت فى ١٩٥٣/٤/٢٧. وفيما يلى عرض لمضمون بيانات الوفدين على أساس من الوثائق البريطانية والوثائق التى أعلنتها الحكومة المصرية بهذا الصدد علمًا بأنه فيما يتعلق بهذه النقطة فإن هناك شبه تطابق بين المصدرين (٣)، وقد افتتح اللواء محمد نجيب الجلسة بكلمة تضمنت الآتى:

---

(١) أهرام، ٣ مايو ١٩٥٣.

(٢) Times, May 4, 1954.

(*) أجريت جميع الجلسات فى مجلس الوزراء المصرى .

(٣) القضية المصرية، مرجع سابق، الصفحات من ٧٠٤ إلى ٧١٢.

Fo 371/102858 73199 MNEL GE 11915/.9

(أ) أن مصدر الخلاف وأزمة الثقة فى علاقات الطرفين، هو استمرار الاحتلال البريطانى لمصر رغماً عن إرادة شعبها.

(ب) أنه ليس هناك إلا طريقان أمام الطرفين :

الأول: الاستمرار فى عدم الثقة والصراع حتى يتم انسحاب القوات البريطانية الأمر الذى ليس منه بد، وهو طريق يترك وراءه عداوة وبغضاء.

الثانى: طريق الحقائق وبعد النظر الذى يؤدى إلى الانسحاب، ويعيد الثقة والوفاق.

(ج) أن مصر الحرة أفضل للأمن والاستقرار، وأنه لن يحدث فراغ نتيجة للانسحاب البريطانى ولكن على العكس من ذلك فإن الوضع قد يسبب الهدم والتخريب، وأن النوايا الطيبة والصداقة الوطيدة تتحطم إذا حاولت إحداهما فرض نفسها بالقوة على الأخرى، وأن مصر تؤمن إيماناً راسخاً باعتمادها على نفسها.

(د) أن أعين العالم العربى والإسلامى؛ بل العالم كله، ترقب هذه المباحثات وتأمل نجاحها. أما بيان السفير البريطانى رئيس وفد بلاده فقد تتضمن الآتى: -

(١) تاكيد رغبة بلاده فى نجاح المباحثات، وثقته فى أن الطرفين لا يريدان أن تقترب قوات معادية من شواطئ البحر المتوسط من أراضى مصر.

(٢) أن جنرال روبرتسون سوف يعرض مقدماً مقترحات وفدهم، لأن المسائل عسكرية وفنية أكثر منها سياسية.

(٣) أن الحقائق العامة هى وجود قاعدة ضخمة بها عدد كبير من القوات البريطانية من ناحية ومن ناحية أخرى فإن مصر تريد انسحاب بريطانيا.

(٤) اقتراح تشكيل لجان فنية من خبراء عسكريين من البلدين لدراسة المسائل العسكرية فى البداية، وذلك لتعقد المسائل الفنية المحيطة بمسألة المفاوضات، على أن تعمل هذه اللجان كفريق عمل موحد من خبراء البلدين مما يكون من شأنه تدعيم الثقة بين الجانبين فى الوقت نفسه.

(٥) أوضح علمه بأن مصر لها وجهة نظر مختلفة عنهم فيما يتعلق بمشروعهم للتفاوض، وأن هذا أمر طبيعى.

ثم تضمنت كلمة الجنرال روبرتسون الآتى : -

١ – أنه لا يتفاوض بوصفه جندياً.

٢ – اهتمام حكومته بهذه المفاوضات.

٣ – أن فلسفة حكومته الأساسية بهذا الصدد هى الآتى: –

(أ) أن مصلحتهم الكبرى فى المنطقة هى الاستتباب الأمنى.

(ب) أهمية قناة السويس الاستراتيجية لدول الكومنولث.

(ج) مصر كانت على الدوام مطمعاللغزاة نظرا لأهميتها الجغرافية.

(د) بريطانيا أيضا معنية بتركيا لأنها أيضاً مطمع للغزاة.

(هـ) ارتباطهم بالتزامات تعاهدية تحتم عليهم معاونة بعض دول المنطقة فى حالة الاعتداء عليها، كما أنهم يولون عناية خاصة بمناطق البترول فى الشرق الأوسط.

(و) حرصهم على توثيق أواصر الصداقة مع بعض الأصدقاء الأوفياء، ومن بينهم العرب.

٤ – أنهم يرحبون بأن تصبح مصر والبلاد العربية قلاع أمن وسلام، ولكن هذه الدول لا تستطيع هذا (فى الوقت الحالى) سواء اتحدت أو لم تتحد، وهذا ليس بغريب فمثلها بلجيكا وفرنسا وألمانيا، التى تعتمد على مساعدة دول أجنبية صديقة لها (بريطانيا واحدة منها) وأنه مع تقديره لشجاعة الجيش المصرى وتوقعه لامتياز أدائه العسكرى فإن الدفاع عن مصر لا يمكن القيام به عند حدودها، وإذا لم يتم الدفاع عن الشرق الأوسط فستتقدم المعارك شيئًا فشيئًا إلى أن تدور رحاها فوق أرض مصر.

٥ – أن قناة السويس هى أصلح مكان للاحتفاظ بالقوات البريطانية التى ليست كبيرة، بل مجرد قوات للتغطية مهمتها صد الغزو وإيقافه مؤقتًا، حتى يتسنى إحضار قوات أكبر لصد المعتدى. ومن الضرورى الاحتفاظ بالقاعدة زمن السلم وإلا تعطل وصول الإمدادات زمن الحرب أو تأخر وصولها.

٦ – أنه إذا كان صحيحًا أن مصر تعرض تولى مسئولية القاعدة والمحافظة عليها، فإن بريطانيامستعدة لذلك، الأمر الذى سوف يكون سابقة جديدة فى العلاقات الدولية.

٧ – أنه لأسباب عملية لابد لهم من الاحتفاظ بالإشراف الفنى على القاعدة.

٨ – أنهم يرغبون فى عمل نظام مشترك للدفاع الجوى.

ويبين الجدول رقم (٢) مقارنة بين بيانات الافتتاح لكل من الوفدين، ولعل أهم مظاهر الاختلاف بين بياني الوفدين، أن البيان البريطاني قدم عرضاً محدداً للتفاوض بينما تحدث البيان المصري عن خطوط عامة لأهمية التسوية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه بينما يتضمن البيان المصري عناصر للإغراء وأخرى للتهديد الضمني، فإن البيان البريطاني لا يكشف بشكل واضح عما يمكن اعتباره تكتيك تساوم.

وتثير الطريقة التي اختتمت بها الجلسة من الجانب المصري بعض التساؤلات؛ فبعد عرض بريطانيا لموقفها قال نجيب إنهم، أي الوفد المصري، يحتفظون بحقهم في التعليق فيما بعد. ثم تساءل عبد الناصر عن موعد الاجتماع التالي، ولما رد ستيفنسون بترك المسألة للجانب المصري حدد عبد الناصر اليوم التالي، مقترحاً إعداد جدول الأعمال (وواضح أن مثل هذاالتدخل الذي قام به عبد الناصر يقوم به عادة رؤساء الوفود) فاقترح السفير البريطاني أن يكون جدول أعمال الجلسة التالية تعليق مصر على العرض البريطاني، وبحث مسائل اللجان المشتركة، فعلق نجيب بأن له آراء شخصية عن عملها، ثم أنهى السفير البريطاني الجلسة بتأكيد لاقتراحاته بشأن طبيعة عمل اللجان، وكيف يجب أن تعمل كفريق موحد. والملاحظة الأولى التي يمكن التعليق بها هنا هو أن بريطانيا كانت تدير دفة المفاوضات في هذه الجلسة. وليس لدينا أي شيء فيما يتعلق بانطباعات الوفد المصري عن البيان البريطاني خلاف موقفه الذي عرض في الجلسة التالية، وكذلك تعليق فوزي لكافري برضاه عما تم في هذه الجلسة وأن كلا الطرفين اتسم موقفه بالاعتدال (١)، وغير واضح بالتحديد ماذا يقصد وزير الخارجية المصري بالاعتدال، هل يقصد الاتجاه البريطاني (الذي ستكشف الجلسات التالية عن تناقض مصري حاد معه)، أم يقصد مناخ المفاوضات، وأنه كان ودياً عموماً.

ثانيا: سير المفاوضات:

يتكون تناول الجلسات الخمس التالية على أساس العرض المختصر لما دار بكل جلسة مع توضيح مواقف الطرفين في جدول قدر الإمكان، ثم تعليق عام على تفاعلات الطرفين.

---

(١) No. 1148 641 - 7414 - 2853 April 28, 1953. P. 2051.

شكل رقم (٢)

جدول رقم (١)

مقارنة بين الافتتاح فى جلسة التفاوض الأولى

الوفد البريطانى	الوفد المصرى
١- تأكيد عام للرغبة فى نجاح المفاوضات.	- تشديد على عوامل عدم الثقة، وضرورة إزالتها وخلق التفاهم والاتفاق
٢ - المسألة أساسا عسكرية تتعلق بترتيبات لصيانة القاعدة والدفاع عن مصر والمنطقة.	المسألة أساسًا سياسية تتعلق برغبة مصر فى الانسحاب البريطانى عن أراضيها.
٣ - تأكيد عدم قدرة الدول العربية ومصر على حماية نفسها، وحاجتها للاشتراك فى تنظيم ومشاركة قوى أخرى فى هذا الدفاع.	- رفض مفهوم الفراغ العسكرى، وتأكيد القدرة على حماية الذات.
٤ - قدم عرضًا محددًا للتفاوض أساسه تسليم القاعدة لمصر على أساس توليها صيانتها والحفاظ عليها، كذلك إقامة نظام مشترك للدفاع الجوى عن القاعدة. وأن أفضل منهج للتفاوض هو تشكيل لجان فنية مشتركة لبحث التفاصيل العسكرية على أساس روح الفريق وليس التنافس.	- لم يقدم عرضًا محددًا، باستثناء طلب الانسحاب، أو عرض عام بالصداقة والعلاقات الخاصة.
٥ - لا تكشف البيانات البريطانية خلافا للإقناع عن تعبيرات واضحة لتكتيكات التساوم المختلفة.	- البيان يتضمن تلويحًا عامًا بالصداقة وإزالة عدم الثقة (إغراء). وجود طريقة أخرى فى حالة استمرار الوضع الحالى وهو الصراع (بتهديد). مراقبة العالم الإسلامى والعربى (إغراء باكتساب ثقة الحلفاء وتهديد ضمنى بخسارة ثقتهم فى حالة الخلاف).

الجلسة الثانية (*):

عقدت هذه الجلسة فى ٢٨ أبريل ١٩٥٣ بحضور كامل للوفدين، وكان أهم مادار فيها الآتى: -

١ - افتتح محمد نجيب الاجتماع معلقًا على البيان الافتتاحى البريطانى سابق الذكر، موضحًا موقف مصر من بعض نقاطه وليس كلها، فبعد أن شكر روبرتسون على ما ذكره بشأن الثقة فى قدرات الجيش المصرى، والتعبير عن تقديره لما ذكره الجانب البريطانى بشأن الاعترافات برغبة مصر فى وضع حد لإقامة قوات بريطانية بها ومن كون القاعدة مصرية، وكذلك رحب برغبة بريطانيا فى تقوية دول الشرق الأوسط، ثم ذكر أنه يود توضيح تحفظين فقط على مذكرة الجانب البريطانى، تاركًا تحفظات أخرى لوقت تال.

التحفظ الأول: أن الدفاع الجوى يجب أن يعتبر جزءًا من الدفاع العام عن مصر - وبالتالى فإن الحكومة المصرية على استعداد تام للقيام بمسئولياتها فى هذا الصدد.

التحفظ الثانى: أن مصر تحتفظ بوجهة نظرها لنفسها فيما يتعلق باستراتيجية منطقة الشرق الأوسط ولا تتقيد مطلقًا بمسئوليات الحكومة البريطانية لدول أخرى.

٢ - وباكتفاء نجيب بهذا التعليق، وعدم طرح الوفد المصرى لاقتراحات مضادة بشأن شكل التسوية، تولى السفير البريطانى زمام الموقف وقال بأنه فى ضوء وجود اتفاق بين الجانبين على وجود حالة يجب أن تبحث فنيًا، فإن الطريقة المثلى هى تكوين لجان تبحث هذه المشكلة بالتفصيل. وبهذا انتقل الحوار إلى مسألة تحديد اختصاصات هذه اللجان المقترحة وحدد ستيفنسون اقتراحه بإنشاء أربع لجان: الأولى تتعلق برغبة مصر فى انسحاب القوات البريطانية من أراضيها، والثانية تتعلق بمستقبل صيانة القاعدة، والثالثة بالدفاع الجوى، والرابعة بإعادة تسليح القوات المسلحة المصرية، ووافقت مصر على لسان عبد الناصر على مبدأ تشكيل هذه اللجان وأبدى رغبته فى معرفة اختصاصاتها. وتبادل الطرفان الصياغات حول تشكيل اللجنة الأولى والثانية وفقا للجداول التالية:

(*) مصدر المعلومات عن هذه الجلسة.

كتاب القضية الوطنية، مرجع سابق، ص ٧١٤ حتى ص ٧٢٣.

ومن الوثائق البريطانية التقرير التالى. الذى يحتوى على بعض الخلافات عن المصدر المصرى ويتم التعرض لها بعد قليل.
Fo. 371/102858 73199 JE 11915/25 MNE/c (53).

جدول (٢)

تطور العروض المصرية والبريطانية بشأن اختصاصات اللجنة الأولى الخاصة بالانسحاب البريطانى من القاعدة.

الوفد البريطانى	الوفد المصرى
١ - دراسة التطبيقات العملية التى تنشأ عن رغبة مصر فى انسحاب القوات البريطانية من مصر (السفير البريطانى).	- الاقتراح المضاد (رئيس الوزراء) دراسة مراحل وتسهيلات ومواعيد انسحاب القوات البريطانية.
٢ - دراسة المناهج والخطوات العملية لمواجهة رغبة المصريين فى سحب القوات من مصر (السفير).	كما تحفظ فوزى على استخدام كلمة تطبيقات لاتساع معناها ونلاحظ أن النص المصرى استعمل كلمة نتائج للفظ Impli- cations اعترض الجانب المصرى، موضحًا ضرورة التركيز على الفكرة المحورية وهى الانسحاب البريطانى
٣ - دراسة برنامج علمى لتحقيق رغبة المصريين فى انسحاب القوات البريطانية من مصر أو من القناة.	اقتراح مضاد (فوزى) دراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة (النص المصرى) فى النص البريطانى.
٤ - اقتراح مضاد (السفير) النص المصرى (دراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة كجزء من الاتفاق) النص البريطانى (دراسة برنامج عملى لتحقيق رغبة المصريين فى انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة. (أو من مصر). قفل باب النقاش حول هذه النقطة فى النص البريطانى من منطقة القناة كجزء من الاتفاق النص المصرى أو الوثائق المصرية بدأ هذا بالقول؛ هل يعجبكم؛ ثم لدراسة برنامج عملى لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة.	دراسة تنظيم انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة.

جدول (٣)

مقارنة المقترحات المصرية والبريطانية بخصوص اللجنة الثانية (الجلسة الثانية)

الوفد البريطانى	الوفد المصرى
١ - دراسة الإدارة المستقبلية لقاعدة عسكرية فعالة فى منطقة القناة تكون على استعداد فى الحال عند قيام أية حرب ولدراسة عدد الخبراء والفنيين	وضع برنامج لتسليم مصر القاعدة (عبد الناصر) وأضاف نجيب أو قدم عرضاً آخر هو: «دراسة ورسم برنامج للانسحاب والتولى والتسليم».
٢ - عرض بالنص البريطانى وحده لدراسة عرض مصرى لصيانة فعالة بحيث تصبح جاهزة للاستعمال فوراً.	
٣ - رسم خطة لصيانة قاعدة حربية فى منطقة القناة فى المستقبل.	أضاف نجيب هنا - إشراف المصريين.
اعتراض على إضافة نجيب.	٤ - دراسة ورسم برنامج استعداد تسليم القاعدة وصيانتها بواسطة مصر.
	٥ - رسم خطط لصيانة القاعدة العسكرية فى منطقة القناة أو لتحويلها إلى مصر لتقديم مقترحات خاصة بالمهمات والمنشآت الموجودة حاليا فى القاعدة.
٦ - رسم خطط الصيانة المستقبلية لقاعدة عسكرية فى منطقة القناة تحت حراسة مصرية.	
٨ - اقتراح استخدام كلمة الوصاية المصرية بدلا من مصر "Egyptian Custady"	٧ - رسم خطط لصيانة القاعدة العسكرية فى منطقة القناة ونقلها لمصر وعمل توصيات (نجيب) بدائل. - فى تحويل المعدات والمنشآت التى بها. - فى المعدات والمنشآت التى بالقاعدة. - بخصوص المعدات والمنشآت التى بالقاعدة.

٤ - يلاحظ وجود اختلافات محدودة ما بين الوثائق البريطانية، والنص المصرى المعلن فى بعض الجزئيات لعل أهمها طريقة قفل باب المناقشة حول اللجنة الأولى؛ فبعد أن عرض السفير صيغة لهذة اللجنة تساءل هل يؤجل نقاشها لمرحلة تالية، أما الوثيقة البريطانية فقد أشارت للاتفاق على تأجيل بحث هذه المسألة. الفارق بين النصين يتضح فى الاجتماع التالى حيث يشير النص العربى إلى أن السفير بدأ الجلسة الثالثة بالقول بأنه قد تم الاتفاق على مضمون اللجنة الأولى، بينما النص البريطانى يشير إلى أنه قد اتفق على تأجيلها حاليًا. كما يشير الجدولان السابقان إلى بعض الاختلافات فيما ورد بالنصين.

٥ - أوقفت الجلسة بين نقاش اختصاصات اللجنة الأولى، واللجنة الثانية والتى أوقف السفير مناقشتها فى نهاية الجلسة وانتقل لمناقشة اللجنتين ٣، ٤ دون حسم واضح للموقف بالنسبة للجنة الثانية. وبالنسبة للجنة الجوية عرض كل منهما موقفه، بشكل واضح تباعدهما، فقد طلبت مصر «درس ورسم برنامج لتسليم القوات المصرية الاستحكامات الجوية للدفاع عن منطقة القنال» بينما تحدث الجانب البريطانى عن مناقشة نظام دفاع جوى مشترك بين الطرفين. ورفعت الجلسة بعد ذلك.

٦ - عند احتدام النقاش حول اللجنة الثانية علق السفير البريطانى بأنهم لا ينوون نشر هذا الاختصاص - فى محاولة منه لإقناع الجانب الآخر بتمريره، ولكن فوزى رد بأن مصر تنشر كل شىء يتفق عليه (*).

٧ - قدم عبد الناصر الاقتراح المصرى الأول بشأن اللجنة الثانية، كما قدم البغدادى اقتراحًا لوفد مصر بشأن اللجنة الثالثة، ومما يلفت النظر بصدد هذين الدورين قيام د. فوزى بتقديم كل منها للحديث.

٨ - توضح هذه الجلسة درجة معينة من عدم التنسيق داخل الوفد المصرى - وكذلك بعض تدخلات غير عفوية لبعض أعضائه. فعندما قدم اللواء نجيب اقتراحاته بشأن اللجنة الأولى كرر الرئيس عبد الناصر ما ذكره نجيب دون داع واضح. مثال آخر عندما ذكر السفير البريطانى بأن اللجنة ستدرس نقاطًا أوسع من مراحل ومواعيد الانسحاب، ورد عبد الناصر باهتمامه الشديد بمعرفة جميع النقاط، ثم علق نجيب بأنه مادام الانسحاب متفق عليه

(*) وسنرى أن مصر ستتراجع عن هذا فيما بعد.

فالمهم هـو مراحـله ومواعيده، فعلق ستيفنسون بأن الانسحاب جـزء مـن الاتفاق عندئذ رد عبد الناصر بضرورة تأجيل الاتفاق حتى يتقرر التاريخ النهائى للجلاء، ومن الواضح أن المسألة ليست تناقض ما ذكره عبد الناصر مع ما ذكره نجيب، ولكن كون ملاحظة نجيب التالية لملاحظة عبد الناصر لاتسير فى نفس الاتجاه، كما أن ملاحظة عبد الناصر الثانية غير مترابطة إلى حد ما مع سياق الحديث، أو بمعنى آخر زائدة لا تضيف كثيراً، وطبيعى أن يأتى الرد البريطانى «وهذا بالضبط ما ستقوم به اللجنة» أى ما كانت بريطانيا تريده أن يحدث إلا وهو تحويل المسألة السياسية إلى مسألة فنية عسكرية.

الجلسة الثالثة (١) :

وقد عقدت فى ٢٩ أبريل ١٩٥٣ بكامل أعضاء الوفدين. وتعتبر هذه الجلسة من أهم الجلسات؛ إذ بدأ حجم الخلاف الكبير بين الطرفين فى الاتضاح. كما أن التحليل البريطانى لنتائج هذه الجلسة وما سبقها يعبر عن أهمية بارزة، وسيتم التعرض لها بعد قليل.

١ - بدأ السفير البريطانى الاجتماع محاولا استمرار دفع النقاش فى نفس الاتجاه الذى يرغبونه وهو مناقشة اللجان، فأكد ضرورة عدم التسرع فى اتخاذ القرارات، وعلى أن نهج الإعداد للجان هو النهج البناء وعرض آخر مقترحاتهم التى أعدوها بشأن اللجنة الثانية وكان نص الاقتراح كالتالى: -

«وضع الخطط لانتقال القاعدة الحربية فى منطقة قناة السويس إلى مصر، على أن تكون هذه الخطط كفيلة بالاحتفاظ بالقاعدة فى حالة صالحة للعمل فى وقت السلم حتى تستطيع القيام بوظيفتها بمجرد إعلان الحرب، على أن توضع التوصيات اللازمة فى صدد المنشآت الموجودة فى هذه القاعدة وما تحتوى عليه تلك المنشآت».

٢ - ولكن الوفد المصرى لم يستجب لمحاولة الاستمرار فى مناقشة اختصاصات اللجان واتخذ النقاش خلال الجلسة نمطًا مختلفًا؛ إذ تذبذب بين مناقشة اللجان ومناقشة

---

(١) المصدر: القضية المصرية، مصدر سابق، ص ٢٧٣، إلى ص ٧٣٥ والوثائق البريطانية
Fo. 371/102858 73199 MNE/C/53 - 3 (3 nd meeting)
ويلاحظ وجود اختلافات بين ما ورد فى المصدرين، وسنعرض لأهم هذه الخلافات فى مواضعها المختلفة.

المبادىء والأفكار الرئيسية، وبدأ ذلك برد نجيب عن التساؤل عن حقيقة موقف بريطانيا من كون القاعدة مصرية ورفض مصر لفكرة الدفاع عن الشرق الأوسط أو ما يشابه ذلك مهما اختلفت أشكاله وأوضاعه - وعقب عبد الناصر بطلب معرفة آرائهم عموماً.

٣ - وشمل الحوار بعد ذلك التفرقة البريطانية بين تسلم مصر للقاعدة، وبين المخازن والمهمات التى تبقى لبريطانيا ولا تسلم لمصر، وكذلك مسألة الإشراف الفنى البريطانى وربط مصر لاستمرار وجود فنيين بريطانيين بتدريب الفنيين المصريين لتولى هذه المهمة، وكذلك تأكيد مصر أن يكون الإشراف لها.

٤ - تم تدخل صلاح سالم فى الحوار ليتحدث بوضوح عن ضرورة الاتفاق على الخطوط العريضة أولا قبل ترك العمل للجان، ورفعت بعد ذلك الجلسة بناء على طلب بريطانيا.

٥ - ثم عاد الطرفان للاجتماع ليعود السفير البريطانى لمحاولة دفع الحوار لمناقشة مسألة اللجان، وتحدث عن إشراف عام مصرى وإدارة فنية بريطانية، وعلق السيد البغدادى بأن هذا الوضع قائم فعلا فى السلاح الجوى المصرى، فإذا وجدت أية تعديلات أبلغها لهم الملحق المصرى فإنهم يبادرون بإدخالها بسهولة، إذ إن أكثر الخبراء المصريين قد تم تدريبهم فى إنجلترا.

وهنا ظهر تناقض آخر، فى الموقف المصرى، فرأى البغدادى السابق والذى أيده عبد الحكيم عامر فى موضع آخر رفضه رئيس الوزراء نجيب بوضوح.

ومن ثم عاد الحديث لمسألة الإدارة الفنية البريطانية ومدى تعارضها مع السيادة المصرية وهدد فوزى خلال النقاش بصدد هذه المسألة، بأنه إذا كان بقاء المعدات والمنشآت البريطانية فيه استمرار لإدارة فنية بريطانية لما لا نهاية فليس هناك مدعاة لوجودها، وتحدث عبد الناصر بإمكانية قبول مصر لتلقى تعليمات بريطانية بطريق مماثل لما كان يحدث آنذاك فى الجيش المصرى ولكنه رفض فكرة بقاء بريطانيين يتلقون تعليمات من الخارج. ثم تحدث بعد ذلك مشيراً لضرورة الاتفاق على المبادىء أولا كى يمكن أن تسير اللجنة على هدى منها ولكن لم يبد الجانب البريطانى استعداداً للتلاقى مع هذه الفكرة.

٦ - يمكن القول إن أهم نتائج هذه الجلسة ما يلى: -

أولا : وجود اتفاق بين الطرفين فى مسألتين وهو قبول بريطانيا تسلم مصر القاعدة وقبول مصر أن تظل ملكية المعدات ملكية بريطانية.

ثانيا: نقاط الخلاف هى ما يلى: -

(أ) أن مصر تريد إشرافًا عامًا وفنيًا على القاعدة، وأن يرتبط سريان الاتفاقية بمهمة تدريب الفنيين البريطانيين للمصريين، كما تتولى الحكومة المصرية مهمة إبلاغ الفنيين بالتعليمات البريطانية، أما الموقف البريطانى فقد كان قبول إشراف عام مصرى وإدارة بريطانية فعلية على القاعدة تتلقى التعليمات مباشرة من لندن، وتظل هذه المعدات بالقاعدة باستمرار، وهذه المعدات تبقى أقصى فترة ممكنة.

(ب) على أن أخطر جانب أبرزته المناقشات هو بدء ظهور خلاف حول كيفية إدارة المفاوضات، وأى نهج ستسير عليه ؟، وهل يكون البدء بالاتفاق على المبادئ أم اللجان - حيث بدأ الجانب المصرى يتنبه للورطة التى دفع فيها بقبوله مناقشة مسألة اللجان دون حسم للمبادئ، فى وقت أصبح من الواضح فيه أن تحديد اختصاص اللجان سوف يؤثر على الاتفاق بشكل جوهرى.

٧ - من المسائل الملفتة للانتباه فى الخلاف بين المصدرين المصرى والبريطانى المسائل الآتية:

- بالنسبة للخلاف حول اللجنة الأولى، وفى تأكيد لما ورد من قبل، فإن السفير البريطانى فى كلمته الافتتاحية وفقًا للنص المصرى ذكر «أما اللجنة الأولى، فقد وفق الطرفان إلى الاتفاق عليها» بينما أشار المصدر البريطانى إلى: «أنه تم الاتفاق على تأجيل مناقشة اللجنة الأولى أو تعليقها بشكل مؤقت».

- فى مناقشة كيفية إصدار الأوامر - استخدم النص المصرى كلمة تعليمات بينما كان اللفظ المستخدم فى التقرير البريطانى عن الجلسة Recommendation والشائع ترجمته بتوصية، أو نصيحة والمفهوم أن لها دلالات أقل من كلمة تعليمات Instructions وطرافة أن توقع أن العكس هو الأكثر احتمالا تجعل الخطأ نابعاً من الترجمة.

تضمن المصدر البريطانى تعليقًا لعامر لم يرد فى النص المصرى خلاصته؛ أنه سوف يكون لبريطانيا الحق فى إدخال وفى إخراج المعدات من القاعدة، وأنه يمكن بحث طرق ووسائل هذا.

٨ - أما فيما يتعلق بتأثير هذه الجلسة على المشاورات البريطانية بشأن المفاوضات، فإن من أهمها بهذا الشأن تقرير للسفير البريطانى فى ٣٠ أبريل تضمن؛ أن الجانب المصرى غير راغب فى قبول حاله «أ»، كما أنه لا توجد فرصة لتمرير مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط. وأشار التقرير كذلك إلى أن الوفد البريطانى تمكن من صياغة تصور عن وجهة النظر المصرية وتضمن هذا التصور، بالإضافة لما ورد فى فقرة ٦ السابقة، بند «أ».

– أن مصر تريد أن تكون العمالة مصرية مع قبول دور بريطانى فى التفتيش متصل بالسفارة البريطانية، كما أن مصر ترفض ارتداء الفنيين البريطانيين للزى العسكرى.

– وأنها تريد أن يكون حق بريطانيا فى تحريك المعدات من وإلى القاعدة بما لا يمس حياد مصر [١].

وكان السفير البريطانى قد أرسل فى تقرير سابق فى ٢٩ أبريل محذرًا من تراجع الجانب المصرى عن موافقته على بحث اللجان الفنية ومحاولتهم للاتفاق على مبادىء مرشدة.[٢] كما أنه أرسل برقية أخرى فى نفس اليوم – أى ٢٩ أبريل – بأن حالة «أ» غير مقبولة للجانب المصرى [٣]. مما أدى لحدوث اجتماع فى وزارة الخارجية البريطانية رأسه لويد وحضره وكلاء الخارجية سترانج وناتنج وبوكر، ومدير الإدارة الأفريقية روجر آلن واثنان آخران من المسئولين البريطانيين، وتوصل الاجتماع لقرار برفض الأفكار المصرية بشأن الإشراف الفنى والسيطرة الكاملة على القاعدة واقترحوا ضرورة الحصول على التأييد الأمريكى، وعلق تشرشل على محضر الاجتماع «بأنه من الأفضل انهيار المفاوضات حول هذه النقاط» [٤]. كما أصدر تعليماته للويد بضروة الإعلان عن الخلاف مع مصر [٥].

الجلسة الرابعة [٦]:

وقد عقدت بحضور كامل للوفدين فى ٢ مايو ١٩٥٣.

١ – ويلاحظ أولا أنه نتيجة لقلق الحكومة البريطانية أرسل ستيفنسون برقية لحكومته فى اليوم السابق لهذا الاجتماع يطمئن فيها رئاسته بأنه سيتمسك بموقفهم دون تنازلات. وأن بعض المسائل التى تثير قلقهم، كالزى وعدد الفنيين لم تناقش حتى الآن، كما تضمنت كذلك

---

(١) Fo. 371/102858 73199 JE 11915/7 No. 721.

(٢) Fo. 371/102858 73199 JE 11915/4 No. 715.

(٣) Fo. 371/102858 73199 JE 11915/6 No. 718.

(٤) Fo. 371/102858 73199 JE 11915/6.

(٥) Fo. 371/102858 73199 JE 11915/10.

(٦) القضية المصرية مرجع سابق، ص ٧٣٦ إلى ٧٤٥ وعن الوثائق البريطانية تقرير السفير.
Fo. 371/102858 73199 MNE/C/11631 (4th meeting)

اعترافه بخطئه فى استعمال كلمة «القاعدة» مرة بدلا من «منطقة القاعدة» فاستغل فوزى الفرصة ووعد بأن هذا لن يتكرر. كما اقترح بأنه قد يكون من المناسب إعطاء مصر بعض الضمانات بأن القاعدة لن تستخدم بطريقة معارضة بشكل مباشر لمصالح مصر (١).

٢ – وفى بداية الجلسة ألقى كل من ستيفنسون وفوزى بيانين مطولين:

(أ) فقد افتتح السفير البريطانى الحديث قائلا بأن إصرار مصر على مناقشة المبادىء أولاً، أمر يراه الوفد البريطانى غير عملى ويعكس عدم الثقة فى بريطانيا، مما يتناقض مع استعداد بريطانيا لترك جزء كبير من مهماتها فى حراسة مصر. وأعاد ذكر موقفها الذى أساسه إشراف عام مصرى، وإدارة فنية بريطانية لبعض المنشآت. ثم دعا جنرال روبرتسون للحديث فتحدث مطولا وأشار للآتى: –

– أن هناك عديداً من الجوانب الفنية فى أعمال الورش وإصلاح المعدات البريطانية ذات القيمة، وتساءل عن قدرة مصر على القيام بهذه المهمة ومدى توافر رغبتها كذلك فى القيام بها، وأنه على سبيل المثال هناك ٧٥٠ ألف صنف لسلاح المهمات وربما يكون هناك عدد مماثل بالمخازن الأخرى كمخازن سلاح الإشارة والمخازن الطبية.

– أن الاقتراح المصرى بصدور التعليمات من لندن للفنيين عن طريق الحكومة المصرية غير عملى لأن هناك سيلا من هذه التعليمات. وأن صعوبة هذا الأمر لن تجعل مصر راضية به حقيقة إذا وافقت بريطانيا (*).

(ب) ثم ألقى فوزى بيانا مكتوبًا كان أهم ما جاء به الآتى –

– ذكر قصة مسمار جحا، وقارن بينها وبين بقاء المعدات، وقال إنه إذا اتخذت هذه المعدات كمسمار جحا يجب أن تجلو بريطانيا بقضها وقضيضها.

– أن الموقف هو اتفاق الطرفين على العناية بالقاعدة والمطلوب حل عملى حاسم دون مساس بسيادة مصر.

– أنه فى الإعداد لعمل اللجان لابد من تحديد الاختصاص الواضح المرن وتجنب الإكثار من النصوص وتضاربها.

---

(١) Fo. 371/102858 73199 JE 11915 No. 751, May, 1, 1953.

(*) أشار النص البريطانى بهذا الصدد إلى حجة لم ترد فى المصدر المصرى حيث شبه روبرتسون القاعدة بأنها مثل شركة أجنبية تصدر عنها العديد من التعليمات الخارجية دون أن يمس هذا سيادة الدولة التى تعمل بها هذه الشركة، وسيأتى فى موضوع لاحق أن دالاس سيستعمل هذا التشبيه فى مباحثاته مع الجانب المصرى فى القاهرة بعد ذلك بعشرة أيام.

- أن الخلاف بين الطرفين فى رأيه ليس كبيراً كما كان الاعتقاد فى البداية.

٣ - رد السفير البريطانى على ما سبق موضحاً نقاط الخلاف فيما يلى: -

(أ) المدة التى تحدد للاتفاقية، ووصف هذه المسألة بأنها سياسية، لا يمكن تركها للجنة.

(ب) طريقة تدريب الفنيين المصريين.

(ج) الطريق التى تسلكها التوجيهات والتعليمات البريطانية.

وقال إن النقطتين الأخيرتين يمكن تركهما للجان دون أن يكون فى هذا مساس بسيادة مصر.

٤ - وهكذا عاد الجانبان لمناقشة مسائل اللجان ولكن بتطبيق مختلف أساسه الذبذبة بين هذه المناقشة ومناقشة المبادئ وأسس التسوية.

فبدأ السفير البريطانى بالعودة لمشروع اللجنة الثانية وعرض الآتى: -

«وضع الخطط اللازمة لنقل القاعدة الحربية الحالية بمنطقة القنال إلى الإشراف المصرى، ويجب أن تكفل هذه الخطط بقاء القاعدة فى حالة صالحة للاستعمال وقت السلم ومعدة للاستخدام فى زمن الحرب، وبذل التوصيات بشأن الإنشاءات الموجودة داخل القاعدة ومحتوياتها».

وانصب تعليق د. فوزى فى الاعتراض على تعبير منطقة القاعدة وليس مجرد القاعدة وكذلك على ذكر حالة الحرب، واقترح بدلا من ذلك استخدام تعبير عام وهو «حالة صالحة» ليشمل هذا ضمناً السلم والحرب، كما تطرق إلى ضرورة أن يكون عدد الخبراء غير المصريين أقل عدد ممكن. وتعرض من جديد لضرورة إبلاغ التعليمات بالطرق الدبلوماسية، وأن تكون المهمات البريطانية التى تتخلف فى القاعدة تحت الحراسة المصرية.

٥ - وفى منتصف الجلسةاتفق الجانبان على أن بنود الاختصاص ليست للنشر ورفُعت، الجلسة بناء على طلب الوفد البريطانى.

٦ - عاد الوفد البريطانى ليؤكد موقفه من أنه طالما أن المنشآت بقيت فى القاعدة فلا بد من إدارة بريطانيا وأن المسألة ليست مسألة كفاءة أو عزة قومية وإنما دائمًا مسألة ملكية، وأن إدارتهم سترتبط بسريان الاتفاقية، ولكنهم أبدوا قبولهم لأن يقتصر عدد الخبراء البريطانيين على الحد الأدنى اللازم للصيانة الفعالة، وأشاروا كذلك إلى أن الحكومة المصرية ستكون مسئولة عن سلامة الممتلكات البريطانية فى القاعدة، وأن أى من التنظيمات المقترحة لا

يتعارض مع السيادة المصرية، ولا مع بقاء المنشآت المذكورة ملكا لبريطانيا. وهكذا استمر النقاش فى بقية الجلسة حول هذه المسائل التى طلبت بريطانيا من قبل تركها للجان، وكان الاتفاق الوحيد الذى حدث بينهما هو موافقة بريطانيا على أن الفنيين البريطانيين سيدربون المصريين.

٧ – على الرغم من أن السفير البريطانى أرسل برقية لحكومته فى اليوم نفسه بأن المصريين قد غيروا رأيهم وناقشوا الإطارات المرجعية للجان، وأنه لم يحدث تقدم بأكثر من تقديم كل طرف لمسودة استثنائية ستناقش فى الاجتماع التالى [١]، فإن قراءة النصوص – والذى يبين العرض السابق أهم عناصره – لا تكشف فى الواقع هذه النتيجة ببساطة، وأن المسار الذى حدث هو أن المفاوضات أصبحت تناقش الإطارات المرجعية للجان، وأسس الاتفاقية كذلك، وهى مسائل لم تكن بريطانيا تود تركها للجان، والدليل أن ستيفنسون أرسل فى البرقية السابقة نفسها يطلب رأى حكومته فى مسألة السريان، والتى كانت مناقشات الوفد المصرى قد أدت إلى طرحها.

على أن رد الحكومة بهذا الصدد لم يصل فيما يبدو إلا بعد بدء الاجتماع التالى؛ إذ إن الخارجية البريطانية أرسلت برقيتها فى ٥ مايو الساعة $\frac{1}{2}$ ٩ صباحًا بتوقيت لندن بينما بدأ الاجتماع فى الساعة $\frac{1}{2}$ ١٠ صباحًا بتوقيت القاهرة (*)، وتشير هذه البرقية إلى أنهم يريدون ربط سريان الاتفاقية بسريان أية اتفاقية أخرى يتم التوصل إليها بشأن الدفاع المشترك، وأنها عمومًا يجب إلا تقل عن عشرين عامًا. تضمنت التعليمات كذلك عدم تفصيل طرح هذا على المصريين حاليًا، وأشارت كذلك إلى أنهم يدرسون الاتفاقية المماثلة كاتفاقيات القواعد العسكرية البريطانية – البلجيكية، والأمريكية – البريطانية، والأمريكية – السعودية، والأمريكية – المغربية، وكذلك اتفاقياتهم مع العراق والأردن [٢].

الجلسة الخامسة [٣]:

عقدت هذه الجلسة فى ٥ مايو ١٩٥٣ وبحضور الوفد كاملا. وأخذ الوضع بهذا الاجتماع خطوة أبعد فى التذبذب ما بين مناقشة اللجان وبالتحديد الإطار المرجعى للجنة الثانية وبين مناقشة بعض جوانب وأسس التسوية، وكان أهم ما دار هو التالى: –

---

(١) Fo. 371/10858 73199 JE 11915/12 No. 638.

(*) فارق التوقيت بين القاهرة، ولندن يعنى أنها أرسلت فى الحادية عشرة والنصف بتوقيت القاهرة.

(٢) Fo. 371/102858 73199 JE 11915/14A No. 919.

(٣) كتاب القضية المصرية، مرجع سابق، ص ٧٤٦، إلى ٧٦٤، ومن الوثائق البريطانية، برقية من السفير فى٥ مايو ١٩٥٣.

Fo. 371/102858 73199 JE 11915/17 No. 750.

١ - استغرق الطرفان الجزء الأول من الاجتماع فى مسألة السيادة على القاعدة ووضع المعدات ودور الفنيين، وحافظ كل من الجانبين على موقفه وفقًا لما دار بالجلسة السابقة. ثم حاول الجانب البريطانى بمهارة الانتقال إلى مناقشة الصيغة الخاصة باللجنة الثانية، ولكن الدكتور فوزى كان متنبهًا وأفسد هذه المحاولة وأكد ضرورة حسم هذه المسائل أولا، وركز القضية فيما سماه رفض مصر أن تكون المعدات والمنشآت البريطانية فى القاعدة سببا لاستمرار مشكلة الإشراف الفنى البريطانى، وأن مصرتفضل فى هذه الحالة أن تأخذ القوات البريطانية معداتها معها.

٢ - وفى ضوء لهجة فوزى القاطعة، طلب الجانب البريطانى، رفع الجلسة للتداول فى الأمر الذى استغرق حوالى ساعة، وعاد الوفدان ليتحدث السفير البريطانى عن استيائه من تهديد فوزى الذى وصفه بأنه تكرر عدة مرات، وأنهم لم يعلقوا من قبل، ولكنه يحذر من أنه إذا تكرر هذا التهديد فسوف «يعاد النظر فى الموقف ولن يكون ثمة شأن للمفاوضات الجارية بالمرة - وأنهم دخلوا المفاوضات بناء على رغبة مصر، ولو عرفوا موقف مصر هذا ما كانوا قد قبلوا التفاوض»، ثم استأنف شرح موقف بلاده ورؤيتهم بأن إشرافهم الفنى لن يمس سيادة مصر، وتساءل عن مدى حرية حركتهم فى تحريك هذه المعدات، فرد فوزى بتشبيه القاعدة ببنك تكون فيه المعدات كالحساب الجارى، ودخل الطرفان من جديد فى مناقشة فرعية حول الموقف بالنسبة للمعدات والأوامر الإدارية.

٣ - وعاد النقاش من جديد حول اختصاص اللجنة الثانية لبعض الوقت، وكان نوعًا من الجدل حول نفس العبارات وصفها السفير البريطانى فى تقريره بأنها مماحكات لفظية وسفسطة من وزير الخارجية المصرى! (*) والذى أكد عقب جدول متبادل أنه لابد من حسم مسألتين أولا قبل بدء عمل اللجان، وهما: مدة بقاء الفنيين غير المصريين، ومسألة تدريب الفنيين المصريين ليحلوا محل غير المصريين، (وهذه المسألة الثانية المفروض أنها كانت قد حسمت فى الجولة السابقة ولكن الجانب البريطانى فى هذه الجلسة عاد للحديث العام الذى يستشف منه أنه ما دام الفنيون البريطانيون مستمرين باستمرار المعدات البريطانية، فإن مهمتهم لم تنته وهذه هى المسألة الأولى، وبالتالى سيثار الشك حول نيتهم الحقيقية تجاه مسألة تدريب الفنيين المصريين) . ومع استمرار الطرفين فى حلقة مفرغة حول هذه المسائل

(*) وهى فى الواقع تؤكد أن الجانب البريطانى لم يستطع أن يجد من لعبة الصياغات فرصة لتمرير أهدافه من المفاوضات، وهى مسألة سيتم التعرض لها بعد قليل.

تدخل صلاح سالم بشكل عقد الموقف فى البداية، حينما قال – إن مسألة تحديد الفترة ليست النقطة الرئيسية لمصر وإنما وضع هؤلاء الفنيين غير المصريين، وأن الشعب المصرى لن يقبل ألا يربط وجودهم بمهمة تدريب الفنيين المصريين مهما كانت فترة بقائهم شهراً، شهرين، سنة، سنتين، عشرين سنة. فرد الجنرال روبرتسون: ٢٥ سنة، فكان نص رد صلاح سالم: «مائة سنة – إننا نريد أن يكون بقاءهم فقط ليدربوا المصريين على تسلم كل شيء [١]». وواضح أن سالم كان يود أن يوضح أهمية مسألة تدريب الفنيين المصريين دون أن يوضح موقفه بدقة كاملة فيما يتعلق بالمدة، أو ربما كان هذه يعكس اختلاف أولويات ولهذا عندما حاول فوزى إعادة التركيز على أن القضية الرئيسية هى مدة بقاء الفنيين، عاد صلاح سالم ليتحدث عن أن الهدف الرئيسى هو تدريب الفنيين المصريين ليحلوا محل البريطانيين.

وبعد فترة أخرى من التبادلات اللفظية انتهى الاجتماع بتقديم بريطانيا مشروعاً متبلوراً جاء به. «لوضع الخطط لنقل منطقة القاعدة العسكرية الحالية فى منطقة القنال إلى الإشراف المصرى على أن تحقق هذه الخطط جعل منطقة القاعدة فى حالة عمل فى جميع الأوقات، وفى حالةً تمكن من إدارتها فوراً عند الحاجة، وتكون التوصيات فيمايتعلق بالمنشآت الموجودة فى منطقة القناة محتوياتها على الأسس التالية:

(أ) تتعهد الحكومة المصرية طبقًا لنصوص الاتفاقية بضمان سلامة الممتلكات البريطانية الموجودة بالقاعدة.

(ب) يكون عدد البريطانيين الذين تدعوا الحاجة إليهم لإدارة هذه المنشآت إدارة كافية عدداً محدوداً إلى أدنى حد ممكن.

(ج) أية تدبيرات تقترح لإدارة المنشآت يجب ألا تتنافى مع السيادة المصرية أوالملكية البريطانية لهذه المنشآت.

(د) ليس من اختصاص اللجنة تحديد مدة التدابير التى تقترحها بل يترك تحديد هذه المدة للمتفاوضين.

٥ – لعل أبرز ما عكسته هذه الجلسة الشلل الذى أصاب المفاوضات، وما بدا من دخولها فى حلقة مفرغة، كما ظهر توتر واضح على سلوك الجانبين، وأكدت كذلك مظهراً آخر من مظاهر عدم التنسيق داخل الوفد المصرى.

---

(١) القضية المصرية، مرجع سابق، ص ٧٦٠.

الجلسة السادسة والأخيرة (١):

عقد هذا الاجتماع فى ٦ مايو ١٩٥٣، ويعد أقصر اجتماعات هذه الجولة، وفيما يلى ملخص لأهم ما يرتبط بهذه الجلسة.

تناول الاجتماع نفس المسائل التى أثيرت فى الاجتماعات السابقة والمتعلقة بالإشراف الفنى العام وعدد الفنيين ودورهم ووضعهم، واحتفظ كل منهما بوجهة نظره تقريبًا فأصرت مصر على احتفاظها بكل من الإشراف العام، والإشراف الفنى وتولى مسئولية القاعدة، وأن الفنيين جميعًا يجب النظر إليهم بوصفهم موظفين لديها، وأن مهمة الفنيين البريطانيين. هى تدريب المصريين الذين يحلون محلهم، ويتناقص عددهم تدريجيًا على هذا الأساس. وأن تصدر الأوامر لهم من خلال القنوات الدبلوماسية، بينما أصر البريطانيون على الاحتفاظ بالإشراف الفنى وعدم بحث مسألة المدة ورفض فكرة توظيف فنييها لدى الحكومة المصرية، وأن تصدر الحكومة البريطانية أوامرها مباشرة لهم. ومن ناحية أخرى استمر الخلاف حول عبارتى منطقة القاعدة والقاعدة.

٢ - أدى إصرار الجانب المصرى على موقفه ورفض ترك هذه المسائل للجان، وإصراره على ضرورة الوصول لإطار مبادئ واضح تسير على هديه اللجان، إلى أن طرح د. فوزى على الجانب البريطانى العودة لحكومته، مما يفيد ضمنا بعدم جدوى الاستمرار فى مباحثات من هذا النوع، ذلك أنه قد استمر نفس الاتجاه فى هذه الجلسة من تذبذب واضطراب ما بين محاولة بريطانيا لفرض بحث مسألة اللجان، ورفض مصر لهذا الاتجاه ودفع التفاوض لبحث المسائل السابقة وكذلك استمرار تكرار الحجج وتأكيد وجهات النظر. حتى أنه قبل نهاية الجلسة تحدث فوزى صراحة عن استياء مصر من استمرار الجلسات فى لف ودوران وراء الألفاظ والعبارات، وأن الصبر أمر مستحسن (ردا على حديث لستيفنسون عن أهمية الصبر للمفاوضين) ولكن له حدود، وأن أى مجهود يبذل هو توفير للوقت وليس مضيعة له، وأنهم يدركون حاجة الوفد البريطانى للرجوع لحكومته، ولما حاول ستيفنسون إعادة مسألة اللجان رد نجيب بعدم الحاجة لتكرار ما سبق فاضطر السفير للاعتراف بأنه ليس أمامه سوى العودة لحكومته.

---

(١) كتاب، القضية المصرية، مرجع سابق، ص ٧٦٥ إلى ٧٧٤.

وبرقية السفير البريطانى، فى ٦ مايو ١٩٥٣.

Fo. 371/102858 73199 JE 11915/24.

وفى عقد هذا الاجتماع بحضور كامل للوفدين وبمقر رئاسة مجلس الوزراء المصرى.

٣ – بالنسبة للبيان الصحفى الصادر عقب المباحثات، فقد كان الاقتراح المصرى يقول بأن الوفد البريطانى وجد أن عليه العودة لحكومته، ولكن السفير البريطانى طلب صيغة عامة تقول «انفض الاجتماع ووصل لمرحلة توجب الإعلان فيما بعد عن الاجتماع التالى» ووافق الجانب المصرى على هذا – تعبيراً عن مرونته، وبهذا انفضت أولى جولات المفاوضات بين الطرفين.

ثالثا: نظرة تحليلية عامة للسلوك التفاوضى للطرفين:

يشير تتبع ما جرى فى الجلسات الست إلى أن الطرفين اعتمدوا على أداة رئيسية وهى الإقناع وتبادل الحجج، وعرض الأفكار والآراء، مع وجود ثانوى نسبياً لتكتيكات التساوم الأخرى. وفيما يتعلق بالإقناع، فما من شك بأن الجانبين كانا على المستوى نفسه من القدرة على الإقناع، هذا إن لم يزد الوفد المصرى فى ذلك وبالتحديد د. فوزى الذى كان يمتلك قدرة عالية على الاسترسال فى الأفكار، ومقدرة على العرض والمناورة وكذلك درجة من القدرة على التحكم فى الموقف، وكانت هذه القدرة هى العنصر الذى منع من استفادة بريطانيا من عدم التنسيق داخل الوفد المصرى أو من تدخلات بعض الأعضاء الآخرين فى الحديث بأسلوب غير مناسب لوفدهم الرئيسى فى الحديث والتفاوض كما سنرى فى نقطة لاحقة.

أما تكتيكات التساوم الأخرى:

فيمكن أن نجد مضمون الإغراء الضمنى فى بيان مصر الافتتاحى فى الجلسة الأولى من التلويح العام بالصداقة وإزالة عدم الثقة. وفى اكتساب صداقة العالم الإسلامى والعربى.

أماالتهديدات فنجدها ضمنية فى البيان الافتتاحى (التهديد بالبحث عن طريق آخر للمفاوضات فى حالة استمرار الوضع الحالى وهو الصراع)، كما أن مراقبة العالم العربى والإسلامى تحمل المعنيين: التهديد، والإغراء بالمكافأة.

أما التهديدات الواضحة والصريحة فنجد ٤ حالات مصرية وبالمضمون نفسه وهو تهديد د. فوزى من أنه إذا كان استمرار المعدات البريطانية يعنى استمرار غير محدود للوجود البريطانى فإن مصر لا تريد هذا الاستمرار وتريد جلاء بريطانيا بقضها وقضيضها وتكرر ذلك فى الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة، أما التهديد البريطانى الوحيد قد جاء كرد فعل

للتهديد المصرى السابق فى الجلسة الخامسة، وكان مضمونه إيقاف المفاوضات، لو استمر هذا الاتجاه، ومع ذلك فإن فوزى قدم تهديده الرابع (حيث شهدت الجلسة الخامسة تهديداً بالمضمون نفسه من جانب فوزى) عقب هذا التهديد البريطانى ببعض الوقت - فقد ابتلع، الرد البريطانى ولم يرد مباشرة، ولكنه كرر تهديده بعد ذلك تأكيداً لموقفه وتعبيراً عن أسلوبه فى رفض التصعيد الكامل للمواقف.

بالنسبة لمهمة التفاوض يلاحظ أن السفير البريطانى قام بالمهمة الرئيسية بالنسبة لوفده وعاونه بدور كبير الجنرال روبرتسون، بينما لم يتحدث من باقى الأعضاء إلا مارشال الجو ساندرز لمرة واحدة فى مناقشة اختصاص اللجنة الجوية وهو الحوار الذى لم يكتمل. أما الوفد المصرى فالوضع مختلف، فرئيس الوفد اللواء محمد نجيب لم يقم بالدور الرئيسى فى التفاوض، فباستثناء تقديمه لبيان مصر الافتتاحى، فقد ترك الدور الرئيسى بعد ذلك لوزير الخارجية د. محمود فوزى. وعلى أساس من دراسة النص المصرى فى كتاب القضية المصرية سابق الذكر لأنه يتضمن سجل جميع الجلسات فبينما لا تشير الوثائق البريطانية أحيانًا إلى من كان المتحدث. فإنه قد تبين أن عدد مرات تدخل د. فوزى بالحديث بلغت ٩٦ مرة، تلاه نجيب بعدد ٣٠ مرة، ثم صلاح سالم ١٥ مرة ثم عبد الناصر ١١ مرة، فعامر ٥ مرات، فالبغدادى ٣ مرات فقط، وبهذا المعنى تحدث فوزى ٩٦مرة من ١٦٠مرة تحدث فيها الوفد المصرى. على أن هذه النسبة فى الواقع خادعة، فقراءة الوثائق تبين أنه من حيث كم الحديث كذلك فإن فوزى تحدث بأكثر من ٩٠٪ من إجمالى ما قاله الوفد المصرى فى المباحثات. فكثيراً من تدخلات الأعضاء الآخرين لم تكن أحيانًا سوى جمل لتأكيد مواقف التعبير عن انطباعات أوتكرار وباستثناء بعض تدخلات نجيب، يليه عبد الناصر، وتدخل صلاح سالم الإيجابى الوحيد بشأن ضرورة الاتفاق على المبادئ أولا قبل تحديد الإطارات المرجعية للجان التى حاولوا فيها تقديم حجج لموقفهم وكانت تشكل استثناء فى الواقع لعدد تدخلاتهم، فإن الدور الرئيسى فى عرض حجج وتفنيد آراء الخصم كان للدكتور فوزى، والذى تألق كما جاء من قبل متفوقًا على أداء الجانب الآخر.

٣ - فيما يتعلق بالتنسيق داخل الوفد المصرى - فقد جاء فى العرض السابق الإشارة إلى بعض النماذج السلبية فى هذا الصدد كتكرار عبد الناصر ما ذكره نجيب فى الجلسة الأولى، وكذلك فى أول الجلسة الثانية بشأن اختصاصات اللجنة الثانية. وتضارب اتجاهات آرائهم فيما يتعلق بتدخلهم عند الحديث عن اللجنة الأولى (وليس تناقض اتجاهاتهم تجاه

اللجنة) كما أن ملاحظات صلاح سالم كانت تبدو أحيانًا وكأنها ليست بذات صلة بما يحاول د. فوزى أن يؤكده بالإضافة إلى عصبيته، وإن كانت المرة التى شهدت هذه العصبية كان لها ما يبررها من الناحية الوطنية عندما سأل عما إذا كان حديث روبرتسون يعنى عدم قدرة الجيش المصرى على الحلول محل القوات البريطانية (١)، بل إن تدخله الإيجابى الوحيد سابق الذكر لا يبدو أنه كان نتيجة توزيع أدوار واضحة. ومن ناحية أخرى فإن عبد الناصر تحدث فى الجلسة الأولى وكأنه رئيس الوفد. وربما يتمشى هذا مع ما سبق ذكره فى الفصل الرابع من هذه الدراسة من شكوى نجيب ضد ما فعله عبد الناصر وزملاؤه من محاولة إبراز أن عبد الناصر هو الرئيس الفعلى للوفد المصرى. وفى الواقع إن هذا الصراع ربما كان أحد أسباب ما ظهر من تناقض الاتجاهات، ولكنه ليس السبب الوحيد فيمكن إضافة عدم تبلور أفكار المفاوضين المصريين تجاه ما يريدونه، أخذًا فى الاعتبار أن فوزى لم يكن يملك صنع القرار وكان عليه أن يعبر عن وجهة نظر هذه القيادة العسكرية - التى يلعب فيها عبد الناصر الدور الرئيسى وكان تأثيره عليها بعرض البدائل والاقتراحات وليس القرارات.

ومع هذه السلبية فى أداء الوفد المصرى فإن النتائج بالنسبة لمصر لم تكن سلبيه تمامًا أساسًا لأنه لم يتم التوصل لاتفاق، ولأن فوزى منذ منتصف الجلسة الثانية وهو يكاد يكون المتحدث الأوحد للوفد المصرى مما لم يعط فرصة كافية لإظهار عدم وضوح كثير من المسائل لدى أعضاء الوفد المصرى، أو لإظهار أنه كان لبعضهم رؤية مختلفة كان من الممكن أن يعبروا عنها لو لم يسمعوا شخصًا آخر من وفدهم يتحدث عنها بمقدرة وبرؤية مختلفة (أسسها العامة ولا شك محل قبول عبد الناصر ونجيب كما سبق).

رابعًا: أسباب التعثر:

يمكن القول إن هناك سببين واضحين لحدوث هذا التعثر وهما اختلاف وجهة نظر الطرفين فيما يتعلق باقتراب التفاوض، والثانى اختلاف وجهة نظرهما فيما يتعلق بمضمون الموقف والاتجاهات.

أولا فيما يتعلق بالاختلاف فى اختيار الاقتراب التفاوضى، من الواضح أن هذا الخلاف يتفق مع رؤية زارتمان التى تشير إلى وجود اقترابين للتفاوض وهما اقتراب الصيغة - التفاصيل، واقتراب التفاصيل - الصيغة (*)، والذى حدث أن بريطانيا عرضت خطتها على أساس الاقتراب الثانى أى البدء بالتفاصيل أو الجزئيات، ثم الانتقال إلى المبادئ. كما رأينا أن الجانب المصرى قبل هذا الاقتراب قبل أن تبدأ المفاوضات، ولم يكن على وعى

---

(١) القضية الوطنية، مرجع سابق، ص ٧١٥.

(*) وفقا لهذه الرؤية فإن تطور المفاوضات يكون إما بالتوصل إلى صيغة Formula أولاً أو إلى التفاصيل Details ثم منها يكون الانتقال إلى الصيغة ولمزيد من التفاصيل - دارسة المؤلف « المفاوضات الدولية» مرجع سابق، ص ٢٠٩ إلى ص ٢٢٠.

كاف بخطورة هذا الأسلوب، وبالفعل بدأ التفاوض على هذا الأساس حتى بدأ التنبه المصرى تدريجيًا منذ الجلسة الثالثة، وخلالها بدأ تبلور الاتجاه الثانى وبدءوا يتحدثون عنه صراحة. ويشير توم ليتل بهذا الصدد إلى أن عبد الناصر رفض هذه الخطة خشية أن يستطيع مفاوضون مهرة مثل ستيفنسون وروبرتسون تحقيق هزيمة سهلة لفريق غير خبير فى مناقشات من هذا النوع(١).، ورغم أن ليتل لم يعبر عن دلالات هذا الرأى بوضوح، فإن تفسيره يظل له أساس قوى حتى بافتراض أن الإشراف على اللجان كان سيقوم به فوزى كما سنرى فى المرحلة الأخيرة، إذ إن عمل اللجان العسكرية كان سيؤدى لتولى ضباط القيادة أو آخرين لهذه المهمة وعندئذ كان هذا الرأى سينطبق تمامًا على الوضع فى غياب اتفاق على المبادئ. وهذه المسألة تتضح أكثر بعد العرض لسبب الخلاف الثانى. وقبل الإشارة إليه فإنه من الجدير بالنظر الإشارة لتعليق مراسل التايمز البريطانى فى القاهرة عن اختلاف اقتراب الطرفين للمسألة من زاوية أخرى صحيحة وهى أن اقتراب بريطانيا للمسألة كان عسكريًا أساسًا، بينما كان اقتراب مصر سياسيًا أساسًا (٢).

ثانيًا: فيما يتعلق بتباعد مواقف الطرفين، فإن الهوة الكبيرة بهذا الصدد هى التى أعطت اختلاف الاقتراب هذه الأهمية. فقد كان الخلاف ببساطة يدور حول رؤية أسس التسوية ومعظم تفاصيلها، كان الإشراف الفنى وعملية تدريب الفنيين المصريين والخلاف بين عبارة منطقة القاعدة أم القاعدة... إلخ مع أهمية كل هذه المسائل ليس إلا مظهرًا لخلاف كامل فى معظم أبعاد المسألة. فمن الواضح من متابعة الموقف البريطانى، وكما اعترفوا صراحة كما جاء من قبل أنهم كانوا يحاولون تطبيق الخطة «أ» والتى لا تكاد تغير من الوضع فى ظل معاهدة ٣٦ بينما كان الموقف المصرى أقرب ما يكون إلى الخطة «ج» وفق تصور بريطانيا. وهنا يمكن ربط السببين معا فبريطانيا دخلت المفاوضات وهى تدرك تباعد موقف البلدين وأرادت من خلال أسلوب اللجان وتجزئة المسألة. إلى خلق مجموعة من الارتباطات والالتزامات التى يمكن من خلال إعادة بنائها اكتمال صيغة تحقق الخطة «أ» بشكل أو بآخر.

ويعكس إصرار بريطانيا على هذه الخطة برغم عدم واقعيته بدرجة ما تذبذب إرادتها للتسوية وساعدها على هذا وقوع الجانب المصرى فى خطئين، الأول بالتفاوض، على الأسس البريطانية، وكلاهما يعرف أن مصر لا تقبل هذه الأسس، وأن احتمال هذا ضعيف، والثانى تسرع مصر فى الموافقة على خطة بحث اللجان دون ترو فى وقت كانت الأسس البريطانية

---

(١) Litte, Op. Cit., p. 293.

(٢) Times, May 7, 1954.

تعكس موقفًا متشددًا. كما ساعد نجاحها فى إرباك الدور الأمريكى لبعض الوقت وإضعاف أثره وفى وقت لم تكن مصر قد بدأت تحقق سوى الإعلان عن تشكيل الحرس الوطنى وبعض الخطب الحماسيه والتهديدات. ويعترف السيد أمين هويدى بشكل ما بصحة هذا الرأى السابق حيث يقول إن فشل المباحثات أقنعهم بأن الضغط على بريطانيا لم يكن كافيا وكان لابد من تكثيف هذه الحملة [1] وهو ما سنراه فى الفصل التالى (*).

ويأتى كل هذا فى وقت تولى فيه تشرشل بنفسه مسئولية وزارة الخارجية البريطانية لمرض إيدن، وكان لديه من الاستعداد والرغبة الكثير لتعطيل هذه المفاوضات. وهذا كله قد يقود إلى القول بأن النزاع كان إلى حد كبير غير جاهز لتسوية تفاوضية بعد، وكان لابد من حدوث تطورات أخرى وضغوط على الطرفين وخاصة بريطانيا (من أهم هذه الضغوط استمرار الوضع الراهن بكل أعبائه على بريطانيا كما جاء فى فصل سابق) لكى يصبح من الممكن خوض المفاوضات باستعداد أكثر للأخذ والعطاء.

---

(١) أمين هويدى، مرجع سابق، ص ٣١.

(*) فى الواقع عدم كفاية الضغط المصرى لا تعنى غيابه الكامل بدليل أن السفير البريطانى أثار المسألة مع نجيب وفوزى قبل افتتاح الجلسة الثانية، وقال فى برقية بهذا الشأن إنه بدا عليهما الانزعاج، وأن نجيب علق بأن تفسيره الوحيد هو أن بعض المنظمات تحاول تخريب المفاوضات، وعبر عن أسفه الشديد وأنه سوف يزيد الاحتياطات لمنع تكرار مثل هذه الحوادث، كما أنه رفض هو وفوزى اتهام المخابرات المصرية بأنها وراء ذلك ويعنى السفير ذلك على أساس اتهامهم بسرقة سيارات بريطانية؛ اعترف بعض المتهمين بسرقة سيارات بريطانية سلموها للجيش المصرى Fo. 371/102847 73199 JE 11914/4 April 27, ويلاحظ أنه مع احتمال وجود دور لمثل هذه المنظمات خاصة فى هذه المرحلة فإن الطابع الغالب كان سيطرة المخابرات المصرية على هذه العمليات كما جاء من قبل، وهناك مؤشرات عديدة تحكم عبد الناصر عن طريق كمال رفعت الذى كان يدين له بولاء كامل، ويجب الأخذ فى الاعتبار كذلك أن السيد كمال رفعت الذى قاد معركة المخابرات هذه كان أحد أبطال أزمة مارس الشهيرة، وركائز عبد الناصر ضد نجيب فى الصراع بينهما.

انظر حول دور رفعت ضد نجيب فى محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، مرجع سابق ص ١٩٣، ١٩٤.

الفصل التاسع: مرحلة المفاوضات غير الرسمية
مايو ١٩٥٣ - ديسمبر ١٩٥٣

مرحلة البحث عن صيغة:

تعد المرحلة التى يدرسها هذا الفصل من المراحل الطويلة نسبيًا، والتى يمكن فى الواقع تقسيمها إلى أكثر من فصل، فلقد شهدت الفترة من ٧ مايو وحتى نهاية يوليو نوعًا من التصعيد فى النزاع بين الطرفين، ثم شهدت الفترة التالية، أى من أول أغسطس وحتى منتصف أكتوبر الجولة الثانية فى المفاوضات، وكانت المفاوضات هذه المرة غير رسمية ومعظم جلساتها سرية، بمعنى انعقادها بشكل سرى ثم توقفت المفاوضات من جديد فى نوفمبر، ثم استؤنفت بعض الجلسات خلال شهر ديسمبر.

ويعتبر تنازل الرئيس الراحل عبد الناصر بشأن ضم تركيا فى صيغة المتاحية هو نهاية هذه المرحلة، فتبدأ بعدها مرحلة جديدة كما سنرى، وسوف تكون معالجة هذه المفاوضات غير الرسمية معالجة مختلفة عما سبق فى الفصل السابق، وذلك لطبيعتها المختلفة وهو ما سيحاول الباحث عرضه فى حينه، وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، كل منها يعالج فترة من الفترات السابقة أى فترة التوتر وتوقف المفاوضات، ثم فترة المفاوضات غير الرسمية أغسطس - أكتوبر ١٩٥٣، ثم فترة تجمد المفاوضات واستئنافها المحدود فى ديسمبر ١٩٥٣.

المبحث الأول: مرحلة التوتر والأزمة مايو - يوليو ١٩٥٣

١ - كان توقف المفاوضات فى ٦ مايو ١٩٥٣ بداية لمرحلة من التدهور والتوتر فى العلاقات بين الطرفين بشكل لم تشهده خلال معظم فترة الدراسة، ولقد بدأ ذلك خلال الأيام الأولى بالعديد من التطورات والتصريحات ففى ٦ مايو نفسه صرح عبد الناصر بأن مصر صممت على أن تتعلق المباحثات بمسألة محددة وهى إعلان الجلاء، وعدم الغرق فى التفاصيل حتى لا تطول المفاوضات كما كان يحدث من قبل، وأن مصر طلبت من بريطانيا تحديد موقفها من الأسس الرئيسية التى تحقق للشعب المصرى حقوقه الطبيعية والسيادة على أراضيه (١). كما أصدر الدكتور أحمد حسين سفير مصر فى واشنطن بيانًا بالعاصمة الأمريكية فى ٦ مايو، نشر بجريدة الأهرام تضمن أن مصر ستبحث مع وزير الخارجية دالاس موضوع الجلاء لتسوية مسألة الجلاء كما فعلت فى السودان، ويلاحظ أن التايمز البريطانية نشرت فى ١٠ مايو خبرًا عن هذا البيان، ولكنها أضافت إليه ذكر أن مصر مقتنعة بالحفاظ على القاعدة وصيانتها، بما لا يمس سيادتها، ولكن بريطانيا ترفض هذه السيادة، وأن مصر إذا وجدت أن القاعدة بحاجة لمعونة فنية غير مصرية، فلن تتردد فى طلب هذا من أصدقائها (٢). ومن ناحية أخرى كان الاتصال المصرى البريطانى والوحيد خلال الأيام الأولى لهذه الجلسة هو مقابلة السفير البريطانى لنجيب فى ٧ مايو وتقديم رسالة من حكومته (لا توجد معلومات كاملة بصددها فى الوثائق البريطانية)، ولكن حديث السفير تضمن أنهم يبحثون المسألة ولكنهم يرون أن الأفكار المصرية غير مقبولة لبلادهم، ثم تضمن الحوار تكرار مواقف الطرفين حول مشكلة الفنيين والاتفاق على عدم الإيضاح عن مضمون المقابلة والرسالة للصحافة (٣).

---

(١) أهرام، ٧ مايو ١٩٥٣.

(٢) Times, May 10, 1953.

(٣) Fo. 371/108858 73199 JE 11915/27 No. 769 May 7, 1953.

وهو ما حدث بالفعل حيث نشرت كلمة الأهرام حدوث الواقعة فحسب بينما نشرت التايمز البريطانية ما وصفته بتكهنات حول هذه المقابلة وعن هذه الرسالة، وأنها ربما كانت تدور (أى الرسالة) عن محاولة إنقاذ مفاوضات تعثرت وإعادة تأكيد الموقف البريطانى الذى يأمل فى اعتدال وتفهم مصر لمصلحتها (١).

وعلى الرغم من متابعة الأهرام نشر أنباء التحرك الأمريكى واجتماعات كافرى بنجيب وفوزى وبالسفير البريطانى (٢)، فإن مناخ التعبئة العام كان قد بدأ، من خلال تصريحات عديدة للسادات والشافعى أثناء جولة لهما بمحافظات مختلفة (٣)، وتشير افتتاحية الأهرام فى ١٠ مايو ١٩٥٣ إلى إصرار رجال الثورة على وضع الخطط المحكمة لجميع الاحتمالات وانتقدت أسلوب ما قبل الثورة وإعلان الجهاد بدون استعداد - وتحدثت عن التدريبات المستمرة، وفى وقت كانت الصحيفة تنشر فيه صوراً عديدة لمعسكرات التدريب وفيها رجال دين يتدربون على استعمال السلاح. كما نشرت فى نفس اليوم خبراً عن رفض نجيب للرسالة البريطانية سابقة الذكر دون تحديد مضمونها (٤). وتحرك نجيب خطوة أوسع فقال فى خطبة له فى الاحتفال بتشييع جثمان الشهيد المجهول فى فلسطين بأن مصر مقبلة على معركة كبرى وأنها نفضت أيديها من المحادثات لأنهم أرادوا جرها إلى المساومة (٥)، ثم بدأ الموقف يأخذ شكلا تصعيدياً آخر عندما صرح تشرشل فى مجلس العموم فى ١١ مايو بأنه إذا اتخذت أية تصرفات ضد القوات البريطانية فى مصر، فإن هذه القوات مستعدة للدفاع عن نفسها، وقال إن قطع اللواء نجيب للمفاوضات هو محاولة للتأثير على دالاس، كما أشار إلى أن الجيش المصرى يحصل على مساعدة تدريبية من ضباط نازيين سابقين. ولم يكتف بهذا بل عبر عن رغبته فى مشاركة الولايات المتحدة فى المباحثات (٦)، ورد نجيب فى نفس اليوم بأن تشرشل كشف عن نواياه الاستعمارية وأن مصر مصممة على التخلص من الاحتلال البريطانى تخلصاً كاملا، وتساءل عما إذا كان الدفاع عن العالم الحر معناه استعباد الشعوب، وانتهاك حريتها (٧). وفى ١٢ مايو أعلن لويد وزير الدولة للشئون الخارجية بياناً عن كثرة الحوادث ضد

---

(١) الأهرام ٨ مايو ١٩٥٣، Times, May 8, 1953

(٢) الأهرام؛ ٩ مايو ١٩٥٣.

(٣) الأهرام، ١٠ مايو ١٩٥٣.

(٤) أهرام، ١٠ مايو ١٩٥٣.

(٥) أهرام، ١١ مايو ١٩٥٣.

(٦) Times, May 12, 1953.

(٧) أهرام، ١٢ مايو ١٩٥٣.

القوات البريطانية والتى قال إنها بلغت (٣٠) هجوماً واختطافاً وأن هناك أسساً كثيرة تبعث على الاقتناع بأن بعض هذه الحوادث بتدبير أو رعاية أو على الأقل بموافقة القوات المسلحة المصرية (١)، وفى الواقع إن الوثائق البريطانية تكشف عن وجود اتجاه قوى للتصعيد العسكرى مع مصر والاستعداد لتطبيق خطة روديو سابقة الذكر، ولقد جاء فى موضع سابق كيف تبلور تفكيرهم بضرورة تقصير الفترة اللازمة لتطبيق هذه الخطة (٢).

كما أن مصر بدورها أعلنت قائمة بأعمال العدوان البريطانية ضد رعايا وممتلكات مصرية وصدر بيان من مجلس قيادة الثورة، للصحف الأجنبية بهذا المضمون، ولم تنشره من الصحف المصرية محل الدراسة عدا جريدة المصرى التى نشرته باقتضاب، وتشير تقارير الخارجية البريطانية إلى اهتمامهم بتحرى ما جاء فى البيان المصرى وأسباب هذه الحوادث(٣). كما أن القوات البريطانية حرصت على استعراض القوة مثل التدريبات الجوية التى أعلن عن انتهائها فى ١٣ مايو ١٩٥٣ (٤).

٢ - وفى وسط هذا المناخ المتوتر والموحى بنوع من التعبئة لدى الطرفين استعداداً لمواجهة قد تتخذ أشكالا عنيفة (رغم استبعاد هذه النية لدى الجانب المصرى، والذى من المتصور أنه كان يرغب فى التصعيد المحكوم للمسألة) كانت زيارة دالاس للمنطقة بكل ما أحاط بها من توقعات واهتمام. ولقد مهد دالاس لزيارة للقاهرة برسالة، نقلها كافرى، مفادها تأييد دالاس للانسحاب البريطانى من مصر وإيمانه فى الوقت نفسه بصيغة تربط القاعدة بمنطقة للدفاع عن الشرق الأوسط وضرورة ربط مصر بالتزام حقيقى نحو دفاع العالم الحر، وكان الرد المصرى هو إبداء عدم السعادة بهذا الاتجاه ولكنهم مع ذلك ينوون شرح موقفهم للوزير الأمريكى على أية حال (٥)

وعلى الرغم من أهمية زيارة دالاس للمنطقة ولمصر فى تطورات هذه المرحلة، فإنه لن يتم التعرض لها هنا إلا فيما يتصل بموضوع الدراسة.

(١) Times, May 13, 1953.

(٢) أيضاً تقرير لروجر ألن مدير الإدارة بالخارجية البريطانية بهذا المعنى فى ١١ مايو ١٩٥٣
Fo. 371/105847 73199 JE 1611/18.

(٣) Fo. 371/102847 73199 JE 11914/23 No. 799 May 14, 1953.

(٤) Times, May 13, 1953.

(٥) No. 1155 641 - 74/5 - 7531 May 7, 1953, pp. 2059 - 2060.
وأرسل كافرى الرد فى ٩ مايو هامش صفحة ٢٠٦٠، من مجلد الوثائق الأمريكية، برقية غير مطبوعة
641 - 7415 - 953

ففى مباحثاته مع نجيب وفوزى، وبعد استعراض نجيب لتطورات الموقف، تحدث دالاس قائلا ما معناه اتفاقه مع بريطانيا فى المبادئ العامة دون التفاصيل، وحذر من أن يؤدى الانسحاب البريطانى إلى فراغ فى الشرق الأوسط، ومن هنا قدم وجهة نظرهم بأن يكون هذا الانسحاب البريطانى مرحليًا وأن ترتبط به ترتيبات لضمان متاحية فورية للقاعدة، وكان الرد المصرى هو أنهم يرون أن أفضل رادع للسوفيت هو رؤيتهم لوجود علاقات مصرية - بريطانية قوية وأنهم يوافقون على المتاحية الفورية وعلى وجود الفنيين، ولكنهم يعترضون على رغبة بريطانيا فى التحكم. وأوضح الجانب المصرى أثناء الحوار موافقتهم على السماح لبريطانيا بنقل إمدادات لليبيا والخليج العربى، وأن المخازن ملكية بريطانيا ولهم حرية التصرف فيها، كما أوضح نجيب - بناء على إثارة دالاس لمسألة إسرائيل - استعداده لتجربة محاولة الوصول لاتفاق مع إسرائيل وأن تبحث مصر مع الولايات المتحدة بطريقة غير رسمية خطط دفاع المنطقة، وذلك بعد التوصل لاتفاقية مع بريطانيا (١).

وفى لقاء آخر مع فوزى بوزارة الخارجية المصرية - أكد الأخير ضغوط الرأى العام المصرى، وأنهم لا يستطيعون بشأن ترتيبات الدفاع إعطاء أكثر من كلمة للغرب، كما تناول اللقاء بحث مسألة الفنيين، ورفض فوزى تشبيه دالاس القاعدة بأنها مثل الشركات الأجنبية كفورد فى مصر التى يمكن أن تتلقى تعليمات من الخارج دون أن يُعدُّ هذا مساسًا بالسيادة الوطنية (٢).

أما اجتماعه مع عبد الناصر والبغدادى وعامر وصلاح سالم، بمقر السفارة الأمريكية فى ١٢ مايو فقد أكد فيه الضباط موقفهم من بعض القضايا. ومن المهم بشكل خاص، الإشارة لما ذكره عبد الناصر فى هذا الاجتماع حيث أشار لاعتقاده بوحدة الأهداف الأمريكية - البريطانية، ورغبته فى رؤية دفاع المنطقة منظمًا، ولكن الشعب المصرى ينظر لمنطقة الدفاع عن الشرق الأوسط كاحتلال، وأنه لابد من تدعيم الثقة المصرية أولا (٣).

ولقد تضمن تقرير دالاس - المبدئى للرئيس أيزنهاور - الذى أرسله من بغداد فى ١٧ مايو الإشارة إلى خطورة المشكلة وتهديدها لمصالح الغرب، وأن المصالح الأمريكية قد تقتضى الخلاف العلنى مع بريطانيا، وأن نجيب وعده بتأجيل حرب العصابات حتى عودته لواشنطن (ويلاحظ أن محضر الجلسات مع نجيب لم يشر لهذا) (*) وقال أيضًا إنه دعا عددًا من القادة

(١) No. 1160 110 - 11D U/S 1253 pp. 2065 - 2068.

(٢) No. 3 Conference files, Lot 59 095 CF 156 part 1, pp. 4,8.

(٣) No. 5 Conference files, Lot 59 D95 CF 156 part 1, pp. 19 - 24.

(*) جاء ذلك بهامش رقم ١ المشار إليه أعلى والذى يتضمن اجتماع دالاس مع نجيب، ومن ثم فمن المحتمل أن هذا الوعد جاء فى لقاء آخر، غير معروف للباحث ما إذا كان دالاس قد أعد به تقريراً أم لا.

العرب لحث مصر على الاعتدال وربما بدأ بعضهم هذا بالفعل. كما تعرض كذلك للقول بأن مع شعبية حكومة نجيب فإنها تعانى من خبرة محدودة بالشئون الدولية (١). ومن ناحية أخرى بدأ دالاس فى مراجعة للموقف ودراسته لمحاولة إيجاد صيغة ترضى الطرفين كما سيأتى بعد قليل.

إلا أنه مع رؤية دالاس السابقة هذه فقد أصدر بيانًا - عُدَّ مؤيدًا لوجهة النظر البريطانية - وهو أن قاعدة القتال يجب أن تظل فعالة للاستخدام فى المستقبل بقوات من العالم الحر، وأن بلاده تسعى للتوفيق بين سيادة مصر والحاجات العسكرية للدفاع عن الشرق الأوسط (٢)، واعتبار هذا التصريح مؤيدًا لبريطانيا من جانب المصادر المختلفة (وما يؤكد هذا من عدم نشر الأهرام لهذه النقطة) (٣)، هو أمر نسبى فأساسه فى الواقع هو اعتبارات الرأى العام المصرى، حيث إن الحكومة المصرية كانت قد قبلت بالفعل سرًا أن تظل القاعدة فعالة فى المستقبل، كما جاء فى الفصل السابق، وفى اتصالاتها مع بريطانيا والولايات المتحدة. ولكن موقف دالاس بصفة عامة كان تأكيد الاستمرار فى التأييد العلنى لبريطانيا ولهذا أرسل لكافرى فى ١٣ مايو لإبلاغ السفير البريطانى وجنرال روبرتسون بالآتى: -

١ - سوف تستمر الولايات المتحدة فى الوقوف بجانب بريطانيا علنًا.

٢ - حالة «أ» لا يمكن الوصول إليها ولهذا يعتقد أنه يجب التحرك تجاه حالة «ب».

٣ - لم تثر مسألة صفقة الأسلحة المؤقتة ولم يقدم هو قائمة أسلحة للمصريين فى هذا الوقت.

٤ - إنه - أى دالاس - ينوى مناقشة المسألة كلها مع الرئيس والقيادة المشتركة بعد عودته، وبعدها سيتصل بلندن ويسعى للاتفاق على اقتراب جديد.

٥ - أن نجيب وعد بالسعى للحفاظ على تجنب أنشطة العنف من الجانب المصرى.

٦ - المصريون لا يقبلون فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط تمامًا (٤).

وفى اجتماع لمجلس الأمن القومى فى ٢٠ مايو برئاسة أيزنهاور أوضح دالاس خطورة الموقف وأنه يباشر دراسات لمحاولة التوفيق بين الطرفين (٥). وخلال هذه الفترة أى فترة زيارته

---

(١) No. 31 Conference files, Lot 59 A95 (F 155) part 1, pp. 87 - 88.

(٢) New York Times, May 13, 1953.

(٣) أهرام، ١٢ مايو، ١٩٥٣ الذى نشر بأن دالاس صرح بأنه لابد من الجلاء عن مصر تدريجيًا وتنظيم الإشراف الفنى على قاعدة القتال.

(٤) No. 1166 641 - 74/5 - 1353 pp. 2072 - 2073.

(٥) No. 1169 641 - 7415 - 1533 pp. 2074 - 2076.

المنطقة - أرسل دالاس للخارجية الأمريكية باقتراحات، تتضمن تقليل عدد الخبراء الفنيين بحيث ينتهون لعدد من المفتشين البريطانيين، يلحقون بطاقم السفارة البريطانية. (١)

٣ - وعقب زيارة دالاس لمصر، اتخذت الحكومة المصرية أسلوبًا هادئًا للضغط على بريطانيا، فأعلنت قراراتها بشأن المقاطعة التى تناولها الفصل الثامن من الباب السابق وبشكل عام يمكن القول إن المواجهة بين الطرفين خلال بقية شهر مايو وجزءًا من يونيه اتخذت شكلا إعلاميًا واضحًا، سواء فيما يتعلق ببعض التصريحات المصرية (٢)، أو فى الانشغال الزائد - والذى كانت له مبرراته فى ضوء ظروف هذه المرحلة - بمسألة الأجانب فى مصر. وكان ما تنشره الصحف المصرية محل الدراسة وهى الأهرام والمصرى وصحيفتا التايمز البريطانية والنيويورك تايمز الأمريكية بشأن الحوادث قليلا بشكل واضح، بل إن أهم ما نشرته الأهرام بهذا الصدد كان هجوم جنود بريطانيين على ٣ عمال مصريين وقتل خفير؛ (٣) وهو غالبا ما يعنى هجومهم على هؤلاء المواطنين أثناء عملية فدائية قاموا بها أو تصادف وجودهم بالقرب منها، ودليل محدودية هذه الحوادث فى شهر مايو، تصريح للجنرال فستنتج قائد القوات البريطانية، بأن حوادث القنال عادية (٤)، كما يؤكد هذا تقرير للخارجية البريطانية، وإن حذر نفس التقرير من أن استمرار الوضع القائم قد يؤدى لانفجار آخر قد يمتد للدلتا (٥). ومن ناحية أخرى نشرت التايمز البريطانية فى ٢٨ مايو ما يؤكد هذا حين قالت إن الحكومة المصرية حذرت الأهالى من التسبب فى أية مشاكل (٦) ونشرت الصحف نفسها فى يومى ٣٠ مايو، ٢ يونيو خبرًا عن قيام الحكومة المصرية بالقبض على العناصر الخطرة، وترحيلهم خارج منطقة السويس دون إبداء أسباب (٧). ولا شك أن ترحيلهم خارج المنطقة يؤكد نية الحكومة فى استخدامهم مرة أخرى إذا كان هذا الخبر صحيحًا، حيث سيعنى تنفيذ وعد نجيب لدالاس حتى تتاح له الفرصة لمحاولة التأثير على بريطانيا، فإن لم يكن فيمكن التحرك من جديد لمحاولة الضغط على بريطانيا. وفى إطار هذه الخلفية بدأت حركة بطيئة نحو محاولة إعادة الطرفين لمائدة التفاوض.

---

(١) No. 1163 774 - 561/5 - 1353 May 13, 1953 p. 2069 - 2671.

(٢) مثلا تصريح نشر فى أهرام ١٩ مايو بأن مصر تسترعى نظر الحكومة البريطانية إلى الخطورة الناتجة عن حوادث قواتها فى السويس.

(٣) أهرام، ٢١ مايو ١٩٥٣.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) Fo. 371/ 102704 73137 JE 1075. No. 132 1011/44/53 June 1, 1953.

(٦) Times, May 28, 1953.

(٧) Times, May 30, June 2, 1953.

التحرك نحو استئناف المفاوضات:

وأول ما يمكن ملاحظته بشأن هذا التحرك أنه يكاد يكون قد بدأ منذ زيارة دالاس للمنطقة؛ ذلك أنه خلال هذه الفترة (وخلال كل المرحلة التى تغطيها الرسالة) كانت كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية محاول دفع الموقف للتسوية التفاوضية، ولو ركزنا على الفترة التي يدرسها هذا المبحث نجد تعبيرات عديدة لهذا الاتجاه. وكما كانت هناك أطراف خارجية أخرى خاصة الهند وباكستان - حاولت أن تلعب دوراً خلال هذه الفترة لدفع الأمور فى هذا الاتجاه. وبصفة عامة يمكن وصف هذا التحرك بأنه كان تدريجياً وبطيئاً.

الملاحظة الثانية حول طبيعة الدور الأمريكى خلال فترة هذا المبحث وكونه ذا طبيعة تجريبية واضحة، ففى سعيه لتحريك الموقف كان يحاول أن يثير قضايا وجوانب عديدة ويجرب سبلا مختلفه - يمكن وصفه إلى حد ما بأنه أسلوب صحيح فى اختيار أنسب الوسائل لتحقيق السياسة الخارجية للدولة الإمبراطورية الجديدة. ولعل من أمثلة هذا إرسال الإدارة الأمريكية برقية تفيد بأنه كان يتردد تفكير فى النصف الثانى من مايو بضرورة الحصول على التزام مصرى واضح تجاه الغرب - كمحاولة فيما يبدو لإقناع بريطانيا التى كانت تَعدُّ قبول واشنطن لحديث النوايا المصرى غير كاف - ولكن كافرى حذر من خطورة هذا الاتجاه وسلبيته على الثقة الضرورية للتغلب على العقبة الحالية (١).

هذا التفكير الذى لم تحاول واشنطن تنفيذه - والذين كان المسئولون الأمريكيون يعلمون صعوبته - يعبر عن أنهم كانوا يريدون طرق كل السبل الممكنه لتحقيق أهدافهم. وهذه المحاولات الأمريكية لتحويل الموقف، أخذت شكل اتصالات بالطرفين من ناحية، ومن ناحية أخرى نوع من الحوار والدراسة داخل الإدارة الأمريكية، من أجل اكتشاف طريق لإخراج المفاوضات من المأزق الذى كانت تمر به.

ويمكن تصنيف هذه الحركة فى التحرك المصرى - والاتصالات الأمريكية بالطرفين، وأخيراً الدراسات والاتجاهات الأمريكية تجاه موضوع المفاوضات وأوضاع هذه المرحلة بصفة عامة، وفيما يلى تناول مختصر لهذه الجوانب المختلفة.

---

(١) No. 1171 May 28, 1953, pp. 2078 - 2079.

ولعل ما يعبر عن انزعاج كافرى من هذا الاتجاه هو أنه أرسل هذه البرقية من الأردن أثناء زيارته له.

١ – فيما يتعلق بالتحرك المصرى، فقد أدى توقف المفاوضات، ومناخ عدم الثقة من الطرفين بشكل متزايد إلى شبه توقف للإتصالات الخاصة بالمفاوضات، ومن ثم اتجهت مصر إلى استخدام قناة التوصيل الأمريكية لنقل عروضها التفاوضية لبريطانيا من ناحية، ومن ناحية أخرى أهم اكتساب الثقة الأمريكية وحثها للضغط على بريطانيا. ولدينا نموذجان رئيسيان بهذا الصدد.

وكان أول هذين النموذجين تقدم السفير المصرى – فى واشنطن فى ١١ يونية ١٩٥٣ بالمقترحات الآتية: –

(أ) أن مجلس قيادة الثورة يريد أن يؤكد للولايات المتحدة، أنه سوف يحافظ على الهدوء على الأقل حتى مؤتمر برمودا، بما سيعطى الفرصة للحكومة الأمريكية لممارسة نفوذها لمحاولة التسوية.

(ب) أن مصر مستعدة لإعطاء ضمانات فيما يتعلق بشحن المعدات البريطانية من قاعدة القناة لأى مكان فى أى وقت فى ظل توجيه بريطانى، وأن شكل الضمان لن يمثل مشكلة بالنسبة للمصريين.

(ج) سوف تأخذ مصر على عاتقها – أن القاعدة سوف تكون متاحة لحلفاء مصر وحلفاء حلفائها فى حالة هجوم على حدود أية دولة عربية (وتضمن تعليق الإدارة الأمريكية أن السفير أعطى انطباعًا بأن مصر سوف تفضل اتفاقًا مفتوحًا).

(د) بمجرد الوصول لاتفاق بشأن القاعدة سوف تدعو مصر فنيين عسكريين واقتصاديين أمريكيين وبريطانيين لمناقشة غير رسمية لخطط عسكرية واقتصادية مع الحكومة المصرية، وأضاف السفير أنه سوف يستبعد السفراء من هذا النقاش.

ووصف تقدير الخارجية الأمريكية هذا بأنه تقدم مصرى ملحوظ، وطلبوا من كافرى التأكد من أن صيغة المتاحية هذه سوف تتضمن عدم انتظار حدوث الهجوم وتأخير الإجراءات الحمائية، وافترضوا أن الضباط سوف يتفهمون هذا المنطق العسكرى. (١)

ويلاحظ أن كل من الوثائق البريطانية التى تم الاطلاع عليها، وكذلك الوثائق الأمريكية لا تبين حدوث نقل أمريكى لهذه الأفكار لبريطانيا.

---

(١) No. 1182 641 - 74 - 1153 June 11, 1953. pp. 2093 - 2094.

وتأكيداً لهذا المعنى السابق أبلغ عبد الناصر فى ١٩٥٣/٦/٩ بعض مسئولى السفارة الأمريكية بالقاهرة أنه مع استمرار مصر فى الإعداد لأية تطورات فسوف يفعلون ما بوسعهم لحفظ الأمور هادئة حتى مؤتمر برمودا (الذى تأجل)، ثم أضاف بأنه إذا تمسكت بريطانيا بموقفها بعد هذا المؤتمر، فسوف تسحب مصر عرضها بصيانة القاعدة، وتتخذ موقفاً علنياً مضمونه عدم السماح. باستمرار أية منشآت بريطانية فى مصر، وعدم إعطاء ضمانات بالمتاحية فى المستقبل، وأن سبب سياسة التهدئة المصرية هو ثقتها فى الولايات المتحدة (١).

النموذج الثانى جاء بناء على تحرك أمريكى حيث توصلت الخارجية الأمريكية قبل لقاء مسئوليها مع سالزبرى، وروبرتسون، فى برمودا أوائل يوليه ١٩٥٣، إلى أن التطور الذى حدث فى الموقف المصرى بعد توقف المباحثات وصلهم شفاهة ومن ثم لا يستطيعون الاستناد إليه فى مباحثاتهم مع بريطانيا ومن هنا اقترحوا فى تعليمات لكافرى فى ٧ يونيو قيام نجيب بتوجيه رسالة غير علنية للولايات المتحدة. تتضمن مواقفهم المحددة ليستخدموها فى محاورة سالزبرى، واقترح دالاس أن تتضمن الرسالة موافقة مصر على عدد تعسفى للخبراء لفترة ثابتة من الزمن واستمرار الاتفاقية لمدة ٥ سنوات وتقييد عدد الفنيين إلى ٤ آلاف، وبالنسبة للمتاحية فإن وزير الخارجية الأمريكى أبدى استعداده لمحاولة إقناع بريطانيا بصيغة تشمل المتاحية لحلفاء مصر وحلفاء حلفائها، عند وقوع هجوم أو تهديد بالهجوم على الدول العربية أعضاء ميثاق الضمان العربى (وهو ما كانت مصر مستعدة لقبوله) (٢). وعلى هذا الأساس أرسلت السفارة الأمريكية فى ١٠ يوليو ١٩٥٣ بالمشروع المصرى الذى وصفته بأنه رسالة من نجيب لأيزنهاور.. وأن الجانب المصرى طلب وصفه كذلك لأنه لا يزال فى مرحلة التبلور، وقد تضمن المشروع التالى : -

(أ) بالنسبة للإدارة الفنية تعيين قائد مصرى ومستشار فنى بريطانى، وترسل الأوامر مباشرة إلى مركز اتصالات القاعدة من وزارة الحربية البريطانية.

(ب) حرية بريطانيا فى تحريك المواد من وإلى القاعدة.

(ج) تثبيت عدد الفنيين إلى ٤ آلاف كحد أدنى، مطلوب للتشغيل والصيانة خلال فترة السريان. فى حالة الفشل فى الاتفاق بعد انتهاء السريان يلحق عدد من الفنيين البريطانيين

---

(١) No. 1194 641 - 7416 - 2953 June 27, 1953, p. 2106.

(٢) No. 1199 641 - 74/7 - 533 July 7, 1953, PP. 2111 - 2112.

بطاقم السفارة البريطانية، ويسمح لهم بالتفتيش على صيانة المصريين للإمدادات المملوكة لبريطانيا والمنشآت الباقية.

(د) سريان الاتفاقية لمدة ٣ سنوات، تراجع قبل انتهاء هذه الفترة، وفى حالة عدم الموافقة على الاستمرار تسحب الحكومة البريطانية المخازن والمنشآت المملوكة لها خلال فترة يتفق عليها، ومع الفهم بأن متاحية القاعدة لن تتأثر بإنهاء هذه الاتفاقية.

(هـ) تنصرف المتاحية للدول العربية وحدها.

(و) تجرى مشاورات اقتصادية وعسكرية بعد التوصل لاتفاق، مع بحث إجراءات لتقوية موقف مصر العسكرى والاقتصادى (١).

وأرسل نجيب - خطاباً شخصيا اليوم التالى ١١ يوليو لأيزنهاور - مؤكداً على الخطوط السابقة، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التى طرحها بوضوح كمقابل للتنازل المصرى فى المتاحية (تشمل الدول العربية)، والسماح بترك فنيين بحيث يمكن للشعب المصرى أن يقبل هذه التنازلات، وأوضح أنه لا يشكل موقفاً تساومياً وأن أية محاولة لمعاملتها بهذا الشكل سوف تقنع مصر بأن هذه الرغبة المخلصة للتسوية المشرفة والعاجلة ليست محل معاملة بالمثل (٢) . أى من بريطانيا. ويلاحظ أن كافرى أرسل توضيحاً للمشروع المصرى بناء على معلومات السفارة جاء فيه أن المشروع مازال محل مناقشة، وأن عبد الناصر يحاول إقناع زملائه به فى مواجهة تيار يضم (عامر) ينادى بعدم الجلوس مع بريطانيا رسمياً للتفاوض، إلا لوضع ختم على اتفاقية تم العمل فيها بشكل غير رسمى، كما هدد عامر بتصعيد الأعمال الفدائية وعلق كافرى، بأنه يستبعد مع ذلك ألا يحاول المجلس بذل كل جهوده لمنع تدهور الموقف فى القناة، وأوضح أنه ربما كان إصرارهم على ٣ سنوات ينبع من عدم رغبتهم فى عمل ترتيبات تتعلق بتحكم أو سيطرة فنية بريطانية تمتد بعد نهاية الفترة الانتقالية للحكم الدستورى (٣). وأرسلت برقية لكافرى فى ١٩٥٣/٧/١٥ فيها رد إيزنهاور على خطاب نجيب أشار فيه إلى ترحيبه بالخطاب المصرى واستعداده لتقديم هذه المساعدات - والتى ربطها بتوقيع اتفاقية القاعدة مع بريطانيا، فيما يشكل أول وثيقة أمريكية تبلغ مصر بهذا المضمون منذ بدء الاتصالات الخاصة بالمفاوضات - كما أشار فى الرسالة إلى عدم كفاية فترة ٣

---

(١) No. 1200 641 - 74/7 - 1053 July 16, 1953, pp. 2113 - 2114.

(٢) No. 1202 641 - 74/7 - 1153 July 11, 1953, p. 2115 - 2116.

(٣) No. 1201 641 - 74/7 - 1053 July 10, 1953, p. 2115.

ويلاحظ أن هذا التوضيح أرسل فى ١٠ يوليو أى قبل إرساله لخطاب نجيب.

سنوات للسريان فى ضوء الأهمية المعقودة على هذه الاتفاقية، وأعرب عن أمله فى نجاح المفاضات، وبدئها بأسرع ما يمكن. (١) *

٢ - أما التحرك الأمريكى فقد كان فى أكثر من اتجاه، اتجاه نحو الذات لمراجعة الموقف واكتشاف الصيغ، وآخر فى اتجاه اتصالات مع الطرفين، فيما يتعلق باتجاه الاتصالات مع الطرفين نجد أنه فى ١٠ يونية ١٩٥٣ أرسل دالاس لسفيره فى لندن بالسعى لدى تشرشل للتخلى عن خطة «أ» والاكتفاء بصيغة المتاحية تشمل الدول العربية وحدها، وأنه يمكنه المشاركة بفنيين أمريكيين للإسهام فى صيانة القاعدة، أشار كذلك إلى أنه بمجرد التوصل لاتفاقية بشأن الانسحاب والصيانة، يمكن أن يدعو نجيب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا علنًا للمساعدة فى تطوير دفاع مصر بما فى ذلك تدريب وتسليح القوات المصرية، كما سوف يصمم على تنفيذ مصر للاتفاقية بكل حسن نية ممكنة من جانبها، كما طلب تلقى الرد قبل مؤتمر برمودا (٢)، ولكن الرد البريطانى الذى تأخر قليلا، جاء فى شكل رسالة عامة من تشرشل للرئيس الأمريكى ليس لها أى ارتباط بالرسالة سابقة الذكر، إذ أرسل رئيس الوزراء البريطانى فى ٦/١٥ رسالة هاجم فيها الدكتاتورية المصرية التى كانت قد غسلت أيديها من المفاوضات، وأشار فيها إلى أن حملة التهديدات والإساءة المصرية قد خفت حاليا، لعدم ثقة الشعب المصرى فى إخلاصها، ولكنها خداع لأغراض سياسية أو أملا فى نوع من المساعدة الأمريكية، وأن بريطانيا قدمت أقصى تنازلات ممكنة وأن تشجيع أمريكا ووعودها بتسليح مصر هى التى شجعت الدكتاتور نجيب على التهديدات وهى التى قد تشجعه على ترجمة التهديدات لتصرفات، كما أشار فى رسالته إلى ملاحظات للجنرال روبرتسون سنأتى إليها بعد قليل(٣). هذه الرسالة كانت مصدر إزعاج للإدارة الأمريكية وللرئيس نفسه سواء للهجته أو ما ورد فيها بشأن مقترحات روبرتسون (٤). ولقد أرسلت هذه المقترحات مرفقه بخطاب تشرشل

---

(١) No. 1206 641 - 74/7 - 1553 July 15, 1953, pp. 2121 - 2122.

(*) والجدير بالذكر أنه فى اليوم نفسه أى ٧/١٥ أشار تقدير بالخارجية الأمريكية عقب لقاء برمودا الذى سيأتى التعرض له بعد قليل إلى عدم كفاية ٣ سنوات فى مقابل إصرار بريطانيا على عشر سنوات ورغم هذا هناك تقدم مصرى ملحوظ – وأشار التقدير إلى صعوبة موقفهم بسبب رفض مصر النظر إليهم كمفاوضين ورفض بريطانيا النظر لهم كوسطاء، وأن الإيجابية الرئيسية فى مؤتمر برمودا هو انطباعهم بأن روبرتسون لديه رغبة فى التحرك السريع خشية نمو اتجاهات مصرية متشددة.

No. 1205 641 - 74/7 - 1553 p. 2120.

(٢) No. 1179 641 - 74/6 -1053 p. 2089 - 2090.

(٣) No. 1205 641 - 74/7 - 1553 p. 2120.

ورد فيما سبق تأثر تشرشل بما جاء فى تقرير لسفارته بالقاهرة.

(٤) نقل هذا المضمون لتشرشل عن طريق السفير الأمريكى بلندن الذى وعد بأنه سوف ينعم أسلوبه، انظر فى برقية من واشنطن للقاهرة :

No. 1185 641 - 74/6 - 1753 June 17, 1953, pp. 2696 - 2697. - 2097.

وجاء بها اعتقاد روبرتسون بإمكانية الوصول إلى اتفاق يتضمن أساسيات حالة «أ» بفرض عدم التأخير فى استئناف المباحثات على أساس تقديم تنازلات معينة ترضى الخيلاء المصرى . وهكذا كشفت بريطانيا عن استمرار فى الإصرار على حالة «أ» رغم كل ما كشفت عنه جولة المفاوضات الرسمية من استحالة قبول مصر لها. وفى ضوء هذا أرسل أيزنهاور لتشرشل مذكرًا إياه بأنهم أجلوا صفقة الأسلحة لمصر وأشار إلى عدم فهمه لنقاط معينة فى خطابه (١) فيما يعكس عدم ارتياحه للهجة خطاب تشرشل، كما التقى الدرش السفير الأمريكى بلندن وتشرشل، حيث أكد الأخير إصراره على الحالة «أ»، وعدم اهتمامه باستئناف المفاوضات؛ الأمر الذى جعل الدرش يعلق قائلا بأن تشرشل كان يبدى عدم اهتمامه بمناقشة المسألة، والذى أرجعه السفير إلى رغبته فى مناقشة المسألة بالكامل مع الرئيس الأمريكى (٢)، وفى ٦ يوليو - أى قبل بدء المباحثات الأمريكية - البريطانية التى مثل سالزبرى وروبرتسون فيها بريطانيا، ووصفهما تشرشل بأنهما يحملان وجهة نظر وخاصة سالزبرى - أرسل أيزنهاور لتشرشل محاولا إقناعه ومستخدمًا لغته، إذ قال إن الدكتاتور - أى نجيب - لن يشعر بالأمان إلا بالاستجابة لحلول جذابة للشعب المصرى، وإلا وجد نفسه فى منفى آخر فى إيطاليا (مثل فاروق)، وإن نجيب سجين ظروف محلية أهمها الوطنية المصرية، ولابد من عمل تنازلات لإرضاء الروح القومية المصرية (٣).

وعقدت اجتماعات برمودا فى ١٢ مايو ١٩٥٣ واتضح منها الموقف البريطانى التالى :

(أ) بالنسبة للانسحاب، لم يناقش مع مصر بعد، ويرون جعله ١٨ شهرًا ولن يقبلوا أقل من ذلك.

(ب) بالنسبة لصيغة المتاحية لابد وأن تشمل تركيا وإيران.

(ج) لابد من تضمين الاتفاقية لمنظمة دفاع جوى أنجلو - مصرية بما يتمشى مع حالة «أ».

(د) لا يمكن أن يقبلوا اتفاقية لا تتضمن أقل من التحكم الفنى الكامل المتمشى مع حالة «أ» الذى عبروا عنه فى المباحثات من قبل.

---

(١) No. 1187 641 - 74/6 - 1753 pp. 2698 - 2699.

(٢) Ibid.

(٣) No. 1198 president correspondence, Lot D204 p. 2110.

(هـ) يوافقون على مبدأ المساعدة العسكرية لمصر، ولكنهم لا يرون شراء اتفاق مصرى بعرض كميات ضخمة منها مجانًا، لأنهم لا يرون هذا مبررًا أو حتى حكيمًا.

(و) يوافقون على وجهة نظر دالاس بعدم إمكانية عمل منظمة الدفاع حاليا، إلا أنهم يرون أنه لأن هذه المسألة حيوية وضرورية فلا بد من النظر للاتفاقية كمرحلة فى طريق تأسيس اتفاقية دفاع مشترك ولهذا يقترحون النص الآتى:

«تظل الاتفاقية سارية حتى تنظيم الدول العربية - إعطاء ميثاق الضمان العربى - بمساعدة ومشاركة القوى الأخرى الصديقة بطريقة تتضمن دفاعهم الفعال ضد هجوم خارجى، كما تظل بأى حال سارية لفترة أولية ٥ سنوات بعدها، يسعى كل طرف لطلب مناقشة مراجعتها على أسس ظروف إنجاز المبدأ المشار إليه فيما سبق [1]. وكان الانطباع الأمريكى الإيجابى الوحيد هو وعى روبرتسون بضرورة الحاجة للتحرك السريع، والذى سبقت الإشارة إليه، ومن هنا تقدم الدرش باقتراح أرسله من لندن فى ٧/١٨ بأن يقوم السفير كافرى بالاقتراح على الجانب المصرى القيام بمبادرة لاستئناف المباحثات [2]. ولكن كافرى رد فى اليوم التالى بأن هذا الاتجاه أو الطلب غير واقعى فى هذه الظروف قبل بدء مناقشة مجلس العموم المتوقعة حول هذه المسألة [3]. والطريف أنه بعد عودة روبرتسون للقاهرة أبلغ كافرى بأنهم يشعرون أن تأييد أمريكا لهم فى مصر يشبه تأييدهم لأمريكا فى كوريا، وهى الحادثة التى أشرنا إليها من قبل.

وبالنسبة للمراجعات الأمريكية للموقف فهى عديدة ولعل أهمها ما أثاره ألدرش فى ٢٦ مايو من اقتراح إعطاء مهمة صيانة القاعدة لشركات هندسية فنية، مما سيزيل الحساسية لدى المصريين ولن تكون لطريقة إصدار الأوامر مشكلة. وأشار بهذا الصدد إلى أن قبول بريطانيا لأية خطة أمريكية يتوقف على مدى الاستعداد الأمريكى لتأييدهم بصلابة [4].

كما أعدت الإدارة الأمريكية مشروعًا شبه متكامل أرسلته فى ٤ يوليو لسفارتها

---

(١) No. 1203 641 - 74/7 - 1253 pp. 2117 - 2118.

(٢) جاء ذلك بسبب إبلاغ الخارجية البريطانية لألدرش بأن روبرتسون لديه تعليمات بعدم اتخاذ أية مبادرة لاستئناف الاتصال، وأن موقف مجلس الوزراء البريطانى هو عدم الرغبة فى إعطاء انطباع بالجرى وراء المصريين. المصدر: البرقية السابقة هامش ١ وجاء هذا فى برقية بملف:
641 - 74/6 - 1953.

(٣) برقية غير مطبوعة فى هامش صفحة ٢١٢٤ بعد المجلد الثانى للوثائق الأمريكية والبرقية بملف
641 - 74/6 - 1953.

(٤) No. 1172 641 - 74/5 - 2653 pp. 2079 - 2081.

بالقاهرة ولا توضح لنا الوثائق الأمريكية ما حدث بصدده بالتحديد، ولكن بشكل عام اتفقت بعض أجزائه مع المشروع المصرى فى ١٠ يوليو فقد تضمن الآتى: -

(أ) بالنسبة للإدارة الفنية تعين قائداً مصرياً ومستشاراً فنى بريطانى وتأخذ الأوامر مسارها من نسختين لكل منها، وتسوى الخلافات التى قد يحدث بينهما بالطرق الدبلوماسية أو غيرها من الطرق التى يتفق عليها.

(ب) حرية حركة المواد.

(ج) يكون عدد الفنيين فى الحد الأدنى المطلق المطلوب لتشغيل فعال للمنشآت ويخفض وفقًا لجدول ثابت لإحلال المصريين محل البريطانيين. بحيث لا يبقى فى السنوات الأخيرة للاتفاقية إلا مشرفان بريطانيان على مستوى عالٍ ويستبدل بالجميع بمصريون.

(د) بالنسبة للسريان تراجع بعد عدد معين من السنوات لمعرفة ما إذا كانت ستستمر أم تلغى. إذا كان الأطراف غير قادرين على الاتفاق تستمر باستثناءات وهى أنه إذا اختلف الطرفان فيما يتعلق بفقرة الخبراء الفنيين فيسحبون فى هذه الحالة، ويلحق مفتشون بريطانيون بطاقم السفارة البريطانية فى القاهرة يتمتعون بحق تفتيش للصيانة الدورية على المواد المملوكة لبريطانيا فى القاعدة.

(هـ) فقرة مماثلة للفقرة المصرية بشأن مساعدات أمريكية وبريطانية لمصر. (١) وهناك الكثير من التشابه بين هذا المشروع والمشروع الذى أرسلته مصر بعد ذلك، وتعد فقرة (د) أكثر فقرات الخلاف بين المشروعين.

كما يشير التقدير الأمريكى سابق الذكر الذى أرسل لكافرى ويدعو إلى تقديم مصر مشروعًا محدداً يمكن الاستناد إليه وأشار إلى أن التصنيف إلى حالات أ، ب، ج، غير عملى وغير منتج كذلك، فهذه الصيغ تهمل درجة تعاون المصريين وأن حالة «أ» على سبيل المثال ربما لا تنتج قاعدة عاملة أبداً فى زمن الحرب فى غياب تعاون مصرى، بينما حالة ج قد تعطى استخداماً كاملا للقاعدة فى حالة تعاون مصرى كامل، وأنه لهذا قد يكون من الملائم تجاوز هذه التصنيفات المتعسفة (٢). وبصفة عامة فيما يتعلق بالدور الأمريكى خلال هذه الفترة، فإن

---

(١) No. 1197 641 - 74/5 - 453 pp. 2108 - 2109.

(٢) أشار موضع سابق إلى أن كويلاند ذكر أن كبريت روزفلت كان وراء هذا التفكير الذى وصفه بأنه هو الذى أنقذ المفاوضات، وهذا التقدير ورد فى وثيقة سبقت الإشارة إليها.
No. 1199. Op. Cit. ,

متابعة صحيفة الأهرام آنذاك تشير لإبراز مستمر لتحرك السفير الأمريكى وإلى توقع نتائج لهذا الدور بالنسبة للمفاوضات. وكانت المرة الوحيدة التى نشر فيها خلال هذا، مرتبطة بواقعة حديث أدلى به دالاس للإذاعة الأمريكية، بعد عودته لواشنطن أشار فيه إلى أهمية القاعدة وأن المشكلة هى موضوع الفنيين وأن أهمية القاعدة، تتجاوز مصر (١) وهذا الحديث الذى لا يتوفر لدى الباحث بقية تفاصيله - خلاف ما نشره الأهرام - أدى إلى صدور تصريح لنجيب نشر فى اليوم التالى قال فيه بأن مصر تعتمد على المصريين بعد الله سبحانه وتعالى (٢).

٣ - أما عن الوضع العام للعلاقات بين الطرفين فى هذه المرحلة، فقد وصلت إلى مرحلة من أسوأ مراحل عدم الثقة بين الطرفين، وتمثل هذا فى قلة الاتصالات بينهما وفى أزمة الاعتراف القصيرة التى سبق التعرض لها، ومن ناحية أخرى بدأ تدريجياً مع النصف الثانى من يونية تصعيد العمل الفدائى وتزايدت أخبار الحوادث المتبادلة بين الطرفين فى القناة والتى وصلت أقصاها بعد حادثة اختطاف الطيار ريجدن التى سبق الإشارة إليها، ويشير تقرير للجنرال نيكلسون قائد القوات البريطانية فى ٢٠ يوليو إلى أن تفسير الإجراءات البريطانية المتشددة الأخيرة لا يكمن فى مسألة ريجدن، وإنما هذه ما هى إلا واحدة من سلسلة من الحوادث حدثت خلال الأسابيع الثلاثة، أو الأربعة الأخيرة ضد الجنود البريطانيين وخاصة ذوى الأصول غير البريطانية، كالمالطيين والقبارصة الذين يحملون جنسية بريطانية، وكذلك فى إجراءات الحرمان الاقتصادية وخاصة من الخضراوات وبيرة ستلا والثلج (*)، وأسوأ من هذه الإجراءات أعمال المخابرات المصرية فى الإسماعيلية. وأضاف التقرير أن هذه الخطوات كانت على أساس الأخذ فى الحسبان قرب عودة روبرتسون، ومحاذير تصعيب استئناف المفاوضات من ناحية ومن ناحية أخرى أمن قواتهم ورعاياهم فى مصر (٣). ويلاحظ أن اتجاه الحكومة البريطانية رغم دفاعها عن هذه الإجراءات فى البرلمان كما سبق كان التوصية بتهدئة وتخفيف هذه الإجراءات (٤).

وقد تناول موضع سابق ظروف هذه المواجهة ومسارعة مصر لتهدئة الموقف وتجنب انفجاره، كما أن بريطانيا كانت تميل إلى احتوائه أيضاً، كما يؤكد ذلك التقرير السابق ذكره هنا.

---

(١) أهرام، ١٩٥٣/٦/٢١.

(٢) أهرام، ١٩٥٣/٦/٣.

(*) بما يتمشى مع القول بأن الحرمان كان فى جزء رئيسى منه نفسياً أكثر منه اقتصادياً.

(٣) Fo. 371/102851 73199 JE 11914/6 July 20, 1953.

(٤) Fo 371/102851 73199 JE 11915/10 July 21, 1953.

الخلاصة بشأن هــذه الفترة، أن توقف المفاوضـات، وتباعد مـواقف الطرفين، ومناخ العداوة السائد بينهما، أدى إلى نوع من الحرب الدعائية المتبادلة، وتصاعد للأعمال الفدائية فى القناة ردت عليها بريطانيا بعنف شديد، كما أبدت بريطانيا تشدداً واضحاً فى اتصالاتها مع الولايات المتحدة، ولم تستجب لمحاولات الأخيرة لإثنائها عن هذا التشدد، ولكنها كانت مستعدة لاستئناف المفاوضات بشرط أن تكون المبادرة من مصر وكانت مصر قد تبلور لديها اتجاه معارضة لتكرار تجربة التفاوض الرسمى، ونما لدى الضباط ميل نحو مباحثات غير رسمية مع بريطانيا [1]، ويمكن القول إن الموقف وصل إلى الحاجة لمساعى طرف ثالث يحمى ماء وجه الطرفين من البدء بهذه المبادرة.

(١) يكشف تكرار التصريحات المصرية المتحدثة عن أنها دخلت المفاوضات دون رغبتها، وإنما أجبرت على ذلك، من ذلك، تصريح لصلاح سالم نشره أهرام ١٩٥٣/٧/٤ ورغم عدم اتفاق هذا، مع ما سبق، فإن سياق الموقف فرض على مصر بدورها صعوبة فى اتخاذ الخطوة الأولى.

المبحث الثاني: مرحلة المفاوضات غير الرسمية

يعبّر توم ليتل ببراعة عن التطور الذى حدث بالنسبة للمفاوضات فى هذه الفترة بالقول بأن المفاوضات انتقلت من مائدة المفاوضات إلى مائدة العشاء (١). وكان صاحب العشاء هذه المرة هو القائم بالأعمال الباكستانى السيد الطيب حسين، الذى دعا الطرفين لعشاء فى منزله حيث شمل هذا عبد الناصر وبعض زملائه من ناحية ومن ناحية أخرى السفير البريطانى وجنرال روبرتسون الذى كان قد عاد لمصر قبيل ذلك بفترة وجيزة، وصدر عقب هذا اللقاء بيان رسمى مشترك عند منتصف الليل ذكر التالى : –

«تمت اتصالات رسمية خاصة بمشكلة قناة السويس والقاعدة بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وبهذه الطريقة سوف تبحث المسائل التى تؤدى إلى الاتفاق، وذلك قبل استئناف المباحثات» (٢) ويلاحظ عموماً أن هذه الخطوة صاحبت مظهراً آخر لاحتمالات الانفراج فى الموقف بتلبية لويد لدعوة غذاء فى السفارة المصرية بلندن فى ١٩٥٣/٧/٢٩ (٣)، كما نشرت التايمز فى ٣٠ يوليو ١٩٥٣ خبراً عن دعوة تشرشل لنجيب لمقابلته (٤) وأكد الأهرام هذا فى أول أغسطس (٥) لكننا لم نجد لا فى الوثائق البريطانية ولا الأمريكية ما يؤكد حدوث مثل هذه الدعوة، أو حتى ما يشير إلى ترددها فى الصحف.

وفى الوقت نفسه أوضح الرئيس عبد الناصر لأحد مسئولى السفارة الأمريكية فى ٢

---

(١) Little, Op. Cit., P. 243.

(٢) أهرام، ١٩٥٣/٧/٣١.

(*) هذا الوصف للاتصالات بأنها رسمية يتناقض كما هو مفهوم مع وقوعها فى عشاء لدى طرف ثالث، وعموماً لن يصف أى من الطرفين الجولات التالية بهذه الصفة فيما بعد.

(٣) Times, July 30, 1953.

(٤) Ibid.

(٥) أهرام، ١٩٥٣/٨/١.

أغسطس أن اللجوء للعنف لا يزال آخر ملاذ يمكن أن تلجأ إليه مصر، وأنه سوف يستخدم فقط إذا فشل فى إقناع بريطانيا بالانسحاب، وحذر عبد الناصر من تصور بريطانيا بأن التشدد سوف يقود لتنازلات مصرية جوهرية، وأنه مع ذلك وافقه على ضرورة تهدئة المناخ العام من رأى عام وصحافة كما تحدث فى هذه المقابلة عن رغبته فى تطوير الاقتصاد المصرى وبشكل أساسى من خلال توسيع الإنتاج الزراعى اعتماداً على تطوير جديد للنيل، وأوضح تعليق السفارة بأنه على الرغم من عدم تغير الموقف المصرى فى هذا الحديث، فإن مسئول السفارة شجع بقوة من اتجاه عبد الناصر العام، كما ذكر أن عبد الناصر أبدى درجة كبيرة من الواقعية والنضج السياسى أكثر من أى وقت مضى (١). وقبل التعرض لجولة المفاوضات التى تمت خلال هذه الفترة لابد من الإشارة لبعض الملاحظات العامة والأساسية – حول هذه الفترة – والتى تشكل الخلفية التى جرت فيها المفاوضات.

فيما يتعلق بأعمال المقاومة المصرية ضد الوجود البريطانى فقد كان شهر أغسطس امتداداً للأشهر السابقة له، حيث شهد العديد من حوادث إطلاق النار، كما كان من الواضح استمرار تجار الإسماعيلية فى مقاطعة الجنود البريطانيين والذين كانوا يضطرون وفقًا للتايمز إلى إغلاق محالهم (٢). على أنه تدريجيًا، ومع شهر سبتمبر قلت حدة هذه الحوادث، مثلما قلت التصريحات فبينما نجد مجموعة من أعنف التصريحات منها أنه فى ٢ أغسطس فى أثناء زيارة لعبد الناصر وصلاح سالم وكمال الدين حسين إلى الإسماعيلية ذكر عبد الناصر؛ أننا ننتظر اليوم الذى نأتى إليكم فيه مسلحين (٣). فإن هذه التصريحات قلت تدريجيًا خلال هذه الفترة. إلا أنه من ناحية أخرى لم تتوقف المظاهر أو الجوانب الأخرى لسياسة إرهاق الوجود البريطانى كالإجراءات الاقتصادية أو القبض على مجموعة من عملاء الاحتلال البريطانى. فقد قبض فى أوائل أكتوبر على محمود صبرى المتهم بالإرشاد عن الوطنيين وتعذيب الفدائيين وحكم عليه بالإعدام فى ١٢ أكتوبر، ونفذ هذا الحكم بعدها بثلاثة أيام. (٤) ويلاحظ أن هذا الحادث أدى لاستجواب برلمانى بريطانى حيث أثار لورد كيلرن فى ٢٠ أكتوبر فى مجلس اللوردات، دلالة القبض على مصرى يرتدى الزى البريطانى وعمل فى خدمتهم – أى

---

(١) No. 1209 641 - 74/8 - 253. p. 2125.

(٢) Times, August 7, 1953.

(٣) أهرام، ٣ أغسطس ١٩٥٣.

(٤) أهرام، ١٢، ١٤ أكتوبر ١٩٥٣.

الإنجليز – وأن هذا لن يشجع على العمل مع بريطانيا والتعاون معها، ورد الوكيل البرلمانى للخارجية البريطانية، بأنه لابد من التذكير بأن الرجل مصرى الجنسية وخاضع لقوانينها (١).

٢ – وعلى الصعيد الداخلى البريطانى شهد أواخر سبتمبر وشهر أكتوبر نشاطا واضحًا للجماعات اليمينية البريطانية المعروفة باسم متمردى السويس فى البرلمان البريطانى، وكذلك بعض العسكريين البريطانيين الذين شنوا حملة صحفية وحزبية لتأكيد أهمية القاعدة، وعدم الثقة فى مصر (٢). وكان من أبرز التطورات اجتماع حزب المحافظين، والذى تحدث فيه سالزبرى معبراً عن موقف متشدد من المسألة المصرية، وعدم تأكده من إمكانية الاتفاق مع مصر. كما تحدث إيدن عن رفض محاولات الضغط عليهم حتى لو كان هذا من بلاد صديقة، والتى سبق الإشارة إليها من قبل، وسنرى آثار هذا على المفاوضات.

٣ – كان هناك انشغال مصرى واضح بتطورات المفاوضات البريطانية – الليبية حول القاعدة العسكرية بها، وكان واضحًا من كثرة التعليقات آنذاك عدم ترحيب الحكومة المصرية بالاتفاقية الناتجة عنها (٣).

٤ – تعد هذه الفترة من أكثر الفترات التى شهدت تحركات أطراف خارجية فى اتجاه التوسط والتقريب بين الموقفين سواء فيما يتعلق بالدور الأمريكى أو الدور الباكستانى، كذلك ما تردد أحيانًا عن محاولات لسفير العراق فى القاهرة آنذاك (٤). وفى إطار ما سبق ذكره من صعوبة معرفة حدود ومدى تأثير هذه الأدوار فإن التركيز هنا سيكون على الدور الأمريكى الذى سوف يتم فى خلال العرض، وذلك راجع إلى التحام تأثيرات هذا الدور فى كثير من الفترات فى التفاعلات الرئيسية بين الطرفين، مما يجعل التعرض له فى بداية أو نهاية التعرض للمفاوضات تكرارًا لكثير من التطورات.

٥ – وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى للعلاقات خلافًا للبند رقم (١) فقد شهد سبتمبر حملة سياسية وصحفية مصرية شارك فيها نجيب والسادات ببعض التصريحات، ولعبت فيها مجلة التحرير، التى كانت تصدرها الثورة – دورًا بارزًا ضد ما أسمته بحرب الشائعات البريطانية ضد مصر (٥). من ناحية أخرى وفيما يشكل تحركًا مصريًا لإبداء النوايا الحسنة، ثم اتفاق مصرى – بريطانى بشأن تعويضات ممثلى شركات التأمين البريطانية والأمريكية

---

(١) Times, Oct. 21, 1953.

(٢) Times, Sep. 29, Oct. 2, 1953.

(٣) أهرام ٢٤ أكتوبر ١٩٥٣.

(٤) سبق التعرض لهذه المسائل والإشارة العامة لهذا الدور العراقى والباكستانى
Ne York Times, Oct, 11, 13, 1953.
والأهرام، ٧، ١٥ أكتوبر.

(٥) New York Times, Sep. 11, 1953.

والكندية بمبلغ ٤٨٠ ألف جنيه، والتى كانت قد تعرضت للضرر فى حريق القاهرة يناير ١٩٥٢، كما وعد عبد الناصر بدفع التعويضات عن الخسائر البشرية التى حدثت فى المرحلة نفسها(١). وسنرى فى موضع لاحق إحباط عبد الناصر وشكواه للجانب الأمريكى لعدم استجابة بريطانيا لتنازل مماثل على مائدة المفاوضات.

٦ - وأخيراً فإن معالجة جولة المفاوضات هذه لن تتم بنفس الطريقة التى تمت فى الفصل السابق حيث نرى أن المفاوضات ستتجه لمناقشة أسس ومبادئ الاتفاقية، وليس اختصاص اللجان، كما أن بعض الجلسات لا يتوفر عنها من المعلومات إلا قدر ضئيل للغاية، كما أن مصدر معلومات بعض الجلسات القليلة، هو الوثائق الأمريكية حيث إن ملفات الوثائق التى تم الاطلاع عليها لم تتضمن الإشارة إلى هذه الجلسات، وعموماً يشكل هذا الاستثناء لا القاعدة.

---

(١) New York; Times, Sep. 5, 1953.

ويلاحظ أن جريدة الأهرام لم تشر إلى هذه المسألة على الإطلاق.

تطور المفاوضات المصرية - البريطانية، أغسطس - أكتوبر ١٩٥٣

على الرغم من البيان سابق الذكر بشأن استئناف المحادثات، وكذلك على الرغم مما نشره الأهرام فى ١٩٥٣/٨/٤ عن اجتماع مجلس القيادة برئاسة عبد الناصر لبحث الموقف، وتضمن الخبر التعليق بأنه لا داعى للتفاؤل بشأن هذه الجولة (١)، فإن النية كانت تتجه إلى الحفاظ على سرية هذه المفاوضات قدر الممكن، ومن هنا نشر الأهرام فى ١٩٥٣/٨/٦ تصريحًا لصلاح سالم بأنه ليس هناك مفاوضات قريبة، وإذا حدث سيطلع الشعب على كل شىء (٢)، وفى اليوم نفسه بدأت أولى جلسات هذه الجولة غير الرسمية. ويلاحظ عمومًا أن جلسات أغسطس كانت قليلة العدد. وفيما يلى عرض لأهم هذه التطورات.

١ - اجتماع ٦ أغسطس ١٩٥٣:

وفقًا لمعلومات الخارجية الأمريكية من السفير المصرى بواشنطن والسفير الأمريكى بالقاهرة تبين أن هذه الجلسة خصصت لسماع المقترحات البريطانية والتى تضمنت: -

١ - بالنسبة لمسألة السريان اقترحت بريطانيا ١٠ سنوات ورفضت مصر هذا (*).

٢ - بالنسبة للمتاحية رفضت مصر عرض بريطانيا بضم إيران وتركيا للدول العربية.

٣ - بالنسبة لتنظيم القاعدة رفض المصريون لقب المستشار الفنى البريطانى، (وأبلغ فوزى كافرى تفضيلهم لقب المساعد الفنى).

٤ - وافقت مصر على رأى بريطانيا على أن مشكلة إقامة مركز اتصالات من نوع ما فى القاعدة، وأن تكون بعض الرسائل مشفرة - هى مسألة يمكن التعامل معها من خلال قناة اتصال.

---

(١) أهرام، ١٩٥٣/٨/٤.

(٢) أهرام، ١٩٥٣/٨/٦.

(*) وفقا لما ذكره كافرى؛ فإن فوزى أبلغه استعداد مصر لقبول ٥ سنوات.

٥ – بالنسبة لمسألة الزى لم يعلق المصريون على حجج بريطانيا بشأن مسألة الزى (وذكر هنا أن فوزى أبلغه أن مصر ربما تتنازل فى هذه المسألة) (١)

٢ - اجتماع ٢٤ أغسطس (*):

ويلاحظ على هذا الاجتماع الآتى:

١ – تشكل الوفد المصرى من عبد الناصر وفوزى وعامر بينما كان الوفد البريطانى من القائم بالأعمال هانكى وجنرال روبرتسون وبريجاديردون، وعقد الاجتماع بمنزل الجنرال روبرتسون

٢ – بالنسبة لما دار من مفاوضات فإن الجدول التالى يبين مواقف الطرفين.

جدول (٤)

عن اجتماع ٢٤ أغسطس ١٩٥٣ (٢)

الموقف البريطانى	الموقف المصرى
المتاحية – ضم تركيا وإيران للدول العربية.	الدول العربية فقط
السريان – ١٠ سنوات يكون عدد الفنيين ٤ آلاف لمدة ٥ سنوات يخفض بعدها العدد تدريجياً.	٥ سنوات للسريان، ٣ سنوات للفنيين.
فترة الإنسحاب: عامين على الأقل	٦ أشهر من تاريخ التوقيع.

(١) No. 1210 641 - 74/8 - 753 August 7, 1953. p. 2126.
No. 1211 641 - 74/8 - 853 August 9, 1953, p. 2126 - 2127.

سنرى أن ما ذكره فوزى لكافرى سيسهم مع انطباع آخر للوفد البريطانى فى خلق أزمة سوء فهم كبيرة فى هذه المشكلة التى ستصبح أحد المشاكل الرئيسية للمفاوضات.

(*) وصفت صحيفة الأهرام والتايمز هذا الاجتماع بأنه الرابع فى هذه الجولة.

أهرام ١٩٥٣/٨/٢١

ولكن غرابة هذه المسألة فى عدم توفر أية معلومات من الوثائق البريطانية والأمريكية لحدوث أية اجتماعات ما بين ٦، ٢٤ أغسطس. ويلاحظ أن المصدر الوحيد للمعلومات عن هذا هى الوثائق الأمريكية فى ١٩٥٣/٨/٢٤.

(٢) No. 1213 641 - 74/8 - 2553 pp. 2128 - 2129.

برقية من السفير الأمريكى لحكومته بناء على معلومات من السفارة البريطانية.

ويلاحظ أن روبرتسون ذكر لكافرى استعدادهم لقبول ١٨ شهراً للانسحاب، وقبول صيغة للمتاحية تشمل تركيا وإيران للتشاور فقط بين البلدين وليس المتاحية الآلية (١). كما أن مصر قدمت تنازلا واضحاً فى مسألة السريان من ٣سنوات إلى ٥ سنوات بينما استمر الموقف البريطانى دون تغيير.

اجتماع ٢٧ أغسطس:

المعلومات بشأن هذا الاجتماع مصدرها الوثائق الأمريكية فقط، وذلك بناء على برقية من الخارجية الأمريكية لسفيرها فى القاهرة بشأن معلوماتهم من السفير أحمد حسين فى ٨/٢٨، وتضمنت استمرار الخلاف حول السريان والمتاحية، وتنازل بريطانيا عن أن السريان سوف يبدأ من تاريخ إتمام الانسحاب.

كما أشارت البرقية إلى أن أحمد حسين حذرهم بناء على تعليمات من عبد الناصر، من خطورة الاجتماع التالى - فى ضوء نمو الاتجاهات الحيادية، وأن مجلس قيادة الثورة قد لا يستطيع اتخاذ موقف أفضل بعد شهرين، وسألت الخارجية الأمريكية كافرى عن صحة هذه المعلومات، وما إذا كانت هناك ضرورة للتدخل بأكثر من جهود كافرى الحالية (٢). وجاء رد كافرى بأن السفارة البريطانية نفت حدوث تنازل بشأن بدء تاريخ السريان. أما بالنسبة لتهديد عبد الناصر سابق الذكر فإن هذا صحيح لحد ما، وأن عبد الناصر وعامر ذكرا لمسئولى السفارة الأمريكية - رداً على تساؤلاتهم عن مدى إمكانية عمل مصر لتنازلات تالية فى مسألة السريان أو الفنيين - أن إغراءات أمريكا جعلت مصر تقدم تنازلات جوهرية، وأنه يبدو لهم أن بريطانيا أخذت هذه التنازلات ببساطة بالطريقة التى تناسبها وبدأت تساوم على أساس جديد فى مسائل أخرى. كما ذكر عبد الناصر أن المجلس قد ذهب إلى أقصى ما يستطيعه، وأنه - أى عبد الناصر - لا يزال يأمل كسب معركة القبول العام للاتفاقية. وقال إن العرض المصرى بسريان ٥ سنوات و٤ آلاف فنى لمدة ٣ سنوات وصيغة متاحية أخرى يضع الحكومة المصرية فى المعسكر الغربى. ومن ناحية أخرى ذكر كافرى أنه سأل روبرتسون عما إذا كانت بريطانيا تفكر فعليًا فى إضعاف النظام المصرى بمحاولة تحقيق تنازلات تفوق قدرته، وأن عبد الناصر

---

(١) Ibid.

(٢) No. 1214 641 - 74/8 - 2853 pp. 2129 2130.

يستطيع توقيع اتفاقية ١٠ سنوات غداً، ولكنها لن تـ
البرقية أشار كافرى إلى أنهم حثوا المصريين عا
مؤشرات بقرب التوصل للاتفاق وعدم القيام بها
لروبرتسون للسفر إلى لندن قبل اتخاذ مصر أى قرا
تكون بريطانيا بعيدة النظر بأن تدرك ضرورة التلا
ورداً على التنازلات المصرية الجوهرية ومن ناحية أ
ذلك الوقت وانتظار اللحظة المناسبة عندما يتبلور الم

٣ - اجتماع أول سبتمبر ١٩٥٣:

عقد هذا الاجتماع بدون روبرتسون الذى
البريطانى وغير معروف من كان يشترك معه من وفد
التى أرسلها بصدد هذا الاجتماع(*)، ولم يشر بو
سياق الحديث أوضح وجود د. فوزى، وعبد الناصر
استمرار الخلاف حول مسألة مدة الانسحاب والسر
حدث هو محاولة بريطانيا تعديل بعض جوانب اقترا
ببدء تنازل فيه، فقد اقترحت أولا العرض الآتى بالنس

(أ) ٤ آلاف فنى لمدة ٣ سنوات تاليه لإتمام الا

(ب) فترة انتقالية لمدة سنتين ينخفض فيها الع

(ج) خلال الفترة المتبقية (من ١٠ سنوات

ووظائفهم.

وفى محاولة لإقناع الجانب المصرى سأل هانكى الوفد المصرى عما إذا كان يريد أن يقترح فترة سريان أقل من ١٠ سنوات، وأكثر من ½ ٦ سنة، كما أكد فى حديثه أنه لا يجب أن تتوقع مصر تعديلات بزيارة روبرتسون للندن.

من ناحية أخرى تحدث عبد الناصر مطولا عن البعد الداخلى لهذه المسألة، والمعارضة

---

(١) No. 1215 641 - 74/8 - 3153 August 31, 1953. PP. 2130 - 2131.

(*) لا توجد أية معلومات بالوثائق الأمريكية الكاملة بما قد يعنى احتمال عدم إحاطة الطرفين، للسفارة الأمريكية.



التى بدأت بالفعل ضدها، وأهمية التوصل السريع لاتفاق حتى لا تضعف فرص التوصل لاتفاق عمومًا. كما أكد زملاؤه هذا وأشار صلاح سالم إلى أنه لن يحدث تقدم فى مفاوضات حتى تحسم مسألتا فترة الانسحاب وفترة السريان (١).

ويلاحظ أن هانكى أرسل فى اليوم نفسه ببرقية أخرى تتضمن تحليله للجانب المصرى جاء بها الآتى: -

١ - من غير المتوقع أن تقبل مصر فترة ١٠ سنوات للسريان، وأنه رغم إصرارهم على ٥ سنوات قد يتنازلون بهذا الصدد على ألا يتجاوز هذا ٧ سنوات.

٢ - ستقبل مصر فترة انسحاب ٨ أشهر.

٣ - فى ظل ضغط مناسب ستقبل مصر وجود ٤ آلاف فنى منذ تاريخ انتهاء الانسحاب ولكن لمدة ٣ سنوات فقط، وبعدها مفتشين حتى انتهاء السريان.

٤ - سوف يقبلون زيًا عسكريًا وسلاحًا شخصيًا للفنيين رغم اعتراضهم حتى الآن.

٥ - سوف يقبلون فقرة عن التشاور بعد انتهاء الاتفاقية بغرض أنها ستتضمن عدم التزام.

ثم اقترح هانكى وضع ad - Referendem مؤسس على الاعتبارات السابقة على مصر، حتى يمكن أن يضع روبرتسون أمام الحكومة البريطانية ما يقبله المصريون (٢)، ولكن اجتماعًا مشتركًا من رؤساء الأركان والخارجية البريطانية رفض اقتراح هانكى هذا وفضل البدء بالاجتماع بروبرتسون لمعرفة وجهات النظر (٣)، كما كان هانكى قد أرسل يؤكد التزامه بالتعليمات، وحذر من أن تؤدى مسألة السريان لانهيار واستبعاد قبول واشنطن أو كافرى أو مصر قيام أمريكا بضغط على مصر فى هذه النقطة (٤).

---

(١) No. 371/102860 73199 JE 1195/61.
No. 1253 Sep. 1, 1953.

(٢) Fo. 371/102860 73199 JE 11915/62 No. 1254 Sep. 1, 1954.

(٣) Fo. 371/102860 73199 JE 1191/61 Sep. 2, 1953.

(٤) Fo. 371/102860 73199 JE 11915/63 Sep. 1, 1953.

٤ - اجتماع ٣ سبتمبر ١٩٥٣:

وتشير برقية هانكى فى نفس الليلة عن استمرار نفس جوانب الخلاف حول السريان، وأن صلاح سالم تحدث مطولا عن الأبعاد الداخلية لرفض سريان طويل. كما أنه برر ما قاله فى تصريح له « بأنه لا أمل فى أن توافق بريطانيا على مطالب مصر ونيل حقوقها إلا بالبذل والتضحية، وأن القتال ميدان مفتوح أمام محترفى السياسة، وإلا فعليهم أن يطووا ألسنتهم» (١) بأن دافعه كان الرد على إشاعة بأنه قد تم التوصل لاتفاق الوفد المصرى اقتراحًا بعمل لجنة صغيرة لوضع مسودة لواجبات قائد القاعدة توفيرًا للوقت حتى عودة روبرتسون، وأخيرًا فقد كرر هانكى دعوتهم لزيارة القاعدة (٢).

٥ - اتصالات سبتمبر والحركة خارج قاعدة المفاوضات:

توقفت المفاوضات بعد الجلسة السابقة وحتى الثلث الأخير من سبتمبر، ولكن الاتصالات التى كانت محورها الولايات المتحدة حول هذه المسألة لم تتوقف ولبعضها أهمية خاصة تستدعى التعرض لها هنا بشكل منفصل.

(أ) على أنه قبل التعرض لهذه الاتصالات تلزم الإشارة إلى تقرير أرسله هانكى لحكومته فى ٥ سبتمبر ١٩٥٣ عن الأوضاع المصرية وتضمن هذا التقرير مشاكل مصر الاقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بالنزاع مع بريطانيا وأن مصادر التأييد الأساسية له هى الجيش والشرطة، وأنه مع ذلك لا تبدو فى الأفق حكومة أفضل منه. وأشار إلى أنه هناك احتمال بأن يكون عقد اتفاقية معه أمرًا إيجابيًا فيما يتعلق بضمان التزام هذه الحكومة بتنفيذها بشكل مخلص، ومع ذلك فالمسألة مغامرة فى ضوء الطبيعة المصرية التى لا يمكن الاعتماد عليها، ولأنه مع ذلك وفى ظل كافة الأوضاع فهناك فرصة لنجاح الاتفاقية وخاصة بدعم اقتصادى أمريكى وبريطانى لمصر بعدها. كما أوضح فى تقريره أنه يرى أن فرصة نجاح الاتفاقية ستزيد بالتجاوب مع رغبة مصر فى اتفاقية قصيرة الأجل. وانتهى بأن هذا رأى السفير ستيفنسون أيضًا (والذى كان مريضًا آنذاك) (٣).

---

(١) أهرام، ١٩٥٣/٩/٢.

(٢) ويلاحظ أن بريطانيا كانت تكرر دعوة الوفد المصرى، لزيارة القاعدة للتعرف على أهميتها وضخامتها وضرورة صيانتها بشكل فعال لحماية العالم الحر.

(٣) Fo. 371/102860 73199 JE 11915/65 No. 1273. Sep. 5, 1953.

(ب) وبالنسبة للتحرك الأمريكى فقد أرسل كافرى برقية لحكومته فى ٥ سبتمبر قال فيها إنه تحت تأثير مطاردته لفوزى اعترف له بأن المصريين مستعدون لمد السريان حتى ٦ سنوات على أساس ٥ سنوات تبدأ عند نهاية فترة العام الواحد للانسحاب، وأنه يمكن ترك الفنيين فى العام السادس والأخير فى شكل مفتشين (وصفه بأنه متخف) (١)، ثم ألحق هذا ببرقية فى اليوم التالى، بأن عبد الناصر أكد له ما ذكره فوزى بشرط أن تكون هذه هى الكلمة الأخيرة. وأن مصر لن تقترح هذا ولكنها ستوافق إذا نقلت واشنطن هذا لبريطانيا، لأنه إذا اقترحتها مصر سوف تأخذها بريطانيا كمكتسبات تبدأ بعدها التساوم للحصول على أكثر من هذا. كما تحدث عبد الناصر عن المعارضة الداخلية المتزايدة للمفاوضات، وأنه من الهام التوصل لاتفاق قبل افتتاح الجامعات فى أول أكتوبر (٢). وفى ٩ سبتمبر أرسل كافرى لحكومته برقية دافع فيها عن الموقف المصرى، وأنه لم يعد ممكنًا لمجلس القيادة عمل تنازلات إضافية، وأكد أن قبول العرض المصرى أفضل من اتفاق ١٠ سنوات ينتهك ويرفض من جانب الرأى العام المصرى. وأنه لا يرى داعيًا لإصرار بريطانيا على سريان حتى ١٩٦٣، كما حذر من الاتجاه البريطانى فى التساوم على أساس أنها لعبة بوكر، ودعا حكومته للتدخل لدى بريطانيا لقبول العرض المصرى (٣). وجاء الرد من السفير الأمريكى بلندن بالاتجاه المخالف وأنهم لصعوبات برلمانية لايستطيعون قبول العرض المصرى بشأن سريان فترة ٣ سنوات فقط، كما أن عشر السنوات تبدأ من التصديق وليس الانسحاب، (وواضح طبعًا أن السفير الأمريكى لم يكن مدركًا لتطورات الموقف المصرى بهذا الصدد، أو أن الجانب البريطانى ضلله أثناء الدفاع عن وجهة نظرهم) ولكنه أضاف أن الجانب المصرى مستعد للتنازل فى فترة الانسحاب لتكون عامًا ونصف بدلا من عامين (هو تنازل آخر قدمته بريطانيا بالفعل (٤)). وفى ١١ سبتمبر تحدث مساعد وزير الخارجية الأمريكى مع السفير البريطانى بواشنطن حديثًا عامًا وغير رسمى أشار فيه إلى أن مباراة البوكر قد لعبت، وأن لديهم شعورًا بقرب تنازلات مصرية فى السريان لأقصى ما يستطيعون، ورد السفير بأنه سيرسل هذا برقيًا لحكومته (٥). وهكذا نبهت الحكومة الأمريكية حليفتها إلى نجاح سياستها وأن تقنع بهذا فى الوقت نفسه.

ثم كان لقاء سلوين لويد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية مع المسئولين الأمريكيين خلال تواجده بنيويورك فى ١٩ سبتمبر – على ما يبدو فى افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة – حيث قدم موقفهم كالتالى : –

---

(١) No. 1216 641 - 74/9 - 553 p. 2132.

(٢) No. 1217 641 - 74/9 - 653 pp. 2132 - 2133.

(٣) No. 1218 641 - 74/9 - 953 pp. 2133 - 2134.

(٤) No. 1218 641 - 74/9 - 1953 pp. 2134 - 2135.

(٥) No. 1220 641 - 74/9 - 553 p. 2136.

(أ) بالنسبة للسريان فإن موقفهم هو عام ونصف للانسحاب، ٦ سنوات للسريان (٣ سنوات بأربعة آلاف فنى، ثم يخفض العدد خلال العامين والنصف ما بين فنيين ومفتشين) وهو ما يشكل أول تنازل لهم فى مسألة السريان.

(ب) بالنسبة للمتاحية، تكون فورية فى حالة الدول العربية أو فى عشية قرار من الأمم المتحدة لمقاومة أى عمل عدوانى أو هجوم من قوة خارجية على مصر والتشاور فى حالة التهديد بالهجوم على الدول العربية أو إيران أو تركيا.

(ج) رغبتهم فى ضم فقرة عن حرية الملاحة فى قناة السويس فى الديباجة، وتحفظ سميث نائب الوزير الأمريكى على هذا خشية إثارة نقاط جديدة للخلاف (*). أكد لويد أهمية التأييد الأمريكى لهم. وخلصت الإدارة الأمريكية إلى نتيجة مفادها استبعاد إمكانية التأثير على بريطانيا، وأصدرت أوامرها لكافرى لمحاولة إقناع المصريين بفترة سبع السنوات للسريان(١). وعند إبلاغ عبد الناصر بهذا أبرز الصعوبات التى يواجهها فى مجلس القيادة وأنه يفقد هيبته بسبب تنازلاته بشكل متكرر، ولهذا فهو يعنى بتحسين شكل الاتفاق مثل فترة الانسحاب خلال سنة واحدة. وأبدى عدم ارتياحه بشأن قناة السويس. وعلق السفير على هذا الحديث مشيراً لأهمية إعلان الصحف المصرية عن تأجيل افتتاح الجامعة من ٣ إلى ٢٤ أكتوبر (٢).

وأخيراً يشير تقرير بريطانى للسيد سترانج وكيل الخارجية البريطانى عن انطباعاته من زيارته للولايات المتحدة خلال سبتمبر ١٩٥٣ عن أن أحاديثه مع الأمريكان نقلت له رؤيتهم المتفائلة لعلاقات مصر بالغرب، وكما أنه لم يرتح لإغفالهم مصلحة هامة لهم فى الترابط مع بريطانيا وفرنسا فى مسألة قناة السويس، وأن كافرى، لميول شخصية وفى غياب تعليمات ثابتة، أعطى المصريين دلائل فى الحصول على تنازلات بريطانية أكبر (٣).

٦ - اجتماع ٢١ سبتمبر ١٩٥٣:

وقدم روبرتسون فى هذا الاجتماع - بعد عودته - العرض البريطانى بعد أن أكد تصاعد الاهتمام البرلمانى والرسمى والشعبى البريطانى بالمسألة، وهذا العرض وفقاً لبرقية

(*) أبلغت بريطانيا واشنطن فى ٩/٢١ بأن هذه ليست نقطة جديدة بل سبقت الإشارة إليها ولكن لم يتم الاتفاق عليها بعد هامش صفحة ٢١٣٨ من م ٢ من الوثائق بملف: كما تضمنت برقية لويد دفاع الأخير عن سبع السنوات فى مواجهة سميث بناء على ما وصفه بتأكيد نورى السعيد أن مصر ستقبل هذه الفترة.

(١) No. 1221 641 - 74/9 - 1953 pp. 2136 - 2138.

(٢) No. 1223 641 - 74/9 - 2353 Sep. 23, 1953, p. 213.

(٣) Fo. 371/104190 7369 JE 1022/70 Oct. 2, 1953.

السفارة مماثلا لما جاء من قبل فى حديث لويد لسميث، فيما عدا النص على التشاور بعد إتمام الاتفاقية، والحق فى الزى والسلاح الشخصى. وأكد روبرتسون أن هذا عرض نهائى كمحاولة نهائية للتسوية (١)، واقتصر هذا الاجتماع فيما يبدو على سماع الجانب المصرى للعرض البريطانى الجديد.

٧ - اجتماع ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣ (٢):

وقد استهل فوزى هذا الاجتماع بالحديث عن الصعوبات السياسية لدى الجانب المصرى ثم حدد موقفه من العرض البريطانى وفيما يلى جدول يبين موقف الطرفين.

اجتماع ٢٣/٩/١٩٥٣جدول

الموقف البريطانى	الموقف المصرى
فترة الانسحاب: ١٨ شهراً - لا يمكن قبول اتفاق جنتلمان بهذا الصدد.	عام واحد - ولكن يمكن التغاضى عن استمرار وجود هذه القوات شهرين أو ثلاثة كاتفاق جنتلمان.
السريان ٧سنوات - ٤ سنوات بأربعة آلاف فنى .	بعد تشاور مصرى يمكن قبول العرض البريطانى بشرط بدء الانسحاب بتوقيع اتفاقية المبادئ وليس الاتفاقية النهائية.
أن قرار ٧ سنوات هو قرار وزارى ويصعب الرجوع فيه.	حد أقصى ٦ سنوات (٤سنوات ٣ آلاف فنى). حد أقصى (٣ سنوات ٣ آلاف فنى).
المتاحية	موافقة مبدئية والخلاف حول صياغة يرون تأجيله حاليًا.
المسائل الجوية حقوق الطيران ومراكزه وقواعده	تسهيلات جديدة كتلك التى تعطى للأمم الصديقة فحسب مع ترحيب بالمساعدات البريطانية فى القوات الجوية (*)
الزى : عسكرى - وسلاح شخصى قناة السويس.	رفض عبد الناصر العنيف لها. تأجيل مناقشتها حالياً.

(١) Fo. 371/102860 73199 JE 11915/72 No. 1335 Sep. 21, 1953.

(٢) Fo. 371/102860 73199 JE 11, 15/75 No. 1344. Sep. 23, 1953.

(*) أوضح صلاح سالم عدم منطقية قبول مصر قواعد جوية وقد سبق أن رفضتها بالنسبة للسودان.

ولقد كان أهم ما أظهره هذا الاجتماع هو الخلاف حول مشكلة الزى حيث ذكرت برقية السفارة الأمريكية أن عبد الناصر كان غاضباً جداً لتشدد بريطانيا، فى هذه المسألة بعد تنازلات فى مسألة الإمدادات لقواتهم وتعويضات وفيات ٢٦ يناير ١٩٥٢ (١) كما أشار هانكى لكافرى بأن المشكلة جاءت من سوء فهم ناتج مما قاله فوزى، والذى وصفها بأنها مسألة لزجة لا تحتاج لأن تصبح رئيسية لفهم كلا الطرفين استعداد الآخر للتنازل فيها. كما ذكر روبرتسون لكافرى أنه يعتقد أن هذه المسألة أكثر أهمية من سريان ٧ سنوات (٢). وقد وصف هانكى موقف مصر بهذا الصدد بأنه كان سيئاً، وربما تؤدى هذه المسألة لانهيار المباحثات، وكذلك فى برقية أرسلها فى ٩/٢٤ الآتى: -

(أ) عدم وضوح العرض المصرى بشأن بدء الانسحاب بتوقيع رؤوس الاتفاقية وليس الاتفاقية، وأن حل هذه المسألة قد يكون ببعض الإيحاءات بالانسحاب عند التوصل لاتفاق على أن يكون واضحاً للمصريين أن هذه العملية ستتوقف إذا لم يتم التوصل لاتفاق.

(ب) أن تدخل ناصر فى نقطة الفنيين تعنى فى ضوء أنه لا يتدخل، إلا إذا كان يريد أن يربط أهم خاصة فى نقطة معينه، أنه سيقبل ٧ سنوات إذا خفض عدد الفنيين فى المرحلة الأولى.

(ج) بالنسبة للتكتيكات، لا يقترح التأجيل الطويل للمسألة، ومساعدة القوى الصديقة قبل البدء بأى تحرك. وأنه من الأفضل عدم حدوث انهيار حول مسألة الزى أو فجوات صغيرة فى السريان، وأن الانهيار قد يكون أفضل لو حدث فى مسائل الصيانة الفعالة للقاعدة. ثم استغرق بقية تقريره فى بحث التخفيضات الممكنة لعدد الفنيين بما لا يمس فعالية صيانة القاعدة (٣).

٨ - اجتماع ١٩٥٣/٩/٢٨ (٤):

ولقد جرى هذا الاجتماع بناء على طلب مصر.

وتركز جزء كبير من أعمال هذا الاجتماع حول مسألة الزى، حيث رفضت مصر عرض ملاحظاتها فى هذا الاجتماع بشأن المتاحية وفقرة قناة السويس التى ذكرت أنها تقبلها مع

(١) No. 1224 641 - 74/9 - 2453. Sep. 24, 1953. p. 2140.

(٢) No. 1225 641 - 74/9 - 2453 - Sep. 24, 1953. p. 2140 - 2141.

(٣) Fo. 371/102860 73199 No. 1345. Sep. 24, 1953.

(*) الجدير بالملاحظة أن السفير المصرى بلندن قابل وكيل الخارجية سيربوكر فى ٩/٢٥ وبحث معه مسألتى الزى والسريان وكل التزم بموقفه.

(٤) المصدر هنا تقرير للسفارة البريطانية بالقاهرة.
Fo. 371/102860 73199 JE 1195/77 No. 1363. Sep. 28, 1953.

تحفظات صياغة فحسب، كما اتفق على تأجيل مسألة إعداد الفنيين أما بالنسبة للزى فلقد قدم الجانب المصرى الحجج الآتية:-

(أ) أنه فى مفاوضات ١٩٥٠ طرح الجانب البريطانى إدارة القاعدة بواسطة مدنيين وأنه لا يمكنهم قبول شروط أقل مما حصل عليه الوفد.

(ب) خطاب نجيب لأيزنهاور فى يوليو ١٩٥٣ تضمن الإشارة لزى مدنى للخبراء.

(ج) الصعوبة السياسية لوجود زى عسكرى بريطانى فى مصر.

(د) أن صيانة القاعدة رهن بتعاون مصرى حقيقى، وهو ما لن يتحقق فى حالة إصرار بريطانيا على هذه المسألة.

وقد أوضح الرد البريطانى:

(أ) عدم التزامهم بأى اتفاق سابق لم يتحقق.

(ب) أنهم أخبروا الجانب المصرى فى ٨/٦ بأن إشارة نجيب هذه غير مقبولة لهم.

(ج) أنهم ليسوا مخولين للاتفاق مالم تحل مشكلة الزى.

(د) أنهم يقدرون صعوبات مصر السياسية، ولكنهم ليسوا مخولين لقبول أقل من زى كامل. وإن كانوا مستعدين دون التزام من جانبهم لفحص وسيلتين محتملتين: الأولى الاستعداد لمناقشة إضافة ممكنة لزيهم تشير إلى أن رجالهم يخدمون فى قاعدة مصرية؛ الثانية أنهم مستعدون لمناقشة حالات سيرتدى فيها رجالهم الزى العسكرى.

تقدم المصريون بعرض اقتراح أساسه السماح بملابس عادية تعلق عليها بادجات برتب ورفض الجانب البريطانى هذا، ولم يعلق الجانب المصرى على مسألة السلاح الشخصى. ويلاحظ أن هانكى فى تعليقه لحكومته أيد وجهة نظر مصر بأن الاتفاق لن يعمل إذا كان وجود الفنيين موضع لإثارة لاتجاهات عاطفية معادية (١).

٩ - اجتماع ٣ أكتوبر ١٩٥٣:

وقد عقد هذا الاجتماع بمنزل الجنرال روبرتسون، وفيما يبدو بحضور كامل للوفدين، ولقد حاول الوفد البريطانى البدء بضرورة قبول مصر للمشروع البريطانى ككل، ولكن مصر لم تستجب لهذا. وفيما يلى جدول يبين تبادلات الطرفين حول بعض مسائل التفاوض، وفقا

(١) Fo. 371/102860 73199 JE 11915/77 No. 1363. Sep. 28, 1953.
Fo. 371/102860 73199 JE 11915/78 No.1364. Sep. 29, 1953.

لتقارير الوفد البريطاني في ٣ أكتوبر، وكذلك تقرير السفير الأمريكي في اليوم نفسه عن هذا الاجتماع(١).

جدول (٦)
اجتماع ٣ أكتوبر ١٩٥٣

الجانب البريطاني	الجانب المصري
المتاحية: صيغة تشمل قراراً من الأمم المتحدة للعودة للقاعدة في حالة هجوم على مصر أو الدول العربية، والتشاور في حالة الهجوم على تركيا وإيران أو التهديد بحرب ضد دول المجموعة الأولى (مصر والعرب).	قصر المتاحية على الدول العربية، والحالات الأخرى بما فيها الأمم المتحدة للتشاور. بعد مشاروات للوفد المصري بعد اتهام من الوفد البريطاني بأنه سبق موافقة مصر على هذه المسألة. قبول مصر التشاور في حالة هجوم على تركيا أو إيران، أو التهديد بحرب عالمية أو اندلاع فعلي لحرب. فقرة الأمم المتحدة توضع في إطار احترام مصر لتعهداتها تجاه هذه المنظمة.
قناة السويس: اعتراف بحرية الملاحة	إضافة كلمة القناة جزء مندمج أو لا يتجزأ من مصر
الانسحاب: ١٨ شهراً منذ توقيع الاتفاقية.	١٨ شهراً منذ توقيع اتفاقية المبادئ
مراكز جوية: تضمين توفير مصر لها في الاتفاقية.	رفض المبدأ
الـــزى	عرض مفهوم للزى يتضمن الوحدة والمنهجية والأناقة وتميز الرتب، مع توفير دليل على حقيقة أن هؤلاء الرجال في خدمة التاج البريطاني.

---

(١) Fo. 371/102860 73199 JE 11915/81 No. 1388.
Fo. 371/102860 73199 JE 11915/82 No. 1389.
No. 1226 641 - 74/10 - 353 PP. 2141 - 2142.

ويلاحظ أن هانكى وصف السلوك المصرى بأنه واجه المشاكل لأول مرة دون محاولة المناورة لتجنبها، وأن مصر رفضت مناقشة المشروع البريطانى بشأن المرحلة النهائية للاتفاقية لرغبتها فى جعلها محل تساوم حاد عندما تحتاج أو تصبح مسائل أخرى قابلة للتسوية، ومن ناحية أخرى اقترح تقريره قبول التعديل المصرى بشأن فقرة قناة السويس، وقد وافق المستشار القانونى للخارجية البريطانية على هذا فى ٦ أكتوبر ٥٣ على أساس وضع هذه الفقرة على الديباجة (١)، وكان انطباع الطرفين فيما يبدو هو توقع الانهيار، إذ ذكر هانكى أن مسألتى الزى والمتاحية قد تصبحان نقطة انهيار، كما ذكر عبد الناصر لأحد مسئولى السفارة الأمريكية بتوقعه انهيارًا قريبًا. (٢).

وفى ضوء هذا عاد الدور الأمريكى للتحرك فأرسل دالاس لسفيره فى لندن فى ٦ أكتوبر بأن ينقل لإيدن أنهم استجابوا لطلب سالزبرى بعدم التوسط وتأييدهم فى ٣ مسائل، وهى السريان والمتاحية والمرور فى قناة السويس، وأنهم ضغطوا على مصر لقبول الأفكار البريطانية فى هذا الصـــدد، ولكنهـم لا يـرون أن مســألة الــزى يجب أن تؤدى لانهيار المفاوضــات (٣). ورد إيدن على ألدرش بأنه لا يوجد فى الحقيقة اتفاق بشأن المتاحية، مثيرًا لمسألة الخلاف حول قرار الأمم المتحدة بهذا الصدد وأن هذا الخلاف أهم من الزى، وأنه مع ذلك، فإن الفنيين وهم جزء من الجيش البريطانى فلابد لهم من نوع معين من الزى يرتدونه فى القاعدة (٤) ، وأصدر إيدن أوامره لمسئولى وزارته لإحاطة السفارة الأمريكية بموقفهم، وكان أهم ما تضمنه هذا العرض الذى أرسلته السفارة الأمريكية بلندن لحكومتها، هو استعدادهم لحل وسط فيما يتعلق بالزى فى غير أوقات العمل، وإمكانية سحب بعض القوات بعد التوصل لاتفاقية المبادئ دون أن يكون هذا التزامًا، وتصميمهم على موقفهم فى المتاحية وضرورة الحصول على مراكز جوية ثابتة وضرورة أن تكون العلاقة بين القائد المصرى ومساعده القائد البريطانى مفهومة بوضوح للطرفين (٥).

---

(١) Fo. 371/102860 73199 JE 11915/82.

ويلاحظ أن تقرير المستشار القانونى بدون رقم

(٢) No. 1220 641 - 74/10 - 353 pp. 2141 - 2142.

(٣) No. 1227 641 - 74/10 - 653. pp. 2142 - 2143.

(٤) برقية غير مطبوعة أرسلت فى ٧ أكتوبر الملف الآتى:

641 - 74/10 - 753 p. 2143.

(٥) No. 1228 641 - 74/10 753 pp. 2143 - 2144.

أ) اجتماع ٧ أكتوبر ١٩٥٣:

وقد عقد بحضور كامل للوفدين وكان أهم ما دار الآتى [١]:

(أ) بالنسبة لمسألة فترة الانسحاب - أكد الجانب المصرى الصعوبة المرتبطة بأن تطول فترة التوصل لاتفاق، بما يجعل الانسحاب يستغرق عامين من الناحية الفعلية ورد الجانب البريطانى بعدم منطقية فكرة تنفيذ جزء من الاتفاق - وهو الانسحاب - قبل إتمام بقية الاتفاقية نفسها، كما أن هذه دعوة لسحب قواتهم قبل أن يصبح من المؤكد حتى التوصل لاتفاقية. ويلاحظ أن تعليق هانكى هنا لحكومته كان يشير إلى وجود أساس قوى لوجهة النظر المصرية هذه، مما يوحى بميله لقبولها.

(ب) بالنسبة لصيغة المتاحية عرض الجانب البريطانى صيغة، تتضمن إعادة تنشيط القاعدة فى حالة الهجوم على مصر أو الدول العربية. أو اتخاذ مجلس الأمن إجراءات لصيانة السلم والأمن الدولى. أما حالة التهديد بهجوم على الدول العربية أو هجوم على تركيا أو إيران أو حرب عالمية فيكون هناك تشاور بين الطرفين. وكان الرد المصرى استخدام الصيغة التالية بدلا من مجلس الأمن «كمقدمة لإجراءات ضرورية لصيانة السلم والأمن الدولى بمسايرة قرارات يتخذها مجلس الأمن»، كما أوضح الجانب المصرى رغبته فى استخدام عبارة كل التسهيلات وعدم الإشارة لاستخدام الموانىء المصرية فى المتاحية، وبالنسبة لرغبة بريطانيا فى مد هذه الصيغة لميناء الأسكندرية اقترحت مصر تناول هذه المسألة فى خطابات متبادلة فى إطار الحدود السابقة للمتاحية. وبعد تشاور مصرى طويل عاد الوفد المصرى بالموافقة على التشاور فى حالة هجوم على تركيا أو إيران، ولكنهم لم يقبلوا التشاور فى حالة التهديد بحرب عالمية. كما أنهم لم يقبلوا المتاحية الآلية فى عشية اندلاع حرب عالمية أو قرار بواسطة الأمم المتحدة، ولقد علق هانكى فى تقريره بأن مصر يمكن أن تتنازل فى مسألة المتاحية ولكن فى المرحلة الأخيرة.

(ج) وافق الجانب المصرى بعد مقاومة شديدة على إعداد رد كتابى على مقترحات بريطانيا الخاصة بواجبات قائد القاعدة وترتيبات صيانتها لجلسة ١٢ أكتوبر.

---

(١) Fo. 371/102861 73199 Oct. 7, 1953.
No. 1411, JE 11915/86 - No. 1412, JE 11918 - No. 1413, JE 11915/87 - No. 1414, JE 11915/88.

(د) توصل الوفدان للصيغة التالية بالنسبة للقناة. «يعترف الجانبان بأن قناة السويس البحرية هى جزء لا يتجزأ من مصر، ممر مائى له أهمية اقتصادية وتجارية واستراتيجية دولية، وأنهما مصممان على التمسك بمعاهدة ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة بالقناة» (١). وبصفة عامة كان الموقف المصرى غير واضح تماماً فى هذه الجلسة بالنسبة للمتاحية فرغم رفض الأمم المتحدة للصيغة المتاحية، فقد ناقش الوفد المصرى صيغة تتضمن الإشارة إليها.

١٠ - اجتماع ١٠ أكتوبر ١٩٥٣:

وقد عقد هذا الاجتماع بعد تصريحات سالزبرى سابقة الذكر، والتى كان من نتيجتها تغيب عبد الناصر وعامر، وكان تقدير هانكى كذلك إلى أن هذا الغياب يهدف أيضاً إلى تأكيد ابتعادهم عما يسمونه تفاصيل، حتى تتم تسوية نقاط المبادىء البارزة، وهذا ما أكده صلاح سالم فى الاجتماع من ضرورة حسم المبادىء الرئيسية أولا، خاصة المتاحية والسريان، ورفض الاستجابة لطلب بريطانيا بمناقشة ورقة بشأن اختصاصات قائد القاعدة، وإن أخبرهم بشكل شخصى بموافقة مصر العامة على هذه الورقة واختلافهم فى الصياغة فقط (٢).

وعقد اجتماع آخر اختص بالمسائل الجوية والذى شارك فيه من الجانب المصرى السيد على صبرى، وأوضح فيه الجانب المصرى رفضاً كاملا لمراكز جوية بريطانية، واستعدادهم لمنح تسهيلات جوية فحسب، ثم وافقوا على مد هذه التسهيلات خارج مطارات القناة إلى أبو صوير، مع عدم ذكر هذا فى الاتفاقية، مع استعدادهم لضمها فى قائمة المنشآت. وقام كل من العسكريين البريطانيين وصبرى بوضع مسودة طلب الجانب المصرى مهلة لدراستها لعدم رضاه تماماً عنها (٣). ويلاحظ أن الخارجية البريطانية أرسلت بدورها فى ١٧ أكتوبر، تعترض على ما تم التوصل إليه بشأن المسألة الجوية، لأن التسهيلات لا تضم دول الكومنولث، وكذلك عدم تناول المسودة سيطرة المرور الجوية ولا شروط لخدمات المطارات (٤).

---

(١) وافقت لجنة مشتركة من وزارة الخارجية والخزانة والنقل البريطانية على هذه الصيغة – وأرسلت الموافقة فى برقية: Fo. 371/102861 73199 Oct. 9, 1953.

(٢) Fo. 371/102861 73199 No. 1428. JE 1192/92 Oct. 10, 1953.

(٣) Fo. 371/102861 73199 JE 11915/90 No. 1426. Oct. 10, 1953.

(٤) Fo. 371/02861 73199 JE 11915/91 Oct.17, 1953.

١١ - اجتماع ١٢ أكتوبر ١٩٥٣:

وفى هذه الجلسة استمر غياب عبد الناصر وعامر وانضم إليهما السيد عبد اللطيف البغدادى، واستمر نفس الاتجاه الذى جاء فى الجلسة السابقة وهو إصرار على حسم نقاط الاختلاف أولا، وهى مسائل الزى والمتاحية، وفترة الانسحاب وترتيبات المرحلة الأخيرة. وقدم فوزى عرضًا جديدًا يربط ترتيبات المرحلة الأخيرة لفترة السريان، وهو أنه أمام بريطانيا الاختيار ما بين سبع سنوات سريان بعدد قليل من الفنيين أو المفتشين فى المرحلة الأخيرة أو ست سنوات بعدد أكبر فى هذه المرحلة الأخيرة.

وعلق الجانب المصرى على تجميد المفاوضات بأن بعض التصريحات التى ألقيت مؤخرًا فى لندن أدت لفقد الأعصاب، وأنه كان بوسعهم أمام أمور مماثلة عديدة أن يفعلوا الشىء نفسه ولكن هذا لم يحدث، واتفق أخيرًا على أن جلسة ١٧ أكتوبر سيناقش فيها كل شىء وأن المصريين سيرسلون رأيهم قبلها مكتوبًا فى مسألة تنظيم القاعدة (١).

وتشير تقارير الخارجية البريطانية آنذاك إلى بحثهم ودراستهم لمسألة الزى وسبل الخلاص من هذه الأزمة والتوصل لصيغة ترضى مطالب الطرفين (٢). ثم اقترح الوفد البريطانى فى ١٥ أكتوبر تسجيل ما اتفق عليه خشية حدوث تراجع مصرى (٣)، ووافقت الخارجية البريطانية على هذا الإجراء وأرسلت تعليماتها التى تضمنت: -

(أ) الإصرار على فترة سبع سنوات للسريان.

(ب) يمكن أن تكون فترة الانسحاب خمسة عشر شهرًا من تاريخ سريان الاتفاقية، وسيعنى هذا بدء الانسحاب بمجرد التوصل لاتفاقية مبادىء، وسوف يخطط للموقف بحيث تترك قوات كافية إذا انهارت المفاوضات، وبما لا يؤدى لإضعاف موقفهم فى المفاوضات كما أن هذا سيتوقف على حالة الأمن والنظام واتجاه الحكومة المصرية تجاه بريطانيا.

(ج) الفنيون أربعة آلاف لمدة أربعة أعوام ونصف ثم ألفان وخمسمائة (٢٥٠٠) لمدة عام ونصف، ثم يخفض العدد إلى ألف فى العام الأخير، وعدد صغير للقوات الجوية. فيما يتعلق بتسهيلات أبو صوير وكاحتياطى وأخيرًا يمكن تخفيض العدد إلى ٧٥٠.

(د ، هـ) بشأن المتاحية والزى وفقًا للخطوط السابقة (٤).

---

(١) Fo. 371/102861 73199 JE 11915/93. No. 1334. Oct. 12, 1953.

(٢) Fo. 371/102861 73199 JE 11915/89 Oct. 10, 1953.

(٣) Fo. 731/102861 73199 JE 11915/95 No. 1459. Oct. 5, 1953.

(٤) Fo. 731/102861 73199 JE 11915/96 No. 1797. Oct. 19, 1953.

١٢ - اجتماع ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ (١):

وعقد هذا الاجتماع بحضور كامل للوفدين، حيث قدم الوفد البريطاني الموقف الأخير سابق الذكر مع شروط أخرى وهي (وقف تدريب الفدائيين - منع حمل الأسلحة لغير المخول لهم ذلك - وقف كامل للتوتر - تعاون كامل مع السلطات البريطانية).

وجاء الرد المصري كالآتي: -

(أ) الموافقة على العرض البريطاني بشأن فترة الانسحاب.

(ب) الموافقة على سريان سبع سنوات ولكن سيكون من الواضح أن الاتفاقية ستنتهي عندئذ.

(ج) عرض بالنسبة للفنيين؛ سبعة آلاف فني خلال أربع السنوات والنصف الأولى ثم ألف لمدة سنة، ٥٠٠ على مدة عام ونصف.

(د) رفض الجزء المتعلق بالأمم المتحدة في المتاحية والاكتفاء بالولاء لميثاق الأمم المتحدة.

(هـ) بالنسبة للزي قدم الوفد المصري الاقتراح التالي : خارج القاعدة وفي غير أوقات العمل يرتدون زيًا مدنيًا، وأثناء العمل زيًا مدنيًا موحدًا مع إمكانية حمل سلاح شخصي للحماية، واقترحوا ملابس عمل غير كاكية اللون.

(و) الموافقة على صيغة قناة السويس - التي سبق وعدلوها.

(ز) بالنسبة للمسائل الجوية العرض المصري - هو صيغة الدولة الأكثر رعاية.

(ح) بالنسبة للتشاور قدمت مصر الصيغة التالية:

يتشاور الأطراف ليس قبل عامين من انتهاء السريان بشأن الملكية البريطانية المتبقية، وإذا لم يتفقوا فعلى الحكومة البريطانية في نهاية الفترة المعنية الانسحاب أوالتخلص مما تبقى من هذه الملكية.

---

(١) المصدر من الوثائق البريطانية والأمريكية، وتكاد المعلومات أن تتطابق.
Fo. 731/102861 73199 No. 1496 JE 11915/99.
No. 1233 641 - 74/10 - 2253 Oct. 23, 1953. pp. 2150 - 2151 from Londonto the Dep. in Washington.

وبعد احتداد الخلاف اقترح فوزى على الوفد البريطانى العودة لحكومته. وبالنسبة للنشر اقترح صلاح سالم الإعلان عن الفشل فى التوصل لاتفاقية. وعلق التقرير البريطانى أن زملاء صلاح سالم بكتوه بشدة بشأن هذا التعليق، لكن صلاح سالم تحدث بعد ذلك وألقى خطبة مفادها أنه لا اتفاق حتى تسوى مسألة المتاحية (١).

ويلاحظ أن هانكى علق فى برقية تالية فى اليوم نفسه ١٠/٢٢ بأن احتمال قبول هؤلاء الرجال الشرقيين، الاقتراحات البريطانية فى جلسة واحدة كانت توقعًا زائدًا من الجانب البريطانى وأن الوفد المصرى حاول أن يكون وديًا مع ذلك، واقترح هانكى الإصرار على موقفهم بأن العرض البريطانى وحدة واحدة وأبلغهم بقرب سفر روبرتسون (٢). ووافقت الخارجية البريطانية على هذا الاتجاه وخاصة بشأن المتاحية والزى ولكنها رأت عدم ضرورة الإشارة لموضوع روبرتسون (٣).

وعلى الرغم من التحرك السريع الذى قام به كافرى من أجل منع وقف المفاوضات وتدخل دالاس (*)، فإن الخارجية البريطانية ردت بأن مصر لم تقدم بديلا فى مسألتى المتاحية والزى، وأنهم أوضحوا لبريطانيا استعدادهم للأخذ والعطاء فى مسألة الزى، كما علق السفير الأمريكى بلندن أنه لم يجد لدى الخارجية البريطانية أو إيدن أى قلق من التأثيرات المحتملة للافتتاح القريب للجامعات المصرية (٤). ثم أخطرت الخارجية البريطانية السفارة الأمريكية بلندن بوضوح بإصرارهم على موقفهم بشأن الزى والمتاحية والسريان، وأنهم يؤيدون واشنطن فى عدم الرغبة فى حدوث انهيار بسبب مسألة الزى، كما أنهم يؤيدون استمرار التأييد الأمريكى فى مسألة السريان (٥). ولعل من المفيد هنا ذكر انطباع كافرى الغاضب من بريطانيا

---

(١) المصدر الهامش رقم (٢) من الصفحة السابقة.

(٢) Fo. 731/102861 73199 JE 11916 99 No. 1491 Oct. 27, 1953.

(٣) Fo. 371/102861 73199 JE 11916 No. 1832 Oct. 22, 1953.

(*) أرسل كافرى فى ٢٢ أكتوبر لحكومته بأنه يمكن إقناع مصر بالتنازل فى المتاحية إذا تنازلت بريطانيا فى الزى، وأن العملة الأمريكية قد استهلكت نتيجة للضغط المتكرر على مصر للتنازل.

(٤) No. 1234 641 74/16 - 2253. p. 2151.

No. 1236 641 - 74/10 - 2453 pp. 2153 - 2154.

ومن ثم أرسل دالاس فى ٢٣ أكتوبر تعليمات لسفيره بلندن بإبلاغ الخارجية البريطانية، عدم تأييد أمريكا لهم فى مسألة الزى، وأن صيغة مصر فى المتاحية أفضل فى الحقيقة من الصيغة البريطانية لأنها تعطى حق العودة فى حالة توصية الأمم المتحدة، أو فى ظل قرار الاتحاد من أجل السلم، بينما فى الصيغة البريطانية يشترط طلب الأمم المتحدة انظر: No. 1235 641 - 74/10 - 2253. p. 2153.

وهى ملاحظة غريبة حيث لم نجد هذه الصيغة المصرية واضحة، بل على العكس شهدت الاجتماعات الأخيرة تركيزًا مصريًا على وضعها فى إطار الديباجة فحسب كمجرد التزام بميثاقها.

(٥) No. 1237 641 - 74/10 - 2453 Oct. 24, 1953. pp. 2154 - 2155.

بأنها تدرك أن ٩٠٪ من تنازلات المصريين تمت عن طريقه، وأنه لا يتوقع حدوث تنازل مصرى تالٍ، سواء فى المتاحية أو فى الزى. وأن فوزى قدم العرض المصرى بوصفه عرضاً نهائياً بضغط من كافرى (١).

وهكذا كان اجتماع ٢١ أكتوبر آخر اجتماع يعقد فى هذه الجولة، إذ فشلت محاولة تالية قام بها كريسويل مع فوزى، حيث أكد الأخير أنه لن تحدث مناقشة مسائل أخرى قبل حسم مسألتى الزى والمتاحية (٢). ومن ناحية أخرى تحدثت بريطانيا مع حليفتها الولايات المتحدة صراحة عن عدم إمكانية تنازلها بأى شكل فى ظل ضغوط التيار المتشدد داخل حزب المحافظين، وأنه لا يمكنهم قبول صيغة متاحية تقتصر على الدول العربية (٣). على أن هذا الموقف البريطانى المتشدد لم يكن بهذه الدرجة من التماسك حيث تكشف إحدى الوثائق الأمريكية عن أن أحد مسئولى الخارجية البريطانية، أبلغ السفير الأمريكى ألدرش فى ١٩ أكتوبر عن سعادة إيدن بموقف دالاس بالنسبة لمسألة الزى، وأن إيدن ومعه جناح فى الخارجية البريطانية لا يقف فى هذه المسألة موقف رئاسة الأركان العسكرية نفسه، وأنه يود أن يعطى هذا الجناح المتشدد الفرصة، فإذا فشلت محاولتهم مع مصر، وثبت أن موقفها قوى فى هذا سيتمكن من إعادة فحص المسألة (٤).

---

(١) No. 1238 641 - 74/10 - 2553. Oct. 25, 1953. pp. 2154 - 2155.

(٢) من الوثائق الأمريكية المجموعة الخاصة:
No. 516 641 - 74/10 - 2853 Oct. 28, 1953.

(٣) No. 1239 641 - 74/10 -2853. Oct. 28, 1953. P. 2156.

(٤) No. 1532 641 - 74/10 - 1953. PP. 2147 - 2148.

المبحث الثالث: مرحلة التجمد وعدم تبلور الموقف، نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٣

إذا كانت نقطة البداية فى هذا المبحث معروفة وهى توقف المباحثات المصرية - البريطانية فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣، فإن نقطة النهاية تم تحديدها تعسفياً وهى نهاية شهر ديسمبر ١٩٥٣؛ وذلك أن نقطة التحول وهى تنازل عبد الناصر فى المتاحية تمت خلال يناير ١٩٥٤. بما يجعل كثيراً من أحداث واتصالات يناير تعد امتداداً لتفاعلات ديسمبر ١٩٥٣. ويلاحظ أن ديسمبر شهد بعض جلسات المفاوضات القليلة العدد، كما شهد بعض الاتصالات بين الطرفين - وبصفة عامة كان هناك تحرك أمريكى نشط خلال الفترة التى يدرسها هذا المبحث. كما شهدت هذه الفترة تصعيداً حول السودان بل كانت - أى حالة التجمد - فى أحد أبعادها الأساسية نتيجة للخلاف حول السودان كما رأينا من قبل. وسوف يتناول هذا المبحث أوضاع المواجهة بين الطرفين، والتحركات الأمريكية ثم الاتصالات بين الطرفين.

أولا: نظرة عامة على المواجهة بين الطرفين:

كان التنافس المصرى - البريطانى فى السودان، خلال هذه الفترة وخاصة نوفمبر، هو السمة الرئيسية التى حكمت العلاقات بين الطرفين. ولقد تعرض موضع سابق لبعض جوانب هذا التنافس والذى لا يتسع المجال لعرضه هنا بشكل متكامل. ولقد أدى الجو العدائى بين البلدين - بسبب مسألة السودان، وبفشل الجولة الثانية للمفاوضات - إلى سيطرة نغمة من التصريحات العنيفة على السياسة المصرية. ويلاحظ على اتجاه هذه التصريحات هو التطور من التعبير عن الانتظار والتمسك بالحقوق وتجنب الهجوم العنيف على بريطانيا خلال النصف الأول من نوفمبر إلى بروز اتجاه بعد ذلك أكثر تشدداً يتحدث صراحة عن المواجهة المسلحة. ولهذا نجد خمسة تصريحات؛ لنجيب وصلاح سالم ٤ منها، والخامس لما وصفته الأهرام بمصدر دبلوماسى كبير خلال النصف الأول من نوفمبر (١). أما تصريحات التشدد والتهديد

(١) أهرام، ٣، ٦، ١٢، ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣.

بالمواجهة فقد بدأت بتصريح واحد خلال النصف الأول من نوفمبر لجمال عبد الناصر فى ٦ نوفمبر، ثم سادت هذه اللهجة مع منتصف نوفمبر. وكان من أشد تعبيراتها تصريحان للسيد حسين الشافعى ذكر فى أولهما أن الأيدى التى حفرت القناة ستحفر لدفن محتليها (١)، وفى الثانى أن الإسماعيلية سوف تكون مقبرة الإنجليز (٢)، كما أعلن عبد الناصر فى ٢١ نوفمبر أن مصر سوف تحصل على حقها بيديها (٣). كما صرح نجيب فى منتصف نوفمبر بأن المفاوضات ليست الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال (٤).

كما نجد ٣ تصريحات للتهديد بالحياد من محمد نجيب، وجمال عبد الناصر (٥).

ومن أخطر تصريحات التهديد ضد الغرب تصريح لعبد الناصر فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٣. نشرته التايمز البريطانية وجاء فيه أن البلاد العربية تستطيع حظر البترول عن الغرب، وعلقت عليه الصحيفة بأنه يضفى مزيدا من التعقيدات على المباحثات غير الرسمية (٦).

وعلى صعيد المواجهة فى منطقة القناة تعتبر هذه الفترة وحتى نهاية يناير من فترات نشاط العمل الفدائى، كما أنها من فترات التعبئة الإعلامية؛ حيث تكشف متابعة جريدة الأهرام عن نشر مستمر ومكثف لأخبار تدريب الفدائيين وحفلات تخرجهم، بل وكذلك أخبار مشاركة الوزراء فى تدريب الفدائيين (٧). ولعل ما يؤكد نشاط الحركة الفدائية آنذاك بيان الخارجية البريطانية فى أواخر نوفمبر والذى تضمن ٢٩ حادثًا وتحدث عن ربط تزايد العمل الفدائى بالتحرك الأمريكى كما سبق ورأينا (٨)، كما امتلأت صفحات الأهرام بأخبار الحوادث والاحتجاجات البريطانية والمصرية كل ضد الآخر، وربما كان من أهمها تزايد حوادث الفدائيين مما أدى لاعتداء بريطانيا على منطقة القرين، وإطلاق بريطانيا النيران على سيارة عسكرية مصرية (٩). كما نشر الأهرام فى ١١ ديسمبر ١٩٥٣ بيانًا آخر للخارجية البريطانية – أشار إلى حدوث زيادة ملحوظة فى حوادث تخريب المنشآت، كما عبر عن القلق لزيادة استخدام المفرقعات (١٠) وكنتيجة لتزايد الحوادث خلال هذه الفترة شهد مجلس العموم

---

(١) أهرام، ١٢/١١/١٩٥٣.

(٢) أهرام، ١٣/١١/١٩٥٣.

(٣) أهرام، ٣٠/١١/١٩٥٣.

(٤) أهرام، ١٧/١١/١٩٥٣.

(٥) أهرام، ٢٤/١١/١٩٥٣.

(٦) Times, Dec. 21, 1953.

(٧) على سبيل المثال أهرام ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣.

(٨) أهرام، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣.

(٩) أهرام، ١١، ١٢، ٢١ ديسمبر ٥٣، ٢٢، ٢٤ يناير ١٩٥٤.

(١٠) أهرام، ١١ ديسمبر ١٩٥٣.

البريطانى فى ٣ ديسمبر استجوابًا حول أعمال الهجوم على القاعدة البريطانية وموقف الحكومة من هذه الأعمال وأثرها على المفاوضات (١). كما شهدت هذه الفترة استمرار التحرك النشط لمتطرفى حزب المحافظين وخاصة فى منتصف ديسمبر ١٩٥٣، فشهدت ليلة ١٨ ديسمبر ١٩٥٣ نقاشًا واسعًا فى المجلسين وتحدث تشرشل فى مجلس العموم حول هذه المسألة ودارت الجلسة كلها بأكملها حولها حتى أطلقت عليها التايمز البريطانية، ليلة مصرية، وتحدث فيها ممثلو العمال والمتطرفون اليمينيون، وممثلو ومؤيدو الحكومة (٢)، وتحدث هؤلاء فى إطار الاتجاهات الفكرية المختلفة التى سبق التعرض لها.

ثانيًا: التحرك الأمريكى:

ويلاحظ أولا أنه عملا بنمط السياسة الأمريكية خلال مرحلة الدراسة، فإن الإدارة الأمريكية عادت للحديث عن مسألة المساعدات لمصر، وبالتالى شهد شهر نوفمبر حركة متدفقة فى هذا الاتجاه، انتهت كما رأينا من قبل إلى تأجيل المسألة مرة أخرى، وخاصة مع إثارة مصر لقضية الحياد.

أما التحرك الأمريكى فى اتجاه محاولة التأثير على الطرفين فيبرز بشكل خاص فى مؤتمر برمودا بين دالاس وإيدن الذى اهتم به كل من الطرفين فصحب إيدن، الجنرال روبرتسون وصحب دالاس بايرود (٣) وأوضح خلالها إيدن عدم قدرته على عمل تنازلات تالية بسبب مسألة السودان والصعوبات الداخلية التى تواجهها حكومته (٤) فحول دالاس اتجاهه، واستدعى السفير المصرى بواشنطن فى ١٠ ديسمبر، وأبلغه أنه بعد نقاش طويل اقتنع بعدم إمكانية عمل بريطانيا تنازلات جوهرية تالية لظروف سياسية داخلية، وعرض للتمرد داخل المحافظين، والتأثير الصهيونى على حزب العمال وتأثير انتخابات السودان، كما قال بأنه يتوقع أن موقف نجيب سيقوى بعد انتخابات السودان. وأرسلت الخارجية الأمريكية هذا المضمون لكافرى فى اليوم نفسه وطلبت منه عمل أقصى محاولة ممكنة فى ظل الظروف الصعبة الجارية آنذاك لإقناع مصر بوزن البدائل بحرص قبل قرارها الأخير (٥). ووفقًا للوثائق الأمريكية، فإن الدكتور أحمد حسين - السفير المصرى بواشنطن آنذاك - أبلغ الخارجية

---

(١) Times, Dec. 4, 1953.

(٢) Times, Dec. 18, 1953.

(٣) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٤) أشارت البرقية أنها ترسل هذا لكافرى خشية تحقق مخاوفها من أن السفير ربما لم يلتقط كل هذه الملاحظات المهمة، وتخشى إرسالها بطريقة غير موضوعية.

(٥) No. 1250 - 641 - 74/12 - 1053 pp. 2168 - 2169.

الأمريكية أن وجهة نظر بلاده، هى أن بريطانيا لا تريد الاتفاق من الناحية الفعلية وأن مصر إذا قدمت تنازلات فى مسألتى المتاحية والزى فسوف تثير بريطانيا مشاكل أخرى. ومع ذلك قد تكون لديه فرصة فى إقناع حكومته بالتنازل فى هاتين المسألتين إذا ضمنت واشنطن أنه سوف يكون هناك اتفاق كامل (*)، ومن ثم أرسلت الخارجية الأمريكية فى ١٢/١٢ لسفيريها فى القاهرة ولندن بمقترحاتها الجديدة وجاء بهذا طلب الحصول على مسودة بريطانيا، بما تعتقد الحكومة البريطانية أنها تقبله باستثناء المتاحية والزى، وأن وجهة النظر الأمريكية هى إعداد بريطانيا لاتفاقية مبادىء مقبولة للمصريين فيما عدا المتاحية والزى، وتقديم ضمان لواشنطن باستعدادهم لتوقيع هذه الاتفاقية بفرض أن مصر ستقبل هذه الصيغة (المتاحية والزى) ثم العمل فيما بعد لاتفاق تفاصيل نهائى يغطى هذه الجوانب. وبعد عمل اتفاق المبادىء يبدأ الانسحاب البريطانى وبالتزامن مع هذا يبدأ الإعلان عن المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر. كما أوضحت تعليمات الخارجية الأمريكية ضرورة تجنب وضعهم فى موقف يقود المصريين للاعتقاد بأنه سوف يكون هناك تأييد أمريكى فى كل النقاط الصغيرة التى ستغطيها اتفاقية تفاصيل نهائية (١)، وعندما أخطر كافرى الجانب المصرى بهذا كان الموقف المصرى هو تجنب التعليق الذى فسره كافرى فى ضوء الآتى: -

١ - تردد مصر فى أن تلزم نفسها بمسودات فى غياب اتفاق على مسائل هامة من حيث المبدأ.

٢ - أن تنازلات مصر تمت بضغط أمريكى (سريان سبع سنوات، الموافقة على ورقة بريطانيا بشأن التدريبات العسكرية، قال روبرتسون وهانكى إنها سوف تؤدى إلى تغيير اتجاه مجلس الوزراء البريطانى فى مسألتى المتاحية والزى).

٣ - أن مصر تريد الاتفاق على المبادىء بشكل عاجل يلى هذا التفاصيل، ولكن بريطانيا ترفض هذا.

٤ - أن الخروج من المأزق الحالى يكمن فى تنازل بريطانى صغير فى مسألة المتاحية وحل وسط فى الزى (٢).

ولكن جاء الرد المبدئى البريطانى مشيراً إلى صحة وجود اتفاق فى المسائل المثارة فيما

(*) النقطة التى تستحق الملاحظة هنا هى تحرك السفير المصرى فيما يبدو دون تعليمات ودون إدراك كامل لدلالات مسألة الزى لدى القيادة المصرية والشعب المصرى.

(١) No. 1252 641 - 74/12 - 1353 pp. 2170 - 2172.

(٢) No. 1253 641 - 74/12 - 1453 - p. 2172.

عدا المتاحية والزى، وأن هناك أيضًا اختلاف حول بدء الانسحاب وهل يبدأ من توقيع الاتفاقية أم رؤوس الاتفاقية، وكذلك يوجد اتفاق محدد حول سريان سبع سنوات والتشاور قبل انتهاء هذه الفترة، كما أن هناك خلافًا حول إدارة جدول الفنيين وشروط بقاء القوات الجوية الملكية، وأنه يبدو لهم أن المصريين يتمسكون بهذه النقاط الأربع لأغراض تساومية قبل التوصل لاتفاق بشأن المتاحية والزى (١). وفى لقاء إيدن ودالاس فى ١٢/١٦ ذكر إيدن أنهم لن يطالبوا بمطالب إضافية، وأن الخلاف ينحصر فى المتاحية والزى، ولكن مع إلحاح دالاس فى الحصول على وثيقة مكتوبة أبدى إيدن ضيقًا ملحوظًا من الضغوط عليه، وأن هناك حدودًا لقدرته على حمل حكومته على التنازل، وأن وعد بدراسة هذه المسألة بعد عودته للندن (٢). وفى اتصالات أخرى لبعض كبار مسئولى الخارجية فى البلدين تحدث مسئول أمريكى صراحة بأنهم لا يستطيعون الاستمرار فى تأييد بريطانيا فى وقت لا يعرفون فيه موقفهم الحقيقى، وبالتالى لا يعرفون – أى الجانب الأمريكى – ما الذى يؤيدونه (٣).

وفيما يبدو أن هذا أدى إلى قيام بريطانيا فى النهاية بتسليم القائم بالأعمال الأمريكى فى لندن فى ٢٩ ديسمبر بيانًا بالنقاط المتفق عليها وتلك غير المتفق عليها. ووفقًا للوثائق البريطانية فإن السفير البريطانى فى واشنطن ميكنز ألح بشكل شديد على الاستجابة للطلب الأمريكى (٤)، كما أنهم قدموا للولايات المتحدة فى ١٤ يناير مسودة لنص رؤوس الاتفاقية المستعدية لتوقيعها. وسنستكمل هذه الاتصالات الأمريكية فى الفصل التالى.

ثالثا: الاتصالات المصرية - البريطانية:

خلافًا لنوفمبر حيث كانت الاتصالات بين الطرفين شبه متجمدة بسبب مسألة السودان إلى حد كبير، فإن ديسمبر شهد بعض الاتصالات بين الطرفين بعد أن قل الانشغال بالسودان نسبيًا دون زوال آثارها السلبية. وكذلك عقدت بعض الاجتماعات غير الرسمية بين الوفدين استكمالا لأسلوب الجولة السابقة، وفى الواقع فإن هذه الاجتماعات المحدودة العدد ليس لها سوى أهمية محدودة عكست حجم توتر العلاقات ويبدو هذا فى ضوء أن تأثيرها كان محدودًا فى الاتفاقية بعد ذلك، ومن ناحية أخرى فقد أثار الوفد المصرى فيها مسألة تبدو متناقضة مع اتجاهه العام خلال المفاوضات؛ حينما استجاب لمناقشة مسألة الحرب الشاملة فى صيغة

---

(١) جاء هذا الموقف على لسان روجر ألن مدير الإدارة الأفريقية بالخارجية البريطانية وأرسلها ألدرش فى ١٤ ديسمبر ١٩٥٣ فى برقية لواشنطن.

(٢) No. 1255 641 - 74/12 - 1653 Dec. 16, 1953. p. 2174.

(٣) فى اجتماع بين ميرشنت الأمريكى وديكسون البريطانى فى ١٦ ديسمبر.

(٤) No. 1256 641 - 64/12 - 1653 p. 2178.

المتاحية، الأمر الذى يحتمل معه أنه كان مقدمة لخطوة أخرى وهى التنازل بشأن تركيا التى لابد وأن تبدو عندئذ أكثر معقولية من الصعوبات المحيطة بمفهوم الحرب الشاملة.

١- وكان أول هذه الاجتماعات اجتماع عقد فى ٨ ديسمبر ١٩٥٣، وأرسل رئيس الوفد البريطانى كريسويل تقريراً بهذا الشأن لم يشر فيه لمن كان يمثل الوفد المصرى. وتضمن تأكيد الموقف المصرى المستبعد لتركيا (خاصة كما يقول التقرير نفسه فى ضوء توتر العلاقات المصرية - التركية باستبعاد سفير تركيا من القاهرة)، وأشار التقرير إلى أن الجانب المصرى ناقش مفهوم الحرب الشاملة كبديل لصيغة الأمم المتحدة (١).

٢ - وفى ٢٦ ديسمبر عقد اجتماع حضره عن الجانب المصرى عبد الناصر وعامر وصلاح سالم وعن الجانب البريطانى ستيفنسون وجنرال بنسون والذى حل محل (روبرتسون) وكريسويل. ولا تتضمن الوثائق البريطانية التى تم الاطلاع عليها شيئًا من هذا الاجتماع، وإنما أشارت إليه برقية للسفارة الأمريكية فى القاهرة فى ٢٨ ديسمبر، والتى ذكرت عن هذا الاجتماع الذى استغرق ٤ ساعات:

(أ) قبول مصر لسريان سبع سنوات.

(ب) معارضتها للقب مساعد القائد البريطانى، وتفضيل لقب مدير الفنيين.

(ج) تحدد اليوم التالى للاجتماع (٢).

٣ - ولكن معلومات السفارة الأمريكية التالية خاصة باجتماع فى ٢٩ ديسمبر وليس ٢٧ - ديسمبر والتى أرسل كافرى بشأنها برقية فى ٣٠ ديسمبر تضمنت الآتى: -

(أ) رغم الخلاف حول الزى، فإن المصريين يعترفون بأن طبيعة الفنيين أنهم عسكريون.

(ب) اختلاف حول الترتيبات الجوية وفقًا للاتجاه السابق الذكر.

(ج) أوضح الجانب المصرى أن الحياد اتجاه قوى لدى الرأى العام المصرى وأنهم بقبولهم متاحية تشمل الدول العربية يخوضون مخاطرة كبيرة، وأنهم يدركون صعوبة الحياد لمصر، كما اعترف عبد الناصر على انفراد بأن الهجوم على تركيا أو إيران سوف يجعل تنشيط القاعدة أمرًا مرغوبًا فيه. وتولد لدى السفير البريطانى انطباع بأن مصر ربما تتحرك فى هذا الاتجاه (*).

---

(١) Fo. 371/108861 73/99 JE 119151 102 No. 1694, Dec. 8, 1955.

(٢) No. 1263 641 - 74/12 - 2853. pp. 2186.

(*) ويلاحظ أن كافرى علق بأنه سيتابع مع فوزى هذه المسألة.

(د) لم يتقرر موعد لأى اجتماع آخر [١].

أما الاتصالات الأخرى فهى عديدة:

١ – منها لقاء ستيفنسون بعد عودته من الإجازة المرضية د. فوزى فى ١٦ ديسمبر، والتى ذكر فيها فوزى بأن هناك عاصفة ستهب على مصر، وأن عدم التوصل لاتفاق قد يجبر مصر على الاتجاه نحو الحياد. [٢]

٢ – ثم هناك مقابلات بين الكولونيل دوف عضو الوفد البريطانى و د. فوزى فى ٢١ ديسمبر ثم عبد الناصر والبغدادى فى ٢٢ ديسمبر للوداع قبل سفره لبلاده.

وفى لقاء بالدكتور فوزى حدد الأخير تأصيلا متعمقًا لمسألة المتاحية أساسه وجود ثلاثة اقترابات (الأمم المتحدة – الحرب العالمية، الاقتراب الجغرافى المرتبط باقتراح ضم الهجوم على تركيا وإيران).

وإنه بالنسبة لاقتراب الأمم المتحدة هناك ٣ صيغ مصرية وأمريكية وبريطانية وعلق دوف أنه يمكن الجمع بين الاقترابات الثلاثة ورد فوزى عما إذا كان يعنى الآتى: –

«فى عشية قرار من الأمم المتحدة أن القاعدة سوف يعاد تنشيطها عند اندلاع حرب عالمية» ولما وافق دوف على هذا رد فوزى بأن المشكلة تظل فى تعريف مفهوم الحرب الشاملة، وأنهم إذا استطاعوا الإشارة للاتحاد السوفيتى فكل شىء سيصبح سهلا، ولكن سيتناقض هذا مع تسجيل الاتفاقية فى الأمم المتحدة [٣].

وبالنسبة للزى دار الحديث حول مدى إمكانية الاستناد إلى تخويل مساعد قائد بريطانى الحق فى التحكم فى هذه المسألة.

وعلق دوف فى تقريره بأنه تولد لديه انطباع بأن المصريين يريدون استئناف المفاوضات فى أوائل يناير، وأن لديهم جديدًا فى إحدى أو كلتا المشكلتين الرئيسيتين، وأنهم قلقون من النقاط الأخرى التى يمكن أن تبرز، وأنه وإن لم يتم الاقتراب من هذه المسائل بحرص فيستحسن تأجيلها وعدم طرحها حاليًا [٤]، أما تقريره عن الاجتماع الثانى فقد ذكر فيه أنه كالعادة كان فوزى الأكثر اعتدالا وتفاؤلا ولكن يصعب معرفة مدى إمكانية تأثيره على بقية الوفد، وأنه لم يبد ما يدل على تأكيد ما ذكره فوزى بشأن المتاحية، وذكر أن انطباعه عن

---

(١) No. 1265 641 - 74/12 - 3053 pp. 2188 - 2189.

(٢) المصدر هنا من الوثائق الأمريكية، ولا يتوفر شىء بخصوص هذا الاجتماع فى الوثائق البريطانية. مسألة الحرب الشاملة كان لغرض إثبات صعوبة تطبيق هذه الفكرة.

(٣) وموقف فوزى هذا يعنى أمرين، إما عدم تبلور الموقف المصرى، أو استجابة بريطانيا لصعوبة تطبيق هذه الصيغة، والاحتمال الأكبر وهو جود الأمرين معًا.

(٤) Fo. 371/108413 73/99 1043/7471, 536.

ملاحظة لعبد الناصر حول فقرة التشاور (لم يذكر ما هى) تتفق مع ما وصل إليه الوفد البريطانى من أنه لن يمكن الحصول على أية فقرة تشير إلى أنه بعد انتهاء سريان الاتفاقية ستكون هناك اتفاقية أخرى. كما تأكد لديه اهتمام الجانب المصرى بمعرفة ما إذا كانت لدى بريطانيا أفكار جديدة. (١)

٣ - وفى اجتماع بين د. فوزى والسفير ستيفنسون فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٣، ذكر الأخير أن الاجتماع رغم أنه كان لمسائل أخرى خلاف المفاوضات (لم يحدد ما هى) وربما ذكرها تقرير آخر، فإنه انتهز الفرصة وأثار المسألة وتحدث مع فوزى عن أهمية الاستمرار فى الاتصالات وعند مناقشة مسألة المتاحية أعرب فوزى عن أن بلاده ستتجنب البعد الجغرافى لأن هذا الوصف قد ينطبق على إسرائيل وأنه سيفكر فى صيغة على أساس الخطوط التالية :-

«حرب عالمية تشمل هجوماً مسلحاً على تركيا أو إيران، سوف تشكل تهديداً لأمن الدول الأعضاء فى ميثاق الضمان الجماعى العربى» وأشار ستيفنسون فى تقريره أنه وفوزى لم يعطيا انطباعاً بأن حكومتيهما، سترضيان بهذه الصيغة، ثم علق عليها لحكومته بأنها على الرغم من أنها أقل اتساعاً فإنها تستحق الأخذ فى الاعتبار لكونها أكثر تحديداً فيما يتعلق بالأوضاع التى ستؤدى إلى إعادة تنشيط القاعدة وتمثل خطوة من الجانب المصرى (٢).

خاتمة:

إن النزاع المصرى - البريطانى خلال الفترة التالية لتوقف المباحثات الرسمية التى درسها الفصل السابق، شهد درجة عالية من التوتر والأزمة بين الطرفين ومع ذلك، فإنه عقب ذلك بحوالى الشهرين، استؤنفت المفاوضات، بشكل متقطع غير رسمى، وتبلورت هذه المفاوضات فى اتجاه البحث عن صيغة. بعد أن تبين للجانب البريطانى استحالة النجاح فى فرض المنهج أو الاقتراب الخاص باللجان، والذى أراد منه السيطرة على مسار المفاوضات، وبالتالى ناتجها، والملاحظ أن المفاوضات لم تكن تتعلق خلال المرحلة التى درسها هذا الفصل بالمبادىء الرئيسية وحدها، بل حاولت بريطانيا أن تجعلها تتفرع إلى بعض الجوانب التفصيلية، أو مسائل ذات طابع أقل من المبادىء العامة، ولكنها لم تنجح كثيراً فى هذا الاتجاه أيضاً؛ حيث أصر الجانب المصرى على ضرورة حسم النقاط الرئيسية أولا والتى كان

---

(١) Fo. 371/108413 73/99 4043/747/536.

(٢) Fo. 371/108413 73/99 JE 1192/1. No. 1767 Dec. 31, 1953.

من أهمها مسألة فترة السريان وزى الفنيين والمتاحية. ولقد أوضحت هذه الجولة تعثر المفاوضات حول معظم الجوانب الرئيسية، وأن مواقف الطرفين ما زالت متباعدة، ولقد دعم من ذلك التعثر تداعيات التنافس المصرى - البريطانى فى السودان. ومع ذلك فقد أمكن فى هذه الجولة الاتفاق على عدد كبير من المسائل الثانوية، وأمكن تضييق فجوة الخلاف بين الطرفين، إلى حد ما، فى المشكلتين الرئيسيتين، وهى المتاحية والزى، وأصبح من الواضح فى نهايتها أن تحريك الموقف يقتضى قيام أحد الطرفين أو كليهما بتقديم تنازل رئيسى، وكان من الواضح أن الجانب المصرى كان أكثر استعداداً لإبداء المرونة فى مسألة المتاحية بأكثر من مسألة الزى. وهو التطور الذى ما لبث أن اكتملت أبعاده فى الأشهر القليلة الأولى لعام ١٩٥٤. وهو ما سيدرسه الفصل التالى.



الفصل العاشر: مرحلة مفاوضات الاتفاقية

لا يتناول هذا الفصل مرحلة التفاوض لتوقيع رؤوس الاتفاقية فحسب وإنما أيضًا يشمل تلك المرحلة الطويلة السابقة على هذه المفاوضات، والتى يمكن وصفها إلى حد كبير بالمرحلة التمهيدية لهذه المفاوضات، ويرجع طول هذه المرحلة إلى أنها تبدأ منذ عرض عبد الناصر ضم تركيا لصيغة المتاحية، وهو العرض الذى بدأت على أساسه بريطانيا - أو على الأقل بررت - إعادة مراجعة موقفها بالنسبة لمسألة الزى وهذه المرحلة التمهيدية تبلغ حوالى ستة أشهر بما يجعل لها دلالات متميزة فى هذا الصدد، وعلى هذا الأساس سوف يعالج المبحث الأول هذه المرحلة التمهيدية، ثم يعالج المبحث الثانى مفاوضات مرحلة توقيع رؤوس الاتفاقية.

المبحث الأول: المرحلة التمهيدية: يناير - يونية ١٩٥٤

تقدم لنا هذه المرحلة التمهيدية نموذجًا خصبًا لتفاعلات كثيفة سبقت جولة متقدمة لمفاوضات دولية؛ فهناك أزمة سياسية داخلية تعرض لها أحد أطراف النزاع (أزمة مارس) وهناك دور خارجى معقد ومتعدد الأبعاد تداخلت أبعـاده وتفاعلاتـه مـع مسار التفاعلات والمداولات الداخلية لأحد الأطراف (محاولة بريطانيا تحويل الولايات المتحدة إلى شريك فى عرض الشركات المدنية والذى سيقوم بأعمال صيانة القاعدة)، كما اتسمت إرادة التفاوض لدى أحد أطراف النزاع وهو بريطانيا - كما سبق الذكر - بالتردد وعدم التبلور الكافى، وفى الواقع إن أحد أبعاد، أو الأدق أسباب، طول هذه المرحلة التمهيدية، هو تبلور هذه الإرادة البريطانية - نحو تحقيق التسوية التفاوضية - ببطء ملحوظ، ويبدأ هذا العرض بتناول تطور الموقف البريطانى تجاه التسوية، كما يتعرض للوضع المصرى باختصار، ويلى هذا عرض للمشاورات البريطانية - الأمريكية، والمصرية - الأمريكية خلال هذه الفترة وأخيرًا اتصالات طرفى النزاع مصر وبريطانيا.

أولا: الموقف البريطانى:

يمكن القول إن هذه الفترة الطويلة كانت فترة تفاعلات بريطانية داخلية نحو بلورة الإرادة التفاوضية لبريطانيا. وسيتضح من العرض أنه طرح فى أكثر من موقف خلال هذه التفاعلات كيفية إقناع رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل بأن التسوية مع مصر أمر لصالح بريطانيا، ولقد كانت هذه العملية أحد أبعاد عمليات تفاعل ومداولات كثيفة داخل الحكومة البريطانية تعكس ما سبق ذكره من أن المفاوضات الدولية هى إلى حد كبير مفاوضات داخلية أيضًا. وفى الواقع إن المداولات البريطانية الداخلية بدأت تقريبًا منذ توقف المفاوضات فى أكتوبر ١٩٥٣ وبشكل خاص خلال شهر ديسمبر ١٩٥٣. ثم فى يناير ١٩٥٤،

ولم تكن هذه المداولات تتعلق بمسألة الزى وحدها - وإن احتلت مكانة مهمة فى هذا الصدد - إذ امتدت إلى مسائل المتاحية وتنظيم القاعدة ومكانة الأفراد ومعظم جوانب التسوية، بل وإلى الصياغة القانونية الدقيقة للاتفاقية، أو عندئذ لرؤوس الاتفاقية، وهو الاسم الذى أطلق على اتفاقية المبادىء التى وقعت فيما بعد. ومن ثم يمكن تقسيم هذا العرض إلى بعدين؛ البعد الأول يتعلق بالمراجعات البريطانية لكافة جوانب التسوية أو مضمون هذه التسوية، على أنه من الصعب التوسع فى عرض تقارير الخارجية البريطانية فى ضوء غزارة هذه التقارير، والبعد الثانى يتعلق ببلورة اتجاه التسوية، ويستحق هذا البعد عرض كافة ما تكشفه الوثائق البريطانية والأمريكية بصدده.

وفيما يتعلق بالبعد الأول: فإن من أهم الجوانب بهذا الصدد مسألة الزى، ولقد رأينا فى موضع سابق، أن الوفد البريطانى لم يكن يميل لأن تصبح هذه المسألة سببًا لانهيار فى المفاوضات، ولكن التعليمات التى كانت تصله كانت تؤكد ضرورة التشدد فى هذه المسألة ولقد بدأت مراجعتها تأخذ شكلا جديًا منذ يناير ١٩٥٤ وبدأ التحرك فى هذا الاتجاه من جانب الإدارة الأفريقية فى وزارة الخارجية البريطانية التى تساءل تقرير لها عن دلالة إصرارهم على مسألة الزى فى وقت رأت فيه رئاسة أركان القوات المسلحة البريطانية بأنها لا تجد مشكلة فى التخلص من مسألة الزى العسكرى (*) وتحدثت مذكرة أخرى لهذه الإدارة فى فبراير ١٩٥٤ عن تفضيلها الصريح لهذا الاتجاه وأنه يمكن الاكتفاء بزى موحد والحق فى حمل سلاح شخصى جانبى (١).

وفى ١٥ فبراير ١٩٥٤ أرسل لويد تقريرًا لرئيس الوزراء بالمضمون السابق (٢) ثم اقترح أحد مسئولى الإدارة الأفريقية فى ١١ مارس ١٩٥٤ تقديم صيغة المقاولين المدنيين (والتى سبق عرضها على حكومة الوفد وإن لم يشر التقرير لهذا)، فيما يعنى أن هذا البديل كان مطروحًا من قبل وأثناء افتتاح المفاوضات (٣). وعلى ما يبدو فقد تطور هذا الاقتراح بسرعة شديدة، وعرض على واشنطن للمشاركة كما جاء من قبل فى ١٧ مارس، ومع ذلك فإن المسألة لم تكن قد حسمت تمامًا، بدليل أنه فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ أشارت مذكرة بتوقيع وزير

(*) يلاحظ أن هذا يتناقض مع ما جاء ذكره من قبل من أن إيدن لا يميل للتشدد فى هذه المسألة التى يتشدد فيها العسكريون.

(١) Fo. 371/108414 7399 JE 1192/35 Feb. 9, 1953.

(٢) Fo. 371/108414 37199 JE 1192/45 (Pm/ms 15413).

(٣) Fo. 371/108414 73199 JE 1192/78.

الدفاع البريطانى أنتونى هيد إلى المقارنة بين بديلين؛ الأول تطبيق خطة المشاركات المدنية وعندئذ لا يستطيعون تطبيق خطة روديو، والبديل الثانى ترك هذه القوات الضخمة بلا تحديد وهو مالا يريدونه. ورغم تفضيله للبديل الأول (١) فلاشك أن استمرار طرح بديل آخر يعنى أنه لم تكن هناك قرارات نهائية قد اتخذت ويؤكد هذا أيضًا مذكرة فى ٣ مايو ١٩٥٤ تشير إلى أن رئاسة هيئة الأركان أصبحت تتجه إلى عدم الحاجة للزى لضمان النظام والانضباط (٢)، وفى الواقع استمر بحث ودراسة هذه المسألة خلال أشهر مارس وأبريل ومايو، حتى كانت موافقة وزراء الدفاع والخدمات ورؤساء الأركان وبالطبع وزارة الخارجية البريطانية فى ٢١ يونيه على عرض هذه الخطه (٣). والجدير بالذكر أن بريطانيا حاولت أن تبقى على هذه الخطة فى طى الكتمان تمامًا، إلا أنه مع ذلك كانت مصر على علم بها، كما أن مراسل النيويورك تايمز بلندن بينجامين ويلز علم بها فى النصف الثانى من مايو ١٩٥٤، وحاولت الخارجية البريطانية تضليله لكى لا ينشر هذه المسألة، ولكنه نشرها فى٢١ مايو ١٩٥٤ (٤)، وكان تعليق الخارجية البريطانية بعد ذلك هو أن هذه المقالة لم تجذب اهتمامًا واضحًا فى الصحافة البريطانية (٥). ومن ثم لم يستمروا فى القلق بهذا الشأن.

أما المراجعات البريطانية الأخرى فيمكن القول إنها شملت معظم جوانب المفاوضات فبالنسبة للمتاحية، مثلا، نجد فى بداية هذه المرحلة كان الخبراء القانونيون للخارجية البريطانية مستغرقين فى معضلة تعريف الحرب الشاملة المتضمنة فى صيغتهم التى قدمت فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٣، ولكن بتقديم عبد الناصر لعرض بضم تركيا لصيغة المتاحية وإلغاء مسألتى الحرب الشاملة والأمم المتحدة من هذه الصيغة أرسل السفير ستيفنسون لحكومته فى ٣٠ يناير مؤيدًا لقبول هذا العرض وعدم الإصرار على مفهوم الحرب الشاملة لأن مصر لن تقبله، وأنه إذا أصرت الحكومة البريطانية عليه يمكن التفاوض على أساس عبارات عامة (٦). إلا أنه فى فبراير ١٩٥٤ تطور اتجاه فى الإدارة الأفريقية يرى أن ضم تركيا أفضل لهم من صيغ عامة كالحرب الشاملة لأنه من الصعب معرفة ما تعنيه (٧). كما أن مذكرة لويد فى ١٥ فبراير

---

(١) Fo. 371/108414 73199 JE 1192/99 No. 518.

(٢) Fo. 371/108414 73199 JE 1192/107 (1045/24/545).

(٣) Fo. 371/108414 73199 JE 1992/119.

(٤) New York; Times, May 21, 1954.

(٥) Fo. 371/108414 73199 JE 1192/47 May 22, 1954.

(٦) Fo. 371/108414 73199 JE 1192/29 No. 133.

(٧) Fo. 371/108414 73199 JE 1192/35.

والتى سبقت الإشارة إليها تضمنت أن العرض المصرى أفضل لمصالح بريطانيا من عرضهم بشأن الأمم المتحدة وذلك لكثرة تعقيداته.

ومن المسائل التى تركز عليها الاهتمام أيضًا مكانة الأفراد والمسائل المالية، وتشير الوثائق إلى أنهم كانوا فى حالة استثارة عقلية لتخمين أى من هاتين المسألتين تثير قلق المصريين الذى بنوا وجوده على أساس مذكرة دوف سابقة الذكر عن لقاءاته مع عبد الناصر وعامر وفوزى بالنسبة للمسائل المالية فقد كان من أهم التطورات فى شأنها اجتماع عقد فى ١٩٥٤/٢/١٩ فى وزارة الدفاع البريطانية بحضور ممثلين لوزارات الخارجية والدفاع والخزانة والبحرية والطيران وانتهى للتالى : -

(أ) أن قبولهم فى نهاية المفاوضات لعدم طلب دفع مصر مقابلا لنقل ملكية المنشآت التى سيديرونها، يجب أن يعطى كتنازل كبير يستخدم فى التساوم.

(ب) المنشآت التى ستديرها مصر نيابة عن بريطانيا لن يحملوا مصر ثمنها ولكنهم سيتحملون النفقات معًا بالمناصفة.

(ج) لأغراض افتتاح المفاوضات يطلب أن تكون مصر مسئولة عن الصيانة.

(د) المنشآت والملكيات البريطانية التى ستعرض للبيع لن يتم منح الحكومة المصرية أية ميزة بشأنها.

كما كان لديهم اهتمام بمسألة المشاورات قرب انتهاء الاتفاقية، وأعيدت مراجعة خطتهم التفاوضية عمومًا كما سيأتى بعد قليل حينما تبلور اتجاه استئناف المفاوضات. (١)

وفيما يتعلق بالبعد الثانى وهو الأكثر أهمية هنا وهو تبلور اتجاه التسوية، فيمكن القول إن هذا الاتجاه لم ينشأ فى هذه المرحلة، وإنما تبلور فقط وتدعم خلالها، إذ إن جذوره سابقة وقديمة على هذا بكثير، ولعل ما يؤكد هذا، أى وجود موانع أو عدم اكتمال للنزعة البريطانية للتسوية حتى هذه المرحلة، مذكرة لتشرشل فى ١٩٥٣/١٢/٢٨، اقترح فيها إنذار المصريين - عن طريق إيدن فى البرلمان - بأنهم إن لم يقبلوا العرض البريطانى النهائى قبل منتصف فبراير فستسحب كل العروض وربما أنه يجب إخطار الأمريكان بهذا التحذير قبل وقوعه بأيام لتجنب شعورهم بأنهم قد خدعوا، وأن عليهم أى الأمريكان تهديد المصريين بدورهم قبل أول يناير بأنهم إذا لم يقبلوا الشروط البريطانية فلن يحصلوا على مساعدات أمريكية وإذا استمرت مصر على موقفها تستعيد بريطانيا فى ١٥ فبراير حريتها، وتتصرف نحو مصر وفقًا لمصالحها، أما إذا قبل المصريون فسوف يكون لهذا فوائد لدى الرأى العام والبرلمان وفى الشرق الأوسط وخاصة فى بلد كإيران. وانتهى إلى أنه إذا لم يستجب الأمريكان لمنع

---

(١) Fo. 371/108414 73199 JE 1192/49.

مساعداتهم عن مصر سوف يبرز موقف أكثر صعوبة يكون الحكم فيه عندما يأتى الوقت (١). ورد عليه إيدن بأنه ما دامت لا توجد حوادث فى القناة فقد لا تكون هناك مشكلة فى استمرارهم عكس الجانب المصرى الذى فى عجلة لذهابهم. إلا أن مزايا هذا الوضع أقل جاذبية من الاتفاقية عمليًا وسياسيًا وأوضح أن التراجع الحقيقى هو اضطرارهم لإزالة أو تدمير القاعدة عن الحصول على حق العودة إليها، وأن البديل الفعلى لاتفاقية هو قتال سيخرجون منه منتصرين ولكن بلا صديق فى الشرق الأوسط (٢).

وتحدثت مذكرة أخرى فى ١٣ مارس للإدارة الأفريقية، عن ضرورة إنهاء الوضع الحالى فى قناة السويس والوصول إلى تسوية على ألا يؤثر هذا فى هيبتهم فى المنطقة وتجنب أى تصرف ينتهى بزيادة التزاماتهم فى مصر أو يبدو كتراجع (٣).

ويلاحظ أن جزءًا كبيرًا من جهود مسئولى الحكومة المصرية قد توجه لإقناع تشرشل بضرورة قبول فكرة الاتفاق مع مصر، ويتضح هذا فى اجتماع مشترك لرئاسة الأركان فى ٢٨ مايو ثم فى مذكرة تشكبرج وكيل الخارجية البريطانية، وكلتاهما - أى المذكرة بشأن هذا الاجتماع، ومذكرة تشكبرج ٣١ مايو تضمنت إشارة صريحة لضرورة إقناع تشرشل بأن الاتفاق مع مصر لا يعنى بالضرورة التراجع (٤). كما أكد تشكبرج فى مذكرة أخرى فى ١٧ يونية أنه من الضرورى أن تؤكد الخارجية البريطانية لتشرشل أهمية التوصل السريع لاتفاق مع مصر (*) وجنبًا إلى جنب مع تزايد تبلور هذا الاتجاه ووصوله لمرحلة حاسمة كانت جوانب التفكير البريطانية الأخرى الخاصة بالتسوية وتكتيك التحرك تتبلور وفقًا للآتى: -

١ - أنه قد تبلور لديهم عدد من الشروط لاستئناف المفاوضات منذ أواخر مارس كانت من ناحية تخدم أهدافهم، ومن ناحية أخرى أداة للمماطلة والتباطؤ حتى يتم لم شتات خطتهم بصدد مصر، ففى ٢٣ مارس أعدت الإدارة الأفريقية تقريرًا لإيدن ليستخدمه فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى تضمن أنه نتيجة لافتقادهم للثقة فى مصر لابد من تحقيق التالى: -

---

(١) Fo. 371/108415 73199 JE 1192/8.

(٢) مذكرة بلا تاريخ مرفقة بالمذكرة السابقة، نفس الملف.

(٣) Fo. 371/108415 73199 JE 11929 196.

(٤) Fo. 371/108418 73382 JE 1192/118 May 28, 1954.

Fo. 371/108420 73368 JE 1192/151 May 31, 1954.

(*) يلاحظ هنا وثيقة غير مفهومة أرسلها إيدن لتشرشل فى مايو ١٩٥٤ يرجوه فيها عدم اتخاذ التصرف الذى اقترحه قبل مناقشة المسألة فى اليوم التالى، وأنه يرى الحل الأمثل هو تسوية أمريكية - بريطانية مع مصر، ولا تتوفر أية معلومات أخرى بشأن هذه البرقية.

No. 1497 JE 1192/123.

(أ) وقف حوادث القناة.

(ب) توقف الدعاية المصرية فى السودان واتخاذ موقف أكثر ودية تجاههم فى هذا الصدد (١).

(ج) وبوقوع أزمة مارس أضافت بريطانيا شروط الاستقرار الداخلى. وكانت أول ممارسة لهذا الموقف فى اجتماع د. فوزى وكريسويل حيث حدد الأخير هذه الشروط الثلاثة التى علق عليها فوزى قائلا بأن الاستقرار قد تحقق وأنهم يبذلون ما فى وسعهم فى القناة ولكنه لم يعلق بالنسبة لمسألة السودان (٢). ولقد كانت هذه الشروط أساس اتصالات بريطانية مع مصر وأحيانًا مع واشنطن لمعظم هذه الفترة التمهيدية.

ومن ناحية أخرى تطور اتجاه بريطانى تجاه التسوية فى ضوء مشروع شركات المدنيين للمقاولات كبديل للفنيين العسكريين، ووفقًا لهذا التفكير فإن الخطة الجديدة كانت تعنى مستوى أقل للتسهيلات فى القاعدة، وبالتالى إزالة عدد أكبر من المخازن، ومن هنا وجدوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى قبول ما اتفق عليه بشأن مدة ١٥ شهرًا للانسحاب ولابد من الوجود العسكرى البريطانى، ووفقًا للخطة الجديدة التى ستلغى هذا الوجود لم يعد من المناسب قبول هذه الفترة ولابد من زيادتها إلى ١٠ أو ١٢ عامًا، ولهذا رأوا البدء بطلب عشرين عامًا (*)، ومن ناحية أخرى اتجه تفكيرهم كذلك إلى عدم الحاجة لحصول المصريين العاملين بالقاعدة على حصانات أسوة بالموظفين البريطانيين ولكن يمكن المطالبة ببعض المزايا الخاصة، وكما رأوا ضرورة مد صيغة المتاحية للدول الصديقة ولكنهم عدلوا عن هذا التفكير استجابة لسفيرهم فى القاهرة، وموافقة لويد على اعتراضه، وبالنسبة للترتيبات الجوية تدار عملية الصيانة فى القاعدة بواسطة مساعد فنى يلحق بالقوات الجوية المصرية، وإن لم يقبل المصريون هذا، فالقوات الجوية البريطانية مستعدة لقبول قيام شركة مدنية بهذه المهمة (٣).

---

(١) Fo. 371/108479 73470 JE 11929/106 March 23, 1954.

(٢) Fo. 371/108416 73282 JE 1192/9 (1043/81/546)

(*) لم يبد السفير ستيفنسون ترحيبًا بهذه الفكرة وخشى أن تؤدى لانهيار ولكن لويد استبعد هذا وأصر على الخطة، وتراجع السفير فيما بعد.

(٣) هذا العرض مؤسس على عدد من الوثائق وهى:

(أ) برقية من السفير البريطانى من القاهرة فى ٤ مايو ١٩٥٤

Fo. 371/108479 73470 JE 11929/40 No. 587.

(ب) تقرير عن اجتماع ممثلى وزارات الدفاع والخدمات ورؤساء الأركان.

Fo. 371/108418 73282 JE 1192/119.

(ج) مذكرة للإدارة الأفريقية

JE 1192/119

Fo. 371/108419 73 368 JE 1192/138 June 15, 1954.

(د) برقية للسفير البريطانى فى القاهرة

Fo. 371/108419 73368 JE 1192/139 No. 739 June 30, 1954.

وبالنسبة لأسس تحركهم فقد بدءوا بالمشاركة الأمريكية فى خطة الشركات المدنية، والتى تناولتها هذه الدراسة فى موضع سابق، واستغرقت المسألة بعضا من الوقت حتى تراجعت بريطانيا عن إصرارها على هذه المشاركة وبعد أن تأكد هذا الموقف وضعت سيناريو آخر للدور الأمريكى وفقًا لما سيلى فى موضع آخر بحيث يتحقق لهم أكبر دعم ممكن من ورائه. وقرروا أن مهمة إبلاغ مصر بالخطة الجديدة لابد وأن تكون عن طريقهم. ثم أثيرت مسألة أخرى تتعلق بتوقيت التحرك فقد رأى تشرشل تأجيله حتى عودته من واشنطن هو وإيدن، ولكن كان هناك اتجاه آخر يخشى من انفلات الموقف ويرى ضرورة التعجل بهذا القرار، وأيد هذا تشكبرج الذى كان يركز على أن هذا سيقوى موقفهم خلال المباحثات مع أيزنهاور على أساس أنهم قدموا مقترحات جديدة وبناءة لمصر (١)، كما أن كيركباتريك الوكيل الأول للخارجية أضاف نقطة هامة وهى خشية أن يبدو هذا التحرك بضغط أمريكى يجعل من الأفضل عدم الانتظار لحين عودتهم من واشنطن (٢)، وكان إيدن بدوره قد أيّد هذا الاتجاه أولا وخاصة بعد نشر صحيفة التايمز عن مراسلها فى واشنطن أن الحكومة الأمريكية أصبحت أكثر ضجرًا أو تململا من اتهامها بتأييد الإمبريالية البريطانية فى مصر وإيران (٣)، ولكن مع تبين ضيق الوقت اتجه إيدن إلى أنه لابد من الانتظار لفترة من الوقت بعد العودة من واشنطن؛ لتفادى الظهور بالخضوع للتأثير الأمريكى.

ومن ناحية أخرى تبلور موقفهم لكيفية الاستفادة من الدور الأمريكى انطلاقًا من أنهم سيحتاجون لمساعدة أمريكية فى المفاوضات، ويريدون تأييدها ودعمها فى التأثير على مصر، ويمكن أن يكون هذا وفقًا لما يلى: –

(أ) بيان علنى عقب استئناف المفاوضات بأن المقترحات البريطانية الجديدة مقبولة ومقنعة من وجهة النظر الاستراتيجية (مالم تتطور المباحثات من خلال أسس سرية) وذلك لأهمية هذا للسياسة الداخلية البريطانية.

= (هـ) برقية بالتعليمات للوفد البريطانى
Fo. 371/108420 73368 JE 1192/144 No. 166 July 2, 1954.
(و) رد السفير فى ٧/٥ ثم الرد عليه فى ٧/٨
Fo. 371/108420 73368 JE 1192/144. No. 758, 1036.
تقرير لمدير الإدارة الأفريقية بشأن اعتراض لويد على تعبير القوى الصديقة.
Fo. 371/108420 73368 JE 1192/144.
(١) Fo. 371/108420 73368 JE 1192/151. June 17, 1954.
(٢) Fo. 371/108420 73368 JE 1192/125. June 23, 1954.
(٣) Fo. 371/108419 73368 JE 1192/131. No. 1271 June 29, 1954.

(ب) إيماءة خاصة للمصريين بأن المساعدات الأمريكية سوف تعتمد على الاتفاق مع بريطانيا، وتنفيذه بنية حسنة، وهذه مسألة تترك للطرف الأمريكى لتنفيذها بالطريقة التى يريدها.

(ج) تأييد علنى للفقرة الخاصة بحرية الملاحة فى مرحلة لاحقة خلال المفاوضات.

(د) تأييد علنى للاتفاق الذى سيتم التوصل إليه، موضحين للعالم أن هذا ليس تراجعاً ولكن إعادة توزيع مخطط لصالح الدفاع الغربى (١).

ويطرح هذه المطالب البريطانية على الحكومة الأمريكية وافقت واشنطن بشرط أن يكون ربط اتفاقية المساعدة بما لا يجعل المصريين يشعرون بعدم الثقة، كما أوضحت واشنطن أنها عند إعلانها تأييد المقترحات عقب استئناف المفاوضات، فإنها ستؤكد أهمية التوصل السريع للاتفاقية (٢).

ثانيًا: الموقف المصرى:

يلاحظ أولا أن بداية الفترة التى يدرسها هذا المبحث كانت أثناء حملة الحياد المصرية التى بدأت فى التراجع تدريجيًا دون أن تختفى تمامًا من صحيفة الأهرام مع شهر فبراير ١٩٥٤.

ومع شهر مارس زادت الحوادث فى القناة، وأعلنت الحكومة تفاصيل تطورات مجالات الخلاف فى ٣/١٤ فيما بدا غير واضح الدلالات فى هذه المرحلة، ثم نشرت الأهرام فى ٥٤/٣/١٧ تصريحًا لمتحدث بريطانى جاء فيه أن مصر قدمت عرضًا غير مباشر لاستئناف المباحثات الخاصة بمشكلة قناة السويس، ثم نفاه صلاح سالم فى اليوم التالى رغم نشر أخبار متتالية عن اجتماعات مصرية - بريطانية - أمريكية فى القاهرة ولندن (٣)، وفى الواقع إن عدم وجود أية تطورات حقيقية فى اتجاه المفاوضات فى هذه المرحلة يعكس إلى حد ما احتمال ارتباط نشر هذه الأنباء بالصراع المكتوم للسلطة الذى على وشك التفجر فى أزمة مارس. ويزيد من هذا الاحتمال ما حدث فى هذه الفترة من انفجار للموقف فى القناة وقيام

---

(١) استند هذا العرض لمذكرتين سبق التعرض لهما:

- مذكرة تشكبرج فى ١٧ يونية.

- والمذكرة الخاصة بالاجتماع المشترك فى ٢١ يونيه

(٢) Fo. 371/108419 73368 JE 1192/134. No. 129, June 27, 1954.

(٣) أهرام، ١٤، ١٧، ١٨ مارس ١٩٥٤.

No. 1336 641 - 74/6 2854, June 28, 1954, p. 2276.

القوات البريطانية بتصرفات مشابهة لما حدث فى يوليو ١٩٥٣ (وإن لم يكن بمستوى العنف نفسه)، واحتجاج الطرفين كل ضد الآخر بسبب أحداث القناة التى بدأت نتيجة مصرع ضابط شرطة مصرى (*) قيل إنه حاول التدخل بين القوات البريطانية والعمال المصريين فى القاعدة، واستمر تصعيد الموقف حتى أن إيدن صرح فى مجلس العموم فى ٣/٢٢ بأنه لا يمكن استئناف المفاوضات بسبب الظروف الراهنة فى مصر، وأن بريطانيا رفضت الحجة المصرية بأن سبب الأحداث هو مصرع الضابط المصرى حيث إن هذه المسألة موضع تحقيق فى القضاء البريطانى (١). ووصل التصعيد درجة عالية حينما صرح السيد حسن الهضيبى بعد الإفراج عنه بأن مصر مقبلة على أمور خطيرة وجهاد خطير - وأن الإخوان لا يعترفون بالمفاوضات وأن سبيلهم هو الجهاد (٢)، وهو ماقد يوحى بأن الإخوان سينضمون إلى حركة القناة والذى حدث بعد ذلك من أزمة مارس وتقلص نسبى للأعمال الفدائية يثير دلالات توقيت هذا التصعيد فى الموقف، هل كان ضغطًا منظمًا من أجل دفع المفاوضات، أم كان يرتبط بشكل أو آخـر بصراع مارس، فرجـال المخابرات فى القناة كان ولاؤهم، كما سبق الذكر، لعبد الناصر. ويعتقد الباحث، أو لديه انطباع على الأقل، بوجود صلة ما بين هذا التصعيد وتقوية موقف مجلس قيادة الثورة ضد نجيب، وإن كان يحتمل انفلات الموقف من أيديهم نسبيًا قد حدث نتيجة للتراكمات العاطفية والوطنية لمصرع الضابط المصرى ويدل على هذا تصريح عـبد الناصر للنيويورك تايمز فى ٢٨ مـارس أنـه من الطبيعى حدوث ثأر لمصرع ضابط مصرى (٣).

والملاحظ منذ أبريل أن الحوادث قلت إلى حد كبير، ويؤكد هذا تقرير وزع فى الخارجية البريطانية فى ١٧ أبريل (٤). ولكنها لم تختف تمامًا إذ أشار بيان الخارجية البريطانية فى ٢٠ مايو إلى استمرار الحوادث؛ حيث وقع ٥٢ حادثًا من ١٢ أبريل حتى ٢٠ مايو، ولكن الحوادث لم تتضمن عنفًا عاليًا إذ أدت لمصرع جندى واحد وإصابة أربعة (٥)، وأغلب هذه الحوادث كانت سرقات. وأشارت التايمز إلى أن غالبية الحوادث لعصابات إجرامية لا صلة للحكومة المصرية بها، إلا أنها تستخدم هذه العصابات أحيانًا (٦).

أما التصريحات فقد كانت أقل عددًا من ذى قبل، وكان أكثرها قوة تصريحات نشرتها

(*) هو الشهيد فريد ندا.

(١) أهرام، ١٩٥٤/٣/٢٣.

(٢) أهرام، ١٩٥٤/٣/٢٧.

(٣) New York Times, March, 28, 1954.

(٤) Fo. 371/10847, 73470 JE 11929/33.

(٥) Times, May 20, 1954.

(٦) Times, June 2, 1954.

النيويورك تايمز فى ٤/١٤ تضمنت هجوم من عبد الناصر وصلاح سالم على السياسة الأمريكية لأن هدفها الرئيسى تأييد بريطانيا فى السويس والشرق الأوسط، ووصفه مراسل الصحيفة بأنه أشد هجوم مصرى على واشنطن منذ قيام الثورة (١). وكان هناك تصريحان لصلاح سالم وعبد الحكيم هاجما فيه بريطانيا دون تهديد واضح (٢)، وكذلك آخر لعبد الناصر ذكر فيه أن هدف مصر هو خروج المستعمر وأنها لن ترتبط بحلف من الأحلاف (٣). والتصريح الوحيد الاستثنائى الذى يتميز بحماس أعلى كان تصريحاً للسيد حسين الشافعى وزير الحربية آنذاك قال فيه بأنه لا حياة للمستعمر فى أرض مصر (٤).

كما صرح صلاح سالم فى مناسبة بأن مصر لم تعد تعتمد على المباحثات (٥)، وأخيراً هناك تصريح للسيد صلاح سالم نشرته الأهرام فى ٦/١٩ بأن مصر مستعدة لحل مشكلة القناة، ولكن لا داعى لمفاوضات جديدة والمطلوب قبول وجهة النظر المصرية (٦). وهو يوحى إلى حد ما بعدم ارتياحه لمنهج المفاوضات والتعامل مع بريطانيا مرة أخرى فى هذا الاتجاه.

والخلاصة أن الموقف المصرى كان مشغولاً نسبياً بتوطيد السلطة لقيادة عبد الناصر ويكفى الإشارة إلى أنه لم يتول رئاسة مجلس الوزراء إلا فى ١٨ أبريل ١٩٥٤، وكان هناك تعجل وقلق فى اتصالاتهم مع بريطانيا والولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات والتوصل لتسوية سريعة للمشكلة. من هنا كانت سياسة التهدئة فى منطقة القناة وفى التصريحات وخاصة أن بعض الاتصالات كشفت ما رأيناه من قبل عن دراية مصرية بعرض الشركات المدنية الذى كان مناسباً دون شك لحل مشكلة الزى، بما جعل الموقف يبدو لمصر وكأنه تباطؤ أو تلكؤ بريطانيا لحل وشيك (*). ومن ناحية أخرى كانت مصر قد قدمت فى يناير تنازلها بضم تركيا فى المتاحية، عن طريق الولايات المتحدة كما سنرى.

---

(١) New York Times, April 14, 1954.

(٢) أهرام، ٢٣، ٤/٥، ٢١، ١٩٥٤/٦.

(٣) أهرام، ١٩٥٤/٦/٢٥.

(٤) أهرام، ٦/٨ ١٩٥٤.

(٥) أهرام، ٥/٢٣، ١٩٥٤/٦/٢٦.

(٦) أهرام، ١٩٥٤/٦/٢٩.

(*) بالنسبة لهذه النقطة لا يتفق الباحث وما ذكره أحد الكتاب من أن أحد قرارات عبد الناصر بعد أن أصبح رئيساً للوزراء هو فرض قيود على منطقة القناة، واعتقال العناصر المعادية بالغرب، لسبب بسيط وهو دور المخابرات المصرية الرئيسى فى العمليات الفدائية خلال هذه المرحلة، ولقد جاء هذا الاتجاه المرفوض فى المصدر التالى :
Edward Bullar, The Middle East A Political and Economic Survey, London. Issued uner the auspices of the Royal Institute of Int. Affairs, 1958, p. 197.

ثالثا: الدور الأمريكي:

تعرض الفصل السابق للتطورات التى أدت إلى تحويل الضغط الأمريكى من بريطانيا إلى مصر بعد أن تلقت المسودات البريطانية بشأن اتفاقية المبادىء، وحاولت الإدارة الأمريكية استخدام حجة النصر السياسى الذى حققته مصر فى السودان كأساس لتنازل مصرى تال، وقال دالاس فى تعليماته لكافرى صراحة أن يذكر المصريين بنصيحة أمريكا السابقة بقبول اتفاقية السودان التى وفرت لمجلس قيادة الثورة نجاحًا سياسيًا بارزًا (١)، وأفاد كافرى فى برقية فى ٢٦ يناير بأن عبد الناصر أبدى عدم ارتياحه لهذه الرسالة، حيث اتهم عبد الناصر بريطانيا بأن تقديم التنازلات يعنى مجرد نقطة جديدة ويلاحظ أن عرض عبد الناصر هنا لم يكن قاطعًا، إذ كان يعنى أنه لم يتخذ قرارًا من مجلس قيادة الثورة بعد بهذا التنازل. ونقل السفير الأمريكى ألدرش هذه الرسالة للندن، وبعد مماطلات بريطانية جاء الرد أولا بانتظار عودة إيدن من رحلة خارجية، ثم حسمها تشرشل فى اجتماع له مع الدرش فى ١٢ فبراير بأنه لن يتنازل فى أى من الزى أو المتاحية (٢)، ورد كافرى على تساؤلات حول مدة قوة هذا العرض بأنه فى التحليل الأخير يجب ترك المسألة لعبد الناصر ليقرر كيف يمكن التعامل مع زملائه بشكل فعال، وأضاف أنه أوصاه بالصبر على التأخير البريطانى فى الرد (٣). وفيما يبدو كتعبير عن عدم القدرة على إقناع أو التعامل مع تشرشل، أرسلت الخارجية الأمريكية لسفيرها كافرى بأن يقترح على عبد الناصر الاتصال المباشر مع بريطانيا فى مسألة تركيا(٤). وفى لقاء دالاس وإيدن فى برلين فى ١٩٥٤/٢/١٧، وردًا على تساؤلات دالاس، أبدى إيدن رغبته فى ضم إيران لصيغة المتاحية بما يسهل تنازل بلاده فى مسألة الزى، خاصة فى ضوء تشدد تشرشل (٥)، ومن ناحية أخرى استخدمت مصر أداة جديدة للضغط على واشنطن هى الحديث عن ضرورة التسوية قبل بدء الحملة الانتخابية للجمعية الدستورية حتى لا تصبح هذه المسألة محل مزايدة سياسية، وأرسل كافرى هذه المعلومات (ذات الظروف المرتبطة بأزمة مارس) فى ١٠ مارس، محذرًا مما سمعه من أنه نسب لمصادر فى السفارة البريطانية أن ملف المفاوضات قد أغلق (٦). وخلال أزمة مارس تزايد القلق الأمريكى من بطء وجمود الموقف

(١) No. 1274 741 - 563 74/1 - 2254. June. 22, 1954, pp. 2207 - 2208.

(٢) برقية غير مطبوعة رقمها ٢٤٣٨، فى ملف 641 - 74/2 254 هامش صفحة ٢٢١٤ من الوثائق الأمريكية جزء ثان.

(٣) No. 1281 741/5637 - 4/1 - 1254 pp. 2214 - 2215.

(٤) No. 1286 741 - 56374/2 - 1254 p. 2219.

(٥) No. 1288 741 - 56374/2 - 1854 p. 2220. Feb. 18, 1954.

(٦) No. 1295 642 - 74/3 - 1054 pp. 2226 - 2227.

البريطانى وأكدت واشنطن لبريطانيا أن ضباط المجلس هم أفضل أمل فى الأجل الطويل لمواجهة بناءة لمشاكل مصر والتعاون مع الغرب (١)، كما طرحت أزمة مارس نفسها بشكل قوى فى هذه الاتصالات حينما نقلت الخارجية الأمريكية للسفير البريطانى بواشنطن رسالة عبد الناصر لكيرميت روزفلت، بأن هذه هى الفرصة الأخيرة فى ضوء الاتفاقية فى ضوء مراهنة نجيب لشعبيته بالتشدد فى المسألة الوطنية، وأنه لهذا لن يبادر بالحركة خشية تحرك نجيب ضده وأنه يرى ضرورة اقتراب بريطانى رسمى يأخذ فى الاعتبار مسألة عرضهم الجديد فى المتاحية مقابل تنازل فى مسألة الزى (٢).

وخلال ذلك وبالتحديد فى ٣/١٧ كانت بريطانيا قد عرضت على حليفتها مشروعها بشأن شركات المقاولات المدنية كحل لمشكلة الزى، وبدأت سلسلة طويلة من الاتصالات الأمريكية البريطانية حول هذه المسألة، أى مشاركة الولايات المتحدة فى هذه الخطة وفقا لما سبق ذكره، والتى أخذت شكل اتصالات كثيفة بين الطرفين ومشاورات داخلية عديدة لدى الطرفين وفى الوقت نفسه استمرت واشنطن فى حث بريطانيا على التعجيل ببدء خطواتها لاستئناف المفاوضات. ويلاحظ أنه بينما كان إيدن يبلغ دالاس فى ٤/١٣ بأن هناك موافقة لمجلس الوزراء على هذا المشروع، وأنهم يقومون بدراسته مع الشركات كخطوة أولى (٣)، كانت هناك معلومات أخرى فى الخارجية الأمريكية بعدم حدوث موافقة مجلس الوزراء البريطانى بعد انتظاره لاستكمال المشاورات حول هذه الخطة (٤).

وعمومًا لم تتوقف اتصالات بريطانيا مع واشنطن فى هذا الاتجاه حتى مرحلة متأخرة وكان آخرها إرسال دالاس فى ٦/١٢ ببرقية لسفارته بلندن تدعو لضرورة التعجل، وأن الإصرار البريطانى على مناقشة التكتيكات يثير فى الواقع مسألة جديتهم فى تنفيذ مقترحاتهم التى قدموها منذ ١٧ مارس، وأنه لا معنى لتكرار الحديث عن مشاركة أمريكية بعد أن أوضحت واشنطن بشكل متكرر أن هذه المشاركة رهن بقبول الطرفين (٥). أما اتصالاتهم بمصر خلال هـذه الفترة، فقد كان مـن أهمها خـلال مـارس ١٩٥٤ لقاء عبد الناصر بالسيد

---

(١) No. 1297 641 - 97/3 - 1054 p. 2229.

(٢) JE. 1192/69 No. 347 March 11, 1954.

(٣) No. 1321 741 - 563 74/4 pp. 2261 - 2262. 741 - 5637415 - 1354.

(٤) برقية غير مطبوعة من السفارة فى لندن ١٣ أبريل هامش صفحة ٢٢٦٠.

(٥) No. 1334 741 - 56374/6 - 1254. p. 2273.

هارت مدير مكتب شئون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية ومعه وليم ليكلاند من السفارة الأمريكية بالقاهرة، وبعد أن تحدث عبد الناصر عن تأييد السياسة الأمريكية لبريطانيا دائما، تحدث هارت عن اهتمامهم بالمسألة، وأهمية التحالف الأمريكي البريطاني، فتلا هذا تأكيد عبد الناصر لأهمية هذا التضامن وأنه من وجهة نظره لصالح مصر، وأنه مازال يأمل في اتفاقية، وذكر بشأن الأوضاع الداخلية أنه سيترك نجيب يخطأ وعندئذ سيمسك بزمام الموقف ويقوم بتسوية عاجلة للنزاع مع بريطانيا (١).

كما تشير برقية بريطانيا في ٢٣ مارس إلى أن كيرميت روزفلت اتصل بعبد الناصر لطلب إسهامه في جعل الأمور أكثر هدوءًا في القناة والسودان، وأن عبد الناصر رد بأن المشكلة سيثيرها نجيب، وأضافت البرقية أن معلومات السفارة الأمريكية أن عبد الناصر طلب هذا من نجيب فعلا، وأن نجيب وافق على وقف التصريحات، ولهذا لم يصدر إلا تصريحًا واحدًا بعد ذلك. (٢) ويتفق هذا بشكل عام مع ما سبق من العدد الضئيل نسبيًا للتصريحات المصرية خلال هذه الفترة.

وعمومًا كانت مصر في المراحل الأخيرة مع تعجلها وقلقها من التأخر البريطاني، تشير في اتصالاتها مع الطرف الأمريكي لضرورة التحرك وإنهاء حالة التجمد، ومن ذلك؛ ما أبلغه فوزي لكافري قبل افتتاح مؤتمر واشنطن سابق الذكر من أنه يأمل في أن يبحث المؤتمر مسألة مصر. (٣)

رابعًا: الاتصالات المصرية - البريطانية:

لم يكن توقف المفاوضات يعني غياب أية اتصالات بين الطرفين حول موضوع هذه المفاوضات، أو حول محاولة تحسين العلاقات ولقد عكست هذه الاتصالات إلى حد ما خلال النصف الأول من هذه المرحلة وجود نوع من الانقسام داخل الحكومة المصرية حول القضية؛ فعلى سبيل المثال في لقاء بين ستيفنسون ونجيب في ١٤ يناير ١٩٥٤، أبدى نجيب تطلع حكومته للتوصل لاتفاق خاصة مع تقلص الخلاف إلى مسألتين، ولم يثر أية اقتراحات جديدة ولكنه عبر عن اندهاش واضح عندما ذكر السفير أن عبد الناصر قال إنه من الممكن إخفاء حقيقة أن الفنيين جنود وفي هذا اللقاء أكد السفير البريطاني استعداد حكومته لتلبية دعوة مصر لإعادة التفاوض (٤).

---

(١) No. 1304 774 - 60/3 - 2354 pp. 2242 - 2243.

(٢) Fo. 371/108416 - 73282 JE 1192/84. No. 486.

(٣) No. 371/108419 73368 JE 1192/128, June 24, 1954.

(٤) Fo. 371/108413 73282 JE 11917 No. 059, Jan. 14, 1954.

التقى عبد الناصر فى اليوم نفسه بالسيد تريفور إيفانز السكرتير الشرقى للسفارة الأمريكية وكتب الدبلوماسى البريطانى فى تقريره الآتى:

١ – إن عبد الناصر مقتنع بأن الوقت فى صالح مصر وليست هناك حاجة للتنازل فى مسألتى المتاحية ومكانة الأفراد، وأن بريطانيا لا تستطيع الاحتفاظ بهذا العدد من القوات للأبد، وأن المهم ألا يطول التأخير البريطانى إلى المرحلة التى يصبح من غير الممكن لمصر معها عمل مثل هذه الاتفاقية.

٢ – بالنسبة لتصريحات عزيز المصرى علق بأن المصرى يقصد القتال بالتعليم والعلنية وليس قتل جنودهم، ودافع عنه واصفًا إياه بالمثالية، وبدا لإيفانز كأنه يشاركه وجهات نظره (١)*.

وهذا يؤكد أنه حتى هذا التاريخ لم يكن عبد الناصر قد لوح بتنازله فى مسألة المتاحية شهدت الفترة التالية العديد من الاتصالات على المستويات المختلفة لمعرفة الرد البريطانى فى مسألة الزى مقابل عرض عبد الناصر فى المتاحية، والتى وصفها الإنجليز بالاستشعارات المصرية، من ذلك لقاء السيد على صبرى مع الملحق الجوى البريطانى، ومقابلة السيد ليكلاند من السفارة الأمريكية بالقاهرة بأحد مسئولى السفارة البريطانية بالقاهرة، بناء على طلب عبد الناصر (٢)، وفى ٢٦ استدعى عبد الناصر إيفانز مرة أخرى، خلال ذلك اللقاء أشار الأخير إلى أن نجيب يبدو لهم أكثر اعتدالا عن عبد الناصر وزملائه، بالنظر لخطبهم الحماسية، وأشار إلى ضرورة وقف هذه الخطب العنيفة وكذلك حوادث القناة فرد عبد الناصر بأن كل شىء أصبح هادئًا وأنهم ينتظرون مبادرة بريطانيا كما ذكر السيد جمال سالم – الذى حضر المقابلة – أن مجلس القيادة يحتاج التسوية ويأمل فى اعتدال الجانب البريطانى أيضًا (٣).

وبعد ذلك بأيام التقى نجيب ولويد فى الخرطوم فى ٣ مارس وأرسل لويد برقية من الخرطوم بما جاء فى هذا الاجتماع تضمنت التالى : –

١ – تحدث نجيب عن الخلاف الذى حدث ولكن الأولاد، أى الضباط أعضاء مجلس القيادة وفقًا للتعبير الذى ذكره التقرير على لسان نجيب، عادوا وتوسلوا إليه بالعودة.

---

(١) ، (*) وكان قد صرح قبل هذا بأيام بأن إنهاء الاحتلال قد يقتضى مقابلة الإنجليز بذلك وفقا للمراجع التالية:

Fo. 371/108413 73282 JE 1192/13. p. m/m. s/54/21 1048/11/54. Jan. 18, 1954.

(٢) Fo. 371/168414 73282 JE 11912/12 (1043/51/546) Feb. 11, 1954.

(٣) Fo. 371/108415 73282 JE 1192/55. No. 285, Feb. 27, 1954.

٢ – تحدث لويد عن الخطب المعادية لبريطانيا وحوادث القناة وعدم وجود دليل بأن هذه المسائل ستتوقف بالتوصل لاتفاق.

٣ – بدا نجيب على غير دراية بمسألة عرض عبد الناصر للمتاحية، وأبدى انزعاجًا من صيغة تضم تركيا وإيران.

٤ – اختلف الطرفان عند مناقشة مسألة الزى وفقا لما ظهر فى مواضع سابقة قبل عرض بريطانيا الجديد.

٥ – بدا نجيب متوقعًا إثارة بريطانيا لمسألة مكانة الأفراد وأشار إلى أنها تستحق مزيدًا من المناقشة.

٦ – خرج لويد بانطباع بأن نجيب يريد الحديث فى المفاوضات ويرغب فى التوصل لاتفاق (١)

وفى اجتماع آخر بين لويد والسفير المصرى لندن فى ١١ مارس، كان لويد فيه أكثر حدة وتشددًا فيما يتعلق بأسلوب مصر فى مسألة السودان، وأبدى تساؤلات حول الأوضاع الداخلية المصرية، وعن دلالة مسألة عرض تركيا بالتحديد فى ظل هذه الظروف، وكان دفاع السفير أن توقيع الاتفاقية بين البلدين سوف يزيل مناخ عدم الثقة ويلغى هذه المشاكل تلقائيا ولم تكن لديه معلومات كافية عن عرض تركيا (٢).

على أن هناك وقائع أخرى تشير إلى أن بريطانيا كانت تود إقامة علاقات طبيعية مع مصر أو على الأدق كانت هذه نية الساسة البريطانيين، ومن ذلك أنه فى مقابلة لورد هانكى مع إيدن فى ١٩٥٤/٣/٢٣ (هانكى معروف بصلته بشركة قناة السويس) حيث عرض على إيدن توسيط على الشمسى باشا وعبود باشا (زملائه فى عضوية مجلس إدارة شركة القناة) لما لهما من رغبة ومصلحة فى تدعيم علاقات البلدين، وكذلك طرح فكرة دعوة قادة مصريين لبريطانيا، لما فى ذلك من إسعاد لهم، ومساعدة على التوصل لاتفاقية (٣).

وهناك ظاهرة أخرى قد تبدو غريبة ونجدها فى تقرير فى ٥ مايو أشار إلى أن عبد الناصر اشتكى لأحد مسئولى السفارة البريطانية، (غير واضح هل هو السفير أو عضو

---

(١) Fo. 731/108415 73282 JE 1192/60 March 2, 1954.

(٢) Fo. 371/108415 73282 JE 1192/79 March 11, 1954.

(٣) Fo. 371/108416 73282 JE 1192/866. No. 74 March 23, 1954.

آخر) أنه عندما وصل لمنصب رئاسة الوزراء لم يجد أى شىء يفعله، وطلب معلومات عن مهام مسئوليات رئيس الوزراء البريطانى ومجلسه وردت الخارجية البريطانية فى ١٦ يونيه ١٩٥٤ مرسلة كتيبا بهذا الشأن عن الحكومة والإدارة البريطانية ومعتذرة عن التأخير ووعدت بإرسال المزيد عن النظام البريطانى (١). ومن المحتمل أن عبد الناصر وجه الطلب نفسه لممثلى دول أخرى أو شخصيات أخرى عديدة، ولكن تظل دلالة مخاطبة بريطانيا فى هذه المسألة كتعبير عن رؤيته لأمانيه بالتفاهم والتقارب المستقبلى بشكل أو آخر.

أما الاستشعارات المصرية لمحاولة معرفة رد بريطانيا فى مسألة الزى فقد كانت عديدة من ذلك تلميح صلاح سالم للقائم بالأعمال الباكستانى فى النصف الثانى من أبريل (٢)، وهناك أيضًا استشعار مختلف للسفير المصرى فى هولندا عبد المنعم أمين (الذى سبق له أن كان عضوًا بمجلس القيادة ومعروف بميوله الغربية) عندما أعرب السفير البريطانى هناك عن ضرورة تنبيه بريطانيا لنية مصر الحقيقية فى الانضمام لمنظمة دفاع عن الشرق الأوسط لابد من تشجيع مصر بالاتفاق معها على الجلاء (٣) وهى واقعة من المحتمل أن يكون أمين قد تصرف فيها دون تعليمات من حكومته.

وقبل مؤتمر واشنطن يونية ١٩٥٤ استدعى فوزى ستيفنسون وأبلغه أن سرعة استئناف المفاوضات أفضل من أى تأخير وأعرب عن قلق وعصبية حكومته من احتمال اتخاذ أية قرارات أنجلو - أمريكية تؤثر على مصر بطريقة الوفاق الودى الأنجلو فرنسى ١٩٠٤نفسها، أضاف أنه لا يعتقد بوجود سبب لدى هاتين الحكومتين والفرنسية معهم لعمل الشىء نفسه، وطبعًا كان رد السفير هو أن هذا الاجتماع لبحث العلاقات الأنجلو أمريكية (٤). وفيما يبدو أن هذه المسألة لم تطرح على السفير كافرى وفقًا لمراجعة الوثائق الأمريكية بما يعنى أن هذه المخاوف كانت موجهة لمحاولة بريطانياعمل هذا، أو أن مناخ الثقة فى كافرى لم يسمح بالحديث الصريح عن هذا التفكير. إلا أن هذه الواقعة تعنى فى جميع الأحوال وجود درجة معينة من التخوف المصرى من هذا الاحتمال، ومن عدم الثقة فى الغرب عمومًا، وفى بريطانيا خصوصاً.

---

(١) Fo. 371/108417 73282 JE 10815/39. (1011/105/54) May 5, 1954, June 16, 1954.

(٢) Fo. 371/108417 73282 JE 1192/1036 No. 550. April 23, 1954.

(٣) Fo. 371/108417 73282 JE 1192/112 May 12, 1954.

(٤) Fo. 371/108419 73368 JE 1192/153 No. 733. June 26, 1954.

خاتمة: التحرك نحو افتتاح المفاوضات:

فى ظل هذه الظروف المتباينة ومع نهاية يونيو، وبالتحديد فى ٢٨ يونية ١٩٥٤، أصدر إيدن تعليماته لوزارته فى برقية من واشنطن بإصدار التعليمات لسفيرهم فى القاهرة باستئناف المفاوضات، على ألا يبدأ التصرف قبل رسالة أخرى من بعد عودته للندن (١)، ثم أصدر مجلس الوزراء البريطانى فى ٧ يوليو قرارًا بتخويل وزير الخارجية الترتيب لمفاوضات الدفاع مع الحكومة المصرية (٢)، ومن ثم أصدرت الخارجية البريطانية تعليماتها فى ٨ يوليو باستئناف المباحثات وفقًا للخطوط سابقة الذكر على أن يحاول السفير عمل اجتماع أو اثنين بشكل كامل السرية، وعلى ألا يحدث اجتماع غير سرى قبل أول الأسبوع التالى لأن هناك استجوابًا فى البرلمان يوم ٧/٣، ويرغبون فى أن يعلن عندئذ أن المفاوضات سوف تستأنف. وأوضحت التعليمات أنه إذا حدث تسرب للأنباء، فإن على السفير عمل بيانات مناسبة (٣). وكتهيئة لجو المفاوضات أعلنت بريطانيا قبل يوم افتتاحها - الذى يعلن عنه - أى ٩ يوليو الإفراج عن ١٠ مليون جنيه إسترلينى لمصر قيمة القسط المستحق لها فى عام ١٩٥٤ من الأرصدة المجمدة (٤٧) مليون جنيه كما أعلنت مصر فى اليوم نفسه رفع حظر الاستيراد من منطقة الإسترلينى. (٤) وبدا المناخ إيجابيًا حتى أن الأهرام تحدثت فى ٧/١٢ عن تبادل معارض التجارة بين البلدين وأن بريطانيا تبدى رغبتها فى تمويل مشروعات مصر الإنتاجية (٥)، وهكذا بدأت جولة جديدة وحاسمة فى هذه المفاوضات.

---

(١) Fo. 371/108421 73368 JE 1192/134 No. 1318.

(٢) Fo. 371/108421 73368 JE 1192/157 July 8, 1954.

(٣) Ibid.

(٤) أهرام. ١٠ يوليو ١٩٥٤ وأيضًا Times, July 10, 1954.

وأشارت الأخيرة إلى أن واردات بريطانيا من القطن المصرى زادت فى عام ١٩٥٤ عن ١٩٥٣ من الصفر إلى ٢٨ مليون جنيه.

(٥) أهرام، ١٢ يوليو ١٩٥٤.

المبحث الثانى: مفاوضات التوصل لرؤوس الاتفاقية ١٠ - ٢٧ يوليو ١٩٥٤

قبل التعرض لهذه الجولة التفاوضية تلزم الإشارة لبعض الملاحظات الأولية: -

الملاحظة الأولى: تتعلق بقصر هذه الجولة نسبيًا (١٧ يومًا فحسب) تخللها فترة انتظار فى الثلث الثالث، انتظارًا لقدوم وزير الدولة لشئون الحربية البريطانى أنتونى هيد لاستكمال المفاوضات، وبذلك تكون الجولة هى الأولى منذ بدأت المفاوضات التى يشارك فيها أحد كبار مسئولى الحكومة البريطانية.

الملاحظة الثانية: هى أنه على الرغم من انشغال الحكومة البريطانية لفترة طويلة سابقة على استئناف هذه المفاوضات فى دراستها ومشاوراتها بشأن خطتها ورؤيتها للتفاوض، فإن الوثائق البريطانية تكشف عن استمرار هذه العملية، ليس فقط فى تفاصيل الاتفاقية أو الصيغة القانونية للاتفاق، بل فى تبرير التسوية ذاتها. ولعل من أهم نماذج هذا تقرير لفريق عمل لوزارة الدفاع البريطانية فى ١٢ يوليو ١٩٥٤، أى بعد استئناف المفاوضات بيومين، والذى يستحق العرض هنا لأهميته الفائقة.

وملخص التقرير هو أن الموقف ليس فى صالح بريطانيا للأسباب التالية :

(أ) ربما لا تكون الحكومة المصرية قادرة على السيطرة على الموقف فى منطقة قناة السويس بلا حدود.

(ب) ليس هناك ضمان بأن حكومة تالية لهذه الحكومة، سوف تكون أكثر استعدادًا للتفاوض.

(ج) لا يمكن منع المساعدات الأمريكية لمصر بلا نهاية.

(د) سوف ينتهى سريان المعاهدة الحالية مع مصر فى ١٩٥٦.

وأنه للحفاظ على هيبتهم فى الشرق الأوسط ولإرضاء الحد الأدنى الاستراتيجى لمصالحهم لابد من ضمان متاحية القاعدة وصيانتها هى ومنشآتها بشكل فعّال.

(هـ) إن المتطلبات الحربية البريطانية هى الإصرار على قاعدة يتحكم فيها رجالهم بالكامل.

(و) وتضمن التقرير تحديد متطلباتها من صيانة وتسهيلات بما فى ذلك تفاصيل الورش والمخازن وتصنيف المنشآت، وضرورة تحقيق فترة طويلة للانسحاب فى ضوء الخطة الجديدة.

(ز) ضرورة توفير متطلبات القوات الجوية من نقاط ارتكاز، وأفضل موقع يرونه أبو صوير وفايد، كما تريد التسهيلات فى مطارات أخرى تقوم مصر بصيانتها، وتريد قيام شركات معينة بهذه المهمة كما تطلب القوات الجوية ورش فى الكيلو ١٠٩ (١).

وفى الواقع إن أهمية هذه الوثيقة ليس فقط تأكيد ما سبق ذكره من الدوافع البريطانية للتسوية، ولكن أيضًا فى توضيح أن الجانب البريطانى كان لا يزال فى وسط المفاوضات يحدد متطلباته؛ سواء لانشغال بعض مسئولى الحكومة، أو لعدم رغبتهم في اتخاذ خطوات جدية فى هذا الاتجاه قبل توفر شروط وظروف معينة، وعموماً من المفهوم أن الأخذ والعطاء أثناء المفاوضات يكون له أثره على مداولات الأطراف الداخلية بشأن مسألة من المسائل، كما قد يكون الدافع هو تدخل طرف خارجي وقد رأينا من قبل على سبيل المثال أنهم وضعوا إيران فى صيغة المتاحية كورقة تساومية. إلا أنه فى ١٤ يولية ١٩٥٤ أرسلت الخارجية البريطانية تعليمات لسفيرها يحاول تعديل هذا التفكير وجعله مطلبًا محل إصرار وذلك فى ضوء ما عبر عنه وزير الخارجية العراقى من اهتمام بهذه المسألة، وقالت البرقية لسفيرهم إنهم يعيدون دراستها. (٢) على أن هذه المراجعة استبعدت بعد وقت قصير كما سنرى بعد قليل.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بالبعد الداخلى البريطانى؛ فمثلما كانت مرحلة التمهيد للمفاوضات تتضمن حسم تردد تشرشل بصددها فقد كان عليه أيضًا حسم الموقف داخل حزبه منذ بدأ استئناف المفاوضات، فقد كان أقدر من يستطيع القيام بهذه المهمة فى ضوء تراثه السياسى الإمبراطورى، وبدأ مواجهة لمتمردى السويس فى ٧/١٤ فى إطار اجتماعات لجنة الجيش التابعة لحزب المحافظين مركزًا على التأثير الذى أحدثه التوصل للقنبلة الهيدروجينية على استراتيجيتهم. وأخيرًا فقد حاولت بريطانيا كما سبق أن تبقى بعض جلسات التفاوض الأولى سرية حتى إنهاء مناقشات مجلس العموم ووافق عبد الناصر على هذا فى أول اجتماع، ولكن تسرب الخبر وإعلان مصر أنها نقلت مقترحات مفصلة أدت إلى إرسال الخارجية البريطانية لسفيرها فى القاهرة بعدم وجود داع للكتمان فى ضوء هذا (٣).

---

(١) Fo. 371/108423 73393 Ministry of Befence Working Party on Middle East Redeployment.

(٢) MER. P (54) 10 12 th July 1954. JE 11921. 191A.

Fo. 371/108423 73393 No. 697. July 14, 1954.

(٣) Fo. 371/108421 73393 JE 73393 JE 1192/169 No. 784.

افتتاح المفاوضات:

افتتحت هذه الجولة باجتماع بين ستيفنسون وبنسون من ناحية وعبد الناصر بمفرده من ناحية أخرى فى منزل الجنرال بنسون فى ١٠ يوليو ١٩٥٤. وتحدث السفير البريطانى عن أن الخلافات بين الطرفين أثبتت أنها كانت أكثر عمقًا مما كان يعتقد فى البداية، وأنه يأتى الآن ليعرب من جديد عن أن حكومتهم مستعدة لسحب قواتها وتحقيق تطلعات مصر القومية إذا كانت مصر مستعدة من جانبها للترابط مع العالم الغربى في حالة تنتج من الهجوم على الشرق الأوسط، وأنه كبداية ينبغى أن تكون مصر مستعدة لقبول سريان لمدة ٢٠ أو ٣٠ سنة، ثم قدم لعبد الناصر نسخة من مسودة رؤوس الاتفاقية التى أعدوها دون تحديد لرقم السريان بها، ولم تتوفر الوثيقة الخاصة بهذه المسودة للباحث، وقرأها عبد الناصر أثناء الاجتماع بحرص وأبدى رد فعل أوليا بعدم التزامه بها وإن لم يكن رافضًا، فيما عدا مسألة السريان، واتفق على الاجتماع فى اليوم التالى مساءً أى فى ١١ يوليو (١).

ووفقًا لبرقية بريطانية فى اليوم التالى علم ستيفنسون من كافرى أن الوفد المصرى اجتمع لبحث المقترحات البريطانية وأصابتهم مفاجأة كبيرة بسبب مسألة السريان (٢).

ومن ناحية أخرى والتزامًا بالاتفاق الأنجلو أمريكى بتأييد أمريكا لبريطانيا لدى مصر فإنه وفقًا للوثائق الأمريكية اجتمع كافرى بالدكتور فوزى فى ٧/١١ وأبلغه بتأييد بلادهم للمقترحات البريطانية، وإن فعل هذا بذكاء موضحاً أن السفير البريطانى سوف يستمع للملاحظات المصرية، وأوضح فوزى ملاحظات مبدئية أهمها تراجع بريطانيا فى مسألتى السريان وفترة الانسحاب وكذلك إيران فى صيغة المتاحية، وذكر أنه بالنسبة لإيران يمكن ضمها للتشاور فقط (*) ومن ناحية أخرى عبر د. فوزى عن شكره وتقديره للرئيس الأمريكى ووزير الخارجية دالاس، واعترف بشجاعة العرض البريطانى الجديد وإن أوضح صعوبات قبول الرأى العام المصرى لكل عناصره. وأخيراً أبلغ كافرى فوزى بوضوح بأنه إذا نجحت المفاوضات سوف يكونون مستعدين لبدء مباحثات بشأن تقديم مساعدات لمصر (٣).

---

(١) Fo. 371/108422 73393 JE 1192/171 No. 780. July 11, 1954.

(٢) Fo. 371/108422 73393 JE 1192/123. No. 789 July 12, 1954.

(*) يلاحظ أن الموقف المصرى فى المفاوضات التالية لن يقبل هذا على الإطلاق مما قد يثير التساؤلات للمرة الثانية حول مدى إحاطة د. فوزى برؤية عبد الناصر والقيادة العسكرية فى هذه المرحلة التكوينية وكذلك مدى تاثيره على عملية صنع القرار التفاوضى (والمثال السابق فى مسألة الزى).

(٣) No. 1340 641 - 7417 - 1154 July 11, 1954. pp. 2280.

الاجتماع الثانى: ١٢ يوليو ١٩٥٤ (١):

وقد عقد بحضور الوفدين كاملين' أى من الجانب المصرى رئيس الوزراء جمال عبد الناصر ووزير الخارجية – محمود فوزى – والسادة عبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر، وصلاح سالم (كان نجيب قد أصبح رئيسًا للجمهورية بدون سلطات خلال هذه الفترة)، وعن الجانب البريطانى كان ستيفنسون وبنسون ومعاونيهم، وقدم الوفد المصرى موقفه كالتالى: –

١ – أبرز أن تنازلهم بشأن ضم تركيا لصيغة المتاحية هو تنازل رئيسى، سيثير عليهم صعوبات ومتاعب شديدة فى ضوء التحالف التركى – الباكستانى، وأنه سيبدو إزاءه التنازل بشأن مدنية القاعدة صغيرًا نسبيًا.

٢ – رفض فترة سريان أكثر من ٧ سنوات، وفترة انسحاب تزيد عن خمسة أشهر، لأنهم حصلوا على موافقة الضباط الذين يعتمد عليهم النظام فى هذه المسائل بصعوبة شديدة ومن المستبعد قبولهم أكثر من هذا (٢).

٣ – رفض ضم إيران لصيغة المتاحية.

٤ – بالنسبة للترتيبات الجوية، لا يستطيعون منح أكثر من صيغة الدولة الأولى بالرعاية ويوافقون على ذكر أبو صوير فى قائمة المنشآت (٣).

٥ – بالنسبة للسريان يجب أن يبدأ كذلك منذ التوقيع.

٦ – عدم الإشارة لأمن الشرق الأوسط التى تضمنتها الصيغة البريطانية.

٧ – التحفظ على بعض المسائل المتضمنة فى مسودة الاتفاقية البريطانية كتعبير تحريك مواد بريطانية إلى القاعدة.

٨ – رفض أى تلميح لأن تكون الاتفاقية بلا نهاية (*).

٩ – الاهتمام بمعرفة جدول انسحاب القوات البريطانية (٤).

---

(١) عقد الاجتماع بمنزل الجنرال بنسون وكذلك الاجتماعات التالية حتى وصول هيد لمصر.

(٢) يلاحظ أن هذا التفسير نشرته التايمز البريطانية فى عددها الصادر يوم ١٥ يوليو ١٩٥٤.

(٣) Fo. 371/108422 73368 JE 1192/77. No. 795. July 12, 1954.

(*) Open ended.

(٤) Fo. 371/108422 73368 JE 1192/78. 800, Jult 12, 1954.

وعلى الرغم من أن تعليق السفير البريطانى على هذا الموقف المصرى لم يكن متشائماً، فإن انطباع مسئولى الخارجية البريطانية لم يكن كذلك، بل إنهم طلبوا من سفيرهم فى ١٤ يوليو إبلاغ رئيس الوزراء المصرى إحباطهم وعدم سعادتهم بالموقف المصرى (١).

وأرسل السفير البريطانى فى ١٢ يوليو مقترحاته وانطباعاته بشأن الموقف المصرى تضمن الآتى:

- يقترح بالموافقة على طلب الجانب المصرى بعدم الإشارة إلى أمن الشرق الأوسط.

- أنه سيحاول شرح الصعوبات الدستورية والبرلمانية لطلب مصر سريان الاتفاقية منذ التوقيع أخذاً فى الاعتبار أن حجة مصر أن اتفاقية السودان تقدم سابقة لهذا الخصوص.

- لا يحب المصريون الدخول فى تفاصيل بشأن وظائف القاعدة والإشارة للدفاع عن الشرق الأوسط.

- يرى الاستجابة لهم بإسقاط إيران حيث إنه لا قيمة كبيرة للبند الخاص بالتشاور تستوجب إثارة مشكلة فى المفاوضات حول هذه المسألة.

- واقترح كمخرج فى مسألة فترة السريان خمسة عشر شهراً لانسحاب القوات المحاربة تسعة أشهر تالية للقوات الإدارية وطلب موافقة رئاسته على هذا.

- كما اقترح الموافقة على العرض المصرى بالنسبة للمسألة الجوية (٢).

وفى ١٤ يوليو أرسلت الخارجية البريطانية ردها على سفيرها تضمن التالى :

- الموافقة على إلغاء الإشارة للدفاع عن الشرق الأوسط، ولكنهم (ربما لحفظ ماء الوجه) يرغبون فى عبارة تتحدث عن اهتمام عام أو مشترك بالدفاع.

- ضرورة الاعتراف أنه سيكون لهم الحق فى تنفيذ الصيانة لقواتهم فى السلم والاحتفاظ باحتياطيات حرب معينة فى القاعدة.

- بالنسبة لإيران أشاروا لمسألة الطلب العراقى حيث إنها الطريق المحتمل لهجوم سوفيتى على إيران، ومن ثم رأوا ضرورة المحاولة من جديد خاصة مع انتقاد العراق القائل بأن بريطانيا تلقى بهم للذئاب.

- دراسة عدد القوات التى يمكن الاحتفاظ بها لمدة تسعة أشهر تالية، أى الموافقة على اقتراح السفير.

---

(١) Fo. 371/108423 73368 JE 1192/177 No. 1078.

(٢) Fo. 371108422 73368 JE 1192/178. No. 860 July 12, 1954.

- بالنسبة لنهاية الاتفاقية لن يقبلوا عبارة التخلص من ملكيتهم ويرغبون فى مزيد من التفكير فى المسألة.

- سيعيدون دراسة المسألة الجوية ومبدئياً لا يرضيهم العرض المصرى (١).

وفى ٧/١٣ استدعى عبد الناصر كافرى وأبلغه بقبول العرض البريطانى بصفة عامة فيما عدا ثلاث مسائل رئيسية وهى فترة السريان وفترة الانسحاب وضم إيران. وقال إنه حصل على الموافقة على العرض المصرى بصعوبة شديدة والحديث عن مزيد من التنازلات فيه مخاطرة كبيرة، وأوضح حجم التنازل بالنسبة لتركيا فى ضوء كراهية الشعب المصرى لها، كما أنه بالنسبة للسريان يجد من الأفضل اتفاقية قصيرة الأجل عن أخرى طويلة لا يمكن تنفيذها بشكل مناسب (٢). وأبلغ كافرى ستيفنسون بهذا المضمون؛ إلا أن البرقية التى أرسلها ستيفنسون تضمنت أمراً لم تتضمنه برقية كافرى وهى أن عبد الناصر ذكر أنه فى نهاية هذه الاتفاقية ربما يتبين أنه قد يفيد الطرفان من طلب مدها (٣)، وهى مسألة تثير العديد من الاحتمالات أولها؛ أن كافرى نسى ذكر هذه المسألة فى برقية وهو احتمال يبدو ضعيفاً لأنه أرسل البرقية فى اليوم نفسه، بينما أرسل ستيفنسون برقيته فى اليوم التالى وثانيهما؛ أن كافرى يريد تشجيع الجانب البريطانى على الاستجابة لمصر بإغراء يبدو له أنه ممكن مستقبلياً، أو حتى إذا كان غير ممكن فلا بأس من ذكره، الاحتمال الثالث - والضعيف أيضاً أن ستيفنسون هو الذى يريد إقناع حكومته بالاستجابة لمصر مما يبدو معه أن الاحتمال الثانى هو الأرجح بهذا الخصوص (*).

ولقد حدث اجتماعان بعد ذلك فى ٧/١٥، ١٩٥٤/٧/١٩ أبدى كل من الطرفين فيهما موقفه من القضايا المختلف عليها، والتى سيعرضها جدول تال، ولقد كان الاجتماع الثانى، وفقاً لما يقول كافرى، محاولة بريطانية لسبرغور مدى تمسك المفاوضين المصريين بموقفهم فى فترتى الانسحاب والسريان (٤). ولقد أسس الوفد المصرى موقفه فى المسألتين الرئيسيتين على حجة أساسها أن خطة المدنيين ليست فى الحقيقة خروجاً كاملا عن الموقف البريطانى حيث سبق أن قدمتها بريطانيا لحكومة الوفد فى أبريل ١٩٥١، وأن بريطانيا تستخدمها لأنها تناسبها أساساً، وأن مصر كانت مستعدة لقبول فنيين عسكريين فى ملابس مدنية بمكانة مدنية، وأن المسألة ستظل للرأى العام المصرى واحدة، وهى وجود قاعدة عسكرية فى مصر

---

(١) Fo. 371/108422 73368 JE 1192/178. No. 1670. July 14, 1954.

(٢) No. 1342 641 - 7417 - 1354. July 13, 1954, pp. 2282 - 2283.

(٣) Fo. 371/108423 73393 JE 1192/87. No. 810, July 14, 1954.

(*) ويلاحظ أن عبد الناصر تحدث طويلا مع كافرى فى خطورة الاتفاقية طويلة الأمد، وأنه لن تكون لها فرصة للعمل بشكل مناسب وليس للصعوبات البرلمانية والحزبية، وإنما لأن الجيش سيظل الملجأ الأخير الذى سيعتمد عليه، وموقف الجيش رافض لاتفاقية طويلة الأمد.

(٤) No. 1345 641 - 74/7 - 2054, July 20, 1954, pp. 2285 - 2286.

يديرها البريطانيون، الأمر الذى يجعل فى النهاية تنازل مصر فى صيغة المتاحية بضم تركيا تنازلا هاماً رئيسياً لم تقدم بريطانيا نظيراً له (١). ولقد شهدت الأيام القليلة التالية اتصالات كثيفة بين الوفد البريطانى وحكومته سيتم التعرض لخلاصتها بعد قليل ويلاحظ عموماً أن السفير البريطانى ستيفنسون كان أكثر من حكومته فى هذا الصدد وسنرى أن هذا الاتجاه سيتأكد أكثر فى المرحلة النهائية التالية.

وفيما يتعلق بالجدول التالى فهو مؤسس على تقارير السفير البريطانى بشأن الجلسة الأولى أساساً، حيث أوضح تقريره عن الاجتماع الثانى عدم حدوث تقدم واضح فى الموقف واستمرار أسس الخلاف كما هى.

جدول (٧)

اجتماعا ١٥، ١٩ يوليو ١٩٥٤ (*)

الموقف البريطانى	الموقف المصرى
١ - استخدام عبارة اهتمامهما المشترك بدفاع الدول العربية.	رفض كامل حيث من المستحيل لهم قبول الاعترافات ببريطانيا كحامية الدول العربية فى اتفاقية مكتوبة.
٢ - فقرة للتشاور قبل انتهاء السريان.	يحدث التشاور خلال العام الأخير، وفى حالة عدم التوصل لاتفاق فإن الحكومة البريطانية تسحب أو تتخلص من الملكية البريطانية المتبقية.
٣ - توظيف مقاولين اقتراح توظيف مقاولين من دول عربية وموظفين عرب.	رفض هذا الاقتراح - وقصر العمالة على المقيمين بمصر.
٤ - المفتشين: يلحقون بالسفارة.	موافقة بشرط عدم استخدام كلمة بعثة mission ذات الدلالة العسكرية.
٥ - المتاحية إدخال إيران فى فقرة التشاور.	رفض هذا والاكتفاء بالدول العربية وتركيا.
٦ - الانسحاب عامين على الأقل.	خمسة عشر شهراً كما اتفق عليه من قبل.
٧ - السريان عشرون أو ثلاثون عاماً.	سبع سنوات فقط كما اتفق عليه.
٨ - الترتيبات الجوية مراكز أو مطارات ترتكز فيها قوات جوية بريطانية عدم اشتراط تصريحات طيران عن طريق القنوات الدبلوماسية.	تسهيلات للدول الأولى بالرعاية فحسب. تنازلت مصر فى مسألة التصريحات الجوية.

(١) Ibid and Fo. 371/108424 73393 JE 1192/214. No. 837. July, 20, 1954.

(*) المصدر برقية من السفير البريطانى فى ١٥ يوليو ١٩٥٤/Fo. 371/108423 73393 JE 1192

واقترح السفير البريطانى قبول وجهة نظر مصر فى١، ٣، ٤ لوضوح صعوبة زحزحة الموقف المصرى وكذلك الصيغة المصرية فيما يتعلق بتحريك المواد من وإلى القاعدة (١).

كما أرسل السفير البريطانى برقية تالية فى ١٩٥٤/٧/١٦ بتقديره للموقف تضمن أن الموقف المصرى فى عمومه طيب، وأنهم، أى المصريين، يقدرون التنازل البريطانى ولكنهم لا يرونه جوهريًا كما سبق. وأوضح أن تقبل حجتهم بشأن صعوبة مد فترتى الانسحاب والسريان وحجته كذلك بأن قبولهم القاعدة فى مصر هو ربط لهم بالغرب وأن تغيير تأثير الماضى وسنوات الدعاية يحتاج لتعليم سياسى جديد للشعب المصرى، والوسيلة الوحيدة لذلك هو اتفاقية قصيرة الأجل يمكن أن تعمل بشكل جيد (٢). وفى ضوء هذا صدرت تعليمات من لويد وزير الدولة لشئون الخارجية البريطانية بالآتى: -

١ - الموافقة على العرض المصرى بشأن فترة التشاور وإلغاء الاهتمام المشترك والمتاحية بالنسبة لإيران أو يخول السفير إلغاء الإصرار على إيران فى اللحظة المناسبة.

٢ - أما بالنسبة لفترة السريان، قد يوافق المصريون على فترة محددة أو تاريخ محدد مثلا ٣٠ يونيو ١٩٥٦، وهو مجرد اقتراح وصف بأنه لم يتبلور بعد.

٣ - الإصرار على مد فترة السريان لأكثر من ٧ سنوات لأسباب عملية وسياسية، وأنه - أى لويد - يقترح مثلا ١٩٦٦/٦/٣٠ وأشار إلى أنه يحضره فى هذا ما ذكره نورى السعيد له؛ بأن المصريين قد يقبلون فترة سبع سنوات من نهاية فترة الانسحاب، وأن عليه أن يحاول فى هذا الاتجاه مع عبد الناصر بهدوء (٣).

وفى الواقع إنه قبل ذلك بيوم كان تشكبرج مساعد وزير الخارجية قد أعد مذكرة تفيد باستعداد أكثر للتراجع البريطانى استهلها بالتساؤل حول مدى قدرة بريطانيا على تحمل عدم الاتفاق، وأنه فى التعامل مع المصريين (الذين وصفهم بأنهم لا يعتمد عليهم وقصار النظر) ربما من الأفضل الحصول على اتفاقية قصيرة الأجل وإذا عملت بشكل طيب يمكن مدها، وتساءل حول مدى أهمية الإصرار على فترة سريان طويلة، وما إذا كانت العودة للقاعدة بعد ثمانى سنوات ستعتمد على ظروف هذا الوقت فى الدولتين، بأكثر من اتفاقية وقعت عام ١٩٥٤ وعرض الحجج التالية :

(١) Fo. 371/108423 72393 JE 1192/192 No. 817.

(٢) Fo. 371/108423 73393 JE 1192/196 No. 829.

(٣) Fo. 371/108423 73393 JE 1192/196. No. 1097 July, 18, 1954.

١ – أليس هذا أفضل فيما يتعلق بالمصلحة البريطانية من عدم الإفراج عن جنودهم فى مصر وعدم إيقاف الجرح النازف فى علاقتهم مع مصر.

٢ – أنه بالحصول على موافقة حزب المحافظين باستثناء ٤٠ متمرداً على أسس الاتفاق مع مصر، هل من الحقيقى أن الحزب سيعنيه فترة سريان سبع سنوات، أليس التأييد الحزبى متوقعاً لأفضل ما سيتمكنوا من تحقيقه.

٣ – أنه لا يوافق على رأى ناتنج (لم نجد هذه الوثيقة) بترك المفاوضات تنهار لأن هذه مغامرة غير مضمونة؛ لأنهم إذا فشلوا فى الاتفاق قبل البرلمان، ربما تتأجل فرص الاتفاق لفترة طويلة وقال إنه ليس من الحصافة خسارة هذه الاتفاقية فى وقت هم أقرب ما يكون إليها (١). وكانت مراجعة العسكريين البريطانيين للموقف فى ١٦ يوليو قد انتهت إلى تفضيل فترة انسحاب أطول والتنازل فى مسألة السريان بقبول العرض المصرى (٢)، وكان هذا انطباع السفير الأمريكى بلندن من خلال لقاءاته مع المسئولين البريطانيين فى اليوم نفسه وهى أنهم سيوافقون على سبع سنوات ولن يصمموا على إيران ولكنهم فى انتظار إيدن لاتخاذ هذه القرارات (٣). وهذا ما يفسر حدوث الاجتماع فى ١٩ يوليو دون نية حقيقية فى التسوية وإنما لاختبار مدى صلابة الموقف المصرى وانتظاراً لقرارات إيدن

ولهذا أرسل السفير البريطانى فى ٢٠ يوليو ما يشير إلى أنه وجد عدم إمكانية تنازل مصر فى مسألة السريان، وأن الإغراء بالتنازل عن إيران ليس له تأثير على الجانب المصرى، وأن إصرار بريطانيا فى مسألة السريان قد يؤدى لانهيار المباحثات، وخلافاً لهذا فإن مطالبهم بشأن فترة الانسحاب لها فرصة أكبر (٤). وردت الخارجية فى اليوم نفسه بعدم رغبتها فى انهيار المفاوضات، والترتيب لاجتماع تال لمعالجة المسائل وعدم توقع رد قبل ٢٢ يوليو. وبالفعل اجتمع ستيفنسون مع د. فوزى واتفقا على عدم إعطاء انطباع بانهيار المفاوضات ولكن فوزى لم يستجب لفكرة اجتماعات ثانوية لأنه لا يريد – وفق تعبيره – اجتماعات ترفع الأمل والتوقعات، وأنهم سينشغلون على كل حال باحتفالات ٢٣ يوليو فيمكن أن يكون الاجتماع فى اليوم التالى أى ٧/٢٤ بعد تلقى الوفد البريطانى للتعليمات (٥).

وعلى هامش هذه المفاوضات التقى السفير المصرى حقى بلويد فى ٧/٢٠ بناء على طلب الأول لبحث المسائل الخلافية، وخاصة إيران والسريان والانسحاب، وكان موقف لويد

---

(١) Fo. 371/108424 73393 JE 1192/215.

(٢) Ibid.

(٣) برقية غير مطبوعة فى الوثائق الأمريكية هامش صفحة ٢٢٨٥ أرقامها.

(٤) No. 297 641 - 74/7 - 1653 July 16, 1954. p. 2285.
Fo. 371/108424 73393 JE 1192/214. No. 837.

(٥) Fo. 371108 73393 JE 1192/217 No. 844. July 21, 1954.

متشدداً بما يتناقض مع تعليماته سابقة الذكر [1]. كما قابل السيد عبد الحميد مسعود، الوزير المفوض بلندن، السيد بروميلى مديرالإدارة الأفريقية بالخارجية البريطانية تحدث فيها عن أهمية بناء الثقة، وأن د. فوزى أخبره أنه يمكن ترتيب فترة أطول للانسحاب. أما بروميلى فقد تعرض لاستمرار الدعاية المصرية المعادية لبريطانيا فى السودان، ووعد مسعود بأنه بمجرد التوصل لاتفاق سيتلاشى كل هذا. وبالنسبة لتصريحات صلاح سالم عن إسرائيل فى لبنان فقد وصفها مسعود بأنها حماسية محاولا إزالة قلق بروميلى، والمهم أن بروميلى استنتج أن ملاحظات مسعود تشير إلى صحة استنتاج السفير بأن المصريين لن يتنازلوا فى مسألة السريان وإن كان يمكن أن يتنازلوا فى فترة الانسحاب. [2]

وبعودة إيدن كتب تشكبرج تقريراً وصف التقدم الذى حدث واقترح التنازل فى مسألتى المتاحية والزى وتساءل عما إذا كان وفدهم قاتل كما ينبغى أم لا، واقترح إيفاد أحد الوزراء لإرضاء القيادة المصرية [3]. وقُبل هذا الاقتراح إذ أعلن فى ٧/٢٣ عن قيام وزير الدفاع أنتونى هيد بالسفر للقاهرة يرافقه تشكبرج نفسه مساعد وكيل الوزارة والبريجادير بيكر من وزراة الدفاع[4].

جولة هيد فى القاهرة:

ليس من المبالغة القول بأن مفاوضات القاهرة لم تكن إلا لاستكمال شكل الاتفاق؛ إذ وصل القاهرة فى ٧/٢٥، ووفقًا للتايمز البريطانية كان قرار إيفاده مفاجأة للجانب المصرى، والذى وجد فى مشاركته ما يبعث على الأمل فى عدم انهيار المفاوضات.[5] وقضى هيد اليوم الأول فى اجتماع مع الوفد البريطانى. ثم استؤنفت المفاوضات فى ٢٦ يوليو وأخذت هذه المرحلة طابعًا رسميًا وغادرت منزل الجنرال بنسون، إذ عقدت فى استراحة الهرم، حيث اجتمع الوفدان بكاملهما فى ٢٦ يوليو صباحًا لمدة أقل من ساعتين، بعدها انصرف عبد الناصر وعامر والبغدادى من الجانب المصرى وهيد من الجانب البريطانى. أى – بعبارة أخرى – تركت بعض التفاصيل لفوزى والسفير البريطانى ومعاونيهما. وحدث خلال اليوم

---

(١) أشارت النيويورك تايمز فى ٢١ يوليو إلى أن الجانب المصرى كان يود التوصل للاتفاق قبل هذه الاحتفالات مما أثار نوعًا من التشاؤم. New York times, July 21, 1954.

(٢) Fo. 371/108425 73393 JE 1192/25 July 20, 1954.

(٣) Fo. 371/108425 73393 JE 1192/244. July 23, 1954.

(٤) Fo. 371/108425 73393 JE 1192/229. July 21, 1954.

(٥) Times, July 26, 1954.

نفسه اجتماعان بين فوزى وهيد وصفتهما الأهرام بأنها للمجاملة اعتماداً على قصر هذه الزيارات حوالى ١/٢ ساعة كل مرة (١). وما تحتويه التقارير التى تم الاطلاع عليها والتى تضمنت برقيات هيد بدت مختصرة إلى حد كبير، ففى صباح ٢٧ يوليو أرسل لحكومته برقية تفيد بموافقة المصريين على ٢٠ شهراً كفترة للانسحاب، وبقيت فترة التشاور التى يعتقد أنهم سيقبلونها وأن الاتفاقية ستوقع فى ذلك اليوم مساءً أو فى اليوم التالى صباحًا (٢). والذى حدث كما هو معروف هو أن الاتفاقية وقعت فى مساء ذلك اليوم نفسه أى ٢٧ يوليو.

هذه السرعة الكبيرة التى تمت بها الإجراءات الأخيرة تشير إلى أن دور هيد كان دوراً احتفاليًا إلى حد كبير، ولمجرد إلقاء العروض البريطانية الأخيرة أو لنقل تبادل التنازلات النهائية بين الطرفين.

خـاتمة:

تكشف مراجعة رؤوس الاتفاقية، والمواقف الأخيرة، أثناء المفاوضات عن الآتى (٣):

١ – تنازلت بريطانيا عن إصرارها على مد فترة السريان لأكثر من سبع سنوات.

٢ – تنازلت بريطانيا عن مسألتى إيران فى صيغة المتاحية، أو على الأقل لم تستفد منها فى التساوم.

٣ – تنازلت عن مطالبها بإقامة مراكز جوية ثابتة بمصر.

٤ – قبلت الصياغة المصرية فى مسألة المفتشين وعدم استخدام كلمة (بعثة)، حيث وصفهم الملحق رقم «١» بالموظفين، كما قبلت الصياغة المصرية فى مسألة نقل المهمات البريطانية من القاعدة.

٥ – قبلت طلب مصر قصر العمالة على المقيمين بها أى العمال المحليين فى ملحق رقم «١» من الاتفاقية.

٦ – تنازلت فى إلغاء عبارة الاهتمام المشترك بدفاع الدول العربية.

٧ – أن السريان سوف يبدأ من التوقيع.

---

(١) أهرام، ٥٤/٧/٢٧.

(٢) Fo. 371/108424 73393 JE 1192/230. No. 870. July 27, 1954.

(٣) تستند المقارنة إلى جدول رقم ٧ سابق الذكر، وكتاب القضية المصرية، مرجع سابق، صفحات ٧٧٥ – ٧٧٧ نص اتفاقية المبادىء الرئيسية.

ومن ناحية أخرى تنازلت مصر فى مسألتين من مسائل الخلاف فى هذه الجولة الأخيرة:

١ - فترة الانسحاب؛ حيث قبلت أن تكون هذه الفترة عشرين شهراً بدلا من خمسة عشر شهراً. كما كانت تصر فى البداية، وفى هذا الصدد فقد تنازلت بريطانيا أيضاً عن فترة العامين.

٢ - تنازلت فى صيغة التشاور حيث كانت تريد النص على أنه فى حالة عدم الاتفاق فإن بريطانيا تنسحب أو تتخلص من الملكية البريطانية المتبقية.

وجاءت صيغة رؤوس الاتفاقية قائلة بأن الحكومتين تتشاوران خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة من هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عن انتهاء الاتفاق.

وعلى الرغم من وجود شواهد أخرى تجعل الإدار المصرية لهذه الجولة أكثر كفاءة مما سبق. من ذلك ما ذكره كافرى فى برقية له فى ١٥ يوليو من أن ستيفنسون قد وصف له طريقة عبد الناصر فى عرض موقفه بالمهارة والجدية (١). وما نشرته النيويورك تايمز فى ١٧ يوليو من أن المسئولين البريطانيين قد ذهلوا بسبب الاستقبال المصرى البارد لعرضهم (٢). إلا أنه تأسيساً على تطور الجولات السابقة للمفاوضات وأن فترة السريان كانت محل تنازل للطرفين فيما سبق، وتنازل مصرى أكثر من التنازل البريطانى حيث بدأ العرض المصرى بثلاث سنوات بينما كان العرض البريطانى فى الجولة الثانية عشر سنوات. بل إن فترة الانسحاب ذاتها كانت موضع تنازلات مصرية سابقة متتالية، كل هذا يجعل من حجم التنازلات البريطانية (باستثناء المراكز الجوية الثابتة) (*) أقل خطورة مما قد يبدو فى البداية.، ومع ذلك فإن قراءة الوثائق البريطانية توحى بأن الجانب البريطانى كان يتصور أن عرضه الجديد القائم على شركات المقاولات المدنية سوف يؤدى إلى سلوك مصرى متساهل للغاية، وأنهم سيتمكنون من إرباك هذا السلوك والحصول على مزايا تفاوضية عديدة. وكان نجاح الجانب المصرى فى امتصاص هذا العرض وإبراز جوهرية التنازل المصرى بشأن تركيا، وهو أمر صحيح إلى حد بعيد، له أثره الكبير فى إفساد التكتيك البريطانى، بما قد جعل لملاحظة النيويورك تايمز السابقة أساساً قوياً من الصحة. وعموماً فإن محاولة تقييم السلوك التفاوضى المصرى بشكل أكثر تكاملا سوف يأتى فى موضع لاحق.

---

(١) No. 1344 - 641 - 74/7 - 1554. July 15, 1954, p. 2284.

(٢) New York Times, July 17, 1954.

(*) وسنرى فى الفصل التالى أن وجهة نظر مصر لم تستبعد تماماً وأنه كانت هناك ترتيبات يتفق عليها، وأن المسألة سيعاد بحثها فى المفاوضات التفصيلية.

الفصل الحادى عشر: مرحلة مفاوضات تفاصيل الاتفاقية
أغسطس - ١٩ أكتوبر ١٩٥٤

مرحلة التفاصيل:

تعد هذه الفترة أطول فترات المفاوضات المتقطعة التى جرت بين البلدين فى مرحلة الدراسة، فإذا كانت الجولة غير الرسمية التى دارت ما بين أول أغسطس ومنتصف أكتوبر ١٩٥٣ قد استغرقت الفترة الزمنية نفسها تقريبًا - فإن هناك فارقًا كبيرًا يتمثل فى عدد الاجتماعات غير العادى وشبه المستمرة خلال هذه الجولة الأخيرة، وهى مهمة قامت لجان من الطرفين بالجزء الرئيسى منها. وهذه اللجان انقسمت بدورها إلى لجان فرعيه لتشكل عددًا ضخمًا من الاجتماعات من أجل التوصل لاتفاق تفصيلى لرؤوس المبادىء التى تم الاتفاق عليها فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤. وقبل التعرض لهذه المفاوضات بشىء من التفصيل تلزم الإشارة لبعض الملاحظات الأولية المتعلقة بظروف هذه المرحلة وبيئة المفاوضات، وكذلك لطبيعة هذه المفاوضات وخصائص هذه الجولة.

فأولا فيما يتعلق بالعلاقات بين البلدين فيمكن القول إنه قد طرأ عليها تحسن كبير خلال هذه الفترة وسادها معظم الوقت مناخ شبه ودى، وكان من أول مظاهر هذا الود تبادل عبد الناصر وإيدن ولويد خطابات التهنئة وتأكيد النية المخلصة على تنفيذ الاتفاقية كظاهرة طبيعية فى مثل هذه المناسبات (١). وفى ٨/٢ نشرت الأهرام خبرًا عن السماح للقوات البريطانية بالنزول إلى الحى الأفرنجى فى الإسماعيلية لشراء احتياجاتهم، وتحدثت النيويورك تايمز فى اليوم نفسه أن مصر أنهت الحصار الاقتصادى على القاعدة (٢). وفى ٣ أغسطس

(١) وقد بدأها الوزيران البريطانيان ايدن ثم لويد، والمصادر بنفس الترتيب كالآتى :
Fo. 371/108426 73393 JE 1192/2711 July 31, 1954. No. 1196.
Fo. 371/108426 73393 JE 1192/285 August 6 th 1954.

(٢) أهرام ١٩٥٤/٨/٢٠.
New York Times, Aug. 2, 1954.

حدث تطور من نوع جديد؛ إذ دعى القائمقام أنور السادات للقاعدة وقام بتفقدها وعقد اجتماعات مع بعض قادتها (١)، وهى دعوة رأينا من قبل أن بريطانيا قدمتها للجانب المصرى أكثر من مرة، من ثم فإن قبولها فى هذه المرحلة يعنى نية أو مظهراً جديداً لهذه العلاقات. وفى ١٣ أغسطس نشر الأهرام أنه قد حذفت قضيتا الجلاء من مصر وبريطانيا من جدول مجلس الأمن بعد تسويتهما ودياً (٢). وهى القضية التى كانت مطروحة على المجلس منذ وزارة النقراشى فى عام ١٩٤٧. إلا أنه يبدو أن شطب القضية لم يحدث فعلياً، إلا فى ديسمبر ١٩٥٤ حينما نشر الأهرام أن مصر أرسلت الاتفاق للأمم المتحدة تمهيداً لشطب شكوى مصر ضد بريطانيا (٣).

ومن ناحية أخرى وكتعبير عن حسن النوايا البريطانية ووفاءً لوعد أثناء المفاوضات بدأت بعض عمليات الجلاء البريطانى منذ أوائل أغسطس، وهو سلوك كانت له دلالته الرمزية لدى الجانب المصرى كما أنه ارتبط بالصعوبات التى كانت القيادة العسكرية البريطانية تقدرها لفترة الانسحاب وإن كان لابد من ملاحظة أن هذه العملية كانت تتم على نطاق محدود. وقد بدأ أول إعلان عنها فى ٤/٨ حينما أعلن عن نقل ١٥٠ ألف طن من المهمات الحربية (٤). وفى ٢٤ أغسطس كان الخبر الرئيسى لجريدة الأهرام هو الجلاء عن أكبرمستودع بريطانى فى منطقة القنال يبلغ وزن المهمات به ١٦٠ ألف طن (٥). واستمر نشر مثل هذه الأنباء خلال فترة دراسة هذا الفصل (٦).

تعبير آخر عن المناخ الودى كان فى الإعلان عن أن بريطانيا سترفع حظر الأسلحة عن مصر. وقد بدأت الإشارة إلى هذا الإعلان منذ منتصف أغسطس، ثم نشرت جريدة الأهرام فى ١٩٥٤/٨/٣٠ نبأ حول صدور بيان بريطانى بإنهاء هذا الحظر رسمياً (٧).

يعبر تقرير بريطانى عن مظهر آخر لهذا التحسن فى العلاقات، حيث يشير تقرير

---

(١) أهرام، ١٩٥٤/٨/٤.

وفى إطار هذا المناخ أيضاً قبل عبد الناصر وفوزى وصلاح سالم دعوة للعشاء فى السفارة البريطانية، فيما شكل أول دعوة يقبلها أحد من رجال الثورة لزيارة السفارة البريطانية، ولم يشر الأهرام لذلك.

London Times, Aug. 2, 1954.

(٢) أهرام، ١٩٥٤/٨/١٣.

(٣) أهرام، ٧ ديسمبر ١٩٥٤.

(٤) أهرام، ١٩٥٤/٨/٤.

(٥) أهرام، ١٩٥٤/٨/٢٤.

(٦) انظر مثلا الأهرام، ٨/١٨، ٩/١٧، ١٩٥٤/٩/١٩.

(٧) أهرام، ١٩٥٤/٨/٣٠.

للخارجية البريطانية أرسلته لسفارتها إلى أن تحسن الدعاية المصرية بعد الاتفاقية، مع استمرار نسبى لنشاطهم فى السودان كما أنهم طمأنوا نورى السعيد بأنهم - أى المصريين - قد يشاركون فى مشروعات الدفاع بعد اكتمال الانسحاب، واستمرار التحسن فى العلاقات مع بريطانيا ولكن هذا سيستغرق وقتًا (١).

كما أن تقرير هيد فى ١٠ أغسطس عن زيارته لمصر يتضمن الإشارة إلى أن نية النظام المصرى هو تحسين العلاقات مع بريطانيا ولكنه - أى هيد - عبر من عدم تأكد بشأن مدى قدرة الحكومة المصرية على حمل الشعب المصرى معهم فى هذا الاتجاه كما تساءل عن كيفية استطاعة النظام مواجهة المعارضة الداخلية وأشار إلى ضرورة إزالة المقاطعة القائمة أنذاك لتزويد مصر بأسلحة وطائرات، وأن وزارته تتفهم ذلك (٢). الخلاصة أن الطرفين كانا يرغبان فى تدعيم المناخ الودى فى العلاقات، حيث أصبح هذا المناخ ليس فقط ضروريًا لتحقيق بعض مصالحها (الاقتصادية مثلا) (٣) ولكن أيضًا للمساعدة فى استكمال تطور اتفاقية المبادىء وتحويلها لاتفاقية نهائية لتسوية المسألة محل النزاع.

الملاحظة الثانية، وتتعلق بالمتغير الداخلى لدى الطرفين. وفيما يتعلق ببريطانيا فقد تناول موضع سابق أن اتفاقية المبادىء ثم الاتفاقية من بعدها حصلت على تأييد أغلبية البرلمان وفى الواقع إن توقيع رؤوس الاتفاقية وحسم تشرشل لموقفه أدى لاهتزاز واضح لجماعة متمردى السويس، بما يثبت أن جزءًا من قدرة تأثيرهم على الساحة البريطانية كان مرتبطًا بتأييد تشرشل الخفى لهم. ومن ثم لم تكشف متابعة الصحف محل الدراسة أو الوثائق البريطانية نشاطًا ملفتًا لهم برلمانيا أو حزبيًا خلال فترة دراسة هذا الفصل. من ناحية أخرى ظل المتغير الداخلى البريطانى حاضرًا فى المفاوضات فى إطار مسألة التصديق أو مشكلة التصديق البرلمانى البريطانى على الاتفاقية، وإن كان هنا بمعنى سلبى غير إيجابى كما سنرى بعد قليل.

---

(١) Fo. 371/108380 73282 JE 1032 (1981/40/540) Sep. 8, 1954.

(٢) Fo. 371/108380 73282 JE 10510/13 August 10, 1954.

(٣) فى إطار التفكير البريطانى لاستثمار هذا المناخ كان ما أثاره تقرير للخارجية البريطانية من تناول مسألة ترتيبات الدفاع مع مصر، ولكن السفير البريطانى ستيفنسون اعترض لأن هذا سيصل لإعادة فتح مسألة اتفق على استبعادها فى مفاوضات رؤوس - الاتفاقية.، وكذلك لتوقيتها وأنه ربما يمكن هذا أثناء بحث مسألة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، انظر رد السفير فى:
Fo. 371/108425 73393 JE 1192/261. No. 915. August 3, 1954.

أما الوضع المصرى فقد كان مختلفًا بوضوح عن بريطانيا. فقد أعلنت قوى عديدة رفضها للاتفاقية كان أبرزها وأكثرهل قوة (الإخوان المسلمون) وقد صدرت بيانات عديدة لهذه القوى تدين الاتفاقية وتعلن الرفض لها، ولقد تعرض موضع سابق لبعض جوانب هذه المعارضة التى وصفها تقرير للسفير الأمريكى فى برقيه له فى أغسطس بأنه ربما كان عبد الناصر يواجه أشد معركة سياسية فى حياته بسبب تحالف الشيوعيين والإخوان والوفد ضد توقيع الاتفاقية، وأنه ربما لو أعطيت الفرصة لنجيب سيلقى بثقله خلف معارضة الاتفاقية (١). وخلافًا للبيانات والمنشورات التى صدرت بهذا الصدد، فقد جرت محاولات لإحراج الحكومة المصرية وإفساد المفاوضات النهائية، كانت أهمها حادثة نسف كوبرى جهة أبو سلطان فى ٦ أغسطس والذى كان الإنجليز يستعملونه، ونشرت جريدة الأهرام فى اليوم التالى نبأ القبض على بعض المنتمين إلى إحدى الهيئات وأنه يجرى التحقيق معهم فى الحادث الذى لم تحدث إصابات به (٢). وكما وقع حادث آخر وهو إلقاء قنبلتين يدويتين على معسكر العائلات ببور فؤاد أدى لإرسال الحكومة المصرية لقوات مسلحة وشرطة لتعزيز حماية المنطقة (٣). ومن ناحية أخرى كان هناك حادث من نوع آخر فى منتصف أغسطس ومصدر المعلومات الوحيد بشأنه الوثائق الأمريكية وهو خطأ لإحدى عربات النقل البريطانية أدى لسقوط سيارة قائد البوليس السرى المصرى فى قناة السويس وغرق سائقه بينما نجا الضابط المصرى، وفقًا لتقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة، والقنصلية الأمريكية ببور سعيد فإن الحادث لم يكن مدبرًا وأن القائد العام البريطانى اتصل بالسلطات المصرية مقدمًا اعتذاره وأوضح أن السائق كان مخمورًا وسيعاقب (٤). وعمومًا من الواضح أن الحكومة المصرية استطاعت السيطرة على الموقف، خلافًا للاعتماد على استمرار قوانين الطوارىء التى كانت تحد من حرية التعبير السياسى المختلفة، فقد حرصت على إبراز إيجابية الاتفاق فى الصحف المصرية وتصريحات المسئولين. ومن نماذج هذا حديث (صلاح سالم فى اجتماع للضابط فى ٤ أغسطس أشار فيه إلى عدم حل القضية المصرية أمام مجلس الأمن لمدة ٨ سنوات، وأن هناك فارقًا كبيرًا بين اتفاقية المبادىء ومعاهدة ٣٦ أساسه كون الأخيرة محالفة أبدية، وأن المفاوضات الوحيدة التى سلمت فيها بريطانيا بالجلاء كانت مفاوضات صدقى - بيفن تضمنت معاهدة دفاع مشترك لمدة ٢١ سنة، وأنه فى مفاوضات الوفد ١٩٥١، وافق النحاس باشا على الدفاع المشترك وعلى

(١) مجموعة الوثائق الخاصة: No. 154 641 - 78/8 - 354.

(٢) أهرام، ١٩٥٤/٨/٧.

(٣) أهرام، ١٩٥٤/٨/٨.

(٤) من المجموعة الخاصة.

تقرير السفارة فى ١٦ أغسطس تحت رقم 641 - 74/8 - 1054.

تقرير القنصلية فى ٢١ أغسطس تحت رقم 641 - 74/8 - 2154.

قبول سريان لمدة ٥٠ عامًا. (١) وفى ٨/٢١ خطب عبد الناصر مهاجمًا المعارضة للاتفاقية واصفًا لها بأنها معارضة هدامة تشمل الشيوعيين والإخوان وعملاء الصهيونية، وأن الهضيبى تفاوض سرًا مع الإنجليز وقبل مالم يقبله رجال الثورة، وأنه متفائل بأنه لن تنشب حرب عالمية خلال سنوات السريان السبع للاتفاقية. (٢) كما كانت هيئة التحرير – التنظيم السياسى الذى شكلته الثوره آنذاك – تقيم اجتماعات مستمرة لشحذ الدعم الشعبى للاتفاقية (٣) كما استمرت عملية تفجير تنظيم (الإخوان المسلمون) من الداخل بالانشقاقات الداخلية، وإعلان كثير من مؤيدى الإخوان السابقين تأييدهم للحكومة وللاتفاقية (٤). والمعروف أن الصدام بين الثورة والإخوان لم يكتمل ويصل إلى أقصى مداه إلا بعد توقيع الاتفاقية النهائى ومحاولة عبد الناصر تأييد عملية التصفية العنيفة لهذا التنظيم. المهم أن التفاوض المصرى كان يتعرض لمعارضة داخلية واضحة وأن الحكومة كانت تعتمد على سيطرتها الكاملة على الحياة السياسية المصرية لتدعيم موقفها فى هذه المفاوضات، وما ينتج عنها من اتفاقية، وساعدها على ذلك ضعف هذه القوى السياسية المستمرة. مما قيد من حدوث تأثير هذه المعارضة بشكل ملموس على المفاوضات.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بدور الأطراف الخارجية فى هذه الجولة، إذ يلاحظ أن الدور الأمريكى كان في أدنى مراحله من حيث محاولته للتدخل فى سير المفاوضات، وهذا أمر قد ينظر إليه بوصفه منطقيًا من حيث كونها مفاوضات – تتعلق بالتفاصيل بأكثر من المبادىء، على أننا سنرى أنه رغم إثارة كثير من المشكلات الصعبة خلال المفاوضات، فإن أيًا من الطرفين لم يحاول تشجيع هذا الدور على التدخل النشط وكان دوره ثانويًا إلى حد كبير، الأمر الذى قد يمكن تفسيره بأن هذه الفترة شهدت مناخًا فى العلاقات بين مصر وبريطانيا لا يستدعى معه تدخل وسيط خارجى بشكل ملح (*)، وتطبيق هذا على الأدوار الخارجية الأخرى وكان أكثرها نشاطًا خلال هذه الفترة إسرائيل التى حاولت بشتى الطرق التأثير على هذه المفاوضات وناتجها وهى المحاولات التى رأينا من قبل أنها لم تثمر عن تأثير واضح على هذه المفاوضات.

---

(١) أهرام، ١٩٥٤/٨/٥.
وهو اتهام تنقصه الدقة، وهذه النغمة أيضًا كررها عبد الناصر بأن الجيش المصرى حقق ما لم يحققه الساسة القدامى ونشر هذا التصريح فى ٨/٥ وإن كان لم يتعرض لمواقف محددة كما فعل صلاح سالم.

(٢) أهرام، ١٩٥٤/٨/٢٢.

(٣) أهرام، ١٩٥٤/٩/٧.

(٤) أهرام، ١٩٥٤/٩/٨.

(*) كانت تجرى خلال هذه الفترة مفاوضات اتفاقية برنامج المساعدات بين مصر والولايات المتحدة.

الملاحظة الرابعة: ستقودنا إلى طبيعة هذه المفاوضات، فالمفروض أنها مفاوضات فنية تتعلق بالتفاصيل وليس بالمبادىء، وأنها إن تناولت إحدى مسائل المبادىء فلابد أن يكون هذا مرتبطًا بتراجع أحد الوفدين عما اتفق عليه بصدد أحد المسائل الرئيسية أو لأن اتفاقية المبادىء تجنبت مسألة ما، سهوًا أو عمدًا، وهو أمر يحتمل طالما تدور المفاوضات بين بشر. وهناك احتمال آخر وهو اختلاف تفسير الطرفين لمبدأ من المبادىء. وفى الواقع إن هذه الجولة شهدت تطبيقات لهذه الاحتمالات المتعددة، فالتراجع حدث بالنسبة لبريطانيا على الأقل فى إثارة مسألة التصديق كما سنرى، وترك الاتفاقية لبعض المسائل حدث باتفاق الطرفين خلال اجتماع موسع خلال مفاوضات هيد، حيث تكشف مذكرة للسفير البريطانى بشأن تقييم اتفاقية المبادىء أنه فى هذا الاجتماع الموسع قد اتفق على الآتى:

١ – أنه ليس فى نية الحكومتين أن تكون الاتفاقية Open - ended إلى مالا نهاية مالم تتفق الحكومتان كليا أو جزئيًا فإنها سوف تنتهى بعد ٧ سنوات من تاريخ التوقيع، وأن الحكومة البريطانية سوف تسحب أو تتخلص من الملكية البريطانية المتبقية.

٢ – أنه يجب أن تكون هناك فقرة تتعامل مع معاهدة ١٩٣٦ مع شرط لحماية مكانة القوات البريطانية خلال انسحابها.

٣ – اتفق الوفدان على أن القوات البريطانية التى ستعود عند تنشيط القاعدة سوف تنسحب بعد زوال أسباب عودتها.

٤ – كما تضمن الاجتماع الإشارة لبعض جوانب التسهيلات الجوية وصيانة الورش ومهمة التفتيش فقرات ٦، ٩ من رؤوس الاتفاقية.

٥ – بالنسبة للفقرة ٧ من رؤوس الاتفاقية بشأن جدول انسحاب القوات البريطانية، أوضح الوفد البريطانى أنه ممكن فقط وضع جدول انسحاب عبر الخطوط الواسعة وتسحب نسبة معينة من القوات على أساس كل أربعة أشهر (١). وسنرى أن معظم هذه المشاكل أثيرت خلال المفاوضات التفصيلية وكانت على رأس الصعوبات التى ستثور خلال هذه الجولة الأخيرة، كما أثيرت كذلك بعض مسائل المبادىء التى كان يفترض أنها قد حسمت فى رؤوس الاتفاقية، وهو ما يتمشى مع مشاكل اقتراب الصيغة – التفاصيل المعروفة والتى تناولناها فى دراستنا عن المفاوضات الدولية المشار إليها فى أكثر من موضع.

الملاحظة الخامسة تتعلق بالدرجة العالية من التعقيد والطابع الفنى لهذه الجولة فقد كانت إلى حد كبير جولة مفاوضات عسكرية، وعسكرية مالية، وهنا نجد مستويين أو مصدرين

(١) Fo. 371/108425 1954 73393 JE 1192/258. No. 155 (1043/120/54) July 29, 1954.

للتعقيد؛ الأول يتعلق بطابع هذه المفاوضات الفنى العسكرى، والثانى يتعلق بأسلوب إدارة هذه المفاوضات من خلال اللجان التى تشكلت، وهذا المصدر الثانى كان أكثر تعقيداً من الأول؛ وذلك بسبب تعدد اللجان والأسلوب الذى كان يتم به الانتقال من اجتماعات الوفدين إلى اللجان الرئيسية، ومن اجتماعات لجان رئيسية تتحول إلى فرعية وهكذا. وسوف تشير الملاحظة التالية لتشكيل هذه اللجان. والتى يلاحظ منها تداخل عضوية بعض المفاوضين فى أكثر من لجنة، الأمر الذى كان يعنى منطقياً ارتباط ممارسة لجنة ما بانتهاء أعضائها من مهامهم فى لجنة أخرى. وهذا بفرض تفرغهم للمفاوضات، وهو ما كان متوافر بالتأكيد للجانب البريطانى، بينما لا تتوفر معلومات بهذا الصدد بالنسبة للجانب المصرى؛ بل إنه يستبعد هذا التفرغ لدى بعض أعضاء الوفد المصرى كالدكتور العمرى وزير المالية مثلا وعموماً يكفى القول بأنه حتى فى حالة التفرغ، فإن العبء الذى وقع على المفاوضين كان كبيراً، ويعبر عن هذا تقرير للسفارة الأمريكية فى منتصف أغسطس أشار إلى أن وزير مفوض السفارة البريطانية كان يضطر أحياناً لحضور ثلاثة اجتماعات فى اليوم الواحد (١).

ومن ناحية أخرى، فيما يعكس مدى التعقيد الفنى، فإنه فى تقرير للوزير المفوض البريطانى كافرى – والذى كان أحد معاونى السفير ستيفنسون الرئيسيين – أشار المسئول البريطانى إلى مشكلة سكرتارية اللجان، والتى جاء معظمها بالنسبة للجانب البريطانى من قاعدتهم بالسويس، دون رصيد لديهم عن معظم المعلومات الضرورية عن كيفية إدارة المؤتمرات. كما أشار التقرير كذلك إلى مشكلة تعدد الجهات التى ترسل لها تقارير عن أعمال اللجان فى مصر، حتى أنهم أعدوا قائمة تشمل أسماء المسئولين البريطانيين العديدين الذين سترسل إليهم مذكرات وتقارير الوفد عن كل الاجتماعات، ويكشف التقرير نفسه عن التعدد الكبير فى هذه الجهات، الأمر الذى كان يعنى عبئاً إضافياً فى عملية المتابعة (٢).

الملاحظة السادسة: تتعلق بتشكيل هذه اللجان، ويلاحظ مبدئياً تباين بعض أسماء هذه اللجان بين ما نشرته جريدة الأهرام، وبين ما جاء فى الوثائق البريطانية، التى يفترض أنها أكثر دقة فى هذا الصدد، ولقد كانت هناك أربع لجان رئيسية :

١ – لجنة التوجيه والتحرير Sterring and Drafting وقد تشكلت هذه اللجنة بالنسبة

---

(١) من المجموعة الخاصة 641 - 74/8 - 1454 August 14, 1954.

(٢) Fo. 371/108427 73393 JE 1192/305. (1043/11/35/54) August 12, 1954.

للجانب المصرى، برئاسة د. فوزى وعضوية السادة عمر لطفى والقائمقام أركان حرب محمد على عبد الكريم، والسيد أحمد سعيد وسكرتارية السيد عبد الله العريان، أما الوفد البريطانى فقد كان برئاسة السفير البريطانى وعضوية السيد موريس، والمستشار القانونى فرانسيس فاليت (*) لفتنانت كولونيل ستيفنسون، وهدف هذه اللجنة هو وضع مسودة الاتفاقية الرئيسية وتناول ما تنقله اللجان الأخرى من مسائل إليها.

٢ - لجنة الانسحاب، واستخدام الأهرام لهذا الصدد تعبير لجنة الجلاء، وتشكلت بالنسبة للوفد المصرى برئاسة الأميرالاى طه فتح الدين وعضوية أحمد سعيد، والقائمقام أركان حرب محسن إدريس، والقائمقام أركان حرب محمد بديوى حسن فؤاد، وقائد اللواء الجوى جمال عفيفى، وقائد اللواء الجوى على لبيب وسكرتارية البكباشى أركان حرب أحمد إسماعيل وقائد الأسراب عبد الفتاح حسن، أما الوفد البريطانى فكان برئاسة السيد جارى، وعضوية أوسلى والبريجادير روبرتسون والبريجادير لاس، والكابتن رامكن والكابتن فبيل وسكرتارية الميجور دكسون. واختصاص هذه اللجنة تسليم جدول متفق عليه لانسحاب القوات البريطانية والموافقة على حصانات القوات البريطانية خلال فترة الانسحاب.

٣ - لجنة تنظيم القاعدة، ورأسها من الجانب المصرى الأميرالاى طه محمد فتح الدين وعضوية السيد عمر لطفى والقائمقام أركان حرب محمد فؤاد الطودى وقائد اللواء الجوى جمال عفيفى، وقائد لواء جوى عز الدين رمزى وسكرتارية الكابتن عبد المجيد فريد وقائد الأسراب محمد صفوت، أما الجانب البريطانى فقد كان برئاسة البريجادير روبرتسون والبريجادير لاس والكابتن رامكن، والسيد أوسلى السكرتير العمالى بالسفارة. واختصاص هذه اللجنة تأسيس ترتيبات تفصيلية لتشغيل القاعدة بواسطة مقاولين مدنيين.

٤ - اللجنة المالية، برئاسة الدكتور فوزى عن الجانب المصرى وعضوية الدكاترة العمرى والجريتلى والقيسونى، أما الوفد البريطانى فلا تتوافر أسماء أعضائه. واختصاصاتها واضحة بالمنازعات المالية بين الطرفين.

والملاحظة الأولية على هذا التشكيل فضلا عن تداخل بعض الأعضاء كما سبق هو

(*) كان كل من عمر لطفى وعبد الله العريان من رجال وزارة الخارجية، وأصبح العريان فيما بعد مندوب مصر الدائم فى نيويورك، والسيد أحمد خيرت سعيد من مسئولى وزارة العدل.

أما فاليت، فقد كان أحد المستشارين القانونيين لوزارة الخارجية البريطانية. وكان يقوم بمتابعة ومراجعة الصياغات القانونية للاتفاقية الخارجية البريطانية، خلال المراحل السابقة على مرحلة التفاصيل.

وجود تباين عددى؛ فالوفد المصرى دائمًا أعضاؤه أكثر عددًا من البريطانى ففى اللجنة الأولى ٦ : ٤، والثانية ٨:٧ والثالثة ٧:٤. وكذلك هناك اختلاف متمثل فى عضوية السيد أوسلى الملحق العمالى للسفارة البريطانية فى لجنتى تنظيم القاعدة والانسحاب لما لهذا الموضوع من جوانب عمالية، بينما ليس فى الوفد المصرى نظير له من الجهات العمالية كوزارة الشئون آنذاك التى كانت تتعامل مع الجانب البريطانى خارج المفاوضات بهذا الصدد.

وأخيرًا فإن الأمر لم يقتصر على اللجان الأربع، بل تفرع من بعض هذه اللجان لجان فرعية كانت تناقش مسائل معينة ثم تندمج فى الرئيسية وتعود للجان الفرعية (١).

ولقد أدت هذه الصعوبات الفنية، فضلا عن بعض مشكلات تتعلق بمبادىء إلى حد ما، إلى تأخر المفاوضات عن الإطار الزمنى الذى حددته مصر أولا، وهو أول سبتمبر ١٩٥٤، تحسبًا لمواعيد افتتاح الدراسة بالجامعة المصرية، ثم تأجلت إلى منتصف سبتمبر وهكذا. ولقد كان لهذه الحدود الزمنية أثرها فى خلق التوتر والضغط النفسى على المفاوضين، وهو الأمر الذى استمر بشكل ما حتى اللحظات الأخيرة لهذه المفاوضات.

الملاحظة السابعة: وتتعلق بتأكيد ما تشير إليه دراسات المفاوضات الدولية، من أهمية التفاعلات بين وفد التفاوض وحكومته وأن هذه التفاعلات قد تكون أحيانًا مصدر صعوبة كبيرة للمفاوضين ونجد فى حالتنا الدراسية نموذجًا واضحًا لذلك. فقد شكا السفير البريطانى ستيفنسون لزميله الأمريكى كافرى، من الصعوبات التى كان يتعرض لها من حكومته فى لندن، وأن مسئولى الخارجية البريطانية يقلبون رؤوس الاتفاقية رأسًا على عقب، ويهملون مسائل جاءت بها، ويبتكرون أخرى غير موجودة، حتى أنه اضطر إلى إرسال رالف مورای وزيره المفوض والمستشار القانونى للسفارة جراهام إلى لندن لإبلاغهم - على حد تعبيره - بحقائق الحياة (٢).

وفى الواقع إن متابعة التقارير المتداولة فى الخارجية البريطانية خلال هذه الجولة تكشف هذا بوضوح. فكثيرًا ما كانت الخارجية البريطانية تتخذ مواقف أكثر تشددًا من العسكريين البريطانيين فى مسائل ذات صفة عسكرية أساسًا (٣)، وفيما يخالف آراء

---

(١) مصدر هذه المعلومات: جريدة الأهرام، ١٩٥٤/٨/١.

وعن الوثائق البريطانية تقرير من الإدارة الأفريقية للويد

Fo. 371/108434 73393 JE 1192/512 Sep. 14, 1954.

(٢) من المجموعة الخاصة:

No. 352 641 - 74/8 - 3054 Aug. 30, 1954.

(٣) النماذج عديدة منها تقرير لأحد مسئولى الإدارة الأفريقية ميلا رد، عبر فيها عن مواقف بالغة التشدد تجاه معظم مسائل المفاوضات

Fo. 371/10631 73393 JE 1192/938. Sep. 1, 1954.

المستشارين القانونيين للوزارة، من ذلك مسألة التصديق، والتى تستحق هنا وقفة خاصة، إذ يبدو أن بريطانيا قد خلقت قضية وهمية من هذه المسألة. فهى مسألة لم تتضمنها رؤوس الاتفاقية، فعندما أثارتها بريطانيا لأول مرة فى هذه المرحلة - أى التفاصيل - كانت تريد أن يكون السريان بدءًا من التصديق، ثم عندما تبين استحالة ذلك، بدأت فى إعداد صياغات مركبة وغير واضحة الأبعاد تريد أن تؤكد بها أن السريان سوف يبدأ من التوقيع، ولكن الاتفاقية ستخضع للتصديق. ومن ناحية أخرى كانت رغبة مصر فى أن يتم الانتهاء من الاتفاقية أول سبتمبر ثم منتصف سبتمبر، يتضمن مخاطرة ومخاوف أساسها وجود فاصل بين التوقيع والتصديق لتعطل البرلمان البريطانى، ومن ثم كانت مصر تطرح - كما سنرى - مخاوفها من أن يؤدى أى شىء داخلى فى مصر إلى التأثير على قرار البرلمان البريطانى بالتصديق، ولكن بتأخير المفاوضات حتى قرب انعقاد المجلس، بل انعقاده فعليًا أثناء التفاوض أو الأيام الأخيرة له، ومع وعد بريطانيا بسرعة عرض للتصديق، أصبحت هذه المسألة أقل حساسية. المهم فى هذا كله هو أن السفير البريطانى كان يضطر - رغم اعتراضاته - على اتخاذ هذا الموقف تحت تأثير تعليمات واضحة من حكومته.

وأخيرًا فإن الطبيعة المعقدة لهذه الجولة، وتعدد جلساتها بشكل غير عادى، فرض تناولا مختلفًا لتطورات المفاوضات. ومن ثم تتركز الدراسة على المسائل التفاوضية، ومواقف الطرفين بشأنها، مع محاولة إبراز مناخ العملية التفاوضية وتفاعلاتها المختلفة، ودون إغفال للبعد الزمنى لهذه التفاعلات.

ويمكن تقسيم هذه الجولة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى، وتبدأ من أوائل أغسطس وحتى منتصف سبتمبر، وخلالها تعرضت المفاوضات لصعوبات متزايدة، خاصة فى نهايتها، والمرحلة الثانية حينما رأس الوفد البريطانى أنتونى ناتنج وكيل الخارجية، والذى أصبح فى أواخر أيامها وزير دولة للشئون الخارجية، وتبدأ هذه من نهاية سبتمبر وحتى توقيع الاتفاقية.

المرحلة الأولى: أغسطس - سبتمبر ١٩٥٤:

وقد بدأت هذه المرحلة خلال أيام معدودة من الانتهاء من التوقيع على رؤوس الاتفاقية؛ ففى أول أغسطس أعلن عن اجتماع ثلاثى بين الدكتور فوزى والسفيرين البريطانى والأمريكى(*)، وفى الثانى من أغسطس اجتمع الوفد المصرى للمباحثات ومعه السيد على

(*) لا تتوفر معلومات من الوثائق بشأنه.

صبرى كسكرتير جديد للمباحثات - وكمظهر آخر للتعبير عن الطابع العسكرى للمباحثات - حيث كان السكرتير السابق مدنياً وهو السيد على زين العابدين كما أعلن عن تشكيل اللجان وفق ما سبق (١).

وعلى هامش الإعداد لهذه التطورات أجريت اتصالات أخرى بين ممثلى السفارة البريطانية وممثلى وزارة الشئون الاجتماعية لبحث توفير العمال اللازمين للإسراع فى عملية الجلاء وتصفية القاعدة وفك آلاتها وورشها، ونشر أن السلطات المصرية أبدت استعدادها لذلك وأنها ستقدم كل مساعدة ممكنة لسرعة إجلاء القوات العسكرية بتقديم قطارات السكك الحديدية اللازمة لهذا الغرض (٢).

وقد بدأت اجتماعات اللجان بجلستين يوم ٣ أغسطس للجنتى تنظيم القاعدة والانسحاب على التوالى، حيث كان معظم أعضاء اللجنتين مشتركين (٣). أما اللجنة المالية فقد عقد أول اجتماع لها فى ٥ أغسطس ١٩٥٤ بينما عقد أول اجتماع للجنة التوجيه والتنسيق فى ١٠ أغسطس ١٩٥٤. وبالنسبة للتحديد الزمنى، فوفقًا لبرقية للسفير البريطانى فى ٣ أغسطس أن فوزى طلب منه فى اليوم نفسه الانتهاء فى أول سبتمبر، وافق ستيفنسون بشرط عدم اتهام مصر لبريطانيا بسوء النية لو طالت المفاوضات عن هذا التاريخ ومن ثم عدم الإعلان عنه كنوع من الحيطة (٤)، إلا أن الجانب البريطانى كان مدركًا منذ البداية صعوبة هذا فى أقل من ٦ أسابيع، فقد أبلغ تشكبرج السفير الأمريكى بلندن فى ٤ أغسطس بنيتهم فى التوصل لاتفاق نهائى خلال ٦ أسابيع قبل استئناف الدراسة فى الجامعات المصرية فى نهاية سبتمبر، على أن تشمل المسائل الأساسية تاركين التفاصيل الفنية للجنة عمل (٥)، وهو اتجاه لو كان قد تحقق لكان يعنى عملياً جولة ثالثة للمفاوضات. وفى الواقع أن التأخير الذى حدث يصعب عدم اتهام الجانب البريطانى معه بأنه كان سبباً من أسباب حدوثه، وسيتضح هذا من العرض التالى.

ويتناول هذا العرض أولا تطورات المسائل الرئيسية فى المفاوضات، وليس تطورات

---

(١) أهرام، ١٩٥٤/٨/٣.

(٢) أهرام، ١٩٥٤/٨/٣.

(٣) أهرام، ١٩٥٤/٨/٣.

(٤) Fo. 371/108425 73393 JE 1192/261.

(٥) من المجموعات الخاصة، No. 610 641 - 74/8 - 454.

اجتماعات اللجان لكثرة عددها غير العادى - أى هذه الاجتماعات - ولعدم توفر كافة البيانات والمواقف التى درات بكل اجتماع على حدة، وإنما اعتماداً على ما ورد فى الوثائق البريطانية من تقارير بشأن الاجتماعات الرئيسية للوفدين واللجان وتقارير السفير البريطانى عن الموقف فى المفاوضات عموماً، والدراسات والتقارير التى تداولتها الأيدى فى الخارجية البريطانية بشأن طريقة وتطورات عمل اللجان المختلفة. وفيما يلى عرض لأهم هذه المسائل بصرف النظر عن ترتيبها فيما يتعلق بمدى حدة وأهمية الخلاف بين الطرفين بالنسبة لكل مسألة.

(أ) مسألة فقرة قناة السويس:

كما سبق ورأينا تضمنت رؤس الاتفاقية فقرة خاصة عن احترام حرية الملاحة بالقناة وأنهاء جزء لا يتجزأ من مصر، والذى حدث أن بريطانيا تقدمت بطلب جديد - وإن كان لا يتعلق بمبدأ - وهو الإشارة لهذه المسألة فى الديباجة، وفى متن الاتفاقية كذلك. وكان موقف فوزى فى الاجتماع التالى هو رفض فكرة الموضعين والاكتفاء بالإشارة إليها فى الديباجة أو المتن أى فى موضع واحد فحسب (١) وفى اجتماع ١٠ أغسطس بين الطرفين استمر الموقف كما هو حيث أصر فوزى على موقفه سابق الذكر بينما أبدى ستيفنسون رغبته فى تأجيل المسألة (٢). والمناقشات التى كانت فى الخارجية البريطانية آنذاك تكشف عن أن اهتمامهم بإبراز المسألة كان مرتبطاً برغبتهم فى إرضاء فرنسا، وأن المسألة لم تكن تمثل لديهم أهمية كبيرة واضحة، وبهذا وصلوا فى النهاية لاستبعاد ألا ترحب فرنسا بإشارة واحدة حيث إن هذا لن يغير من الوضع كثيراً (٣).

٢ - الموقف من معاهدة ١٩٣٦:

ولقد كانت هذه المسألة من بين المسائل التى لم يتضمنها الاتفاق الخاص بالمبادىء واتفق فى اجتماعات هيد على تركها للاتفاقية التفصيلية. ومن ثم فهى مسألة تحمل إمكانية الخلاف بشأنها وهذا ما حدث بالفعل، إذ ظهر تناقض بين مشروعى الطرفين اللذين قدما فى

---

(١) Fo. 371/108426 73393 JE 1192/272 No. 926. Aug. 5, 1954.

(٢) Fo. 371/108426 73393 JE 1192/267. NO. 971 Aug. 11, 1954.

(٣) Fo. 371108431 73393 JE 1192/438 Sep. 1, 1954.

ويشير تقرير أخر للمستشار القانونى للخارجية البريطانية فى ٨/٧ بتفضيله الإشارة للقناة فى الديباجة إن لم يكن هناك بد من موضع واحد

Fo. 371/108427 73393 JE 1192/302.

هذه الجولة فقد أراد الوفد المصرى الإشارة إلى أن هذه المعاهدة قد ألغيت، بينما اعترض الوفد البريطانى على هذه العبارة التى تعنى اعترافه بإلغاء مصر لهذه المعاهدة من جانب واحد. فيشير تقرير عن اجتماع فى ٥ أغسطس أن الجانب المصرى مع قبوله أن بريطانيا لم تعترف بإلغاء مصر للمعاهدة فإنه كان يصر على وضع فقرة تحمل هذا المعنى أى إلغاء المعاهدة وأن تكون الفقرة الأولى فى الاتفاقية. ودعم فوزى موقفه هذا بما جاء فى مسودة اتفاقية صدقى - بيفن، كما رفض اقتراح بريطانيا بتجنب الإشارة إلى كل الاتفاقيات السابقة على أساس أن بريطانيا لن تثير فى الواقع أمر المعاهدة، وأصر على أن الاتفاقية يجب أن تتعامل بشكل محدد مع معاهدة ٣٦، ونقل السفير البريطانى هذا المضمون مع اقتراح بقبول الاتجاه المصرى مع تغيير عبارة إلغاء إلى توقف عن التأثير أو السريان (١).

ووافقت الخارجية البريطانية على اقتراح سفيرها فى ١٠ أغسطس، والذى قام بعرض هذا الموقف فى اجتماع فى ١٠ أغسطس، ولكن د. فوزى أصر على استخدام كلمة الإلغاء. واعترض ستيفنسون لأن موقفهم من وجهة نظره يمثل تنازلا عن موقفهم الأول واتفق على تأجيل الموضوع إلى الاجتماع التالى (٢)، ولكن الموضوع استمر مطروحاً فيما يبدو حتى منتصف شهر سبتمبر؛ حيث يشير تقرير لأحد مسئولى الخارجية البريطانية فى ٩/١٨ إلى أن الجانب المصرى عرض صيغة أخرى تضمنت لفظ إنهاء terminated بدلا من الإلغاء، ولم يعجب هذا اللفظ الحكومة البريطانية. وأوضح التقرير خلفية إثارة هذه المسألة وأنها تتعلق بالادعاءات المصرية المتعلقة بالفترة ما بين إلغاء المعاهدة - فى ١٩٥١ - حتى توقيع الاتفاقية ومن ثم أوضح التقرير أن مصير هذه الفقرة سوف يعتمد على تسوية هذه الادعاءات أولا (٣).

والجدير بالذكر أن السفير البريطانى قبل وجهة النظر المصرية التى انتهت بالصيغة التالية التى أرسلها السفير فى ٢٦ سبتمبر « تعلن حكومة المملكة المتحدة أن معاهدة التحالف... إلخ أنهيت» وطلب معرفة وجهة نظر حكومته (٤). وبهذا المعنى انتقلت المسألة للمرحلة الثانية.

---

(١) Fo. 371/108426 73393 JE 1192/272. No. 926 August 5, 1954.

واستخدم السفير تعبير «توقف عن السريان».

(٢) Fo. 371108426 73393 JE 1192/287. No. 971. Aug. 11, 1954.

(٣) Fo. 371/108436 73393 JE 1192/265. Sep. 18, 1954.

(٤) Fo. 371/108435 73393 JE 1192/539. No. 1388. Sep. 26, 1954.

٣ - مسألة التصديق:

تعد هذه المشكلة الانعكاس الواضح للمتغيرات الداخلية لدى الطرفين خلال هذه الفترة، فقد كان الموقف المصرى هو التخوف من أن تطول الإجراءات البرلمانية البريطانية لو أن الاتفاقية سرت منذ التصديق، وتكون الفرصة متاحة أمام المعارضة المصرية خلال ذلك لمحاولة إثارة المتاعب بما قد يمنع التصديق البرلمانى البريطانى. ومن ناحية أخرى كان الموقف بالنسبة لبريطانيا هو أن الاعتبارات البرلمانية والسياسية تجعل من مسألة التصديق أمراهاما لسريان الاتفاقية. وهكذا أصبحت المشكلة هى: هل تسرى الاتفاقية منذ التوقيع أم منذ التصديق؟. ويلاحظ أن هذه المسألة أثيرت منذ مرحلة توقيع رؤوس الاتفاقية وانتهت بقبول وجهة نظر مصر فى هذه الاتفاقية، ولكن بريطانيا فيما يبدو تراجعت عن موقفها السابق لسبب غير واضح فى الوثائق البريطانية، وقد يكون ضغوطًا حزبية وبرلمانية اتفق على تجنبها. أيًا كان فإن بريطانيا قدمت مسودتها الأولى فى اجتماع ٥ أغسطس السابق الذكر عن السريان بدءًا من التصديق عليها، فاعترض الوفد المصرى على أساس أنه قد تم فيما سبق حسم هذه المسألة. وكان تعليق الخارجية البريطانية فى ١٠ أغسطس هو رفض الموقف المصرى وضرورة الإصرار على مسودتهم مع تعديل خفيف، وأنه يجب أن يفهم الجانب المصرى أنه فى ظل مادة انسحاب القوات، فإن هذا الانسحاب سوف يبدأ من تاريخ التوقيع وكذلك سريان الاتفاقية (١). وبعد ذلك قدمت بريطانيا صيغة هشة تشير إلى أن هذه الاتفاقية سوف تكون موضعًا للتصديق ولكنها سوف تسرى منذ تاريخ توقيعها. ورفضت مصر هذا أيضًا فتقدم السفير البريطانى لحكومته باقتراح الصيغة الآتية: «إن هذه الاتفاقية سوف تخضع للتصديق ولكنها سوف تكون لها تأثيرًا كما لو قد سرت منذ تاريخ التوقيع»، وكان أساس وجهة نظره أنه لا فارق بين الصيغتين حيث ستخضع كلتاهما للبرلمان الذى إذا اعترض فإن الاتفاقية التى سرت منذ التوقيع لن يكون لها سريان (٢). وانشغلت الخارجية البريطانية طويلا بإيجاد مخرج من هذه المشكلة. وتشير تقارير الإدارة الأفريقية - حتى قرب نهاية أغسطس - إلى ميل واضح فى هذه المسألة (*) فى ضوء الالتزامات البرلمانية وتعهد الحكومة بمناقشة رؤوس الاتفاقية والاتفاقية فى البرلمان (٣). بينما مال تشكبرج باعتداله الملحوظ إلى القول بعدم تناقض موقفهم مع الصيغة المصرية، فالاتفاقية لن تسرى إلا بالتصديق عليها، ولكن إذا صدق عليها تسرى

---

(١) Fo. 371/108426 73393 JE 1192/272 No. 1251. August. 10, 1954.

(٢) Fo. 371/108431 73393 JE 1192/415 Aug. 25, 1954.

(*) فى الواقع لم تكن هذه هى مسألة التشدد الوحيدة، والتى عكست اتجاهًا لهذه الإدارة خلال هذه الجولة وما سبقها. وسنرى أن ستيفنسون سيشكو من هذه المسألة فيما بعد.

(٣) Fo. 371/108431 73393 JE 1192/416 Aug. 19, 1954.

منذ التوقيع وأيده المستشار القانونى للخارجية وكذلك وكيل الخارجية سير إيفون كيركباتريك ووزير الدولة لويد الذى علق فى ٨/٢١ على وجهة النظر هذه بأنه يمكن الدفاع عنها فى البرلمان للأسس التالية:

(أ) سوف يكون البرلمان قادراً على معارضة الاتفاقية.

(ب) ما هو معروف فى رؤوس الاتفاقية من أن السريان منذ التوقيع.

(ج) أنه من المناسب لبريطانيا ومصالحها، خاصة المتعلقة بالادعاءات، أن يبدأ السريان منذ التوقيع.

كما لاحظ لويد أنه يمكن الأخذ فى الاعتبار أن المفاوضات قد تمتد حتى قرب انعقاد البرلمان بما لا يباعد بين تاريخى التوقيع والتصديق، وعندئذ سوف يمكن إقناع المصريين بقبول الصيغة البريطانية الأصلية (١).

ولا تفسر لنا الوثائق التى تم الاطلاع عليها استمرار هذه المشكلة حتى منتصف سبتمبر حينما شكا د. فوزى من أن بريطانيا تريد فقرة للتصديق ما بين شهرين أو ٣ أشهر، وأن مصر تعارض للأسباب الداخلية التى قد تسمح للمعارضة بإثارة المتاعب لمنع التصديق، بالإضافة لعودة الدراسة خلال أيام، وأرسل كافرى هذا المضمون فى اليوم نفسه معلقاً بأن الإنجليز ربما خلقوا (خيال مآته) اسمه التصديق عندما سيضربونه سيضربون أنفسهم بالضربة القاضية (٢). وفى ٢٢ سبتمبر اتضح أن المسألة وصلت إلى حد خطير حيث أكد د. فوزى فى مباحثاته مع ستيفنسون على خطورة هذه المسألة ومدى الإساءة التى يمكن أن تلحق بالاتفاقية بسببها، وقال إن حكومته تتوسل إلى إيدن بأمانة لإعادة النظر فى قراره، وقد أدت لغة فوزى هذه، التى ينظر إليها بوصفها تأدباً روتينياً أو مبالغة من جانب فوزى لتشجيع بريطانيا على التخلى عن تشددها، إلى تعليق السفير لحكومته بأنه مقتنع بأن مخاوف الحكومة المصرية من التأخير فى التصديق حقيقة (٣)، ويلاحظ أن آخر صيغة ترددت فى الإدارة - الأفريقية فى هذه الفترة يكشفها تقرير فى أواخر سبتمبر ذكر التالى :

«هذه الاتفاقية سوف تظل ساريه لفترة ٧ سنوات من تاريخ توقيعها، ثم إنها سوف يصدق عليها وسوف يتم تبادل التصديق» ولكن مسئولين آخرين آثاروا شكوكاً حول فعالية التصديق فى هذه الحالة كما أشاروا إلى أن الجانب المصرى قد يثير تساؤلات حول معنى السريان فى هذه الحالة قبل حدوث التصديق (٤). وهكذا ظلت هذه المسألة معلقة حتى نهاية هذه الفترة.

---

(١) Fo. 371/108431 73393 JE 1192/641 Aug. 21, 1954.

(٢) من مجموعة الوثائق الخاصة No. 474 641 - 7419 - 1554 Sep. 16, 1954.

(*) لا تشير أية وثيقة لتدخل أمريكى حول هذه المسألة بما يؤكد رغبة أمريكا فى عدم لعب دور نشط فى هذه المرحلة.

(٣) Fo. 371/108434 73393 JE 1192/515. No. 1353 Sep. 22, 1954.

(٤) Fo. 371/108435 72393 JE 1192/547. Sep. 23, 1954.

وبينما يبدو من الواضح أن إثارة بريطانيا للمسألة تتضمن استفزازًا واضحًا لسبق الاتفاق على هذه المسألة قبل ذلك، فإن أسباب الموقف المصرى قد يمكن أن يضاف إليها الإحراج الذى قد تتعرض له الحكومة فى وجود بند كهذا فى غياب مؤسسات التصديق ووضع نجيب الرافض للاتفاقية كذلك.

٤ - مسألة التشاور:

هذه المرة كان التراجع من مصر، وإن كانت المسألة كما سبق لم تكن قد حسمت تمامًا فى اتفاقية المبادىء ، ولقد أثيرت المسألة بشكلٍ وضعها على السطح فى نهاية هذه الفترة، حينما اتصل د. فوزى تليفونيًا فى ٩/٢٧ بالسفير البريطانى أبلغه برغبة مصر فى إلغاء هذه الفقرة. واقترح السفير على حكومته أنه كمخرج يمكن وضع هذه الفقرة فى مذكرة يتفق عليها (١). وقد يكون دافع الموقف المصرى بهذا تجنب الدخول مع بريطانيا فى مشكلة كيفية صياغة هذه الفقرة بالشكل الذى يرضى مصر، بحيث تؤكد أن الاتفاقية ليست لما لا نهاية.

٥ - مسألة تسهيلات الانسحاب:

وتشمل هذه المسألة العديد من النقاط الفرعية: -

من ذلك بعد أو نقطة المسئولية المصرية خلال الانسحاب؛ ففى اجتماع ٥ أغسطس سابق الذكر اتفق على أن المسئوليات المصرية لا يجب أن تكون أكبر ولا أقل من مسئولية حماية الأرواح والملكيات، واتفق الطرفان على الإشارة لمسئوليات مصرية خاصة أثناء انسحاب القوات البريطانية فى أحد الملاحق. وتحفظ د. فوزى على عدم مسئولية مصر عن خسائر راجعة لإهمال المقاولين ووافقت الحكومة البريطانية على هذا، وتضمين هذه المسئولية فى ملحق، على أن تشمل خطة مصرية واضحة التفاصيل تتضمن مسئولية كاملة لمصر فى هذا الصدد (٢).

مسألة أخرى كانت محل اهتمام الطرفين هى التسهيلات الضرورية وخشية مصر من أن تتذرع بريطانيا بحجج معينة لتأخير الانسحاب، الأمر الذى كان واضحًا فى اجتماع للطرفين فى ١٠ أغسطس (٣). ، وفى اجتماع تالٍ تحدث د. فوزى عن أن موضع هذه المسألة هو ملحق الانسحاب، وليس متن الاتفاقية لأن هذا سيسىء لشكل الاتفاقية وخاصة مع آثاره

---

(١) Fo. 371/108435 73393 JE 1192/340. No. 1392 Sep. 27, 1954.

(٢) Fo. 371/108426 73393. No. 1251 Aug. 10, 1954.

(٣) Fo. 371/10842 73393 JE 1192/287 Aug. 11, 1954.

النفسية المحتملة، وذكر فوزى السفير بأنه قد سبق الاتفاق على عدم تحسين مسودة رؤوس الاتفاقية وإنما يستطيعون الرد بأن الاتفاقية وملاحقها ككل مندمج (١)، وقبلت الخارجية البريطانية هذا العرض المصرى خاصة بعد قبول لجنة إعادة الانتشار من وزارات مختلفة وتقرر ترك المسألة للسفير للتنازل فيها فى النهاية أو التصرف كما يشاء (٢).

على أن من أبرز المسائل التى واجهتها لجنة الانسحاب كانت مسألة جدول الانسحاب ففى اجتماع موسع للجنة الانسحاب ضم د. فوزى والسفير البريطانى وجنرال بنسون بالإضافة إلى أعضاء اللجنة من الجانبين - طرح الجانب المصرى موقفه فى الإسراع بسحب قوات كبيرة فى البداية وعلى أن تشمل هذه المعدلات العالية قوات مقاتلة بأكثر من قوات إدارية، وأن يكون الانسحاب على أسس جغرافية بأكثر من أسس شاملة بمعنى إخلاء مناطق بأكثر من انسحاب جزئى من مناطق متعددة دون إخلاء أى منها. ولكن الموقف البريطانى كان كالتالى: -

١ - أنهم يرغبون فى الانسحاب السريع أيضاً ولكنهم مقيدون بفترة ٢٠ شهراً مما سيضطرهم للحفاظ على عدد كبير نسبياً للمرحلة الأخيرة (وهو يتناقض تماماً مع حجتهم فيما سبق بصعوبة الانسحاب فى أقل من ذلك).

٢ - أنه يصعب فصل القوات المقاتلة عن الإدارية ولكنهم سيتمكنون من ضمان أن تكون النسبة الأكبر المنسحبة خلال المرحلة الأولى من القوات المقاتلة.

٣ -أنهم يفضلون أيضاً نظام المناطق، وأنهم يعدون لجدول الانسحاب، والمتوقع انسحاب عدد ١٤ ألف جندى خلال الأشهر الأربعة الأولى. كما وعد بنسون فوزى ببحث مسألة جدول الانسحاب دون التزام من جانبهم بالاستجابة، كما أحاطه بناء على طلبه بعدد قوات القاعدة وهى ٨٩ ألف جندى (٣). ولكن فى اجتماع تالٍ فى ٢٣ أغسطس ١٩٥٤ كان الموقف البريطانى بصدد هذه المسألة أكثر صلابة؛ فقد رد السفير البريطانى على تساؤلات د. فوزى بهذا الشأن قائلا بأنهم قدموا أقصى ما يمكنهم فى هذا الصدد، مثل الموافقة على الانسحاب على أساس المناطق، وقدموا كافة المعلومات المطلوبة وأن جدول الانسحاب يوضع

---

(١) Fo. 371/108434 73393 JE 1192/519 No. 1357. Sep. 22, 1954.

ويلاحظ السفير وافق على العرض المصرى واقترح قبوله.

(٢) Fo. 371/108436 73393 JE 192/554. Sep. 18, 1954.

(٣) Fo. 371/10842 73393 MNE/W/l.

من جانبهم وليس عليه مع المصريين، وقد جاء هذا الموقف بعد أن كرر د. فوزى اقتراحاته النابعة من أهمية المسألة بالنسبة للرأى العام المصرى، وتضمنت هذه الاقتراحات عرضاً محدداً يتضمن انسحاب ٢٠٪ من القوات خلال الأشهر الأربع الأولى، ٢٥٪ فى المرحلة الأخيرة. ووصف السفير البريطانى فى تعليقه على هذا الاجتماع أهداف الجانب المصرى من إثارة هذه المسألة؛ بأنه يريد استخدامها كورقة تفاوضية خاصة فيما يتعلق بالمنشآت التى ستقدم للمقاولين والتى لابد من موافقتهم عليها وفقًا لرؤوس الاتفاقية (١). وقد كان هذا الموقف من السفير محل تأييد وكيل وزارة الخارجية البريطانية (٢).

ومن المسائل التى أثيرت أيضاً ضم فقرة عن انسحاب القوات البريطانية من القاعدة بعد إعادة تنشيطها وذلك بناء على طلب مصر وكانت الحكومة البريطانية مترددة فى البداية فى الموافقة على هذا الطلب، كما كان هناك اختلاف حول ترتيب هذه الفقرة وفقرات المتاحية الأخرى فى مسودة الاتفاقية، وكانت هذه أيضاً من المسائل التى تناولها اجتماع هيد الموسع بالقاهرة سابق الذكر.

٦ - مسألة تنظيم القاعدة:

بدأت مشكلة لجنة تنظيم القاعدة نتيجة لرغبة د. فوزى فى التعجيل بعملها دون انتظار تحديد العدد الخاص بالمنشآت التى سوف يعهد بها للمقاولين، وأنه قد يمكن التعامل مع هذه المسألة فى ملحق خاص. كذلك يمكن ترك الشروط المرجعية ووظائف مجلس الإدارة المدنى وقنوات الاتصال والتشاور مع المصريين لتوضع بعد انتهاء المقاولين من تقريرهم للحكومة البريطانية (٣). ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاتجاه، ورأت ضرورة الانتهاء من تحديد المنشآت أولا، وانتهاء لجنة المقاولين من زيارة مصر، وأنه لا مجال لمثل هذا الحديث لأنه لا يتوقع الوصول للاتفاقية قبل منتصف سبتمبر، وأشارت فى هذا الصدد إلى رغبتها فى إلحاق ٢٠ فنياً بالسفارة للتفتيش (٤). وتلا هذا إثارة المشاكل أو الجوانب التالية :

---

(١) Fo. 371/108429 73393 JE 1192/335 No. 1075. Aug. 22, 1954.

(٢) Fo. 371/108429 73393 JE 1192/335. Aug. 24, 1954.

(٣) Fo. 371/108426 73393 JE 1192/278 No. 944. Aug. 7, 1954.

(٤) Fo. 371/108426 73393 JE 1192/278 No. 1274. Aug. 12, 1954.

– طلب الجانب البريطانى ترتيبات خاصة للمقاولين فى الدخول والخروج من القاعدة ومصر وتسهيل عملية التأشيرات، ولكن الجانب المصرى رفض هذا بشدة مشيراً إلى أن من حق مصر رفض التأشيرة لبعض العناصر من الناحية الأمنية، كما أنه يجب التأكد من عدم وجود ضباط بريطانيين بين المقاولين، وكان قلق الجانب البريطانى بأن هذا لن يعطى الفرصة لضباط حديثى التقاعد (١).

– كما أثيرت مشكلة بالنسبة لعدد الفنيين؛ فقد طلبت الخارجية البريطانية إبلاغ الجانب المصرى بأن هذا العدد سوف يصل إلى ١٧٥٠ مدنياً، ولكن لجنة المقاولين انتهت نتيجة احتياجها إلى $\frac{١}{٢}$ هذا العدد السابق، مما وضع ستيفنسون فى إحراج شديد، تحدث عنه صراحة لكافرى قائلاً بأنه اضطر وهو يغير رأيه إلى الادعاء بأنه استخدم رقماً كبيراً لحماية موقفهم فى حالة فشل المصريين فى تولى منشآت معينة (٢).

وكانت هناك مشكلة أخرى وهى تصنيف المنشآت فى صلب عملية تنظيم القاعدة وكانت تتعلق بتحديد الآتى وفقاً لتعليمات الخارجية البريطانية لسفيرها فى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ :

(أ) منشآت تصان فى القاعدة وتشغل وتصان بواسطة المقاولين.

(ب) منشآت تصان فى القاعدة وتسلم للمصريين.

(ج) منشآت تدمر وتعاد الأراضى التى كانت عليها لشركة القناة.

(د) منشآت تلغى ويتم التخلص منها (٣).

وكانت اقتراحات السفير بهذا الصدد لا تشمل البند «ج» الذى كان يصعب تصور قبول مصر له (٤)، كما كشف تقرير الخارجية البريطانى السابق هذا أنهم حتى هذا التاريخ لم يكونوا قد انتهوا من إعداد هذه القوائم (٥).

وكانت إحدى مشاكل هذه اللجنة، رغبة مصر فى حصول البحرية المصرية على مقر البحرية البريطانية وكذلك مخازن ومنشآت النفط (٦) ولم تحسم هذه المسألة أيضاً فى الفقرة الأولى.

---

(١) المجموعة الخاصة. No. 337 641 - 74/8 - 2754 Aug. 27, 1954.

(٢) المجموعة الخاصة:
No. 332 641 78/8 - 2754 August 27, 1954.

(٣) Fo. 371/108429 73393 JE 1192/399 No. 1399.

(٤) Fo. 371/108429 73393 JE 1192/244 No. 1086. Aug. 24, 1954.

(٥) Fo. 371/108435 73393 JE 1192/538 No. 1582. Sep. 25, 1954.

(٦) Ibid.

أما أبرز مشاكل تنظيم القاعدة فقد كانت مساكن المقاولين، فقد كانت القاعدة تتضمن منطقة سكنية تدعى المعسكر وكانت أفضل مناطق القاعدة من حيث تجهيزات وتسهيلات المعيشة ورأت مصر أنه من غير المقبول أن يحل المقاولون محل القوات البريطانية فى هذه المنطقة ليصبحوا مجتمعًا مغلقًا، وأنه يمكن عمل ترتيبات لإسكان بعضهم بالإسماعيلية. وركزت مصر فى حججها على ضرورة انتقال بعض قادة وضباط الجيش المصرى الذين سيتسلمون القاعدة إلى هذه المنطقة (١). ولقد تحولت هذه المسألة لتصبح أخطر عناصر الخلاف مع بريطانيا، والتى يمكن تفسير موقف مصر فيها فى ضوء رغبتها فى توفير مزايا لضباطها من ناحية وأسباب تتعلق بالأمن والمخابرات من ناحية أخرى. ولقد كانت هذه المسألة أيضًا أبرز المسائل التى تدخل فيها كافرى تدخلا محدودًا حينما أشار للدكتور فوزى إلى أهمية توفير مساكن مناسبة للمقاولين، ولم يعترض فوزى على هذا المبدأ (٢)، حيث إن مصر لم يكن هدفها إسكان غير مناسب لهم، وإنما ألا ينفردوا بكل المزايا.

٧ - مسألة إسرائيل:

ولقد تناول موضع سابق محاولة إسرائيل ضم فقرة فى الاتفاقية تشمل كل الهجوم على كل منطقة الشرق الأوسط، وكذلك رغبتها فى توضيح أن حربًا إسرائيلية - عربية لن تؤدى لعودة بريطانيا للقاعدة، وخلافًا لمحاولتها التأثير، لضعف فرصتها آنذاك، كان هناك تفكير آخر فى الحكومة البريطانية تعلق بقلق بعض المسئولين من حدوث هجوم إسرائيلى على الأردن، ومدى إمكانية التزامهم بمعاهدة مع الأردن فى الاستفادة من تسهيلات من قاعدتهم فى مصر(٣). وعمومًا لم تكن إثارة المسائل المتعلقة بإسرائيل محل اهتمام واضح خلال هذه المرحلة، إلا باستثناء فى حالة واحدة سيتم التعرض لها خلال جولة ناتنج.

---

(١) على سبيل المثال لا الحصر برقية من السفير حول المسألة فى سبتمبر
Fo. 371/108431 73393 JE 1192/413 No. 1198.

(٢) الوثائق الخاصة. No. 434 641 - 7419 - 1154 Sep. 11, 1954.

(٣) Fo. 371/108431 73393 (1192/1/496). Aug. 14, 1954.

٨ - المفاوضات المالية أو المسائل المالية:

فقد كانت هذه مسألة متسعة وتتصدرها الأبعاد التالية :-

من بين هذه الأبعاد قضية الادعاءات المرتبطة بإلغاء مصر لمعاهدة ٣٦ من جانب واحد؛ إذ ترتب على هذا اعتبار مصر أن بريطانيا مدينة بمبلغ كبير للجمارك [١]، ومن ناحية أخرى طالبت بريطانيا بتعويضات عن إلغاء مصر الاتفاقية [٢]، وقد اتفقت اللجنة المالية على التمييز بين ثلاثة أنواع:

١ - ادعاءات غير مقبولة.

٢ - ادعاءات مقبولة من حيث المبدأ ومتنازع عليها فى القدر.

٣ - ادعاءات متفق عليها.

ومن الطريف أن مصر طلبت فى بداية الاجتماعات أن تعد بريطانيا قائمة بمطالبها، وعندما فعل البريطانيون هذا فوجئوا عندما قال المصريون إن القائمة المصرية سيستغرق إعدادها أسبوعًا آخر [٣].

وعمومًا فإن هذه المسألة رغم أنها لن تحسم خلال هذه الفترة، فسوف يتم تراضى الطرفين بالتنازل عن معظم الادعاءات حيث كانت مصر قد وافقت على مبالغ ديون معينة لبريطانيا وبلغت ٣١٫٥ مليون جنيه [٤]، بينما لم تعترف بريطانيا بديونها للجمارك لأنها لم تعترف بإلغاء المعاهدة، فتم هذا الحل بتنازل كل من الطرفين عن اعاءاته المالية.

المشكلة المالية الثانية هى مشكلة إيجار المنشآت، وطلبت مصر دفع إيجار عن المناطق التى تحتلها منشآت القاعدة، ولكن بريطانيا رفضت هذا لأنها أراضٍ مملوكة للحكومة المصرية مع قبول دفع هذه الإيجارات للأراضى المملوكة ملكية خاصة [٥].

مشكلة مالية أخرى وهى مسألة نفقات المنشآت التى ستتركها بريطانيا لمصر، وبطبيعة

---

(١) وصفتها النيويورك تايمز بأنها مبلغ ٥٨ مليون جنيه بينما تتحدث الوثائق الأمريكية عن ٦٥ مليون جنيه
New York times; August 17, 1954.
No. 308641 74/8 - 2454 August 24, 1954.

(٢) New York Times; August 17, 1954.

(٣) ومن بين المسائل التى أثارتها بريطانيا هنا مسألة الطرق التى كان المفروض أن يبنيها المصريون فى ظل معاهدة ٣٦ ولم يفعلوا من المجموعة الخاصة
641 - 74/8 - 2054 Aug. 20, 1954.

(٤) Ibid.

(٥) Fo. 371/108426 73393 JE 1192/245. No. 933 Aug. 6, 1954.

الحال كان موقف بريطانيا هو محاولة تقليل إسهامها قدر الممكن وإلغاؤه فى معظم الأحوال (١).

كما أن هناك أيضًا قضية الإعفاءات الجمركية للمقاولين المدنيين خلال مرحلة السلم وللقوات البريطانية عند إعادة تنشيط القاعدة (٢).

وقد بلغ من حد تاثير هذه المسائل المالية أن وصفها كافرى فى برقية له فى ٢٠ أغسطس بأنها تسير فى معارك يومية، وأن أحد الاجتماعات استغرق من الثامنة صباحًا حتى الثامنة مساء دون راحة. (٣)

مرحلة الأزمة ومحاولات اختيار مناهج جديدة ثم تصعيد أزمة المفاوضات:

لم تكن المسائل السابقة هى مسائل الخلاف الوحيدة، فقد كانت هناك مسائل أخرى عديدة تتعلق بالصياغة، من ذلك موضع الإشارة للالتزام بميثاق الأمم المتحدة وهل يكون فى متن أم فى ديباجة الاتفاقية. كما استغرق الطرفان فى أعمال اللجان بحيث بدا وكأن هناك العديد من الحلقات المفرغة، ولقد بدأت أولى محاولات الخروج من هذه الدائرة فى ٧ سبتمبر بمبادرة الدكتور فوزى الذى دعا السفير ستيفنسون لمقابلته ونبه إلى سرعة مرور الوقت وإلى الاحباط وعدم الصبر اللذين أصابا المفاوضين المصريين فى اللجان المختلفة، واتفقا كما يقول تقرير السفير، على أن المشكلة ناتجة عن عدم مشاركة هؤلاء المسئولين فى الجولة السابقة وإلى افتقارهم للخبرة، واقترح د. فوزى للخروج من حالة الغرق فى التفاصيل الصغيرة والفنية وعدم حسم المسائل البارزة فى المفاوضات التالى :

١ – عقد اجتماع كامل للوفدين فى ١٦ سبتمبر للتمهيد لتوقيع الاتفاقية.

٢ – وربما كان هذا هو أهم الحلول وهو العمل وستسفنسون (خارج قاعات التفاوض) لإيجاد حلول للمشاكل الصعبة.

٣ – إمكانية قيام السفير البريطانى باقتراب شخصى لرئيس الوزراء المصرى خلال الأسبوع التالى، ووافق السفير البريطانى على تجربة الحلول الثلاثة، وأرسل لحكومته باقتراح

(١) Fo. 371/108427 73393 JE 1192/298. No. 994. Aug. 13, 1954.

(٢) Fo. 371/108427 73393 JE 1192/301 Aug. 13, 1954.

(٣) No. 291 - 641 - 74/8 - 2054. Aug. 20, 1954.

مشاركة بنسون وممثلى المجموعات العسكرية إذا وجدوا الوقت فى اجتماع موسع مع الجانب المصرى، مما سيفيد أيضًا فى عمل اتصال شخصى مع القادة المصريين [١]. ولعل أبلغ دليل على حالة الاستغراق فــى الجزئيات وضيق الوقت لــدى المفاوضين هو تعليق الوزير المفوض البريطانى مــوراى مساعد ستيفنســون الرئيسى فــى المفاوضات لأحــد مسئولى السفارة الأمريكية بأن مثل هــذا الاجتماع سوف تكون فائدته محدودة؛ لأنه والسفير مشغولان يوميا باللجان الفرعية، ولن يعنى الاجتماع سوى استيراد بنسون لمدة يوم من فايد [٢]. وفى الواقع لا تشير الوثائق البريطانية أو الأمريكية أو تتبع صحيفة الأهرام إلى حدوث هذا الاجتماع الموسع، الذى لو كان قد حدث للفت أنظار الصحف على الأقل التى كانت تفاصيل حدوث الاجتماعات اليومية سواء من حيث المشاركين أو ما يتسنى لهم مما يتمكنون من معرفته عن هذه الاجتماعات.

على أن المؤكد أنه حدث لقاء بين السفير البريطانى وعبد الناصر فى ١٤ سبتمبر وبحضور د. فوزى كما انضم للاجتماع فى جزء منه السيد صلاح سالم وقد تم تناول المسائل الآتية:

(أ) مسألة التصديق: حيث تعرض عبد الناصر لصعوبات هذه المسائل لحكومته داخليا واقتراح إلغائها، وقدم حجة مفادها سريان اتفاقية السودان منذ التوقيع، وأن الشعب لن يفهم الفارق بين الصياغات المختلفة للسريان منذ التوقيع. (وكان تعليق السفير لحكومته لصالح النظر فيها).

(ب) النقطة الثانية التشاور، ومــا يبدو كأن بريطانيا تريد اتفاقية بلا نهاية، وأوضــح عبد الناصر رغبته فى وضع فقرة «١» من المذكرة المتفق عليها والتى صحبت رؤوس الاتفاقية، ورغم اعتراض السفير فإنه أوصى حكومته بقبول هذا الاقتراح. ويلاحظ أن الطرفين حاولا خلق مناخ ثقة، واتفقا عــلى لقاء تالٍ بعــد يومين أى فــى ١٦ سبتمبر [٣]. ولا يبــدو أن هــذا

---

(١) Fo. 371/108431 73393 JE 1192/436. No. 1204 Sep. 8, 1954.

(٢) المجموعة الخاصة No. 413 641 - 74/9 - 954 Sep. 9, 1954.

(*) تشير هذه المذكرة إلى أن الاتفاقية ليست بلا نهاية أو سريان غير محدد.

(٣) Fo. 371108433 73393 JE 1192/482. No. 1269. Sep. 14, 1954.

وجاء رد الخارجية بالرفض في اقتراح عبد الناصر بشأن هذه الفقرة في:

Fo. 371/108433 73393 JE 1192/486. No. 1590. Sep 24, 1954.

الاجتماع قد عقد أيضاً، حيث لم يتوفر أى مصدر يشير إلى حدوثه. وفى ظل حالة شبه التجمد التى أصابت المفاوضات أرسل ستيفنسون بتقرير بالغ الأهمية فى ٩/٢٣:

١ - أوضح فيه قلقه لطول الوقت الذى استغرقته المفاوضات حتى كتابته للتقرير، وخطورة هذا على الوضع الداخلى المصرى (فقد الحكومة المصرية لأعصابها وتقديمها لمطالب غير معقولة أمام الرأى العام - خطر الحوادث - الإحباط الشعبى المصرى على مستويات مختلفة).

٢ - أنه لا يرى معنى لاستمرار الجدل حول كل نقطة بشكل مستقل عن النقاط الأخرى. وأنه يجب البحث عن خلق موقف تساومى نهائى على أساس صفقة متكاملة، ويمكن لتحقيق هذا إبراز نقاط الاختلاف؛ فالجانب البريطانى يرى أن النقاط الخلافية البارزة هى:

(أ) الادعاءات.

٢ - إعفاءات مقبولة للمقاولين.

(ج) عدد معقول وعملى للمفتشين.

(د) تقسيم لمنطقة المعسكر على أسس مرضية.

(هـ) تسوية مناسبة لمسألة ترتيبات النفط.

(و) تعديلات مسودة فى مسائل تسهيلات وتصريحات الطيران واستبعاد عبارة موانىء الاقتراب من قناة السويس من المادة ٤.

(ز) تأسيس معدلات لخدمات المنشآت والتكلفة (فى حالتى أبو صوير والقناة).

أما النقاط البارزة من الجانب المصرى فهى:

- أن تنتقل مصر ملكية جزء غير محدد ولكن جوهرى من المنشآت دون مقابل.

- دفع نفقات الصيانة والرعاية لجزء من القائمة المعدة لهذا الغرض.

- إلغاء فقرة التصديق.

- ترتيبات خاصة بالنسبة لأنابيب النفط تتضمن نقلها لمصر.

- تغيرات مسودة ومن أهمها :

(أ) إعادة ترتيب مواد ٤، ٥، ٦ الاتفاقية الرئيسية.

(ب) ضم موانىء الاقتراب من قناة السويس فى مادة ٤٦.

(جـ) مادة إلغاء معاهدة ٣٦.

ثم أوضح ستيفنسون وجهة نظره على أساس وإمكانية مقايضة بعض عناصر المجموعتين) على سبيل المثال مسألة الإعفاءات للمقاولين لأنها قاربت الانتهاء فى اللجنة الفرعية، مع ملاحظة أن الموافقة المصرية على مستوى أعلى تعتمد على قبولهم العام فى مسائل أخرى. مسألة عدد المفتشين يمكن التوصل لحل وسط فيها، وأن بعض النقاط المصرية كالنقطة الأولى لا يمكن حلها فى مستوى أقل من رئيس الوزراء فى إطار اتفاق لتحقيق المتطلبات المصرية فى نقاط أخرى. ويمكن أن تكون لغرض تعديلات المسودة أ، ح مزايا لبريطانيا، وهكذا. خلاصة موقف السفير إذن ضرورة اتخاذ خطوة جديدة على أساس معاملة المسائل وفقًا لفكرة الصفقة. [1] وردت الخارجية البريطانية فى ٢٥ سبتمبر ببرقية وافقت على فكرة ضرورة التحرك السريع، وأنهم سيوفدون ناتنج لإدارة المرحلة الأخيرة فى المفاوضات، لأن بعض القرارات تتطلب مستوى وزاريًا لاتخاذها وأن على سفيرهم إبلاغ مصر بهذا [2]. وتابع السفير مع حكومته الموقف فى برقية فى ٩/٢٥ عن حقيقة رد فعل الرأى العام البريطانى وهل حقيقة سوف يكون معارضًا لعدم الإشارة إلى التصديق، وفى مسألة التشاور أظهر عدم موافقته على تراجعهم عن المذكرة المتبادلة مع الحكومة المصرية عقب توقيع اتفاقية المبادىء والتى تؤكد أن الاتفاقية ليست بلا حدود زمنية، وأن مثل هذا العرض سوف يثير مخاوف الجانب المصرى وعدم ثقته، وسيضر بالمفاوضات وبإمكانية عمل القاعدة حتى إذا تم التوصل لاتفاق وأن إمكانية الاتفاقية سوف تعتمد بشكل عام على التقدم الذى يمكن عمله فى العلاقات المصرية - البريطانية خلال سبع السنوات، ولا يجب أن يضعوا أنفسهم فيما قد يسبب إحراجًا شديدًا للنظام الحالى ويضر بموقفهم فى النهاية [3].

وفى إطار حالة الأزمة التى كانت تتعرض لها المباحثات شهد الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر تصعيدًا فى الخلاف داخل كثير من اللجان وتباعد فى المواقف فى مسائل عديدة من ذلك الآتى:

١ - فى مسألة تسهيلات الانسحاب اعتبرت مصر أن محاولة بريطانيا للنص على قيام الحكومة المصرية تقديم كل التسهيلات اللازمة تعبر عن عدم الثقة وعن مماطلة، مما أدى إلى أن طلب السفير من حكومته أن تخول له السعى لتهدئة أزمة الثقة الجديدة هذه.

٢ - أثارت مصر طلبًا فى أن تتضمن الاتفاقية شيئًا يبدو كتنازل بريطانى أمام الرأى العام المصرى بما يخفف من آثار تنازلاتهم، وذلك وفقًا لما ذكرته برقية للسفير البريطانى. [4]

(١) Fo. 371/168434 73393 JE 1192/522 No. 1364 Sep. 23, 1954.

(٢) Fo. 371/108434 73393 JE 1192/522 No. 1601 Sep. 25, 1954.

(٣) Fo. 371/108456 73393 JE 1192/335 No. 1378 Sep. 25, 1954.

(٤) Fo. 371/108456 73393 JE 1119/529 No. 1374 Sep. 24, 1954.

ثم قدمت مصر قائمة بهذه المطالب فعلا فى ٩/٢٧ تضمنت معدات هندسية مدنية وكهربائية وبحرية ومعدات شبه حربية، ومخازن، وذخائر حربية وعربات وماتورات ديزل وطائرات مختلفة.. إلخ بما يبلغ وفقًا لتقدير الحكومة المصرية حوالى ١٥ مليون جنيه، وأوضح السفير للدكتور فوزى أنه سينقل هذه المطالب لحكومته دون أى التزام وليس لديه سبب للاعتقاد بإمكانية الاستجابة، ورد الوزير المصرى بأنه يقترح هذه القائمة للقيمة الكلية دون أى التزام من الجانب المصرى. (١) وهكذا أضيفت مسألة جديدة للمسائل محل الخلاف. وهكذا تزايد تعقد الموقف وبدأ قلق السفارة الأمريكية فى القاهرة بإرسال برقية لكافرى فى ٩/٢٤ محذرا من خطورة مسألة التصديق بالنسبة للرأى العام المصرى (٢)، وفى ٩/٢٧ أرسل القائم بالأعمال الأمريكى لويس جونز اقتراحًا لحكومته بإصدار بيان أمريكى عند التوقيع لرفع معنويات الحكومة المصرية، بل أرسل مسودة لهذا البيان المقترح (٣)، ومن ناحية أخرى كان ستيفنسون حريصًا على أن يزيل أى انطباع بوجود مماطلة بريطانية فى مقابلة له مع د. فوزى فى ٩/٢٦، ولكن فوزى الذى كان مرهقًا وفقًا للبرقية، أوضح أنه لا ينكر وجود شكوك لدى الجانب المصرى بسبب الاتجاه البريطانى فى المفاوضات، ولكنه ذكر عن نفسه أنه لم يتأثر وعبر عن ثقة فى أن مناخ الثقة سوف يسرى إلى المستويات الأدنى فى الحكومة وأن الطرفين سيتمكنان فى النهاية من التغلب على المشكلات المتبقية (٤).

وأخيرًا قبل الانتقال لجولة مفاوضات ناتنج، نشير إلى واقعة غريبة تكشفها الوثائق البريطانية عن هذه الفترة الأخيرة من سبتمبر، فقد اقترح تشرشل بحث إمكانية تحقيق الانسحاب خلال عام، واضطر معه مسئولى حكومته لوزارتى الخارجية والدفاع إلى تجشم عناء صعب فى إحاطته بصعوبة هذا بالنسبة لمهمة المقاولين الذين تقبلوا المهمة على أساس أنها ستبدأ بعد ٢٠ شهرًا وكذلك لأن تقليل فترة الانسحاب عن عشرين (٢٠شهرًا) سوف يكون أكثر تكلفة وأقل كفاءة والطريف أن المناقشة امتدت إلى مجلس الوزراء، وأن رئيس الوزراء البريطانى (الذى كان تشدده العام من أسباب تشدد موقف حكومته فى مسألة فترة

---

(١) Fo. 371/108456 73393 JE 1192/535 No. 1377 Sep. 25, 1954.

(٢) Fo. 371/108546 73393 JE 1192/543 No. 1393 Sep. 27, 1954.

(٣) المجموعة الخاصة. No 532 641 - 74/9 - 2454.
Fo. 551 641 - 74/9 - 2754.

(٤) Fo. 731/10845 73393 JE 1192/537 No. 1380. Sep. 26, 1954.

الانسحاب بالإضافة للأسباب العملية) كان مصمماً على رأيه حتى تم إقناعه بعدم إثارة المشكلة، حيث لا تكشف المذكرة بهذا الشأن عن اقتناعه بالرأى الآخر (١).

المرحلة الثانية: جولة ناتنج :

كما سبق قررت الخارجية البريطانية إرسال وكيلها البرلمانى السيد أنتونى ناتنج لقيادة وفدها فى القاهرة، وأبلغ ستيفنسون فوزى هذا فى ٩/٢٦ مع توضيح أنهم لا ينوون بهذا أى تساهل فى المسائل الخلافية ولكنهم يتوقعون اتجاهاً مصرياً توفيقياً، ورد فوزى بإبداء استعداد الجانب المصرى للتلاقى مع الحكومة البريطانية ورغبتهم فى التوصل السريع للاتفاقية، واتفقا على سريّة المسألة حتى الإعلان عنها فى اليوم التالى وأن فوزى لن يخبر إلا عبد الناصر (٢). وأذيع الخبر بالفعل فى اليوم التالى فى الصحف المصرية والبريطانية (٣)، ويلاحظ بهذا الصدد، ونقلا عن الوثائق الأمريكية، أن الوزير المفوض البريطانى أعرب لمسئولى السفارة الأمريكية فى ٢٤ سبتمبر، قبل إحاطة فوزى بالمسألة، عن عدم سعادة السفارة البريطانية بمهمة ناتنج خشية أن تفسر من البعض كدليل على افتقار الثقة فى السفير البريطانى، وأنه يشعر بالأسف لسير ستيفنسون الذى بذل مجهوداً كبيراً، ولكنه سيجد من يشاركه فى التقدير فى النهاية، وقال موراى أيضاً إن دوافع إرسال ناتنج سياسية تماماً، وأن حكومته تتوقع صعوبات برلمانية بعد التوصل لاتفاق سيختلف كثيراً فى بنوده عن رؤوس الاتفاقية، وأنه قادم بسلطة كاملة، وأنه إذا أثيرت مشاكل فى البرلمان، فإنه بماله من رصيد لدى البرلمان، يمكن أن يقول كنت هناك، وحققت أفضل صفقة فى هذه الظروف (٤)، وبخلاف الأسباب البرلمانية فإن أحد تقارير الحكومة البريطانية قد يقدم لنا سبباً آخر؛ ففى تقرير هيد عن نتائج زيارته للقاهرة ذكر أنه صدم من الطابع الشاب لأعضاء الحكومة المصرية وعدم ثقتهم بأنفسهم، وأنه عندما يعتزل ستيفنسون يجب إرسال سفير شاب يتمكن من فهم مشاكلهم، وأن تتوفر لديه المهارة أيضاً (٥)، إذ ربما تكون هذه أحد أسباب وقوع الاختيار

---

(١) Fo. 731/108436 73393 JE 1192/527 Sep. 17, 1954.

(٢) Fo. 371/108456 73393 JE 1192/535.
No - 1386. Sep. 26, 1954.

(٣) أهرام، ١٩٥٤/٩/٢٧.
Times, Sep. 27, 1954.
No. 546 641 - 74/9 - 2954 Sep. 24, 1954.

(٤) المجموعة الخاصة
No. 546 641 - 74/9 - 2954 Sep. 24, 1954.

(*) يؤكد هذا الاتجاه لدى السفر البريطانى مما ذكره كافرى عن اجتماعة بناتنج والسفير ستتيفسون فى ٩/٢٩ من أنه يوجد نوع من التبارز بينهما ولكن دون مشاعر سيئة ، المجموعة الخاصة.
No. 551 641 - 74/9 - 3054 Sep. 30, 1954.

(٥) Fo. 371/108386 73282 JE 16510/13 August 10, 1954.

على ناتنج كذلك لشبابه أو صغر سنه آنذاك، وكتمهيد لترقيته إلى وزير للشئون الخارجية، وهو الأمر الذى حدث خلال المفاوضات، أو على هذه الجولة كما بالأدق فى نهايتها. سوف يكون لهذه المجموعة من الخصائص آثارها على هذه الجولة كما سنرى. المهم أن مشاركة ناتنج فى هذه المفاوضات لم تكن لها الطبيعة الاحتفالية التى صحبت مشاركة هيد إذ استغرقت هذه الجولة أكثر من أسبوعين تخللها زيارة لندن للحصول على تعليمات جديدة. وقبل التعرض لأهم التطورات خلال هذه الجولة يلزم العرض لبعض الملاحظات.

١ - رافق ناتنج فى مهمته السيد بروميلى مدير الإدارة الأفريقية بالخارجية البريطانية وعضو لجنة إعادة الانتشار التى كانت تتابع المسألة، وقد ذكر الأخير لأحد مسئولى السفارة الأمريكية بالقاهرة، والذى تصادف وجود علاقة سابقة بينهما. أن ناتنج لم تكن لديه أية خلفية حول الموضوع حتى كلف بهذه المهمة التى لم يبلغ بها إلا فى ٥٤/٩/٢٥، وأن بروميلى نفسه الذى كان مسئولا عن متابعة المسألة فى الخارجية البريطانية، لم يبلغ بمرافقته لناتنج إلا فى ٥٤/٩/٢٧ وذكر أيضاً أن تشرشل حتى وقت قريب لم يكن مهتماً بالمفاوضات، ولكنه عندما سمع بمهمتهم بدأ فى متابعة كافة تفاصيل الموقف، وكل البرقيات الصادرة من وإلى القاهرة بهذا الشأن، كما ذكر أن قيادة قوات الشرق الأوسط سوف تتحرك لقبرص حوالى أول ديسمبر وأن الإعداد لهذه الخطوة قد تقدم فعلياً، وأن الوضع بالقناة طيب جداً، والتعاون بين الشرطة المصرية والشرطة العسكرية البريطانية ممتاز [1].

٢ - بالنسبة للموقف البريطانى ومراجعاته للموقف فقد توصلت لجنة إعادة الانتشار فى ٩/٢٧ لتقرير أرسلت به فى اليوم التالى لناتنج وتضمن الآتى:

(أ) الاستمرار فى موقفهم بالنسبة لمسألة الادعاءات المالية.

(ب) ضرورة إضافة تعديل بإعفاءات المقاولين.

(جـ) بالنسبة لعدد المفتشين فإن وزارة الحربية البريطانية كانت تصر على ٩ دائمين، و ٦ زائرين كحد أدنى فى مواجهة الطلب المصرى (٧ ، ٥)، على أن اللجنة اتفقت على عدم جعل هذه المسألة نقطة انهيار، وأنه يمكن إيجاد صيغة تمكنهم من تحقيق الرقم الذى يريدونه من ذلك عدد المفتشين الزائرين على حساب المفتشين الدائمين والحفاظ على الرقم الإجمالى.

(د) بالنسبة لمساكن المقاولين، ضرورة تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات البريطانية فى أكبر قدر ممكن من منطقة المعسكر أو مساكن ملائمة لهم.

(هـ) منشآت البترول؛ ويعتقدون أنه ليست هناك صعوبة فى الحصول على مطالبهم كجزء من تسوية عامة.

---

(١) المجموعة الخاصة. No. 580 641 - 74/10 - 154 Oct. , 1, 1954.

بالنسبة لتعديلات المسودة فقد تضمنت اقتراحاتهم الآتى:

– تأكيد تولى مصر مسئولية أمن المنشآت وخاصة العناصر التى يمكن سلبها بسهولة.

– تصريحات الطيران، يودون إبرازها لأنها يمكن أن تخدم كسابقة فى أماكن أخرى كالعراق، ويودون أن تكون الإشارة إليها فى وثيقة منشورة وإن كان، كملجأ آخر، يمكن تضمين هذا فى وثيقة غير معلنة.

– مقاومة طلب مصر لتقييد التسهيلات البحرية لموانئ قناة السويس.

– كما أنهم لا يزالون يتطلعون أن تدفع مصر أقساطًا لخدمات المنفعة العامة لمنشآتهم ومصاريف صيانة للقواعد الجوية فى أبو صوير والفنارة، ولا يتوقعون حدوث صعوبة فى هذا وسوف يخبرون المصريين بأن هذه الأقساط مقابل حقيقة أن المصريين سوف يحصلون على هذه العقارات مجانًا.

وبالنسبة لبقية موقفهم من المطالب المصرية:

(أ) يمكن الموافقة على نقل ملكية بعض المنشآت، على الرغم من الصعوبات المرتبطة بكون هذه المنشآت فى أراضى شركة القناة، أما بالنسبة لدفع مصروفات الصيانة فيمكن هذا فى المنشآت التى يرغبون فى إعادة تنشيطها فى عشية الحرب، والتى لن يستخدمها المصريون لأغراضهم، وعندئذ سيكون لهم الحق فى التفتيش، كما يمكن منح المصريين هدية صغيرة من المعدات، ولكن المبدأ الحاكم هو إزالة ما يحتاجون إليه، وبيع ما سيتركونه إذا استطاعوا. وبالنسبة للدفاع الجوى؛ هناك ممتلكات ثابتة لا يمكنهم أخذها معهم وقد يجدها المصريون مفيدة وأوضح الاجتماع ضرورة أخذ الشكوك الإسرائيلية فى الاعتبار من ناحية، ومن ناحية أخرى أن أى شىء سيتم تسليمه لمصر، يجب أن يشكل جزءًا من تسوية عامة، ويجب إعطاؤه لإحراز أحد المتطلبات البريطانية.

وبالنسبة لفقرة التصديق لابد من الإشارة إليها، وإن كان هذا يمكن ترتيبه بخطاب منفصل (فيما يشكل خطوة نحو التراجع البريطانى فى هذه المسألة).

بالنسبة للمسودة كذلك يرفضون طلب مصر بإلغاء فقرة التشاور. كما أنهم يودون البحث عن طريقة أو صيغة توضح أنهم لا يعترفون بإلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦، وتشير إلى نهايتها فى الوقت نفسه.

وقد أرسلت هذه التعليمات والأفكار لناتنج مع توضيح بأنه ليس من الضرورى التمسك

بها جميعًا بل إنه يكون من الضرورى التنازل فى بعض النقاط السابقة، على أن تكون هذه التنازلات فى إطار تسوية عامة (١).

واستكمالا لهذه التعليمات أوضح بروميلى لمصادر السفارة الأمريكية فى اللقاء نفسه سابق الذكر، أنهم مصممون على تصديق البرلمان على الاتفاقية، وأن هناك إجراءات لتعجيل عملية التصديق هذه بما لا يزيد عن أسبوع، وأنهم يرون ضرورة تسهيل مهمة المقاولين الذين لم يقبلوا مهمتهم إلا بلوى الذراع، وعوامل الوطنية، ولابد لهم أن يشعروا بظروف حسنة مثلهم كالضباط المصريين، وبالنسبة لمطالب المصريين المالية ذكر بروميلى أن أحد أسباب قبول البرلمان البريطانى لرؤوس الاتفاقية، هو أنها ستوفر ماليًا، فكيف يمكن لهم قبول المطالب المصرية فى مساعدة مالية مستمرة وملموسة متصلة بصيانة القاعدة، وأن كل ما يستطيعونه هو إعطاء مصر بعض الأشياء، خاصة وأن إسرائيل قلقة من هذه المسألة (*) رغم طمأنتهم لسفارتها فى لندن حول موضوع المفاوضات، منذ وقت طويل – كما أشار إلى أن تشرشل حريص على رفاهية إسرائيل (٢).

٣ – يلاحظ أيضًا أن هذه الفترة – أى أواخر ديسمبر – شهدت حادثة السفينة بات جليم التى حاولت المرور من قناة السويس واشتبكت مع القوات المصرية، واحتجزتها مصر ونشوء القضية المعروفة بهذا الصدد، والتى سبق تناول بعض أبعادها فى الباب السابق حيث تم التعرض لآثارها المحدودة بالنسبة للمفاوضات.

وفى ظل هذه الخلفية العامة بدأ ناتنج تحركه فى القاهرة بعقد لقاء ودى رباعى مع رئيس الوزراء المصرى ووزير خارجيته وبحضور السفير البريطانى فى مقر رئيس الوزراء عبد الناصر، وأكد الطرفان فى هذا اللقاء رغبتهما فى التوصل لحل وتدعيم علاقات ودية. وردًا على ما أبداه الجانب المصرى من مخاوف بسبب تنامى اتجاهات معادية للاتفاقية بسبب بعض النقاط قال ناتنج بأن اتفاقية هامة كهذه لن تتأثر بمظاهرة أو اثنتين فى الجامعة، وأنه يجب أن يدرك المصريون أن الثقة أمر متبادل، كما طلب ناتنج فى هذا الاجتماع استمرار الاتصال مع عبد الناصر، بينما سيتابع مع فوزى المشاكل البارزة قبل الاجتماع الموسع للوفدين، ووافق عبد الناصر على هذا (٣). وخلال الفترة التالية عقدت العديد من اجتماعات اللجان، كما عقدت اجتماعات موسعة بين الوفدين، ولكن الوثائق البريطانية التى تم الاطلاع عليها لا تقدم الكثير مما دار فى هذه الاجتماعات العديدة، ولكن يمكن من خلالها تتبع كثير من التطورات المهمة، واستنتاج بعضها الآخر، وفيما يلى تتبع لأهم التطورات بهذا الصدد.

(*) وتشكل هذه المسألة أكثر المسائل تأثرًا بشكل واضح بالمتغير الإسرائيلى.

(١) Fo. 371/108436 73393 JE 1192/566 Sep. 28, 1954.

(٢) المجموعة الخاصة: No. 580 641 - 74/10 - 154 Oct. 1, 1954.

(٣) Fo. 371/10836 73393 JE 1192/57 No 1106. Sep. 30.

اجتماع أول أكتوبر بشأن المسائل المالية:

فقد عقد هذا الاجتماع بين الوفدين برئاسة د. فوزى عن الجانب المصرى وناتنج والسفير البريطانى عن الجانب الآخر، وتشير برقية السفارة البريطانية للندن فى اليوم التالى إلى أن الاجتماع لم يقتصر على المسائل المالية وإنما تناول مسائل أخرى، وأن التفاوض بدأ يركز على موضوع صفقة تحل المسائل المتبقية؛ فقد عرض الجانب المصرى التنازل عن حقهم فى ضرائب الربح على المقاولين مقابل فرض جمارك على المقاولين، وقال فوزى وفقًا للوثائق الأمريكية إن لديه تعليمات بالتشدد فى مسألة الإعفاءات، مما خلق لديهم انطباعًا بأنه يقصد بهذا زيادة القوة التفاوضية للحصول على أقصى عرض فى المنشآت والمعدات لمساعدتهم ماليًا وسياسيًا، وتشدد ناتنج فى المسألتين.

كما عبر الجانب المصرى عن إمكانية قبول أجر صيانة مقابل حق التفتيش الدائم. وعلق ناتنج على البرقية بأن انطباعه العام هو إمكانية التغلب على مشكلة التصديق؛ إذ استطاع ضمان بدء الجدل البرلمانى فى نهاية أكتوبر بما يقلل من القلق المصرى بشأن الفجوة بين التوقيع والسريان كما أعرب عن اعتقاده بأنه سوف يستطيع حمل الجانب المصرى على إسقاط موقفه الذى يحاول قصر تسهيلات الموانئ على « منطقة القناة، وأنه بالنسبة للاتفاق الرئيسى لا يبدو الموقف المصرى صعبًا جدًا » (١).

الاجتماع الموسع فى ٤ أكتوبر ١٩٥٤:

١ – وقد حضر هذا الاجتماع الرئيس جمال عبد الناصر بالإضافة للدكتور فوزى، ومعاونيهما، وعن الجانب البريطانى ناتنج والسفير ومعاونيهما. وتشير برقية السفارة إلى تنازل مصر فى عديد من المسائل البارزة وهى التشاور والتصديق، وإنهاء معاهدة ٣٦، وعدم تقييد استخدام الموانئ على منطقة قناة السويس، وإعفاءات ضرائب الدخل، وأسقطوا كلمة عام فى مسئوليتهم عن أمن المنشآت. أما التسهيلات الجوية فاتفق على التعامل فى خطابات متبادلة علنيًا. (٢)

---

(١) Fo. 371/108436 73393 JE 1192/575 No. 1418. Oct, 2, 1954.

وتعكس لغة ناتنج فى البرقيات التى أرسلها أسلوبًا مختلفًا عن لغة السفير البريطانى يحمل ثقة وطموح من سيعين وزيرًا خلال هذه الجولة، بل وفى بعض المواضع نوعًا من الصلف والرعونة وفى البرقية السابقة كثرت تعبيراته القائلة «رفضت بصلابة فى كل هذه النقاط».

(٢) Fo. 371/108436 73393 JE 1192/589.
No. 1442 Oct. 5, 1954.

ويلاحظ على هذه التنازلات الآتى:

- أن بعض هذه التنازلات واضح مثل تقييد الموانئ وإعفاءات ضرائب الدخل.

- أن مسألة التصديق تتضمن تنازلا مصريا فعليًا، ولكن من ناحية أخرى فإن الاتفاقية نصت على أن السريان منذ التوقيع، وأنه سوف يتم تبادل التصديق عليها، وأن المخاوف المصرية كانت مرتبطة بأن الاتفاقية ستوقع قبل عودة البرلمان البريطانى للانعقاد، مما يثير التساؤل حول مدى خطورة المسألة فى هذه الجولة من وجهة النظر المصرية بعد أن تأخرت المفاوضات، وامتدت حتى قرب افتتاح البرلمان، كما أنها فى النهاية مسألة لا تمس المصالح المصرية العامة.

وبالنسبة للتشاور فإن ما جاء فى الاتفاقية هو ما جاء فى رؤوس الاتفاقية، وهو أيضًا فى الحقيقة لا يتضمن ما يعنى أن الاتفاقية بلا نهاية إذ أشار إلى تشاور الطرفين لبحث ما يلزم من اتفاق. وهو ما يعنى إمكانية عدم اتفاقهما.

وإذا كانت المسألتان تعدان تنازلا مصريًا عن مواقفها عند بداية هذه الجولة - بصرف النظر عن تقدير الباحث لقيمة هذه التنازلات - فإن الباحث لا يجد فى قول ناتنج إن مصر قبلت عبارة أنهت بدلا من ألغيت تنازلا مصريًا؛ إذ سبق ورأينا أن هذا كان عرض مصر خلال المفاوضات، وفقًا للوثائق البريطانية نفسها.

٢ - بالنسبة للمسائل الأخرى توصل الطرفان إلى حل وسط فى مسألة عدد المفتشين وهو ٨ مقيمين، ٥ زائرين (كان الموقف المصرى ٧، ٥ والبريطانى ٩، ٦) والمحصلة النهائية هو أن هذا الموقف التالى كان أقرب للموقف المصرى الأصلى.

واختلفت عروض الطرفين بالنسبة للمطالب المصرية بنقل مواد قيمتها ١٥ مليون جنيه، حيث أوضح العرض البريطانى أن ما سيقدمونه لن يزيد على ٩٠٠ ألف جنيه كحد أقصى، ويبدو أنه لم يحدث نقاش كبير حول هذه المسألة.

وبالنسبة لمساكن المقاولين، أكد عبد الناصر إصراره على احتياجاته لمنطقة المعسكر كسكن لقوات كبيرة مصرية لحماية القاعدة، وأهمية هذه المسألة لمشاعر الجيش وللالتزام بالاتفاقية.

وعلق ناتنج على هذه المسألة أنه وإن كان سيقاتل فيها، فإنه أبدى تحفظًا على ضرورة اختيارهم بين هذه المسألة وانهيار المفاوضات لو استمر هذا الموقف المصرى.

كما أشار إلى أنه اتفق على التنازل فى المنازعات المالية، واقترح الجانب المصرى التعامل مع هذه النقطة فى شكل خطابات متبادلة علنية، ولم يعترض ناتنج ولكنه لم يقبل نهائيًا، تاركًا هذه المسألة للنهاية لأنه على حد قوله، لا زال هناك مزيد من احتياطى مصر العام فى التنازلات (١).

وفى برقية فى ٦ أكتوبر أرسل تهانئه لحكومته بقرب التوصل للاتفاق (٢). ولكن الحكومة البريطانية كانت تود إثارة نقطة جديدة فى مسألة حقوق الطيران خاصة مع اختلافها عما جاء فى رؤوس الاتفاقية، وأبدت تفضيلها للتعامل مع هذه المسألة فى خطابات متبادلة متفق عليها، وأن يوضح أن حقوق الدولة الأولى بالرعاية لن يفوقها إلا ما تمنحه مصر لدول ميثاق الضمان العربى (٣). وسنرى أنه رغم اعتراض ناتنج على إعادة إثارة المسألة (٤) فإن هذه النقطة الأخيرة سينقلها الجانب المصرى فيما بعد. والأيام التالية لهذا الاجتماع الموسع شهدت اجتماعات عادية عديدة بين فوزى وناتنج وخلالها تحولت مشكلة مساكن المقاولين إلى الصدارة، حتى أن ناتنج تساءل فى برقية لحكومته عما إذا كانت خسارة بعض منازل وشوارع فى المنطقة المتنازع على تقسيمها تستحق خسارة الاتفاقية (٥) كما اتصل السفير المصرى بلندن عبد الرحمن حقى بـ تشكبرج ليبلغ حكومته رسالة من وفوزى بأن هذه المشكلة أصبحت هى عقبة التوصل للاتفاق، ويطلب أن تتنازل بريطانيا فيها، وأن الوفد البريطانى يواصل المطالب بشوارع إضافية مما يخلق انطباعًا سيئًا جدًا، رفض تشكبرج هذا وطلب إبلاغ د. فوزى بأنهم يخشون مزيدًا من الضغط على المقاولين بما يؤدى لانسحابهم من المشروع وسقوط كل الاتفاقية وطلب من السفير المصرى أن تعرض بلاده بديلا على الوفد البريطانى، دون تعهد بأن حكومتهم سوف تمارس ضغوطها على المقاولين (٦).

كما أبدى د. فوزى استياءه للسفير الأمريكى موضحًا أن الجانب المصرى تنازل كثيرًا فى مطالبهم وأن القاعدة ستكلفهم كثيرًا، وأنه مع ذلك فإن بريطانيا لاتريد إنفاق قليل من المال لإقامة المقاولين (٧).

---

(١) Fo. 371/108436 73393 JE 119215/78 No. 1433. Oct. 4, 1954.

(٢) Fo. 371/108436 73393 JE 11921/589 No. 1442. Oct. 5, 1954.

(٣) Fo. 371/108436 73393 No. 1688. Oct. 6, 1954.

(٤) Fo. 371/108436 73393 JE 1192/584 No. 1459 Oct. 7, 1954.

(٥) Fo. 371/108431 73393 JE 1192/599 No. 1463. Oct. 8, 1954.

(٦) Fo. 371/108431 73393 JE 1192/599 No. 1713. Oct. 8, 1954.

(٧) No. 467641 - 74/10 - 854. Oct. 8, 1954.

اجتماع ٩ اكتوبر:

وهو اجتماع موسع آخر استغرق حوالى ساعتين، وتركز فى معظمه على مسألة مساكن المقاولين وكرر كل مواقفه سابقة الذكر، بمعنى أن كلا من الطرفين حاول الحصول على أكبر قدر ممكن من مساحة منطقة المعسكر، وأضاف عبد الناصر للحجج المصرية فى الرد على الحجة البريطانية - بشأن ضرورة إرضاء المقاولين - بأن اتفاقية لها هذه الأهمية لا يمكن تدميرها بواسطة هوى مجموعة من المقاولين، وأن مسألة الإقامة لم تذكر فى رؤوس الاتفاقية كما أوضح أنه سيتضمن أن الإيجارات التى ستدفعها بريطانيا سوف تكون منخفضة ولن يكون هناك ربح من ناحية أخرى، ودافع كل منهما عن موقفه بأن مسألة دفع الإيجارات مسألة مبدأ، وأن هناك صعوبات داخلية مرتبطة بها [١]. وقد أدى هذا إلى إرسال ناتنج فى اليوم نفسه لحكومته باتفاقه هو والسفير أنه ليس أمامهم إلا سفر ناتنج للندن لبحث الأمر مع إيدن والمقاولين، وأنه لهذا قام بإلغاء الاجتماعات الهامة وترك فقط تلك الخاصة بمسائل مسودة صغيرة ونقاط الترجمة، وأنه اتفق مع الجانب المصرى على جعل هذه المسألة سرية، وأن فوزى اتصل به بعدها لأن عبد الناصر دعاه لغذاء مجاملة، وعبر ناتنج عن اعتقاده بعدم إمكانية زحزحة مصر فى هذه النقطة ولا حتى «بجوكر» الإفراج عن الإسترلينى؛ لأن المسألة نفسية أكثر منها مالية [٢]. وردت الخارجية البريطانية بضرورة تجنب تسرب أية معلومات للصحف عن سبب الخلاف وأن يكون الموقف فى حالة السؤال هو التوقف حول مسائل مالية وإدارية مختلفة [٣]، ولكن ما حدث هو أن سبب الخلاف لم يتفق عليه سرًا فما هى إلا أيام حتى كانت الأهرام تنشره، بل أنها نشرته بناء على تصريحات لمتحدث باسم الخارجية البريطانية [٤]، فيما يبدو وكأنها نتيجة لتسرب أنباء الخلاف. وخلال الأيام التى غابها ناتنج عن القاهرة توالت اجتماعات اللجان وخاصة لجنة الصياغة الرئيسية بحضور د. فوزى والسفير البريطانى كما أثيرت بعض المسائل الهامة من بينها التالى :

طلب الولايات المتحدة بأن تحصل على ضمانات بأنه سوف يكون لها معاملة بالمثل فى استخدام خط أنابيب القاهرة - السويس بعد تملك مصر له وقد وافقت مصر على ذلك.

---

(١) Fo. 371/108437 73393 JE 1192/60, No. 1476 Oct. 9, 1954.

(٢) Fo. 371/108437 73393 JE 1192/601 No. 1476 Oct. 9, 1954.

(٣) Fo. 371/108437 73393 JE 1192/601 No. 1722. Oct. 10, 1954.

(٤) الأهرام، ١٢/١٠/١٩٥٤.

كذلك تم الاتفاق فى ١٠ أكتوبر على تبادل مذكرات تتعلق بترتيبات النفط بشرط التوصل لعقد بين شركة شل البريطانية والحكومة المصرية.

وبالنسبة للتسهيلات فى حالة الهجوم الإسرائيلى على الأردن، وافق فوزى على المبدأ شفاهة مع توضيح عدم إمكانية كتابة هذا، ولا توضح الوثائق البريطانية مدى تقديرهم لقيمة هذه الموافقة (١).

وبالنسبة لمسألة مساكن المقاولين فقد أبلغ السفير البريطانى فوزى بنقطة جديدة وهى الحاجة إليها كمركز للقيادة فى حالة إعادة التنشيط ورفض فوزى هذا، فعرض السفير مجموعة من البدائل أمام مصر (٢). وربما لا تعبر عن أهمية حالية بسبب تجاوز الموقف بعد ذلك لأفكاره. ومن ناحية أخرى تقدم السفير المصرى بواشنطن بطلب مصرى للتدخل الأمريكى لحل هذه المشكلة؛ وأرسلت الإدارة الأمريكية فى ٩ أكتوبر تستطلع معلومات السفير بشأن مطالب الطرفين (٣)، إلا أن هذا الطلب فيما يبدو لم يثمر عن أى شكل من أشكال التدخل الجاد.

ومن ناحية أخرى كانت الحكومة البريطانية تراجع الموقف بشكل جاد فعقدت اجتماعًا فى ١٥ أكتوبر لرئاسة الأركان وصل للآتى:

١ – ضعف الأمل فى قبول مصر أن تكون منطقة المعسكر متاحة فى عدم حالة إعادة التنشيط.

٢ – أن حالة التنشيط الكامل للقاعدة تحتاج إلى عام، ومن ثم فليس هناك موضع حقيقى للحديث عن قيادة عسكرية أثناء حالة التنشيط هذه.

٣ – أن مدنية الإسماعيلية مناسبة أيضًا لإقامة الجزء المتبقى من المقاولين، وهناك كذلك منطقة «ابياض» للقوات الجوية التى بها قدر معقول من المبانى والاتصالات الدائمة.

٤ – التعقيدات المالية واردة وقد يؤخذ فى الاعتبار تقليل عدد الفنيين لتخفيض الأعباء المالية.

٥ – وأنهم لهذا يقبلون عرض د. فوزى بإقامة قيادة مناسبة عند إعادة التنشيط والتى قد تكون التل الكبير والقيادة الجوية فى أبو صوير.

٦ – أنهم إذا عادوا لمصر كحلفاء فسوف يكون من صالح مصر تقديم كافة التسهيلات الضرورية وربما لا تكون قناة السويس هى المكان الأكثر مناسبة (٤).

---

(١) Fo. 371/108438 73393 JE 1192 1616. Oct. 12, 1954.

(٢) Ibid.

(٣) المجموعة الخاصة: No. 571 641 - 74/10 - 954 Oct. 9, 1954.

(٤) Fo. 371/108439 73393 JE 1192/647 Oct. 15, 1954.

وفيما يبدو كانت هناك قرارات أخرى اتخذت قبل ١٥ أكتوبر ولم يكن هذا الاجتماع إلا استكمالا لهذه القرارات، إذ وصل ناتنج للقاهرة فى اليوم نفسه وقابل عبد الناصر، كما أعلن فى اليوم نفسبه عن نقل مركز قيادة القوات البريطانية من فايد إلى قبرص رسميًا بدءًا من أول سبتمبر ١٩٥٤ (١)، وخرج ناتنج من اجتماعه مع عبد الناصرفى بعثة مصرية - بريطانية مشتركة لزيارة الإسماعيلية، وكان الوفد المصرى برئاسة اللواء طه فتح الدين والأميرالاى فتحى الزينى أعضاء لجنة الجلاء، وعقدوا اجتماعًا بمقر القيادة المصرية العسكرية بالإسماعيلية، وعادوا فى اليوم التالى، ثم نشرت الأهرام هذه التفاصيل، فى ١٧ أكتوبر مشيرة إلى أنهم عادوا بعد الاقتناع بصلاحية المساكن التى هى عبارة عن ٤ عمارات بحى الأفرنج فحصها ناتنج بنفسه، وكذلك عمارات أخرى تابعة لبنك باركليز فى الحى نفسه (٢).

وفى ١٠/١٧ عقدت عدة اجتماعات للجنة الصياغة، ولجنة البترول، واجتماعات موسعة للوفدين، كما شهد اليوم نفسه الإعلان عن تعيين ناتنج وزيرًا للدولة بدلا من لويد. (٣) كما نشر الأهرام بيانًا نسبته للسفارة البريطانية أشار إلى كفاية المنازل لسكن الخبراء كما أعلن اللواء طه فتح الدين الشىء نفسه، ودعا الأهالى إلى بناء منازل جديدة للغرض نفسه (٤). واستمرت اجتماعات اللجان فى ١٨ أكتوبر بانعقاد ٣ لجان فرعية وهى البترول والمنشآت والترجمة كما انعقدت اللجنة الرئيسية، وأعلن أن الاتفاقية ستوقع فى اليوم التالى (٥).

واستنادًا لبرقية أرسلها ناتنج فى ١٩ أكتوبر وتقرير للسفارة البريطانية فى أول نوفمبر يتضح الآتى عن سير مفاوضات الأيام الأخيرة ولحظات توقيع الاتفاقية.

١ - تم التوصل لحل وسط فى مسألة المساكن بين عبد الناصر وناتنج فى ١٧ أكتوبر صباحًا.

٢ - فى ١٧ أكتوبر مساءً أبدى الجانب المصرى بعض التشدد مطالبًا بالتالى :

(أ) ملكية فورية لخط الأنابيب الذى يعطيهم آنذاك ١١٠ ألف جنيه استرلينى شهريًا بينما لا يزال عليهم التفاوض مع شل أولا وفقا للشروط البريطانية.

---

(١) أهرام، ١٩٥٤/١٠/١٥.

(٢) أهرام، ١٩٥٤/١٠/١٧، كما نشر الأهرام فى نفس هذا العدد خبرًا عن أن مجلس العموم البريطانى سوف يناقش الاتفاقية فى الأسبوع التالى .

(٣) أهرام، ١٩٥٤/١٠/١٨، والمعروف أن لويد أصبح بعدها وزيرًا للخارجية خلفا لإيدن الذى تولى الوزارة بعد تقاعد تشرشل أوائل ١٩٥٥.

(٤) المرجع السابق.

(٥) أهرام، ١٩٥٤/١٠/١٩.

(ب) تأجير مستودعات نفط جديدة لمدة ٧ سنوات.

(ج) جمارك على وقود الملاحة.

(د) تحديد حد أقصى ٢٥ فنيًا للارتكاز فى الفنارة وأبو صوير.

(هـ) استبعاد تصريحات الكومنولث من التصريحات العملياتية، وضرورة الحصول على تصريحات من خلال القنوات الدبلوماسية.

٣ – وفى مساء اليوم التالى – ١٨ أكتوبر – وصف الجانب البريطانى السلوك المصرى بأنه تأدب، بعد نجاح استراتيجيتهم المتشددة Stone Walling واقترح فوزى عقد صفقة Horse - trade فتنازلت مصر فى أ، جـ وتنازلت بريطانيا فى ب، وعمل حل وسط فيما.

(د) بقبول ٢٣ فنيًا (هو لا يبدو عندئذ حلا وسطًا بل هو تنازل بريطانى وفقًا لما جاء فيما سبق)، وأما تصاريح الطيران فقد اتفق على التعامل معها بتفاهم شفهى؛ بأن طائرات الكومنولث فى ظل قيادة القوات الجوية الملكية سوف تحصل على تصريح بنفس سرعة الطائرات البريطانية.

وأنه بمنطق المعاملة بالمثل، لم تستطع بريطانيا رفض دفع أجر للهبوط كذلك الذى يدفع فى بريطانيا، وتمت الموافقة على ١٠ جنيهات إسترلينية للطائرة كحل وسط بين الطرفين، فمن ثم من المتوقع – تضيف التقارير – أن يكون (الرقم الكلى ٣ آلاف جنيه إسترلينى سنويًا) وفى مقابل ذلك إعفاءات رسوم الوجود الملاحى ستبلغ ٦٠ ألف جنيه سنويًا بعد الانسحاب لمدة ٥ سنوات، وأبدى ناتنج تعجبًا من هذه المسألة؛ إذ سبق لمصر أن اقترحت التنازل عن رسوم الهبوط مقابل دفع الرسوم الجمركية كاملة، كما تم الاتفاق على تبادل خطابات غير منشورة بين فوزى وستيفنسون حول هذه الإعفاءات التى لا تريد مصر نشرها.

٤ – بذلت الخارجية المصرية جهودًا كبيرة لتمكين التوقيع من أن يتم فى ١٩ أكتوبر، إذ إنه لم يكن معدًا حتى العاشرة مساءً فى ذلك اليوم إلا النص الإنجليزى، وكانت الترتيبات متقدمة ولهذا تم تجميع الوثائق الرئيسية بسرعة، بشكل غير كامل، ولم تتح للتوقيع إلا بعد ساعة ونصف من الموعد المقرر، واستكملت الرسميات المتبقية فى اليوم التالى (*).

(*) فما يبدو فقد كان لمشكلة النسخة العربية جذورها خلال المفاوضات ويتضح هذا مما ذكر مورای الوزير المفوض البريطانى بالسفارة البريطانية فى القاهرة لأحد مسئولى السفارة الأمريكية بالقاهرة فى ١٩٥٤/٩/١٤، بوجود صعوبات فى الترجمة، وأن هذه المسألة تزيد من صعوبات التفاوض، انظر من المجموعة الخاصة للوثائق الأمريكية.

No. 452 641 - 741 74/9 - 1454 Sep. 14, 1954.

٥ – ومن الجدير بالملاحظة وصف تقرير السفارة للمراسم التى أجريت عند التوقيع بأنها كانت قصيرة جيدة التنظيم، إلا أنها كانت مفتقرة للحماس المعنوى الذى اتسم به توقيع رؤوس الاتفاقية (١).

خاتمة:

أوضحت دراسة مرحلة التفاصيل أى الفصل السابق، صحة الافتراضات القائلة بأن التوصل للصيغة ليس كافيًا لأن تكون المرحلة التالية، أى التفاصيل، أمرًا يسيرًا؛ فقد تعرضت المفاوضات للعديد من الصعوبات، بعضها كان مرتبطًا بتراجع أحد الوفدين فى بعض جوانب الصيغة (كتراجع بريطانيا فى مسألة التصديق، وتراجع مصر فى مسألة التشاور) أو لأن الصيغة لم تتضمن كل مسائل الخلاف الرئيسية سواء كان هذا بقصد أو بدون قصد، مثل الفقرة الخاصة، بمعاهدة ١٩٣٦.

ومن ناحية أخرى لقد تأكد لكاتب هذه السطور عدم صحة هذه الافتراضات فيما يتعلق بطابع التشكك الذى يسود مرحلة التفاصيل بأكثر من مرحلة الصيغة، حيث إنها تنطبق على حالة المفاوضات المصرية البريطانية، فعلى الرغم من وجود شكاوى مصرية من طريقة التفاوض البريطانية إلا أن هذه الشكاوى أقل بكثير من المراحل السابقة، كما أن العلاقات اتسمت بالطابع الودى بأكثر من أية مرحلة أخرى خلال هذه المفاوضات.

والمتأمل لناتج التفاوض يلحظ ما يلى:

١ – أن مصر حققت أهدافها فى معظم مسائل الخلاف الرئيسية التى تعثر الاتفاق بسببها خلال معظم المرحلة التى يدرسها هذا الفصل، وهى فقرات التصديق، ومعاهدة ٣٦ والإشارة للقناة فى فقرة واحدة، وإسرائيل، ومعظم هذه المسائل كان المفروض ألا تثار من الأساس، على أساس أنه اتفق عليها فى رؤوس الاتفاقية، كما أن تراجع مصر فى مسألة التشاور، أو جدول الانسحاب، لا يتضمن دلالات واضحة للتنازل، حيث إن الأولى أى التشاور متضمنة فى رؤوس الاتفاقية، والثانية مسألة لم تكن محل بحث فى رؤوس الاتفاقية ولا تتعلق إلا بطبيعة العلاقات بين الطرفين.

٢ – وفى مقابل ذلك نجحت بريطانيا فى الحصول على عديد من المزايا، فى ترتيبات

---

(١) تمت هذه المراسم بالبهو الفرعونى بمقر البرلمان المصرى، بحضور كامل للوفدين، بالإضافة إلى عضوين من الوزارة السودانية تصادف وجودهما بالقاهرة. بشأن تفاصيل المراسم والجلسة الأخيرة.
Fo. 371/108439 73393 JE 1192/649. No. 1559 Oct. 19, 1954.
Fo. 371/108442 73393 JE 1192/716 (1643/358/51) No. 206 Nov. 1, 1954.

الاتفاقية التفصيلية كحقوق المقاولين، والإعفاءات التى يتمتعون بها، والتسهيلات الجوية والبحرية، وفرض شركة شل على مصر للتعاقد معها.

٣ - كما أنه مما يستحق الذكر أن الاتفاقية تضمنت فى الفقرة الخامسة منها الإشارة لتعبير منطقة القاعدة، وهو الأمر الذى قد اختفى فى المفاوضات، فلا تكشف الوثائق البريطانية على الأقل عن أن هذه المسألة التى أثارت الكثير من الخلاف خلال مرحلة المفاوضات الرسمية، مايو ٥٣، قد استمرت بعد ذلك، وكون رؤوس الاتفاقية لا تتضمن هذا التعبير، أمرا يجعل من هذه المسألة مكسباً إضافياً آخر لبريطانيا.

- وفى مقابل هذه المكاسب البريطانية، لا تعد المكاسب المصرية فى البند الأول شيئاً جديداً، فباستثناء تبادل التنازلات المالية (الذى كان لصالح بريطانيا أكثر من مصر) وتمسك مصر بموقفها فى مسألة المعسكر وما حصلت عليه فى صفقة اليوم الأخير فى بعض الجوانب الفنية نجد تأخير بريطانيا لمستودعات نفط بحرية، وعدد فنيى الوحدات الجوية، وعدم الإشارة إلى تصريحات طيران دول الكومنولث فى الاتفاقية.

ويوحى العرض السابق - بالتالى - بأنه ربما كانت بريطانيا قد استخدمت المسائل الخلافية الرئيسية (بند١) للحصول على مزيد من المكاسب التفصيلية من مصر، إلا أن مشكلة هذا التحليل، أن الوثائق البريطانية لا تؤكد على الإطلاق، بل إنها تؤكد عكسه، حيث تشير التقارير المتداولة فى الخارجية البريطانية، إلى أنهم كانوا يقصدون بالفعل تحقيق هذه الأهداف وأن تراجعهم عن رؤوس الاتفاقية لم يكن كله تكتيكيا.

ومحصلة هذا كله أن ناتج التفاوض فى هذه المرحلة، لم يكن كله لصالح بريطانيا، وإن كانت قد حصلت على مزايا أكبر مما كانت ستحصل عليه، لو أن هذه المسائل الرئيسية لم تثر كلها.

على أن هذه النظرية الجزئية لهذه المرحلة لا تكفى وحدها لتقييم كل المفاوضات وهذا ما يتناوله الفصل التالى.

الفصل الثانى عشر: نتائج الدراسة

الهدف من هذا الفصل هو محاولة الإجابة عن التساؤلات التى أثارتها الدراسة، وهى تلك المتعلقة بالنسق التفاوضى المصرى، وتلك المتعلقة باختبار الافتراضات النظرية الرئيسية فى الموضوع محل الدراسة، أى الخاصة بالمفاوضات الدولية.

ومثل هـذه الإجابة غير ممكنة دون التعرض لناتج المفاوضات المصرية - البريطانية بشكل تحليلى شامل، أو بمعنى آخر على مستوى التحليل الكلى، وبعدها سيكون تناول مسألة النسق التفاوضى المصرى، ثم أخيراً نتائج الدراسة، بمعنى اختيار الفروض النظرية فى موضوع المفاوضات الدولية فيما يتعلق بدلالات النموذج محل الدراسة.

أولا : نظره تقديرية للاتفاقية المصرية - البريطانية:

تعد مسألة تقييم اتفاقية - كاتفاقية الجلاء ١٩٥٤، بما لها من ارتباط وثيق بالمصلحة القومية العليا لأحد الطرفين أو كليهما (وهو ما ينطبق بشكل خاص على مصر فى هذا الصدد) مسألة ذات أهمية سياسية بارزة، لما يرتبط بمثل هذه الاتفاقية من أثر كبير على مسارات التطور السياسى والاجتماعى الشامل لهذا الطرف أو الفاعل الدولى، بالإضافة إلى ما سبق، فإن أفضل منهج لتقييم مفاوضات ما، هو تقييم ناتج هذه المفاوضات، ومما يلفت النظر أن هذه النتيجة على بساطتها - غائبة عن غالبية دراسات المفاوضات الدولية النظرية منها والتطبيقية. والتى يركز كثير منها على دراسة معدلات التنازلات، سواء كان ذلك عن طريقة المقارنة بين العرض الافتتاحى لطرف وناتج التفاوض الذى حصل عليه، أو عن طريق مقاييس كمية فى دراسة هذه التنازلات. على أن هذا التحليل الجزئى - مع أهميته - لا يقدم لنا تحليلا متكاملا فى هذا الصدد.

فالعروض الافتتاحية - كما رأينا فى أكثر من موضع - قد تعكس مطالب متشددة

ومبالغًا فيها، بل بعيدة كل البعد عما يريده طرف ما من المفاوضات، بل إنه قد يثير مطالب لا تشكل أهمية بالنسبة له، ولكن يستخدمها كورقة تفاوضية أو كأداة تساومية مثلما حدث فى الجولة الأخيرة فى مفاوضات رؤوس الاتفاقية بالنسبة لموضوع إيران (وذلك إذا جاز اعتبار العرض البريطانى الأول فى هذه الجولة بمثابة عرض افتتاحى جديد).

ومن هنا يصبح من الضرورى بلورة نظرة متكاملة لهذه المفاوضات وناتجها، ومن الواضح أن مثل هذه النظرة ليست بالأمر اليسير دائمًا على الرغم من توفر الوثائق والمعلومات عن هذه المفاوضات (١).

ونقطة البداية فى هذا العرض هى تناول ردود الفعل الداخلية لهذه الاتفاقية، خاصة مصر، وبشكل مختصر بما يسهم فى التحليل المتكامل لهذه الاتفاقية.

وفيما يتعلق بمصر، فإنه من المعروف أن هذه الاتفاقية تعرضت - كما جاء فى مواضع سابقة - لانتقادات وتحفظات من قوى سياسية عديدة، وبشكل خاص الإخوان واليسار وبعض قيادات الوفد، فضلا عن اللواء محمد نجيب، الذى كان لا يزال يشغل منصب رئيس الجمهورية، وإن كان بلا سلطات أو نفوذ من الناحية الفعلية.

ويمكن بلورة هذا الرفض فى مستويين: -

المستوى الأول: وهو المستوى الكلى، وهو إطار الاتفاقية ذاته، بمعنى ذلك الإطار الذى يؤسس ترتيبات تسمح بفعالية القاعدة وإمكانية عودة بريطانيا لها فى ظروف معينة، ويلاحظ أن هذا الإطار الشامل استخدم لانتقاد الاتفاقية، بما يخالف المواقف الحقيقية لهذه القوى الرافضة؛ فالإخوان والوفد سبق أن قبلوا هذا الإطار كما رأينا من قبل، كما أن اللواء محمد نجيب قبله خلال المفاوضات التى شارك فى جولاتها الأولى، خلال عام ١٩٥٣، وتظل قوى اليسار، وبخاصة الشيوعيون، وهى القوى التى تستطيع الادعاء، دون أن يكون هذا تناورًا، أنها كانت ترفض هذا الإطار.

---

(١) ونلاحظ فى هذا الصدد، عدم توفر وثائق مصرية خاصة باستراتيجية مصر التفاوضية وتقدير الحكومة المصرية لسير هذه المفاوضات، وربما لعدم وجودها أصلا كما أنه ومع توفر الوثائق البريطانية، فإنه هناك ثغرة واحدة تثير التساؤل، ألا وهى تلك التى رأيناها فى مرحلة مفاوضات التفاصيل بشأن التساؤل عما إذا كان تشدد بريطانيا فى بعض موضوعات الصيغة التى سبق الاتفاق عليها مرتبطًا بتكتيك للحصول على مكاسب فى التفاصيل، وأن الوثائق البريطانية لا تشير إلى أى شىء فى هذا الصدد، وهنا يمكن القول إنه لو كان هذا الموقف البريطانى متعمداً، فمن المحتمل أن دليل هذا من الناحية الوثائقية سيكون فى وثائق مجلس الوزراء البريطانى - بينما ما لدينا هو وثائق الخارجية البريطانية، وبالتالى فإن نتيجة ما سبق هو أنه مع توفر الوثائق هناك درجة، ولو محدودة نسبيًا من عدم التأكد.

المستوى الثاني: وهو المستوى الجزئي، ويتعلق بعناصر معينة في هذا الإطار السابق، كالمدة وضم تركيا لصيغة المتاحية، ولنقل إنه خلاف في الدرجة.

وعملا بقواعد المناورات، اللعبة السياسية التقليدية، فقد خلطت المعارضة في انتقاداتها ما بين المستويين، سواء عن قصد أو دون قصد.

وفي هذا الإطار تعد وثيقة اعتراض اللواء محمد نجيب على هذه الاتفاقية، خير تعبير وملخص لجملة اعتراضات القوى المعارضة في مصر آنذاك، وكذلك تعبر عن ذلك الخلط سابق الذكر؛ فقد جاء في هذه المذكرة التي أرسلها نجيب بتشجيع وإعداد من الدكتور وحيد رأفت حسب ما أشار في مذكراته فيما بعد، الاعتراضات الرئيسية التالية: –

– أن الاتفاقية تربط مصر بالغرب.

– أن الاتفاقية تسمح لبريطانيا بالعودة في حالة الحرب.

– التركيز على خطورة ضم تركيا لما يعنيه هذا من ارتباط هذه الدولة بحلف الأطلنطي وبالتالي احتمال جر مصر لويلات حرب عالمية محتملة الوقوع

كما أن الكتلة الشرقية قد تضيق الخناق على الاقتصاد المصري، بإغلاقها لأسواقها في وجه القطن المصري. مما قد يؤدي إلى أن تعود مصر للتبعية للغرب ولبريطانيا

– التحفظ حول استمرار الفنيين البريطانيين ولو حتى في شكل مدنيين (١).

وفي الواقع إن أية نظرة تقيمية لهذه الاتفاقية، لابد وأن تميز بين مستويات التحليل المختلفة، الكلية والجزئية، بشرط مراعاة الموضوعية.

ففيما يتعلق بالإطار العام، أي التحليل الكلي، فمما لا شك فيه أن قبول مصر لهذا الإطار، يعني نوعًا من الربط بخطط الدفاع الغربية، فمن المفهوم في ظل الأوضاع الدولية آنذاك أن الاتحاد السوفيتي هو المقصود بالقوة الخارجية التي إذا هاجمت المنطقة استعدت بريطانيا لاحتلال القاعدة بمقتضاها، يدعم هذا الفهم مجموعة أخرى من الشواهد العديدة أهمها بيان سبتمبر ١٩٥٤ الذي وزعه مجلس قيادة الثورة على المراسلين الأجانب، ولم ينشر بمصر، والذي ذكر أن مصر تقف في صف الغرب، ولكن الرأي العام المصري غير مستعد للدخول في حلف أو معاهدة لأنها ستكون شكلا من السيطرة الاستعمارية. وأشار البيان كذلك إلى أن الشيوعية مع ذلك هي أكبر خطر على الشرق الأوسط (٢). كما يأتي قبل هذا البيان

---

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، مرجع سابق، ص ٢٢١، إلى ص ٢٣٢ ليست هناك حاجة للقول بأن اللواء نجيب وافق على معظم هذه الشروط باستثناء ضم تركيا والمدة وأنه قبل استمرار الفنيين – بل والعسكريين، بزي مدني في الجولات التي يشارك فيها، الأمر الذي يتضح في الفصلين العاشر، والحادي عشر.

(٢) New York Times, Sep. 3, 1954.

خطاب نجيب سابق الذكر، لأيزنهاور فى نوفمبر ١٩٥٢، وكذلك ما عرضته الدراسة فى أكثر من موضع بشأن مضمون بعض الاتصالات المصرية - الأمريكية وكذلك بعض الاتصالات المصرية - البريطانية. يؤكد هذا أيضاً التقارب الذى حدث مع كل من العراق وتركيا، وخلال مرحلة توقيع رؤوس الاتفاقية، ومرحلة المفاوضات التفصيلية، والذى تضمن زيارة قام بها صلاح سالم فى يوليو ١٩٥٤ لبغداد، وحدوث نوع من التقارب الهادىء مع تركيا، تضمن، وفقاً لأحد المصادر صدور بعض التصريحات المصرية الإيجابية تجاه تركيا، والحديث عن زيارة مرتقبة لعبد الناصر أو صلاح سالم لأ نقره، وتوقف الصحف التركية عن مهاجمة مصر. كما زار القاهرة أحد جنرالات الجيش التركى وحاكم أنقره فى أكتوبر ١٩٥٤ (١). كما يشير كيرك إلى أنه خلال اجتماعات الجامعة العربية فى نهاية ١٩٥٤، طلب عبد الناصر تأجيل مشروعات الدفاع الغربية، حتى يصبح الجو ملائماً، وحتى تصبح مصر (وهذا هدف مصر وفقا لهذا الكاتب) مستعدة لقيادته (٢).

وعموماً يتجه كثير من المؤلفين الغربيين، إلى اعتبار هذه الاتفاقية دليلا على نية القيادة المصرية أنذاك للتقارب والترابط مع القوة الغربية (٣).

وفى مقابل هذا الاتجاه السابق، فإن بعض الباحثين العرب يتجاهلون حقائق الموقف بشكل غير موضوعى ويبرزون التواصل فى سياسة مصر الخارجية فى المرحلة الناصرية ويعتبرون الاتفاقية تعبيراً عن رفض مصر لأساليب الاستعمار التقليديةو وأن الولايات المتحدة سعت بعدها لاستئناف محاولة جر مصر لمشروعات الأحلاف، وكانت أولى محاولاتها معونة الأربعين مليون دولار (٤)، التى سبق التعرض لها.

ولقد رأينا من قبل أن هذه المعونة لم تكن محاولة جديدة، بل إنها كانت جزءاً من الصفقة الخاصة بالاتفاقية، مما يضعف كثيراً من التحليل السابق.

---

(١) Arslan Humbarei, Middle East Indictment, London, Robert Hall Ltd., 1958, pp. 193 - 194.

(٢) Kirk, Op. cit., pp. 31 - 33.

(٣) Piere Randot, The Changing Pattern of the Middle East, translated By Mary Dieke, New York, Frederick Praeger, 1961, P. 134.

(٤) حسن أبو طالب، ثورة يوليو فى مواجهة مشروعات الهيمنة الأجنبية فى: د. سعد الدين إبراهيم (محرر) المشروع القومى لثورة يوليو، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ص ١٧١.

ومع ذلك فإن هناك شواهد أخرى تضعف من القول ببساطة بأن الاتفاقية تعكس الرغبة فى التحالف مع الغرب منها.

١ - أنه فى جميع الاتصالات المصرية السرية والعلنية، وحتى فى تلك البيانات التى صدرت وتكشف عن الرغبة فى التقارب مع الغرب، أوضحت مصر، رفضها للانضمام لمشروعات الدفاع - على الأقل للفترات التالية - وهو ما يعنى بداية، أن هذا الاستعداد للتقارب مع الغرب له حدوده التى لا تعتزم القيادة المصرية تجاوزها.

وفى إطار ما سبق نفهم احتجاج مصر السرى الشديد اللهجة الذى حدث بسبب تصريحات ناتنج فى البرلمان بعد عودته، والذى قال فيه بأن الاتفاقية تعطيهم حقًا قانونيًا فى الحفاظ على قاعدة فى مصر، وأنها تعنى تحالفًا مع مصر (١).

٢ - ما ذكره ناتنج فى كتابه عن حرب السويس ١٩٥٦، من أنه عندما زار مصر بعد حرب ١٩٥٦، وجد أن عبد الناصر قد تحول من دور المحايدين بين الشرق والغرب، إلى محاولة ضرب كتلة بأخرى (٢)، ويعنى هذا أنه وجد أن عبد الناصر فى ١٩٥٤ كان يريد أن يلعب دور الحياد.

وفى الواقع إن المدخل الحقيقى لتقييم هذه الاتفاقية، هو فهم اتجاهات القيادة المصرية آنذاك من هذه القضايا السابقة، ويمكن القول إن الميل للاتجاه القائل بوجود نوايا انحياز للغرب، أو الميل للاتجاه الآخر بوجود اتجاه للحياد، يتضمن نوعاً من التبسيط المخل بالحقيقة. ففيما يبدو كانت رؤية القيادة المصرية، وخاصة الناصرية، فى مرحلة التبلور والتكوين، ولم تكن قد حسمت توجهاتها بشكل واضح، ومع ذلك كانت تحكمها مجموعة من الخطوط العامة: -

١ - أن رفض مشروعات الدفاع الغربية، لم يكن يرتبط به، وعلى نفس المستوى. اتجاه متبلور نحو الحياد وعدم الانحياز، فقد كان هناك نوع من التشكك فى إمكانية هذا الحياد.

٢ - أنه كان هناك اتجاه قوى للتقارب مع الغرب، على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، بشرط التحكم فى هذه العلاقات، وألا تصل لمرحلة التبعية.

٣ - أن هذه الاتجاهات المتنازعة - بين التقارب مع الغرب، واتخاذ موقف الحياد

---

(١) Fo. 371/108455 73452 JE 1195/76 No. 1643 also same file, JE 1195/71 No. 1644. Nov. 3, 1954.

(٢) Anthony Nutting, I saw for myself, The Aftermath of Auez, London, Hallis - Center, 1958, P. 95.

المستند لأسس ودوافع عديدة تأثرت بالحاجة لمساعدة اقتصادية عسكرية، مما أدى إلى تعبير الاتفاقية عن هذا الموقف المذبذب أو بالأدق غير المتبلور والذى خلاصته التقارب مع الغرب - فى حدود لا تصل للتحالف المباشر ولكنها تقترب منه بشكل أو آخر فى حالة اتساع المواجهة الدولية بين الكتلتين.

والاتفاقية فى الواقع تلخص هذه المعادلة المعقدة، وهذا يعنى أمرين:

الأمر الأول: أن الاتفاقية فى إطارها العام لا تشكل تناقضاً مع رؤية القيادة المصرية فى ذلك الوقت، بل ويمكن القول، إن هذا ينطبق أيضاً على معظم قوى المعارضة من الوفد والإخوان، خاصة وأنها - أى - الاتفاقية - تسرى لفترة محدودة زمنياً فى النهاية.

الأمر الثانى: أن معيار الحكم على السلوك التفاوضى المصرى، سيكون معياراً أساسه الاختلاف فى الدرجة بهدف تغليب عناصر التقارب مع الغرب، فى مواجهة نوازع الحياد، وتصبح أهم مسألتين فى هذا الصدد هما مسألتا ضم تركيا، وفترة الاتفاقية. أما الفترة فهى تعنى مصادرة على حقوق مرحلة التكوين والتبلور، بمعنى أن جانبها السلبى يعمل أثره أكثر، لو كان اتجاه الحياد قد تبلور أكثر فى وجودها، وهو مالم يحدث بشكل كامل فقد ألغيت الاتفاقية، فى أول سريانها بفضل العدوان الثلاثى، كما سنرى بعد قليل.

أما مسألة تركيا، فهى أكثر المسائل حساسية وخطورة، فتركيا كانت عضواً ولا زالت فى حلف الأطلنطى، ومعنى ضمها لصيغة المتاحية، هو عودة بريطانيا للقاعدة، فى أية حرب عالمية جديدة تنشب، وتتضمن هجوماً سوفيتياً احتمالاته عالية على تركيا.

ولقد دافع الرئيس عبد الناصر، والصاغ صلاح سالم عن موقف الحكومة المصرية بهذا الصدد على أساس أن العودة فى حالة الهجوم على تركيا سوف ترتبط بحرب عالمية وأنه فى حالة حدوث هذه الأخيرة، فسوف يكون أول هدف سوفيتى هو حقول البترول فى المنطقة، والتى كانت ولا تزال خاضعة للنفوذ الغربى (١).

وفى الواقع فإن هذا الدفاع له أساس قوى من الصحة، فى ضوء ما أثبتته الحرب العالمية الثانية، والتى كانت دروسها لا زالت حية فى الأذهان، من أهمية النفط فى هزيمة ألمانيا ودول المحور. ويضيف أحد الباحثين العرب فى هذا الصدد أن الموقف الدولى شهد انفراجاً نسبياً بوفاة ستالين، وانتهاء الحرب الكورية واتفاق المعسكرين على تسوية الحرب فى الصين الهندية (٢). ومع التقليل من الأهمية النسبية لهذا التنازل، تظل دلالته الرمزية، وكونه

---

(١) جاء هذا فى دفاع عبد الناصر عن الاتفاقية فى اجتماع لهيئة التحرير فى ١٩٥٤/٨/٢١ أهرام، ١٩٥٤/٨/٢٢، وكذلك فى صلاح سالم، الجلاء، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٤١ ومن الملاحظ أن عبد الناصر ذكر فى هذا الاجتماع أن لديه عقده بشأن تركيا مثل بقية المصريين ولكنه قبل هذا لتحقيق انسحاب كامل وما دام ضم تركيا لن يضيف شيئاً.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربى، مرجع سابق، ص ١١٣.

عبر عن خطوة أبعد من حالة التبلور لدى القيادة المصرية، وخطوة أبعد مما يمكن أن تقبله الغالبية المصرية، مما يثير التساؤل حول ما إذا كان تنازل مصر بشأن تركيا كان البديل الوحيد فى هذا الصدد.

وهنا نجد أن مراجعة المفاوضات المصرية – البريطانية – عند تقديم عبد الناصر لهذا التنازل، تشير إلى أن مسار المفاوضات كان قد دخل مرحلة صعبة ومعقدة حول صيغة المتاحية وأنها سلكت اتجاهًا أكثر تطورًا؛ وهو الحرب الشاملة أو العالمية، وبعد أن تعقدت صيغة الأمم المتحدة.

وهنا يلاحظ أمران الأول أن مخاوف مصر من صيغة الأمم المتحدة كانت مرتبطة بتجربة كوريا، وعلى الرغم من أن هذه المخاوف قد أزيلت تمامًا فيما بعد تزايد حركة الاستقلال الوطنية مع نهاية الخمسينيات والستينيات، فإنه حتى ذلك الوقت، لم يكن هذا البديل مأمونًا، بل ربما كان مدعاة لشكوك أكثر وكان سيثير احتمالات واسعة، ربما أكثر اتساعًا من حدود منطقة الشرق الأوسط.

الأمر الثانى: أنه على الرغم من تشدد بريطانيا البالغ خلال نهاية ١٩٥٣، وأوائل ١٩٥٤ فقد يثار أن استمرار وضعها المتدهور فى القاعدة، كان من الممكن استثماره بشكل أفضل، يزيد من الضغط والتشدد فى مسألة المتاحية، لقصرها على البلاد العربية وحدها وفى الواقع إن مثل هذا الحكم، مثله مثل تقدير القيادة المصرية آنذاك يظل غير مؤكد حيث إن ردود الفعل البريطانية المعروفة لدينا من وثائق الخارجية البريطانية تشير إلى أن مراجعتهم الجدية لمسألة الزى جاءت فى ضوء تنازل عبد الناصر فى مسألة تركيا.

وبالتالى فإن هذا البديل، أى الإصرار على صيغة تضم الدول العربية وحدها، كان يقتضى مزيدًا من الضغط على بريطانيا، أو على الولايات المتحدة، كما أنه لا يستقيم والصراع الداخلى الذى كانت تشهده مصر آنذاك، والذى كان محوره الرئيسى صراع بين نجيب وعبد الناصر، ومثل هذه الظروف كانت تعنى مزيدا من الانتظار حتى تستقر الحكومة، وتصبح قادرة على ممارسة مثل هذه الضغوط بشكل فعال.

وعمومًا يمكن القول إن التعجل المصرى – رغم مبرراته والضغوط العديدة التى خلفته – كان سببًا فى إضعاف الموقف المصرى نسبيًا، وعدم الاستغلال الكافى للصعوبات التى كانت بريطانيا تتعرض لها – وفق ما تؤكده وثائق خارجيتها – مع الأخذ فى الاعتبار أن التأخير حتى تستكمل مصر استعداداتها كان يعنى استمرار التواجد البريطانى، أى كان يتضمن مزية لبريطانيا وليس مصر.

وأخيرًا، فيما يتعلق بالموقف المصرى، وفيما يثبت صدق نيته فى تنفيذ الاتفاقية

والالتزام بها، فإنه حينما وجدت الحكومة المصرية خطأ فيما يتعلق بتاريخ انضمام العراق لميثاق التضامن العربى، حيث نصت الاتفاقية على أن صيغة المتاحية تسرى على دول ميثاق التضامن العربى الموقعة فى أبريل ١٩٥٠، ثم اكتشفت الحكومة المصرية أن العراق انضمت فى تاريخ لاحق هو ٢ فبراير ١٩٥١ (١) قامت بإبلاغ هذا لبريطانيا، وقام الطرفان بتبادل مذكرات تصحيح هذا التاريخ (٢). ومما لا شك فيه أن هذه الواقعة، لا تبين فقط صدق التزام الحكومة المصرية بتنفيذ هذه الاتفاقية بأمانة، ولكن أيضًا تعبر بشكل ما عن حقيقة الموقف المصرى، فى ضوء ظروف العراق آنذاك وأنه كان أكثر الحكومات العربية تقاربًا مع الغرب وبريطانيا بالتحديد. وعدم ترك مصر لبريطانيا أو العراق نفسه مهمة اكتشاف هذا الخطأ، يعنى أنها لم تكن تمانع صراحة فى تقارب وثيق مع الغرب، ولو كان هذا فى حدود معينة بما يعكس مرحلة التبلور والتكوين الذى كانت تمر بها القيادة السياسية آنذاك -

أما الموقف البريطانى فبداية نلاحظ أنه حقق نتائج إيجابية واضحة، فقد وفرت الاتفاقية خروجًا بريطانيًا مشرفًا من مصر، ولم تبد وكأنها قد طردت. كما أنها إذا كانت قد تنازلت عن إصرارها على أن يرتبط هذا الخروج أو الانسحاب بقبول مصر الانضمام لترتيبات الدفاع الغربية فإنها حصلت على ترتيبات - ولو أنها مؤقتة - تتعلق بحقها فى استخدام القاعدة وفقًا لظروف معينة.

من هنا نفهم ما كتبه العسكريون البريطانيون فى ١٩٥٥، من أن الاتفاقية تشكل فى الأجل القصير أفضل أساس للدفاع على الشرق الأوسط مقارنة بالأوضاع فى السنوات القليلة السابقة على ١٩٥٤، وإن أوضح صعوبة الحكم عليها فى الأجل الطويل (٣). كما يقول خدورى إن الاتفاقية أدت لتأكيد وضع بريطانيا فى الشرق الأوسط كقوة عظمى. (٤)

مجموعة أخرى من الشواهد توحى بأن بريطانيا خرجت رابحة من هذه المفاوضات

---

(١) الطريف أن مصر أبلغت بريطانيا أن هذا التاريخ هو ١٩٥٠/٦/٧ بينما أن هذا هو تاريخ انضمام اليمن للاتفاقية، بينما انضمت العراق والأردن فى فبراير ١٩٥١ انظر مفيد شهاب، جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٢٥٠.

(٢) Fo. 371/108445 72457 JE 1192/749. Nov 12, 1954.

(٣) Brian Harrocks, Middle East Defense, British Views, Middle Eastern Affairs, Vol. V. No 12. Feb. 1955, pp. 40 - 41.

(٤) Elie Kedouri, Egypt, the Arab States and Suez Expeditions, In Imperialism and Nationalism edited by Wilson, op. cit. p. 127.

وأهمها لغة الخيلاء التى تحدث بها ناتنج فى وصف دوره فى هذه المفاوضات، وهى لغة تتبدى على الأقل فى جانبين: -

الجانب الأول: والذى يتضح فى تلك القصة الشهيرة التى رواها ناتنج فى كتابه عن عبد الناصر من أن الوزير البريطانى أثناء مراسم توقيع الاتفاقية، وجد قلمه خاليًا من الحبر، فاستعار قلم عبد الناصر، وبعد التوقيع قام بوضع القلم فى جيبه فى حركة آلية، فنبهه عبد الناصرضاحكًا بأنه يعتقد أنه أخذ الكثير منه ويرجو إعادة قلمه [(١)].

الجانب الثانى: يتبدى فى لهجة التقارير التى أرسلها ناتنج من القاهرة، أو أعدها بعد عودته لبلاده، والتى تتسم بدرجة عالية من الخيلاء، تعكس من ناحية طموح سياسى شاب مقبل على تولى منصب وزارى، ومن ناحية أخرى تعطى انطباعًا بنجاح خاص فى تحقيق أهداف الجانب البريطانى من المفاوضات.

وهذا الاتجاه السابق، الذى يحمل قدرًا من المبالغة - كما سيأتى بعد قليل - قد يدعمه ما تشير إليه الوثائق الأمريكية - فى أكثر من موضع - من شكوى الدكتور فوزى للسفير الأمريكى كافرى أكثر من مرة من تشدد الجانب البريطانى فى المفاوضات التفصيلية، والتى تضمنت أقوالا، مثل : إنهم يأخذون باليسار ما يعطونه باليمين، وأنه يعد أصابعه بعد مصافحتهم[(٢)]». وهى شكاوى قد يكون المقصود بها الحصول على التأييد الأمريكى - إلا أنها فى الوقت نفسه تعكس جانبًا من الحقيقة، اتضحت التفاصيل خلال مرحلة المفاوضات بشكل خاص وخلال سير المفاوضات عمومًا، ألا وهى التشدد البريطانى

على أن التقييم الموضوعى لهذه الاتفاقية - لابد أيضًا من النظر إليه فى إطار متكامل فقد وفرت الاتفاقية وبحق، كما جاء من قبل - خروجًا مشرفًا لبريطانيا من مصر، وضمانات معينة بالعودة لقاعدة السويس.

ولكنها من ناحية أخرى، وفى ظل صيغة المقاولين المدنيين - افتقدت هذه الترتيبات كثيرًا من مضمونها الحقيقى؛ ذلك أن الاتفاقية بصيغتها النهائية، ووفقًا للتقدير البريطانى لها، كانت تعنى الحاجة لشهور عديدة حتى يمكن عودة القاعدة للنشاط الفعلى والتشغيل الكامل، ولما كان هدف هذه الترتيبات التى وضعتها هذه الاتفاقية هو ضمان استخدام هذه القاعدة بشكل فعال فى حالة حرب عالمية (فمثل هذا الهجوم على دول الشرق الأوسط ما كان ليحدث إلا فى إطار هذه الحرب)، ولما كانت طبيعة هذه الحرب - التى لم تحدث - تعنى احتمالات هجوم سوفيتية أسرع من الوقت اللازم لتشغيل هذه القاعدة، فإن هذا يعنى إفقاد هذه الترتيبات كثيرًا من مضمونها.

---

(١) Nutting, Nasser, op. cit. , p. 72.

(٢) على سبيل المثال وثيقتان من المجموعة الخاصة

No. 343 641 - 74/8 - 3654. Aug. 30, 1954.

No. 388 641 - 74/5 - 754 Sep. 30, 1954.

ونتيجة هذا التحليل السابق، هى أن صيغة المقاولين المدنيين، التى اعتبرتها الحكومة المصرية تنازلا بريطانياً محدوداً بالقياس لما قدمته فى تنازل تركيا، هى فى حقيقة الأمر تنازلا جوهرياً وبالغ الأهمية، وبهذا المعنى يكون رفض مصر لمجاراة بريطانيا فى أهمية هذا التنازل سواء عن فهم لهذا التحليل السابق، أو عن عدم فهم، نجاحاً فى النهاية للمفاوض المصرى فى عدم تقديم تنازلات رئيسية تالية للتنازل الخاص بتركيا.

وبهذا المعنى يصبح كل من الطرفين قد حصل على نتائج شبه متقاربة، فمصر قد حصلت على الجلاء البريطانى دون تكلفة كبيرة، وبريطانيا خرجت بشكل لا يمس هيبتها الدولية أو الإقليمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وفرت الاتفاقية - فى الترتيبات التى وضعتها - تنازلا رمزياً نسبياً من الطرفين.

مع الأخذ فى الاعتبار أن الدلالة الرمزية - لهذه الترتيبات - يصبح لها هذا المعنى الرمزى فى حالة صحة الافتراض بربط هذه الترتيبات - بالحرب الباردة الجارية آنذاك وهو ما تؤكده نصوص المباحثات، والوثائق المتوافرة.

ولعل هذا يتفق مع النتيجة التى وصل إليها أحد معارضى هذه الاتفاقية، وإن كان هذا بشكل مختلف، وهو الدكتور وحيد رأفت الذى يقتبس من مقال للصحفى اللبنانى سليم اللوزى تعليقاً على مذكرات محمد نجيب قال فيه.

يشير محمد نجيب إلى اتفاقية الجلاء وينتقدها باعتبار جمال عبد الناصر هو الذى أنجزها بينما نراه يدافع عن اتفاقية السودان، التى وقعت فى عهده، ومرة أخرى فإن التاريخ حكم لجمال عبد الناصر فى هذه القضية، فاتفاقية السودان لا يمكن القول بأن نتائجها كانت فى مستوى التوقعات التى صحبت توقيعها، ولكن اتفاقية الجلاء حققت فعلا الجلاء، وأثبتت أن كل ما وضعه الإنجليز فيها من شروط وتحفظات لا قيمة لها (١). ولقد قدمت التطورات السياسية التالية الفرصة لمصر لإلغاء بقايا الوجود البريطانى الفنى الرمزى وإلغاء كل هذه الاتفاقية، فبعد أشهر قليلة من إتمام الانسحاب البريطانى - والذى تم وفقاً للاتفاقية فى موعده تماماً - جاءت الفرصة مع العدوان الثلاثى على مصر، ومن ثم صدر فى أول يناير ١٩٥٧ قرار جمهورى رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بانقضاء هذه الاتفاقية وبأثر رجعى وذلك من يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦، وهو تاريخ بدء العدوان البريطانى على منطقة قناة السويس (٢).

---

(١) وحيد رأفت، فصول من ثورة يوليو، الإسكندرية، منشأة المعارف، سنة ١٩٨٧. ويأتى هذا الموقف من الدكتور وحيد رأفت معبراً عن نضج كبير فى التحليل، فقد كان الفقيه القانونى الكبير معارضاً للاتفاقية وخلف مذكرة نجيب بمعارضة الاتفاقية، ولكنه بعد مرور سنوات عليها وجد أن تحليل سليم اللوزى أكثر موضوعية فى وصف هذه الاتفاقية، وكانت موضوعيته أقوى من نوازع حفظ ماء الوجه التى تغرى بالدفاع عن المواقف القديمة، حتى ولو ثبت عدم صحتها.

(٢) انظر نص المذكرة الإيضاحية لهذا القرار فى :

محمود حلمى، التحرر الوطنى، والتحول الاشتراكى بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، القاهرة، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة، ١٩٧٣، ص ٢٦، ٢٧.

ثانيا: النسق التفاوضى المصرى:

النسق التفاوضى، هو ناتج عوامل عديدة أهمها نظامها السياسى، وثقافتها القومية، وموقعها الجغرافى... إلخ، وقد ذكرنا فى دراستنا عن المفاوضات الدولية أن هذا المفهوم ، لا يزال بحاجة لمزيد من الدراسة والتحليل، لتكشف أبعاده المختلفة، وتحديده بشكل أكثر وضوحًا. وقبل أن نشير لاستنتاجات هذه الدراسة بهذا الصدد، نشير أولا للمحاولتين الوحيدتين المعروفتين بصدد النسق التفاوضى المصرى؛ وهما مصرية غير مباشرة، وأخرى أمريكية مباشرة، أما الدراسة المصرية أو الرؤية المصرية، فهى للكاتب الصحفى صلاح عيسى، الذى استند إلى التحليل الماركسى لإبراز ما يمكن وصفه بتصنيف للأنماط التفاوضية المصرية وفقًا للأساس الاجتماعى للقوى السياسية التى تخوض هذه المفاوضات. ففى كتابه البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضات قام بدراسة مرحلة ثورة ١٩ والمفاوضات التى أعقبتها، ويمكن استخلاص النتائج التالية من هذه الدراسة:

١ - تنطلق هذه الرؤية من أن البرجوازية المصرية عمومًا تخشى العمل الجماهيرى وتخشى أى تجنيد وتنظيم للجماهير، ويدلل على هذا مما حدث فى ثورة ١٩؛ حينما اقتنع زعماء الثورة على اختلاف اتجاهاتهم بأن أسلوب التفاوض هو الأسلوب الوحيد لتحقيق الاستقلال، وأن هذا جاء فى وقت لعبت فيه حركة الجماهير دورًا كبيرًا فى نجاح هذه الثورة وكان من المكمن استكمال هذه الثورة لنهايتها [(١)].

٢ - وفى إطار عدم رغبة هذه البرجوازية فى استخدام العمل الجماهيرى - إلا فى حدود الضغط على القوى الاستعمارية - لجأت لفكرة اللعب على التناقضات الاستعمارية تحت وهم أنها تناقضات رئيسية، ومن ثم اتجهت إلى تدويل القضية الوطنية أو حلها فى إطار القوى الاستعمارية [(٢)].

٣ - على أن قيادة الحركة السياسية للبرجوازية المصرية كانت تنقسم إلى نوعين يعاقبة وجيروند (وهو هنا يستخدم مصطلحات الثورة الفرنسية مع فارق الأهداف)، فوفقًا لهذا كان

---

(١) صلاح عيسى، البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضات، القاهرة، الطبعة الثانية مطبوعات الثقافة الوطنية، ١٩٨٠، ص ٧٣، ٧٤.

(٢) صلاح عيسى، مرجع سابق، صفحتى ١٤، ١٥.

اليعاقبة يبدون متشددين فى عدائهم للاستعمار، وأكثر مماطلة للقبول بمشاركته، وأقرب إلى جماهير الشعب، من هؤلاء الشيخ سليمان الجوسقى زعيم وقائد ثورة القاهرة الأولى (فى حملة نابليون) وعرابى وزغلول والنحاس.

أما الجيروند، فهم متساهلون فيما يتشدد فيه اليعاقبة، يساومون بسرعة ويقبلون الفتات، وقدم على هذا أمثلة عديدة، مثل موقف الشيخ الشرقاوى من الغزو الفرنسى، ثم مواقف شريف باشا ولطفى ومحمود سليمان، الذين اتبعوا سياسة أساسها المسالمة لا المعاندة مع الإنجليز، والتى عبر عنها حزب الأمة القديم؛ حينما كان يقول شعاره المعروف «الاحتلال البريطانى جاءت به ظروف دولية مرتبة، وتذهب به ظروف دولية مرتبة أخرى» (١).

٤ - ولقد بين صلاح عيسى أن هدفه من دراسته هذه، هو كشف ما يسميه بخطأ مؤرخى البرجوازية من التشكك فى ثورة الشعب النضالية، لكى يتحققوا من تحمله آثار البرجوازية، فيرمون الجماهير بالداء البرجوازى أى المسالمة (٢).

على أنه يلاحظ على هذه المسألة السابقة التالى :

(أ) تعبر هذه الدراسة عن جهد تحليلى بارز، وملاحظاتها بشأن تطور الحركة الوطنية المصرية، ومواقف كبار رجال الأرستقراطية المصرية، سواء المنتمين لأحزاب الأقلية أو المستقلين المرتبطين بالملك، لا تخالف الحقائق المؤكدة من استعداد هذه الارستقراطية للتساوم والتنازل بأكثر مما عبر عنه حزب الأغلبية الشعبية آنذاك، وهو حزب الوفد.

(ب) أنه مع تقدير الأهمية الكبيرة للتغير الاقتصادى والاجتماعى - الذى قام عليه هذا التحليل السابق، فقد أصبح من المستقر اليوم عدم قبول التركيز على متغير واحد فى التحليل، أيا كان هذا المتغير.

(جـ) أن هذه الرؤية تغفل حقيقة بسيطة، وبالغة الأهمية فى الوقت نفسه، وهى الأصول التركية، والشركسية لكثير من رجال الأرستقراطية المصرية قبل الثورة وهو عنصر كان له أثره على التباعد بينهم وبين قادة الوفد - نوى الأصول المصرية الخالصة، (٣). ومن الممكن تصور أنه من الطبيعى أن حماس هذه الطبقة الأرستقراطية للقضية الوطنية المصرية سوف يكون أقل من نوى الأصول المصرية.

---

(١) المرجع سابق الذكر ص ٢٣.

(٢) صلاح عيسى، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٣) Ismail, op. cit. , p. 133.

(د) كما أن هذه الرؤية تغفل كثيراً من جوانب ومقتضيات طبيعة العمل السياسى الخارجى، والتى لها أمثلة عديدة؛ من ذلك اضطرار لينين للتنازل فى مفاوضاته مع ألمانيا لكى يحمى الثورة الشيوعية.

كما أنها تثير التساؤل عما إذا كان التشدد فى المسائل الوطنية يرتبط - عند المؤمنين بهذه الرؤية - بالقوة الشعبية للعمال والفلاحين بصفة عامة، أم هو مرتبط بالعناصر الثورية لدى هذه الطبقة أو أية طبقة أخرى فى المجتمع المصرى، بعبارة أخرى أكثر اتساعاً؛ هل التشدد فى المسألة الوطنية، أو أية مسألة أخرى تتعلق بالمصلحة الوطنية فى مفاوضات مع قوى خارجية، أمر يرتبط بالأساس الاقتصادى والاجتماعى للمفاوضين ومن يمثلونهم، أم بالاتجاهات الفكرية والسياسية لهم، أم بخليط من هذين العاملين، ومن عوامل أخرى عديدة ترتبط بطبيعة المسألة محل التفاوض، والإطار الدولى، وتوازنات القوى وأخيرا خصائص المفاوضين ؟

أما الرؤية الثانية المهمة، فهى رؤية مباشرة، وهى رؤية وليام كوانت الدبلوماسى الأمريكى المعروف، والذى شارك مع وفد بلاده فى كثير من جولات التفاوض فى الشرق الأوسط خلال السبعينيات، بدءاً من فك الاشتباك وحتى مفاوضات كامب ديفيد، ومفاوضات معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (*) وهى فى الواقع رؤية أكثر تحديداً؛ إذ إنها أشارت صراحة إلى أنها ستعرض لنسق التفاوض المصرى بشكل مباشر. وتتلخص عناصر هذه الرؤية فيما يلى:

١ - نقطة البدء هى السياسة الخارجية المصرية، وبالتالى البيئة التى تجرى فيها المفاوضات. وفى رأيه أن القادة المصريين ينظرون للسياسة الخارجية من زاويتين؛ الأولى أن السياسة الخارجية تساعد مصر على الحصول على الاقتراب من موارد ستكون نافعة للتطوير الاقتصادى للبلاد، والزاوية الثانية هى تزويد الشعب بالإحساس بالفخر ببلادهم، وهو يعتبر هذا المحور الأخير، أى الشعور القوى بالهوية القومية حجر الزاوية فى هذا النسق التفاوضى[١].

(*) تحدث كوانت عن تجربته فى كثير من المؤلفات، ولكن ما يعنينا هنا هو ذلك الفصل الذى تعرض فيه لنسق التفاوض المصرى، ضمن دراسة أمريكية عن أنماط التفاوض لبعض الثقافات المختلفة وهو:
William B. Quandt, Egypt,
Astrong sense of National Identity is Binnendjih, op. cit. , p. 105 - 124.

(١) Ibid. p. 109.

٢ – النسق التفاوضى المصرى؛ يقوم على أساس دور كبير للقيادة السياسية، مما يثير عدداً من الصعوبات لدى الطرف الآخر، منها أن المفاوضين المصريين قد لا يكونون على دراية كاملة بما يدور فى ذهن قادتهم، وأن عليهم أى مفاوضى الطرف الآخر – معرفة من يستحق الكلام معه من مسئولى الخارجية المصرية، ومن لا داعى للحديث معه، وأنه لابد بالتالى من تطوير قناة خلفية لمؤسسة الرئاسة، وللرئيس مباشرة فى عملية المفاوضات (١).

٣ – إن هناك نموذجين فى النسق التفاوضى المصرى، ويمكن تعميقه إلى حد ما فى بقية العالم العربى.

النموذج الأول: هو نموذج السوق، وأساسه الاعتماد على المساومة، والبدء بعروض بعيدة عن الواقع ومتشددة، والدخول فى سلسلة كاملة من المناورات.

النموذج الثانى: النموذج البدوى أو القبلى للمسائل التى تشمل الشرق، وأساسه أنه عندما تتقاتل القبائل وتسيل الدماء يصبح من غير المناسب جمع الأطراف مباشرة لتحقيق التسوية، وتبرز فكرة الاعتماد على وسيط، الذى يستطيع الحصول على ثقة الطرفين ويجذبهم للتسوية، وفى هذا النموذج حفظ ماء الوجه أهم من تفاصيل التسوية.

ويطرح هنا نموذج السادات فى المفاوضات مع إسرائيل بوصفه ينتمى لهذا النوع، ومن ناحية أخرى، فإنه يوضح أن الأسلوب المصرى كثيراً ما يجمع بين الأسلوبين فى حالة تفاوضية واحدة، على أنه بمجرد أن يعمل اقتراب معين، يتوقف آخر (٢).

ومشكلة هذه الرؤية خاصة فى العنصر الثالث، هو أنها تقيس على تجربة محددة هى تجربة السادات فى المفاوضات مع إسرائيل، والذى اقتبس منه الاقتراب القبلى أو البدوى، بينما يبدو أن ما يقصده بالماحكة فى نموذج السوق، المطالب المصرية، والتى يعتبرها غير واقعية، لأنها تتجاوز ما يريد أن تتفاوض مصر عليه.

كما أن ما يقصده باقتراب السوق يتبعه أى طرف فى المفاوضات. ومن غير المتصور أنه يقتصر على مصر وحدها، فبريطانيا على سبيل المثال اتبعت هذا الأسلوب فى النموذج محل الدراسة، وطبقته إسرائيل فى مفاوضتها مع مصر بمبالغة لا حد لها (*). ومع ذلك فإن رؤية كوانت تتضمن بعض العناصر التى يمكن تطويرها والبناء عليها.

ومن واقع ما توصلنا إليه فى دراستنا كما سبق وأوضحنا، يمكن القول إنه يمكن

---

(١) Quandt, op. cit. , p. 111, p. 117, pp. 120 - 123.

(٢) Ibid, pp. 118 - 120.

(*) ولعل كل نماذج المفاوضات المصرية – الإسرائيلية تثبت هذا الأسلوب الإسرائيلى، وطابا ليست إلا دليلا واضحاً على هذا.

استخلاص بعض الدلالات من نموذج المفاوضات المصرية - البريطانية محل الدراسة، مع ربط هذه الدلالات بمقدمة ضرورية، وذلك على النحو التالى: -

١ - فيما يتعلق بالمقدمة الضرورية أو نقطة انطلاق الباحث، فهى أنه على الرغم من عدم تبلور مفهوم النسق التفاوضى، وعدم دراسته بشكل كاف حتى الآن، فإنه من المتصور إمكانية قبول هذا المفهوم، بشرط النظر إليه بمعنى مرن ومتحرك ومتطور. فإن كان هذا المعنى المرن والمتطور هو أساس فهمنا للشخصية القومية، الذى يقوم على أساس أن هذا المفهوم - أى السمات القومية لشعب ما - هو مفهوم متطور ومتغير، يتسم بقدر من الثبات النسبى، ولكنه قابل للتطور والتحول، بحكم تغير الظروف والعوامل التى تشكل، فإن النسق التفاوضى بدوره، وهو انعكاس لهذه الشخصية القومية المتطورة والمتحركة وللنظام السياسى الدائم التحرك والتغير - مهما كانت درجة استقراره، ولعوامل التاريخ الذى لا يتوقف، بل إنه حتى العوامل الجغرافية قد يطرأ عليها بعض التغيرات [1]. وإن كانت هى أكثر هذه العوامل استقرارًا، أو بعبارة أخرى إذا كان التحرك والتطور هو سمة العوامل التى تشكل النسق التفاوضى لشعب ما، فإن هذا النسق التفاوضى هو مفهوم متطور ومتغير وليس جامدًا ثابتًا.

٢ - تؤكد هذه الدراسة أن أهم عناصر هذا النسق التفاوضى، هو الدور المحورى للقيادة السياسية الناصرية فى عملية المفاوضات، وأن الرئيس عبد الناصر، رغم أنه ترك مهمة التفاوض الرئيسية لوزير الخارجية د. فوزى، ورغم مشاركة عدد آخر من ضباط القيادة فى هذه المفاوضات، فإنه سيطر على جوهر عملية التفاوض فيما يتعلق بالقرارات الرئيسية، بشكل أدى فى بعض المراحل إلى عدم دراية بقية أعضاء الوفد لفترة من الوقت بتنازله الرئيسى الخاص بتركيا فى صيغة المتاحية، على أن طبيعة ظروف المرحلة السياسية - من عدم استقرار السلطة، ومشاركة ضباط مجلس قيادة بدور متفاوت التأثير من مسألة لأخرى، لم يجعل عبد الناصر، محتكرًا لقرارات المفاوضات بل إنه مع تمكنه من فرض وجهة نظره على المجلس، كان يحتاج دائمًا لمشاركة وقبول المجلس لأية قرارات أو مواقف يتخذها سواء كان هذا القبول سابقًا أو تاليًا لاتخاذ القرار، ولم يكن دور المجلس استشاريًا فحسب.

٢ - أوضحت دراستنا، ميل مصرى للمرونة وعدم الجمود، والبراجماتية وأن المسائل

---

(١) يحدثنا التاريخ عن كثير من التحولات فى هذا الصدد، بدءًا من تغيير الإنسان لخصائص بيئته الجغرافية بإقامة السدود، وتعمير الصحراء وتحويل المياه، إلى انتهاء عزلة شعب ما الجغرافية نتيجة تطورات تكنولوجية معينة.

الأيديولوجية لم تحكم المواقف التفاوضية، فإذا كانت مفاهيم الحياد والتقارب مع الغرب تتصارع فيما بينها - والتى عكست الاتفاقية موقفًا وسطًا بينها، يؤكد مرحلة عدم تبلور وتكوينية الاتجاهات السياسية للقادة - فإنها لم تطرح بشكل أيديولوجى خلال المفاوضات بل كانت تناقش بشكل مستتر بوصفها اتجاهات يجب أخذها فى الاعتبار فى الصياغة لبنود الاتفاقية، أو بمعنى آخر كانت الأهداف القومية الخاصة بالجلاء البريطانى، وقبول الترتيبات البريطانية بشكل لا يكون منفرًا للرأى العام المصرى هما حكما عملية التفاوض من الجانب المصرى، وهو ما يعنى طابع المرونة والعملية فى التفاوض.

٣ - أكد النموذج محل الدراسة حرص الجانب المصرى على مسألة الكرامة المصرية وحساسية القيادة المصرية لهذه المسألة، ومسألة الزى البريطانى فى القاعدة، ليست إلا انعكاسًا واضحًا، ومع ذلك فمن المؤكد أن طبيعة المفاوضات محل الدراسة، بوصفها مفاوضات تتعلق بالاستقلال وسيادة الدولة المصرية على أراضيها، كان لابد وأن تفرض هذه السمة فى النسق المصرى.

٤ - وأخيرًا إذا كان يمكن تعميم هذه الخصائص على النسق التفاوضى المصرى فى مرحلة الدراسة، وفى المرحلة التالية لثورة ١٩٥٢، وفى مصر والذى تؤكده النظرة المبدئية إلى نماذج المفاوضات العديدة فى مرحلة الرئيس السادات بدءًا من فك الاشتباك الأول والثانى ومرورًا بكامب ديفيد حتى مفاوضات معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية [١]، فإنه انطلاقًا من مرونة مفهوم النسق التفاوضى، فربما يكون هناك ما يشير إلى بدء حدوث تغير وإن كان نسبيًا وبطيئًا، وقد يتراجع من وقت لآخر، ونموذج طابا قد يكون علامة على بدء هذا التحول؛ ففى هذا النموذج، الذى جمع بين المفاوضات والتحكيم، شكلت لجنة طابا العليا من ممثلى اتجاهات سياسية مختلفة، ولعبت هذه اللجنة دورًا رئيسيًا فى إدارة مصر للصراع الدولى حول طابا.

ومن المأمول أن يكون نموذج طابا بداية لتغير فى النسق التفاوضى المصرى، الذى كان

---

(١) ولعل من النماذج المشهورة ما حدث فى كامب ديفيد عدة مرات، من الإحراج الذى كان يتعرض له الوفد المصرى، حين يفاجأ بموافقة الرئيس السادات على جوانب معينة يعلمها الوفد المصرى لأول مرة عن طريق الجانب الأمريكى أو الجانب الإسرائيلى كما يؤكد هذا وصف إحدى الدراسات لنظام صنع القرار السياسى فى مرحلة الرئيس السادات من أنه كان صانع القرار الرئيسى فى السياسة الخارجية والداخلية وكانت عملية صنع القرار تتسم بالبساطة والسرعة بسبب تركز القرار فى يد رئيس الدولة، وفى ضوء محدودية دور الأجهزة المختصة بصنع القرار الخارجى انظر:

جمال زهران، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ - ١٩٨١، القاهرة. مكتبة مدبولى ١٩٨٧، ص ٢٨٧ إلى ٣٨٠.

يقوم على محورية دور القيادة السياسية العليا فى صنع قرارات التفاوض، فإذا كانت هذه المحورية ليست بالضرورة سلبية دائمًا فيما يتعلق بتحقيق المصالح القومية العليا، فإن تجاوز هذه المحورية يوفر ضمانات أكبر ويحقق إدارة أكفأ لعملية المفاوضات الدولية.

ثالثا: نتائج الدراسة

والمقصود بهذه النتائج، هو استخلاص دلالات هذا النموذج للتأكد من صحة الاتجاهات والمقولات النظرية العديدة التى تعرض لها كتابنا المشار إليه فى أكثر من موضع، والخاص بدراسة المفاوضات، والذى حفل بالعديد من الآراء والدراسات والفروض التى تحتاج للإثبات والتحقيق، ومن ثم فإن نتائج هذه الدراسة عديدة أيضًا، وسوف يتم التركيز هنا على أهم الاتجاهات بهذا الصدد.

ويمكن تصنيف هذه النتائج فى أربع مجموعات هى: -

١ - **المجموعة الأولى**: من النتائج أو الملاحظات التى تتعلق بمحددات عملية التفاوض والسلوك التفاوضى، فقد أوضحت دراسة المفاوضات المصرية البريطانية تعدد هذه المحددات أو العوامل وتداخلها بشكل مكثف، ومثير للانتباه فى أحيان كثيرة.

(أ) فقد تأكد أن عوامل توازنات القوة وطبيعة المسألة محل التفاوض، والعوامل الداخلية لأطراف التفاوض، وطبيعة العلاقات بينهم، كذلك تأثير عوامل البيئة الخارجية، ودور الأطراف الأخرى، هى أكثر العوامل المحددة للسلوك التفاوضى، ولسير المفاوضات وناتجها.

(ب) كما أوضح النموذج محل الدراسة، أنه، ومع التقدير والاعتراف بوجود تأثير للمتغيرات الثقافية والنفسية فإنها متغيرات تصعب دراستها، وليس من السهل معرفة تأثيرها بشكل محدد، ويمكن القول إن دورها غالبًا مكمل وثانوى بالنسبة لدور المحددات الأخرى. كما أنه تبرز الحاجة لتطوير اقترابات ومقاييس لدراسة هذه المتغيرات بشكل أكثر موضوعية وتكاملا.

(جـ) أبرزت الدراسة، تداخل تأثير محددات التفاوض، وتفاعلها مع بعضها البعض ولعل أبرز جوانب ذلك؛ التفاعل الذى حدث بين الدور الأمريكى، وطرفى التفاوض، وخلق تلك الشبكة الكثيفة من التفاعلات والاتصالات التى تتمثل فى المدخلات الآتية: -

توجهات القيادة المصرية الجديدة غير المتبلورة/ الأوضاع الداخلية فى مصر/ العوامل

الاقتصادية المصرية/ السياسة الأمريكية / العلاقات الأمريكية - البريطانية. ولقد كان لهذه المدخلات دور فى هذه المفاوضات من حيث سيرها، ومما لا شك فيه أن التداخل الكبير بين هذه المدخلات، وذلك التعدد الذى تتسم به، يعنى أن على المفاوض أخذ العديد من العوامل فى اعتباره، خـلال رسمه لاستراتيجيته التفاوضية، خـلال تحليله لاتجاهات خصمه ومطالبه الحقيقية - وما الذى يمكن أن يتنازل عنه، وما الذى لا يستطيع التنازل فيه.

٢ - أما **المجموعة الثانية** من الملاحظات، فتتعلق بعملية التفاوض، وذلك وفقا لما يلى:

(أ) أكدت الدراسة التطبيقية كثيرًا مما تعرضت له الدراسات التحليلية بصدد طبيعة المرحلة السابقة على افتتاح المفاوضات، وأنماط العقبات التى تمنع من افتتاح التفاوض، وكيفية التغلب عليها ودلالات هذه المرحلة، ويمكن أن نضيف هنا أنه من الضرورى النظر إلى المراحل السابقة على استئناف التفاوض بوصفها شبيهة إلى حد ما بهذه المرحلة الأولى، من حيث ارتباطها أحيانا بشروط أو عقبات للتفاوض، مثلما حدث فى النصف الأول من عام ١٩٥٤. وكذلك فإن دراسة هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة فى تقدير مدى تفاوضية النزاع، وإمكانية تحقيق اتفاق.

(ب) أكدت الدراسة صلاحية اقتراب الصيغة/ التفاصيل، والذى أشرنا إليه فيما سبق، لوصف تطورات المفاوضات، كما أوضحت صحة افتراضات زارتمان بهذا الصدد، فيما عدا تلك الخاصة بطبيعة علاقات الأطراف خلال مرحلة التفاصيل حيث يستلزم مزيداً من الدراسات والمتابعات من خلال دراسات تطبيقية أخرى؛ لمعرفة ما إذا كان النموذج محل الدراسة يشكل استثناء بهذا الصدد، أو أن تعميم زارتمان غير دقيق فى هذه النقطة بالتحديد.

(جـ) أوضحت الدراسة صحة كثير مما ورد نظريًا بشأن صعوبة العمل وفق جداول أعمال أو أحيانًا الاتفاق عليه، بل وفيما يبدو لم يطرح الجانبان هذه المسألة فى المفاوضات خلال مرحلة الصيغة، بل كان هناك عجز أحيانًا عن الاتفاق على موضوع الجلسة التالية مثلما رأينا فى الفصل التاسع.

(د) وأكدت الدراسة أن الطابع الغالب على تفاعلات التفاوض هو الجدل ووسائل الإقناع، وليست تكتيكات الضغط من وعـود وتهديدات وإجبار، بل يمكن القول إن: مـا حـدد

مخرجات التفاوض فى هذه الحالة التطبيقية كان تكتيكات التساوم الضمنية والتطورات خارج قاعدة التفاوض، وهنا يمكن إضافة صيغة أخرى للضغط - السابقة فى المجموعة الأولى - وهى (توازن قوى لصالح بريطانيا - سياسة مصر بإرهاق الوجود البريطانى بمصر تزيد على تكلفته العالية بالفعل بالنسبة لبريطانيا دور أمريكى) حيث تعلق بكل عملية التفاوض تطويرها ومخرجاتها، بينما تركز هذه الصيغة على الناتج، ويحقق دمجها فهمًا متكاملا للنموذج التطبيقى.

(هـ) أوضحت الدراسة صحة أن الضغوط الزمنية تؤدى إلى توترات واضحة فى عمليات التفاوض، وهو ما تبين بوضوح فى مرحلة التفاصيل ويبرز فى هذا كذلك ما تأكد من أن خطوط النهاية أو حدود النهاية التى يحددها أحد الأطراف، أو الطرفان معًا، نادرًا ما تحترم خلال عملية التفاوض. فقد ظهر الحد الزمنى فى عام ١٩٥٣ فى جولة أغسطس، سبتمبر، حيث كان افتتاح الجامعات هو الحد الزمنى النهائى، وفشلت هذه الجولة، ولم يكن للافتتاح أى أثر على تطورها.

ثم كان الجانب المصرى يود أن يكون عيد الثورة هو حد النهاية لمرحلة الصيغة، ولكن تجاوز ذلك بعدة أيام فى مفاوضات توقيع رؤوس الاتفاقية. وأخيرًا شهدت مرحلة التفاصيل تحديد عديد من النهايات، التى تم تجاوزها كلها، وهو ما يؤكد فى النهاية ما سبق فى القسم النظرى. مع ذلك، ومما لا شك فيه، أنه يمكن القول إن لها تأثير إيجابيًا فى منع المفاوضات من أن تمتد لفترات زمنية أطول، الأمر الذى لو كان قد حدث، لكانت هناك انعكاسات سلبية على عملية المفاوضات أو أطراف التفاوض.

(و) كما أبرز النموذج التطبيقى أن عملية التوصل لاتفاق، غالبا ما يرتبط بها نوع من تبادل التنازلات أو الصفقة، مثلما حدث فى مرحلتى توقيع رؤوس الاتفاقية، وكذلك فى الأيام الأخيرة السابقة على توقيع رؤوس الاتفاقية ذاتها.

٣ - **وبالنسبة للمجموعة الثالثة**، فتتعلق أكثر ببعض الجوانب الفنية وأهمها:

(أ) أكدت الدراسة ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام لمسألة العلاقات بين وفد التفاوض وحكومته. والمعروف أن غياب دراسة هذه العلاقات من الناحية العملية كان مثار انتقاد شديد لعديد من الممارسين الدبلوماسيين للمفاوضات. ولقد اتضحت هذه العلاقة أو هذه التفاعلات فى مرحلة التفاصيل لدى الوفد البريطانى؛ حيث كشفت الوثائق الأمريكية والبريطانية عن

حدوث مشاكل عديدة بين الوفد البريطاني ومسئولي الخارجية البريطانية الذين عالجوا الموضوع من العاصمة البريطانية، وأن الأخيرين سببوا العديد من الصعوبات والمشاكل أمام عملية المفاوضات ذاتها؛ بخلقهم أو إثارتهم لمسائل سبقت الموافقة عليها. أو كان يصعب حتى طرحها على الجانب الآخر.

(ب) كما أوضحت الدراسة أهمية التنسيق داخل الوفد، وضرورة تجنب مشاكل سوء الفهم، مثلما حدث في مسألة الزى، والارتباك الذى سببه وزير الخارجية المصرى محمود فوزى حينما تضمن حديثه في أكثر من مرة ما يؤكد استعداد حكومته لقبول الموقف البريطاني في مسألة الزى، وهو ما ثبت عدم صحته.

(جـ) كما كشف هذا النموذج التفاوضي أن كثيراً من حالات التفاوض الدولي أصبحت تتسم بدرجة عالية من التعقيد الفنى؛ فقد ازدحمت المباحثات برؤوس الموضوعات العسكرية والفنية والاقتصادية التى استلزمت مشاركة أعضاء محترفين في هذه المسائل في مرحلة مفاوضات التفاصيل وهو التعقيد الذى أصبح معه المفاوضون التقليديون من ساسة ودبلوماسيين عاجزين عن متابعته بمفردهم، كما أنه عقد من طبيعة العملية التفاوضية بالنسبة لعملية صنع القرار، فلم تعد حكراً على وزارة الخارجية ورئاسة الدولة وحدهما، بل شملت أطرافا عديدة من وزارات الاقتصاد والمالية والجيش، ووزارة الشئون الاجتماعية (مسائل العمال) واتحاد الصناعات في بريطانيا.. وهكذا. وفي الواقع إن هذا الطابع الفنى المعقد والمتداخل الأبعاد أصبح سمة لكثير من أنماط التفاوض الدولي. إن لم يكن أغلبها، وأصبح كذلك أحد أبرز أسباب صعوبة التعامل مع ظاهرة التفاوض الدولي، سواء للممارسين أو الباحثين.

٤ – **وبالنسبة للمجموعة الرابعة والأخيرة** فتتعلق بالإطار المنهجى لدراسة ظاهرة المفاوضات الدولية. يمكن القول هنا إن الإطار الذى طبقته الدراسة والذى قام على أساس النظر إلى المفاوضات الدولية بوصفها نظام تفاعلات له محددات وله مخرجات، ساعد على تنظيم الكم الهائل من المعلومات التى توفرت لدى الباحث بصدد النموذج التطبيقى، كما سمح بتوضيح العلاقات بين الجوانب المختلفة للمفاوضات المصرية البريطانية، وكذلك على تحليل أبعادها المختلفة ومن المتصور بالتالى صلاحية هذا الإطار لاستبعاد ظاهرة المفاوضات الدولية بتعقدها الشديد في عصرنا الراهن، ولفهم آلياتها وطبيعتها المتميزة.

وفي الواقع إن موضوع المفاوضات الدولية وكذلك تجارب التفاوض المصرية المختلفة

ما زالت ميادين تستحق مزيداً من الدراسات والأبحاث، للتحقق من كثير من الفروض والاتجاهات التى سبق التعرض لها، وللإجابة على التساؤلات العديدة التى لم تحسم بعد، ولعل من أهمها المتغيرات النفسية والثقافية فى دراسات التفاوض الدولى عموماً.

وذلك بأمل أن تتطور هذه الدراسات، بحيث تصبح قادرة على تقديم الدعم والمساندة الكاملة للمفاوض المصرى، سواء فى مراحل الإعداد لاستراتيجيات التفاوض وأدواته أو فى مرحلة ممارسة التفاوض ذاته.

المحتويات



مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A1
تليفون ٠١٥-٣٦٢٨٨١

١٦١١ / ٩٤

I . S . B . N : 977 - 5140 - 66 - 4

المفاوضات المصرية ـ البريطانية

لم تكن الأعوام التى تلت الحرب العالمية الثانية سنوات إقامة دائمة للاستعمار الأوروبى. لقد غيّرت الحرب من تشكيل بنية المجتمعات، خاصة فى الدول المُستعمِرة، فصعّدتْ حركات الاستقلال كفاحها ضد الاحتلال، سواء عن طريق الكفاح المسلّح أو المفاوضات.

والمفاوضات المصرية – البريطانية تحتل مكانًا دوليًا بارزًا، لأهمية موقع الطرفين المتفاوضين الاستراتيجى. فقد كانت تعنى لمصر جلاء قوات أجنبية عن أراضيها واسترداد السيادة الوطنية، وتعنى لبريطانيا موقفًا عاطفيًا واستراتيجيًا، فقد كانت بريطانيا تمر بأدق مراحل تطورها التاريخى، وخروجها من فلك الإمبراطورية إلى فلك دولة إقليمية صغيرة.

ومن هنا يجىء هذا الكتاب المهم فى هذا المجال: لدقة المنهج المتبع ، واعتماده على وثائق الخارجية البريطانية التى أُفرج عنها عام ١٩٨٤ بعد ثلاثين عامًا، ووثائق الخارجية الأمريكية عن الشرق الأدنى والأوسط التى صدرت ١٩٨٦، بالإضافة إلى أخبار المفاوضات فى الصحف والدوريات أوائل الخمسينيات، والسير الشخصية للمشاركين فى المفاوضات بشكل مباشر من الطرفين.

ومن خلال تحليل أبعاد المفاوضات وفهم آلياتها، ودلالاتها وفقًا للمنهاجية المتبعة فى دراسات العلاقات الدولية الحديثة ، يأتى هذا الكتاب مؤشرًا لفترة تاريخية حرجة من تاريخ مصر والمنطقة العربية ككل ، بين عامى ١٩٥٣ – ١٩٥٤. وموضحًا الإفادات التفاوضية للعقل السياسى المصرى.

